الجمهورية اليمنية
مجلس العرف القبلي



وثيقة القواعد

المرجعية العرفية لكافة القبائل اليمنية

{ بكيلي وحاشدي ومذحجي
وقضاعي وهميسعي }

المراغة المرجعية :
الشيخ/محمد بن علي صيّاد

٢٠١٤م

وثيقة القواعد المرجعية العرفية

لكافة القبائل اليمنية

بكيلي وحاشدي ومذحجي

وقضاعي وهميسعي

المراغة :

الشيخ/ محمد بن علي صيّاد

٢٠١٤م

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

لدى مكتبة خالد بن الوليد

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠١٣/٧٢٦م



المحتويات

المقدمة ١٠
الجزء الأول: نصوص وثيقة القواعد... حرفياً ١٤
الجزء الثاني: مرتكزات التفسير والتحليل للنصوص وثيقة القواعد ٤٦
أول بـاب ٤٦
أحكام (الحِد) واللبث الساكن للإنسان في [ماله وعرضه ودمه] ٤٧
أول فصـل ٤٧
المحكوم الصافي (الحِد) ٤٧
أولاً: الدّم والعِرض والحق والاستحقاق الصّافي (الحِد) ٤٧
ثانياً: حجج الزوج والزوجه ٦٧
ثاني فصل ٧٢
أحكام القتل الهامي ٧٢
أولاً: من تبيّن مقتله بوجود جُثَّتِه في السّاحه ٧٢
ثانيا: من وجدت جثته بين حدّين أو الاسواق ومجهول قاتله ٧٨
ثالثاً: من سقط بين مجموعه ومجهول قاتله ٨١
رابعاً: قتيل الزلّه ٨٣
خامساً: من سقط في مِلك الحوز ومجهول قاتله ٨٥
ثالث فصـل ٨٨
اروش الاعضاء وضمانه المُسبِّب ٨٨
أولاً: مقاييس الاروش ٨٨
ثانياً: مقدار اروش الأعضاء وضمانه المُسبب ٩٢
رابع فصـل ١٠٢
العُلق البيضاء الساكنة وما في حكمها ١٠٢
أولاً: المحشّم التجبور للعُلق البيضاء الساكنه ١٠٢

ثانيا: محكوم فسخ الخطوبه..... ١٠٨
ثاني بـاب..... ١١٠
أحكام العيوب والعتوب..... ١١١
أول فصـل..... ١١١
موجبات العيب وغواليها المتحركة..... ١١١
أولاً: العُلق الصفراء (وحُكم المربّع)..... ١١١
ثانياً: العُلق الحمراء(وحُكم المحدّش)..... ١١٨
ثالثا: العُلقة الجذماء (وحُكم مربوع المحدّش)..... ١٢٦
رابعاُ: العُلق الثلماء (وحُكم محدوش المحدّش)..... ١٣١
ثاني فصل..... ١٣٥
محركات العيوب(رفعاً وخفضاً وإسقاطاً)..... ١٣٥
أولاً: الرافعات الرباعيه للعيوب المتحركه إلى العيب الاسود..... ١٣٥
ثانياً: خافضات محكوم العيوب والعتوب..... ١٩٧
ثالثاً: المُبطلات الصغرى للعيوب والعُتوب..... ٢٠٧
رابعاً:المبطلات الكبرى(حُكم كاسر الصايب ومن أحتكم إلى المولى بشرع الله)..... ٢١٣
ثالث فصـل..... ٢٢٠
سنن الاخماس والأعشار والمناصفه والثلاثيه للمحكوم والافعال المسَلِّمه..... ٢٢٠
أولاً: الثلاثيه اللازمه بين السايق والمُستاق في مساق المحكوم..... ٢٢٠
ثانياُ: سنّة اخماس الحشم وأعشار الدّم..... ٢٢٤
ثالثاً: سنّة المناصفه بين الولي والغرام في مساق المحكوم..... ٢٢٨
رابعاَ: المناصفة بين السايق والمُستاق..... ٢٣٤
خامساَ: الأفعال المسلمة وديّات السّلامة..... ٢٣٧
سادساً: مساق الدّسم في العُلقه الواحده وسنّة البدايل..... ٢٤٢
سابعاً: عيب الليامه..... ٢٤٦

ثالث بـاب..... ٢٥٢
أحكام السنّة المجزوفة والفـروع المسنونة..... ٢٥٣
أول فصـل..... ٢٥٣
سنّة الفـروع والذّمّم..... ٢٥٣
أولاً: فـروع العيب والدّم بنوعيه (القتلى والمكاوين)..... ٢٥٣
ثانياً: فـراضات الذِّمَم وتسنينها..... ٢٦٣
ثاني فصل..... ٢٦٨
تشاريف النّقى وخيارات القدمه وتشـريف البـرهان..... ٢٦٨
اولاَ: خيار قدمةالجنب أو تشـريف البـرهان الجلي..... ٢٦٨
ثانيا: معلاق الدّم واللحم..... ٢٧١
ثالثاً: سّنة الوقوف والإتِّساع..... ٢٧٣
رابع بـاب..... ٢٧٨
أحكام الإجـراءات القصيّه للسنّه والصايب..... ٢٧٩
أول فصـل..... ٢٧٩
التوليه القصيّه والتسلسل المسنون..... ٢٧٩
اولا: عدالة الصايب والضّم وسنّة اختيار المـحكمين..... ٢٧٩
ثانياً: المقاصي الغصّابه لأطـراف النزاع..... ٢٩٦
ثالثاً: تشـرعة الـرضـى للمـحكّمين وشـروطها..... ٣٠٦
رابعاً: فـرض المتولّي والدَّحن اللازم..... ٣٢١
ثاني فصـل..... ٣٢٨
الغـرامه القصيّه و والاجـره المسنونة..... ٣٢٨
أولاً: قبال المخاسـره والعنوه والحوز والاستكمال..... ٣٢٨
ثانياً: الأجـرة اللازمة للمـحكّم والمنهـى والضّمين..... ٣٣٥
ثالث فصل..... ٣٤١
قواعد الاثبات..... ٣٤١

أولاً:وسائل الإثبات وشروطها..... ٣٤١
ثانياً: سنّة التقديم والمثار وحجّة المرقوم والمعروض..... ٣٤٩
ثالثاً: وثيقة عقد الصّلح الزمني وشروطها..... ٣٥٣
(ورقة عمل توعوية في ركاب أنشطة المسار التنموي وحل النزاعات)() ٣٥٧
خامس بـاب..... ٣٩١
أحكام المغرم والإخاء والحِمى..... ٣٩٢
أول فصـــل ٣٩٢
الحِمى المشروط والطوارف الغصّابه..... ٣٩٢
أولاً: الطوارف اللازمه والمغرم الغصّاب (المسنون)..... ٣٩٢
ثانياً: الحِمى المشروط..... ٤٠٠
ثالثاً: نكف الطارفه ونكف الكارثه ٤١٤
ثاني فصل ٤١٧
ربيع الغوى والسَّوى والمَغرم الغصّاب ٤١٧
أولاً: التفريد البطرة وشروط المغرم الغصّاب..... ٤١٧
ثانياً: الرباع المسنون والّرباع الممنوع..... ٤٣٥
ثالثاً: الساس للقضاء شرعاً وعرفاً..... ٤٤٩
خاتمة الوثيقة: مقطع التراضي والمعاهدة الواردة بخاتمة وثيقة القواعد..... ٤٥٣
باب ختامي ٤٦٤
الفصل الأول: الخواص العشارية والعناصر الرباعية لمعادلة الدولة الحقيقية وفق نظرية يمانية واردة في وثائق قبلية موروثة ٤٦٦
الفصل الثاني: مخاطر عدم نشر وتحليل وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية. ٤٦٩
الفصل الثالث: طبيعة التكوين والهيكل المناسب للمؤسسة الحكومية لشئون القبائل..... ٤٧٣
الفصل الرابع: من الأنشطة التي يجب ان تكون منوطة بؤسسة شئون القبائل..... ٤٧٨

الفصل الخامس: عينه من الحوافز المادية والمعنوية التي كفلتها وتكفلها وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة الدافعة للمساهمة الشعبية في عملية الضبط الاجتماعي تلقائياً ٤٨٤
الملاحق: ٤٨٦
ملحق (١): ٤٨٦
ملحق (٢): ٤٨٨
ملحق (٣): ٤٨٩
ملحق (٤): ٤٩٠
ملحق (٥): مستند وصية المراغة الشيخ/ أحمد بن راشد صياد المؤرخة (٩٠٩هـ) ٤٩١
ملحق (٦): مستند وثيقة القواعد المرجعية العرفية لكافة القبائل اليمنية المؤرخة(١٢٥٣هـ) . ٤٩٨
من الإصدارات التي تحت الطبع: ٥٢٢
أهداف مجلس العرف القبلي:..... ٥٢٣
بطاقة تعرفية لرئيس مجلس العرف القبلي:..... ٥٢٥

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الصادق الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين،،

آبائي وأبنائي وإخواني الأجلاء... مرايغ ومشائخ وعقال وأمناء وأفراد كافة القبائل اليمنية (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) الجميع ... حياكم الله وأبقاكم وسدد على طريق الخير والصلاح خُطاكم وأبعد عنكم جميعاً كل سوءٍ ومكروه،، وبعد:

هائنا قد تمكنت مؤخراً بعونٍ من الله ورعايته أن أضع بين أيديكم حمل الأمانة من محمالها وإيصالها من ميصالها[1]، وهو الحق الغالي المشترك للجميع ألا وهي (وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) المنعقدة بين كافة القبائل اليمنية بعموم أرجاء اليمن وجهاته الأصلية الرباعية (شرق اليمن وغربه وجنوبه وشماله) المعمدة من علماء وحكام اليمن، ولأن هذه الأمانة ولا زالت قائمة بحكم المركز الاجتماعي الموروث والمتداول خلفاً بعد سلف ولأن انعقاد الوثيقة كان في عصر لا تمتلك الناس فيه ما اصبحت الآن تمتلكه من وسائل نشر، ومن الآن نستطيع أن نقول وداعاً للفوضى والصراع المعرفي العشوائي الذي هو أساس الإشكال أما مسائل النزاعات والمشاكل الطبيعية فهي ضمن سنن الحياة في كل زمان ومكان فلا مشكلة في أن يأخذ الإنسان حق ويدي حق، ولكن بمكيال واضح وثابت وعادل للنفس مثلما عليها، فما هو ملحوض من السلبيات المأخوذة على المجتمع القبلي في الفترة القليلة المنصرمة ليس معناها اندثار الأحكام العرفية الصحيحة لدى كل المرايغ والمشائخ فكثير من الأحكام الصادرة من بعض المرايغ والمشائخ أحكاماً عادلة وغير مخالفة لما هو ثابت في نصوص وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية، وأهل المعرفة ملمين بها أبّاً عن جد إلماماً شفوياً متداولاً متمكنين بطبيعة الأحكام اللازمة والعقوبات العرفية العادلة والاحتياج لمثل هؤلاء منحصراً في وجوبية ذكر

(1) مستند الوصية ملحق (٥)

نصوص وأرقام فقرات القواعد المرجعية العرفية المستدامة بمحتوى أحكامهم الصادرة، بمعنى أن تكون كل فقرة من منطوق الحكم مذيلة بلفظ (استناداً إلى كذا وكذا الفقرة رقم كذا من وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية) وهذا تنزيه لأحكامهم الصادرة وتجسيداً للثقة وردعاً للمخاوف وتبصيراً وتنويراً للآخرين وللمجتمع من حولهم وتنويراً وتأهيلاً للخلف من السلف، وكذلك ما أفضل وأعظم أن تكون ادعاءات وردود ومطالبات طرفي النزاع مذيلة بنصوص وأرقام فقرات القواعد المستند إليها، فذلك تبصيراً وتسهيلاً وتقريباً وتمكيناً للمحكمين للوصول إلى حقائق الأمور، وفي نفس الوقت هي ضماناً ووسيلة مشروعة ومسنونة رادعة للضلال والظلم، وهي الوسيلة الكفيلة الوحيدة ليصل كل ذو حقاً بحقه، وأن لا يتحمل المتحمل أكثر من حمولته المسنونة، ولتكون في متناول أرباب الأقلام والمثقفين والمفكرين وكل أنشطة الدراسات والبحوث المختلفة والأنشطة الاعلامية والإرشادية التوعوية فوصول الحقائق إلى بين أيديهم وسماعهم لمنطوق الأحكام الصادرة من المشائخ والمرايغ بهذا الشكل هو المطلب الذي ينحصر فيه احتياج الفطاحلة من أرباب الأقلام وتيار الفكر الحديث والمعاصر، فبدلاً من أن كانت مدوناتهم وأنشطتهم غير مجدية تجاه المجتمع ستكون أنشطتهم الوسيلة السريعة والعظيمة لخدمة المجتمع كوسيلة كبرى ومعجزة مثلى في طريق تجسيد عوامل ومقومات الأمن والاستقرار وتأمين طريق المسار نحو تنمية شاملة ومستدامة للبلاد والعباد، أما أصحاب الأبحاث والدراسات فباستطاعة الشخص منهم أن ينجز كتاباً عملاقاً من خلال انحصار بحثه في إحدى فصول الخمسة الأبواب من وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة فما بالنا أن يجد بين يديه التشريع القبلي برمته، فإن الوثيقة تحتوي على (٥٩٤) فقرة أي من {ف١ إلى ف٥٩٤} كل فقرة مكونة من ثلاثة أشطر[1] فإجمالي أشطر فقرات الوثيقة (١٧٨٢) شطراً.

[1] حرف (ف) رمزاً لكلمة فقرة، وحرف (ش) رمزاً لشطر الفقرة، فكل فقرة لها ثلاثة أشطر فيرمز للشطر الأول من الفقرة بالرمز (ش١) ويرمز للشطر الثاني للفقرة الرمز (ش٢) ويرمز للشطر الثالث الرمز (ش٣)

وأن فقرات القواعد المرجعية مصاغة على شكل متون تلتزم بالوزن الأدبي دون التزام بقافية، ووردت الأحكام مقننة في خمسة أبواب كل باب يحتوي على مجموعة فصول وإجمالي فصول الخمسة الأبواب (١٤) فصلاً وكل فصل يحتوي على مجموعة بنود واجمالي بنود الأبواب الخمسة (٤٦) بنداً، وأن إجمالي عدد القواعد المرجعية العرفية (٢٢٢) قاعدة، كل ذلك مرتب بحسب التقارب والترابط التسلسلي وأن عناوين الأبواب والفصول والبنود توضح نوع القضايا ذات الصفة المتقاربة والمترابطة وقد تم طباعتها في الكتاب بنفس شكلها في الأصل دون حذف أو إضافة كتشريع ثابت لا يجوز فيه لا حذف ولا إضافة، أما الاجتهاد للناشر فجوازه منحصراً في جوانب التفسير والتحليل فقط لأن الاختلاف والفوارق بين أوساط المجتمع القبلي منحصرة في تعدد اللهجات ولا تعدد في التشريع القبلي، ولغرض تسهيل المفاهيم أمام ناشطي الأبحاث والدراسات المتعلقة بوثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة بإمكانهم تسميتها الدستور الشعبي الثابت وكذا بإمكانهم أن ينظروا إلى الأبواب الخمسة للتشريع القبلي من منظور وجه شبه افتراضي بينه وبين قوانين التقاضي الرسمي اعتباراً للخمسة الأبواب بمقام ستة قوانين، وفرز تخصصاتها بتسميات افتراضية تقريبية لإيصال مفهوم البحث على وزن الستة المسميات التالية:-

١- الثلاثة الفصول الأولى من أول باب متخصصة بحقوق مدنية والعقوبات الأصلية للجرائم (أحكام الحد الصافي).

٢- رابع فصل من أول باب إلى جانب كل محتوى ثاني باب من الوثيقة عبارة عن قانون تغليظ العقوبات، أو بمعنى قانون العقوبات الفرعية والعقوبات الفرعية الفرعية وهو (من ش١ ف١٠١ إلى ش٣ ف٢٦٧).

٣- ثالث باب عبارة عن قانون القضايا المستعجلة (الموجزة) وهو (من ش١ ف٢٦٨ إلى ش٣ ف ٣١٦).

٤- أول فصل والثاني من رابع باب عبارة عن قانون المرافعات والإجراءات التنفيذية، وهو (من ش١ ف٣١٧ إلى ش٣ ف٤٤٤).

٥- ثالث فصل من رابع باب عبارة عن قانون الإثبات، وهو (من ش١ ف٤٤٥ إلى ش٣ ف٤٦٦).

٦- خامس باب عبارة عن قانون الضبط ونفقاته التشغيلية، وهو (من ش١ ف٤٦٧ إلى ش٣ ف٥٩٤).

أخيراً: وننصح من أراد أن يتعمق في معرفة محركات العيوب (إيجاباً ورفعاً وخفضاً وإسقاطاً) وذلك بأن يترك الخوض في رافعات العيوب وهي دروع العيوب السوداء (أحكام الغلاء) وذلك إلى ما بعد عمليات الإدراك والفهم التكاملي لكلاً من {موجبات العيب وخافضاته ومبطلاته } فإنه من ابتدأ بفهم هؤلاء الجوانب الثلاثة ليس من الصعب عليه التفحّل في مناسخات العيوب السوداء (رافعات العيوب)، وننصح بأن يكون انتخاب المشايخ وفقاً للصيغة المبينة في الكتاب بخاتمة رابع باب نموذج رقم (٧)، وكذا أن تكون الصيغة لوثيقة التحكيم (تشرعة الرضى) بإحدى النماذج الستة الموضحة في خاتمة رابع باب وهي ستة نماذج موضوعة وفق الثوابت العرفية المرجعية المسنونة المتعلقة بتصنيف أنواع قضايا التحكيم، وتلك الستة النماذج تحمل الستة العناوين التالية:-

نموذج (١): وثيقة تحكيم لأكثر من شخص

نموذج (٢): وثيقة تحكيم من طرفين لشخص واحد محايد

نموذج (٣): وثيقة وثر مثول الأطراف لدى عدالة القضاء الرسمي

نموذج (٤): وثيقة تحكيم أحد أطراف النزاع للطرف الآخر.

نموذج (٥): وثيقة تحكيم النسيب لنسيبه (الأصهار) في محنق الزوجة (ذو اختيار وضع بندق تحكيم مقابل الرجوع الفوري للزوجة).

نموذج (٦): وثيقة تحكيم النسيب لنسيبه (الأصهار) في محنق الزوجة (ذو اختيار التحكيم خطياً دون وضع بندق والاكتفاء ببقاء الزوجة لحين تنفيذ الحكم البات)

والله ولي الهداية والتوفيق،،،

المراغة الشيخ/ محمد بن علي محمد صياد

الجزء الأول

نصوص وثيقة القواعد ... حرفياً

أول بـاب

أحكام (الحِد) واللبث الساكن للإنسان في [ماله وعـرضه ودمه]

أول فصل

المحكوم الصافي (الحِد)

أولاً: الدّم والعِـرض والحق والاستحقاق الصّافي (الحِد)

١ يقـــول الشّـــيخ بـــن صـــيّاد وهـــو قـــول القبَـــل جمعـــا بنـــو حِميَـــر وكهلانـــي
٢ علـــى شـــرع الكفـــى المـــرقوم مـــن مُجمَـــل مـــرايغها لـــوزن العَـــرف عَـــرفا لام
٣ قواعـــد ســـنّة الأجـــداد مـــن فـــوق البـــدع واســـلاف ونهـــج العـــرف متوَحـــد
٤ ثـــلاث أشـــياء لا تَهمـــل لكـــل إنســـان مهمـــا كـــان معـــوج لا يضـــيع الحِـــد
٥ دمـــه والعِـــرض ثـــم المـــال فقـــد تســـقط لوابثهـــا إن وجـــدت مســـاقِطها
٦ ولا تَســـقط صـــوافيها مهمـــا كانـــت الأســـباب فحُكـــم المـــال بإرجاعه
٧ وحُكـــم الـــدّم في نـــوعين لايُشـــرع بـــراء في أرش ســـوى في عجـــز مـــحكومة
٨ مســـاقاته بسعـــر الوقـــت ويســـتاق الدّســـم شـــاهين وفـــوق الموضـــحه يســـتاق
٩ قوامـــه والـــدّواء الثّابـــت وفي المقتـــول فـــرع الـــدّم مـــن المستعـــرف الـــوارد
١٠ رباعيـــة ســـلاح الوقـــت وطـــرح الـــدّفن مَفـــردها يُســـاق الثّـــور مبـــدا خطـــو
١١ والمتبـــوع ربـــع السعـــر مـــحاكم خطـــو نعّاشـــه ومثلـــه في مســـاق القطـــع
١٢ ومـــالم فالبـــراء والصّـــلح تســـنونه لطلابـــه ومـــرواحه بيـــوم ابـــيض
١٣ وحُكـــم العِـــرض مـــحكومه مســـاقات الدّســـم تســـتاق والمتبـــوع ربـــع السعـــر
١٤ علـــى فـــرد الحجـــايج راس فمنهـــا شـــاه ومنهـــا ثـــور وحُكـــم الشّـــاه بـــالمثني
١٥ عـــوض للأصـــل جنـــب الخطـــو فـــلا يلـــزم نقـــا في عِـــرض حجـــايج شـــتم ولا مـــد
١٦ مســـاقات الدّســـم فيهـــا مســـاق الضّـــان والمتبـــوع ويســـتاق الدّســـم بَثـــوار
١٧ في احكـــام الـــزراء والقتـــل وللدّمنـــه يُســـاق الثّـــور مـــع متبوعـــه المســـنون
١٨ ويســـتاق الدّســـم بـــاثوار لـــلأســـواق او مســـراخ وللسّـــاحة مـــن المبعِـــد
١٩ وفي فـــرض اللـــزم تســـتاق وفي رد البـــراء الأعـــوج وتتـــرفع علـــى العَلقـــة
٢٠ مســـاق الثّـــور لا يُجبـــر إذا كانـــت حجـــايج حِـــد يكـــن رجّـــال أو مـــرأة
٢١ ولا يُفـــرد مســـاق الضّـــان عـــدى مـــن زوج للزّوجـــة بحـــالات انســـجام الستـــر
٢٢ شـــروع الحِـــد والصّـــافي علـــى مبلـــغ لوايشـــها وخـــارج عـــن غواليهـــا

٢٣ مقـــاس الحِـــد هـــو مكيـــال في مـــــحسب غواليهـــــا ولا يُخفـــــض ولا يُســـــقط
٢٤ مســـــاق الحِـــد وافيهـــــا وللجـــــودات قافيهـــــا هـــــي الأولـــــى وتاليهـــا
٢٥ ففـــي هجـــم الـــدِمَن يُســـتاق فـــرد الثَّـــور غـــوم البيـــت وذي داخـــل مقامـــه شـــاه
٢٦ علـــى عـــدّ النّفـــوس الكـــل مـــع متبوعهـــا المســـنون وفي البطـــرة يُقـــام الجبـــر
٢٧ ضِـــمط الثَّـــور ولاّ الشّـــاه وان بـــان الفـــرط بأفعـــال أقيمـــت عَلقـــة التهجيـــر
٢٨ يُقـــام الســـوق بالمـــربوع فعايـــل دم ولا عِـــرض ومـــا ينـــتج مـــن الأضـــرار
٢٩ مـــن أحكـــام الدّسَـــم تســـتاق شـــياه الضّـــان والمتبـــوع لِشـــتم العِـــرض مثـــل اللعـــن
٣٠ وفي كِـــذّابت الادقـــن وحُكـــم النبـــز بالألقـــاب وفـــتش العـــور للأوجـــه
٣١ كـــذلك مِـــن بهـــا عايـــر اوادنـــى لِـــبس عايـــر بـــه ومِـــن شـــبّه مقـــام النـــاس
٣٢ شـــبهة دانـــي الحيـــوان كلفـــظ الكلـــب والدابـــه أو الفـــاظ البقـــر والهِـــر
٣٣ ولفـــظ الشّـــاه وأمثالـــه ويتجبّـــر بِجبـــر الإســـم كذكـــر الشـــخص والوالـــد
٣٤ مـــع مـــا كـــان في حُكمـــه وفي التكـــرار نفـــس الحكـــم ومـــن هـــدّد أو اتهجّـــم
٣٥ وحُكـــم المـــد بالمِلطـــام إذا متواجـــدت عَلقـــة بحكـــم الحِـــد والصّـــافي
٣٦ وحُكـــم الثَّـــور والمتبـــوع في اعـــراض الـــزراء الفـــاحِش بلفـــظ القحـــب والزّنـــوه
٣٧ ومـــا في حُكمهـــا مـــن لفـــظ وفي البطـــرة أو العَلقـــة فحكـــم الحِـــد يـــتغلظ
٣٨ فمـــن نـــادى الـــذرى جـــارا فيـــدخل في الـــزراء حكمـــا فـــإن الجـــار ذي يخـــدم

ثانيا: حجج الزوج والزوجه

٣٩ وســـنّة مـــحنَق الزوجـــه سّـــبّق الـــزوج بالذّمّـــه عـــن المـــرآه لـــه القِدمـــه
٤٠ لِمصفـــى هـــامي الحجّـــة وفي حجّـــة لســـانه شـــاه مـــع المتبـــوع ربـــع السعـــر
٤١ ومثلـــه حجّـــة الاهمـــال حجّـــة عـــن مبيـــت القـــرب ويُجبـــر في مبيـــت البُعـــد
٤٢ وحُكـــم المـــد نفـــس الحكـــم لِفـــرد المـــدّ للمـــرأه يَســـاق الشّـــاه والمتبـــوع
٤٣ مـــع سَـــوّق الســـباعيه وفي حـــال إنعـــدام الستـــر دمـــا أو عِـــرض ولاّ مـــد
٤٤ فهـــو يتجبّـــر المـــحكوم وفيهـــا الحكـــم والمنهـــى ومشـــروع الحكـــم لازم
٤٥ ويختـــار النســـب خِيـــره رجـــوع المـــرأه المســـبق مُقابـــل مـــا وضِـــع مـــن طـــرح
٤٦ فمِعـــلاق البقـــا يكفـــي وفي جفـــر الخيـــار احكـــام مقـــام الجفـــر للعَلقـــة

ثاني فصل
أحكام القتل الهامي

أولا : من تبيّن مقتله بوجود جثّتِه في السّاحه

٤٧ وفي من قاتِله هامي وقتِله بان بالجثّه حمولة مغرم السّاحه
٤٨ سنَنْها كل من معني على صَرمه ومِقصاره فأمّا يحملون الحِد
٤٩ قسامه للدّم الصّافي بوضع الفرع والذّمّه على العَدّه وتتوفا
٥٠ إلى اربع واربعين ذمّه يمين القطع عن نفسه ونطق العِلم عن غيره
٥١ وعند الهوب فالبرهان عنده حوز لاثباته لِفرق العمد والزله
٥٢ وإن لم تثبت الزله فعَلقتها عَلق ساحه بعيب اصفر على الفاعل
٥٣ وإن وجِدت عَلق اخرى فعَلياها ومَفردها وهذا هو خيار اوّل
٥٤ وثانيها هو التنجيه على التنجيه والمصفى ومعنيين بأعبائه
٥٥ على المغرم وتسنونه فعند العجز كان الوجه متبيّن بِسبق الطرح
٥٦ وإن ابدوا بتبيينه وتنجيهه وتثبيته فباض الوجه بالتنجيه
٥٧ يقع محصور بالفاعل على العَلقة وشرع العيب وفيها الصّرف والتخفيض
٥٨ على السنّة وردّ الوجه وشرع السوق للمحكوم بشرع أثلاثها ملزوم

ثانيا : من وجدت جثته بين حدّين أو الاسواق ومجهول قاتله

٥٩ ومن يسقط وسط حدّين فيحمل حِملها الاقرب وإن بان التّوسّط كان
٦٠ حِمل الكل بعد العهد قسامه حسب سنّتها على المغرم وتسنونه
٦١ وشر السوق لأصحابه وذي مُتسوَقه غرام إن كان الجلل هامي
٦٢ قسامه لا لبَث فيها ومن هاب الفِراضه عاب عيب احمر على شرعه
٦٣ وإن وجدت عَلق عَليا فبالعَليا يَقام العيب والتحريك له مجراه

ثالثا : من سقط بين مجموعه ومجهول قاتله

٦٤ وساقِط بين مجموعه بلى تنجيه للفاعل قسامه بالذَمم مصفى
٦٥ لِدحن العيب لا من دم ومن هاب الفِراضه عاب وإن تم المضى فيها
٦٦ فتستاق الدّيه في الدّم مِن الحاضر بحسب العَد قسامه لا لبَث فيها

رابعاً : قتيل الزلّه

٦٧ وقاتل مَدّعي زله فلا شرع الذمم مصفى وإن حل التراضي حل
٦٨ لدعوى الزله البُرهان بلى ذمّه على المنكِر على من يدّعي يثبِت

٦٩ ويَـــدفع حِملـــها صـــافي ويتحمّـــل لوابثهـــا بوقـــت العجـــز في البـــرهان
٧٠ علـــى العَلقـــة يُقـــام العيـــب بغاليهـــا وعلياهـــا وإن غابـــت فعيـــب اصفـــر

خامساً: من سقط في مِلك الحوز ومجهول قاتله

٧١ ومـــن يســـقط بملـــك الحـــوز فمولـــى الملـــك معـــني بـــه علـــى المصفـــى مـــع التنجيـــه
٧٢ وعنـــد العجـــز عيـــب اصفـــر علـــى شـــرعه ومـــحكومه ويســـتاق الحشَـــم والـــدّم
٧٣ فتشـــريع النّقـــى والـــدّيْن لا يلـــزم في الهـــامي ســـوى لتبـــيّن الجـــاني
٧٤ وينـــزل للوفـــا ثلـــثين بوُجـــد المتّسَـــع والفـــرع ولاحـــداها ثلـــث كـــافي
٧٥ مـــن الاحشـــام لا مـــن دم مـــن المســـتاق للسّـــايق وتتنـــزّل صـــوايبها
٧٦ وحـــد الجبـــر حايزهـــا عـــدى شـــلة قوافيهـــا هـــي الاولـــى وتاليهـــا

ثالث فصل
اروش الاعضاء وضمانه المَسبَب

أولا: مقاييس الاروش

٧٧ وقـــدر الارش يتنـــزّل مـــن احكـــام الدّيـــه مقصـــى تَقـــدر بالثّلـــث منهـــا
٧٨ للائمهـــا وجائفهـــا وارش الدامغـــه منهـــا وارش الناقلـــه يُحْسَـــب
٧٩ خَمَـــس الآ ربـــع منهـــا وارش الهاشمـــه هـــو عَشَـــر وارش الموضَـــحه نصـــفه
٨٠ وخَمســـان العَشَـــر سِمـــحاق ومقـــدار الخمَـــس والنصـــف مـــن عَشَـــر الدّيـــه يســـتاق
٨١ مـــحاكِم فِعـــل مَـــتلاحِم وباضـــعها بخمـــس العَشَـــر ومـــاهو داميـــه كبـــرى
٨٢ تُقـــايَس بـــالثّمَن للعَشَـــر ونصـــف القـــدر للصّغـــرى وقـــدر القارشـــه والخـــرص
٨٣ وقـــدر الـــورم ثالثهـــا تُقـــدر نصـــف عَشَـــر العَشَـــر وفي مـــا كـــان مُســـوَدّه
٨٤ ومحمـــره ومُخضـــره فهـــي خَمســـان عَشَـــر العَشَـــر مـــن قـــدر الدّيـــه مقصـــى

ثانيا: مقدار اروش الاعضاء وضمانه المسبب

٨٥ ومقـــدار الدّيـــه صـــافي مســـاقات الجِمـــال العِـــيس مِيَـــه منهـــا في الـــرجّال
٨٦ ومـــن أهـــل الشـــياه الفـــين ومـــن اهـــل البقـــر مائتـــان وفي مســـقط جـــنين الـــبطن
٨٧ عمـــدا شـــل نصـــف العَشَـــر ذكـــر في الـــبطن أوانثـــى وتســـتاق الدّيـــه مقصـــى
٨٨ لِفـــرد العضـــو في الإنســـان مثـــال الانـــف واللسّـــان أو يُتلـــف ذكـــر إنســـان
٨٩ ونفـــس الحكـــم في العضـــوان كـــالاذنين والعيـــنين وفي الشّـــفتين والقـــدمين
٩٠ وحُكـــم الاليـــتين ويـــدين مـــع الخصـــيات واللحيـــات وثنـــدات الذكـــر تـــدخُل
٩١ في العضـــوين بالمـــحكوم وللانثـــى في الثـــديين والشّفـــرين نفـــس الحكـــم

٩٢ وحُكم العضو نصف الحكم وما كان أربعه فالربع فمحكوم الربع في الجفن
٩٣ ونصف الحكم في الجفنين وتستكمل دية في الكل ففي الشخص أربعه أجفان
٩٤ وفي الإصبع يُقام العَشر أصابع يد او أقدام وثلث العَشر أنملها
٩٥ ونصف العَشر في المفصل وتستاق الدّيه لضراس ونصف العَشر للمُفرد
٩٦ ولا يحمِل لها المعضوض إذا أسباب السقوط العضّ وتستاق الدّيه مقصى
٩٧ اذا تم التلف للعقل أو إتلاف الشّعر بالرأس أو اللحية أو الأهداب
٩٨ ومنها الحاجبان اثنان ومن سبّب لِموت إنسان فهو حِمله بنفس القدر
٩٩ كساقط بير أو حُفره ولم يظهِر بلاغ الحفر ونفس الحكم في حائط
١٠٠ سقط وأجنى على إنسان إذا الكلب العقور أجنى حمولة من له اتقنّى

رابع فصل

العُلق البيضاء الساكنه وما في حكمها

أولاً: المحشّم التجبور للعُلق البيضاء الساكنه

١٠١ وتشريع المحشّم حاف شروع الضّعف والتجبور عَلق تحريكها جامد
١٠٢ ثُقلها ساكنه بيضاء بغالي فرد لا يغلا فلا تَخفض ولا تَرفع
١٠٣ ولا تَقبل دروع العيب ومنها عَلقة العاقل وللملزم وفي العاره
١٠٤ لمتقى الوجه سنّه مثل كفيل القوم والضامن وللغرام عمّا ساق
١٠٥ عن غرامه اللاغِب وفي بعض اللوايش مِثل ما خون الاماناتي
١٠٦ وعَلقة في الوداعاتي وفي اضرار مِلك الغير وفي عصبية الفِتنه
١٠٧ وفي بِدع الفرط بقتيل يُحشّم مقتل اوّلهم وفي فعل العوج بطرة
١٠٨ خطأ في العِرض أو بسره بغالي مِنفرد ساكِن ولا يُنطق لبثها عيب
١٠٩ فمن للعيب يلغي به دون إثبات شَلّ العيب بتسريح الدّسم لا غير

ثانيا: محكوم فسخ الخطوبه

١١٠ وفي جفر الخطوبه حُكم قفا الترحيب بالخاطِب هي الشّاهين والمتبوع
١١١ وما أستاق يتجبّر ومحكوم الدّسم يستاق إذا الخطاب مولى الجفر
١١٢ ويسقط كلما ساقه مقام الجبر واحكامه يقِل السوق أو يكثر

ثـانـي بـاب

أحكام العيوب والعتوب

أول فـصـل
موجبات العيب وغواليها المتحركه

أولاً: العُلق الصفراء (وحُكم المربّع)

١١٣ وتشـريع المـربّع سَـن لوابـث كـل عيـب اصفـر وللعُلقـة غواليهـا
١١٤ ثلاثـه قائمـه فيهـا وحُكـم الـدّم موفـى الحُكـم طـروح الحجـب والصُبـره
١١٥ وتحكـيم الخصـيم للخصـم مُسـاوي للعـدال والضـم أو التنجيـه والمصفـى
١١٦ وسـنّه في دمـاء العُـزّل ومِعـلاق السمـى عُلقـة مِعـلاق السمـى الصّـافي
١١٧ وفي حُكمـه قطيـر الصُـرم وفي مـا هـو مُهجّـر مثـل مِلـك الحَـوز أو سـاحه
١١٨ إلـى ذلـك بيـوت القـوم وفي سـلب الفـوات الحـار وهـو للفـارعي عُلقـة
١١٩ وفي الإقـدام للممسـوك ومـن باغـت فهـو خاقِـر ويُحكـم بالمـربّع في
١٢٠ ثلاثـه مـن دروع العيـب إذا غـاب ارتفـاع الجَمْـع مـن الأطنـاب دون العُنـق
١٢١ يقـوَّم بالطّنـب عُلقـة في التشـميس أوتشـويه وعُلقـة في شـقذ مُفـرد
١٢٢ إذا غـاب الغـلاء غـالي فـيُحكم بالسّـواد اصفـر وسـنّة كـل عيـب اصفـر
١٢٣ كسائـر عيـب متحـرك إيجابـاً وتـرفيعاً وتخفيضـاً وإسـقاطاً

ثانياً: العُلق الحمراء(وحُكم المحدّش)

١٢٤ ويُحكـم بالمـحدّش عيـب لوابـث كـل عيـب احمـر وهـي عشـره غواليهـا
١٢٥ سـنان العيـب والحـادي عَشَـر حكـم الـدّم الصّـافي عقـد الصّـلح والمُتعـه
١٢٦ وعُلقـة شـيخ والمنهـى وشـرع الجـار والدوشـان وفي سيَّـر ومتـربّع
١٢٧ ومُستسـلِم وغـرس الفـرع وإن رد السـلام الخصـم وسـنّة فجـأة المُتعـة
١٢٨ وحُكـم الجُفـر والمـرأة وحُكـم الهجـرة الصّـافي ومـا جـاء مـن لِبـث عـارض
١٢٩ مـن النّهّـاب للمنهـوب مسـار النّاهِـب القاصـد وفي عـدوان في المسـجد
١٣٠ لمنتـوج الليامـه سـن ومـن هـو بالحِمـى آمِـن لبـث مـوزاء إعوجـاج احمـر
١٣١ وفي الاقـدام في المِسـراخ وهـي عُلقـة طـريق أو سُـوق ورابـع درع لتفـرد
١٣٢ دخـل في العُلقـة الحمـراء رجـع مـن عُنـق إلـى عُلقـة وفي التحـديش اخـذ حَقّـه
١٣٣ وسـنّة كـل عيـب احمـر كسائـر عيـب متحـرك إيجابـاً وتـرفيعاً
١٣٤ وتخفيضـاً وإسـقاطاً وعنـد السـوق للمـحكوم سـنّة سَـوْقه اثلاثـاً

ثالثا: العُلقة الجذماء (وحُكم مربوع المحدّش)

١٣٥ ومـــربوع المـــحدّش سَـــن لعُلقـــة واحـــده جـــذماء لبَثّهـــا ســـن عيـــب اجـــذم
١٣٦ ثلاثـــة وأربعـــين غـــالي يوفّيهـــا مســـاق الـــدّم فـــلا يبقـــى بشـــرع الـــدين
١٣٧ لَبَـــث عُلقـــة وســـيط الحـــرب حمولـــة فاعـــل الختقـــره مـــن الاطـــراف بالتنجيـــه
١٣٨ ولتغابـــا نبـــا العايـــب فتســـنون القســـامه عيـــب قســـامه نهجهـــا مـــحصور
١٣٩ علـــى الاطـــراف مـــحصوره قســـامه لـــيس مـــن ســـنّه علـــى مولـــى الشـــجيّاتي
١٤٠ ولا تســـتاق لا صُـــره ولا عـــن موقفـــه حجّـــة وتبقـــى عُلقتـــه جـــذماء
١٤١ بمـــربوع المـــحدّش حـــار حمولـــة تلـــزم الطـــرفين مســـاقات الحشَـــم والـــدّم
١٤٢ وشـــرع العُلقـــة الجـــذماء كسائـــر عيـــب متحـــرك تـــرفيعاً وتخفيضـــاً
١٤٣ وإيجابـــاً وإســـقاطاً وعنـــد الســـوق للمـــحكوم ســـنّة سَـــوْقه اثلاثـــاً

رابعاً: العُلق الثلماء (وحُكم محدوش المحدّش)

١٤٤ ومـــحدوش المـــحدّش سَـــن غـــوالي كـــل عيـــب اثلـــم مائـــة غـــالي مـــع عشـــرون
١٤٥ ويبقـــى الحِـــد توفاتـــه أسيـــر البطـــرة اوّلهـــا وفي المستيســـر المكفـــول
١٤٦ ومـــن للسيِّـــر اســـتدرج وهـــو صـــافي ومتســـنّن وشـــرع المُـــرسَل المُعلَـــن
١٤٧ وعُلقـــة نـــوم متسَـــنّن وســـنّة كـــل عيـــب أثلـــم كسائـــر عيـــب متحـــرك
١٤٨ إيجابـــاً وتـــرفيعاً وتخفيضـــاً وإســـقاطاً وســـنّة سَـــوْقه اثلاثـــاً

ثاني فصل
محركات العيوب(رفعاً وخفضاً وإسقاطاً)

أولاً: الرافعات الرباعيه للعيوب المتحركه إلى العيب الاسود

١٤٩ تســـنن عيـــب متحـــرك عُلـــق متحـــركة رفعـــاً وتخفيضـــاً وإســـقاطاً
١٥٠ عُلـــق ثلمـــاء مـــع الجـــذماء إليهـــا الحُمـــر والصفـــراء يُقـــام العيـــب بالعُليـــا
١٥١ ففـــي مـــا بينهـــا والـــبين يؤخـــذ بـــارفع المِعـــلاق لا يؤخـــذ بمعلاقـــين
١٥٢ ففيهـــا لا يجـــوز الجمـــع عـــدى مجـــرى دروع العيـــب يُضـــمّ الـــدرع باســـعاره
١٥٣ عُلـــق متحـــركه بـــدروع ثلاثـــه سُـــمّيت اطنـــاب ورابـــع درع حُكـــم العُنـــق
١٥٤ إذا المعـــلاق صـــاحِب درع فســـار العيـــب عيـــب اســـود عُلـــق تصـــبح غواليهـــا
١٥٥ غـــوالي تُوّجـــت بـــدروع غـــوالي والغـــلا تجمـــع بحكـــم الـــرافعات اوســـع
١٥٦ إذا اتعقـــب قتيـــل العيـــب تشِـــقّاذه أو التشـــميس أو التشـــويه أو التســـبيع
١٥٧ تشِـــقّاذه طنـــب أوّل وفي التشـــميس ثانيهـــا وفي التشـــويه ثالثهـــا

١٥٨ وتسبيع القتيل العُنق لمحكوم الغلاء مقدار من اسعار الغوالي سار
١٥٩ لترفيع الحشم للدّم فإن العرض والأموال لا تمتد عيب أسود
١٦٠ فسعر الدرع يتناسخ من الغالي مقاس اعشار تِشقّاذ القتيل العُشر
١٦١ وتشميسه اخذ عُشران وفي التشويه ثلاث اعشار وفي التسبيع حكم العنق
١٦٢ مقرر باربعه اعشار فمقدار الغلاء اجمالي يعادل جُملة الغالي
١٦٣ تُفرع كل عيب اسود من العُلقة خمستعشر من الحمراء مع الثلماء
١٦٤ ومعها العُلقة الجذماء وسبعه سن عيب اسود دروع العُلقة الصفراء
١٦٥ غياب العُنق منها شرط لأن العُنق عيب احمر وعلياها هو الغصّاب

ثانياً: خافضات محكوم العيوب والعتوب

١٦٦ وسنّة خافضات العيب لعيب اثلم وعيب اجذم وعيب احمر وعيب اصفر
١٦٧ سنن معلاق متحرك وما توِّج بتاج الدرع سار العيب عيب اسود
١٦٨ وكل العيب يتخفّض من الغالي ومن درعه بدون الخفض للصافي
١٦٩ ثُلث للمعترف بالعيب بشرع الفرع ولاّ الكيل وإن كان الوفا شامل
١٧٠ فرد الوجه متكامل فيتنزّل ثلث آخر هديّة كل متبيّن
١٧١ شلاّل النّقى والكيل لتنفيذ النّقى الوارد وشرع العايب الشارد
١٧٢ فمن هو للقِطاع أعلن وعقّب للتِباع أذعن فيأخذ سوفه اللازم
١٧٣ تِباع العام سوْف اوّل وبرهانه هي الذّمّه لاثباته على شرعه
١٧٤ وياخذ سوفه الثاني لعام اخر غلاق السوف فإنه للنقا اتمكّن
١٧٥ فلَمّ الوجه متقاته ويعقب نشر راياته ولا يُستاق غير الثلث
١٧٦ وإن خاب النّقى المقصود فللمتبيّن ان يختار بسَوْق الثلث ثم الصّلح
١٧٧ ويخضع للبراء والصّلح ومقضى الدّم بالطارف على السنّة بيوم ابيض
١٧٨ وامّا سَوْق للثلثين وحصر الدّم بالفاعل يُقافا الصّاحب المصفى
١٧٩ مقابل مغرمه يعفى وفي حال إتّساع القوم من المتبيّن الوارد
١٨٠ فباقي له من الثالث إلى سد الخضر مجبور وتتصوّب رباب البيت
١٨١ صوايب قوم مُستاقه صوايب ذي تجمّلها فإن نقّص لها المُستاق
١٨٢ لّزم في قدرها عدلين رباب البيت اوّلها مع الدوشان ثانيها
١٨٣ وصوب الجار ثالثها وإن كان السمى موجود سلاح الجنب له مسنون
١٨٤ وله نوبه من الأحشام وثاني صلح له قافي ويلزم للنزيله نوب

١٨٥ صـــــوايبها وكســـــوتها لصـــالح حامـــل المـــحكوم للخمســـة مقـــاس اســـباع

١٨٦ وحـــد الجبـــر حايزهـــا وجـــود الموجبـــات رادع ووجـــد الخافضـــات شـــافع

١٨٧ أتـــى الإيجـــاب للظـــالم وجـــا التخفـــيض للنّـــادم أتـــى الإيجـــاب ضِـــد اعـــوج

١٨٨ وجـــا التخفـــيض للمخـــرج بقـــا التغلـــيظ للشـــارد وجـــا التخفـــيض للـــوارد

ثالثاً: المُبطلات الصغرى للعيوب والعُتوب

١٨٩ وســـنّة مُـــبطلات العيـــب لعيـــب احمـــر وعيـــب اصفـــر وعيـــب أجـــذم وعيـــب أثلـــم

١٩٠ ومـــا في حكمهـــا الســـاكن بإحـــداها يغيـــب العيـــب وتبقـــى أحكامهـــا بالحِـــد

١٩١ فعـــال العاهـــه الفجـــأه وفعـــل الجُفـــر والمـــرأه إذا غابـــت ســـوابقها

١٩٢ وفعـــل الزّلّـــه المُثبـــت ومتقـــى نفـــس مُتسَـــنّن وتســـقط عُلقـــة المعـــوج

١٩٣ مـــوزاء العيـــب والعايـــب ومـــوزاء لاعوجـــاج احمـــر وعُلقـــة كاســـر الصـــايب

١٩٤ وشـــد الفعـــل بالذّمّـــه عـــدى الذّمّـــه لِشـــد العيـــب وإن ظهـــرت دروع العيـــب

١٩٥ فيهـــا لا يغيـــب العيـــب وجـــود المُســـقطات اســـرع ووجـــد الـــرافعات أبشـــع

١٩٦ ووجـــد المُســـقطات أوســـع ووجـــد الـــرافعات اقطـــع ووجـــد المُســـقطات ارحـــم

١٩٧ ووجـــد الـــرافعات اظلـــم وجـــود المُســـقطات اســـطع ووجـــد الـــرافعات امنـــع

١٩٨ ووجـــد المســـقطات أبقـــا ووجـــد الـــرافعات أنقـــا وفي حالـــة تعارضـــها

١٩٩ يُقـــام النصـــف ثـــم الصّـــرف مـــن بعـــد ارتجـــاع الـــدرع مـــن رافـــع إلـــى عُلقـــة

٢٠٠ فســـنّة خفضـــها بـــاقي علـــى حســـب النّقـــى والكيـــل مـــن المتبـــيّن الـــوارد

رابعاً: المبطلات الكبرى (حُكم كاسر الصايب ومن أحتكم إلى المولى بشرع الله)

٢٠١ ومـــن هـــو قـــاد غـــرامه لمولـــى الأمـــر شـــرع الله فقـــد ســـاق النّقـــى واصـــطاب

٢٠٢ اذا قـــوده بـــدا موصـــول ومـــا جـــاء مـــن نطـــف عـــارض فابالمـــربوع ناتجهـــا

٢٠٣ لمـــا رجّـــع لمجـــرى العـــرف ومـــن خايـــر ببـــذل القـــود خيـــار الشّـــد نحـــو الشّـــرع

٢٠٤ ولم يـــرفض لمجـــرى العـــرف فتنزيـــل الثلـــث قـــايم بحكـــم القـــود في عدمـــه

٢٠٥ وشـــرع الكيـــل لـــه حكمـــه بشـــرع المتّســـع والفـــرع وملزومـــاً بقطـــع الـــدم

٢٠٦ ومـــا كانـــت نوايـــب غُـــرم ومـــربوطة بحكـــم الشّـــرع علـــى المغـــرم مســـاق الحمـــل

٢٠٧ فمـــن انصـــف بشـــرع الله مقابـــل ســـنّة الصـــايب فقـــد اصـــطاب صـــوب إنصـــاف

٢٠٨ اذا كـــان النّصـــف مشـــدود فمـــا يُـــربط تجـــاه الشّـــرع يقابـــل عُلقـــة الصّـــايب

٢٠٩ ومـــن يـــرفض خيـــار الشّـــرع فـــلا لـــه عيـــب بانواعـــه وملزومـــاً بقطـــع الـــدم

٢١٠ ويحمـــل كاســـر الصّـــايب مســـاق الضّـــان بالمـــربوع لغـــرام الطّحـــين القُـــرب

٢١١ وســـوق الثّـــور للمُبعـــد وتســـريح الدّســـم دايـــم بمتبوعـــه ربـــع سعـــره

ثالث فصل

سنن الاخماس والاعشار والمناصفه والثلاثيه للمحكوم والافعال المسلّمه

أولاً : الثلاثيه اللازمه بين السايق والمُستاق في مساق المحكوم

٢١٢ وعنـــد الكيـــل للمـــحكوم تُســـاق احشـــامها اثلاثـــاً ثلـــث نقـــداً بنقـــد الوقـــت
٢١٣ وشـــرع القطـــع في الثلـــثين مـــن التـــركه ثمـــن عـــدلين مـــن العظـــم النّقـــي بالثّلـــث
٢١٤ يُـــثّمّن بالقصـــى المســـنون وفي الثلـــث الأخيـــر منقـــول بتقديـــر الـــثّمن مجبـــور
٢١٥ علـــى شـــرع الـــثّمن للوجـــه ولا حـــد الثلـــث في العَجْـــز ثـــلاث أحـــوال مثلوثـــه
٢١٦ وللمســـتاق أن يختـــار كفـــيلاً مـــن خيـــار القـــوم وفـــاء للسّـــوْق في حولـــه
٢١٧ وفي التأخيـــر تجبـــوره بلـــى تلـــزيم أو ســـنّه ففيهـــا جبـــرها المســـنون
٢١٨ مـــع مـــا طلّعـــت مجبـــور وإن بلغـــت قصـــا الســـنّة إلـــى حـــد العيـــا واللّـــوم
٢١٩ بشـــرع اســـبوع للبيضـــاء وثانيهـــا الخيـــار اســـبوع ويتبـــع جـــذنها واللّـــوم
٢٢٠ وناتجهـــا عُلـــق حمـــراء ســـنان المعيـــب اللاغِـــب شـــروع الكافـــل الهـــارب

ثانياً : سنّة اخماس الحشم واعشار الدّم

٢٢١ ومـــن يُصـــدر لحكـــم الـــدّم أو يصـــدر لحكـــم أحشـــام لـــه اخمـــاس الحشَـــم صـــافي
٢٢٢ ومـــحكوم الـــدّم اعشـــاره فـــإن الشّـــيخ فـــارق حـــق مـــحايد مـــن طـــرف آخـــر
٢٢٣ اخـــذ شـــرعه بـــدون اجـــره وامـــا اجـــره ومـــن شـــرعه إلـــى ســـد الخَضَـــر كـــافي
٢٢٤ وباقيهـــا لمُتحمّـــل فلـــه شـــرع المعونـــاتي وإن الشّـــيخ شـــيخ القـــوم
٢٢٥ ومـــتحكّم بجـــانبهم فـــنفس الشـــرع مِـــن حقّـــه يتـــاقي بـــه لمـــاء الوجـــه
٢٢٦ متـــاقي عـــن جميـــع القـــوم ولا ياخُـــذ سِـــوى مـــن فـــوض إلـــى ســـد الخَضَـــر مســـنون
٢٢٧ وهـــومن حـــال غـــرامه وعـــد لـــه مثلـــهم غـــرام وفي حـــال الخســـاره جـــور
٢٢٨ فـــلا لـــه غيـــر مـــا خسِـــره وهـــو مـــن حـــالهم غـــرام بمـــا اســـتاقوه أوســـاقوه
٢٢٩ وإن واخـــا أو اتفـــرد ولـــي الـــدّم عـــن قومـــه بلـــى دحنـــه مـــن الغـــرام
٢٣٠ فتســـقُط ســـنّة الاخمـــاس والاعشـــار تتبعهـــا وجـــود المُـــبطِلات أقـــوى

ثالثاً : سنّة المناصفه بين الولي والغرام في مساق المحكوم

٢٣١ مســـاق الـــدّم والاحشـــام ومـــا في حكمهـــا مـــحكوم دَسَـــم مُســـتاق أو متبـــوع
٢٣٢ مســـاقات الدّســـم لافـــرق أمـــا مـــال صـــافي حِـــد يكُـــن مِـــن عظـــم أو منقـــول
٢٣٣ فهـــو لاهلـــه وفـــاء كامِـــل وتقســـيم الحَشَـــم والـــدّم بشـــرع النِّصـــف غـــرامه

٢٣٤ ومولى الشان حقّه نُصف عدى في دم بعده طرد من الغرام والمولى
٢٣٥ ففيها النصف يتشرح ومشرحها ولي الدّم لحتّى دينهم يضوي
٢٣٦ فمِن ذلك خسارتهم ومايصفى لمَولى الدّم ويتراعى القضا والدّيْن
٢٣٧ فمَن له دم في الموقِف قُطِع في دم نحو الخصم فهو يدخل مع المولى
٢٣٨ شريك النصف قِسمة عدل وهم جمعا موالي دم لهم في الناصفه خيره
٢٣٩ إن كان التّساوي خير وإن واجه ولي الشان موقِف خاص في موقِف
٢٤٠ تخلّوا عنّه أصحابه أو الإشهار للتفريد وإن واخا أو اتفرد
٢٤١ إذا تغيّب وراه الدّحن فإثبات التّصرف شرط ولا محكوم للغرام
٢٤٢ في كل الحَشَم والدّم وفي قطع الخسارة شرط يلزمهم مراعاته
٢٤٣ إذا الخاسر فزع مِن شان ذلك والحدث نفسه وإن كان الحَدَث عارض
٢٤٤ فتسنون الخسارة غُرم لا تُقطع من المحكوم سِوى المُتعُلقة بالشّأن

رابعاً: المناصفة بين السايق والمُستاق

٢٤٥ مساقات الدّسم نُصفين اذا حل الرضى بالسعر للسّايق وللمُستاق
٢٤٦ ويستاق الدّسم واحشام بمقداره على النصفين لمتولّي ومولى الحق
٢٤٧ أو القايم على حدّه او الساحة وحوز الملك ومولى بيت ولاّ سوق
٢٤٨ ويقنع من قيامه غاب ولا يُعفى عن المصفى اذا قامت مقاصيها

خامساً: الأفعال المسلمة وديّات السّلامة

٢٤٩ وفي حكم السَّلَب لستاق فلا يلزم لغرامَه لمولى الشأن ماء الوجه
٢٥٠ وفي حالة خسائر جور ما غطّى المساق اللام فتدخل في حساب الكُل
٢٥١ إلى سد الخَضَر كافي وفائضها على السنّة وماء الوجه فيما فاض
٢٥٢ في العيب المُسَلّم حكم بأخذ اعلى الخياراتي ديه شرع السلاماتي
٢٥٣ ثلث شرع الخطاء يُستاق وسنتها في التحريك تخفيضاً وإسقاطاً
٢٥٤ على سنّة غواليها حواجِب سنّة الاحشام وسنّتها بقطع الدّم
٢٥٥ وتحجُب للدّسَم بالحِد وأمّا والديات الحِد إلى جنب السلَب يستاق
٢٥٦ وهي تحجُب قيام احشام ومحكوم الدّسم مُفرد وإن كانت دماء واموال
٢٥٧ هي العُليا لوابثها على شرع الدّسم واحشام فهي في العيب سبَّاقه
٢٥٨ وهي تحجُب ديه واسلاب بإحداها يُقام الحُكم وعلياها هو المُلزم

سادساً : مساق الدّسم في العُلقه الواحده وسنّة البدايل

٢٥٩ اذا قـــام الدّســـم في المـــال ثـــم العـــرض هـــو والـــدّم فمِعـــلاق الدّســـم واحـــد
٢٦٠ وبالعشـــر الشّـــياه الثّـــور ويُقطـــع بالجمـــل عشـــرون ويُقطـــع بالجمـــل ثـــورين
٢٦١ اذا اســـتاق الدّســـم مبـــدى فهـــم خمســـه وراء الشـــاهين وصـــفّات الجمـــل خمســـين
٢٦٢ وقـــدر النّصـــف بعـــد الثّـــور وإن كـــان الدّســـم مـــرزم مضـــاف الحـــوز أومطلـــب
٢٦٣ فيلـــزم شـــاه للخمســـة ويلـــزم ثـــور للخمســـين ومثلـــه في الجَمَـــل مَـــثْني

سابعاً : عيب اللِيامه

٢٦٤ مـــلام القطعـــة الســـوداء ومـــا في حكمهـــا كالجـــذن نواتجهـــا عُلـــق حمـــراء
٢٦٥ فـــإن كـــان المـــلام أعـــوج فعيـــب أحمـــر علـــى اللايـــم وإن اللـــوم متســـنّن
٢٦٦ فعيـــب أحمـــر علـــى المُلتـــام ومـــن عـــد النـــواتج شـــد كسائـــر عيـــب متحـــرك
٢٦٧ إيجابـــاً وتـــرفيعاً وتخفيضـــاً وإســـقاطاً وســـنّة ســـوقه اثلاثـــاً

ثالث بـــاب

أحكام السنة المجزوفه والفروع المسنونة

أول فصل

سنة الفروع والدّمَم

أولاً : فروع العيب والدّم بنوعيه (القتلى والمكاوين)

٢٦٨ فـــروع العيـــب مســـنونه ســـنان المُعتـــرف بالـــذّنب فمـــن فـــرع فلـــه يســـقط
٢٦٩ ثلـــث مـــن مجمـــل الأحشـــام ومـــن ســـاق الحشـــم في العيـــب فلـــه مســـنون صـــلح الـــدّم
٢٧٠ لطلابـــه علـــى شـــرعه وتحجـــب عـــن ولـــي الشّـــأن متاعـــب عنـــوة الإثبـــات
٢٧١ وعـــن فـــرض الفِـــراضاتي فهـــي خيـــر اعتـــذاراتي رحـــم نفســـه في التحمـــول
٢٧٢ ثلـــث مـــن مُجمـــل الاحشـــام ويتنـــزّل ثلـــث آخـــر لتحقيـــق النّقـــى المســـنون
٢٧٣ وان كـــان الحشـــم للمـــال تبيّـــان النّقـــى التســـريح ثلـــث شـــرع اللزامـــاتي
٢٧٤ فمـــن يحتـــاج للتّخفيـــف فـــرع يكســـب التخفـــيض ومـــن يـــرفض ســـنان الفـــرع
٢٧٥ بـــدعوى الصـــفو والإنكـــار حمـــل مـــحكوم متكامـــل فـــروع العيـــب حســـب النـــوع
٢٧٦ علـــى العُلقـــة وغاليهـــا فـــروع العُلقـــة الجـــذماء ثلاثـــة وأربعـــين مجـــرى
٢٧٧ وفـــرع العُلقـــة الثلمـــاء مائـــة مجـــرى مـــع عِشـــرون وتنـــزل عَشـــر في الحمـــراء
٢٧٨ ومثلوثـــه في الصفـــراء وامـــا العُلقـــة البيضـــاء فســـنّة فـــرعها مجـــرى
٢٧٩ وفـــرع الـــدّم هـــومن غيـــر تُنـــزَّل في القتيـــل اربـــع وفي المفعـــول نصـــف القتـــل

٢٨٠ وفـــرع الـــدرع باعشـــاره وبـــين العيـــب هـــو والـــدّمر فـــوارق في نـــزول الفـــرع
٢٨١ ففـــرع الـــدّمر حســـب العـــد وعُلقـــة واحـــده للعيـــب مهمـــا زادت الإعـــداد
٢٨٢ إن كـــان الطـــرف واحـــد ومـــن هـــو معتـــرف بالعيـــب وبـــاذل فـــرع لكـــن كُبـــر
٢٨٣ ومضـــمون العيـــا في النـــوع وقابـــل مـــا فـــرض عـــارف لفـــرض التســـميه والعـــد
٢٨٤ بلـــى بـــرهان أو ذمّـــه فهـــو مـــا خـــاب قـــد اصـــطاب وتخفـــيض الثلـــث قـــايم
٢٨٥ وعـــد لـــه صـــرف رد الوجـــه بتحقيـــق النّقـــى المســـنون بشـــرع الحـــار أو تســـويف

ثانياً: فراضات الذِّمَم وتسنينها

٢٨٦ فِـــراضات الـــذمم ســـنّه لفـــرق الحـــق والمقنـــع بديلـــه عـــن وجـــوب الشّـــد
٢٨٧ فـــراضة خمـــس مشـــروعة لنفـــي الصـــوب والإلـــزام وفي تثبيـــت ســـنّتها
٢٨٨ وشـــرع النفـــي والإثبـــات بشـــان اســـلاف مـــحصوره مِـــراضات الشـــفاه اللغـــو
٢٨٩ وفـــرض العشـــر في الامـــوال لوابـــث أو لوايشـــها لنفـــي الفعـــل أو شـــدّه
٢٩٠ وفـــرض اثنـــان والعشـــرون حلاّفـــه علـــى المنكِـــر وشـــرع الـــرد بالخيـــره
٢٩١ في الفعـــل المُســـلّم ســـن دمـــاء الاكـــوان بانواعـــه وفي فـــرض اربعـــين واربـــع
٢٩٢ ذمـــم تثبيـــت ولاّ نفـــي لوابـــث قتـــل بانواعـــه وفي حمـــل القســـاماتي
٢٩٣ بمقتـــل نفـــس معصـــومه ويســـقط عيـــب مـــحكومه بشـــرع الحُكـــم واصـــداره
٢٩٤ ولا تبطـــل لوابـــث عيـــب في ربـــط المـــراضاتي ففـــي كـــل الفـــراضاتي
٢٩٥ فـــراضة خمـــس ولاّ عشـــر أو الاثنـــان والعشـــرون وفي فـــرض اربعـــين واربـــع
٢٩٦ إن كـــان الطّـــرف عِـــدّه أو المقصـــود متـــرامي لـــوايش أو شـــجيّاتي
٢٩٧ لوابـــث فصـــلها غـــامض و مـــا يعتـــد أو يشـــتد فهـــي فـــارد فـــراضاته
٢٩٨ وهـــي تُطلـــب بجـــر اليـــد بشـــرع المـــدَّعي يثبِـــت وشـــرع المنكِـــر الذّمّـــه

ثاني فصل

تشاريف النّقى وخيارات القدمه وتشريف البرهان

اولاً: خيار قدمة الجنب أو تشريف البرهان الجلي

٢٩٩ ومـــن خايـــر بلـــى معـــلاق خيـــار الطّـــرح للتنفيـــذ بســـنّة قـــدمت الجـــنبي
٣٠٠ أو التشـــريف للبـــرهان بـــراهين الجلـــى الواضـــح علـــى التثبيـــت قـــد اصـــطاب
٣٠١ فـــلا يحمـــل شـــروع الكســـر للســـنّه وللصّـــايب ومـــن صـــمّم لإنصـــافه
٣٠٢ بمقصـــى ســـنّة الصـــايب فللمُنصِـــف خيـــار الحِمـــل لِصـــاحِب حـــق مِـــن مُبطِـــل

ثانيا : معلاق الدّم واللحم

٣٠٣ ومعـــلاق الـــدّما ء واللحـــم لصـــافي حـــق ولاّ عُـــرض ســـننها رأس نجـــد القُـــرب
٣٠٤ تشـــاريف النّقـــى مَقنـــع ذمـــم في كـــل مـــا عـــدّه أو الكـــد القصـــي في شـــرط
٣٠٥ تبـــادل حجـــب عُلقـــتهم وفي جفـــر العُلـــق مـــحكوم دســـم شـــاهين متبوعـــه
٣٠٦ بـــربع اثمانهـــا متبـــوع ويصـــبح جـــائز الممنـــوع علـــى ســـنّة مقاصـــيها

ثالثاً : سّنة الوقوف والإتّساع

٣٠٧ ومجـــزوف السّـــنن ســـنّة تجـــاه الهجـــره الصّـــافي فللعُلقـــة مهجّـــر ظِـــل
٣٠٨ وقـــوف الهجـــره المـــرقوم وتوريـــد الضّـــمانة شـــرط بجـــر المتّســـع لليـــد
٣٠٩ ولا فيهـــا إجـــر أو طـــرح في اوّلهـــا وتاليهـــا وعُلقتهـــا نطـــف صـــايب
٣١٠ لمجـــرى الخـــف مـــحجوبين وان كـــان الثّقـــل مشـــروط فحمـــل الطّـــول حـــل الفـــرق
٣١١ لصـــاحب حـــق مـــن مبطـــل بمجـــرى أخـــذهم والـــرد وشـــرط الحُكـــم والمنهـــى
٣١٢ لـــدى جُملـــة مهجّـــر ظِـــل مســـاق القُصـــره الأولـــى ومجـــرى القُصـــره الثـــاني
٣١٣ ومختمهـــا لـــدى الغصّـــاب ومجـــرى الطّـــول لـــه مجـــراه بحســـب الـــدّحن والتشـــريف
٣١٤ ومـــن شـــايل لمجـــراها فللعُلقـــه تخطّاهـــا عـــدى الكـــد القصـــي في المـــال
٣١٥ ومعـــلاق المجـــوره ســـن بمجـــرى عُلقـــة التهجيـــر مســـار الجـــزف للســـنّه
٣١٦ لكـــلاً في الثّقـــل شـــرعه ومنـــوال العُلـــق تشـــريف مـــا هـــي هـــدر او تضـــعيف

رابـع بـاب

أحكام الإجراءات القصيّه للسنّه والصايب

أول فصل

التوليه القصيّه والتسلسل المسنون

اولا : عدالة الصايب والضّم وسنّة اختيار المحكمين

٣١٧ ومـــن يطـــرح عـــدال الجِـــد بإنـــه طالـــب الصـــايب وطـــارح لـــه لـــدى هجـــره
٣١٨ أو الموثـــوق مبـــداهم هنـــا الإنصـــاف إجبـــاري وفي تأخيـــر قُبلتهـــا
٣١٩ مـــحاكم كاســـر الصـــايب ولكـــن شـــرعها الإنصـــاف بتشـــريحه علـــى الســـنّة
٣٢٠ وفي حالـــة فـــوات القـــوم أو الهـــدّات والشّـــلاّت فيؤخـــذ مِـــن سَـــلَبْهم ضَـــم
٣٢١ إلزامـــاً مِـــن الحاضـــر ويَـــدعِي مِـــن خيـــار القـــوم جنبـــه للـــرضا والغـــرس
٣٢٢ طـــروح الضّـــم لا تُطلـــق ســـوى إن تم صُـــلح الشـــان بقاهـــا ردع للفتنـــه

٣٢٣ فهي محقن دماء القوم ومن يطلق رضى أو غصب فلا له قوم أو مغرم
٣٢٤ فمن للطّرح مُتشرح أو القابض طروح الضّم نصاب الامر أو يدعي
٣٢٥ جميع الواسطه واحد وهم للغرس غصّابه فإن القوم معهم شيخ
٣٢٦ مُتبيّن وهو صافي خيار الواسطة بالشّيخ خيار اوّل له القدمه
٣٢٧ وإن الأمر هذا خاب حضور الواسطة تفويض للخيره على امرين
٣٢٨ تعود الواسطه للقوم وقد زكّت ثلاثه من خيار الناس للموقف
٣٢٩ وإن الواسطه خابت فواحد يكتموا سره وينزل فرض للغُرماء
٣٣٠ بإن يختار كلاً شخص وترزم بالمضاف الحوز وبعد اعلان خيرتهم
٣٣١ وفرض الواسطه يعقُب بأن الواسطه زكّت مع الاثنين ثالثهم
٣٣٢ من اوّلها أو اخرها ليتولّى بجنب اثنين أو الاخرى بتاليها
٣٣٣ يكُن فارق خلاف اثنين ثالث خارج المنهى فلا يعجز عدد فردي
٣٣٤ يكُن للغرس مشروعه يحط الكُل إمضائه ويبدأ موقف السنّة
٣٣٥ وامّا الواسطه نجحت بأن زكّت ثلاثه من خيار الناس للموقِف
٣٣٦ فتعلن بالثلاثه فرض وتلزم كُلّمن يختار واحد يصبحوا إثنين
٣٣٧ فإن بان البطاء والصّمت فمجموع الثلاثه سن ورزم الحوز يلزمهم
٣٣٨ وإن التسميه بانت بتوحيد اختيار الإسم فهو خير الخياراتي
٣٣٩ ولا رجعه عن الخيره وإن اختار كلاً شخص تصاغ التشرعه لاثنين
٣٤٠ واسم الثالث الفارق في أوقات النَّشَب ثالث ولا رجعه عن الخيره
٣٤١ وإن اعلن طرف بالإسم ولم يعلِن طرف ثاني وقد نفّذ مضاف الحوز
٣٤٢ فيعلِن شخص ويُسمّيه من بين الثلاثه فَرض ولكن بعد حمل الحوز
٣٤٣ تسير الخيره استبعاد بفرض الواسطه والحوز بأنّ الخيره إستبعاد
٣٤٤ للاثنين ذي بانت عدى لا رحب السابق على المختار من خصمه
٣٤٥ ومشروع الرضى يُكتب تكون الواسطه تمّت لوازمها على المذهب
٣٤٦ ولا يختار خصم الخصم ولا من له صلة قُربى وقبل الرشد والمشرك
٣٤٧ ولا سارق ولا زاني ولا طمّاع أو داني ولا مجنون أو شاني
٣٤٨ ولا من لا يزل عنده عدال ثاني ومتجدر فعجز الفصل عيب اقوى
٣٤٩ حدعشر شرط هي تدحن لمتولّي عدى المفروض وإن تم الرضى لا دحن

ثانياً: المقاصي الفصّابه لأطراف النزاع

٣٥٠ تِبيّـان العِلـل هـو نصـف ... مـن حـال الـدَّواء للـدُّاء ... وجِـراب الـدّواء علّـه
٣٥١ ورخـو الصـلح هـو فِتنـه ... وعلّـه لا دواء فيهـا ... وجشـم الحُكـم أو حشـفه
٣٥٢ مِـن اسـباب العِلـل للقـوم ... وطـاغوت الكفـى علّـه ... لِـروح القـوم والمـلّه
٣٥٣ يكـن للشّـيخ أو منهـى ... مثـال الـربط للعيـنين ... لفـارس في جبـل شـاهِق
٣٥٤ ومـن في التشـرعه سمّـى ... مـن المـرجع فقـد كفّـى ... كفـى قـاطع لمنهـى الحُكـم
٣٥٥ فشـرط الحُكـم والمنهـى ... بـدون التسـمية سـنّه ... ومِهبـاب الهـوى للـنّفس
٣٥٦ مـن الحيلـه أو الميْلـه ... حمـول الحـق نحـو اهلـه ... فوثّـاق القوافـل شـرط
٣٥٧ نحـو القُـرب مثـل البُعـد ... تبِـدّاع الكفـى طـوعي ... لمنهـى الحُكـم والحـاكم
٣٥٨ وفـرضه لـيس مـن سـنّه ... وتشـريح العـدال الحـق ... لـدى موثـوق أو هِجـره
٣٥٩ وهجْـرة كاتِـب السـنّة ... إذا سـن التّعـدُّد سـن ... وإن غـاب التعـدُّد كـان
٣٦٠ للمتـولي العُنـوه ... فشـرط الحُكـم والمنهـى ... في المشـروع حِـل الغـرس
٣٦١ وشـرط الإسـم والتحديـد ... مـاهو شـرط مـن سـنّه ... فللمنهـى شُـرع مَنهـى
٣٦٢ علـى سـنّة تسلسـلها ... فـإن البِـدْع بالقُصـره ... يكُـن مفتـوح بالغصّـاب
٣٦٣ وللغصّـاب غصّـابه ... ثـم الـنقض والإقـرار ... ومشـروط القصـى سـنّه
٣٦٤ ولا هـي حِمـل مُتقصّـي ... وللمنهـى المُكفّـى سـن ... رهـن الطـول بـالتّعكيز
٣٦٥ فـإن شِـي نَقْـضْ أو تعـديل ... يقـاوف كُلّمـن حِمْلـه ... وإن اصـبح وهـو مسـنون
٣٦٦ فحِمْـل الطـول يلـزم حِـد ... علـى مـن شـل تلزيمـه ... بقُبْلَـة يـوم صِـبْغ الخَصـم
٣٦٧ بسعـر الوقـت والمتبـوع ... بلـى تثقيـل أو تغليـظ ... وتسـريح أجـرة الغصّـاب
٣٦٨ حمولـة شـرعها المسـنون ... مـرايغ قـدرها واحـد ... فـلا يحمـل روافعهـا
٣٦٩ غلاهـا حِمْـل قابلـها ... فـلا فيهـا خيـار الحِمـل ... فسـنّة هودهـا والقـود
٣٧٠ وشـرع الجـر تابعهـا ... عوارضـها تجـاه الحُكـم ... حمولـة كـل مُتعنِّـت
٣٧١ واحـداهم حمـول الطـول ... لصـاحب حـق مـن مُبطـل ... ولـو مـا بـه رضـى مُسـبق

ثالثاً: تشرعة الرضى للمحكّمين وشروطها

٣٧٢ لا سـنّه ولا صـايب ... بـدون الغـرس والمشـروع ... ولا مشـروع قبـل الطّـرح
٣٧٣ ومقصـى الطّـرح تجميعـه ... ومُشـراحه طـرف واحـد ... تِعـداد القبـايض هَسْـف
٣٧٤ وفِتنـه زرعهـا مـحنه ... فـإن جيـزت تـراضيها ... تـرسّخ حُكـم عُلقتهـا
٣٧٥ ومشـروع الرضـى مكتـوب ... باشـهاده مـع المـأمون ... وتتحـدّد سِـلاب الـربط

٣٧٦ ووثـــر الضّـــم والصّـــايب بقـــدر الفـــرع في الموقـــف وإن قـــدر الفـــروع اقفـــت
٣٧٧ فقـــدر الفـــرع للمفعـــول مهمـــا غابـــت الأفعـــال وبعـــد الوثـــر يتثقّـــل
٣٧٨ بقـــدر الوثـــر بالمـــربوع وبعـــد الأخـــذ ثـــم الـــرد فقبـــل الحكـــم يتقـــدر
٣٧٩ مقـــاس الحـــق حســـب الشّـــد ومـــرزم أجـــرة الموقـــف ويتجـــوّد بتجبـــوره
٣٨٠ بهـــا الأطـــراف تتسمّـــى مـــع فـــرع الســـبب عنـــوان ولا ســـنّه لفـــتح البـــاب
٣٨١ وإن حـــل التـــراضي جـــاز ومـــن شـــل المقاصـــي فـــاز ويتسمّـــى مـــن المختـــار
٣٨٢ ومشـــروط الضـــمانه لـــه فمـــن شـــل الضـــمانه شـــل لمتضـــمّن غيـــابي شـــور
٣٨٣ ولا يبطـــل غيابـــه غـــرس ولا شـــرط الرضـــى منقـــوض ويلـــزم في الضّـــمين الحـــوز
٣٨٤ فـــإن المرتضـــى فـــارد فـــلا تشـــريح أو مـــأمون فهـــي مطلـــوب متـــولّي
٣٨٥ وإن ســـن التعـــدُّد ســـن للمـــأمون والتشـــريح والتوضـــيح بالمشـــروع
٣٨٦ رهـــن البـــت في الموقِـــف ويتضـــمّن بشـــرع الغـــرس مقاصـــي أخـــذهم والـــرد
٣٨٧ وشـــرط الحُكـــم والمنهـــى ومنهـــى التســـميه مـــحجوب فمـــن سمّـــى فقـــد كفّـــى
٣٨٨ للمنهـــى كفـــى قـــاطع فـــلا بـــه مـــن رضـــى مهـــرب وفـــرض الاســـم مـــش مســـنون
٣٨٩ وبعـــد الحُكـــم يتســـمّا تسلســـل مـــرجعه مفتـــوح مجـــال المـــرجع القُصـــره
٣٩٠ وبعـــد القُصـــره الغصّـــاب وللغصّـــاب غصّـــابه ثـــم الـــنقض والإقـــرار
٣٩١ اذا كـــلاً معـــه قُصـــره فمغصـــوبين بالغصّـــاب مـــن اوّلهـــا مســـاره حـــل
٣٩٢ فمـــن يفـــرض كفـــى قـــاطع وهـــو منهـــى هَســـف حُكمِـــه فإنـــه بـــت شـــل أُجـــره
٣٩٣ وإن اكتـــف لا يلـــزم مســـاق الـــرزم والاجـــره فمـــن هـــو للـــبلاغ اهتـــاب
٣٩٤ فحُكمـــه خـــاب وأجـــره غـــاب حضـــور الكُـــل لـــلأول وثـــانيهم علـــى الـــرغبه
٣٩٥ فمـــن شـــرف كـــلام أول فعـــد لـــه قـــول إن عـــارض علـــى حُكمـــه لـــدى الغصّـــاب
٣٩٦ وإن اكتـــف واستكفّـــى لخصـــمه حجتـــه والشّـــد ومـــا يـــرجع رجـــع للكُـــل
٣٩٧ وحاضـــرهم حمـــول الطـــول لا يلـــزم علـــى الغايـــب ولا حاضـــر وقـــد شـــرف
٣٩٨ ســـوى ينفـــق علـــى نفســـه ومـــن قفّـــا بلـــى تشـــريف ولا عـــارض علـــى حكمـــه
٣٩٩ عدالـــه يضـــمن التنفيـــذ وحِمـــل الطـــول هـــو نصـــفين مقـــاس الـــلازم المســـنون
٤٠٠ ومبلـــغ زيـــدها والـــنقص يـــدحن عنّهـــا المـــحجوب ومـــن طـــاول حمـــول الطّـــول

رابعاً: فرض المتولّي والدَّحن اللازم

٤٠١ وفي حالـــة غـــريم احـــتج أو طالـــب في الموقـــف بنقطـــه كلَفـــت حيـــرة
٤٠٢ علـــى المـــتحكمين الفـــرض فيهـــا حســـب مـــا يلـــزم ففـــي حـــال اجتمـــاع الفـــرض

٤٠٣ على الأطراف تنفيذه ومن يرفض دحن بالطّرح إلى المنشد بما يلزمه
٤٠٤ وامّا يطلب التشريع من الفارض الى المنشد بدون الخصم والفارض
٤٠٥ ولفظ الفرض مقصوده وشد الدّحن عنده حوز يكون الرد فوق الفرض
٤٠٦ وفي التشريع حِمل الخِف وفي حال افتراق الفرض اذا المتحكمين اعداد
٤٠٧ فيصدر كُلّمن فرضه كتاباً لا يكفّي لغو وفوقه طرح للمنشد
٤٠٨ يكُن مقنع لفرق الحق وبالأطراف مصحوبين بحمل الجنب محمولين
٤٠٩ على ما عاد مقتنعين لهم حق إستماع القول لحجّة كل متولّي
٤١٠ لدى المنشد بما يجري فمن شاف ألتّهاون سد ثغره بالكُلام الجد
٤١١ وتسنون الغرامة حِد ويتحمّل حمول الطول من فرضه هو الأعوج
٤١٢ وان الكُل بانت عوج فحِمل الطول كامل سن على المتحكمين الكُل
٤١٣ ولا تلزم على الأطراف ولا توجب لإجرة طول فلا تلزم غريم الاّ
٤١٤ لرفضه فرض من سنّه حمولة كل متبندر لحمل التوليه بدعه
٤١٥ سنان البدع بارق شر لمتولّي مع الأطراف فلا يقدر لوصل الحِمل
٤١٦ وتتغابا الطرق عنّه فمكوى من خبير يشفي ومكوى مبتدع علّه

ثاني فصل

الغرامه القصيّه و والاجره المسنونه

أولاً : قبال المخاسره والعنوه والحوز والاستكمال

٤١٧ وفرض القُبله اللازم يصل للشاه في يومه وفوقه بالتراضي سن
٤١٨ قبال الثُقل لا يُفرض وان تم التراضي جاز ويتغلّق بطرح الحوز
٤١٩ بجانب رقم الاستكمال من المستكمل الحايز ولا في ثقل ثقل اجره
٤٢٠ وتحتاز الغرامه حوز على الثاني هو السلطان مقرر سوف الاستكمال
٤٢١ قبال اليوم لايحتاز على كلأ من الأطراف دسم للإدّعاء والرد
٤٢٢ ومثله قُبْلَة البرهان ومن دعواه مجهولة أو الرد انحرف وارتد
٤٢٣ على السنّة وضيق الكد فمولاها حمول الطول حمولة سوف مستغرق
٤٢٤ فتستون الاجابه شرط فأمّا إقرار ولاّ إنكار فأن اتغيّب النكران
٤٢٥ فيها واطنب التسبيب فهو تسبيب لقراره ومن سبّب عناه الشّد
٤٢٦ ولا له في السبب ذمّه اذا للمدّعي برهان وحمل الطول حل الشّد
٤٢٧ ولا دعوى بلى عنوه وما في حكمها البرهان من اتقوّل مقال الجرح

٤٢٨ فأحداهم حمول الطول فمن شد الجراح افلح ومن شان الجراح ارزح
٤٢٩ وبعده سن طرح الحوز بجانب رقم الاستكمال سنام الحُكم الاسترقام

ثانياً: الاجره اللازمه للمحكّم والمنهى والضّمين

٤٣٠ إيجار التّوليه تستاق بعد الحُكم في الموقف وأجر الطّول قبل الحُكم
٤٣١ طلابه حار في حينه من الحامل لحمل الطّول إيجار اليوم سعر الشاه
٤٣٢ أجار التوليه تُفرض من المتولّي المُختار وعين المرتضى ميزان
٤٣٣ فأن جارت فمقصاها بسعر القُبله اللازم بعد ايّامت الموقف
٤٣٤ الأيّام القصى لا غير وهي يومين لا تزداد سنان الإدّعاء والرد
٤٣٥ مع يومين للبرهان ويوم الحُكم خامسها ويوم آخر في التنفيذ
٤٣٦ ست ايّام مُجملها بتسعير الدّسم لليوم وهي ستّه شياه ارست
٤٣٧ على الواحد ثلاثة روس وتتثمّن بسعر الوقت لا زايد ولا ناقص
٤٣٨ وللمتحكمين الكل يكونوا الف او واحد فلا في كثر كثر اجره
٤٣٩ وللمنهى مثال الكل مع اسقاط الثلث منها بحكم الصّرف للمدّه
٤٤٠ ويلزم للضّمين اجره اذاكان الضمين حاضر اذا استدعاه متولّي
٤٤١ فأجره ثلث متولّي وفيما قدّمه مجبور يُحشّم كلما خسره
٤٤٢ فما استاق المحكّم كان للضُّمَناء وللمنهى ثلث ضُمَناء ومنهى اثنين
٤٤٣ ونفس الحُكم ان شي قام في الموقف حشم أو دم سنان اخماسها واعشار
٤٤٤ مخرج منّها الضامن إلى سد الخضر كافي وللمتحمّل الباقي

ثالث فصل

قواعد الاثبات

أولاً: وسائل الاثبات وشروطها

٤٤٥ وجوب المدّعي يثبت وما لم ذمّة المُنكِر وعد في البينة متقى
٤٤٦ براهين الجلى مِنها مكاتيب الجلى اوّلها ومجرى الاعتراف اثبات
٤٤٧ ومن فرع فهو إقرار وما تدفع به الاشهاد وما تنظر له العدلين
٤٤٨ وضعف الشّد يحجز سبق لولاها في الذّمّه إلى ذلك قرائنها
٤٤٩ وثابتها وحايزها ومانعها مجال اثبات عدى في قوّة البرهان
٤٥٠ وعد به في الشهود انظار على المذهب شروط العد على التربيع والتجبور
٤٥١ ومِنها مشهد الرجّال يُقاوف بالنّساء ثنتين ومشروط الصّفه سبعه

٤٥٢ مشاريط البصر والنطق وشرط الحُر والملّه وشرط الشّاهد الصّافي

٤٥٣ وشرط البالغ العاقل ومشروط النزاهه شرط بشرع الجرح وإثباته

ثانياً: سنّة التقديم والمثار وحجّة المرقوم والمعروض

٤٥٤ مهب المعوج التثبيت للحيله أواميله ومزجا كل متسنّن

٤٥٥ متالات الطّرق بالشّد على الأول وتاليها بشرع النّده والتّقديم

٤٥٦ والتّثوير والأشهاد وزاجيها الاسترقام أو المعروض يثبتها

٤٥٧ فمعروض النّقى منظور ومعروض الوفاء مصحوب بأسلاب العصى مسواق

٤٥٨ تهراج الوفاء المخلوس ماهي في القصى حجّة وطرح المشرح الموهوم

٤٥٩ ما يبطل نقاء مظهور ولا يشفع جفاء مشهود ولا يكسر وفاء مشدود

ثالثاً: وثيقة عقد الصّلح الزمني وشروطها

٤٦٠ ومن يُقرن لعقد الصّلح بمصفى الوجه في الجاري ولم يتحقّق المصفى

٤٦١ فيتثبّت مجال الجفر فلا في الوجه ما يلبث كأن الصلح لم يعقد

٤٦٢ عقود الصّلح مكتوبة وبالميعاد معلومه يُحدّد شهرها والعام

٤٦٣ وتحديد السّنام اليوم وذكر أسماء ضحايا الدّم وتحديد العدد مشروط

٤٦٤ وتتسمّى فروع الدّم مع الأطراف تتسمى مداعي صُغرها والكُبر

٤٦٥ وتتسمّى وجيه الصّلح مع المطلوب والطّلاّب وتاريخ المُكتّب شرط

٤٦٦ وتمضي نطقها الطرفان وتمضيها وجيه الصّلح وتمضيها شهود العقد

خامس بـاب

أحكام المغرم والإخاء والحِمى

أول فصل

الحِمى المشروط والطوارف الغصّابه

أولاً: الطوارف اللازمه والمغرم الغصّاب (المسنون)

٤٦٧ وبين الأخ والغرام طوارف غُرمها لزّام بُغرم الدّم والدرهم

٤٦٨ حمولة دم ولاّ ذم في متقى الحِمى والصُرم ومتقى رد نهّابه

٤٦٩ ومتقى صد حَرابه وفي متقى لزيم القوم إن جِيزت لزاماته

٤٧٠ ومتقى طارفات الدّم وفي متقى زبين الوجه وليد الساعة النكرا

٤٧١ لخايف من تلف واضح ومن طاغي ومُتعنّت طفى عن شرع ماء الوجه

٤٧٢ ففـــرامِه شـــريك الوجـــه ووجهـــه وجـــه غـــرامِه وهـــو مـــن جُملـــة أصـــحابه
٤٧٣ وفي متقـــى مـــلام اعـــوج وغـــرام الفـــروقه جيـــز في قطعـــه وفي بضـــعه
٤٧٤ ومغـــرمهم حمـــول الجـــور ومـــن دافـــع علـــى وجهـــه علـــى شـــرع الضـــماناتي
٤٧٥ وفي متقـــى رديـــم الصّـــلح ومـــن واجـــه غـــريم البُعـــد مـــع الصَّـــفَّات والـــدّفّات
٤٧٦ لَحَتّـــى يـــرجع الغـــاوي لوايشـــها علـــى المغـــرم عِنـــأو الكُـــل غـــرامه
٤٧٧ وفيهـــا القـــوم رجّامـــه وكـــلاً رافِـــع الهامـــه رفاقـــة حِمـــل أو مغـــنم
٤٧٨ مُخـــرج منكـــف العوجـــا ولا مـــن تصـــفيه محجـــى يُقافـــا المعـــوج المصفـــى
٤٧٩ مقابـــل مغـــرمه يعفـــى وأمـــا طارفـــات الكُـــل بشـــرع المغـــرم الغصّـــاب
٤٨٠ دمـــاهم للقضـــاء والـــدّين ومـــا تســـتاق لـــه نُصـــفين قفـــا قطـــع الخســـاراتي
٤٨١ وفي حكـــم الدّســـم والـــدّم وفي لبـــث الســـلاماتي ديـــات السِّـــلم مثـــل الـــدّم

ثانياً: الحِمى المشروط

٤٨٢ وكـــلاً لـــه حِمـــى وحـــدود وحامـــل خيـــرها والشّـــر ســـببها والـــذرب منهـــل
٤٨٣ لحاميهـــا ومولاهـــا غبشـــها والصـــوافي لـــه تحـــددها رزايمهـــا
٤٨٤ ولـــي ماهـــا ومـــرعاها ويتحمّـــل عواقبهـــا لوابثهـــا فعايلـــها
٤٨٥ ومـــا تنبـــت لمولاهـــا حوامضـــها وحاليهـــا لصـــاحبها العنـــا فيهـــا
٤٨٦ ومـــأمن مـــن وفـــد فيهـــا لسايـــرها وضـــاويها بســـافلها وعاليهـــا
٤٨٧ علـــى الشـــيمه وماضـــيها وفي الســـنّة عوايـــدها فـــلا ســـاحه طُلـــق ســـاحه
٤٨٨ ولا الحـــد المفـــيّش حـــد فهـــي عنـــوه لشـــافعها حديـــد الحـــد وارثهـــا
٤٨٩ وهـــو مضـــبط متاقيهـــا وهـــو مـــولا لمولاهـــا هـــو العاقـــل لخاملـــها
٤٩٠ حـــدود الفـــيش كالجاهـــل وحـــد الحـــوز كالعاقـــل هـــو الضّـــابط لغاويهـــا
٤٩١ مهـــب الموبقـــه فيهـــا إذا خابـــت قبايلـــها هـــو الـــوارد لشـــاردها
٤٩٢ بـــلاد العـــز يعناهـــا شِـــيَم بـــادي بواديهـــا ومضـــبط مـــن يجاورهـــا
٤٩٣ إليهـــا النّـــده والتقـــديم ثـــم الدّفْـــر والتثويـــر فأمـــا رد ولاّ فـــتح
٤٩٤ طـــريق القـــوم والتـــأمين وحـــق الســـوف مـــن ســـنّه علـــى متقـــى مـــداعيها
٤٩٥ علـــى ســـنّة ملاقيهـــا في العلّـــه تـــداويها وفي جفـــر المثـــار الحـــار
٤٩٦ بعـــد النّـــده والتقـــديم فهـــو خـــارج علـــى الســـنّة وهـــو معـــوج مـــع المعـــوج
٤٩٧ ولا لـــه عهـــد أو ميثـــاق دمـــه دم الحنـــوش الحُمـــر وحـــربه مـــن جميـــع القـــوم
٤٩٨ مـــن أصـــحاب الشـــجيّاتي ومـــن أهـــل الحميّـــاتي مـــن المبعـــد مـــع الحـــدّه

٤٩٩ من الباقي على عهده وعاده من ذراء جدّه وتاليها مصافيها
٥٠٠ حداد الحد لا خابت فمولى الأمر مولى الحد وبيت المال بيت الكل
٥٠١ بلاد العز محميّه سننها للنقاء مجزوف عدى المعوج وخاقرها
٥٠٢ وينجا من دخل فيها فهو آمن على السنّة سِلابَت كل مُستضعَف
٥٠٣ وان زلّت مخاطيها على السنّة مراضيها فمن هو بالحِمى آمن
٥٠٤ فأدنى حكم عيب أحمر ووجد أعلى فعاليها لهايجها ودايجها
٥٠٥ لعابرها وزايرها غريب الأهل كالهِجره بحكم الضيف في مُتعِه
٥٠٦ حكيم العلّه الباذل ومن في عهد مولا الأمر ومثل الطايفي في الطوف
٥٠٧ نظامي أو فقيه اللوح ولا بوقه على ذِمّي ولا متقصّد الحِرفه
٥٠٨ وحُكم أفعال موزاء العوج لبث موزاء اعوجاج أحمر أدناها عُلق حمراء
٥٠٩ ووجد أعلى فعلياها وموزاء العوج ماله غُرم ولا من تصفيّة محجى
٥١٠ موزاء الشّاذ والسارق وزارع فتنة المِلّه ومثله خاين النعمه
٥١١ وموزاء خاين اوطانه وناكس رايته خاين وموزاء موبقات البخس
٥١٢ فمن يتحضّن المعوج بلاسنّه ولا مصفى لوابثها علق حمراء
٥١٣ وهو موزاء الملاماتي وحربه منهج العاتي ومن حال المباحاتي

ثالثاً: نكف الطارفه ونكف الكارثه

٥١٤ ومن زج الحِمى وأهله ببير العوج والويلات مع سلطان مولا الأمر
٥١٥ نكف من شيخ ولاّ فرد فلا منكف ولا مغرم فليس الغُرم يحويها
٥١٦ ولا شرع الصَحَب فيها حمل ذنبه على جنبه لا شيخ القبيله شيخ
٥١٧ ولا فرد القبيله فرد في التفريط في قومه أو التشهير بالشّيمه
٥١٨ ولا من تصفيه محجى فإن المغرم الغصّاب على المسنون وأغلاله
٥١٩ ومسراح النّقى ماله سوى الشّلات للمحتل نوايب طارفات الكُل
٥٢٠ غرامه ورجّامه بغرم الدّم والدرهم ومغرم لام شلاله

ثاني فصل

ربيع الغوى والسَّوى والمَغرم الغصّاب

أولاً: التفريد البطرة وشروط المغرم الغصّاب

٥٢١ ومن يعلن لتفريده لنفسه عن صفوف الربع أو يطرح لغرامه
٥٢٢ بلى سنّه ولا عوجا ولا محسب على الفاروق ولا مصفى على اسبابه

٥٢٣ فـــلا محجـــى لتفـــريده ولا مقبـــول في طـــرحه وتشـــريع الصَـــحَب غصّـــاب
٥٢٤ وســـنّتها متاقيهـــا علـــى المُستنكـــر النـــابي قفـــا الـــداعي علـــى السـنّة
٥٢٥ بشـــرع الـــرقم والمعـــروض بأنّـــه للصّـــحَب قـــايم وداحـــن مـــحنق الصّـــاحب
٥٢٦ علـــى قـــافي صَـــحَب غصّـــاب ويطلُـــب قومـــت الغـــرام إلـــى جنبـــه بمـــا يلـــزم
٥٢٧ فـــأن قـــاموا فســـنّتها وإن خـــابوا فـــلا يعفـــى عـــن الواجـــب ومـــا كلّـــف
٥٢٨ فهـــو حمـــل الصَـــحَب والغُـــرم علـــى مـــا ســـرح الذّمّـــه علـــى النـــايم بحُكـــم الجبـــر
٥٢٩ بشـــرع الوجـــه والمتقـــى ومعطوفـــة علـــى الشـــارد لمـــن طالـــب بلازمهـــا
٥٣٠ بحُكـــم الجبـــر في البطـــرة وتجبـــور الدّســـم ثـــورين والمتبـــوع جانبهـــا
٥٣١ لِمســـراخ الصَـــحَب في الغـــوم يُســـاق الغـــوم لِلقـــايم وجنبـــه كُلّمـــن قـــد قـــام
٥٣٢ فـــلا محجـــى لِمتهـــرب ولا منجـــا لِمتـــذرب يكُـــن في طـــرح أو تفـــريد
٥٣٣ ســـوى ان غـــاب عنـــه الـــدّحن بالمســـنون مـــن ربعـــه لـــزوم الطّـــرد في حينـــه
٥٣٤ غيـــاب الـــدحن ثـــم الطـــرد مثابَـــة مـــن أجـــاز البيـــع خِطـــام الصّـــاحب الســـنّة
٥٣٥ ومقباضـــه مـــع الجافـــر ولـــو تبلُـــغ مقاريهـــا ومـــا تنبـــت مـــذاريها
٥٣٦ علـــى البطـــرة وســـاريها خيـــار الصّـــاحب الغصّـــاب وخيـــر المغـــرم الزّاجـــي
٥٣٧ وإن تثبُـــت شـــجيَّاته وغـــاب الـــدَّحن في حينـــه فسَـــوْق الثّـــور رفعانـــه
٥٣٨ ولا تُقبـــل حجـــج خاقِـــر تجـــاه المـــحنق العاثِـــر ســـوى المســـنون والـــلازم
٥٣٩ فـــلا لـــه في قصـــوره حُكـــم مهمـــا عـــد ولاّ شـــد إن كانـــت مجـــالي قـــدر
٥٤٠ حـــل الغـــزو والمحـــرب ليســـت مـــن شـــجيَّاته حِجـــاب الـــنقص مـــش حجّـــة
٥٤١ اذا الهســـفه بوَقـــت الضّـــيق فشـــرع الصّـــاحب المـــحجوب لا يـــدخُل مـــداخِل ضُـــر
٥٤٢ ولا مبـــرز فشـــائه مُـــر ومنهـــا مبـــرز الشّـــلاّت وموقـــف حِلـــم ولاّ عِلـــم
٥٤٣ فـــلا غُـــرم المشـــوره غُـــرم ولا قَســـم الزعامـــه جُـــرم في الشّـــدّه ووقـــت الضِّـــيق
٥٤٤ ففيهـــا الـــرأي لأزجـــاهم وحمـــل البـــت لأعقلـــهم وموعـــى السّـــر لأصـــفاهم
٥٤٥ وشـــأن العِلـــم لاكبـــرهم بيـــان الـــنقص للغـــرام مـــن أقوالـــه مـــع الأفعـــال
٥٤٦ وتتلاشـــا ضـــررها القـــوم ولا حِصّـــه قصـــا فيهـــا مَثـــل غـــرام أبـــو وجهـــين
٥٤٧ أو الأســـرار يفشـــيها وداهـــل موقـــف الذُّمْـــره وهـــو دانـــي في المغـــرم
٥٤٨ وطبعـــه خاقـــر الفزعـــه ومســـتبدل زنـــاده زاد ودعـــوى الـــزاد عـــذر السّـــحب
٥٤٩ ومـــن ميـــزان عينـــه هـــش مـــع شـــاهد ثقيـــل الســـمع ومـــن عُـــذره ضـــعيف الشـــوف
٥٥٠ وخـــازِع مشـــهده أو كـــن ومثلـــه مخفـــي الجَلَبَـــه بســـاعة لـــزّة المتقـــى

٥٥١ وفي حُكمه ضعيف الجهد لا معدى ولا مبدى لا يفرع ولا يقرع
٥٥٢ وخاقر في بياض الوجه ساعة معيب الغرام وفي الهدّات والمدّات
٥٥٣ اليهُم خاقر العنوه ونقص الجهد عد به فرق في حامي ظهور القوم
٥٥٤ وفادي نحرها بالنّفس بيان الفرق من سنّه بوقت الشور ولاّ قول
٥٥٥ بياض الوجه مال الكُل وداخل في عداد النّقص رابط عوج باللازم
٥٥٦ وذي ممنوع بالمسنون كمن رحّب بمتربِّع بدون الربع هي عوجا
٥٥٧ فلا يجتاز بالترحيب سوى في شرع متزيّن لحاضر في تلف واضح
٥٥٨ بماء الوجه محصوره فهو من حال غرامه وشَوره مرتبط بالربع
٥٥٩ ومتقى الوجه متقاها على السنّة وفحواها فمن يقبض بها اضواها

ثانياً: الرباع المسنون والّرباع الممنوع

٥٦٠ وتشريع الرباع أنواع فمنها أنواع مقبوله ومنها أنواع ممنوعه
٥٦١ جميع أنواعها عشَره خمسه نوع متحمّل وخمسه نوع مولى دم
٥٦٢ موفاد أربعة منهم تجي من داخل المغرم على غُرم الطحين القُرب
٥٦٣ ومن خارج يجوا سته لكلاً منّهم سنّه فمنهم مرحبه مشروط
٥٦٤ ومنهم موفده مقبول ومنهم موفده مرفوض رباع المُخرجي منها
٥٦٥ متحمّل من المخرج تِربّاعه رباع أعوج فما لم يلزم اصحابه
٥٦٦ رفاقة غُرمه السّابق فلا يلزم على اللاحق فإن غرامته فَسِلت
٥٦٧ وهو لازم قيام الكُل فقافي جيّته سنّه مهب الضبط لأصحابه
٥٦٨ ونوع آخر لمتحمّل سلف من داخل أصحابه فلا يُقبل ولا يُرفض
٥٦٩ له الترحيب مُتسنّن يواجه للوفا اللازم إلى تاريخ موفاده
٥٧٠ وهم في الجنب محمولين وعند العوج ظبّاطين ومن بعده حمول الكُل
٥٧١ وثالث نوع نفس الصنف من خارج ومتحمّل إلى مغرم ولي الدّم
٥٧٢ فلا مغرم على مغرم ولا مرحب ولا مسهل فما لم يلزم اصحابه
٥٧٣ فلا يلزم على اعدائه ومتربّع من الدّاخل ومتسلّف من المُخرج
٥٧٤ فلا تجديد في مغرم على السّابق وتسنونه تربّاعه يكُن في حُكم
٥٧٥ قومت صاحبه جنبه وقافيها نقاش الامر بما يلزم على الصّاحب
٥٧٦ لا في حكم متربّع وخامسهم بنفس الحُكم متحمّل من الداخل
٥٧٧ فلا مغرم على مغرم وقافيها المهب الجِد والمعوج غريم الكُل

٥٧٨ لَحَتَّى يجزع السنّة ويَحمِل كُلّمن حِمْله ويكفي صاحبه مَرزَم
٥٧٩ وسادسهم ولي الدّم غريمه خارج المغرم فلا يُجبَه بمولا الحَق
٥٨٠ وسابعهم بنفس الحُكم وخصمه هو من اصحابه فمولى الحق هو مقبول
٥٨١ وثامنهم يكُن مُخرج رباع اصحاب مُتحمّل فهو مقبول حيّا به
٥٨٢ رباع الحل للسّابق وسَوق الحق لّلاحق فهذا النوع لا يُرجع
٥٨٣ وتاسعهم ولي الدّم وهو من داخل المغرم ودَيْنه خارج المغرم
٥٨٤ فهو غرام من سابق وهي سنّه تربّاعه على مغرم طحين القُرب
٥٨٥ اذا غرامه السّابق طرح قُربه وشل البُعد ومتقاته تقا للكُل
٥٨٦ وعاشرهم بنفس الحُكم من داخل وفي الداخل وخصمه داخل المغرم
٥٨٧ قد الصّاحب مهبّ الكُل ومعوجهُم غريم الغُرم على سنّة صَحَب غصّاب

ثالثاً: الساس للقضاء شرعاً وعرفاً

٥٨٨ شرع الله قد حدّد نِكاح العقد والمخرج وللتركات قسَّمها
٥٨٩ ولاحكام الزّنا والقذف وشُرب الخمر وامثاله على الفرقان والسنّة
٥٩٠ حدود الله بالملّه ومرزاها ولات الأمر وإن غابت فنهج العُرف
٥٩١ فلا يُحرم صلاح الشأن على الأخلاق قام العُرف وشرع الله تممها
٥٩٢ مجال العرف بأحكامه وفرق الحق منواله وشرع الله فوق الكُل
٥٩٣ وبالفرقان ساس العدل أمر بالأمر بالمعروف مع المنهى عن المُنكر
٥٩٤ وللإنسان فرق الحق مجال إصلاح ذات البين وديِن اليُسر ما به عُسر

هذا ما توجّه لديّا وبه جزمت بموجب التكفية بيدي لوزن القواعد العرفية اللامة الغصّابة والموروثة والمتعامل بها من بعد فجر الإسلام والمتعارف عليها منذ العصر الجاهلي بعد التعديل الطّفيف إتماماً لمكارم الأخلاق التي بعث بها الصادق الأمين وهذا هو المُلزم للجميع لا حجّة ولا مجال للأسلاف العوجاء أو المقصورة أو البدع المختزعة ، فإن العرف عرفاً مستقيماً واضحاً غصّاباً ولامّاً لكافة القبائل بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي أصحاب الشّيَم والقِيَم والأمجاد الموروثة فلم يميل اسعد تُبّع بقوله (واعلم بنيَّ بِأن كل قبيلة .. ستُذل ان نهضت لها قحطاني هي أُمَّة عاربة يمنيّة .. شمخت لِطُول اصولها الأغصاني)، بتاريخه شهر ذو القعدة ١٢٥٣هجرية الراجي عفو الله

ومغفرته هادي بن صالح بن هادي بن محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد بن محمد بن احمد بن راشد بن صيّاد بن مالك بن يزيد بن زيد بن علي بن عبد الله بن ثابت بن كول بن سلطان بن عمر بن سلطان بن حصن بن شرح بن شريح بن اسعد بن يزيد بن ثابت بن فرج بن سعيد بن عامر بن شرهان بن مرشد بن راشد بن راجح بن غالب بن سيف بن سعد بن حاتم بن سعيد بن عادي بن عميران بن جناح بن صيّاد بن جبل بن وضاح بن عدي بن يزيد بن صيّاد بن عوران بن وضاح بن عامر بن سلمان بن ميسرة بن حمدان بن غلاب بن حرب بن سنان بن غازي بن صيّاد بن اغرب بن صيّاد بن مالك بن مالك بن وضاح بن جبر بن يُعلَّى بن غالب بن سعد بن سعد بن خولان بن عمرو بن دومان بن بكيل بن جشم بن خيران بن نوف بن همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سباء بن يشجب بن يعرب يمن بن قحطان بن هود بن شالخ بن ارفخشد بن سام بن نوح بن لملك بن متوشلخ بن ادريس بن اليارذ بن مهلائيل بن قينان بن الغرش بن شيث بن آدم عليه السلام وبالله التوفيق، الإمضاء/ هادي بن صالح صيّاد

الحمد لله وحده

قد حسم الرأي بالتراضي والاتفاق على ما ذكر أعلاه وأُعُلنت الظاهرة في ألف رايةً بيضاء تُنشر لبيضان الوجيه لحضور مرايغ ومشايخ القبل لوفقة بستان الروضة بعد الثلاثة الاوعاد المضروبه في وفقة باب البلقه وباضت الوجيه فيما تم الانتصاع له وباض وجه المراغة اللام وكذا الغصّاب الشيخ هادي بن صالح صيّاد فيما سار عنوته بحسب التكفية المرقومة له من الجميع لعنوة وزن العرف اللام والغصّاب وباض وجهه فيما استمع ممن أدلوا بدلوهم وعلى هذه القواعد العرفية القصيّه اللامة تم الاتفاق والإجماع عليها تشريعاً عرفياً ثابتاً لاماً ملزماً لكل القبائل بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي بحضور وإمضاء مرايغها ومشايخها وتم ربط الشور بأن تبقا أحدى العريضتين الأصل لدى من تمت تكفيته بن صيّاد وتم اختيار العلامة السيد حسين بن أحمد أبو طالب ليكون مشراحاً للعريضة الأخرى من أصل الوثيقة العرفية اللامة بقلم وازنها بن صيّاد

وعنوة السيد نقلها لمن طلبها ممن حضر وله مهلته وذلك بسبق مساق سبعه قروش حجر أجرة السيد وهذا رضى لاحق على منهج رضى سابق وتكافت المرايغ والمشايخ على المضي في الوثيقة فمن طرف من طرف القبيلة كفا بها فغزارت الحضور كالسيل الغزير فكفا من كل قبيلة القدر الكافي من المتقدمين في الإمضاء كلاً عن نفسه وملتزماً عن ربعه الحاضرين للوفقة والرضى اللام فقد حضرت كافة مشايخ حاشد وعلى رأس الحضور ابن الأحمر والمراغة صالح الفيشي وحضور بن عاطف وبن جليدان والشيخ محمد بن ناصر وأبو شوارب والشيخ أحمد عبد الله المشرقي وحضور الجايفي في مقدمة الحضور من همدان وبن عايض والحاوري وعبد الله رزق وناصر المصلي مع حضور سنحاني وروسي على رأسهم المشايخ كلاً من بن مقصع وبن فرج وأبو حوريه وصالح الأحمر والشيخ حسين بن علي قاسم ومصلح السياني ومحسن الق..ي(*) والنقيب صالح بن راجح وعبد الله بنيان وحضور مشايخ أرحب وكبارها وعلى راسهم المرايغ بن ردمان وبن سنان والمشايخ أبو نشطان البوساني والحباري وبن مرح والشيخ محسن بن راجح والنقيب حمود أبو غانم والشيخ عبد الله محمد مفتاح وحضرت كبار نهم وعلى رأسهم أبو لحوم والمراغة بن سلامه والمشايخ بن كعلان وبن مريط وبن معصار وأبن الأعوج والشيخ عبد الله بن مصلح والشيخ صالح الشليف والنقيب علي حاتم ومحمد الشحيفي ويحيى بن علي النهمي وحضور مشايخ الحداء وكبارها وفي مقدمتهم النقيب ناجي القوسي والنقيب صالح البخيتي والمشايخ كلاً من على المصري وحسين المقدشي والشيخ عبد الله الراعي المتقدمين على رأس الحضور من عنس وحضور المقداد على رأس مشايخ أنس والشيخ مفلح الراعي والشيخ محسن بن ناصر مع حضور بن معيلي وبن جلال والأمير حسين الشريف والشيخ جابر بن صلاح متقدمين على رأس مشايخ عبيده وحضرت مراد وكبارها يتقدمهم بن نمران وابن الأجدع وبن حازب والمشايخ كلاً من محمد القاضي وبن طريق وبن بحيبح والشيخ صالح الصيّادي والشيخ محسن بن صالح وعبد الله مثنى والشيخ أحمد بن صالح القردعي وحضرت مشايخ سماه وعتمه وفي المقدمة أحمد بن حسين السماوي وصالح العرشي ومفلح الجهمي والشيخ عبد الله بن

قاسم ومحسن بن عايض ومن كبار المشايخ الحاضرين في مقدمة الموقعين على الوثيقة المشايخ كلاً من محسن الجراش وعلي بن أحمد الحميري وأحمد بن علي الصايدي وبن منصور وبن عايض وحسين الباشه وعبد الله المخلافي ومحسن الشرجبي وبن راجح وكذا المراغه بن عجاج والشيخ ناصر العواضي وبن دماج وابن الهيج وحسين بن قاسم الكثيري وبن فريد العولقي وبن رويس ومن أل باراس ناصر بن محسن وكذا حضور الشيخ راجح الطهيفي والشيخ علوي بن جريبه والشيخ عبد الله النهدي والشيخ عامر الصيّادي والشيخ عبد الله الرشيدي وكلاً من المشايخ ناصر محسن سيف وراجح با .. [*] وأحمد بن صالح الحارثي وحسين اليافعي ومحسن الحضرمي، وكذا المشايخ كلاً من حمدان اللحجي وناصر بن محسن المصعبي وفضل بن عباس وناصر بن عايض وبن عيشان وراجح بافضل وعلي بن صالح المقرحي وقاسم الأصنج وحضور الشيخ حسن بن أحمد الحميقاني وأحمد بن يحيى الشامي والنقيب علي ناصر الذهب والمشايخ محسن القيسي وحسين العمري وثابت الحجري وعبد الحميد الشرعبي وناصر بن عبد الله البركاني وراجح الصبري وصالح البحر وكذا حضر سفياني ومرهبي وفي مقدمتهم المراغة بن حبيش وبن ضبعان والشيخ قايد بن عايض ومرشد المراني وبن عزيز وفي مقدمة الحضور من وا..[*] بن شاجع وبن لثله والشيخ صالح العوجري وناجي بن خيران وكذا حضور بن مقيت وبن دغسان وبن مناع وحضور بن شطيف والشيخ صالح العراقي على رأس مشايخ هم..[*] وعلى مقدمه كبار بني نوف المراغة بن ملهبه والمشايخ بن كعوات والسنتيل وناصر التيس والشيخ راشد الغرزه وعلى رأس الموقعين من ذو حسين النقيب يحيى الشايف والنقيب صالح الشايف وحسين بن صالح وبن نسعه وبن خرصان والعكيمي وقاسم بن راجح وبن رباقه وسالم الشعبي وصالح القاسمي وراشد الحطباني ومحسن بن عامر وحسين الشعر وعلى مقدمة الحضور من ذومحمد الشيخ مفلح أبو

[*] ننوه للإخوة القراء بأنها كانت توجد ثقوب في الوثيقة الأصلية والذي تم ترميمها في الجامع الكبير بصنعاء نظراً لما فيه من الخبرة المتعلقة بترميم الوثائق التاريخية، والذي لا نستبعد الإخفاق في القراءة التخمينية لتلك الكلمات، لذلك عند طباعة الكتاب تم وضع نقاط مكان تلك الكلمات وإلى جانبها رمز النجمة

راس وبن ثوابه والمشايخ بن دارس وبن جزيلان وبن يعقوب وفارس بن حمدان وعبد الله طالب وحضور الشيخ بن داحش ومراغة جبل عيال يزيد بن بدر الدين والمشايخ ناصر الغولي وراجح الكهالي وكذا حضور بن جمعان والمشايخ صالح خيران وعبد الله بن سعيد في مقدمة الحارثي وحضرت مشايخ الحيمتين وفي مقدمتهم المراغة بن محي الدين والمشايخ بن شرده والعليبي وصالح بن صالح غوبر والشيخ بن مصلح والشيخ محسن صلاح وكذا حضور الشيخ أحمد صالح مجود والشيخ صالح علي السهيلي والشيخ حسين بشر وراجح عامر والشيخ محمد القانص متقدمين عن مشايخ حراز ومن الحشيشي الشيخ محمد القاضي وبن مانع وبن رسام وبن حمدان وعلى مقدمه حضور مشايخ وكبار بني مطر المراغة مفلح الصماط وبن سوار والشيخ علي بن صالح المطري وكان حضور المراغة هادي بن صالح صيّاد المراغة اللام وكذا الغصّاب للسبع القبل خولان الطيال على رأس المتقدمين من ربعه وهم المرايغ بن حزيم وبن شريف وبن ذياب وحضور الهيال و الدبا والحضوري والرويشان وبن متاش والقاضي والنيني والمشايخ كلاً من النقيب صالح الصوفي والزايدي وبن طعيمان وبن دويد والغادر والسالمي وحنتش والقيري وبن شديق والنوفه وكذا حضور أولاد المراغة اللام وكذا الغصّاب وهم الشيخ صيّاد بن هادي بن صالح صيّاد وحسين هادي ويحيى بن هادي بن صالح صيّاد وبن راجح وعز الدين وغيرهم من مشايخ خولان الوافده كالسيل الغزير لإمضاء الوثيقة اللامه والإمضاءات في أدنى هذا توضح كل من فاتنا ذكرهم من الحاضرين وحجّة كافيه والله الموفق حرر بتاريخه شهر ذو القعدة ١٢٥٣ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم كتب التراضي المراغه علي ردمان

جل من لا يسها ومن مختلف القُبل لا يفوتنا ذكر من سقطت أسماؤهم سهواً من المشايخ والنقباء كلاً من بن شعلان ومصلح الشدادي وصالح السلامي ومحمد الشرفي وعبد الله القاضي وصالح الطاهري ومحمد أبو بكر وحسين السقاف ومحسن القيفي وناصر بن محسن الفقيه وعلي بن علي الشريف وناصر بن يحيى العنسي وجابر المفلحي وقايد العلفي وعبد الله بن أحمد الزبيدي وأحمد الشامي وكذا المشايخ بن جميل والقانصي

والمنصوري وكذا المشايخ حسين بن قاسم وبن سراج والنقيب علي محمد الحاج وبن فرحان والحمجري وبن مجلي وبن صلاح وبن هيسان وصالح الشيخ وبن زياد والسامري وبن دهمش وكذا المشايخ صالح العديني وعبد الله الحجوري وحضور الصمصام والمقباسي وبن عنان وبن شيبان وصالح الصعدي وعايض المرهبي والنقيب صالح أبو حليقه وكذا المشايخ بن ربيع والطلوع والشيخ صالح الهرش والمشايخ كلاً من بن مرشد والمعوضي وبن جعره والمسمي والردماني والدماجي والمنيعي والشندقي والمشرعي والجحيزا والحسيني ومحمد الحماني وصالح الهادي وراجح الزيادي ومحمد الحنق وصالح مشهل وحزام مسعود وهادي علي سعدان وبن سند والصلاحي والنويرة وبن مذيور وأبو صلاح وبن وثاب وحسين العذري والشيخ ناصر الحماسي وبن جبير وكذا النقباء والمشايخ حسين الجرادي وبن سريع وبن منصر ومحمد المسوري وناجي الحميدي وعلوي البعداني وناجي الثابتي وحضور بن زباع والشيخ محسن بن علي معيض والشيخ محمد البليلي الخولاني ويحيى أبو فارع ومقبل دغيش والشيخ حسين يحيى عباد وعبد الله مثنى فاضل وكذا المشايخ صالح الجاملي وهادي الخولاني ومصلح الأحمر والنقيب حسين بن سعيد أبو حليقه والنقيب علي بن سهل الهيال والشيخ سعيد مقبول والشيخ محمد فتيني والشيخ يحيى خشافه ومقبل الصراري وبن حيدر، والشيخ عبد الله العقربي، والشيخ صالح مطلق ومحمد الحكيمي ومحمد السلامي ومحسن العماري ومن المشايخ أصحاب الفضيلة الوالد عبد الله الأكوع وحسين بن أحمد أبو طالب والوالد محمد الإرياني والوالد الشيخ محمد الزنداني ومحمد المتوكل ومحسن شرف الدين والوالد محمد الهتار والوالد حسين الشامي وعبد الله السياغي والوالد صالح السقاف والوالد يحيى القاضي، والوالد لطف الديلمي والوالد العلامه حسين بن علي المؤيد والوالد صالح المحفدي وراجح الحسام والوالد محمد الحسني والوالد عبد المحسن الحاشدي وكلاً من الوالد محمد الشوكاني ومحسن معياد ومصلح الشهاري وحسين الشرفي وعبد الله مفضل وعلي حسين الشريف وعبد الله عثمان والوالد يحيى بن صالح الجبري وحسين الحيي والوالد حسن لطف الله، والوالد عبد الله علي الفقيه وأحمد بن محمد القاضي والوالد

حسين بن أحمد العنسي ومحمد بن محسن صلاح والوالد حسين بن علي المنصور وحسين السراجي والوالد حسين الكبسي ومحمد الغرسي والوالد أبراهيم نجم الدين وعامر المنتصر والوالد محمد السدمي وعلي بن علي الوجيه وعبد الله المرتضى وحفظ الله الفضيل وناصر الخياري والوالد لطف الله المروني ... الإمضاءات

***

الجزء الثاني

مرتكزات التفسير والتحليل
لنصوص وثيقة القواعد

أول بـاب

أحكام (الحِد) واللبث الساكن للإنسان في [ماله وعرضه ودمه]

أول فصـل

المحكوم الصافي (الحِد)

أولاً: الدّم والعِرض والحق والاستحقاق الصّافي (الحِد)

(أ) النص:

١ يقـول الشّـيخ بـن صـيّاد وهـو قـول القَبُـل جمعـا بنـو حِمْيَـر وكَهـلاني
٢ على شرع الكفى المرقوم مـن مُجمَـل مـرايغها لـوزن العُـرف عُـرفاً لام
٣ قواعـد سـنّة الأجـداد مـن فـوق البدع واسلاف ونهـج العـرف متوَحـد
٤ ثـلاث أشـياء لا تُهمـل لكـل إنسـان مهـما كـان معـوج لا يضـيع الحِـد
٥ دمـه والعِـرض ثـم المـال فقـد تسـقط لوابثهـا إن وجـدت مسـاقِطها
٦ ولا تُسـقط صـوافيها مهـما كانـت الأسـباب فحُكـم المـال بإرجاعه
٧ وحُكـم الـدّم في نـوعين لايُشـرع بـراء في أرش سـوى في عجـز محكومة
٨ مسـاقاته بسعـر الوقـت ويسـتاق الدّسـم شـاهين وفـوق الموضـحه يسـتاق
٩ قوامـه والـدّواء الثّابـت وفي المقتـول فـرع الـدّم مـن المستعـرف الـوارد
١٠ رباعيـة سـلاح الوقـت وطـرح الـدّفن مُفـردها يُسـاق الثّـور مبـدا خطـو
١١ والمتبـوع ربـع السعـر مـحاكم خطـو نعّاشـه ومثلـه في مسـاق القطـع
١٢ ومـالم فالبـراء والصّـلح تسـنونه لطَلابـه ومـرواحه بيـوم ابـيض
١٣ وحُكـم العِـرض محكومه مسـاقات الدّسـم تسـتاق والمتبـوع ربـع السعـر
١٤ علـى فـرد الحجـايج راس فمنهـا شـاه ومنهـا ثـور وحُكـم الشّـاه بـالمثني
١٥ عوض للأصل جنب الخطو فـلا يلـزم نقـا في عِـرض حجـايج شـتم ولاّ مـد
١٦ مسـاقات الدّسـم فيهـا مسـاق الضّـان والمتبـوع ويسـتاق الدّسـم بَثـوار
١٧ في احكـام الـزراء والقتـل وللدّمنـه يُسـاق الثّـور مـع متبوعـه المسـنون
١٨ ويسـتاق الدّسـم بـاثوار لـلأ سـواق او مسـراخ وللسّـاحة مـن المَبعِـد
١٩ وفي فـرض اللـزم تسـتاق وفي رد البـراء الأعـوج وتتـرفّع علـى العُلقـة

٢٠ مساق الثّور لا يُجبر إذا كانت حجايج حِد يكُن رجّال أو مرأة
٢١ ولا يُفرد مساق الضّان عدى من زوج للزّوجة بحالات انسجام الستر
٢٢ شروع الحِد والصّافي على مبلغ لوايشها وخارج عن غواليها
٢٣ مقاس الحِد هو مكيال في محسب غواليها ولا يُخفض ولا يُسقط
٢٤ مساق الحِد وافيها وللجودات قافيها هي الأولى وتاليها
٢٥ ففي هجم الدِمَن يُستاق فرد الثّور غوم البيت وذي داخل مقامه شاه
٢٦ على عدّ النّفوس الكُل مع متبوعها المسنون وفي البطرة يُقام الجبر
٢٧ ضِمط الثّور ولآ الشّاه وان بان الفرط بأفعال أقيمت عُلقة التهجير
٢٨ يُقام السوق بالمربوع فعايل دم ولآ عِرض وما ينتج من الأضرار
٢٩ من أحكام الدَّسَم تستاق شياه الضّان والمتبوع لِشتم العِرض مثل اللعن
٣٠ وفي كِذّابت الادقَن وحُكم النبز بالألقاب وفتش العور للأوجه
٣١ كذلك مِن بها عاير اوادنى لِبس عاير به ومِن شبّه مقام الناس
٣٢ شبهة داني الحيوان كلفظ الكُلب والدابه أو الفاظ البقر والهِر
٣٣ ولفظ الشّاه وأمثاله ويتجبّر بِجبر الإسم كذكر الشخص والوالد
٣٤ مع ما كان في حُكمه وفي التكرار نفس الحُكم ومن هدّد أو اتهجّم
٣٥ وحُكم المد بالمِلطام إذا متواجدة عُلقة بحكم الحِد والصّافي
٣٦ وحُكم الثّور والمتبوع في اعراض الزراء الفاحِش بلفظ القَحب والزّنوه
٣٧ وما في حُكمها من لفظ وفي البطرة أو العُلقة فحكم الحِد يتغلّظ
٣٨ فمن نادى الذرى جاراً فيدخل في الزراء حكماً فإن الجار ذي يخدم

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١	يقول الشّيخ بن صيّاد	الذي تقرر لدى الشيخ/ هادي بن صالح صياد
ش٢ف١	وهو قول القُبُل جمعا	وتقرر لدى كافة القبائل اليمنية ممثلةً بمرايغها ومشائخها.
ش٣ف١	بنو حِمْيَر وكَهلاني	هي الخمسة التكتلات الكبرى (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) فبنوا حمير هم (قضاعي وهميسعي) وبنوا كهلان هم (بكيلي وحاشدي ومذحجي).
ش١ف٢	على شرع الكفى المرقوم	استناداً إلى وثائق مركزه الإجتماعي المعبر عنه بالكفى المرقوم من المرايغ، وتقرر لدى كافة المرايغ والمشائخ استناداً إلى وثائق مشروعية مراكزهم كلاً منهم ممثلاً لربعه وقبائله.
ش٢ف٢	من مُجمَل مرايغها	من جميع مرايغ العرف لجميع القبائل اليمنية الحاضرين اللقاءات الموسعة حينذاك.
ش٣ف٢	لوزن العُرف عُرفاً لام	لتقنين وإقرار القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية.
ش١ف٣	قواعد سنّة الأجداد	القواعد العرفية المستدامة هي الثوابت الموروثة من الأجداد.
ش٢ف٣	من فوق البدع واسلاف	من فوق كل الممارسات المبتدعة، بمعنى أن تنفيذ أو قبول لأحكام مخالفة للقواعد المرجعية العرفية العامة المستدامة هو شأناً طوعياً غير ملزماً لمن يتمسك بمقاصي الأمور.
ش٣ف٣	ونهج العرف متوَحد	القواعد العرفية منهاجاً موحداً لكافة القبائل اليمنية.
ش١ف٤	ثلاث أشياء لا تُهمل	ثلاث بمعنى ثلاثة فحذفت التاء المربوطة التزاماً بالوزن (وهو بحر الهزج) وكلمة أشياء هي في مكان كلمة حقوق استخدم أسلوب التقديم والتأخير لتأكيد مشروعية حقيّتها للإنسان بتقديم كلمة (لا تُهمل) بالتاء المرفوعة بمعنى لا تسقط.
ش٢ف٤	لكل إنسان مهما كان	لكل بشر ذكراً أو أنثى
ش٣ف٤	معوج لا يضيع الحِد	مهما كان مخطئ (لا يضيع الحِد) بكسر الحاء للحِد والحِد يعني: الحق الأساسي الصافي الغير مغلّظ

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥	دمه والعِرض ثم المال	الدم والمال معروفه والعرض بكسر العين هو اعتبار الإنسان وشرفه والذي قد تهدر بالشتائم أو التهديد أو الصفع فمسماها عرفاً حجايج العرض
ش٢ف٥	فقد تسقط لوابثها	أي قد تسقط أحكام التغليظ فيها
ش٣ف٥	إن وجدت مساقِطها	إن وجدت المبطلات المشروعة المدونة بالوثيقة.
ش١ف٦	ولا تُسقط صوافيها	تأكيد عدم جواز سقوط العقوبة الأساسية (الحِد)
ش٢ف٦	مهما كانت الأسباب	مهما يكون المعتدي مدافعاً عن نفسه وما في حكم ذلك من المبطلات الواردة لاحقاً
ش٣ف٦	فحُكم المال بإرجاعه	تسمى في التشريع القبلي قضايا الحق والاستحقاق الصافي بمعنى قد تكون المبطلات موجودة ورغم ذلك يجب إعادة المال بالدرهم درهم والمليون مليوناً دون خصم أو تخفيض بحكم الحِد الصافي دون أن يصاحبها حشماً أو دسماً
ش١ف٧	وحُكم الدّم في نوعين	أي أن هناك نوعان من الحقوق في قضايا الدّم
ش٢ف٧	لا يُشرع براء في أرش	لا يُشرع: بضم الياء بمعنى لا يلزم، والمقصود من (براء في أرش) بمعنى أن أحدى أنواع الدم هو أن يكون المعتدى عليه مصوباً جريحاً فلا يلزم عقد هدنة مؤقتة لغرض استئناف النشب مع أنها إصابة والبراء يطلق على أوان أخذ الثأر (وكأنه يشار بها إلى أن أصحاب الدم ذممهم بريئة في ذلك الحين في أخذ حقهم قصاصاً) فاللازم هو أخذ الأرش مالاً
ش٣ف٧	سوى في عجز محكومة	عدى في حالة عجز الجاني عن تسديد المحكوم المادي.
ش١ف٨	مساقاته بسعر الوقت	يلزم تسوية الخلاف في ذلك بتسديد القدر المعلوم بعملة العصر، فكلمة مساقاته تعني دفعه وتسليمه
ش٢ف٨	ويستاق الدّسم شاهين	بمعنى ثنتين شياه رداً للاعتبار بجانب دفع الأرش نقداً كما أشير آنفاً
ش٣ف٨	وفوق الموضحه يستاق	أما إن بلغت الإصابة أكثر قدراً عن الموضحة فهناك إضافة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٩	قوامه والدّواء الثّابت	ضرورة إيجاد اللحم للمريض ولا تقل أيضاً عن شاهين أخرى أما الدواء الثابت فيعني تكلفة المعالجة الغير مبالغ فيها فلا بد أن تكون مثبته بدلائل إثبات أو تقدير عدلين
ش٢ف٩	وفي المقتول فرع الدّم	أما في القتيل فيختلف الأمر فيطلب فرع الدم والفرع هو إيصال عدد من قطع السلاح إلى أولياء الدم
ش٣ف٩	من المستعرف الوارد	إن كان الجاني معترفاً ومنصاعاً لاتباع اللازم
ش١ف١٠	رباعية سلاح الوقت	أربع قطع من سلاح الوقت ، ففي العصور القديمة تكون الأربع القطع أربعة سيوف أو رماح أو جنابي وكلما ظهرت وسائل أقوى من السلاح الشخصي- المتفاخر به فهو المفروض إيصاله كلزوم إيصال أربع بنادق في عصر ظهور البنادق أو أربعة أوالي في عصر ظهور الأوالي وهو عصرنا هذا والتي كانت بدايتها بنادق عربيات ثم بنادق السك ثم الموزر ثم الشرفاء ثم الكنده ثم الجرمل ثم الأوالي الحديثة حالياً...الخ كل ذلك يسمى سلاح الجنب (السلاح الشخصي)
ش٢ف١٠	وطرح الدّفن مُفردها	بالإضافة إلى لزوم إيصال قطعة أخرى تسمى بندق الدفن في القتيل الواحد تضمن مساق تكاليف الكفن وملحقاتها
ش٣ف١٠	يُساق الثّور مبدا خطو	بالإضافة إلى ثور يسمى خطو نعاشة القتيل يوم الدفن
ش١ف١١	والمتبوع ربع السعر	وبجانب الثور ما يعادل ربع ثمنه نقداً يسمى المتبوع
ش٢ف١١	محاكم خطو نعّاشه	بمعنى أن الثور وربع ثمنه هي لازمة بمسماها (خطو نعّاشه) والنعاشه بمعنى من شالوا بنعش جثة القتيل حال الدفن فيكون الثور وربع ثمنه مأدبة للمشار إليهم
ش٣ف١١	ومثله في مساق القطع	بمعنى لزوم إيصال ثور وربع ثمنه في حالة أن يقبل أولياء الدم دية القتيل ويسمى (سد الهجيم)
ش١ف١٢	ومالم فالبراء والصّلح	إن لم يقبلوا أولياء الدم الدية لأن القتيل غير جناية الإصابة، فليس ولي الدم مجبوراً بأخذ الدية، وإنما يأخذ منه عقد صلح زمني (نظام الصلح والبراء)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٢	تسنونه لطَلابه	أي أن على ولي الدم إعطاء الصلح إن تم المطالبة بالصلح من قبل المتحمّلين الجناة فتسنونه لطلابه تعني أيضاً إن كان المتحمّل المطالب للصلح الزمني قد أوصل ما يلزم.
ش٢ف١٢	ومرواحه بيوم ابيض	أي الاقتصاص في يوم أبيض واليوم الأبيض بمعنى لا يكون ذلك أثناء فترة زمنية لصلح معقود
ش١ف١٣	وحُكم العِرض محكومه	وبالنسبة لما يقام في قضايا العرض
ش٢ف١٣	مساقات الدّسم تستاق	يلزم فيها إيصال ذبائح رداً للاعتبار
ش٣ف١٣	والمتبوع ربع السعر	بالإضافة إلى مبلغ مالي يعادل ربع سعر كل ذبيحة
ش١ف١٤	على فرد الحجايج راس	عن الخطيئة الواحدة ذبيحة واحدة
ش٢ف١٤	فمنها شاه ومنها ثور	نوع من الأخطاء تكون الذبائح شياه ونوع أخر تكون الذبائح أثوار
ش٣ف١٤	وحُكم الشّاه بالمثني	ثنتان شياه
ش١ف١٥	عوض للأصل جنب الخطو	بمعنى إذا انحصر المساق للرجل بشاة واحده لكونها خطيئة واحدة ففي هذه الحالة يرفع المساق إلى ثنتين شياه فلا تساق للرجل شاه واحده
ش٢ف١٥	فلا يلزم نقا في عِرض	الجرائم المتعُلقة بالعرض لا يلزم الاقتصاص فيها من نفس النوع وإنما عقوبة بدليّه تأديباً.
ش٣ف١٥	حجايج شتم ولاّ مد	الشتم من الشتائم والسب، والمد هو اللطم وما شابه ذلك
ش١ف١٦	مساقات الدّسم فيها	عقوبتها إيصال الذبائح رداً للاعتبار
ش٢ف١٦	مساق الضّان والمتبوع	نوع الذبائح في هذا النوع أغناماً بجانب المبلغ المالي المحدد بربع السعر لكل ذبيحة
ش٣ف١٦	ويستاق الدّسم بَثوار	الذبائح هنا يجب أن تكون أثوار
ش١ف١٧	في احكام الزراء والقتل	الزراء أقذر الألفاظ القبيحة ونوع الذبائح التي يجب إيصالها بجانب أحكام أخرى في قضايا القتل لا بد أن تكون أثوار لا يصح أن تكون الذبائح من الأغنام
ش٢ف١٧	وللدّمنه يُساق الثّور	الدمنة هنا هي حرمات البيوت والذبيحة التي يجب إيصالها لرد اعتبار حرمة البيت يجب أن يكون ثور

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١٧	مع متبوعه المسنون	بالإضافة إلى ما يلزم تسليمه من مبالغ بجانب الذبيحة، وهو ربع السعر لكل ذبيحة
ش١ف١٨	ويستاق الدّسم باثوار	وأيضاً تكون الذبائح أثوار
ش٢ف١٨	للأسواق او مسراخ	الأسواق مفردها سوق والمسراخ هو: المكان الذي يجتمع فيه القبائل في القضايا الطارئة والغرض هنا أن العقوبات المسنونة في الجرائم التي تحدث في السوق أو المسراخ لا بد أن يكون بجانبها إيصال ذبائح ولا بد أن تكون تلك الذبائح أثوار وليس أغنام
ش٣ف١٨	وللسّاحة من المُبعِد	الساحة هي المحيط المجاور للمساكن وكلمة المبعد تعني: المعتدي الذي يأتي من غير الساكنين في ذلك المكان وهنا لا بد أن تكون الذبائح أثوار حيث أنه مقرر عرفاً أن تكون الذبائح أغنام إن كان المعتدي من سكان ذلك المكان
ش١ف١٩	وفي فرض اللزم تستاق	وأيضاً تكون الذبائح أثوار في فرض اللزم، وفرض اللزم يعني: اشتباك الأطراف أثناء فترة إجراءات التحكيم.
ش٢ف١٩	وفي رد البراء الأعوج	التسرع في إعلان الحرب قبل استباق ذلك بالإجراءات اللازمة، فمن تفوّه بذلك سواءً تم الحرب الفعلي أم لم يتم فلا بد من العقوبة، وتكون الذبائح هنا أثوار
ش٣ف١٩	وتترفّع على العُلقة	أي وتزداد أعدد الأثوار وفقاً لتوفر الأسباب التي يوجب فيها تغليظ العقوبات بدرجات مختلفة، أولها: المحشّم وهو الضعف، ومن ثم المربّع ويليه المحدّش ويليه مربوع المحدّش ويليه محدوش المحدّش .
ش١ف٢٠	مساق الثّور لا يُجبر	وهناك ما لا يلزم إيصال أثنين أثوار عن الحجّة الواحدة.
ش٢ف٢٠	اذا كانت حجايج حِد	إذا كانت قضايا طبيعية صافية غير متوفر فيها ما يوجب التغليظ أي في حالة عدم وجود أي صورة من موجبات اللبث.
ش٣ف٢٠	يكُن رجّال أو مرأه	سواءً كانوا الأطراف رجال أو نساء
ش١ف٢١	ولا يُفرد مساق الضّان	وهناك حالة استثنائية في قضايا الحِد الصافي لا يجوز إيصال شاة بمفردها رداً للاعتبار

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٢١	عدى من زوج للزَّوجه	إلا من الرجل لزوجته
ش٣ف٢١	بحالات انسجام الستر	إن حدثت الخطيئة داخل المنزل هذا مقصود الستر
ش١ف٢٢	شروع الحِد والصّافي	كل ذلك هي الأحكام الطبيعية البسيطة (الأساسية)
ش٢ف٢٢	على مبلغ لوايشها	في مختلف الجوانب وبحسب عدد الخطايا والحجايج
ش٣ف٢٢	وخارج عن غواليها	كلما ذكر من أحكام هي أحكام طبيعية مخففة لا تدخل بها الأنواع التي يلزم فيها المضاعفات والتغليظ
ش١ف٢٣	مقاس الحِد هو مكيال	العقوبة الأصلية عبارة عن وحدة قياس.
ش٢ف٢٣	في محسب غواليها	في تقدير المضاعفات والتغليظ
ش٣ف٢٣	ولا يُخفض ولا يُسقط	مساق الحِد الصافي لا يسقط ولا يلزم فيه تخفيض.
ش١ف٢٤	مساق الحِد وافيها	الحقوق الأصلية والطبيعية لا يخصم منها شيء
ش٢ف٢٤	وللجودات قافيها	التخفيض من الحق الأصلي الصافي راجعاً لشهامة صاحب الحق
ش٣ف٢٤	هي الاولى وتاليها	الشهامة والجود هي التي تبقى للإنسان مفخرةً وذخراً في الأولى والأخرى.
ش١ف٢٥	ففي هجم الدِمَن يُستاق	الدمن هنا هي حرمات البيوت فعند الإخلال بهذه الحرمات بتوجيه وابل النبال أو الرصاص يكون ذلك هجماً لهذه الحرمات
ش٢ف٢٥	فرد الثّور غوم البيت	فيكون إيصال ثور واحد من المعتدي.
ش٣ف٢٥	وذي داخل مقامه شاه	وإلى جانب الثور المقرر للبيت يلزم إيصال عدد من الشياه رداً لاعتبار من كانوا بداخلة
ش١ف٢٦	على عدّ النّفوس الكُل	وبعدد مساوي للنّفوس التي كانت متواجدة في البيت
ش٢ف٢٦	مع متبوعها المسنون	إلى جانب مبلغ مالي يقدر بربع السعر للذبائح
ش٣ف٢٦	وفي البطرة يُقام الجبر	البطرة هي البوقة بمعنى أنه عند أن يتم انتهاك الحرمات بدون أسباب تستدعي لذلك فتضاعف تلك الذبائح إلى الضعف، ويطلق على الضعف مسمى (الجبر)
ش١ف٢٧	ضِمط الثّور ولاّ الشّاه	يرتفع المحكوم من ثور إلى اثنين أثوار والشاه إلى اثنين شياه.
ش٢ف٢٧	وان بان الفرط بافعال	وفي حالة أن يصاحب ذلك الانتهاك إصابات
ش٣ف٢٧	أقيمت عُلقة التهجير	يؤخذ بمقياس أخر وهي عُلقة التهجير بمعنى أرفع مما كان هجم دمنه

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٨	يُقام السوق بالمربوع	تقام تلك الحقوق بمضاعفه أعلى وهو المربوع (أربعة أضعاف).
ش٢ف٢٨	فعايل دم ولاّ عِرض	في كلما يتعلق بضحايا دم أو يتعلق بحجايج عرض
ش٣ف٢٨	وما ينتج من الأضرار	وكلما يحدث من خسائر مادية
ش١ف٢٩	من احكام الدَّسَم تستاق	ويلزم رد الاعتبار بإيصال ذبائح للمعتدى عليهم
ش٢ف٢٩	شياه الضّان والمتبوع	نوع الذبائح أغنام إلى جانب المقرر إيصاله من مبالغ مالية وهي (بجانب كل ذبيحة ربع سعرها)
ش٣ف٢٩	لِشتم العِرض مثل اللعن	مثل حجايج اللعن
ش١ف٣٠	وفي كِذّابت الادقُن	وتكذيب الذقن حجّة ونوع الذبائح أغنام
ش٢ف٣٠	وحُكم النبز بالألقاب	وفي حكم ذلك النبز بالألقاب
ش٣ف٣٠	وفتش العور للأوجه	من يفتش عورته إلى وجوه الآخرين
ش١ف٣١	كذلك مِن بها عاير	أو من عاير الناس بالعورة
ش٢ف٣١	او ادنى لِبس عاير به	أو من يعاير الناس بأدنى الملابس وعلى سبيل المثال (السروال)
ش٣ف٣١	ومِن شبّه مقام الناس	ومن يعتبر الناس مخلوقات أخرى
ش١ف٣٢	شبهة داني الحيوان	إذا تلفظ شخص على شخص آخر بمسمى أو صفه لحيوان وكلمة داني الحيوان بمعنى (الحيوان السيئ) فلا يعاقب من يشبه غيره بأنه أسد أو نمر أو ذيب أو جمل وما في حكم ذلك
ش٢ف٣٢	كلفظ الكُلب والدابه	من يقول لإنسان يا كلب أو يا دابة وما شابه ذلك كالحمار والبهيمة ....الخ
ش٣ف٣٢	أو الفاظ البقر والهِر	البقرة معروفة والهر هو القط
ش١ف٣٣	ولفظ الشّاه وأمثاله	الشاه معروف ويقصد من أمثاله أن يقول يا كبش أو يا طلي أو يا عنزة أو يا معزة
ش٢ف٣٣	ويتجبّر بِجبر الاسم	وهناك حالات ترتفع تلك العقوبة إلى الضعف
ش٣ف٣٣	كذكر الشخص والوالد	مثل أن يقول إنسان لإنسان يا حمار يا أبن الحمار
ش١ف٣٤	مع ما كان في حُكمه	مثل أن يقول إنسان لإنسان يا صيب الكلب يعني ذلك الإنسان وأبوه
ش٢ف٣٤	وفي التكرار نفس الحُكم	وكلما تكررت ألفاظ الشتائم تكررت أعداد تلك العقوبات من الذبائح ومتبوعها المالي.

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٣٤	ومن هدّد أو اتهجّم	وعقوبة التهديد بنفس الحكم وكذلك التهجم
ش١ف٣٥	وحُكم المد بالمِلطام	ونفس الحكم في الملطام الواحد
ش٢ف٣٥	إذا متواجدت عُلقة	هذه هي أحكام الحِد الطبيعية والتي لا تتوفر فيها علق العيب
ش٣ف٣٥	بحكم الحِد والصّافي	إن ذلك فقط عقوبات طبيعية
ش١ف٣٦	وحُكم الثّور والمتبوع	ويلزم إيصال ثور ويتبعه ربع سعره نقداً
ش٢ف٣٦	في إعراض الزراء الفاحِش	في حجايج يعتبرها المجتمع أكبر من جريمة السب وتسمى جرائم الزراء (حجايج الزراء)
ش٣ف٣٦	بلفظ القُحب والزّنوه	جريمة القذف، ولا نعتقد أن العقوبة البدلية محرمة طالما وأن المقذوف راضي فلو كان يريد العقوبة المقررة حداً لكان العرف موافقاً لذلك وفقاً للفقرة (حدود الله بالملة * ومرزاها ولاة الأمر) فقبول البدائل بمثابة قبول الدية بدلاً عن القصاص وخصوصاً وأنه في الغالب لا يتوفر في القضية الأربعة الشهود اللازمة للقذف
ش١ف٣٧	وما في حُكمها من لفظ	وكلما يفسر بأنه قذف
ش٢ف٣٧	وفي البطرة أو العُلقة	وعندما تكون مسألة بوقة أو في حالة وجود الحصانة القبلية والتي يطلق عليها علقة
ش٣ف٣٧	فحكم الحِد يتغلّظ	لا تقام العقوبة من النوع المخفف
ش١ف٣٨	فمن نادى الذرى جاراً	فمن عاير الذراء بلفظ مزيّن لفظاً مباشراً أو ما يوحي إلى ذلك.
ش٢ف٣٨	فيدخل في الزراء حكماً	فإن الدسم في ذلك ثور ومتبوعه ما يعادل ربع ثمنه نقداً

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٣٨	فإن الجار ذي يخدم	المقصود بالجار هنا: هو الشخص الذي يقوم بخدمة القبائل في المناسبات، ولجهل الناس للعرف العام في عصرنا أصبحوا يطلقون عليه مسمى (المزيّن) وهو غلط فتسميته جار مسمى له دلالات وأبعاد حكيمة تكفل مسايرة التطور الاجتماعي عبر العصور وتحافظ على استمرار فضيلة النسيج الاجتماعي السليم، وكلمة جار أو مزيّن لا تنطبق على أسره أو بدنه بكاملها كما يعتقد البعض في عصرنا لجهلهم للثوابت المسنونة فلا تنطبق التسمية إلا على من لا يزال ممارساً للمهنة وهي مهنة خدمة القبيلة في المناسبات كالذباحة والطباخة وما شابهها، فلو أنه نزل إلى الأرض مزيّن بصحبة أبونا أدم عليه السلام لقلنا أن الناس نوعين نوع منهم قبائل ونوع مزاينه، فالمسألة مسألة مهنة، فالقواعد المرجعية لكافة القبائل اليمنية هي الكفيلة بمعالجة ظاهرة التعميم، فمن نادى أو عاير شخص بمسمى مزين مع أنه لم يعد يخدم القبيلة فهي شتمة وسب يقام فيها المحكوم المتعلق بجرائم العرض هذا ما تتضمنه القواعد المرجعية العرفية المستدامة، وسبب اختفاء مثل هذه الحقائق هي أسباب مفتعلة ممن يسمون بأصحاب الحداثة والثقافة المعاصرة منحصراً بفترة الغفول عن لزوم نشر وتجسيد القواعد المرجعية، فإن عملية النشر والتجسيد كفيلة بمعالجة كل الظواهر السلبية نهائياً وذلك على عكس الاعتقادات الأخرى.

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١): (قاعدة عامة)

ش١ف١ يقول الشّيخ بن صيّاد
ش٢ف١ وهو قول القَبُل جمعا
ش٣ف١ بنو حِمْيَر وكَهلاني
ش١ف٢ على شرع الكفى المرقوم
ش٢ف٢ من مُجمَل مرايغها
ش٣ف٢ لوزن العُرف عُرفاً لام
ش١ف٣ قواعد سنّة الأجداد
ش٢ف٣ من فوق البدع واسلاف
ش٣ف٣ ونهج العرف متوَحد

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١):

هذه قاعدة عامة ليست محصورة على قانون الحِد الصافي بل مرتبطة بعموم القواعد المرجعية المدونة في الوثيقة وأهم ما تتضمنه هذه القاعدة الأولى من أحكام وثوابت هي النقاط التالية:-

١- إن مُشرع القواعد المرجعية قال كلمته بموجب اتفاق ومداخلات ومشاورات بين مرايغ ومشائخ كافة القبائل اليمنية بنو حمير وهم (قضاعي وهميسعي) وبنو كهلان وهم (بكيلي وحاشدي ومذحجي).
٢- هذه القواعد المرجعية العرفية تشريعاً عاماً ثابتاً لا يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية والآداب العامة فكل مختزعات أو أسلاف خارج إطار التشريع العام ممارسات طوعية غير ملزمة للتعامل العام.

***

القاعدة(٢):

ش١ف٤ ثلاث أشياء لا تُهمل
ش٢ف٤ لكل إنسان مهما كان
ش٣ف٤ معوج لا يضيع الحِد

ش١ف٥ دمـــــــه والعِـــــــرض ثـــــــم المـــــــال

ش٢ف٥ فقـــــــــد تســـــــــقط لوابثهـــــــــا

ش٣ف٥ إن وجـــــــــــــدت مســـــــــــــاقِطها

ش١ف٦ ولا تُســـــــــــــقط صـــــــــــــوافيها

ش٢ف٦ مهـــــــــما كانـــــــــت الأســـــــــباب

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢):

١- أنواع وصور الحقوق التي يتمتع بها الإنسان مهما تعددت فإنها أجزاءً وصوراً لأصول ثلاثة هي:-

- دم الإنسان (النفس).
- عرضه.
- ماله.

٢- إذا لحق الإنسان ضرر في كل أو إحدى الحقوق الأصلية الثلاثة فلا تسقط هذه الحقوق مهما وجدت المسقطات (المبطلات) فإن السقوط محصور بسقوط كلاً من:-

- العقوبة الفرعية .
- العقوبة الفرعية الفرعية (إلى مستوى معلوم) .

***

القاعـــــــدة(٣) ش٣ف٦ فحُكـــــــــم المـــــــــال بإـــــــــرجاعه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٣):

إذا سقطت الحقوق الفرعية لوجود مبطلاتها فيما يتعلق بالمال الحِد (الأساسية) فإنه يعاد المال دون حذف أو إضافة بمعنى يعاد الريال ريال والمليون مليون والسيارة تعاد سيارة واللبنة من الأرض تعاد نفسها لبنه واحدة .... الخ بدون حشم ولا دسم وهذا هو قانون (الحِد الصافي) .

القاعـــــــدة(٤) ش١ف٧ وحُكـــــــم الـــــــدّم في نـــــــوعين
ش٢ف٧ لايُشـــــــــــرع بـــــــــــراء في أرش
ش٣ف٧ ســـــــوى في عجـــــــز مـــــــحكومة
ش١ف٨ مســـــــــاقاته بسعـــــــــر الوقـــــــت
ش٢ف٨ ويســـــــــتاق الدّســـــــم شـــــــاهين
ش٣ف٨ وفـــــــــوق الموضـــــــحه يســـــــتاق
ش١ف٩ قوامـــــــــه والـــــــــدّواء الثّابـــــــت

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٤):

الدم هو نوعين فالنوع الأول هو ما تتكلم عنه هذه القاعدة وهو الإصابات (الجراح) والمحكوم الوارد في القاعدة على النحو التالي:-

١- لا صلح زمني في إصابة وإنما يلزم الفصل النهائي عدى عن حالة العجز في مساق المحكوم المادي (الأرش).

٢- المحكوم المادي للإصابة بحسب مقادير ديات العصر شرعاً إلى جانب ثنتين ذبائح أغنام وإذا كانت الإصابة ما فوق الموضحة [١] فيكون أيضاً من حق المصاب استلام قوامه والدواء الثابت[٢]

***

القاعـــــــدة(٥): ش٢ف٩ وفي المقتـــــــــول فـــــــــرع الـــــــــدّم
ش٣ف٩ مـــــــــن المستعـــــــــرف الـــــــــوارد
ش١ف١٠ رباعيـــــــــة ســـــــــلاح الوقـــــــت
ش٢ف١٠ وطـــــــــرح الـــــــــدّفن مُفـــــــــردها
ش٣ف١٠ يُســـــــــاق الثّـــــــــور مبـــــــــدا خطـــــــو

[١] الموضحة: وهي التي تصل إلى العظم وتوضحه وتظهره دون أن تهشمه أو تنقله

[٢] قوامه والدواء الثابت: قوامه بمعنى ما يحتاجه المصاب من اللحوم والتغذية، والدواء الثابت: بمعنى التكلفة الصحيحه للمعالجة.

ش١ف١١ والمتبـــــــــوع ربـــــــــع السعـــــــــــر
ش٢ف١١ محـــــــــــاكم خطـــــــــــو نعّاشـــــــــــه
ش٣ف١١ ومثلـــــــــــه في مســـــــــــاق القطـــــــــــع
ش١ف١٢ ومـــــــــــالم فالبـــــــــــراء والصّـــــــــــلح
ش٢ف١٢ تســـــــــــــــنونه لطَلابـــــــــــــــه
ش٣ف١٢ ومـــــــــــرواحه بيـــــــــــوم ابـــــــــــيض

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٥):

النوع الثاني من أنوع الدم هو (القتل) ومحكومه الأساسي (الحِد الصافي في القتيل) كالآتي:-

١- تنزيل أربع قطع من السلاح الشخصي تسمى فروع الدم عن القتيل الواحد من المعترف المنصاع لما يلزم، بالإضافة إلى قطعة واحدة تسمى (بندق الدفن) تعبيراً عن الامتثال لمساق ثور ومتبوعه ربع سعره نقداً .
٢- يساق ثور ومتبوعه ربع سعره نقداً في حالة استلام أولياء الدم لدية القتيل وهي دية واحدة لا حذف ولا إضافة إن انطبقت على القضية ثوابت الحِد الصافي
٣- في حالة عدم استلام الدية الشرعية فبحكم إن ولي الدم استقبل فروع الدم وبندق الدفن المتعُلقة بمساق الثور الأول والمتبوع مثل ربع سعره نقداً فعندها يلزم على أولياء الدم إعطاء الصلح الزمني للمتحمّلين إن كانوا مطالبين بالصلح الزمني ولا اعتداء أثناء الصلح لحين وصول اليوم الأبيض المقصود به انتهاء فترة الصلح الزمني.

***

القاعـــــــدة(٦) ش١ف١٣ وحُكـــــــم العِـــــــرض مـــــــحكومه
ش٢ف١٣ مســـــــاقات الدّســـــــم تســـــــتاق
ش٣ف١٣ والمتبـــــــوع ربـــــــع السعـــــــر
ش١ف١٤ علـــــــى فـــــــرد الحجـــــــايج راس

ش٢ف١٤ فمنهـــــا شـــــاه ومنهـــــا ثـــــور
ش٣ف١٤ وحُكـــــم الشّـــــاه بـــــالمثني
ش١ف١٥ عـــــوض للأصـــــل جنـــــب الخطـــــو
ش٢ف١٥ فـــــلا يلـــــزم نقـــــا في عِـــــرض
ش٣ف١٥ حجـــــايج شـــــتم ولا مـــــد
ش١ف١٦ مســـــاقات الدّســـــم فيهـــــا
ش٢ف١٦ مســـــاق الضّـــــان والمتبـــــوع

القاعـــــدة(٧) ش٣ف١٦ ويســـــتاق الدّســـــم بَثـــــوار
ش١ف١٧ في احكـــــام الـــــزراء والقتـــــل
ش٢ف١٧ وللدّمنـــــه يُســـــاق الثَـــــور
ش٣ف١٧ مـــــع متبوعـــــه المســـــنون
ش١ف١٨ ويســـــتاق الدّســـــم بـــــاثوار
ش٢ف١٨ للأســـــواق او مســـــراخ
ش٣ف١٨ وللسّـــــاحة مـــــن المَبعِـــــد
ش١ف١٩ وفي فـــــرض اللـــــزم تســـــتاق
ش٢ف١٩ وفي رد البـــــراء الأعـــــوج
ش٣ف١٩ وتتـــــرفّع علـــــى العُلقـــــة
ش١ف٢٠ مســـــاق الثَـــــور لا يُجبـــــر
ش٢ف٢٠ اذا كانـــــت حجـــــايج حِـــــد
ش٣ف٢٠ يكُـــــن رجّـــــال أو مـــــرأه

***

القاعـــــدة(٨) ش١ف٢١ ولا يُفـــــرد مســـــاق الضّـــــان
ش٢ف٢١ عـــــدى مـــــن زوج للزّوجـــــه

ش٣ف٢١ بحـــــــالات انســـــــجام الستـــــــــر
ش١ف٢٢ شـــــــــروع الحِـــــــــد والصّـــــــــافي
ش٢ف٢٢ علـــــــــى مبلـــــــــغ لوايشـــــــــها
ش٣ف٢٢ وخـــــــــارج عـــــــــن غواليهـــــــــا

* * *

القاعـــــــدة(٩) ش١ف٢٣ مقـــــــاس الحِـــــــد هـــــــو مكيـــــــال
ش٢ف٢٣ في مـــــــــــــحسب غواليهـــــــــــــا
ش٣ف٢٣ ولا يُخفـــــــــــــض ولا يُســـــــــــــقط
ش١ف٢٤ مســـــــــــاق الحِـــــــــــد وافيهـــــــــــا
ش٢ف٢٤ وللجـــــــــــــودات قافيهـــــــــــــا
ش٣ف٢٤ هـــــــــــي الاولـــــــــــى وتاليهـــــــــــا

القاعـــــــدة(١٠) ش١ف٢٥ ففـــــــــي هجـــــــــم الـــــــــدِمَن يُســـــــــتاق
ش٢ف٢٥ فـــــــــرد الثّـــــــــور غـــــــــوم البيـــــــــت
ش٣ف٢٥ وذي داخـــــــــل مقامـــــــــه شـــــــــاه
ش١ف٢٦ علـــــــــى عـــــــــدّ النّفـــــــــوس الكُـــــــــل
ش٢ف٢٦ مـــــــــع متبوعهـــــــــا المســـــــــنون
ش٣ف٢٦ وفي البطـــــــــرة يُقـــــــــام الجبـــــــــر
ش١ف٢٧ ضِـــــــــمط الثّـــــــــور ولآ الشّـــــــــاه
ش٢ف٢٧ وان بـــــــــان الفـــــــــرط بافعـــــــــال
ش٣ف٢٧ أقيمـــــــــت عُلقـــــــــة التهجيـــــــــر
ش١ف٢٨ يُقـــــــــام الســـــــــوق بالمـــــــــربوع
ش٢ف٢٨ فعايـــــــــــل دم ولآ عِـــــــــــرض
ش٣ف٢٨ ومـــــــــا ينـــــــــتج مـــــــــن الأضـــــــــرار

القاعـــــدة(١١): ش١ف٢٩ مـــــن احكـــــام الدّسَـــــم تســـــتاق
ش٢ف٢٩ شـــــــياه الضّـــــــان والمتبـــــــوع
ش٣ف٢٩ لِشـــــتم العِـــــرض مثـــــل اللعـــــن
ش١ف٣٠ وفي كِـــــــــــذَابت الادقَـــــــــــن
ش٢ف٣٠ وحُكـــــــم النبـــــــز بالألقـــــــاب
ش٣ف٣٠ وفـــــــتش العـــــــور للأوجـــــــه
ش١ف٣١ كـــــــذلك مِـــــــن بهـــــــا عايـــــــر
ش٢ف٣١ اوادنـــــــى لِـــــــبس عايـــــــر بـــــــه
ش٣ف٣١ ومِـــــــن شـــــــبّه مقـــــــام النـــــــاس
ش١ف٣٢ شـــــــــبهة داني الحيـــــــــوان
ش٢ف٣٢ كلفـــــــظ الكُلـــــــب والدابـــــــه
ش٣ف٣٢ أو الفـــــــاظ البقـــــــر والهِـــــــر
ش١ف٣٣ ولفـــــــظ الشّـــــــاه وأمثالـــــــه
ش٢ف٣٣ ويتجبّـــــــر بِجبـــــــر الإســـــــم
ش٣ف٣٣ كذكـــــــر الشـــــــخص والوالـــــــد
ش١ف٣٤ مـــــــع مـــــــا كـــــــان في حُكمـــــــه
ش٢ف٣٤ وفي التكـــــــرار نفـــــــس الحَكـــــــم
ش٣ف٣٤ ومـــــــن هـــــــدّد أو اتهجّـــــــم
ش١ف٣٥ وحُكـــــــم المـــــــد بالمِلطـــــــام
ش٢ف٣٥ إذا متواجـــــــدت عُلقـــــــة
ش٣ف٣٥ بحكـــــــم الحِـــــــد والصّـــــــافي

❊❊❊

القاعـــــدة(١٢): ش١ف٣٦ وحُكـــــــم الثَـــــــور والمتبـــــــوع
ش٢ف٣٦ في إعـــــــراض الـــــــزراء الفـــــــاحِش

ش٣ف٣٦ بلفـــــــــظ القَحـــــــــب والزّنـــــــــوه
ش١ف٣٧ ومـــــــا في حُكمهـــــــا مـــــــن لفـــــــظ
ش٢ف٣٧ وفي البطـــــــــــــرة أو العُلقـــــــــــــة
ش٣ف٣٧ فحكـــــــــم الحِـــــــــد يـــــــــتغلّظ
ش١ف٣٨ فمـــــــن نـــــــادى الـــــــذرى جـــــــاراَ
ش٢ف٣٨ فيـــــــــدخل في الـــــــــزراء حكـــــــــماَ
ش٣ف٣٨ فـــــــــإن الجـــــــــار ذي يخـــــــــدم

الأحكام والمرتكزات والثوابت الواردة في السبع القواعد المتعُلقة بحجايج العِرض من (ش١ف١٣ إلى ش٣ف٣٨) وهي القواعد (٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢) ملخصة على النحو التالي:

١- عن كل حجّة من الحجايج المتعُلقة بالعرض مساق ذبيحة واحدة وبجانبها ما يعادل ربع ثمنها نقداً عقوبة أساسية لحجايج الحِد الصافي قبل أن تتداخل فيها موجبات العقوبة الفرعية

تحتسب ذبيحة واحدة ومتبوعها المحدد نقداً عن كل حجّة واحدة من الخطايا في العرض وهو محكوم الحِد الصافي بإحدى نوعين من الذبائح، فمساق الشياه لقضايا الشتم أو المد(اللطم) ومساق الأثوار للقضايا التي تسمى (الزراء) وكذا الاعتبارات عن الجرائم الواقعة في الأماكن العامة وما في حكمها والتي يساق فيها ثور واحد فقط في حالة وجود إحدى أو بعض مبطلات العقوبة الفرعية (مبطلات التغليظ) فلو لم يتم تحديد العقوبة الأساسية (الحِد) لتعثّر تقييم العقوبة الفرعية، وكل الجوانب التفصيلية لمحكوم الحِد الصافي المتعلق بمساق الدسم اللازم لحجايج العِرض موضحة بالجدول التالي:

محكوم الحِد الصافي للحجايج التي مساقها شاة ومتبوعها مبلغ مالي يعادل ربع ثمنها[1]	محكوم الحِد الصافي للحجايج التي مساقها ثور ومتبوعه مبلغ مالي يعادل ربع ثمنه
أولاً: الملطام (الصفعة الواحدة) ثانياً: الشتم والسب الآتي: - اللعنة - كذابت الدقن - النبز بالألقاب - فتش العورة للأوجه أو من بها عاير - المعايرة بأدنى لبس ثالثا: ومن شبه مقام الناس بشبهة داني الحيوان وهي:- - الكلب - الدابة - البقرة - الهر (القط) - الشاة وما في حكم ذلك رابعاً: لكل شخص يتواجد في المنزل الذي تنتهك حرمته بالنبال (في العصر القديم) أو بالرصاص في عصر ظهور السلاح الناري	أولاً: ألفاظ الزراء:- - لفظ القُحب - لفظ الزنّوه ثانياً: في مساقات القتل ثالثاً: مساقات ما يحصل في بعض الأماكن العامة الآتية:- - الدّمن وهي (هتك حرمات البيوت) - السوق - المسراخ - وللساحة من المبعد - فرض اللزم - رد البراء الأعوج رابعاً: للذرى إن تم معايرته بمسمى مزيّن (جار) مع أنه لم يعد يخدم المجتمع في المناسبات فإن جواز مخاطبة المزين بهذا الاسم لا يعطي للناس الحق في مخاطبة كل بدنته بذلك فالمسألة مسألة مهنة ينتهي مسماها بمجرد تركها وعدم ممارستها.

❋ ❋ ❋

[1] هناك صورة استثنائية وغالباً لا يتم الاحتياج لها لأنها نادرة الوقوع وهي إن مساق الشاة الواحدة للرجُل يجب أن تكون ثنتين شياة في حالة ما تكون الحجّة بمفردها استناداً إلى:- ولا يُفرد مساق الضّان ❋ عدى من زوج للزَّوجه❋ بحالات انسجام السّتر

ثانياً: حجج الزوج والزوجه

(أ) النص:

٣٩ وسـنّة محنَـق الزوجـة سّـبْق الـزوج بالذمـة عـن المـرآه لـه القدمـة
٤٠ لِصفـى هـامي الحجّـة وفي حجّـة لسـانه شـاه مـع المتبـوع ربـع السعـر
٤١ ومثلـه حجّـة الاهمـال حجّـة عـن مبيت القَـرب ويُجبـر في مبيـت البُعـد
٤٢ وحُكـم المد نفس الحُكـم لِفـرد المـدّ للمـرأة يُسـاق الشّـاه والمتبـوع
٤٣ مـع سَـوْق السـباعيه وفي حـال إنعـدام الستـر دمـاً أو عِـرض ولآ مـد
٤٤ فهـو يتجبّـر المـحكوم وفيهـا الحُكـم والمنهـى ومشـروع الحُكـم لازم
٤٥ ويختـار النسـب خِيـره رجـوع المـرأه المَسـبق مُقابـل مـا وضِـع مـن طـرح
٤٦ فمِعـلاق البقـا يكفـي وفي جفـر الخيـار احكـام مقـام الجفـر للعُلقـة

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٩	وسنّة محنَق الزوجه	والثبوات المرجعية القبلية في قضايا الزوج والزوجة
ش٢ف٣٩	سّبْق الزوج بالذّمّه	تكون اليمين دائماً على الزوج
ش٣ف٣٩	عن المرآه له القِدمه	لا يؤخذ اليمين من الزوجة إلا إن أرجع الزوج اليمين على الزوجة
ش١ف٤٠	لِصفى هامي الحجّة	وذلك في أي اعتداء لا يوجد فيه إثبات كالشهود وما في حكم ذلك
ش٢ف٤٠	وفي حجّة لسانه شاه	وفي كل شتمه يوجهها الزوج لزوجته يلزم في كل شتمه شاه
ش٣ف٤٠	مع المتبوع ربع السعر	وربع السعر يجب أن يكون مصاحباً للذبيحة
ش١ف٤١	ومثله حجّة الاهمال	بمعنى إيصال الشاه ومتبوعها مثل ربع ثمنها تلزم للزوجة التي تختلف مع زوجها وتغادر بيت الزوج قاصده الأهل فإذا مرت الليلة دون أن يصل الزوج بعدها للتأكد من وصولها فيعاقب الزوج بعقوبة تسمى حجّة الإهمال

ش٢ف٤١	حجّة عن مبيت القُرب	بمعنى أن الشاه والمبلغ المالي المقرر بجانبها محكوم عن الإهمال من الزوج في مسألة التأكد من المبيت لكن ذلك في حالة ما يكون مقر أهل الزوجة قريباً
ش٣ف٤١	ويُجبر في مبيت البُعد	وإن كان مقر أهل الزوجة بعيداً مثل أن يكون في قبيلة بعيدة وما في حكم ذلك فيلزم إيصال الضعف وهي شاهين إلى جانب المبلغ المالي المقرر بجانب كل شاه
ش١ف٤٢	وحُكم المد نفس الحُكم	المد هو اللطم
ش٢ف٤٢	لِفرد المدّ للمرأة	فرد المد هو الملطام الواحد فلا يحتسب الضرب حجّة واحدة
ش٣ف٤٢	يُساق الشّاه والمتبوع	عن الملطام من الزوج للزوجة إيصال شاه ومتبوعها المالي
ش١ف٤٣	مع سَوْق السباعيه	وفي اللطم للزوجة من الزوج يلزم إلى جانب مساق الذبائح والمتبوع المالي وذلك لزوم إيصال والسباعية وسباعية تعني سبعة مذارع من القماش تسمى الكسوة للزوجة في حالة المد (اللطم) بمعنى أن الثوابت المرجعية كفلة وجوب إيصال كسوة للزوجة من الزوج إلى جانب المحكوم والمسنون.
ش٢ف٤٣	وفي حال انعدام الستر	بمعنى أن ذلك المحكوم المخفض في حالة ما تكون لخطيئة أو المد من الزوج للزوجة داخل المنزل دون تشهير بالزوجة أمام المجتمع أما في حالة ما تكون الحجايج خارج المنزل فالمحكوم أرفع من ذلك
ش٣ف٤٣	دماً أو عِرض ولآّمد	تكون جنايات دامية أو شتائم في العرض أو حجايج المد المقصود بها اللطم
ش١ف٤٤	فهو يتجبّر المحكوم	تضاعف تلك الأحكام إلى الضعف وهو الجبر (المحشّم)
ش٢ف٤٤	وفيها الحُكم والمنهى	بمعنى أن ولي أمر الزوجة يلزم أن يوضع له تحكيماً من الزوج فيما جرى وللزوج حق اشتراط المنهى وهو استئناف الحكم لدى مرايغ العرف وفقاً للتسلسل المسنون.
ش٣ف٤٤	ومشروع الحُكم لازم	ويلزم كتابة وثيقة التحكيم
ش١ف٤٥	ويختار النسب خِيره	ولي آمر الزوجة هو المخيّر بإحدى أمرين
ش٢ف٤٥	رجوع المرأة المُسبق	إما أن يرد الزوجة إلى بيت زوجها مسبقاً
ش٣ف٤٥	مُقابل ما وضِع من طرح	مقابل وضع طروح تحكيماً

ش١ف٤٦	فمِعلاق البقا يكفي	أو يكون التحكيم بكتابة وثيقة التحكيم وبقاء الزوجة في بيت أهلها إلى بعد الحكم والتنفيذ فلا يلزم طروح وبقاء في وقت واحد
ش٢ف٤٦	وفي جفر الخيار أحكام	هناك عقوبة على ولي أمر الزوجة الذي يرفض أحد الخيارين المتمثلة ببقاء الزوجة لدى الأهل أو إرجاعها مقابل وضع طروح التحكيم من الزوج للولي
ش٣ف٤٦	مقام الجفر للعُلقة	بمعنى يلزم للزوج من نسيبه (صهيره) في رفض تلك الخيارات وذلك ثنتين شياه ومتبوعها

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٣): **ش١ف٣٩ وسنّة مَحنَق الزوجه**
ش٢ف٣٩ سّبْق الزوج بالذَمّه
ش٣ف٣٩ عن المرآه له القِدمه
ش١ف٤٠ لِصفى هامي الحجّة

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٣):

إذا عادت الزوجة بيت أهلها متزاعله مع زوجها لوقوع حجايج متعُلقة بالعِرض وغير ذلك من الحجايج فأغلب القضايا بين الزوج والزوجة لا تكون مشهودة فهي أمور داخلية لذلك فإن القواعد المرجعية لأعراف كافة القبائل اليمنية تستثنى هذه الحالة فلا تنطبق على ذلك قاعدة (على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين) وإنما تكون اليمين على الزوج في الحجج الغير مشهودة.

***

القاعدة(١٤): **ش٢ف٤٠ وفي حجّة لسانه شاه**
ش٣ف٤٠ مع المتبوع ربع السعر

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٤):

الحجّة المفردة في عِرض الزوجة من زوجها يساق فيها شاة ومتبوعها مثل ربع ثمنها نقداً.

* * *

القاعـــدة(١٥): ش١ف٤١ ومثلـــــــــه حجّـــــــــة الاهمـــــــــال
ش٢ف٤١ حجّـــــــة عـــــــن مبيـــــــت القَـــــــرب
ش٣ف٤١ ويُجبـــــــــر في مبيـــــــــت البُعـــــــــد

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٥):

إيصال شاة واحدة مع المتبوع النقدي المحدد ربع سعر الذبيحة وذلك للزوجة التي يحصل محنقها إلى منزل وليّها ومرت عليها ليلة دون وصول زوجها أو من ينوب عنه إلى بيت أهلها للتأكد من سلامة وصولها وهي شاة واحدة للمبيت القريب أي في إطار القرية أو العزلة الواحدة، إما إن كانت البلاد بعيدة خارجة عن العزلة فيلزم ثنتين شياة ومتبوعهما النقدي الثابت باستمرار ربع سعر الذبائح.

القاعـــدة(١٦): ش١ف٤٢ وحُكـــــم المـــــد نفـــــس الحَكـــــم
ش٢ف٤٢ لِفـــــــرد المـــــــدّ للمـــــــرأة
ش٣ف٤٢ يُســـــــاق الشّـــــــاه والمتبـــــــوع
ش١ف٤٣ مـــــــع سَـــــــوْق الســـــــباعيه
ش٢ف٤٣ وفي حـــــــال انعـــــــدام الستـــــــر
ش٣ف٤٣ دمـــــــاَ أو عِـــــــرض ولآمـــــــد
ش١ف٤٤ فهـــــــو يتجبّـــــــر المـــــــحكوم

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٦):

١- يلزم للزوجة ذبيحة (شاة) ومتبوعها النقدي وذلك عن الملطام (الصفعة) الواحدة إلى جانب السباعية وهي سبعة أذرع من القماش (الكسوة) [١]

٢- إذا كانت الشتيمة أو الملطام من الزوج لزوجته حدثت خارج المنزل فإن حكم الملطام أو الشتمة مدبول (مجبور).

---

[١] في عصرنا تستاق كسوة المرأة ولا فرق بين مسمى كسوة ومسمى سباعية وتغيّر أو اختلاف المسميات ليست مشكلة (فالأمور بمقاصدها والعبرة في الكنايات بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني) المادة (٦) من القانون المدني اليمني

القاعـــــدة(١٧): ش٢ف٤٤ وفيهـــــــا الحَكـــــــم والمنهـــــــى
ش٣ف٤٤ ومشـــــــــــروع الحَكـــــــــــم لازم
ش١ف٥٤ ويختـــــــار النســـــــب خِيـــــــره
ش٢ف٥٤ رجـــــــوع المـــــــرأة المَســـــــبق
ش٣ف٥٤ مُقابـــــل مـــــا وضِـــــع مـــــن طـــــرح
ش١ف٦٤ فمِعـــــــــلاق البقـــــــا يكفـــــــي
ش٢ف٦٤ وفي جفـــــــــر الخيـــــــار أحكـــــــام
ش٣ف٦٤ مقـــــــام الجفـــــــــر للعُلقـــــــة

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٧):

١- يلزم على الزوج أن يكتب لنسيبه (صهره) ولي أمر زوجته وذلك وثيقة تحكيم وللزوج حق الطعن في الحكم (المنهى)

٢- وثيقة التحكيم من الزوج لولي أمر الزوجة كافية لا يلزم وضع قطعة من السلاح الشخصي عدى في حالة ما يكون ولي أمر الزوجة باذلاً لعودة (المكلف) [١] للعودة مع زوجها قبل صدور الحكم وإن ولي أمر المكلف هو المخيّر في ذلك فإن رفض وأصر على كليهما بطلب وضع سلاح تحكيماً دون الرجوع المسبق فيلزم على ولي أمر المكلف لنسيبة حق محدد بنفس مقدار الجفر للعُلقة بمعنى (ثنتين شياة ومتبوعهما مثل نصف ثمنهما نقداً) بقوة العرف وليس اختيارياً.

[١] المكلف: هي المرأة

ثاني فصل

أحكام القتل الهامي

أولاً: من تبيّن مقتله بوجود جُثَّتِه في السّاحه

(أ) النص:

٤٧ وفي من قاتِله هامي وقَتْلِه بان بالجُثّه حمولة مغرم السّاحه
٤٨ سنَنْها كل من معني على صُرمه ومِقصاره فأمّا يحملون الحِد
٤٩ قسامه للدّم الصّافي بوضع الفرع والذّمّه على العَدَّه وتتوفّا
٥٠ إلى اربع واربعين ذمّه يمين القطع عن نفسه ونطق العِلم عن غيره
٥١ وعند الهوب فالبرهان عنده حوز لاثباته لِفرق العمد والزلّه
٥٢ وإن لم تثبت الزلّه فعُلقتها عُلق ساحه بعيب اصفر على الفاعل
٥٣ وإن وجِدت عُلق اَخرى فعُلياها ومُفردها وهذا هو خيار اوّل
٥٤ وثانيها هو التنجية على التنجية والمصفى ومعنين بأعبائه
٥٥ على المغرم وتسنونه فعند العجز كان الوجه متبيّن بِسبق الطّرح
٥٦ وإن ابدوا بتبيينه وتنجيهه وتثبيته فباض الوجه بالتنجية
٥٧ يقع محصور بالفاعل على العُلقة وشرع العيب وفيها الصّرف والتخفيض
٥٨ على السنّة وردّ الوجه وشرع السوق للمحكوم بشرع أثلاثها ملزوم

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٧	وفي من قاتِله هامي	القتيل المجهول قاتله
ش٢ف٤٧	وقَتْلِه بان بالجُثّه	وإنما اتضحت المسألة برؤية الجثة
ش٣ف٤٧	حمولة مغرم السّاحه	يتحملون المسئولية أصحاب تلك الساحة التي وجدت الجثة فيها
ش١ف٤٨	سنَنْها كل من معني	أصحاب الساحة يتحملون المسئولية جماعياً حاضرهم وغائبهم
ش٢ف٤٨	على صُرمه ومِقصاره	الصرم والساحة خيرها وشرها لأصحابها وهم المسئولين عن أمنها واستقرارها
ش٣ف٤٨	فأمّا يحملون الحِد	فأما يتحملون المحكوم الطبيعي الصافي دون تغليظ

ش١ف٤٩	قسامه للدّم الصّافي	كقسامة منحصرة في مساق المحكوم الأساسي دون تغليظ.
ش٢ف٤٩	بوضع الفرع والذّمّه	أربع قطع من السلاح الشخصي بحسب العصر دليلاً على الانصياع لتحمّل المسئولية ويمضون في الذمم (بمعنى يحلفون الأيمان)
ش٣ف٤٩	على العَدّه وتتوفّا	بمعنى يحلفون اليمين وإذا كان عددهم قليلاً فلا بد من التكرار حتى تستوفى تلك القسامة بالعدد المحدد
ش١ف٥٠	إلى اربع واربعين ذمّه	يمين القسامة لدى المجتمع القبلي محددة أربعة وأربعين حالفاً
ش٢ف٥٠	يمين القطع عن نفسه	يكون منطوق يمين كل شخص لأبعاد التهمة عن نفسه
ش٣ف٥٠	ونطق العِلم عن غيره	ولا يحلف لنفي التهما عن غيره قطعاً وإنما تكون يمينه بأنه لا يعلم بأي غريم
ش١ف٥١	وعند الهوب فالبرهان	الهوب هو الرجوع عن اليمين والمقصود هنا من يرجع عن اليمين ويدّعي أن الجناية حصلت زلّة (خطأً) فمن يدّعي بذلك فعليه الإثبات لا يأخذ منه يمين
ش٢ف٥١	عنده حوز لاثباته	الإثبات على من رجع عن اليمين إن ادعى أن ذلك خطأ ويخرج الآخرون عن عبئ الإثبات
ش٣ف٥١	لِفرق العمد والزلّه	للتمييز بين العمد والخطأ
ش١ف٥٢	وإن لم تثبت الزلّه	فإذا لم تثبت الحالة خطأ
ش٢ف٥٢	فعُلقتها عُلق ساحه	فهنا لا تتصف الجريمة بجريمة القتل الهامي المجهول قاتله فالوصف آخر
ش٣ف٥٢	بعيب اصفر على الفاعل	تدخل الجريمة في عداد جرائم العيب الأصفر
ش١ف٥٣	وإن وجِدت عُلق اَخرى	وقد تظهر صفات ترفع الصفة من العيب الأصفر إلى عيب أرفع منه حكماً وعقوبة (كالأمن بالحمى) المقرر حكم علقته مساق (المحدّش)
ش٢ف٥٣	فعُلياها ومُفردها	يأخذ بأرفع صفات العيب المتوفرة في حالة تعددها في الجريمة ولكن لا يأخذ بها جميعاً وإنما بواحده منها وهي الأرفع درجة وحكماً
ش٣ف٥٣	وهذا هو خيار اوّل	هذه هي الأحكام اللازمة على المعنيين بتحمل مسئولية القتيل إن اتصفت الجريمة بتلك الصفات الواردة
ش١ف٥٤	وثانيها هو التنجية	أما أن يكون أصحاب الساحة لديهم استطاعة بالإدلاء عن الفاعل فهذا شأن آخر

ش٢ف٥٤	على التنجية والمصفى	طريقة التنجية والمصفى هي وضع أربع قطع من السلاح بحسب نوع السلاح الشخصي للعصر توضع لأولياء الدم لا تعني أياً من الإقرار أو الإنكار وإنما تعني امتثال أصحاب الساحة بأنهم يحتاجون الفرصة للبحث عن المجرم وتنتهي مسئوليتهم بعد اتضاحه إن كان من خارج الساحة وأن عجزوا فهم متحمّلين المحكوم الحِد الصافي وفقاً لثوابت القسامة المسنونة، حيث أن العجز عن تبيين المجرم بدون استباق وضع تلك الطروح ستكون العقوبة مغلظة وفقاً لعلق محددة
ش٢ف٥٤	ومعنيين بأعبائه	يلزم عليهم تحمل أي خسائر مادية كالنفقة للمتابعة وما في حكم ذلك
ش١ف٥٥	على المغرم وتسنونه	على حسب نظام المغرم لجميع أصحاب الساحة
ش٢ف٥٥	فعند العجز كان الوجه	في حالة عجز أصحاب الساحة عن تثبيت المجرم الحقيقي
ش٢ف٥٥	متبيّن بِسبق الطّرح	يكون أصحاب الساحة قد حموا أنفسهم من التغليظ إلى الحمل المخفف المحدد بالحِد (الصافي) وهي دية القسامة
ش١ف٥٦	وإن ابدوا بتبيينه	فإن نجحوا أصحاب الساحة بتحديد أسم القاتل خارج عن أفراد ساحتهم
ش٢ف٥٦	وتنجيهه وتثبيته	وتابعوا المسألة بجديّة وإثبات
ش٢ف٥٦	فباض الوجه بالتنجية	فقد حموا أنفسهم من تحمل المسئولية وباضت وجيههم في ذلك بمعنى قد أدّوا واجبهم
ش١ف٥٧	يقع محصور بالفاعل	يتحمل كامل المسئولية من تم تثبيته أنه الفاعل لا عتاب على أصحاب الساحة بعدها مهما كان الفاعل هارباً عما يلزم عرفاً تجاه فعلته
ش٢ف٥٧	على العُلقة وشرع العيب	يكون المحكوم مغلظ بأرفع العلق المسنونة التي تظهر حينها بأنها الأرفع
ش٢ف٥٧	وفيها الصّرف والتخفيض	ولا بد من الالتزام بقواعد الصرف والتخفيض بحسب توفر الشروط
ش١ف٥٨	على السنّة وردّ الوجه	بمعنى أن ظهر المتحمّل منفذاً لجميع إجراءات الوفاء فتسقط له الثلثين من الأحشام وإن كان هناك نقص فيسقط الثلث فقط وأن انعدم الوفاء فلا بد من التنفيذ بالقوة ودون أي تخفيض أو صرف
ش٢ف٥٨	وشرع السوق للمحكوم	وتسليم المحكوم يجب أن يكون وفقاً لثوابت معينة.
ش٢ف٥٨	بشرع أثلاثها ملزوم	يكون تسليم المحكوم على الثلاثة الأنماط المسنونة عرفا[١]

(١) أنظر إلى المرتكزات والأحكام بالفقرات من (ف٢١١ إلى ف٢٢٠) لمعرفة الثلاثية اللازمة

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــــدة(١٨) ش١ف٤٧ وفي مـــــــــن قاتِلـــــــــه هـــــــــامي

ش٢ف٤٧ وقَتْلِـــــــــه بـــــــــان بالجَثَـــــــــه

ش٣ف٤٧ حمولـــــــــة مغـــــــــرم السّـــــــــاحه

ش١ف٤٨ ســـــــنَنْها كـــــــل مـــــــن معنـــــــي

ش٢ف٤٨ علـــــــى صُـــــــرمه ومِقصـــــــاره

ش٣ف٤٨ فأمّـــــــا يحملـــــــون الحِـــــــد

ش١ف٤٩ قســـــــامه للـــــــدّم الصّـــــــافي

ش٢ف٤٩ بوضـــــــع الفـــــــرع والذّمّـــــــه

ش٣ف٤٩ علـــــــى العَـــــــدّه وتتوفّـــــــا

ش١ف٥٠ إلـــــــى اربـــــــع واربعـــــــين ذمّـــــــه

ش٢ف٥٠ يمـــــــين القطـــــــع عـــــــن نفســـــــه

ش٣ف٥٠ ونطـــــــق العِلـــــــم عـــــــن غيـــــــره

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٨):

من وجدت جثته بداخل قرية عامرة بالسكان وغريمه مجهول فاللازم في ذلك نظام القسامة ويتحملون جميعاً بالتساوي تسليم دية واحدة ومساق ثور واحد ومتبوعه النقدي محكوم الحِد الصافي وعليهم في البداية وضع فروع الدم ودفع الذمم من الجميع وإن كانوا قليلاً فيجب توفيه الأيمان بالتكرار إلى أربعة وأربعون حالف كلاً يحلف عن نفسه وعدم علمه بغيره ومن يرجع عن اليمين فهو الغريم ويتحمل العقوبة بمفرده وتتحول القضية من مجال القسامة إلى مسميات أخرى فعلى من رجع عن اليمين أن يثبت حجته إن كان مدعياً بأن تلك مسألة زلة (قتل خطأ) والإثبات عليه ويجب السماع لإثباته حتى لا يُظلم لأن أهل الحكمة المشرعين بديهيتهم تقول أنه لا يستبعد من أن الشخص الذي يرجع عن اليمين من أن يكون غير متعمداً فلو كان متعمداً فلماذا يرجع عن اليمين وفي مثل هذه

يجب على أهل المروءات والشيم أن يعفوا ويصفحوا عمّن يرجع عن اليمين فلا يزل في غيرها أبداً.

***

القاعـــــدة(١٩) ش١ف٥١ وعنـــــــد الهـــــــوب فالبـــــــرهان
ش٢ف٥١ عنـــــــده حـــــــوز لاثباتـــــــه
ش٣ف٥١ لِفـــــــرق العمـــــــد والزلّـــــــه
ش١ف٥٢ وإن لم تثبـــــــت الزلّـــــــه
ش٢ف٥٢ فعُلقتهـــــــا عُلـــــــق ســـــــاحه
ش٣ف٥٢ بعيـــــب اصفـــــر علـــــى الفاعـــــل
ش١ف٥٣ وإن وجِـــــدت عُلـــــق اَخـــــرى
ش٢ف٥٣ فعُلياهـــــــا ومُفـــــــردها
ش٣ف٥٣ وهـــــذا هـــــو خيـــــار اوّل

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٩):

أما إن كانت القضية عمداً فهو عيب أصفر (بحكم المربّع) مع مراعاة ما إذا كان هناك علق عرفية أرفع من علق الساحة فيقام بالعليا هذا هو الخيار الأول وهناك خيار ثاني.

***

القاعـــــدة(٢٠): ش١ف٥٤ وثانيهـــــا هـــــو التنجيـــــة
ش٢ف٥٤ علـــــى التنجيـــــة والمصفـــــى
ش٣ف٥٤ ومعنيـــــين بأعبائـــــه
ش١ف٥٥ علـــــى المغـــــرم وتســـــنونه
ش٢ف٥٥ فعنـــــد العجـــــز كـــــان الوجـــــه
ش٣ف٥٥ متبـــــيّن بِســـــبق الطَـــــرح
ش١ف٥٦ وإن ابـــــدوا بتبيينـــــه

ش٢ف٥٦ وتنجيهـــــــــــــــه وتثبيتـــــــــــــــه
ش٣ف٥٦ فبـــــــــــاض الوجـــــــــــه بالتنجيـــــــــــة
ش١ف٥٧ يقـــــــــــع مـــــــــــحصور بالفاعـــــــــــل
ش٢ف٥٧ علـــــــــى العُلقـــــــة وشـــــــرع العيـــــــب
ش٣ف٥٧ وفيهـــــــــا الصّـــــــــرف والتخفـــــــــيض
ش١ف٥٨ علـــــــــى الســـــــــنّة وردّ الوجـــــــــه
ش٢ف٥٨ وشـــــــــرع الســـــــــوق للمـــــــــحكوم
ش٣ف٥٨ بشـــــــــرع أثلاثهـــــــــا ملـــــــــزوم

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢٠):

١- الخيار الثاني هو إتباع نظام التنجية والمصفى وهو الانصياع للواجب دون أن يكونوا مجبورين على الاعتراف بأن القاتل منهم، وعليهم أن يطرحوا عدد من قطع السلاح الشخصي لأولياء الدم بمسمى (بنادق التنجية والمصفى) بمعنى لا جفاء ولا وفاء فإن استباق وضع الطروح قبل أن يبحثوا عن الغريم الحقيقي يخفف عنهم العقوبات الفرعية إن حدث عجزهم في تبيين غريم حقيقي من خارج المنطقة وعليهم المتابعة واقتصاص أثر الفاعل الحقيقي على نفقاتهم دون أعباء على ولي الدم

٢- إن نجحوا في تبيين غريم من خارج قريتهم فيكونوا بذلك قد خرجوا عن المسئولية ويكتفى منهم تحمل أعباء تلك المتابعة لتثبيت الغريم الحقيقي وتكون الجريمة محصورة بفاعلها مع مراعاة قواعد الحمى المشروط وقواعد المناصفة بين المستاق وصاحب الحمى القائم على حدّة.

***

ثانيا: من وجدت جثته بين حدّين أو الاسواق ومجهول قاتله

(أ) النص:

٥٩ ومن يسقَط وسط حدّين فيحمل حِملها الاقرب وإن بان التّوسّط كان
٦٠ حِمل الكُل بعد العهد قسامه حسب سنّتها على المغرم وتسنونه
٦١ وشر السوق لأصحابه وذي مُتسوِّقه غرام إن كان الجلل هامي
٦٢ قسامه لا لَبَث فيها ومن هاب الفِراضه عاب عيب احمر على شرعه
٦٣ وإن وجدت عُلق عُليا فبالعُليا يُقام العيب والتحريك له مجراه

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥٩	ومن يسقَط وسط حدّين	ومن يتضح مقتله بوجود جثته بين حدّين أي ما بين ساحتين أو قريتين
ش٢ف٥٩	فيحمل حِملها الأقرب	الأكثر قرباً في المسافة هم المعنيين بتحمل المسئولية ولهم حق إتباع نظام التنجية والتصفية المحدودة عرفاً
ش٣ف٥٩	وإن بان التّوسّط كان	وفي حالة تساوي المسافات
ش١ف٦٠	حِمل الكُل بعد العهد	يتحملون المسئولية الجانبين
ش٢ف٦٠	قسامه حسب سنّتها	يتحمل المحكوم الجانبين وفقاً لنظام القسامة المتبعة عرفاً
ش٣ف٦٠	على المغرم وتسنونه	على نظام الغرم المتبع ويشمل حاضرهم وغائبهم
ش١ف٦١	وشر السوق لأصحابه	وكل الجرائم التي تظهر في السوق هي مسئولية أصحاب ذلك الحمى حاضرهم وغائبهم
ش٢ف٦١	وذي مُتسوِّقه غرام	ومن كان متواجداً في السوق فهو في عداد أصحاب الحِمى.
ش٣ف٦١	إن كان الجلل هامي	ذلك في الجرائم المجهول فاعلها
ش١ف٦٢	قسامه لا لَبَث فيها	بنظام القسامة التي لا تغليظ فيها أن تمت وفقاً للثوابت المسنونة.
ش٢ف٦٢	ومن هاب الفِراضه عاب	أما من يرجع عن اليمين فالمحكوم مغلظ ومرتفع
ش٣ف٦٢	عيب احمر على شرعه	جرائم السوق محكومها عيب أحمر وهو مساق المحدّش
ش١ف٦٣	وإن وجدت عُلق عُليا	فإذا ظهرت علق أخرى أرفع من العلق الحمراء فلها مجالها
ش٢ف٦٣	فبالعُليا يُقام العيب	يأخذ بأرفع العلق سعراً ومقداراً ولا يجوز جمع عُلقتين
ش٣ف٦٣	والتحريك له مجراه	بمعنى أن يراعا في ذلك توافر أي نوع من ثوابت محركات اللبث (رفعاً وخفضاً وإسقاطاً)

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــــدة(٢١): ش١ف٥٩ ومـــــــن يســـــــقَط وســـــــط حـــــــدّين
ش٢ف٥٩ فيحمـــــــــل حِملهـــــــــا الاقـــــــــرب
ش٣ف٥٩ وإن بـــــــــان التّوسّـــــــــط كـــــــــان
ش١ف٦٠ حِمـــــــــل الكَـــــــــل بعـــــــــد العهـــــــــد
ش٢ف٦٠ قســـــــــامه حســـــــــب ســـــــــنّتها
ش٣ف٦٠ علـــــــــى المغـــــــــرم وتســـــــــنونه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١):

من وجدت جثته في مكان يتوسط قريتين أو عزلتين أو قبيلتين فيتحملوا المسئولية من تبيّن إن مساكنهم هي الأقرب فإن كان المقياس متساوي فيتحملوا المسئولية جميعاً في إطار ثوابت القسامة المتمثل بمحكوم الحِد الصافي.

القاعـــــدة(٢٢): ش١ف٦١ وشـــــــــر الســـــــــوق لأصـــــــــحابه
ش٢ف٦١ وذي مُتســـــــــــــــوِّقه غـــــــــــــــرام
ش٣ف٦١ إن كـــــــــان الجلـــــــــل هـــــــــامي
ش١ف٦٢ قســـــــــامه لا لَبَـــــــــث فيهـــــــــا
ش٢ف٦٢ ومـــــــن هـــــــاب الفِـــــــراضه عـــــــاب
ش٣ف٦٢ عيـــــــب احمـــــــر علـــــــى شـــــــرعه
ش١ف٦٣ وإن وجـــــــدت عُلـــــــق عُليـــــــا
ش٢ف٦٣ فبالعُليـــــــا يُقـــــــام العيـــــــب
ش٣ف٦٣ والتحـــــــريك لـــــــه مجـــــــراه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢٢):

من وجدت جثته في سوق والقاتل مجهول فيتحملوا المسئولية أهالي المنطقة التي بها السوق جميعاً حاضرهم وغائبهم بنظام القسامة ويدخل في عدادهم كل من كان حاضراً في السوق من مناطق أخرى ومن رجع عن اليمين فهو عيب أحمر (وهو مساق المحدّش).

ثالثاً: من سقط بين مجموعه ومجهول قاتله

(أ) النص:

٦٤ وساقِط بين مجموعه بلى تنجيه للفاعل قسامه بالذَمم مصفى
٦٥ لِدحن العيب لا من دم ومن هاب الفِراضه عاب وإن تم المضى فيها
٦٦ فتستاق الدية في الدّم مِن الحاضر بحسب العَد قسامه لا لَبَث فيها

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٦٤	وساقِط بين مجموعه	من سقط قتيلاً بين مجموعة من الناس كالساقطين في مناسبات أو عمل وما في حكم ذلك
ش٢ف٦٤	بلى تنجيه للفاعل	دون معرفة الفاعل
ش٣ف٦٤	قسامه بالذَمم مصفى	فتفصل القضية وفقاً لثوابت القسامة
ش١ف٦٥	لِدحن العيب لا من دم	القسامة والتصفية تمنع عن الناس الأحكام المغلظة ولا تعني إعفاؤهم من المحكوم الصافي (الحِد)
ش٢ف٦٥	ومن هاب الفِراضه عاب	الأفعال التي تثبت بالفراضات لا لبث فيها لأن الفراضات من مبطلات العيب إلى المحكوم الصافي عدى الرجوع من فراضات القسامة فلا تبطل الأحكام المغلظة في هذه الحالة
ش٣ف٦٥	وإن تم المضى فيها	وفي حالة عدم الرجوع عن اليمين
ش١ف٦٦	فتستاق الدية في الدّم	يلزم تسليم الدية صافية لا يلزم بقاء الدم ديناً
ش٢ف٦٦	مِن الحاضر بحسب العَد	تلزم من جميع الحاضرين أثناء سقوط القتيل
ش٣ف٦٦	قسامه لا لَبَث فيها	دون تغليظ

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٢٣):

ش١ف٦٤ وساقِط بين مجموعه
ش٢ف٦٤ بلى تنجيه للفاعل
ش٣ف٦٤ قسامه بالذمم مصفى
ش١ف٦٥ لِدحن العيب لا من دم

القاعـــــدة(٢٤): ش٢ف٦٥ **ومـــــــن هـــــــاب الفِـــــــراضه عـــــــاب**

ش٣ف٦٥ **وإن تـــــــــــم المضـــــــــــى فيهـــــــــــا**

ش١ف٦٦ **فتســـــــــــتاق الديـــــــــــة في الـــــــــــدّم**

ش٢ف٦٦ **مِـــــــن الحاضـــــــر بحســـــــب العَـــــــد**

ش٣ف٦٦ **قســـــــــــامه لا لَبَـــــــــــث فيهـــــــــــا**

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (٢٤ و ٢٥):

من سقط قتيلاً بين مجموعة من الناس دون معرفة القاتل مثل أن يسقط الشخص قتيلاً في مناسبات الأعراس أو ما في حكم ذلك من المناسبات السلمية فهو بنظام القسامة على المجموعة الحاضرين وتساق الدية الشرعية دية واحدة دون تغليظ عدى في حالة الرجوع عن اليمين.

رابعاً: قتيل الزلّه

(أ) النص:

٦٧ وقاتـــل مُـــدّعي زلّـــه فـلا شـرع الـذمم مصفـى وإن حـل التـراضي حـل
٦٨ لـدعوى الزلّـه البُـرهان بلـى ذمّـه علـى المَنكِـر علـى مـن يـدّعي يثبِـت
٦٩ ويَـدفع حِملهـا صـافي ويتحمّـل لوابثهـا بوقـت العجـز في البـرهان
٧٠ علـى العُلقـة يُقـام العيـب بغاليهـا وعلياهـا وإن غابـت فعيـب اصفـر

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٦٧	وقاتل مُدّعي زلّه	القاتل المعترف بأن ذلك خطأ وليس عمداً
ش٢ف٦٧	فلا شرع الذمم مصفى	فراضات الذمم في هذه الحالة هي غير ملزمة لأولياء الدم.
ش٣ف٦٧	وإن حل التراضي حل	وإن تم الرضى وجب الالتزام
ش١ف٦٨	لدعوى الزلّه البُرهان	من يقتل ويدعي بأن ذلك خطأ فهو المعني بالإثبات
ش٢ف٦٨	بلى ذمّه على المَنكِر	ولا يمين على أولياء الدم
ش٣ف٦٨	على من يدّعي يثبِت	الإثبات على القاتل إن أدعاء بحدوث الجريمة خطأ
ش١ف٦٩	ويَدفع حِملها صافي	إذا اثبت الفاعل أن الواقعة خطأ فعلية الدية صافية دون تغليظ
ش٢ف٦٩	ويتحمّل لوابثها	ويتحمل عقوبة العيب
ش٣ف٦٩	بوقت العجز في البرهان	من عجز عن إثبات الواقعة خطأ
ش١ف٧٠	على العُلقة يُقام العيب	يساق المحكوم تغليظاً بأحكام العيب
ش٢ف٧٠	بغاليها وعلياها	بأرفع صفات العيب المتواجدة في الواقعة
ش٣ف٧٠	وإن غابت فعيب اصفر	إذا لم تظهر علق عليا فهي حالة عيب أصفر والمحدد عقوبتها مساق (المربّع)

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــــدة(٢٥): **ش١ف٦٧ وقاتـــــــل مُـــــــدّعي زلّـــــــه**
ش٢ف٦٧ فـــــلا شـــــرع الـــــذمم مصفـــــى
ش٣ف٦٧ وإن حـــــــل التـــــــراضي حـــــــل
ش١ف٦٨ لـــــــدعوى الزلّـــــــه البُـــــــرهان

ش٢ف٦٨ بلـــــــى ذمّـــــــه علـــــــى المَنكِـــــــر

ش٣ف٦٨ علـــــــى مـــــــن يـــــــدّعي يثبِـــــــت

ش١ف٦٩ ويَـــــــدفع حِملهـــــــا صـــــــافي

* * *

القاعـــــدة(٢٦): ش٢ف٦٩ ويتحمّـــــــــــــل لوابثهـــــــــــــا

ش٣ف٦٩ بوقـــــــت العجـــــــز في البـــــــرهان

ش١ف٧٠ علـــــــى العُلقـــــــة يُقـــــــام العيـــــــب

ش٢ف٧٠ بغاليهـــــــــــــا وعلياهـــــــــــــا

ش٣ف٧٠ وإن غابـــــــت فعيـــــــب اصفـــــــر

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (٢٦ و ٢٧):

من قتل شخصاً وادعاء أن ذلك بطريقة زلّة (خطأ) فإن القاتل يعتبر هو المدعي، وعلى المدعي البينة وهذه حالة استثنائية لا يكون فيها على المنكر اليمين فإن أثبت ادعائه فيتحمل دية واحدة وهي الدية الشرعية المقررة للخطأ لكنه يتحمل العيب في حالة عجزه عن الإثبات.

خامساً: من سقط في مِلك الحوز ومجهول قاتله

(أ) النص:

٧١ ومن يسقط بملك الحوز فمولى الملك معني به على المصفى مع التنجية
٧٢ وعند العجز عيب اصفر على شرعه ومحكومه ويستاق الحَشَم والدّم
٧٣ فتشريع النّقى والدّيْن لا يلزم في الهامي سوى لَتبيّن الجاني
٧٤ وينزل للوفا ثلثين بوُجد المتّسَع والفرع ولاحداها ثلث كافي
٧٥ من الاحشام لا من دم من المَستاق للسّايق وتتنزّل صوابها
٧٦ وحد الجبر حايزها عدى شلّة قوافيها هي الاولى وتاليها

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٧١	ومن يسقط بملك الحوز	ومن وجدت جثته في ملك محصور مالكه مثل وجود الجثة في بستان أو في محل تجاري
ش٢ف٧١	فمولى الملك معني به	يتحمل المسئولية المالك
ش٣ف٧١	على المصفى مع التنجية	وله إتّباع إجراءات المصفى والتنجية على الأنماط المسنونة.
ش١ف٧٢	وعند العجز عيب اصفر	وعند العجز في الإثبات فهو عيب أصفر المحدد مساقه مساق (المربّع)
ش٢ف٧٢	على شرعه ومحكومه	وهو التحريك كسائر العيوب (رفعاً وخفضاً وإسقاطاً)
ش٣ف٧٢	ويستاق الحَشَم والدّم	لا يبقى الدم بنظام الدين المطلوب في يوم أبيض بل يتم القطع نهائياً
ش١ف٧٣	فتشريع النّقى والدّيْن	ليس كسائر العيوب التي يلزم فيها (النقى) أو بقاء الدين ديناً إلى أجل
ش٢ف٧٣	لا يلزم في الهامي	لا يلزم بقاء الدم في حالات القتل المجهول
ش٣ف٧٣	سوى لَتبيّن الجاني	عدى أن اتضح الجاني بعد أن كان مجهولاً قبل الفصل
ش١ف٧٤	وينزل للوفا ثلثين	يلزم تخفيض ثلثين من الأحشام ولا تخفيض من الحق الصافي
ش٢ف٧٤	بوُجد المتّسَع والفرع	في حالة ممارسة نظام الاتساع والفرع
ش٣ف٧٤	ولاحداها ثلث كافي	وفي حالة ممارسة أحداهما يكتفى بإسقاط الثلث
ش١ف٧٥	من الاحشام لا من دم	من مبالغ التغليظ لا من أصل المحكوم الصافي
ش٢ف٧٥	من المَستاق للسّايق	من ولي الدم لصالح المتحمل

ش٣ف٧٥	وتتنزّل صوايبها	وهناك مسميات أخرى من التخفيضات تسمى الصوايب
ش١ف٧٦	وحد الجبر حايزها	هناك سقف محدد لا يلزم تعدية لمختلف توفر شروط التخفيض وهو الجبر، بمعنى ما يعادل دية واحدة وذلك خارجاً عن الدم
ش٢ف٧٦	عدى شلّة قوافيها	عدى ما كان طوعياً
ش٣ف٧٦	هي الاولى وتاليها	هي الشيم الباقية التي يعتز بها كل عربي أصيل

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٢٧):

ش١ف٧١ ومن يسقط بملك الحوز
ش٢ف٧١ فمولى الملك معني به
ش٣ف٧١ على المصفى مع التنجية

***

القاعدة(٢٨):

ش١ف٧٢ وعند العجز عيب اصفر
ش٢ف٧٢ على شرعه ومحكومه
ش٣ف٧٢ ويستاق الحَشَم والدّم
ش١ف٧٣ فتشريع النّقى والدّيْن
ش٢ف٧٣ لا يلزم في الهامي
ش٣ف٧٣ سوى لَتبيّن الجاني

***

القاعدة(٢٩)

ش١ف٧٤ وينزل للوفا ثلثين
ش٢ف٧٤ بوُجد المتّسَع والفرع
ش٣ف٧٤ ولاحداها ثلث كافي
ش١ف٧٥ من الاحشام لا من دم
ش٢ف٧٥ من المَستاق للسّايق
ش٣ف٧٥ وتتنزّل صوايبها
ش١ف٧٦ وحد الجبر حايزها

ش٢ف٧٦ عـــــــــــدى شـــــــــــلّة قوافيهـــــــــــا

ش٣ف٧٦ هـــــــــــي الاولـــــــــــى وتاليهـــــــــــا

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (٢٧ و ٢٨ و ٢٩):

ومن كان مقتله بملك الحوز مثل سقوطه قتيلاً في منزل أو محل تجاري فإن المسئول هو المالك بحمولة العيب وللمالك إتباع نظام التنجية والتصفية وعند العجز يقام فيه محكوم العيب الأصفر لكنه هنا يختلف قليلاً عن غيره وهو لزوم مساق الدم والحشم معاً فلا يبقى الدم ديناً فيمن قاتله هامي (مجهول)

ثالث فصـل

اروش الاعضاء وضمانه المُسبِّب

أولاً: مقاييس الاروش

(أ) النص:

٧٧ وقـــدر الارش يتنـــزّل مـن احكـام الديـة مقصـى تُقـــدر بالثّلـــث منهـــا
٧٨ للائمهـــا وجائفهـــا وارش الدّامغـــه منهـــا وارش الناقلـــه يُحْسَـــب
٧٩ خُمُـــس الآ ربـــع منهـــا وارش الهاشـمه هـو عُشـر وارش الموضَـــحه نصـــفه
٨٠ وخُمسـان العُشْـر سِمـحاق ومقـدار الخُمُـس والنصـف مـن عُشـر الديـة يسـتاق
٨١ مـــحاكِم فِعـــل مُـــتلاحِم وباضـعها بخُمـس العُشـر ومـــاهو داميـــه كُبـــرى
٨٢ تُقـــايَس بـــالثّمُن للعُشـــر ونصـف القـدر للصّغـرى وقـدر القارشـه والخُـرص
٨٣ وقـــدر الـــورم ثالثهـــا تُقدر نصف عُشـر العَشـر وفي مـــا كـــان مُســـوَدّه
٨٤ ومحمـــــره ومُخضـــــره فهـي خُمسـان عُشـر العُشـر مـن قـدر الديـة مقصـى

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٧٧	وقدر الارش يتنزّل	ومقدار دية الأروش بمقاييسها
ش٢ف٧٧	من احكام الدية مقصى	تحتسب من إجمالي الدية الشرعية الكاملة على حسب مقياس الجناية
ش٣ف٧٧	تُقدر بالثّلث منها	هناك من الجنايات ما تقدر بالثلث من إجمالي الدية الشرعية
ش١ف٧٨	للائمها وجائفها	أرش كلاً من اللامة والجائفة الثلث من إجمالي الدية
ش٢ف٧٨	وارش الدآمغه منها	وأرش الدامغة الثلث من إجمالي الدية
ش٣ف٧٨	وارش الناقله يُحْسَب	أما أرش الناقلة
ش١ف٧٩	خُمُس الآ ربع منها	خُمس الأربع من الدية الشرعية
ش٢ف٧٩	وارش الهاشمه هو عُشر	وأرش جناية الهاشمة تأخذ العشر من الدية
ش٣ف٧٩	وارش الموضَحه نصفه	وأرش جناية الموضحة نصف العُشر من الدية
ش١ف٨٠	وخُمسان العُشْر سِمحاق	وخمسان العُشر للدية في الجناية السمحاق
ش٢ف٨٠	ومقدار الخُمُس والنصف	وخُمس ونصف الخُمس

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٨٠	من عُشر الدية يستاق	من عُشر الدية
ش١ف٨١	محاكِم فِعل مُتلاحِم	للجناية التي تسمى متلاحمة
ش٢ف٨١	وباضعها بخَمس العُشر	والباضعة يلزم فيها خُمس العُشر من الدية الشرعية
ش٣ف٨١	وماهو داميه كُبرى	أما الدامية الكبرى
ش١ف٨٢	تُقايَس بالثّمُن للعُشر	تأخذ ثَمن العُشر من الدية
ش٢ف٨٢	ونصف القدر للصّغرى	والدامية الصغرى تأخذ نصف ثَمن العُشر من الدية
ش٣ف٨٢	وقدر القارشه والخُرص	أما الجناية التي تسمى قارشة أو خارصة
ش١ف٨٣	وقدر الورم ثالثها	وكذا الوارمه
ش٢ف٨٣	تُقدر نصف عُشر العُشر	تأخذ كلاً منها نصف عُشر العُشر من الدية
ش٣ف٨٣	وفي ما كان مُسوَدّه	وإن كانت الجناية مسودّة
ش١ف٨٤	ومحمره ومُخضره	أو محمرة أو مُخضرة
ش٢ف٨٤	فهي خُمسان عُشر العُشر	تأخذ كلاً منها خُمسان عُشر العُشر من الدية المقررة شرعاً بحسب الزمان
ش٣ف٨٤	من قدر الدية مقصى	من إجمالي مقدار الدية المقررة شرعاً لزمن الجناية

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٣٠):

ش١ف٧٧ وقدر الارش يتنزّل
ش٢ف٧٧ من احكام الدية مقصى
ش٣ف٧٧ تُقدر بالثّلث منها
ش١ف٧٨ للائمها وجائفها
ش٢ف٧٨ وارش الدآمغه منها
ش٣ف٧٨ وارش الناقله يُحْسَب
ش١ف٧٩ خَمس الآ ربع منها

القاعدة(٣١)

ش٢ف٧٩ وارش الهاشمه هو عُشر
ش٣ف٧٩ وارش الموضَحه نصفه
ش١ف٨٠ وخَمسان العُشَر سِمحاق
ش٢ف٨٠ ومقدار الخَمُس والنصف
ش٣ف٨٠ من عُشر الدية يستاق

ش١ف٨١ مـــــــــــحاكِم فِعـــــــــــل مُـــــــــــتلاحِم
ش٢ف٨١ وباضـــــــــــعها بخُمـــــــــــس العُشـــــــــــر
ش٣ف٨١ ومـــــــــــاهو داميـــــــــــه كُبـــــــــــرى
ش١ف٨٢ تُقـــــــــــايَس بـــــــــــالثَمُن للعُشـــــــــــر
ش٢ف٨٢ ونصـــــــــــف القـــــــــــدر للصّغـــــــــــرى

القاعـــــدة(٣٢): ش٣ف٨٢ وقـــــــــــدر القارشـــــــــــه والخَـــــــــــرص
ش١ف٨٣ وقـــــــــــدر الـــــــــــورم ثالثهـــــــــــا
ش٢ف٨٣ تُقـــــــــــدر نصـــــــــــف عُشـــــــــــر العُشـــــــــــر

القاعـــــدة(٣٣): ش٣ف٨٣ وفي مـــــــــــا كـــــــــــان مُســـــــــــوَدّه
ش١ف٨٤ ومحمـــــــــــره ومُخضـــــــــــره
ش٢ف٨٤ فهـــــــــــي خَمســـــــــــان عُشـــــــــــر العُشـــــــــــر
ش٣ف٨٤ مـــــــــــن قـــــــــــدر الديـــــــــــة مقصـــــــــــى

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد مبينة في الجدول التالي:

م	أنواع الجنايات(١)	تفسير المصطلحات الجنائية للتسمية	نسبة الأرش من الدية
١	القتل		دية كاملة
٢	الجائفة والأمة والدامغة	الجائفة التي تتصل إلى الجوف والأمة بشرة الدماغ والدامغة التي تصل إلى الدماغ	ثلث دية
٣	الناقلة	وهي التي تنقل العظم من مكانة ولو من أحد جوانبه أو إزالته أو بعضة كاختراقه بطلقة نارية	ثلاثة أرباع خمس الدية
٤	الهاشمة	وهي التي تهشم العظم في مكانة دون أن تنقله ولو كان الهشم بدون جرح ما فوق العظم من الجلد واللحم	عُشر الدية
٥	الموضحة	وهي التي تصل إلى العظم وتوضحه وتظهره دون أن تهشمه أو تنقله	نصف عُشر الدية
٦	السمحاق	وهي التي تصل إلى القشرة الدقيقة فوق العظم فلم تصل إلى العظم	خمسا عُشر الديه
٧	المتلاحمة	وهي التي تشق أكثر اللحم ولم تصل إلى العظم	خمس ونصف عُشر الدية
٨	الباضعة	وهي التي شقّت النصف فما دون اللحم	خمس عُشر الدية
٩	الدامية الكبرى	وهي التي تقطع الجلد فيلتحم فيها الدم دون أن تأخذ شيئاً من اللحم وإلا فهي الباضعة	ثمن عشر الدية
١٠	الدامية الصغرى	وهي التي تقطع الجلد فيلتحم فيها الدم دون أن يسيل أو يظهر فوق الجرح	نصف ثمن عُشر الدية
١١	الخارصة والقارشة والوارمة	الخارصة التي قشرت ظاهر الجلد ولم يظهر بها الدم والقارشة التي زادت القشر ظاهر القشر مع الجلد ولم يظهر الدم، والوارمة التي توارم موضعها	نصف عُشر العُشر من الدية
١٢	المسودّة والمحمرة والمخضرة	المسودّة التي يسود موضعها والمحمرة التي يحمر موضعها والمخضرة التي يخضر موضعها في الجلد ولا ورود لمعنى الخارصة أو الوارمة	خُمسا عُشر العُشر من الدية

***

(١) ودية المرآة نصف دية الرجل وأرشها مثل أرش الرجل إلى قدر ثلث دية الرجل وينصف ما زاد ويعتمد في تحديد نوع الإصابة على تقرير أهل الخبرة واذا طالت الإصابة أو سرت إلى ما لم يقدر أرشه فيلزم تقديره من الحاكم.

ثانياً: مقدار اروش الأعضاء وضمانه المُسبب

(أ) النص:

٨٥ ومقـــدار الديـــة صـــافي مســـاقات الجِـــمال العِـــيس مِيَـــه منهـــا في الـــرجّال
٨٦ ومـــن أهـــل الشـــياه الفـــين ومـــن اهـــل البقـــر مائتـــان وفي مســـقط جنـــين الـــبطن
٨٧ عمـــداً شـــل نصـــف العُشـــر ذكـــر في الـــبطن أوانثـــى وتســـتاق الديـــة مقصـــى
٨٨ لِفَـــرد العضـــو في الإنســـان مثـــال الانـــف واللسّـــان أو يُتلـــف ذكـــر إنســـان
٨٩ ونفـــس الحُكـــم في العضـــوان كـــــالاذنين والعينـــــين وفي الشّـــفتين والقـــدمين
٩٠ وحُكـــم الاليتـــين ويـــدين مـــع الخصـــيات واللحيـــات وثنـــدات الذكَـــر تـــدخُل
٩١ في العضـــوين بالمـــحكوم وللانثـــــى في الثـــــديين والشُفـــرين نفـــس الحُكـــم
٩٢ وحُكم العضو نصف الحُكم ومـــا كـــان أربعـــه فالـــربع فمـــحكوم الـــربع في الجَفـــن
٩٣ ونصـــف الحُكـــم في الجفنـــين وتســـتكمل ديـــة في الكُـــل ففي الشخص أربعه أجفـــان
٩٤ وفي الإصـــبع يُقـــام العُشـــر أصـــــابع يـــــد او أقـــــدام وثلـــث العُشـــر أنملهـــا
٩٥ ونصـــف العُشـــر في المفصـــل وتســـتاق الديـــة لضـــراس ونصـــف العُشـــر للمُفـــرد
٩٦ ولا يحمِـــل لهـــا المعضـــوض إذا أسباب السقوط العضّ وتســـتاق الديـــة مقصـــى
٩٧ اذا تـــم التلـــف للعقـــل أو إتـــلاف الشّعـــر بالـــرأس أو اللحيـــة أو الأهـــداب
٩٨ ومنهـــا الحاجبـــان اثنـــان ومـــن سبّب لِمـــوت إنســـان فهـــو حِملـــه بـــنفس القـــدر
٩٩ كســـاقط بيـــر أو حُفـــره ولم يظهِـــر بـــلاغ الحَفّـــر ونفـــس الحُكـــم في حـــائط
١٠٠ سقط وأجنـى علـى إنسـان إذا الكَلـب العقـور أجنـى حمولـة مـن لـه اتقنّـى

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٨٥	ومقدار الدية صافي	ومقدار الدية الكاملة والتي ليس بها أي تغليظ بأحكام العيب
ش٢ف٨٥	مساقات الجِمال العِيس	مقدره بالجمال (الإبل)
ش٣ف٨٥	مِيَه منها في الرجّال	مائة من الإبل دية الرجل الواحد
ش١ف٨٦	ومن أهل الشياه الفين	وإن كان الجاني يملك شياة فالدية ألفين شاه
ش٢ف٨٦	ومن اهل البقر مائتان	وإن كان يملك بقر فالدية مائتان من البقر

ش٣ف٨٦	وفي مسقط جنين البطن	وإن كانت الجناية إسقاط جنين البطن
ش١ف٨٧	عمداً شل نصف العُشر	إذا كان ذلك عمداً فالدية نصف العشر من دية الرجل الكبير
ش٢ف٨٧	ذكر في البطن أوانثى	يكون جنين البطن ذكر أو أنثى
ش٣ف٨٧	وتستاق الدية مقصى	وهناك ما يستوجب الدية كاملة
ش١ف٨٨	لِفَرد العضو في الإنسان	عن كل عضو من أعضاء جسم الإنسان
ش٢ف٨٨	مثال الانف واللسّان	في الأنف تساق دية كاملة وكذلك في اللسان
ش٣ف٨٨	أو يُتلف ذكر إنسان	في ذكر الرجل تجب الدية كاملة
ش١ف٨٩	ونفس الحُكم في العضوان	وهناك ما تساق فيه الدية كاملة للعضوان
ش٢ف٨٩	كالاذنين والعينين	للإذنين دية كاملة ودية كاملة للعينين
ش٣ف٨٩	وفي الشّفتين والقدمين	ودية كاملة للشفتين، ودية كاملة للقدمين
ش١ف٩٠	وحُكم الاليتين ويدين	ودية كاملة للإليتين، ودية كاملة لليدين
ش٢ف٩٠	مع الخصيات واللحيات	ودية كاملة لكلاً من الخصيات أو اللحيات
ش٣ف٩٠	وثندات الذكَر تدخُل	لثندات الذكر دية كاملة
ش١ف٩١	في العضوين بالمحكوم	تأكيداً على مقاسها بالأعضاء الزوجية
ش٢ف٩١	وللانثى في الثديين	وفي ثديي المرأة دية كاملة
ش٣ف٩١	والشُفرين نفس الحُكم	وفي الشفرين دية كاملة
ش١ف٩٢	وحُكم العضو نصف الحُكم	ولكل عضو من الأعضاء الزوجية نصف دية
ش٢ف٩٢	وما كان أربعه فالربع	وما كانت أعضاء رباعية فربع الدية لكل ربع
ش٣ف٩٢	فمحكوم الربع في الجَفن	دية الجفن ربع دية
ش١ف٩٣	ونصف الحُكم في الجفنين	ودية الجفنين نصف الدية
ش٢ف٩٣	وتستكمل دية في الكُل	ودية كاملة للأربعة الأجفان
ش٣ف٩٣	ففي الشخص أربعه أجفان	لكل إنسان أربعة أجفان
ش١ف٩٤	وفي الإصبع يُقام العُشر	دية الأصبع عُشر الدية
ش٢ف٩٤	أصابع يد او أقدام	سواءً تكون أصابع اليد أو القدم
ش٣ف٩٤	وثلث العُشر أنملها	وكل أنملة من أنامل الأصابع تأخذ ثلث العُشر من إجمالي دية الإنسان
ش١ف٩٥	ونصف العُشر في المفصل	ويُساق نصف العُشر من إجمالي مبلغ الدية الكاملة للإنسان لكل مفصل من مفاصله.
ش٢ف٩٥	وتستاق الدية لضراس	وتكون الدية كاملة مقابل إتلاف أضراس الإنسان
ش٣ف٩٥	ونصف العُشر للمُفرد	ونصف العشر من الدية عن كل ضرس واحد

ش١ف٩٦	ولا يحمِل لها المعضوض	وهناك حالات استثنائية لا يلزم فيها التعويض في إسقاط الأسنان
ش٢ف٩٦	إذا أسباب السقوط العضّ	كأن يعض إنسان يد إنسان آخر فيضطر لسحب يده من فم العاض وحينها تسقط أسنانه وقد تسقط أسنانه ولا يلزم تعويض في ذلك
ش٣ف٩٦	وتستاق الدية مقصى	وتجب الدية كاملة
ش١ف٩٧	اذا تم التلف للعقل	مقابل إتلاف العقل
ش٢ف٩٧	أو إتلاف الشَّعر بالرأس	وتجب الدية كاملة مقابل إتلاف شعر الرأس
ش٣ف٩٧	أو اللحية أو الأهداب	اللحية أو الأهداب في حكم إتلاف شعر الرأس
ش١ف٩٨	ومنها الحاجبان اثنان	وكذلك الاثنين الحاجبان تقاس بنفس محكوم شعر الرأس
ش٢ف٩٨	ومن سبّب لِموت إنسان	وفي إتلاف حياة إنسان
ش٣ف٩٨	فهو حِمله بنفس القدر	تساق الدية الشرعية كاملة
ش١ف٩٩	كساقط بير أو حُفره	إن حفر إنسان حفرة أو بئراً فوقع فيها إنسان فإن كانت الحفرة في أرض يملكها أو في أرض لا يملكها وإنما استأذن المالك فلا ضمان عليه أما أن حفر حفرة فيما لا يملك وبلى أذن صاحب الأرض فيضمن كلما هلك فيها
ش٢ف٩٩	ولم يظهِر بلاغ الحَفْر	تأكيداً على وجوب إشهار خبر الحفر للخروج عن تحمل المسئولية
ش٣ف٩٩	ونفس الحُكم في حائط	ويتحمل المسئولية من بنى حائط دون توثيق
ش١ف١٠٠	سقط وأجنى على إنسان	فإذا سقط الحائط وأزهق حياة إنسان فهو حمولته
ش٢ف١٠٠	إذا الكُلب العقور أجنى	كل من اقتنا كلباً عقوراً يتحمل المسئولية فيما يحصل لإنسان من جنايات الكلب العقور
ش٣ف١٠٠	حمولة من له اتقنّى	فمن تقنى الكلب العقور يضمن ما قد يجنيه في الناس

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٣٤): **ش١ف٨٥ ومقدار الدية صافي**

ش٢ف٨٥ مساقات الجِمال العِيس

ش٣ف٨٥ مِيَه منها في الرجّال

ش١ف٨٦ ومـــــن أهـــــل الشـــــياه الفـــــين
ش٢ف٨٦ ومـــــن اهـــــل البقـــــر مائتـــــان
ش٣ف٨٦ وفي مســـــقط جنـــــين الـــــبطن
ش١ف٨٧ عمـــــداً شـــــل نصـــــف العُشـــــر
ش٢ف٨٧ ذكـــــر في الـــــبطن أوانثـــــى

***

القاعـــــدة(٣٥): ش٣ف٨٧ وتســـــتاق الديـــــة مقصـــــى
ش١ف٨٨ لِفَـــــرد العضـــــو في الإنســـــان
ش٢ف٨٨ مثـــــال الانـــــف واللسّـــــان
ش٣ف٨٨ أو يُتلـــــف ذكـــــر إنســـــان

***

القاعـــــدة(٣٦): ش١ف٨٩ ونفـــــس الحَكـــــم في العضـــــوان
ش٢ف٨٩ كـــــالاذنين والعينـــــين
ش٣ف٨٩ وفي الشّـــــفتين والقـــــدمين
ش١ف٩٠ وحُكـــــم الاليتـــــين ويـــــدين
ش٢ف٩٠ مـــــع الخصـــــيات واللحيـــــات
ش٣ف٩٠ وثنـــــدات الذكَـــــر تـــــدخُل
ش١ف٩١ في العضـــــوين بالمـــــحكوم
ش٢ف٩١ وللانثـــــى في الثـــــديين
ش٣ف٩١ والشَفـــــرين نفـــــس الحَكـــــم
ش١ف٩٢ وحُكـــــم العضـــــو نصـــــف الحَكـــــم

***

القاعـــــدة(٣٧): ش٢ف٩٢ ومـــــا كـــــان أربعـــــه فالـــــربع
ش٣ف٩٢ فمـــــحكوم الـــــربع في الجَفـــــن

ش١ف٩٣ ونصـــــــف الحَكـــــــم في الجفنـــــــين

القاعـــــدة(٣٨): ش٢ف٩٣ وتســـــــتكمل ديـــــــة في الكَـــــــل
ش٣ف٩٣ ففـــــي الشـــــخص أربعـــــه أجفـــــان

* * *

القاعـــــدة(٣٩): ش١ف٩٤ وفي الإصـــــبع يُقـــــام العُشـــــر
ش٢ف٩٤ أصـــــابع يـــــد او أقـــــدام
ش٣ف٩٤ وثلـــــث العُشـــــر أنملهـــــا
ش١ف٩٥ ونصـــــف العُشـــــر في المفصـــــل

* * *

القاعـــــدة(٤٠): ش٢ف٩٥ وتســـــتاق الديـــــة لضـــــراس
ش٣ف٩٥ ونصـــــف العُشـــــر للمُفـــــرد
ش١ف٩٦ ولا يحمِـــــل لهـــــا المعضـــــوض
ش٢ف٩٦ إذا أســـــباب الســـــقوط العـــــضّ
ش٣ف٩٦ وتســـــتاق الديـــــة مقصـــــى
ش١ف٩٧ اذا تـــــم التلـــــف للعقـــــل
ش٢ف٩٧ أو إتـــــلاف الشّعـــــر بالـــــرأس
ش٣ف٩٧ أو اللحيـــــة أو الأهـــــداب
ش١ف٩٨ ومنهـــــا الحاجبـــــان اثنـــــان

* * *

القاعـــــدة(٤١): ش٢ف٩٨ ومـــــن ســـــبّب لِمـــــوت إنســـــان
ش٣ف٩٨ فهـــــو حِملـــــه بـــــنفس القـــــدر
ش١ف٩٩ كســـــاقط بيـــــر أو حُفـــــره
ش٢ف٩٩ ولم يظهِـــــر بـــــلاغ الحَفّـــــر

القاعـــــــدة(٤٢): ش٣ف٩٩ ونفـــــــس الحَكـــــــم في حـــــــائط

ش١ف١٠٠ ســـــــقط وأجنـــــــى علـــــــى إنســـــــان

* * *

القاعـــــــدة(٤٣): ش٢ف١٠٠ إذا الكَلـــــــب العقـــــــور أجنـــــــى

ش٣ف١٠٠ حمولـــــــة مـــــــن لـــــــه اتقنّـــــــى

* * *

الخلاصة لما تتضمنه القواعد من أحكام موضحة بالجدول التالي:-

العضو	ديته	ملاحظات
قطع الأنف	دية كاملة	لأن منفعتـه في تجميـع الـروائح في قصـبته وارتفاعها إلى الدماغ وذلك يفوت بقطع المارن
قطع اللسان	دية كاملة	لفوات النطق الذي يتميز به الآدمي عن الحيوان الأعجم والمنطق منفعة مقصودة يفوت بفواتها مصالح الإنسان من إفهام غيره أغراضه والإبانة عن مقاصده
قطع الذكر ولو كان المقطوع من الحشفة فقط	دية كاملة	لأن فيه منفعة والوطء واستمساك البول
ضرب الصلب	دية كاملة	لأنه يؤدي إلى العجز عن المشي
العينين	دية كاملة	
العين	نصف دية	
أجفان العينين	دية كاملة	
جفني عين واحدة	نصف دية	
جفن إحدى العينين	ربع الدية	
الأذنين	دية كاملة	
الأذن	نصف دية	
الشفتين	دية كاملة	
الشفة الواحدة عليا أو سفلى	نصف دية	
اليدين	دية كاملة	
اليد	نصف دية	
الرجلين	دية كاملة	
الرجل	نصف دية	
الإصبع من اليدين أو الرجلين	عشر الدية	

العضو	ديته	ملاحظات
أنملة الإصبع من اليدين أو الرجلين	ثلث الدية	
المفصل من مفاصل الإصبع	نصف عشر الدية	
الخصيتين	دية كاملة	
الخصية	نصف دية	
الآليتين	دية كاملة	
الإلية	نصف الدية	
شفري المرآة	دية كاملة	
شفر المرأة	نصف دية	
ثديي المرآة	دية كاملة	
ثدي المرآة	نصف الدية	
ثندوتي الرجل	دية كاملة	
ثندوة الرجل	نصف الدية	
الأسنان	دية كاملة	
السن	نصف عشر الدية	من غير ضرس وثنية
ذهاب العقل	دية كاملة	لأن العقل الذي يميز الإنسان عن الحيوان
بصر إحدى العينين	نصف دية	
سمع احد الأذنين	نصف دية	
حلمتي ثديي المرآة	دية كاملة	
حلمة ثدي المرآة	نصف دية	
عين الأعور الصحيحة	دية كاملة	لأن ذهاب عين الأعور ذهاب البصر كله إذ انه يحصل بها ما يحصل بالعينين
شعر الحاجبين	دية كاملة	
شعر الحاجب	نصف دية	
شعر الرأس	دية كاملة	
شعر اللحية	دية كاملة	
أهداب العينين	دية كاملة	
الجانب	نصف دية	
الهدب	ربع الدية	

المرتكزات التفصيلة لما تتضمنه القواعد على النحو التالي:-

أولاً: دية الرجل والجنين وأروش الأعضاء:

١- دية الرجل

إن دية الرجل من قبل الإسلام وبعده مائة من الإبل على أهل الإبل ومائتين بقرة على أهل البقر وألف شاة على أهل الشياة

٢- دية الجنين

إذا مات الجنين بسبب الجناية على أمّه عمداً ولم تمت أمّه وجب فيه خمسة من الإبل وهي نصف العشر من الدية بحسب الزمان وسواء أنفصل عن أمّه وخرج ميتاً أم مات في بطنها وسواء ذكراً أو أنثى

٣- دية وأرش الأعضاء

يوجد في الإنسان من الأعضاء ما منهُ عضو واحد كالأنف، واللسان، والذكر ويوجد فيه ما منهُ عضوان كالعينين والأذنين والشفتين واللحيتين واليدين والرجلين والخصيتين وثديي المرأة أو ثندوتي الرجل[1] والإليتين وشفري المرأة فإذا أتلف إنسان من إنسان أخر هذا العضو الواحد أو هاذين العضوين وجبت الدية كاملة وإذا أتلف أحد العضوين وجب نصف الدية فتجب الدية كاملة في الأنف لأن منفعته في تجميع الروائح في قصبته وارتفاعها إلى الدماغ وذلك يفوت بقطع المارن وكذلك تجب الدية في قطع اللسان لفوات النطق الذي يتميز به الآدمي عن الحيوان الأعجم والنطق منفعة مقصودة يفوت بفواتها مصالح الإنسان من إفهام غيره أغراضه والإبانة عن مقاصده

وتجب الدية في قطع الذكر ولو كان المقطوع منه الحشفة فقط لأنه فيه منفعة الوطء واستمساك البول وكذلك تجب الدية إذا ضرب الصلب فعجز عن المشي وتجب الدية كاملة في العينين وفي العين الواحدة نصفها وفي الجفنين كمالها وفي جفنى أحد العينين نصفها وفي واحدة منها ربع الدية وفي الأذنين كمال الدية وفي الواحدة نصفها وفي الشفتين

(١) ثندوتي الرجل: مثنى ثندرة وهما للرجل كالثديين للمرأة.

كمال الدية وفي الواحدة نصف الدية يستوي فيها العليا والسفلى وفي اليدين كمال الدية وفي اليد الواحدة نصفها

وفي الرجلين كمال الدية وفي الرجل الواحدة نصفها وفي أصابع اليدين أو الرجلين الدية كاملة وفي كل إصبع عشر من الإبل أي عشر الدية والأصابع سواء لا فرق بين خنصر وإبهام وفي كل أنملة من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث عشر الدية في كل إصبع ثلاث مفاصل والإبهام وفي كل أنملة من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث عشر الدية في كل إصبع ثلاث مفاصل والإبهام مفصلان وفي كل مفصل منهما نصف عشر الدية وفي الخصيتين كمال الدية وفي إحداهما نصفها ومثل ذلك في الآليتين وشفري المرأة وثديها وثندوتي الرجل ففيهما الدية وفي إحداهما نصفها وفي الأسنان كمال الدية وفي كل سن خمس من الإبل أي نصف عشر الدية والأسنان من غير ضرس وثنيه

ثانياً: ضمانات إلحاق الضرر

دية منافع الأعضاء:

تجب الدية كاملة إذا ضرب إنسان إنساناً فذهب عقله لأن العقل هو الذي يميّز الإنسان عن الحيوان وكذلك إذا ذهبت حاسة من هذه الحواس منفعة مقصودة بها جمالة وكمال حياته

وإذا ذهب بصر إحدى العينين أو سمع إحدى الإذنين ففيه نصف الدية سواء كان الأخر صحيح أم غير صحيح وفي حلمتي ثديي المرأة ديتها وفي إحداهما نصفها وفي شفرتها ديتها وفي إحداهما نصفها وإذا فقئت عين الأعور الصحيحة يجب فيها كمال الدية لأن ذهاب عين الأعور ذهاب البصر كلّه إذ أنه يحصل بها ما يحصل بالعينين

وفي كل واحد من الشعور الأربعة كمال الدية وهي:-

١- شعر الحاجبين
٢- شعر الرأس
٣- شعر اللحية

٤- أهداب العينين

وفي الجانب نصف الدية وفي الهدب ربعها

ضمان ما أصاب الكلب:

فمن أقتنى كلباً عقوراً فأطلقه فعقر إنساناً أو دابة ليلاً أو نهاراً أو خرق ثوب إنسان فعلى صاحبه ضمان ما أتلفه لأنه مفرط باقتنائه إلا أن يدخل إنسان داره بغير أذنه فلا ضمان فيه لأنه تعدى بالدخول وإن دخل بأذن المالك فعليه ضمانة لأنه تسبب في إتلافه

ثالثاً: ضمانة المسبّب

وقوع حائط على شخص:

إذا مال حائط إلى الطريق أو إلى ملك الغير ثم وقع على شخص فقتله فإن كان قد سبق أن طولب صاحبه بنقضه ولم ينقضه مع التمكّن منهُ ضمن ما تُلف بسببه مثل دفع دية المقتول إن حدث قتيلاً وهي الدية الشرعيّة خطأ وإن لم يسبق أن طولب بنقضه فلا ضمان عليه.

ضمان حافر الحفرة والبئر:

إن حفر إنسان حفرة أو بئراً فوقع فيها إنسان فإن كانت الحفرة في ارض يملكها

أو في أرض لا يملكها وإنما أستأذن المالك فلا ضمان عليه أما أن حفر حفرة فيما لا يملك وبلى أذن صاحب الأرض فيضمن كلما هلك فيها

حُكم من عض إنسان وسقطت أسنانه:

فإذا عض الإنسان غيره فانتزع المعضوض ماعضّ منهُ من فم العاض فسقطت أسنانه أو انفكت لحيته فأنه لا مسئوليُة على الشخص المعضوض لأنه غير معتدى ، أما إذا كان ذلك أثناء عراك وأفعال دامية فيتحمّل المسئوليّة لما حدث وقد سبق ذكر ذلك أنفاً.

رابع فصـل

العُلق البيضاء الساكنة وما في حكمها

أولاً: المحشّم التجبور للعُلق البيضاء الساكنه

(أ) النص:

١٠١ وتشـريع المـحشّم حـاف شـروع الضُعف والتجبور عُلـق تحـريكها جامـد
١٠٢ ثقلهـا سـاكنه بيضـاء بغـالي فـرد لا يغـلا فـلا تَخفـض ولا تُـرفع
١٠٣ ولا تُقبـل دروع العيـب ومنهـا عُلقـة العاقـل وللملـزم وفي العـاره
١٠٤ لمتقـى الوجـه سنّه مثـل كفيـل القـوم والضـامن وللغـرام عـمّا سـاق
١٠٥ عـن غـرامه اللاغِـب وفي بعـض اللـوايش مِثـل مـا خـون الامانـاتي
١٠٦ وعُلقـة في الوداعـاتي وفي اضـرار مِلـك الغيـر وفي عصـبية الفِتنـه
١٠٧ وفي بِـدع الفَـرط بقتيـل يُحشّـم مقتـل اوّلهـم وفي فعـل العـوج بطـرة
١٠٨ خطأ في العِـرض أو بسـره بغـالي مِنفـرد سـاكِن ولا يُنطـق لبثهـا عيـب
١٠٩ فمـن للعيـب يلغـي بـه دون إثبـات شَـلّ العيـب بتسـريح الدّسـم لا غيـر

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٠١	وتشـريع المحشّم حاف	المحشّم بمعنـى (المثنـى) وكلمـة حـاف بمعنـى غيـر قابل للـرفع أو التخفيض
ش٢ف١٠١	شـروع الضُعف والتجبور	الضـعف والتجبـور هـو معنـى واحـد للمثنـى فيقـال الشيء وضعفه أو الشيء وجبره
ش٣ف١٠١	عُلق تحـريكها جامد	علق لها خصوصية
ش١ف١٠٢	ثقلها ساكنه بيضاء	فيها تغليظ لكنه ثابت لا يتحـرك وكلمة بيضاء بمعنى لا يتعامل فيها بمثابة صور العيوب فهي أخـف صـور وأشكال اللبث.
ش٢ف١٠٢	بغالي فـرد لا يغلا	غالي واحد بمعنى الحِد ومثله فقـط وكلمـة (لا يغـلا) بمعنى لا تدخل فيه دروع العيب
ش٣ف١٠٢	فلا تَخفض ولا تُـرفع	لا يقبل التخفيض ولا التـرفيع

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٠٣	ولا تُقبل دروع العيب	لا يتحوّل إلى عيب أسود
ش٢ف١٠٣	ومنها عُلقة العاقل	أولها حصانة عاقل القرية
ش٣ف١٠٣	وللملزم وفي العاره	يعني بالملزم علاقة المصاهرة وكلمة العارة يعني بها العارية فعند أن يعير شخصاً لأخر أي شيئاً من حقوقه للاستفادة ويعقبها الإنكار أو المماطلة أو التفريط فإنها تعاد مجبرة (الضعف)
ش١ف١٠٤	لمتقى الوجه سنّه مثل	وهي عقوبة لمن خاب وجهة لبعض التعاملات التي يجب أن يتعامل مع الآخرين فيها بثقة عليا وقد تم حصر أنواع هذا النوع من التعاملات في الفقرة اللاحقة
ش٢ف١٠٤	كفيل القوم والضامن	من خيب وجه الكفيل تقام عليه الحقوق والنتائج بجبرها ونفس الحكم تجاه الضمين
ش٣ف١٠٤	وللغرام عمّا ساق	الغرام هو الشخص الداخلة عضويته في التكتل الجماعي وفقاً للثوابت المسنونة.
ش١ف١٠٥	عن غرامه اللاغِب	من تمنّع عن دفع ما عليه من الغرم في القضايا المشتركة ودفعها عنه صاحبه (فيتقاضاها من صاحبه بجبرها) (ضعفها)
ش٢ف١٠٥	وفي بعض اللوايش مِثل	اللوايش هي المخالفات البسيطة التي يقام فيها أدنى مستوياته اللبث وهي اللوابث البيضاء ساكنة المحصور مساقها مساق المحشم "المثنى"
ش٣ف١٠٥	ما خون الاماناتي	بمعنى خيانة الأمانة فمحكومها العرفي حكم المحشّم (بالجبر وهو الضعف)
ش١ف١٠٦	وعُلقة في الوداعاتي	في خيانة الوداعة
ش٢ف١٠٦	وفي اضرار مِلك الغير	أضرار ملك الغير حاجة معروفة مثل أن يتعمّد الرعوي لحجز الماء في الجربة (المزرعة) أكثر من المعلوم لتعمد أتلاف زرع جويره في الملك
ش٣ف١٠٦	وفي عصبية الفِتنه	العصبية: هي الاعتداء على شخص واحد من قبل أكثر من شخص
ش١ف١٠٧	وفي بِدع الفَرط بقتيل	وحكم المحشّم (الجبر) يقام لأول قتيل يسقط ضحية في حرب أو فوات ولا يقام لمن تلاه من المقاتيل إلا أن وجدت عُلقة
ش٢ف١٠٧	يُحشّم مقتل اوّلهم	تأكيداً على وجوب التحشيم (الجبر) لأول شخص يسقط قتيلاً

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١٠٧	وفي فعل العوج بطرة	ويقام هذا الحكم على من يجني على غيره (في ماله أو عرضه أو دمه) مباشرةً قبل ان يتبع الإجراءات المسنونة
ش١ف١٠٨	خطأ في العِرض أو بسره	هي حجايج العرض وأضاف كلمة بسره تأشيراً لوجوب الفرق بين حجايج الشتم والسب (القذف أو اتهام الآخرين بالسرقة دون إثبات وما شابه ذلك)
ش٢ف١٠٨	بغالي مِنفرد ساكِن	غالي منفرد هو غالي واحد ويقصد به التغليظ إلى الضعف وهو دائماً ساكن بمعنى لا يرفع ولا يخفض
ش٣ف١٠٨	ولا يُنطق لبثها عيب	يقال له محكوم اللبث ولا يقال محكوم العيب
ش١ف١٠٩	فمن للعيب يلغي به	من أدعاء أو تفوّه بأن هذا النوع من العيوب
ش٢ف١٠٩	دون إثبات شَلّ العيب	من تفوّه بأن اللبث عيب مع أن محكومه أقل من حكم (المربّع) فيلزم عليه عقوبة
ش٣ف١٠٩	بتسريح الدّسم لا غير	لا يقام عليه حكم العيب في جميع أنواع جوانب العقوبات وإنما في مقدار مساق الدسم (الذبائح) وهو الهجر

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٤٤):

ش١ف١٠١ **وتشريع المحشّم حاف**

ش٢ف١٠١ **شروع الضُعف والتجبور**

ش٣ف١٠١ **عُلق تحريكها جامد**

ش١ف١٠٢ **ثقلها ساكنه بيضاء**

ش٢ف١٠٢ **بغالي فرد لا يغلا**

ش٣ف١٠٢ **فلا تَخفض ولا تُرفع**

ش١ف١٠٣ **ولا تُقبل دروع العيب**

* * *

القاعدة(٤٥):

ش٢ف١٠٣ **ومنها عُلقة العاقل**

ش٣ف١٠٣ **وللملزم وفي العاره**

ش١ف١٠٤ **لمتقى الوجه سنّه مثل**

ش٢ف١٠٤ **كفيل القوم والضامن**

ش٣ف١٠٤ وللغـــــــــرام عـــــــــمّا ســـــــــاق

ش١ف١٠٥ عـــــــــن غـــــــــرامه اللاغِـــــــــب

ش٢ف١٠٥ وفي بعـــــــــض اللـــــــــوايش مِثـــــــــل

ش٣ف١٠٥ مـــــــــا خـــــــــون الامانـــــــــاتي

ش١ف١٠٦ وعُلقـــــــــة في الوداعـــــــــاتي

ش٢ف١٠٦ وفي اضـــــــــرار مِلـــــــــك الغيـــــــــر

ش٣ف١٠٦ وفي عصـــــــــبية الفِتنـــــــــه

ش١ف١٠٧ وفي بِـــــــــدع الفَـــــــــرط بقتيـــــــــل

ش٢ف١٠٧ يُحشّـــــــــم مقتـــــــــل اوّلهـــــــــم

ش٣ف١٠٧ وفي فعـــــــــل العـــــــــوج بطـــــــــرة

ش١ف١٠٨ خطـــــــــأ في العِـــــــــرض أو بســـــــــره

* * *

القاعـــــــدة(٤٦): ش٢ف١٠٨ بغـــــــــالي مِنفـــــــــرد ســـــــــاكِن

ش٣ف١٠٨ ولا يُنطـــــــــق لبثهـــــــــا عيـــــــــب

ش١ف١٠٩ فمـــــــــن للعيـــــــــب يلغـــــــــي بـــــــــه

ش٢ف١٠٩ دون إثبـــــــــات شَـــــــــلّ العيـــــــــب

ش٣ف١٠٩ بتســـــــــريح الدّســـــــــم لا غيـــــــــر

أهم المرتكزات لما تتضمنه القواعد (٤٤ و ٤٥ و ٤٦):

قيام حكم المحشّم (المثنى) لإثنى عشر نوع من الجرائم والعلق المبينة في الجدول التالي:-

م	اسم العُلقة	مستوى العقوبة اللازمة
١	عُلقة العاقل ومعقّله	المحشّم (المثنى)
٢	عُلقة الملزم وملزمه	المحشّم (المثنى)
٣	لبث العاره (العارية)	المحشّم (المثنى)
٤	لبث الكفالة	المحشّم (المثنى)
٥	لبث الضمانة	المحشّم (المثنى)
٦	لبث مساق الغرام عن غرامه	المحشّم (المثنى)
٧	لبث خيانة الأمانة	المحشّم (المثنى)
٨	لبث الوداعة	المحشّم (المثنى)
٩	لبث الإضرار بملك الغير	المحشّم (المثنى)
١٠	لبث عصبيّة الفتنة	المحشّم (المثنى)
١١	لبث بدع الفرط بقتيل	المحشّم (المثنى)
١٢	لبث فعل العوج بطره	المحشّم (المثنى)

❋ ❋ ❋

مثال تطبيقي يبين مهارة المناسخة لغوالي العُلقة البيضاء الساكنة الثابت محكومها (المحشّم التجبور):-

العقوبة الأساسية (الحد الصافي)	محكوم العلقة: المحشم (المثنى) عدد غوالي العلقة: غالي واحد					الخافضات	المبطلات
	مبلغ غالي العُلقة إذا كان اللبث في جريمة قتل		مبلغ غالي العُلقة إذا كان اللبث في جريمة متعلقة بمال (ولتكن سيارة قيمتها فرضاً مليون ريال)		مبلغ الغوالي فيما يتعلق بالعِرض (مضاعفات الدسم)		
	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	قيمة الغالي الواحد	الإجمالي	الغالي الواحد دسماً	الإجمالي	
حكم المال بارجاعه وفي العرض ذبيحه ومثبوعها، والأرش في الإصابات، ودية واحدة في القتيل إذا تم القطع.	٥٥٠٠٠٠٠ ريالاً	٥٥٠٠٠٠٠×١=٥٥٠٠٠٠٠ ريالاً خارجاً عن العقوبة الأصلية	مليون ريال	١٠٠٠٠٠٠ ريال إلى جانب أعادة السيارة أو ثمنها	ذبيحة واحدة (ونوع الذبيحة بحسب نوع جريمة العرض المحدد في الفقرات من ف١٣ إلى ف٣٨)	ثنتين ذبائح (ومثبوع كل ذبيحة ما يعادل ربع ثمنها نقداً)	محكوم العُلقة البيضاء الساكنة لا يُرفع ولا يُخفض في مختلف الظروف لا تشترك مع سائر العُلق الأخرى في محركاتها عدى في المبطلات	إذا توفر شرطاً من شروط مسقطات اللبث فلا تقام إلا العقوبة الأساسية فقط (الحد الصافي) وكأن اللبث لم يكن استناداً إلى الفقرات من ف١٨٩ إلى ف٢٠٠

ثانيا: محكوم فسخ الخطوبه

(أ) النص:

١١٠ وفي جفر الخطوبه حُكم قفا الترحيب بالخاطِب هي الشّاهين والمتبوع
١١١ وما أستاق يتجبّر ومحكوم الدّسم يستاق إذا الخطّاب مولى الجفر
١١٢ ويسقَط كُلما ساقه مقام الجبر واحكامه يقِل السوق أو يكثر

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١١٠	وفي جفر الخطوبة حُكم	ومحشّم التجبور وحدة قياس في اختلافات الخطوبة
ش٢ف١١٠	قفا الترحيب بالخاطِب	بعد الموافقة
ش٣ف١١٠	هي الشّاهين والمتبوع	ثنتين شياه وبجانبها المبلغ المالي المقرر بربع سعر الذبائح
ش١ف١١١	وما أستاق يتجبّر	وإذا كان ولي المخطوبة قد استلم شيء من الخاطب فيعيده بجبره بالإضافة إلى تجبير هدايا الخطوبة وما في حكم ذلك من خسائر مادية لحقت من تقدم للخطوبة
ش٢ف١١١	ومحكوم الدّسم يستاق	ويتم إيصال ثنتين شياه ومتبوعها
ش٣ف١١١	إذا الخطّاب مولى الجفر	ممن قام بالخطوبة وتراجع
ش١ف١١٢	ويسقَط كُلما ساقه	وكلما دفع أو سلّمه لولي أمر المخطوبة أو للمخطوبة من هدايا أو فلوس يعتبر مصادر نهائياً ولا يلزم إرجاع منه شيء إن كان الخاطب هو المختلف أو المتراجع عن الخطوبة
ش٢ف١١٢	مقام الجبر واحكامه	هذا مقابل التجبير اللازم من ولي أمر المخطوبة لو أنه هو الذي تراجع عن كلامه
ش٣ف١١٢	يقِل السوق أو يكثر	يكون المبلغ قليل أو كثير

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٤٧): **ش١ف١١٠ وفي جفر الخطوبه حُكم**
ش٢ف١١٠ قفا الترحيب بالخاطِب
ش٣ف١١٠ هي الشّاهين والمتبوع

ش١ف١١١ ومـــــــا أســـــــتاق يتجبّـــــــر

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٤٧):

١- من رحب بالخاطب للمرأة ثم رجع في كلامه فعليه عقوبة
٢- أولاً يساق للخاطب شاهين دسماً ومتبوعهما مثل ربع سعرهما نقداً
٣- العقوبة الأخرى يُعاد كلما قد دفعه من نقد أو تكلفة للخطوبة أو هدايا للمخطوبة وذلك بجبره (مدبولاً).

***

القاعـــــــــــدة(٤٨):

ش٢ف١١١ ومـــــــحكوم الدّســـــم يســـــتاق
ش٣ف١١١ إذا الخطّـــــــاب مولـــــــى الجفـــــــر
ش١ف١١٢ ويســـــــــقَط كُلـــــــما ســـــــاقه
ش٢ف١١٢ مقـــــــام الجبـــــــر واحكامـــــــه
ش٣ف١١٢ يقِـــــــل الســـــــوق أو يكثـــــــر

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٤٨):

١- من خطب امرأة ثم رجع في كلامه فعليه عقوبة.
٢- العقوبة الأولى أن يسرح شاهين دسماً ومتبوعهما ما يعادل ربع ثمنهما نقداً وذلك إلى منزل ولي أمر المخطوبة.
٣- العقوبة الثانية على الخاطب الراجع في كلامه بعد الخطوبة هي أن كلما أوصله من هدايا للمخطوبة أو ما في حكم ذلك وكذا ما كان قد دفعه من مبلغ مالي فهو مصادر لا يعود منه شيء قليله أو كثيرة.

***

ثاني بـاب

ثاني بـاب
أحكام العيوب والعتوب
أول فصـل
موجبات العيب وغواليها المتحركة
أولاً: العُلق الصفـراء (وحُكم المربّع)

(أ) النـص:

١١٣ وتشـــريع المـــربّع سَـــن لوابِـث كـل عيـب اصفـر وللعُلقـــــة غواليهـــــا
١١٤ ثلاثـــه قائمـــه فيهـــا وحُكـم الدّم موفـى الحَكـم طـروح الحجـب والصُبـره
١١٥ وتحكـيم الخصـيم للخصـم مُسـاوي للعـدال والضـم أو التنجيـــة والمصفـــى
١١٦ وســنّه في دمـــاء العُـــزّل ومِعـلاق السمـــى عُلقـة مِعـلاق السمـــى الصّـافي
١١٧ وفي حُكمـه قطيـر الصُـرم وفي مـا هـو مُهجّـر مثـل مِلـك الحَـوز أو سـاحه
١١٨ إلـى ذلـك بيـوت القـوم وفي سـلب الفـوات الحـار وهـــو للفـــارعي عُلقـــة
١١٩ وفي الإقـــدام للممســـوك ومـن باغـت فهـو خاقِـر ويُحكـــم بالمـــربّع في
١٢٠ ثلاثـه مـن دروع العيـب إذا غـاب ارتفـاع الجَمْـع مـن الأطنـاب دون العُنـق
١٢١ يقـــوَّم بالطَنـــب عُلقـــة في التشـــميس أوتشـــويه وعُلقـــة في شـــقذ مُفـــرد
١٢٢ إذا غـــاب الغـــلاء غـــالي فـيُحكم بالسّـواد اصفـر وسـنّة كـل عيـب اصفـر
١٢٣ كسائـــر عيـــب متحـــرك إيجابـــــاً وتـــــرفيعاً وتخفيضـــــاً وإســـــقاطاً

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١١٣	وتشـريع المربّع سَن	المـربّع هـو احتسـاب ثلاثـة أضـعاف بجانـب المقـاس الطبيعي سواء في (مال الإنسان أو عـرضه أو دمه)
ش٢ف١١٣	لوابِث كل عيب اصفر	هذا المقاس من العقوبات مخصص للعيوب الصفـراء
ش٣ف١١٣	وللعُلقة غواليها	لا بد من عقوبة الغوالي في هذه العلق الصفـراء
ش١ف١١٤	ثلاثة قائمه فيها	غوالي المربّع ثلاثة غوالي وتشيـر ثوابـت العـرف إلـى عدم خلطها بـالحكم الأصلي الـذي بـه يكتمـل حكـم المربّع لأن تلك الغوالي هي القابلة للخفـض أو الـرفع ولا ينطبق ذلك علـى الحق الأساسي (الحِد)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١١٤	وحُكم الدّم موفى الحُكم	أي أن المقدار الأصلي الطبيعي يستكمل به حكم المربّع (توفات المربّع)
ش٣ف١١٤	طروح الحجب والصُبره	الحجب: هي لا تقل عن قطعة واحدة من السلاح الشخصي ولا تزيد عن ثنتين قطع تحمل أولاً معنى الاعتراف بالذنب والاعتذار والانصياع لرد اعتبار الطرف المجروح بالخطيئة في عرضه من خلال الوفاء مباشرة دون تطويل وحينها إذا حصل اعتداء أثناء وجود هذا النوع من الطروح (طروح الحجب) فهو عيب أصفر مساقه المربّع للإنسان في ماله أو عرضه أو دمه، أما الصبرة: فهي وضع قطعة أو أكثر وذلك من السلاح الشخصي لأحد أطراف الخصومة وذلك من الطرف الآخر أو من طرف محايد بمعنى طلب الالتزام بالصبر إلى أجل وتحمل معنى الاحتياج إلى زمن للمفاوضة أو تقصي حقائق ومن اعتداء أثناء وجودها فهو عيب أصفر مساقه (المربّع)
ش١ف١١٥	وتحكيم الخصيم للخصم	تحكيم الخصم هي من ارفع وسائل الاعتذار فيكون صاحب الحق محكماً وخصماً في وقت واحد
ش٢ف١١٥	مُساوي للعدال والضم	العدال: هو وضع بعض من قطع السلاح الشخصي أو ما في حكمه من الأشياء الثمينة مثولاً أمام محكمين محايدين، والضم: هو نفس معنى العدال إلا أن الضم يؤخذ من الأطراف جبراً بعد فتنة أو حرب أما العدال فغالباً ما يوضع طوعياً
ش٣ف١١٥	أو التنجية والمصفى	في وجود طروح التنجية والمصفى يكون العيب عيب أصفر مساقه (المربّع) وللتوضيح أكثر عن جوانب عملية التنجية والمصفى أنظر إلى تفسير ش٢: ف٥٤
ش١ف١١٦	وسنّه في دماء العُزّل	الأعزل: هو الشخص المجرد من السلاح
ش٢ف١١٦	ومِعلاق السمى عُلقة	من أنشأ علاقة بينه وبين أخر بطريقة أن يسمي أبنه على اسمه أو اسم أحد أبنائه فيقال (سميّه) عروته وهي عبارة عن حصانة للطرفين محكومها المربّع في أي عدوان يحصل من أحداهم على الأخر بمعنى (له وعليه)
ش٣ف١١٦	مِعلاق السمى الصّافي	الاستمرار الصحيح لعُلقة السمى
ش١ف١١٧	وفي حُكمه قطير الصُرم	القطير هو الشخص الذي يسكن بمنطقة غير منطقته الأصلية وتكون إقامته دون دخول في نظام الغرم

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف١١٧	وفي ما هو مُهجّر مثل	وهناك أماكن لها حصانة وما يحدث فيها من الاعتداء يلزم فيه مساق المربّع
ش٣ف١١٧	مِلك الحَوز أو ساحه	ملك الحوز هو الملك الخاص مثل المحل التجاري أو المزرعة أما الساحة فهي كل أجواء القرية أو المحلة (المحل) فلهذه الأماكن حصانة ثابتة تسمى العُلقة الصفراء
ش١ف١١٨	إلى ذلك بيوت القوم	البيوت هي المساكن ومساقها مساق فيما يحدث داخل المساكن في أي جانب للإنسان في (ماله وعرضه ودمه)
ش٢ف١١٨	وفي سلب الفوات الحار	ومساق المربّع فيما استلبه الإنسان من سلاح أو أشياء من حوزة إنسان دخل معه في شجار وليد الساعة (المضرابة)
ش٣ف١١٨	وهو للفارعي عُلقة	الفارعي هو الذي يتدخل لإيقاف شجار طرفين (إيقاف فتنة المضرابة) فإذا حصل عليه اعتداء فمساقه المربّع
ش١ف١١٩	وفي الإقدام للممسوك	من أقدم بالاعتداء على شخص تشاجر معه في أثناء ما يكون ممسوكاً من متدخلين لإيقاف الفتنة فمساقه مساق المربّع
ش٢ف١١٩	ومن باغت فهو خاقِر	الاعتداء المباشر من أماكن غير مألوف الاعتداء منها أو النيل من شخص من وراء ظهره دون إنذاره بالمواجهة
ش٣ف١١٩	ويُحكم بالمربّع في	بالإضافة إلى أن مساق المربّع يقام في صفات أخرى
ش١ف١٢٠	ثلاثة من دروع العيب	دروع العيب هي رافعات العيب المتحرك إلى عيب أسود ولكنه في حالة اجتماع المبطلات والرافعات فلا يجوز الإبطال النهائي ولا يقام الرفع المعتاد وإنما تعود الدروع من مستوى الترفيع إلى مستوى متوسط بمعنى إلى علقة
ش٢ف١٢٠	إذا غاب ارتفاع الجَمْع	بمعنى في حالة وجود مبطلات
ش٣ف١٢٠	من الأطناب دون العُنق	الإطناب ثلاثة: التشقاذ والتشميس والتشويه أما الدرع الرابع وهو العُنق فمستوى رجوعه لا يكون بمستوى الأطناب فله مستوى أخر في رجوعه فرجوعه دائماً يكون إلى مساق المحدّش
ش١ف١٢١	يقوَّم بالطّنب عُلقة	كل طنب يكون مستوى رجوعه إلى علق العيب الأصفر (بالمربّع)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١٢١	في التشميس أوتشويه	التشميس ترك جثة القتيل مصلبة بين الشموس، والتشويه: وهو تغيير معالم صورة القتيل حتى يصعب معرفته أو إزالة جزء من أعضاء جسم الإنسان.
ش٣ف١٢١	وعُلقة في شقذ مُفرد	الشقذ: هو أخذ سلاح القتيل
ش١ف١٢٢	إذا غاب الغلاء غالي	إذا ظهرت مبطلات العيب في وجود العيب الأسود فليس إبطال نهائي وإنما تراجع المستوى من عيب أسود إلى عيب متحرك
ش٢ف١٢٢	فيُحكم بالسّواد اصفر	يعود العيب الأسود لأحد الأطناب الثلاثة إلى عيب اصفر مساقه المربّع
ش٣ف١٢٢	وسنّة كل عيب اصفر	وكيفية إجراءات ومناسخات العيب الأصفر
ش١ف١٢٣	كسائر عيب متحرك	كسائر العيوب المتحركة
ش٢ف١٢٣	إيجاباً وترفيعاً	موجبات العيب ورافعات العيب
ش٣ف١٢٣	وتخفيضاً وإسقاطاً	خافضات العيب ومبطلاته

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٤٩):

ش١ف١١٣ وتشريع المربّع سَنن

ش٢ف١١٣ لوابِث كل عيب اصفر

ش٣ف١١٣ وللعُلقة غواليها

ش١ف١١٤ ثلاثه قائمه فيها

ش٢ف١١٤ وحُكم الدّم موفى الحَكم

***

القاعدة(٥٠):

ش٣ف١١٤ طروح الحجب والصُبره

ش١ف١١٥ وتحكيم الخصيم للخصم

ش٢ف١١٥ مُساوي للعدال والضم

ش٣ف١١٥ أو التنجية والمصفى

ش١ف١١٦ وسنّه في دماء العُزّل

ش٢ف١١٦ ومِعلاق السمى عُلقة

ش٣ف١١٦ مِعـــــــلاق السمـــــــى الصّـــــــافي
ش١ف١١٧ وفي حُكمـــــــه قطيـــــــر الصُـــــــرم
ش٢ف١١٧ وفي مـــــا هـــــو مُهجّـــــر مثـــــل
ش٣ف١١٧ مِلـــــك الحَـــــوز أو ســـــاحه
ش١ف١١٨ إلـــــى ذلـــــك بيـــــوت القـــــوم
ش٢ف١١٨ وفي ســـــلب الفـــــوات الحـــــار
ش٣ف١١٨ وهـــــو للفـــــارعي عُلقـــــة
ش١ف١١٩ وفي الإقـــــدام للممســـــوك
ش٢ف١١٩ ومـــــن باغـــــت فهـــــو خاقِـــــر

* * *

القاعـــــدة(٥١): ش٣ف١١٩ ويُحكـــــم بالمـــــربّع في
ش١ف١٢٠ ثلاثـــــه مـــــن دروع العيـــــب
ش٢ف١٢٠ إذا غـــــاب ارتفـــــاع الجَمْـــــع
ش٣ف١٢٠ مـــــن الأطنـــــاب دون العُنـــــق
ش١ف١٢١ يقـــــوَّم بالطَنـــــب عُلقـــــة
ش٢ف١٢١ في التشـــــميس أوتشـــــويه
ش٣ف١٢١ وعُلقـــــة في شـــــقذ مُفـــــرد
ش١ف١٢٢ إذا غـــــاب الغـــــلاء غـــــالي
ش٢ف١٢٢ فـــــيُحكم بالسّـــــواد اصفـــــر

* * *

القاعـــــدة(٥٢): ش٣ف١٢٢ وســـــنّة كـــــل عيـــــب اصفـــــر
ش١ف١٢٣ كسائـــــر عيـــــب متحـــــرك
ش٢ف١٢٣ إيجابـــــاَ وتـــــرفيعاَ
ش٣ف١٢٣ وتخفيضـــــاَ وإســـــقاطاَ

أهم المرتكزات لما تتضمنه القواعد (٤٩و ٥٠ و٥١ و٥٢)

يقام مساق المربّع لخمسة عشر نوع من الجرائم والعلق المبينة في الجدول التالي:-

م	اسم العلقة	مستوى العقوبة اللازمة
١	عُلقة طروح الحجب	المربّع
٢	عُلقة طروح الصبره	المربّع
٣	عُلقة تحكيم الخصم لخصمه	المربّع
٤	عُلقة العدال والضم	المربّع
٥	عُلقة طروح التنجية والتصفية	المربّع
٦	عُلقة دم الأعزل	المربّع
٧	عُلقة السمي وسميّه	المربّع
٨	عُلقة القطير ومقطره	المربّع
٩	لوابث ملك الحوز	المربّع
١٠	لوابث الساحه (الصرم)	المربّع
١١	لبث الجرائم في البيوت	المربّع
١٢	لبث سلب الفوات الحار	المربّع
١٣	عُلقة الفارعي لفوات الفتنة	المربّع
١٤	لبث الاعتداء على الممسوك	المربّع
١٥	لبث خقرة المباغته	المربّع

* * *

مثال تطبيقي يبين مهارة المناسخة لغوالي العيب الأصفر الثابت محكومه (المربّع):-

العقوبة الأساسية (الحد الصافي)	محكوم العلقة: المربّع						الخافضات		المبطلات
	عدد غوالي العلقة: ٣ غوالي								
	مبلغ غوالي العيب إذا كان العيب جريمة قتل		مبلغ الغوالي للعيب المتعلق بمال (ولتكن سيارة قيمتها فرضاً مليون ريال)		مبلغ الغوالي فيما يتعلق بالعِرض (مضاعفات الدسم)				
	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	قيمة الغالي الواحد	الإجمالي	الغالي الواحد دسماً	الإجمالي			
حكم المال بارجاعه وفي العرض ذبيحه ومتبوعها، والأرش في الإصابات، ودية واحدة في القتيل إذا تم القطع.	٥٥٠٠٠٠٠ ريالاً	٣×٥٥٠٠٠٠٠=١٦٥٠٠٠٠٠ ريالاً خارجاً عن العقوبة الأصلية	مليون ريال	١٠٠٠٠٠٠×٣=٣٠٠٠٠٠٠٠ ريال خارجاً عن العقوبة الأصلية	ذبيحة واحدة (نوع الذبيحة يحسب نوع جريمة العرض المحدد في الفقرات من ف١٣ إلى ف٣٨)	ثلاثة ذبائح مضافة لذبيحة أصل العقوبة (ومتبوع كل ذبيحة ما يعادل ربع ثمنها نقداً)	إسقاط ثلث مرهوناً بإيصال فروع العيب	إسقاط ثلث مرهوناً بمدى تحقيق إجراءات النقى	إذا توفر شرطاً من شروط مسقطات العيب فلا تقام إلا العقوبة الأساسية فقط (الحد الصافي) وكأن العيب لم يكن استناداً إلى الفقرات من ف١٨٩ إلى ف٢٠٠ إسقاط بعض من الثلث الثالث بمقدار توفر إجراءات (الاتساع والانضباع)

ثانياً: العُلق الحمراء(وحُكم المحدّش)

(أ) النص:

١٢٤ ويُحكم بالمحدّش عيب لوابث كل عيب احمر وهي عشره غواليها
١٢٥ سنان العيب والحادي عَشَر حكم الدّم الصّافي عقد الصّلح والمَتعه
١٢٦ وعُلقة شيخ والمنهى وشرع الجار والدوشان وفي سيَّر ومتربّع
١٢٧ ومُستسلِم وغرس الفرع وإن رد السلام الخصم وسنّة فجأة المَتعة
١٢٨ وحُكم الجُفر والمرأة وحُكم الهجرة الصّافي وما جاء من لِبث عارض
١٢٩ من النّهّاب للمنهوب مسار النّاهِب القاصد وفي عدوان في المسجد
١٣٠ لمنتوج الليامه سن ومن هو بالحِمى آمِن لبث موزاء إعوجاج احمر
١٣١ وفي الاقدام في المِسراخ وهي عُلقة طريق أو سُوق ورابع درع لتفرد
١٣٢ دخل في العُلقة الحمراء رجع من عُنق إلى عُلقة وفي التحديش اخذ حَقّه
١٣٣ وسنّة كل عيب احمر كسائر عيب متحرك إيجاباً وترفيعاً
١٣٤ وتخفيضاً وإسقاطاً وعند السوق للمحكوم سنّة سَوْقه اثلاثاً

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٢٤	ويُحكم بالمحدّش عيب	المحدّش هو عبارة عن عشرة أضعاف تقام بجانب المحكوم الأساسي
ش٢ف١٢٤	لوابث كل عيب احمر	جرائم العيب الأحمر للإنسان في ماله وعرضه ودمه
ش٣ف١٢٤	وهي عشره غواليها	غوالي المحدّش عشرة غوالي
ش١ف١٢٥	سنان العيب والحادي	فهناك بقية لحكم المحدّش
ش٢ف١٢٥	عَشَر حكم الدّم الصّافي	توفات العشرة الغوالي هو المحكوم (الحِد الصافي)
ش٣ف١٢٥	عقد الصّلح والمَتعه	في نقض الصلح وفي معلاق المتيع وممتعه، فالمتيع هو الضيف وكل من يأكل زاد قوم سواءً يكون نزوله عندهم بدعوة أو بالصدفة فقد اكتسبَ حصانة العلقه الحمراء المقرر مساق هذا النوع من العلقه "الحصانات" مساق المحدش.

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٢٦	وعُلقة شيخ والمنهى	الشيخ: هو من يدير شئون القوم، والمشائخ على عدة مستويات فمنهم مشائخ لحام وهو المستوى الأدنى ومشائخ ضمان لشئون عزلة أو قبيلة وهناك شيخ مشائخ وهو من فوق المشائخ الصغار، المنهى: هو الشيخ الذي تستأنف لديه أحكام التحكيم وهم على أربعة مستويات من الأدنى حتى الأقصى
ش٢ف١٢٦	وشرع الجار والدوشان	الجار: هو ما يدعى في عصرنا (المزيّن) الذي يقوم بخدمة القبائل في المناسبات والدوشان: مفرد جمع دواشين وهم المصدر المختص عرفاً بالجانب الإعلامي العام والهام ولسان الحال للإشهار والإعلان رفعاً لمعنويات من يستحقون الرفع وتوبيخاً وهجاءً لمن يستحق الهجاء في أنماط النقص أو الجبن أو البخل أو مخالفة الشيم والقيم المسنونة.
ش٣ف١٢٦	وفي سيَّر ومتربّع	السيّر: هو رفيق السفر وهناك صفات يجب أن يتحلى بها الشخص مع رفيق سفره وعُلقة السيّر وسيّره هي عُلقة حمراء بمعنى أن الإخلال بهذه الحصانة يقام بالمحدّش ، والمتربّع: هو من لجئ إلى قوم لمناصرته وأنتما بعضويته القبلية إليهم فيقال عُلقة الربيع ومربّعة ومساق الربيع ومربّعه هو مساق المحدّش
ش١ف١٢٧	ومُستسلِم وغرس الفرع	المستسلم: هو الشخص الذي يسلم نفسه لخصمه أو يلقي بسلاحه على الأرض بمعنى الاستسلام والوقوف عن الفتنه أو الحرب فإن الاعتداء عليه بعد ذلك يقام بالمحدّش (عيب أحمر)، غرس الفرع: الغرس بمعنى الوضع، والفرع هو وضع قطعة أو عدد من القطع من السلاح الشخصي- اعترافاً بالذنب فإن حصل اعتداء في وجودها فهو عيب أحمر بمحكوم المحدّش (فوضع الفروع من ضمن الحصانات الثابتة)
ش٢ف١٢٧	وإن رد السلام الخصم	هي أن يلقي الشخص التحية على خصمه ويرد عليه بمثلها مفاجئة فيحصل تلقائياً على الأمان ليوم كامل بمعنى حصانة ثابتة والإخلال بها عيب أحمر بحكم المحدّش

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١٢٧	وسنّة فجأة المَتعة	فجأة المتعة هي نفس حكم عُلقة الضيف (المتيع) لكن هذه العُلقة تحدث مفاجئة مثل أن يمر أحد الأشخاص من منزل خصمه في غيابه ويحصل على طعام من ذلك المنزل بواسطة أولاد أو نساء صاحب البيت الذي لا يعرفون شخصية ذلك الخصم فبمجرد تناوله لذلك الطعام يكون قد حصل على عُلقة المتيع يصبح بها آمن لفترة أسبوعاً كاملاً وأن حصل عليه اعتداء فحكمه بالمحدّش بمثابة الضيف مهما كان خصماً ومهما كان عنده دين دم
ش١ف١٢٨	وحُكم الجُفر والمرأة	الجفر: هو الطفل، المرأة: مسمى معروف فهو مفرد جمع النسوة (النساء)
ش٢ف١٢٨	وحُكم الهجرة الصّافي	الهجرة الصافي: هو مفرد جمع (الهِجر الصافية) وهم السادة والأشراف فعلقتهم عُلقة حمراء (بحكم المحدّش) لهم وعليهم بمعنى امتلاكهم لحصانة ثابتة لكلاً في ماله وعرضه ودمه وهي حصانة مشروطة عرفاً وهو شرط (الصفاء) لذلك قيل (الهجرة الصافي) فهناك مبطلات للعُلقة كسائر العلق وهناك من يمشي- على نمط صفاتهم فحينها تقام لهم عُلقة المحدّش وهم القضاة المآمين.
ش٣ف١٢٨	وما جاء من لِبث عارض	ما يحدث من ضحايا ومخالفات
ش١ف١٢٩	من النّهّاب للمنهوب	التي تحصل من القائم بالنهب للأشخاص المعتدى عليهم فالعدوان على المال غالباً ما يصاحبه مقاومة فيؤدي ذلك إلى جرائم في الجسم أو العرض فجميعها بالمحدّش
ش٢ف١٢٩	مسار النّاهِب القاصد	الجرائم التي تصاحب مسارات السلب والنهب لا يدخل في ذلك ما قد يحصل من نهب في قضية فتنة وليدة ساعتها فإن محكوم النهب الواقع في فتنة وليدة ساعتها هي علق العيب الأصفر (بحكم المربّع) أما هذا النوع الذي نحن بصدد توضيحه فهو أرفع من ذلك (بحكم المحدّش)
ش٣ف١٢٩	وفي عدوان في المسجد	المسجد هو الجامع وعُلقة الحصانة فيه بالمحدّش
ش١ف١٣٠	لمنتوج الليامه سن	الجرائم والمخالفات التي تنتج نتيجة لرفع الجذن (السوداء) فمحكومها بالمحدّش فيما بداء من صاحب الاعوجاج ولا يقام المحدّش على الشخص المتسنن

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف١٣٠	ومن هو بالحِمى آمِن	الآمنين بالحمى سبعة هم:- ١- حكيم العلّة الباذل بمعنى (الطبيب) ٢- ومن في عهد مولى الأمر، بمعنى الداخلين إلى الوطن بتصريح ونسق من الدولة ٣- الطائفي في الطوف، المقصود منه المكلفين من الدولة لتقدير الزكوات وما في حكمهم من المكلفين٤- النظامي: وهو الاسم المعتمد قديماً للعسكري ٥- فقيه اللوح، يقصد به (المدرس) ٦- الذّمي: اليهودي أو النصراني ٧- متقصد الحرفة: بمعنى الممارس لمهنة معينة في تلك المنطقة كما في وقتنا الحالي تواجد المقاولين والمستثمرين والتجار... الخ
ش٣ف١٣٠	لبث موزاء إعوجاج احمر	حكم المحدّش يقام في (دم أو مال أو عرض) يحصل من أبناء قبيلة أو عزلة أو قرية نتيجةً لقبولهم بمنطقتهم أحد الأشخاص الستة الذي لا يحق الترحيب بهم وهم:- ١- الشاذ ٢- السارق ٣- زارع فتنة الملّة: فالملّة هي الدين وهذه يطلق عليها حالياً (فتن الطائفية والمذهبية) ٤- خائن النعمة وهو موظف الدولة الذي يخالف ويلجأ إلى القبيلة ٥- خائن أوطانه ٦- حامل الموبقات البخس: بمعنى كالزاني والديوث وما في حكمهما
ش١ف١٣١	وفي الاقدام في المِسراخ	المسراخ: هو المكان العام المخصص لاجتماع أبناء المنطقة الواحدة لمناقشة الهموم المشتركة
ش٢ف١٣١	وهي عُلقة طريق أو سُوق	ما يحصل من اعتداء في الطريق تكون طريق رجل أو طريق وسائل مواصلات يقام بالمحدّش وكذلك ما يحصل من جرائم في السوق (مفرد أسواق) والمدينة داخلة في حكم السوق
ش٣ف١٣١	ورابع درع لتفرد	الدرع الرابع هو محكوم العنق الذي يقام في صفة التسبيع للقتيل فلا يحتسب درعاً إن ظهر دون وجود عُلقة من علق العيب المثمنة بحكم الغالي أو إنها ظهرت عُلقة لكنها مصحوبة بمبطلات، فإن المبطلات تبطل عُلقة الغالي ولا تُبطل الدرع نهائياً عدى أنه يرجع من مستوى الرفع كعيب أسود إلى مستوى الإيجاب عيب (أحمر) الذي عقوبته المحدّش
ش١ف١٣٢	دخل في العُلقة الحمراء	تأكيداً على سنّة رجوع الدرع الرابع إلى مستوى العيب الأحمر

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف١٣٢	رجع من عُنق إلى عُلقة	ينزل من مستوى حكم الغلاء الخاص بالعيب الأسود إلى مستوى عُلقة الغالي
ش٣ف١٣٢	وفي التحديش اخذ حَقّه	يتخذ فيه إجراءات المحدّش
ش١ف١٣٣	وسنّة كل عيب احمر	كلما يدخل في عداد العيب الأحمر
ش٢ف١٣٣	كسائر عيب متحرك	كسائر العلق العرفية التي تقام فيها عقوبات الغالي
ش٣ف١٣٣	إيجاباً وترفيعاً	الإيجاب: هي علق العيب، وترفيعاً: هي الدروع الأربعة للعيب
ش١ف١٣٤	وتخفيضاً وإسقاطاً	تخفيضاً: الصفات الملزمة لتخفيض العقوبة العرفية، وإسقاطاً: المسقطات هي مبطلات العيب
ش٢ف١٣٤	وعند السوق للمحكوم	وفي حالة دفع أو تسليم المحكوم العرفي
ش٣ف١٣٤	سنّة سَوْقه اثلاثاً	يساق المحكوم العرفي المادي (بثلاث صفات)[1]

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٥٣):

ش١ف١٢٤ ويُحكم بالمحدّش عيب
ش٢ف١٢٤ لوابث كل عيب احمر
ش٣ف١٢٤ وهي عشره غواليها
ش١ف١٢٥ سنان العيب والحادي
ش٢ف١٢٥ عَشَر حكم الدّم الصّافي

***

القاعدة(٥٤):

ش٣ف١٢٥ عقد الصّلح والمَتعه
ش١ف١٢٦ وعُلقة شيخ والمنهى
ش٢ف١٢٦ وشرع الجار والدوشان
ش٣ف١٢٦ وفي سيَّر ومتربّع
ش١ف١٢٧ ومُستلِم وغرس الفرع
ش٢ف١٢٧ وإن رد السلام الخصم
ش٣ف١٢٧ وسنّة فجأة المَتعة
ش١ف١٢٨ وحُكم الجَفر والمرأة

(١) لمزيد من التوضيح أنظر إلى شرح معنى الفقرات من (ف٢١ إلى ف٢٢)

ش٢ف١٢٨ وحُكـــــــم الهجـــــــرة الصّـــــــافي
ش٣ف١٢٨ ومـــــا جـــــاء مـــــن لِبِـــــث عـــــارض
ش١ف١٢٩ مـــــــن النّهّـــــــاب للمنهـــــــوب
ش٢ف١٢٩ مســـــــار النّاهِـــــــب القاصـــــــد
ش٣ف١٢٩ وفي عـــــــــدوان في المســـــــــجد
ش١ف١٣٠ لمنتـــــــوج الليامـــــــه ســـــــن
ش٢ف١٣٠ ومـــــن هـــــو بالحِمـــــى آمِـــــن
ش٣ف١٣٠ لبـــــث مـــــوزاء إعوجـــــاج احمـــــر
ش١ف١٣١ وفي الاقـــــــــدام في المِســـــــــراخ
ش٢ف١٣١ وهـــــي عُلقـــــة طـــــريق أو سُـــــوق

* * *

القاعـــــدة(٥٥): ش٣ف١٣١ ورابـــــــــــع درع لتفـــــــــرد
ش١ف١٣٢ دخـــــــل في العُلقـــــــة الحمـــــــراء
ش٢ف١٣٢ رجـــــع مـــــن عُنـــــق إلـــــى عُلقـــــة
ش٣ف١٣٢ وفي التحـــــــديش اخـــــــذ حَقّـــــــه

* * *

القاعـــــدة(٥٦): ش١ف١٣٣ وســـــــنّة كـــــــل عيـــــــب احمـــــــر
ش٢ف١٣٣ كسائـــــــــر عيـــــــب متحـــــــرك
ش٣ف١٣٣ إيجابـــــــــــاً وتـــــــــــرفيعاً
ش١ف١٣٤ وتخفيضـــــــــــاً وإســـــــــــقاطاً
ش٢ف١٣٤ وعنـــــــد الســـــــوق للمـــــــحكوم
ش٣ف١٣٤ ســـــــنّة سَـــــــوْقه اثلاثـــــــاً

أهم الأحكام والمرتكزات لما تتضمنه القواعد(و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و٥٦)

يقوم مساق المربّع لاثنان وعشرون نوعاً من الجرائم والعلق المبينة في الجدول التالي:-

م	اسم العلقة	مستوى العقوبة
١	علقة الصلح	المحدش
٢	علقة المتيع وممتعه	المحدش
١	علقة الشيخ ومشيّخه	المحدش
٤	علقة المراعة له وعليه	المحدش
٥	علقة الجار ومجوره	المحدش
١	علقة الدوشان	المحدش
٧	علقة السيّر وسيّره	المحدش
٨	علقة الربيع ومربّعه	المحدش
٦	لبث الاعتداء على المستسلم	المحدش
١٠	علقة طروح الفروع	المحدش
١١	علقة رد السلام	المحدش
١١	علقة فجاة المتعة	المحدش
١١	علقة الجفر (الطفل)	المحدش
١٤	علقة المراة	المحدش
١٥	علقة الهجرة ومهجره	المحدش
١٦	علقة المسجد	المحدش
١٧	لبث نتائج الليامه	المحدش
١٨	علقة المسراخ	المحدش
١٦	علقة الطريق	المحدش
١٠	علقة السوق	المحدش
٢١	علقة الامنين بالحمى وهم- - حكيم العلّة الباذل (الطبيب) - من في عهد مولى الأمر - الطايفي في الطوف - النظامي (العسكري) - فقيه اللوح (المدرس) - الذمي - متقصّد الحرفة	المحدّش
٢٢	لبث موزاء إعوجاج احمر موزاء العيب والعايب وهم الستة المنبوذين:- - الشاذ - السارق - زارع فتنة الملّة - خائن النعمة - خائن أوطانه وناكس رايته خاين - موزاء موبقات البخس	المحدّش

مثال تطبيقي يبين مهارة المناسخة لغوالي العيب الأحمر الثابت محكومه (المحدّش):-

العقوبة الأساسية (الحد الصافي)	محكوم العلقة: المحدّش						الخافضات			المبطلات
	عدد غوالي العلقة: ١٠ غوالي									
	مبلغ غوالي العيب إذا كان العيب جريمة قتل		مبلغ الغوالي للعيب المتعلق بمال (ولتكن سيارة قيمتها فرضاً مليون ريال)		مبلغ الغوالي فيما يتعلق بالعرض (مضاعفات الدسم)					
	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	قيمة الغالي الواحد	الإجمالي	الغالي الواحد دسماً	الإجمالي				
حكم المال بإرجاعه وفي العرض ذبيحه ومتبوعها، والأرش في الإصابات، ودية واحدة في القتيل إن تم القطع.	٥٥٠٠٠٠٠ ريالاً	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ٥٥٠٠٠٠٠٠ ريالاً خارجاً عن العقوبة الأصلية	مليون ريال	١٠×١٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال خارجاً عن العقوبة الأصلية	ذبيحة واحدة (ونوع الذبيحة بحسب نوع جريمة العرض المحدد في الفقرات من ف١٣ إلى ف٣٨)	عشر ذبائح (ومتبوع كل ذبيحة ما يعادل ربع ثمنها نقداً)	إسقاط ثلث مرهوناً بإيصال فروع العيب	إسقاط ثلث مرهوناً بمدى تحقيق إجراءات النقى	إسقاط بعض من الثلث الثالث بمقدار توفر إجراءات (الاتساع والانضباع)	إذا توفر شرطا من شروط مسقطات العيب فلا تقام إلا العقوبة الأساسية فقط (الحد الصافي) وكأن العيب لم يكن استناداً إلى الفقرات من ف١٨٩ إلى ف٢٠٠

ثالثا: العُلقة الجذماء (وحُكم مربوع المحدّش)

(أ) النص:

١٣٥ ومربوع المحدّش سَن لعُلقة واحده جذماء لبَثها سن عيب اجذم
١٣٦ ثلاثة وأربعين غالي يوفّيها مساق الدّم فلا يبقى بشرع الدين
١٣٧ لَبَث عُلقة وسيط الحرب حمولة فاعل الخقره من الاطراف بالتنجية
١٣٨ ولتغابا نبا العايب فتسنون القسامة عيب قسامه نهجها محصور
١٣٩ على الاطراف محصوره قسامه ليس من سنّه على مولى الشجيّاتي
١٤٠ ولا تستاق لا صُره ولا عن موقفه حجّة وتبقى عُلقته جذماء
١٤١ بمربوع المحدّش حار حمولة تلزم الطرفين مساقات الحشَم والدّم
١٤٢ وشرع العُلقة الجذماء كسائر عيب متحرك ترفيعاً وتخفيضاً
١٤٣ وإيجاباً وإسقاطاً وعند السوق للمحكوم سنّة سَوْقه اثلاثاً

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٣٥	ومربوع المحدّش سَن	مربوع المحدّش هو ناتج ضرب ٤×١١=٤٤
ش٢ف١٣٥	لعُلقة واحده جذماء	العيب الذي يقام بحكم مربوع المحدّش هو عيب ينتج عن عُلقة واحدة بمفردها لا يوجد لها نظير ولا رديف وهي عُلقة واسطة الحرب
ش٣ف١٣٥	لبَثها سن عيب اجذم	اللبث في هذه العُلقة هو دائماً عيب أجذم
ش١ف١٣٦	ثلاثة وأربعين غالي	غوالي العيب الأجذم (٤٣) غالي بمعنى (٤٣) ضعفاً تضاف إلى العقوبة الأصلية الطبيعية
ش٢ف١٣٦	يوفّيها مساق الدّم	عند إضافة العقوبة الأصلية للثلاثة والأربعون الغالي فيكون إجمالي مربوع المحدّش (٤٤)
ش٣ف١٣٦	فلا يبقى بشرع الدين	هناك حالات في سائر العيوب تساق فيها المضاعفات وبقاء الدم ديناً إلى أجل مسمى قابل للتحديد، وأما في العيب الأجذم يجب أن يساق فيه الدم والحشم معاً ويقطع دابر الموقف نهائياً
ش١ف١٣٧	لَبَث عُلقة وسيط الحرب	هذه العُلقة الجذماء هي عُلقة وسيط الحرب فهناك فرق بين وسيط الفوات ووسيط الحرب
ش٢ف١٣٧	حمولة فاعل الخقره	ذلك المحكوم المحدد يتحملونه فاعلين الخطيئة
ش٣ف١٣٧	من الاطراف بالتنجية	التنجية هو استبيان الطرف الفاعل

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٣٨	ولتغابا نبا العايب	إذا لم ينحصر أي الأطراف الذي قام بالجريمة من تلك الأطراف المتحاربة
ش٢ف١٣٨	فتسنون القسامة عيب	فعندها تفصل القضية بنوع مقارب لنظام القسامة
ش٣ف١٣٨	قسامه نهجها محصور	قسامة في مسألة فراضة اليمين
ش١ف١٣٩	على الاطراف محصوره	قسامة بين المتحاربين
ش٢ف١٣٩	قسامه ليس من سنّه	والقسامة هنا من نوع فريد
ش٣ف١٣٩	على مولى الشجيّاتي	ليست ملزمة لولي الدم
ش١ف١٤٠	ولا تستاق لا صُره	لا يحضر ولي الدم لاستلام قسامة اليمين
ش٢ف١٤٠	ولا عن موقفه حجّة	وهذه القسامة لا تقلل من محكوم العيب الأجذم
ش٣ف١٤٠	وتبقى عُلقته جذماء	بالنسبة لولي الدم مهما حصلت القسامة فهو يتقاضى المحكوم بصفة العيب
ش١ف١٤١	بمربوع المحدّش حار	يساق مربوع المحدّش حار بمعنى فوراً
ش٢ف١٤١	حمولة تلزم الطرفين	يتحمل الطرفان المتحاربان مساق مربوع المحدّش
ش٣ف١٤١	مساقات الحشَم والدّم	كلاً من الدم والحشم، أي الدية الطبيعية وبجانبها ثلاثة وأربعون غالي (٤٣) دية فيكون الإجمالي (٤٤) دية مع مراعاة قواعد المبطلات أو الخافضات أو الرافعات
ش١ف١٤٢	وشرع العُلقة الجذماء	وإجراءات العُلقة الجذماء
ش٢ف١٤٢	كسائر عيب متحرك	مثل غيرها من العلق المسنونة
ش٣ف١٤٢	ترفيعاً وتخفيضاً	في المؤثرات الملزمة بالرفع أو الملزمة للتخفيض
ش١ف١٤٣	وإيجاباً وإسقاطاً	وفي مسألة إيجاب العُلقة أو سقوطها
ش٢ف١٤٣	وعند السوق للمحكوم	وكسائر العيوب تنطبق عليها صفة التسليم
ش٣ف١٤٣	سنّة سَوْقه اثلاثاً	هي الثلاثية المسنونة، وللتوضيح أنظر إلى معنى الفقرات من رقم (٢١١-٢٢٠)

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٥٧):

ش١ف١٣٥ ومربوع المحدّش سَن

ش٢ف١٣٥ لعُلقة واحده جذماء

ش٣ف١٣٥ لبَثها سن عيب اجذم

ش١ف١٣٦ ثلاثة وأربعين غالي

ش٢ف١٣٦ يوفّيها مساق الدّم

ش٣ف١٣٦ فلا يبقى بشرع الدين

ش١ف١٣٧ لَبَـــــث عُلقـــــة وســـــيط الحـــــرب
ش٢ف١٣٧ حمولـــــــة فاعـــــــل الخقـــــــره
ش٣ف١٣٧ مـــــــن الاطـــــــراف بالتنجيـــــــة

* * *

القاعـــــــدة(٥٨) ش١ف١٣٨ ولتغابـــــــا نبـــــــا العايـــــــب
ش٢ف١٣٨ فتســـــــنون القســـــــامة عيـــــــب
ش٣ف١٣٨ قســـــــامه نهجهـــــــا مـــــــحصور
ش١ف١٣٩ علـــــــى الاطـــــــراف مـــــــحصوره
ش٢ف١٣٩ قســـــــامه لـــــــيس مـــــــن ســـــــنّه
ش٣ف١٣٩ علـــــــى مولـــــــى الشـــــــجيّاتي
ش١ف١٤٠ ولا تســـــــــــتاق لا صُـــــــــــره
ش٢ف١٤٠ ولا عـــــــن موقفـــــــه حجّـــــــة
ش٣ف١٤٠ وتبقـــــــى عُلقتـــــــه جـــــــذماء
ش١ف١٤١ بمـــــــربوع المـــــــحدّش حـــــــار
ش٢ف١٤١ حمولـــــــة تلـــــــزم الطـــــــرفين
ش٣ف١٤١ مســـــــاقات الحشَـــــــم والـــــــدّم

القاعـــــــدة(٥٩): ش١ف١٤٢ وشـــــــرع العُلقـــــــة الجـــــــذماء
ش٢ف١٤٢ كسائـــــــر عيـــــــب متحـــــــرك
ش٣ف١٤٢ تـــــــــــرفيعاً وتخفيضـــــــــــاً
ش١ف١٤٣ وإيجابـــــــــــاً وإســـــــــــقاطاً
ش٢ف١٤٣ وعنـــــــد الســـــــوق للمـــــــحكوم
ش٣ف١٤٣ ســـــــنّة سَـــــــوْقه اثلاثـــــــاً

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد:

١- فسميت الجذماء لأسباب متعددة وهي:-

- لأنها انحصرت على واسطة الحرب فقط
- لأن كل العيوب تُساق فيها العقوبات الفرعية وهي المضاعفات (الأحشام) ولا يتم قطع الدم عدى بموافقة ولي الدم أو بوجود المبطلات الكبرى أما العيب الأجذم فهو الذي تميز بخصوصية دون غيره من العيوب وهي الخصوصية المتمثلة بمساق الحشم والدم معاً (لا يبقى الدم)
- لأن كل الجرائم التي يتم تثبيتها بأيمان القسامة لا يقام فيها العيب (وإنما الحِد الصافي) عدى عُلقة واسطة الحرب يقام فيها القسامة بفراضات اليمين ولكن حجيتها تبقى محصورة بين الطرفين المتحاربين لا تكون حجّة على أولياء أمر واسطة الحرب المعتدى عليه

٢- الاعتداء على واسطة الحرب يقام فيه حكم مربوع المحدّش وهو عبارة عن ثلاثة وأربعون ضعفاً بجانب محكوم الحِد الصافي ويُساق الحشم والدم معاً بقوة الثوابت المسنونة لا بموافقة أولياء الدم.

***

مثال تطبيقي يبين مهارة المناسخة لغوالي العيب الأجذم الثابت محكومه (مربوع المحدّش):-

العقوبة الأساسية (الحد الصافي)	محكوم العلقة: مربوع المحدّش						الخافضات (قيمة الغالي الواحد)		المبطلات (مبلغ) غوالي العيب إذا كان العيب جريمة قتل
	عدد غوالي العلقة: ٤٣ غالي								
	مبلغ غوالي العيب إذا كان العيب جريمة قتل		مبلغ الغوالي للعيب المتعلق بمال (ولتكن سيارة قيمتها فرضاً مليون ريال)		مبلغ الغوالي فيما يتعلق بالعرض (مضاعفات الدسم)				
	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	قيمة الغالي الواحد	الإجمالي	الغالي الواحد دسماً	الإجمالي			
حكم المال بارجاعه وفي العرض ذبيحه ومتبوعها، والأرش في الإصابات، ودية واحدة في القتل.	٥٠٠٠٠٠٠ ريالاً	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ٥٥٠٠٠٠٠٠ ريالاً خارجاً عن مساق الدم الصافي	مليون ريال	١٠×١٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠ ريال خارجاً عن مساق المحكوم الصافي	ذبيحة واحدة (ونوع الذبيحة بحسب نوع جريمة العرض المحدد في الفقرات من ف١٣ إلى ف٣٨)	ثلاثة وأربعون ذبيحة (ومتبوع كل ذبيحة ما يعادل ربع ثمنها نقداً) خارجاً عن ذبيحة المحكوم الصافي	إسقاط ثلث مرهوناً بإيصال فروع العيب	إسقاط بعض من الثلث الثالث بمقدار توفر إجراءات (الاتساع والانضباع)	إذا توفر شرطاً من شروط مسقطات العيب فلا تقام إلا العقوبة الأساسية فقط (الحد الصافي) وكأن العيب لم يكن استناداً إلى الفقرات من ف١٨٩ إلى ف٢٠٠

رابعاً: العُلق الثلماء (وحُكم محدوش المحدّش)

(أ) النص:

١٤٤ ومحدوش المحدّش سَن غوالي كل عيب اثلم مائة غالي مع عشرون
١٤٥ ويبقى الحِد توفاته أسير البطرة اوّلها وفي المستيسر المكفول
١٤٦ ومن للسيِّر استدرج وهو صافي ومتسنّن وشرع المُرسَل المُعلَن
١٤٧ وعُلقة نوم متسَنّن وسنّة كل عيب أثلم كسائر عيب متحرك
١٤٨ إيجاباً وترفيعاً وتخفيضاً وإسقاطاً وسنّة سَوْقه اثلاثاً

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٤٤	ومحدوش المحدّش سَن	محدوش المحدّش هو ناتج ضرب (١١×١١)=١٢١
ش٢ف١٤٤	غوالي كل عيب اثلم	غوالي: بمعنى مضاعفات وهي العقوبة الفرعية
ش٣ف١٤٤	مائة غالي مع عشرون	مائة وعشرون غالي بمعنى مائة وعشرون ضعفاً
ش١ف١٤٥	ويبقى الحِد توفاته	والعقوبة الأصلية تضاف إلى ذلك فيصير الرقم مائة وواحد وعشرون
ش٢ف١٤٥	أسير البطرة اوّلها	أسير البطرة: ما يسمى حالياً (الاختطاف)
ش٣ف١٤٥	وفي المستيسر المكفول	الاعتداء على الأسير المكفول
ش١ف١٤٦	ومن للسيِّر استدرج	الرفيق المستهدف للغدر به ذلك خارجاً عن عُلقة السيار الطبيعي الثابت محكومه بالمحدّش ، أما المستدرج فهو بمحدوش المحدّش
ش٢ف١٤٦	وهو صافي ومتسنّن	الذي لم يتهرب عن المثول عن الإجراءات المسنونة
ش٣ف١٤٦	وشرع المَرسَل المَعلَن	من تم إشهار مهماته مسبقاً وليس مؤخراً
ش١ف١٤٧	وعُلقة نوم متسَنّن	النائم الذي هو في نفس الوقت غير فاراً من وجه العدالة عرفاً أو قانوناً
ش٢ف١٤٧	وسنّة كل عيب أثلم	الإجراءات التي يلزم إتباعها في هذا النوع من العيب المسمى بالعيب الأثلم
ش٣ف١٤٧	كسائر عيب متحرك	مثل سائر العيوب المتحركة
ش١ف١٤٨	إيجاباً وترفيعاً	أنظر إلى معنى (ش٣ف١٣٤)
ش٢ف١٤٨	وتخفيضاً وإسقاطاً	أنظر إلى معنى (ش١ف١٣٤)
ش٣ف١٤٨	وسنّة سَوْقه اثلاثاً	أنظر إلى معنى (ش٢ف١٣٤)

(ج) فـرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــدة(٦٠): ش١ف١٤٤ ومـــــــحدوش المـــــــحدّش سَـــــــن
ش٢ف١٤٤ غـــــوالي كـــــل عيـــــب اثلـــــم
ش٣ف١٤٤ مائـــــة غـــــالي مـــــع عشـــــرون
ش١ف١٤٥ ويبقـــــــى الحِـــــــد توفاتـــــــه

* * *

القاعـــدة(٦١): ش٢ف١٤٥ أسيـــــــر البطـــــــرة اوّلهـــــــا
ش٣ف١٤٥ وفي المستيســـــــــــر المكفـــــــــول
ش١ف١٤٦ ومـــــــن للسيِّـــــــر اســـــــتدرج
ش٢ف١٤٦ وهـــــــو صـــــــافي ومتســـــــنّن
ش٣ف١٤٦ وشـــــــرع المَـــــــرسَل المعلَـــــــن
ش١ف١٤٧ وعُلقـــــــة نـــــــوم متسَـــــــنّن

* * *

القاعـــدة(٦٢): ش٢ف١٤٧ وســـــنّة كـــــل عيـــــب أثلـــــم
ش٣ف١٤٧ كسائـــــــر عيـــــــب متحـــــــرك
ش١ف١٤٨ إيجابـــــــــاَ وتـــــــــرفيعاَ
ش٢ف١٤٨ وتخفيضـــــــــاَ وإســـــــــقاطاَ
ش٣ف١٤٨ وســـــــنّة سَـــــــوْقه اثلاثـــــــاَ

أهم الأحكام والمرتكزات لما تتضمنه القواعد (٦٠ و٦١ و٦٢):-

قيام حكم محدوش المحدّش لخمسة أنواع من الجرائم والعلق المبينة في الجدول التالي:-

م	اسم العلقة	مستوى العقوبة
١	عُلقـــة أسيـــر البطـــرة (الاختطاف)	محدوش المحدّش
٢	عُلقة المستيسر المكفول	محدوش المحدّش
٣	عُلقة السير المستدرج المتسنن	محدوش المحدّش
٤	عُلقة المُرسل المُعلن	محدوش المحدّش
٥	عُلقة النائم المتسنن	محدوش المحدّش

مثال تطبيقي يبين مهارة المناسخة لغوالي العيب الأثلم الثابت محكومه (محدوش المحدّش):-

العقوبة الأساسية (الحد الصافي)	محكوم العلقة: محدوش المحدّش عدد غوالي العلقة: ١٢٠ غالي						المخافضات		المبطلات
	مبلغ غوالي العيب إذا كان العيب جريمة قتل		مبلغ الغوالي للعيب المتعلق بمال (ولتكن سيارة قيمتها فرضاً مليون ريال)		مبلغ الغوالي فيما يتعلق بالعِرض (مضاعفات الدسم)				
	مبلغ الغالي الواحد المقدر شرعاً بقرار دية	إجمالي مبلغ الغوالي	قيمة الغالي الواحد	الإجمالي	الغالي الواحد دسماً	الإجمالي			
حكم المال بارجاعه وفي العرض ذبيحه ومثيوعها، والأرش في الإصابات، ودية واحدة في القتيل إن تم القطع.	٥٥٠٠٠٠٠ ريالاً	١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠=٦٦٠٠٠٠٠٠٠ ريالاً	مليون ريال	١٢٠×١٠٠٠٠٠٠=١٢٠٠٠٠٠٠٠ ريال	ذبيحة واحدة (ونوع الذبيحة بحسب نوع جريمة العرض المحدد في الفقرات من ف١٣ إلى ف٣٨)	مائة وعشرون مضاقة للذبيحة أصل العقوبة ذبيحة (ومثيوع كل ذبيحة ما يعادل ربع ثمنها نقداً)	إسقاط ثلث مرهوناً بإيصال فروع العيب	إسقاط ثلث مرهوناً بمدى تحقيق إجراءات النقى	إذا توفر شرطاً من شروط مسقطات العيب فلا تقام إلا العقوبة الأساسية فقط (الحد الصافي) وكأن العيب لم يكن استناداً إلى الفقرات من ف١٨٩ إلى ف٢٠٠
							إسقاط بعض من الثلث الثالث بمقدار توفر إجراءات (الاتساع والانصياع)		

ثاني فصل

محركات العيوب(رفعاً وخفضاً وإسقاطاً)

أولاً: الرافعات الرباعيه للعيوب المتحركه إلى العيب الاسود

(أ) النص:

١٤٩ تسنن عيب متحرك عُلق متحركة رفعاً وتخفيضاً وإسقاطاً
١٥٠ عُلق ثلماء مع الجذماء إليها الحُمر والصفراء يُقام العيب بالعُليا
١٥١ ففي ما بينها والبين يؤخذ بارفع المِعلاق لا يؤخذ بمعلاقين
١٥٢ ففيها لا يجوز الجمع عدى مجرى دروع العيب يُضمّ الدرع باسعاره
١٥٣ عُلق متحركه بدروع ثلاثه سُمّيت اطناب ورابع درع حُكم العُنق
١٥٤ إذا المعلاق صاحِب درع فسار العيب عيب اسود عُلق تصبح غواليها
١٥٥ غوالي تُوّجت بدروع غوالي والغلا تجمع بحكم الرافعات اوسع
١٥٦ إذا اتعقب قتيل العيب تشِقّاذه أو التشميس أو التشويه أو التسبيع
١٥٧ تشِقّاذه طنب أوّل وفي التشميس ثانيها وفي التشويه ثالثها
١٥٨ وتسبيع القتيل العُنق لمحكوم الغلاء مقدار من اسعار الغوالي سار
١٥٩ لترفيع الحشم للدّم فإن العرض والأموال لا تمتد عيب أسود
١٦٠ فسعر الدرع يتناسخ من الغالي مقاس أعشار تِشِقّاذ القتيل العُشر
١٦١ وتشميسه اخذ عُشران وفي التشويه ثلاث أعشار وفي التسبيع حكم العنق
١٦٢ مقرر باربعه أعشار فمقدار الغلاء إجمالي يعادل جُملة الغالي
١٦٣ تُفرع كل عيب اسود من العُلقة خمستعشر من الحمراء مع الثلماء
١٦٤ ومعها العُلقة الجذماء وسبعه سن عيب اسود دروع العُلقة الصفراء
١٦٥ غياب العُنق منها شرط لأن العُنق عيب احمر وعلياها هو الغصّاب

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٤٩	تسنن عيب متحرك	هذه الأنواع من العيوب تسمى العيوب المتحركة
ش٢ف١٤٩	عُلق متحركة رفعاً	قابل للتحريك الذي يؤول إلى الرفع
ش٣ف١٤٩	وتخفيضاً وإسقاطاً	وقابل للتحريك الملزم للتخفيض أو الإسقاط
ش١ف١٥٠	عُلق ثلماء مع الجذماء	الثلماء هي جميع العلق التي يقام فيها المحكوم بمحدوش المحدّش ، والجذماء المحدد محكومها بمربوع المحدّش
ش٢ف١٥٠	إليها الحُمر والصفراء	الحُمر بمعنى العيب الأحمر الذي يقام فيه العيب بالمحدّش ، والصفراء بمعنى العيب الذي يقام محكومه بالمربّع
ش٣ف١٥٠	يُقام العيب بالعُليا	تقام العقوبة بأرفع العلق ويقصد بهذا في حالة اجتماع علقتين أو أكثر في قضية واحدة
ش١ف١٥١	ففي ما بينها والبين	بمعنى إذا اجتمعت أكثر من عُلقة في هذا النوع من العلق المتحركة
ش٢ف١٥١	يؤخذ بارفع المِعلاق	يقام الحكم بالعُلقة الأرفع عقوبة
ش٣ف١٥١	لا يؤخذ بمعلاقين	لا تقام علقتين
ش١ف١٥٢	ففيها لا يجوز الجمع	لا يجوز الجمع بين علقتين في وقت واحد
ش٢ف١٥٢	عدى مجرى دروع العيب	يستثنى من ذلك ما هو متعلق بالدروع الأربعة للعيب
ش٣ف١٥٢	يُضمّ الدرع باسعاره	كل درع وله ثمن معلوم
ش١ف١٥٣	عُلق متحركه بدروع	الدروع من المحركات للعيب بإتجاه الرفع
ش٢ف١٥٣	ثلاثه سُمّيت اطناب	تسمى الثلاثة الدروع الأولى من دروع العيب بمسمى (الأطناب)
ش٣ف١٥٣	ورابع درع حُكم العُنق	ويسمى الدرع الرابع (عنق العيب) محدد لصفة تسبيع القتيل
ش١ف١٥٤	إذا المعلاق صاحِب درع	إذا ظهرت عُلقة من العلق التي تقام فيها أحكام الغالي قد تصاحبها الدروع أو بعض من الدروع
ش٢ف١٥٤	فسار العيب عيب اسود	فبمجرد اجتماع العُلقة والدرع فيتحول المسمى السابق للعيب بالمسمى الجديد (العيب الأسود)
ش٣ف١٥٤	عُلق تصبح غواليها	هذه العلق سيكون التحريك في غواليها لا تحريك في الحق الأصلي، فالغرض من وضع هذه الجملة تمهيداً لبيان ما يعقبها من حكم
ش١ف١٥٥	غوالي تُوّجت بدروع	بمعنى ظهور صفات مضافة يلزم فيها إضافة لمقدار العقوبة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف١٥٥	غوالي والغلا تجمع	إذا اجتمعت العُلقة ودرعها يسمى محكومها (حكم الغالي والغلاء)
ش٣ف١٥٥	بحكم الرافعات اوسع	الرافعات هي دروع العيب فالعيب اللاحق مرتبط بالعيب السابق وارتفعت به العقوبة
ش١ف١٥٦	إذا اتعقب قتيل العيب	بمعنى أن تحريك العيب رفعاً هو إجراءاً محصوراً بالدم فقط فلا دروع في جنايات العرض والمال
ش٢ف١٥٦	تشِقّاذه أو التشميس	التشقاذ: هو أخذ سلاح وأمتعة القتيل بعد قتله كصفة بعدية بشعة، والتشقاذ هو المستوى الأدنى لدروع العيب الأربعة والمعيار المسنون الذي تقاس به العقوبة كعقوبة (فرعية فرعية) لعملية التشقاذ يسمى الطنب الأول وقيمته العُشر من قيمة الغالي أي من قيمة العقوبة الفرعية، التشميس: هو ترك جثة القتيل معرضة للشمس بعد فعل الجريمة دون الإبلاغ عنه وهذه صفة بعدية بشعة، والمعيار الثابت الذي تقاس به العقوبة كعقوبة (فرعية فرعية) لعملية التشميس يسمى الطنب الثاني وقيمته عُشران من قيمة الغالي مضافة لقيمة الغوالي بمعنى إجتماع العقوبة الفرعية الفرعية مع العقوبة الفرعية بمسمى (الغالي والغلاء)
ش٣ف١٥٦	أو التشويه أو التسبيع	التشويه: هو ظهور جثة القتيل مشوهة كقطع أنف القتيل أو صلم أذنه أو كسر اليد أو الرجل فذلك يعد الطنب الثالث قيمته ثلاثة أعشار من قيمة الغالي كعقوبة فرعية فرعية مضافة إلى الفرعية والأساسية، التسبيع: هو ترك جثة القتيل في الخلاء معرضة للسّباع دون الإبلاغ عن الجثة لدفنها وهذه أرفع مستويات الدروع ويسمى هذا النوع من الدروع (العنق) وهو عنق الغالي وقيمته أربعة أعشار من قيمة الغالي كعقوبة فرعية فرعية مضافة إلى الفرعية والأساسية
ش١ف١٥٧	تشِقّاذه طنب أوّل	يطلق على الإضافة اللازمة في ظهور صفة تشقّاذ القتيل (الطنب الأول) ومقدار الإضافة العشر من الغالي (١/ ١٠)
ش٢ف١٥٧	وفي التشميس ثانيها	ومعيار صفة التشميس يطلق عليه (الطنب الثاني) والذي مقداره عشران (٢/ ١٠)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١٥٧	وفي التشويه ثالثها	ومعيار صفة التشويه يطلق عليه (الطنب الثالث) والذي مقداره ثلاثة أعشار (٣/ ١٠)
ش١ف١٥٨	وتسبيع القتيل العُنق	ومعيار صفة التسبيع يطلق عليه العنق (عنق الغالي) والذي مقداره أربعة أعشار (٤/ ١٠)
ش٢ف١٥٨	لمحكوم الغلا ء مقدار	ترفع العقوبات بمقادير معلومة
ش٣ف١٥٨	من اسعار الغوالي سار	يتم مناسخة الترفيع من مقدار قيمة العُلقة فقد تكون العُلقة من العلق المثمنة بالمربّع وقد تكون بالمحدّش أو مربوع المحدّش أو محدوش المحدّش
ش١ف١٥٩	لترفيع الحشم للدّم	الترفيع محصور بجنايات الدم لا غير
ش٢ف١٥٩	فإن العرض والأموال	أما مسألة العرض والأموال فهو خلاف ذلك
ش٣ف١٥٩	لا تمتد عيب أسود	تأكيداً على عدم جواز إقامة عقوبة فرعية في مسائل العرض والمال فعقوباتها محصورة بالعقوبات الأساسية ثم الفرعية
ش١ف١٦٠	فسعر الدرع يتناسخ	يتم تقدير مبلغ درع العيب بعملية المناسخة المسنونة
ش٢ف١٦٠	من الغالي مقاس أعشار	بمقاس الأعشار من حكم الغالي
ش٣ف١٦٠	تِشِقّاذ القتيل العُشر	هو الطنب الأول المحدد بالعشر من الغالي (١/ ١٠)
ش١ف١٦١	وتشميسه اخذ عُشران	هو الطنب الثاني المحدد بالعشران من الغالي (٢/ ١٠)
ش٢ف١٦١	وفي التشويه ثلاث أعشار	هو الطنب الثالث المحدد ثمنه بثلاثة أعشار من الغالي (٣/ ١٠)
ش٣ف١٦١	وفي التسبيع حكم العنق	هو الدرع الرابع المسمى عرفاً عنق الغالي
ش١ف١٦٢	مقرر باربعه أعشار	قيمة الدرع الرابع أربعة أعشار (٤/ ١٠)
ش٢ف١٦٢	فمقدار الغلاء إجمالي	إجمالي أثمان الدروع إن اجتمعت
ش٣ف١٦٢	يعادل جُملة الغالي	مساوي لقيمة الغالي
ش١ف١٦٣	تُفرع كل عيب اسود	العيب الأسود لا يظهر مباشرة بمثابة عيب العلق المتحركة وإنما يتفرع منها
ش٢ف١٦٣	من العُلقة خمست عشر	يتفرع من كل عُلقة خمسة عشر نوعاً من العيوب السوداء
ش٣ف١٦٣	من الحمراء مع الثلماء	من الحمراء يتفرع خسمة عشر نوعاً، ومن الثلماء كذلك يتفرع خمسة عشر نوعاً
ش١ف١٦٤	ومعها العُلقة الجذماء	وكذلك العُلقة الجذماء يتفرع منها خمسة عشر نوع من أنواع العيب الأسود
ش٢ف١٦٤	وسبعه سن عيب اسود	وهناك علق لا تتفرع منها سوى سبعة أنوع من أنواع العلق السوداء

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١٦٤	دروع العُلقة الصفراء	العيوب السوداء التي تتفرع من العُلقة الصفراء محصورة بسبعة أنواع
ش١ف١٦٥	غياب العُنق منها شرط	فإذا ظهر العنق المحدد لصفة التسبيع متفرعاً من العُلقة الصفراء فهنا لا يمسى عيب أسود لأن ثمن العنق بمفرده بحكم المحدّش أي أكثر من حكم المربّع المتوّج بالدرع ، بمعنى أنه يقام العنق في هذا النوع مقام عُلقة العيب الأحمر
ش٢ف١٦٥	لأن العُنق عيب احمر	حكم العنق عيب أحمر (بالمحدّش)
ش٣ف١٦٥	وعلياها هو الغصّاب	دائماً لا يؤخذ بعلقتين في وقت واحد وإنما بإحداها وهي العليا

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٦٣):

ش١ف١٤٩ تسنن عيب متحرك

ش٢ف١٤٩ عُلق متحركة رفعاً

ش٣ف١٤٩ وتخفيضاً وإسقاطاً

ش١ف١٥٠ عُلق ثلماء مع الجذماء

ش٢ف١٥٠ إليها الحَمر والصفراء

ش٣ف١٥٠ يُقام العيب بالعُليا

ش١ف١٥١ ففي ما بينها والبين

ش٢ف١٥١ يؤخذ بارفع المِعلاق

ش٣ف١٥١ لا يؤخذ بمعلاقين

ش١ف١٥٢ ففيها لا يجوز الجمع

ش٢ف١٥٢ عدى مجرى دروع العيب

ش٣ف١٥٢ يُضمّ الدرع باسعاره

* * *

القاعدة(٦٤):

ش١ف١٥٣ عُلق متحركه بدروع

ش٢ف١٥٣ ثلاثه سُمّيت اطناب

ش٣ف١٥٣ ورابع درع حُكم العُنق

ش١ف١٥٤ إذا المعـــــــــلاق صـــــــــاحِب درع
ش٢ف١٥٤ فســـــار العيـــــب عيـــــب اســـــود
ش٣ف١٥٤ عُلـــــــق تصـــــــبح غواليهـــــــا
ش١ف١٥٥ غـــــــوالي تُوّجـــــــت بـــــــدروع
ش٢ف١٥٥ غـــــــوالي والغـــــــلا تجمـــــــع
ش٣ف١٥٥ بحكـــــــم الـــــــرافعات اوســـــــع

* * *

القاعـــــدة(٦٥): ش١ف١٥٦ إذا اتعقـــــــب قتيـــــــل العيـــــــب
ش٢ف١٥٦ تشِـــــــــــقّاذه أو التشـــــــــــميس
ش٣ف١٥٦ أو التشـــــــــويه أو التســـــــــبيع
ش١ف١٥٧ تشِـــــــــــقَاذه طنـــــــــــب أوّل
ش٢ف١٥٧ وفي التشـــــــــــميس ثانيهـــــــــــا
ش٣ف١٥٧ وفي التشـــــــــــويه ثالثهـــــــــــا
ش١ف١٥٨ وتســـــــــبيع القتيـــــــــل العُنـــــــــق
ش٢ف١٥٨ لمـــــــــحكوم الغـــــــــلاء مقـــــــــدار
ش٣ف١٥٨ مـــــــن اســـــــعار الغـــــــوالي ســـــــار
ش١ف١٥٩ لتـــــــــرفيع الحشـــــــــم للـــــــــدّم

* * *

القاعـــــدة(٦٦): ش٢ف١٥٩ فـــــــإن العـــــــرض والأمـــــــوال
ش٣ف١٥٩ لا تمتـــــــــد عيـــــــــب أســـــــــود

* * *

القاعـــــدة(٦٧): ش١ف١٦٠ فسعـــــــــر الـــــــــدرع يتناســـــــــخ
ش٢ف١٦٠ مـــــــن الغـــــــالي مقـــــــاس أعشـــــــار
ش٣ف١٦٠ تِشِـــــــــــقّاذ القتيـــــــــل العُشـــــــــر
ش١ف١٦١ وتشميســـــــــه اخـــــــــذ عُشـــــــــران

ش٢ف١٦١ وفي التشـــــــويه ثـــــــلاث أعشـــــــار

ش٣ف١٦١ وفي التســـــــبيع حكـــــــم العنـــــــق

ش١ف١٦٢ مقـــــــــرر باربعـــــــــه أعشـــــــار

ش٢ف١٦٢ فمقـــــــــدار الغـــــــــلاء إجمـــــــــالي

ش٣ف١٦٢ يعـــــــــادل جُملـــــــــة الغـــــــــالي

أهم المرتكزات للقواعد الخمس:

م	نوع الدرع	مقياس الدرع	نسبة قيمة الدرع من قيمة غوالي العلقة
١	تشقاذ القتيل	الطنب الأول	العُشر
٢	تشميس جثة القتيل	الطنب الثاني	أثنين أعشار
٣	تشويه جثة القتيل	الطنب الثالث	ثلاثة أعشار
٤	تسبيع جثة القتيل	عنق الغالي	أربعة أعشار

* * *

القاعـــــدة(٦٨): ش١ف١٦٣ تُفـــــرع كـــــل عيـــــب اســـــود

ش٢ف١٦٣ مـــــن العُلقـــــة خمســـــت عشـــــر

ش٣ف١٦٣ مـــــن الحمـــــراء مـــــع الـــــثلماء

ش١ف١٦٤ ومعهـــــا العُلقـــــة الجـــــذماء

* * *

أهم المرتكزات والأحكام في محتوى القاعدة(٦٨):-

١- أنواع العيوب السوداء في كل عُلقة من الأنواع الثلاثة (الأحمر - الأجذم - الأثلم) هي خمسة عشر نوعاً لكلاً منها والمبينة بالجدول التالي:

م	الأنواع	مقاييس الدروع	النسبة لقيمة الدروع من قيمة غوالي العلقة	الإجمالي
١	التشقاذ	الطنب الأول	العُشر	العُشر
٢	التشميس	الطنب الثاني	عُشران	عُشران
٣	التشويه	الطنب الثالث	ثلاثة أعشار	ثلاثة أعشار
٤	التشقاذ + التشميس	الطنب الأول + الثاني	العُشر + عُشران	ثلاثة أعشار
٥	التسبيع	العنق	أربعة أعشار	أربعة أعشار
٦	التشقاذ + التشويه	الطنب الأول + الثالث	العُشر + ثلاثة أعشار	أربعة أعشار
٧	التشقاذ + التسبيع	الطنب الأول + عنق الغالي	العُشر + أربعة أعشار	خمسة أعشار
٨	التشميس + التسويه	الطنب الثاني + الثالث	عشران + ثلاثة أعشار	خمسة أعشار
٩	التشميس + التسبيع	الطنب الثاني + عنق الغالي	عشران + أربعة أعشار	ستة أعشار
١٠	التشقاذ + التشميس + التشوية	الطنب الأول + الثاني + الثالث	العُشر + عشران + ثلاثة أعشار	ستة أعشار
١١	التشويه + التسبيع	الطنب الثالث+عنق الغالي	ثلاث أعشار+أربعه أعشار	سبعة أعشار
١٢	التشقاذ + التشميس + التسبيع	الطنب الأول+ الثاني+عنق الغالي	العُشر+عشران+ اربعه أعشار	سبعة أعشار
١٣	التشقاذ+التشويه +التسبيع	الطنب الأول+الطنب الثالث+عنق الغالي	العُشر+ثلاثه أعشار+ اربعه أعشار	ثمانية أعشار
١٤	التشميس+التشويه +التسبيع	الطنب الثاني+الطنب الثالث+عنق الغالي	اثنين أعشار+ثلاثه أعشار+اربعه أعشار	تسعة أعشار
١٥	التشقاذ + التشميس +التشويه + التسبيع	الطنب الأول + الثاني+ الثالث+ العنق	العشر+ عشران + ثلاثة أعشار + أربعة أعشار	عشرة أعشار

٢- بما أن العيوب سوداء المحتمل ورودها في كل علقه من العلق الحمراء خمسة عشر نوعاً وأن إجمالي العلق الحمراء اثنتان وعشرون علقه فذلك يعني أن إجمالي الأنواع المحتمل ورودها في إجمالي الثنتان والعشرون معلقة هي [٢٢ × ١٥ = ٣٣٠ نوعاً].

٣- وبما أن العيوب الجذماء تنبثق من علقه واحدة لا ثاني لها وهي علقة والسلطة الحرب فذلك يعني أن إجمالي الأنواع المحتمل ورودها في هذه العلقه الواحدة هي [١٥× ١=١٥ نوعاً].

٤- وبما أن إجمالي العلق الثلماء خمس علق فذلك يعني أن إجمالي الأنواع المحتمل ورودها في إجمالي الخمس العلق الثلماء الخمس العلق الثلماء هي [٥ × ١٥ = ٧٥ نوعاً].

٥- أما أنواع العيوب المنبثقة من كل علقة من العلق الصفراء فتنحصر في سبعة أنواع لكل علقة بمعنى أن إجمالها [١٢ × ٧ = ٨٤ نوعاً].

إن العلق الحمراء اثنتان وعشرون علقة وينتج من كل علقة خمسة عشر نوع من العيوب ونكتفي بوضع خمسة عشر جدولاً لمناسخة العيوب ويحتوي العلقة واحدة من العلق فمن استفهم طريقة المناسخة للخمسة عشر النوع المنبثقة من علقة واحدة فليس من الصعب عليه ممارسة المناسخة لسائر المعلق العرفية الأخرى، وليعلم الجميع بأن المناسخة الموضحة في جميع الجداول تمت على مقدار الدية الشرعية المقرر في عمل هذه المناسخة ومن استفه مهارة هذه المناسخة فلن يكون لديه مشكلة في مسألة إجراء المناسخات في وقت يحصل فيه زيادة أو نقصان في الدية الشرعية لأن يتبع القضاء الرسمي في ذلك، وعلى ذلك نبين للقارئ مناسخات حكم الغالي والغلاء للعيوب السوداء المتفرعة من العلق العرفية المختلفة وهي مهارة المناسخة التي نبينها في أشكال الجداول المتعددة التالية لهذا كما يلي:

حكم (الغالي والغلاء) للعيوب السوداء المتفرعة من العيب الأحمر:-

(١) عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الأول:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحده بقرار ديات العصر شرعا (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدَرع	التشقاذ	٤٠٣٣٣٣٣٣٣٣ريال	٢٠١٦٦٦٦٦٦٧ريال
						مقياسه	الطنب الأول		
						نسبة قيمة الدرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر		
						إجمالي المبلغ	٥٥٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٥٥٠٠٠٠٠٠		٥٥٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ٥٥٠٠٠٠٠٠ = ٦٠٥٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٢)عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الثاني:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم فور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدَرع	التشميس	٤٤٠٠٠٠٠٠ ريال	٢٢٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني		
						نسبة قيمة الدَرع من قيمة غوالي العلقة	عُشران		
						إجمالي المبلغ	↓=١١٠٠٠٠٠٠٠		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٥٥٠٠٠٠٠٠		١١٠٠٠٠٠٠٠			

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١١٠٠٠٠٠٠٠ = ٦٦٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٣) عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة (حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل) (حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان: لتفاصيل			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم نرد ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=١٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدَرع	التشويه	٤٧٦٦٦٦٦.٦٧ ريال	٢٣٨٣٣٣٣.٣٣ ريال
						مقياسه	الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	↓=١٦٥٠٠٠٠٠	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٥٥٠٠٠٠٠٠		١٦٥٠٠٠٠٠			

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠٠ = ٧١٥٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٤) عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الأول والثاني:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان	لتفاصيل		
النفي أو القضاء في يوم أبيض (بستة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحلّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس	٤٧٦٦٦٦٦.٦٧ ريال	٢٣٨٣٣٣٣.٣٣ ريال
						مقياسه	الطنب الأول + الطنب الثاني		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + عُشران		
						إجمالي المبلغ	٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١١٠٠٠٠٠٠٠=↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					٥٥٠٠٠٠٠٠		١٦٥٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠٠ = ٧١٥٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٥)عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم نور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←= ١٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدَرع	التسبيع	٥١٣٣٣٣٣.٣٣ ريال	٢٥٦٦٦٦٦.٦٧ ريال
						مقياسه	عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	أربعة أعشار		
						إجمالي المبلغ	↓= ٢٢٠٠٠٠٠٠	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٥٥٠٠٠٠٠٠		٢٢٠٠٠٠٠٠			

٧٧٠٠٠٠٠٠ = ٢٢٠٠٠٠٠٠ + ٥٥٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٦) عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشويه	٥١٣٣٣٣٣٣٣٣ ريال	٢٥٦٦٦٦٦٦٦٧ ريال
						مقياسه	الطنب الأول + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠٠ = ↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٥٥٠٠٠٠٠٠		٢٢٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠٠٠ = ٧٧٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٧) عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الأول وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومثيوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التسبيع	٥٥٠٠٠٠٠٠ ريال	٢٧٥٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الأول + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + أربعة أعشار		
						إجمالي المبلغ	٥٥٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠٠٠ = ↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					٥٥٠٠٠٠٠٠		٢٧٥٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ٢٧٥٠٠٠٠٠٠ = ٨٢٥٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٨) عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الثاني والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومثيوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشميس + التشويه	٥٥٠٠٠٠٠٠ ريال	٢٧٥٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	عشران + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	١١٠٠٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠٠٠ = ↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٥٥٠٠٠٠٠٠٠		٢٧٥٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠٠ + ٢٧٥٠٠٠٠٠٠ = ٨٢٥٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٩)عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الثاني وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة (حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل) (حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان	لتفاصيل		
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المحجم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشميس + التسبيغ	٥٨٦٦٦٦٦.٦٦ ريال	٢٩٣٣٣٣٣.٣٣ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	اثنين أعشار + أربعة أعشار		
						إجمالي المبلغ	١١٠٠٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٥٥٠٠٠٠٠٠			٣٣٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ٣٣٠٠٠٠٠٠ = ٨٨٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٠) عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المخجيم ثور ومتبرعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٠X٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التشويه	٥٨٦٦٦٦٦.٦٧ ريال	٢٩٣٣٣٣٣٣.٣٣ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + اثنين أعشار + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١١٠٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٥٥٠٠٠٠٠٠		٣٣٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ٣٣٠٠٠٠٠٠ = ٨٨٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١١)عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومثيوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشويه + التسبيع	٦٢٣٣٣٣٣٣.٣٣ ريال	٣١١٦٦٦٦٦.٦٧ ريال
						مقياسه	الطنب الثالث + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	١٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٥٥٠٠٠٠٠٠			٣٨٥٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠٠ + ٣٨٥٠٠٠٠٠٠ = ٩٣٥٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٢)عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المخجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=١٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التسبيع	٦٢٣٣٣٣٣٣.٣٣ ريال	٣١١٦٦٦٦٦.٦٧ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + اثنين أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١١٠٠٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠٠٠=↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٥٥٠٠٠٠٠٠		٣٨٥٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ٣٨٥٠٠٠٠٠٠ = ٩٣٥٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٣)عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المخيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشويه + التسبيع	٦٦٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٣٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثالث + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠٠٠=↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٥٥٠٠٠٠٠٠		٤٤٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ٤٤٠٠٠٠٠٠ = ٩٩٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٤)عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الثاني والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبرعه (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠٠ ريال	← =١٠X٥٥٠٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشميس + التشويه + التسبيع	٦٩٦٦٦٦٦٦.٦٧ ريال	٣٤٨٣٣٣٣٣.٣٣ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني + الطنب الثالث + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	اثنين أعشار + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	١١٠٠٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠٠٠=↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٥٥٠٠٠٠٠٠٠			٤٩٥٠٠٠٠٠٠		

٥٥٠٠٠٠٠٠٠ + ٤٩٥٠٠٠٠٠٠ = ١٠٤٥٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٥) عيب أسود متفرع من (عُلقة الطريق) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنّة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومثوره (مثل ربع ثمنه)	المحدّش	١٠ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٠×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التشويه + التسبيع	٧٣٣٣٣٣٣٣.٣٣ ريال	٣٦٦٦٦٦٦٦.٦٧ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + الطنب الثالث + العنق		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العَشر + اثنين أعشار + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	٥٥٠٠٠٠٠٠ + ١١٠٠٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					٥٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠			

٥٥٠٠٠٠٠٠ + ٥٥٠٠٠٠٠٠ = ١١٠٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

حكم (الغالي والغلاء) للعيوب السوداء المتفرعة من العيب الأجذم

(١)عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الأول:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة (حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل) (حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحده بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور وستوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدَرع	التشقاذ	١٧٣٤٣٣٣٣٣٤ ريال	٨٦٧١٦٦٦٦٦٧ ريال
						مقياسه	الطنب الأول		
						نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر		
						إجمالي المبلغ	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠		٢٣٦٥٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٢٣٦٥٠٠٠٠٠ = ٢٦٠١٥٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٢) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الثاني:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان لتفاصيل			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدّرع	التشميس	١٨٩٢٠٠٠٠٠ ريال	٩٤٦٠٠٠٠٠ ريال
					مقياسه	الطنب الثاني		
					نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	عُشران		
					إجمالي المبلغ	↓=٢٣٦٥٠٠٠٠٠		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠		٤٧٣٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٤٧٣٠٠٠٠٠ = ٢٨٣٨٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٣) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الثالث:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	٤٣×٥٥٠٠٠٠٠= →	نوع الدَرع	التشويه	٢٠٤٩٦٦٦٦٦.٦٦ ريال	١٠٢٤٨٣٣٣٣.٣٣ ريال
					مقياسه	الطنب الثالث		
					نسبة قيمة الدَرع من قيمة غوالي العلقة	ثلاثة أعشار		
					إجمالي المبلغ	٧٠٩٥٠٠٠٠=↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		٧٠٩٥٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ٧٠٩٥٠٠٠٠ = ٣٠٧٤٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٤)عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الأول والثاني:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل / البيان			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠) وسد المجتمع ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=٤٣×٥٥٠٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس	٢٠٤٩٦٦٦٦.٦٦ ريال	١٠٢٤٨٣٣٣٣.٣٣ ريال
					مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + عُشران		
					إجمالي المبلغ	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ٤٧٣٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠		٧٠٩٥٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٧٠٩٥٠٠٠٠ = ٣٠٧٤٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٥) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بعنق الغالي:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	٤٣×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدَرع	التسبيع	٢٢٠٧٣٣٣٣٣.٣٤ ريال	١١٠٣٦٦٦٦٦.٦٦ ريال
					مقياسه	عنق الغالي		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	أربعة أعشار		
					إجمالي المبلغ	٩٤٦٠٠٠٠٠ ↓=		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
			٢٣٦٥٠٠٠٠٠			٩٤٦٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ٩٤٦٠٠٠٠٠ = ٣٣١١٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٦) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	٤٣×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشويه	٢٢٠٧٣٣٣٣٣.٣٤ ريال	١١٠٣٦٦٦٦٦.٦٦ ريال
					مقياسه	الطنب الأول + الطنب الثالث		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + ثلاثة أعشار		
					إجمالي المبلغ	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ٧٠٩٥٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠		٩٤٦٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٩٤٦٠٠٠٠٠ = ٣٣١١٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٧)عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الأول وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجتمع ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التسبيع	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ ريال	١١٨٢٥٠٠٠٠ ريال
					مقياسه	الطنب الأول + عنق الغالي		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + أربعة أعشار		
					إجمالي المبلغ	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ٩٤٦٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		١١٨٢٥٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ١١٨٢٥٠٠٠٠ = ٣٥٤٧٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٨) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الثاني والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل / البيان			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	٤٣×٥٥٠٠٠٠٠ = →	نوع الدِّرع	التشميس + التشويه	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ ريال	١١٨٢٥٠٠٠٠ ريال
					مقياسه	الطنب الثاني + الطنب الثالث		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العُلقة	عشران + ثلاثة أعشار		
					إجمالي المبلغ	٤٧٣٠٠٠٠٠ + ٧٠٩٥٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		١١٨٢٥٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ١١٨٢٥٠٠٠٠ = ٣٥٤٧٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٩) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الثاني وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				لتفاصيل / البيان		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي				
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشميس + التسبيغ	٢٥٢٢٦٦٦٦.٦٦ ريال	١٢٦١٣٣٣٣٣.٣٣ ريال
					مقياسه	الطنب الثاني + عنق الغالي		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	اثنين أعشار + أربعة أعشار		
					إجمالي المبلغ	٤٧٣٠٠٠٠٠ ٩٤٦٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		١٤١٩٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ١٤١٩٠٠٠٠٠ = ٣٧٨٤٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٠) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان ← لتفاصيل			
النثى أو القضاء في يوم أبيض (بسنّة الصلح والبراء) ودية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم نور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التشويه	٢٥٢٢٦٦٦٦.٦٦ ريال	١٢٦١٣٣٣٣٣.٣٣ ريال
					مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + الطنب الثالث		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + اثنين أعشار + ثلاثة أعشار		
					إجمالي المبلغ	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ٤٧٣٠٠٠٠٠ + ٧٠٩٥٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		١٤١٩٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ١٤١٩٠٠٠٠٠ = ٣٧٨٤٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١١)عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجتمع ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشويه + التسبيع	٢٦٨٠٣٣٣٣٣.٣٤ ريال	١٣٤٠١٦٦٦٦.٦٧ ريال
					مقياسه	الطنب الثالث + عنق الغالي		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
					إجمالي المبلغ	٧٠٩٥٠٠٠٠ + ٩٤٦٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		١٦٥٥٥٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ١٦٥٥٥٠٠٠٠ = ٤٠٢٠٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٢) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	٤٣×٥٥٠٠٠٠٠= →	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التسبيع	٢٦٨٠٣٣٣٣٣.٣٤ ريال	١٣٤٠١٦٦٦٦.٦٧ ريال
					مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + عنق الغالي		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + اثنين أعشار + اربعه أعشار		
					إجمالي المبلغ	٢٣٦٥٠٠٠٠ + ٤٧٣٠٠٠٠٠ + ٩٤٦٠٠٠٠٠=↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		١٦٥٥٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ١٦٥٥٠٠٠٠٠ = ٤٠٢٠٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٣) عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشويه + التسبيع	٢٨٣٨٠٠٠٠٠ ريال	١٤١٩٠٠٠٠٠ ريال
					مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثالث + عنق الغالي		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
					إجمالي المبلغ	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ٧٠٩٥٠٠٠٠ + ٩٤٦٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		١٨٩٢٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ١٨٩٢٠٠٠٠٠ = ٤٢٥٧٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٤)عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الثاني والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشميس + التشويه + التسبيغ	٢٩٩٥٦٦٦٦.٦٦ ريال	١٤٩٧٨٣٣٣٣.٣٣ ريال
					مقياسه	الطنب الثاني + الطنب الثالث + + عنق الغالي		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	اثنين أعشار + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
					إجمالي المبلغ	٤٧٣٠٠٠٠٠ + ٧٠٩٥٠٠٠٠ + ٩٤٦٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠		٢١٢٨٥٠٠٠٠٠		

٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٢١٢٨٥٠٠٠٠٠ = ٤٤٩٣٥٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٥)عيب أسود متفرع من عُلقة (واسطة الحرب) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية	العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
مساق الدم الصافي	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	مربوع المحدّش	٤٣ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← = ٤٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التشويه + التسبيع	٣١٥٣٣٣٣٣٣.٣٤ ريال	١٥٧٦٦٦٦٦٦.٦٧ ريال
					مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + الطنب الثالث + العنق		
					نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العَشر + اثنين أعشار + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
					إجمالي المبلغ	٢٣٦٥٠٠٠٠٠ + ٤٧٣٠٠٠٠٠ + ٧٠٩٥٠٠٠٠ + ٩٤٦٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٢٣٦٥٠٠٠٠٠		٢٣٦٥٠٠٠٠٠		

٤٧٣٠٠٠٠٠٠ = ٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠ + ٢٣٦٥٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

حكم (الغالي والغلاء) للعيوب السوداء المتفرعة من العيوب الثلماء

(١) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة) مدرعة بالطنب الأول:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة (حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل) (حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المحجم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدَرع	التشقاذ	٤٨٤٠٠٠٠٠٠ ريال	٢٤٢٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الأول		
						نسبة قيمة الدرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر		
						إجمالي المبلغ	←=٦٦٠٠٠٠٠٠٠	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٦٦٠٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٦٦٠٠٠٠٠٠٠ = ٧٢٦٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٢)عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة) مدرعة بالطنب الثاني:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة (حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل) (حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومثوره (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدّرع	التشميس	٥٢٨٠٠٠٠٠٠ ريال	٢٦٤٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني		
						نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	عُشران		
						إجمالي المبلغ	١٣٢٠٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		١٣٢٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٣٢٠٠٠٠٠٠ = ٧٩٢٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٣) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان: لتفاصيل		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠) وسد المحجم نور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدّرع	التشويه	٥٧٢٠٠٠٠٠٠ ريال	٢٨٦٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	↓=١٩٨٠٠٠٠٠٠	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
				٦٦٠٠٠٠٠٠٠		١٩٨٠٠٠٠٠٠			

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٩٨٠٠٠٠٠٠ = ٨٥٨٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٤) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الأول والثاني:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المحجم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس	٥٧٢٠٠٠٠٠٠ ريال	٢٨٦٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الأول + الطنب الثاني		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + عُشران		
						إجمالي المبلغ	٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٣٢٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		١٩٨٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٩٨٠٠٠٠٠٠ = ٨٥٨٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٥) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان: لتفاصيل			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدَرع	التسبيع	٦١٦٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٠٨٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدَرع من قيمة غوالي العلقة	أربعة أعشار		
						إجمالي المبلغ	٢٦٤٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٢٦٤٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠ = ٩٢٤٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٦) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الأول والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠) وسد المحجم نور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←= ١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠٠	نوع الدَرع	التشقاذ + التشويه	٦١٦٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٠٨٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الأول + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدَرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٩٨٠٠٠٠٠٠=↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٢٦٤٠٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠٠ = ٩٢٤٠٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٧) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الأول وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المحجم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التسبيع	٦٦٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٣٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الأول + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + أربعة أعشار		
					٦٦٠٠٠٠٠٠	إجمالي المبلغ	٦٦٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
							٣٣٠٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٣٣٠٠٠٠٠٠٠ = ٩٩٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٨) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الثاني والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل	المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)	المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
				مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)					
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المحجم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←= ١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشميس + التشويه	٦٦٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٣٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	عشران + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	١٣٢٠٠٠٠٠٠ + ١٩٨٠٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٣٣٠٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٣٣٠٠٠٠٠٠٠ = ٩٩٠٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٩)عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة) مدرعة بالطنب الثاني وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
				مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)		لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المحجم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشميس + التسبيع	٧٠٤٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٥٢٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	أثنين أعشار + أربعة أعشار		
						إجمالي المبلغ	١٣٢٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
				٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٣٩٦٠٠٠٠٠٠			

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٣٩٦٠٠٠٠٠٠ = ١٠٥٦٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٠) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بستة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المفجوم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التشويه	٧٠٤٠٠٠٠٠ ريال	٣٥٢٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + اثنين أعشار + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٣٢٠٠٠٠٠٠ + ١٩٨٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٣٩٦٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٣٩٦٠٠٠٠٠٠ = ١٠٥٦٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١١) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة) مدرعة بالطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء) لتفاصيل / البيان		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← = ١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشويه + التسبيع	٧٤٨٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٧٤٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثالث + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	١٩٨٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٤٦٢٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٤٦٢٠٠٠٠٠٠ = ١١٢٢٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٢) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان	لتفاصيل		
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التسبيع	٧٤٨٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٧٤٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + اثنين أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٣٢٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٤٦٢٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٤٦٢٠٠٠٠٠٠ = ١١٢٢٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٣) عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الأول والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
		مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)			
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← =١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشويه + التسبيع	٧٩٢٠٠٠٠٠٠ ريال	٣٩٦٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثالث + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٩٨٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٥٢٨٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٥٢٨٠٠٠٠٠٠ = ١١٨٨٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٤)عيب أسود متفرع من عُلقة (أسير البطرة)مدرعة بالطنب الثاني والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان	لتفاصيل		
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	←=١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشميس + التشويه + التسبيع	٨٣٦٠٠٠٠٠٠ ريال	٤١٨٠٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني + الطنب الثالث + عنق الغالي		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	اثنين أعشار + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	١٣٢٠٠٠٠٠٠ + ١٩٨٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠ =↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٥٩٤٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٥٩٤٠٠٠٠٠٠ = ١٢٥٤٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(١٥)عيب أسود متفرع من عَلقة(أسير البطرة)مدرعة بالطنب الأول والطنب الثاني والطنب الثالث وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنّة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجسم نور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	محدوش المحدّش	١٢٠ غالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	١٢٠×٥٥٠٠٠٠٠= ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التشويه + التسبيغ	٨٨٠٠٠٠٠٠٠ريال	٤٤٠٠٠٠٠٠٠ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + الطنب الثالث + العنق		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العَشر + اثنين أعشار + ثلاثة أعشار + اربعه أعشار		
						إجمالي المبلغ	٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ١٣٢٠٠٠٠٠٠ + ١٩٨٠٠٠٠٠٠ + ٢٦٤٠٠٠٠٠٠=↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					٦٦٠٠٠٠٠٠٠		٦٦٠٠٠٠٠٠٠		

٦٦٠٠٠٠٠٠٠ + ٦٦٠٠٠٠٠٠٠ = ١٣٢٠٠٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

القاعدة(٦٩):

ش٢ف١٦٤ وســـــبعه ســـــن عيـــــب اســـــود

ش٣ف١٦٤ دروع العُلقـــــــــــة الصفـــــــــــراء

ش١ف١٦٥ غيـــــاب العُنـــــق منهـــــا شـــــرط

ش٢ف١٦٥ لأن العُنـــــــق عيـــــــب احمـــــــر

ش٣ف١٦٥ وعلياهـــــــا هـــــــو الغصّـــــــاب

أهم المرتكزات والثوابت للقاعدة مبين في الجدول التالي:-

م	الأنواع	مقاييس الدروع	النسبة لقيمة الدروع من قيمة غوالي العلق	الإجمالي
١	التشقاذ	الطنب الأول	العُشر	العُشر
٢	التشميس	الطنب الثاني	عُشران	عُشران
٣	التشويه	الطنب الثالث	ثلاثة أعشار	ثلاثة أعشار
٤	التشقاذ + التشميس	الطنب الأول + الثاني	العُشر + عُشران	ثلاثة أعشار
٥	التشقاذ + التشويه	الطنب الأول + الثالث	العُشر + ثلاثة أعشار	أربعة أعشار
٦	التشميس + التسويه	الطنب الثاني + الثالث	عشران + ثلاثة أعشار	خمسة أعشار
٧	التشقاذ + التشميس + التشوية	الطنب الأول + الثاني + الثالث	العُشر + اثنين أعشار + ثلاثة أعشار	ستة أعشار

حكم(الغالي والغلاء)للعيوب السوداء المتفرعة من العيوب الصفراء

(١)عيب أسود متفرع من عُلقة (القطير ومقطّرة) مدرعة بالطنب الأول:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المربّع	٣ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ريال	← = ٣×٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدَرع	التشقاذ	١٢١٠٠٠٠٠ ريال	٦٠٥٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الأول		
						نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر		
						إجمالي المبلغ	↓=١٦٥٠٠٠٠		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					١٦٥٠٠٠٠٠		١٦٥٠٠٠٠		

١٦٥٠٠٠٠٠ + ١٦٥٠٠٠٠ = ١٨١٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٢)عيب أسود متفرع من عُلقة (القطير ومقطّرة) مدرعة بالطنب الثاني:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل البيان			
النفي أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المربّع	٣ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ريال	٣×٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدّرع	التشميس	١٣٢٠٠٠٠٠ ريال	٦٦٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني		
						نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	عُشران		
						إجمالي المبلغ	٣٣٠٠٠٠٠=↓		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					١٦٥٠٠٠٠٠		٣٣٠٠٠٠٠		

١٦٥٠٠٠٠٠ + ٣٣٠٠٠٠٠ = ١٩٨٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٣)عيب أسود متفرع من عُلقة (القطير ومقطّرة) مدرعة بالطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل الثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحده بقرار ديات العصر شرعا (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المربّع	٣ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ريال	← = ٣ × ٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدّرع	التشويه	١٤٣٠٠٠٠٠ ريال	٧١٥٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدّرع من قيمة غوالي العلقة	ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	٤٩٥٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					١٦٥٠٠٠٠٠		٤٩٥٠٠٠٠		

١٦٥٠٠٠٠٠ + ٤٩٥٠٠٠٠ = ٢١٤٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٤)عيب أسود متفرع من عُلقة (القطير ومقطّرة) مدرعة بالطنب الأول والثاني:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	لتفاصيل / البيان			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد المجيم ثور ومثيوعه (مثل ربع ثمنه)	المربّع	٣ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	٣ × ٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس	١٤٣٠٠٠٠٠ ريال	٧١٥٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + عُشران		
						إجمالي المبلغ	١٦٥٠٠٠٠ + ٣٣٠٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					١٦٥٠٠٠٠٠		٤٩٥٠٠٠٠		

١٦٥٠٠٠٠٠ + ٤٩٥٠٠٠٠ = ٢١٤٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٥)عيب أسود متفرع من عُلقة (القطير ومقطّرة) مدرعة بعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان	لتفاصيل		
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠ وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المربّع	٣ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	٣ × ٥٥٠٠٠٠٠ = ←	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشويه	١٥٤٠٠٠٠٠ ريال	٧٧٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الأول + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	١٦٥٠٠٠٠٠ + ٤٩٥٠٠٠٠ =↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					١٦٥٠٠٠٠٠		٦٦٠٠٠٠٠		

١٦٥٠٠٠٠٠ + ٦٦٠٠٠٠٠ = ٢٣١٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٦)عيب أسود متفرع من عُلقة (القطير ومقطّرة) مدرعة بالطنب الأول والطنب الثالث:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان	لتفاصيل		
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المربّع	٣ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	٣ × ٥٥٠٠٠٠٠ = →	نوع الدِّرع	التشميس + التشويه	١٦٥٠٠٠٠٠ ريال	٨٢٥٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الثاني + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	عشران + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	٣٣٠٠٠٠٠٠ + ٤٩٥٠٠٠٠٠ = ↓	وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)	
					١٦٥٠٠٠٠٠		٨٢٥٠٠٠٠		

١٦٥٠٠٠٠٠ + ٨٢٥٠٠٠٠ = ٢٤٧٥٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

(٧) عيب أسود متفرع من عُلقة (القطير ومقطّرة) مدرعة بالطنب الأول وعنق الغالي:

العقوبة الأساسية		العقوبة الفرعية				العقوبة الفرعية الفرعية		المبلغ بعد التخفيض	
الحكم اللازم في حالة غياب القابلية لمساق محكوم الدم	في حالة وجود القابلية لمساق محكوم الدم	مناسخة غوالي العُلقة(حكم الغالي)				المناسخة لدروع العيب (التي تصاحب جريمة القتل)(حكم الغلاء)		المبلغ في حالة تنزيل ثلث	وفي حالة تنزيل ثلث آخر
		محكوم العُلقة	عدد غوالي العُلقة	مبلغ الغالي الواحد بقرار دية العصر شرعاً	إجمالي مبلغ الغوالي	البيان / لتفاصيل			
النقى أو القضاء في يوم أبيض (بسنة الصلح والبراء)	دية واحدة بقرار ديات العصر شرعاً (٥٥٠٠٠٠٠) وسد الهجيم ثور ومتبوعه (مثل ربع ثمنه)	المربّع	٣ غوالي	٥٥٠٠٠٠٠ ريال	← = ٣ × ٥٥٠٠٠٠٠	نوع الدِّرع	التشقاذ + التشميس + التشويه	١٧٦٠٠٠٠٠ ريال	٨٨٠٠٠٠٠ ريال
						مقياسه	الطنب الاول + الطنب الثاني + الطنب الثالث		
						نسبة قيمة الدِّرع من قيمة غوالي العلقة	العُشر + اثنين أعشار + ثلاثة أعشار		
						إجمالي المبلغ	١٦٥٠٠٠٠٠ + ٣٣٠٠٠٠٠ + ٤٩٥٠٠٠٠ ↓=		وهناك تخفيض من الثلث الثالث المتعلق بمجالي الإتساع والانصياع (وحد الجبر حايزها)
					١٦٥٠٠٠٠٠		٩٩٠٠٠٠٠		

١٦٥٠٠٠٠٠ + ٩٩٠٠٠٠٠ = ٢٦٤٠٠٠٠٠

وهو إجمالي مبلغ الاحشام (الغالي + الغلاء) وذلك قبل التخفيض

ثانياً: خافضات محكوم العيوب والعتوب

(أ) النص:

١٦٦ وسنّة خافضات العيب لعيب اثلم وعيب اجذم وعيب احمر وعيب اصفر
١٦٧ سنن مِعلاق متحرك وما توِّج بتاج الدرع سار العيب عيب اسود
١٦٨ وكل العيب يتخفّض من الغالي ومن درعه بدون الخفض للصافي
١٦٩ ثَلث للمعترف بالعيب بشرع الفرع ولاَ الكيل وإن كان الوفا شامل
١٧٠ فرد الوجه متكامل فيتنزّل ثلث آخر هديّة كل متبيّن
١٧١ شلاّل النّقى والكيل لتنفيذ النّقى الوارد وشرع العايب الشارد
١٧٢ فمن هو للقِطاع أعلن وعقّب للتِباع أذعن فيأخذ سوفه اللازم
١٧٣ تِباع العام سوْف اوّل وبرهانه هي الذّمّه لاثباته على شرعه
١٧٤ وياخذ سوفه الثاني لعام اخر غلاق السوف فإنه للنقا اتمكّن
١٧٥ فلَمّ الوجه متقاته ويعقب نشر راياته ولا يُستاق غير الثلث
١٧٦ وإ ن خاب النّقى المقصود فللمتبيّن ان يختار بسَوْق الثلث ثم الصّلح
١٧٧ ويخضع للبراء والصّلح ومقضى الدّم بالطارف على السنّة بيوم ابيض
١٧٨ وامّا سَوْق للثلثين وحصر الدّم بالفاعل يُقافا الصّاحب المصفى
١٧٩ مقابل مغرمه يعفى وفي حال إتّساع القوم من المتبيّن الوارد
١٨٠ فباقي له من الثالث إلى سد الخضر مجبور وتتصوّب رباب البيت
١٨١ صوايب قوم مُستاقه صوايب ذي تجمّلها فإن نقّصَ لها المَستاق
١٨٢ لّزِم في قدرها عدلين رباب البيت اوّلها مع الدوشان ثانيها
١٨٣ وصوب الجار ثالثها وإن كان السمى موجود سلاح الجنب له مسنون
١٨٤ وله نوبه من الأحشام وثاني صلح له قافي ويلزم للنزيله نوب
١٨٥ صوايبها وكسوتها لصالح حامل المحكوم للخمسة مقاس اسباع
١٨٦ وحد الجبر حايزها وجود الموجبات رادع ووجد الخافضات شافع
١٨٧ أتى الإيجاب للظالم وجا التخفيض للنّادم أتى الإيجاب ضِد اعوج
١٨٨ وجا التخفيض للمخرج بقا التغليظ للشارد وجا التخفيض للوارد

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٦٦	وسنّة خافضات العيب	الأسباب الملزمة للتخفيض
ش٢ف١٦٦	لعيب اثلم وعيب اجذم	تخفيض العيب الأثلم والأجذم
ش٣ف١٦٦	وعيب احمر وعيب اصفر	وتخفيض العيب الأحمر والأصفر
ش١ف١٦٧	سنن مِعلاق متحرك	يلزم التخفيض في جميع العيوب المتحركة
ش٢ف١٦٧	وما توِّج بتاج الدرع	العيوب التي يجتمع فيها حكم الغالي وحكم الغلاء فهي عيوب ومسميات أخرى
ش٣ف١٦٧	سار العيب عيب اسود	يتحوّل العيب من أسمه السابق إلى مسمى عيب أسود
ش١ف١٦٨	وكل العيب يتخفّض	جميع العيوب يلزم تخفيضها بحسب تواجد الوسائل والشروط المسنونة
ش٢ف١٦٨	من الغالي ومن درعه	التخفيض من محكوم الغالي وكذا التخفيض من دروع الغالي عند توفر الشروط
ش٣ف١٦٨	بدون الخفض للصافي	ولا يلزم التخفيض من المحكوم الأصلي (الحِد)
ش١ف١٦٩	ثَلث للمعترف بالعيب	إسقاط الثلث كاملاً للغريم المعترف بالعيب
ش٢ف١٦٩	بشرع الفرع ولاّ الكيل	ويظهر الأعتراف بوضع الفرع أو كيل المحكوم مباشرةً
ش٣ف١٦٩	وإن كان الوفاء شامل	أما إن كان الوفاء في جميع الجوانب
ش١ف١٧٠	فرد الوجه متكامل	بتكامل الإنصياع
ش٢ف١٧٠	فيتنزّل ثلث آخر	فيلزم إسقاط ثلث آخر
ش٣ف١٧٠	هديّة كل متبيّن	مكافئة لمن اعتلم بالوفاء
ش١ف١٧١	شلاّل النّقى والكيل	الشلال بمعنى المعتلم والمستعد للوفاء، والنقى : هو الامتثال للقصاص في الدم أما الكيل فهو الإمتثال لمساق المحكوم المادي
ش٢ف١٧١	لتنفيذ النّقى الوارد	هناك نوعين للنقاء إحداهما يسمى النقى الوارد
ش٣ف١٧١	وشرع العايب الشارد	والنوع الثاني للنقاء يسمى النقى في العايب الشارد
ش١ف١٧٢	فمن هو للقِطاع أعلن	بمعنى الامتثال للقطاع في العايب
ش٢ف١٧٢	وعقّب للتِباع أذعن	والانصياع للمتابعة
ش٣ف١٧٢	فيأخذ سوفه اللازم	فهنا يلزم اعطائهم المهلة المسنونة عرفاً
ش١ف١٧٣	تِباع العام سوْف اوّل	السوف الأول عاماً كاملاً
ش٢ف١٧٣	وبرهانه هي الذّمّه	وفي نهاية العام الأول يتم الحضور إلى ولي الدم لدفع اليمين التي تثبت متابعتهم للعايب

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١٧٣	لاثباته على شرعه	اليمين اللازمة
ش١ف١٧٤	وياخذ سوفه الثاني	وبعد اليمين يعطى لهم السوف الثاني
ش٢ف١٧٤	لعام اخر غلاق السوف	يعطى سوف ثاني وهو عاماً كاملاً على أن تكون مهلة نهائية
ش٣ف١٧٤	فإنه للنقا اتمكّن	في نهاية العام الآخر يكون المتبين ملزوم بإحدى أمرين بإما والتمكن من تقدير العايب للنقاء
ش١ف١٧٥	فلَمّ الوجه متقاته	بذلك قد أوفى وباض الوجه
ش٢ف١٧٥	ويعقب نشر راياته	نشر الرايات هي إجراءات عرفية كإشهاراً وإظهاراً للمجتمع بأنه بني فلان قد أوفوا بما وعدوا
ش٣ف١٧٥	ولا يُستاق غير الثلث	ففي هذه الحالة لا يساق إلا الثلث فقط واللثلثان تسقط للوفاء الشامل والإسقاط ليس طوعياً وإنما بقوة الثوابت العرفية.
ش١ف١٧٦	وإ ن خاب النّقى المقصود	أما أن خابوا في تنفيذ النقاء
ش٢ف١٧٦	فللمتبيّن ان يختار	فالمتحملين أمام خيارات
ش٣ف١٧٦	بسَوْق الثلث ثم الصّلح	دفع ثلث الحشم وأخذ صلح زمني في الدم
ش١ف١٧٧	ويخضع للبراء والصّلح	الإجراءات المتبعة لعوايد الصلح والبراء
ش٢ف١٧٧	ومقضى الدّم بالطارف	وعند أن ينتهي الصلح يستقص بالدم دم من نفس الغريم المباشر أو ربعه أصحاب التكافل والشراكة.
ش٣ف١٧٧	على السنّة بيوم ابيض	اليوم الأبيض يعني بعد انتهاء الفترة الزمنية للصلح ذلك الخيار الأول
ش١ف١٧٨	وامّا سَوْق للثلثين	وأما وأن يدفعوا ثلثي الأحشام
ش٢ف١٧٨	وحصر الدّم بالفاعل	فإن دفعوا ثلثي الاحشام فيكونوا بذلك قد حصروا الدم بالفاعل المباشر دون أصحاب الشراكة والتكافل
ش٣ف١٧٨	يُقافا الصّاحب المصفى	فبالثلثين يكونوا قد خرجوا عن كامل المسئولية نهائياً ومحصورة بفاعلها فأولياء أمر العايب وجماعته لا يخرجوا عن المسئولية مالم تكن بمخارجها العرفية فهم بمثابة العايب ولا يحق لهم إلغاء عضويته أو تفريده إلا بعد أن يدفعوا ما يلزم فيما أجناه والذي بعد ذلك لا مانع في أن يعلنوا طرحه وتفريد غرمه وجرمه

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٧٩	مقابل مغرمه يعفى	مقابل إلغاء عضويته ومغرمه
ش٢ف١٧٩	وفي حال إتّساع القوم	الاتساع هو الاستضافة لأولياء الدم مدة أجراءات المصفى
ش٣ف١٧٩	من المتبيّن الوارد	من المعتلم والمتبين بالوفاء
ش١ف١٨٠	فباقي له من الثالث	فلا زال المتحمل يستحق الخفيض من الثلث الثالث وهو ما يسمى (ثلث مجالي الاستاع والانصياع)
ش٢ف١٨٠	إلى سد الخضر مجبور	سد الخضر: بمعنى نفقات الاستضافة ويلزم احتسابها بجبرها أي: ضعفها لصالح المتحمل
ش٣ف١٨٠	وتتصوّب ِرباب البيت	بالإضافة إلى نظام الصوائب التي تستحقها نساء المحتمل
ش١ف١٨١	صوايب قوم مُستاقه	مسمى الصوايب مأخوذ من الصواب ويقصد بالصوايب تخصيص جزء مما يُساق في القضايا (دسماً أو مالاً) وبالتحديد من مضاعفاته فمن ضمن ذلك على سبيل المثال لا للحصر من القبائل الذين تقدم لهم الذبائح فعند أن يقدم اللحم مطبوخاً لا يأكلون اللحم إلا بعد أن يقدموا بإخراج جزء منه للنساء ذلك البيت أو نساء تربطهم بهن صلة القربى بذلك المكان وبالتحديد يأخذ لهن اليد والرجل من كل ذبيحة ويقال هذه الصوايب اللازمة
ش٢ف١٨١	صوايب ذي تجمّلها	بمعنى الصوايب التي تليق بهم وتشرفهم
ش٣ف١٨١	فإن نقَّص لها المُستاق	المقصود هنا هو الصوايب من النوع الآخر أي جزءً مما تم تقييمه من محكوم مادي أو دسم المتعلق بالمضاعفات (الأحشام والدسم) وذلك لصالح المتحمل.
ش١ف١٨٢	لّزِم في قدرها عدلين	أي كل طرف يختار شخصاً لتقييم الوايب الازمة
ش٢ف١٨٢	رباب البيت اوّلها	الجزء الذي يخصم لصالح المتحمل تحت مسمى الصوايب تكون أول المسميات لتلك الصوايب رب البيت بمعنى نساء المتحمل.

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف١٨٢	مع الدوشان ثانيها	الدواشين: هما المصدر المختص عرفاً بالجانب الأعلامي العام والهام ولسان الحال للإشهار والإعلان رفعاً لمعنويات من يستحقون الرفع وتوبيخاً وهجاءً لمن يستحق الهجاء في أنماط النقص أو الجبن أو البخل أو مخالفة الشيم والقيم.
ش١ف١٨٣	وصوب الجار ثالثها	أنظر إلى معنى (ش٢ف١٢٦) لمعرفة معنى الجار
ش٢ف١٨٣	وإن كان السمى موجود	هذا النوع من السمى ليس كمن يسمّي ابنه باسم شخص آخر حباً له وإنما هذا النوع لغرض التقرب لطلب التخفيض والرحمة وليس محصوراً بالتسمية للطفل عند ولادته بل يجوز إشهار اسماً له وأن كان كبيراً وذلك بإسم الاقرب من أولياء الدم أو أولياء الحق
ش٣ف١٨٣	سلاح الجنب له مسنون	وللسّمي أيضاً ما يعادل ثمن سلاح الجنب
ش١ف١٨٤	وله نوبه من الأحشام	ولذلك السمي أيضاً جزء من ذلك المحكوم المادي (دسم وحشم) وكلمة نوبه تعني نصيبه
ش٢ف١٨٤	وثاني صلح له قافي	ومن فوائد معلاق السمى ضرورة أن تعقد هدنة زمنية (صلح زمني) كمرحلة ثانية تقديراً إلزامياً للسمي وليس طوعياً وإنما بقوة العرف، أما الفترة الزمنية الأولى فهي مسنونة للمتحمل بعد خروجه من اللبث (الاحشام)
ش٣ف١٨٤	ويلزم للنزيله نوب	النزيلة: هي الفتاة التي يحضرونها القوم عند مساق المحكوم وصولاً إلى ساحة المستاق ومن ثم إلى منزله ومعناه النزول والانصياع والتقرب من ولي الدم أو ولي الحق وطلب الرحمة عند المقدرة.
ش١ف١٨٥	صوايبها وكسوتها	الصوايب تم تعريفها، أما المقصود من الكسوة فهي إسقاط مبلغ لصالح المتحمل بمسمى كسوة النزيلة (الفتاة)
ش٢ف١٨٥	لصالح حامل المحكوم	ذلك لصالح المتحمل للمحكوم يكون الجاني نفسه أو أقاربه أو غرامته المتبينين للمساق
ش٣ف١٨٥	للخمسة مقاس اسباع	اثنين اسباع للنزيلة، واثنين اسباع للسمي، وسبع واحد صايبة رباب البيت (لنساء المتحمل) وسبع واحد صايبة المزين، وسبع واحد صايبة الدوشان، وسبع واحد صايبة الجار.

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٨٦	وحد الجبر حايزها	هناك سقف محدد لا يلزم تعديه لمختلف توفر شروط التخفيض وهو الجبر بمعنى ما يعادل دية واحدة وذلك خارج عن الدم
ش٢ف١٨٦	وجود الموجبات رادع	رادع بمعنى مانع لافعال الهواء والغواء
ش٣ف١٨٦	ووجد الخافضات شافع	شافع أي أن الانصياع بالشكل المحدد عرفاً يعتبر أكبر وسائل الاعتذار
ش١ف١٨٧	أتى الإيجاب للظالم	ويؤكد المشرع بأن العقوبات المغلظة لا تقام إلا على ظالم
ش٢ف١٨٧	وجا التخفيض للنّادم	يؤكد المشرع أن التخفيض لا يكون إلا لصالح المتحمل النادم المنصاع لما يحكم عرفاً وليس من اعقب الفعل بالجفاء
ش٣ف١٨٧	أتى الإيجاب ضِد اعوج	يؤكد المشرع بأن الأحكام المغلظة تقام على الجاني لأنه مخالف للقيم والشيم.
ش١ف١٨٨	وجا التخفيض للمخرج	ويؤكد المشرع بأن التخفيض حافزاً ودافعاً لانصياع الجاني للنمط المسنون عرفاً دفعاً لإصلاح ذات البين بالطرق المعقولة والمقبولة.
ش٢ف١٨٨	بقا التغليظ للشارد	لا تخفيض لمن تم انصياعه بالقوة
ش٣ف١٨٨	وجا التخفيض للوارد	يقام التخفيض للطرف المنصاع طوعياً

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٧٠):

ش١ف١٦٦ **وسنّة خافضات العيب**

ش٢ف١٦٦ **لعيب اثلم وعيب اجذم**

ش٣ف١٦٦ **وعيب احمر وعيب اصفر**

ش١ف١٦٧ **سنن مِعلاق متحرك**

ش٢ف١٦٧ **وما توِّج بتاج الدرع**

ش٣ف١٦٧ **سار العيب عيب اسود**

ش١ف١٦٨ **وكل العيب يتخفّض**

ش٢ف١٦٨ **من الغالي ومن درعه**

ش٣ف١٦٨ **بدون الخفض للصافي**

* * *

القاعـــــدة(٧١): ش١ف١٦٩ ثَلـــــث للمعتـــــرف بالعيـــــب

ش٢ف١٦٩ بشـــــرع الفـــــرع ولا الكيـــــل

ش٣ف١٦٩ وإن كـــــان الوفـــــاء شـــــامل

ش١ف١٧٠ فـــــرد الوجـــــه متكامـــــل

ش٢ف١٧٠ فيتنـــــزّل ثلـــــث آخـــــر

ش٣ف١٧٠ هديّـــــة كـــــل متبـــــيّن

ش١ف١٧١ شـــــلاّل النّقـــــى والكيـــــل

ش٢ف١٧١ لتنفيـــــذ النّقـــــى الـــــوارد

ش٣ف١٧١ وشـــــرع العايـــــب الشـــــارد

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٧١) كما هو مبين في الجدول التالي:

م		السنن المتعلق بها إسقاط كل ثلث تخفيضاً لصالح المتحمل	تفاصيل الإجراءات	المانع التلقائي الملزم
١	ثلث من محكوم البث	النقى	بإحدى الأمور التالية:- ١- تنفيذ النقى الحار ٢- تنفيذ النقى بإجراءات التسويف للقطاع والتباع ٣- بالخيار المشدود باتباع رغبة ولي الدم في قبول الجاني للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي	وحد الجبر جايزها
٢	ثلث من محكوم البث	بشرع الفرع وإلا الكيل	بإحدى الأمور التالية:- ١- بوضع فروع العيب ٢- الكيل المباشر للمحكوم	
٣	جزء من الثلث الثالث	مقابل الاتساع والانصياع	أولاً: الغرامة المجبوره للمتسع ثانياً: نوب وصوائب السمي والنزيله من سُبعي متبقي الثلث الثالث ثالثاً: صوائب الدوشان والجار ورباب البيت للمتسّع وذلك من سبع واحد لكلاً منهم من متبقي الثلث الثالث	

القاعـــــدة(٧٢):
ش١ف١٧٢ فمـــــن هـــــو للقِطـــــاع أعلـــــن
ش٢ف١٧٢ وعقَـــــب للتِبـــــاع أذعـــــن
ش٣ف١٧٢ فيأخـــــذ ســـــوفه الـــــلازم
ش١ف١٧٣ تِبـــــاع العـــــام ســـــوْف اوّل
ش٢ف١٧٣ وبـــــرهانه هـــــي الذّمّـــــه
ش٣ف١٧٣ لاثباتـــــه علـــــى شـــــرعه
ش١ف١٧٤ وياخـــــذ ســـــوفه الثـــــاني
ش٢ف١٧٤ لعـــــام اخـــــر غـــــلاق الســـــوف
ش٣ف١٧٤ فإنـــــه للنقـــــا اتمكّـــــن
ش١ف١٧٥ فلَـــــمّ الوجـــــه متقاتـــــه
ش٢ف١٧٥ ويعقـــــب نشـــــر راياتـــــه
ش٣ف١٧٥ ولا يُســـــتاق غيـــــر الثلـــــث

***

القاعـــــدة(٧٣):
ش١ف١٧٦ وإن خـــــاب النّقـــــى المقصـــــود
ش٢ف١٧٦ فللمتبـــــيّن ان يختـــــار
ش٣ف١٧٦ بسَـــــوْق الثلـــــث ثـــــم الصّـــــلح
ش١ف١٧٧ ويخضـــــع للبـــــراء والصّـــــلح
ش٢ف١٧٧ ومقضـــــى الـــــدّم بالطـــــارف
ش٣ف١٧٧ علـــــى الســـــنّة بيـــــوم ابـــــيض

***

القاعـــــدة(٧٤):
ش١ف١٧٨ وامّـــــا سَـــــوْق للثلثـــــين
ش٢ف١٧٨ وحصـــــر الـــــدّم بالفاعـــــل
ش٣ف١٧٨ يُقافـــــا الصّـــــاحب المصفـــــى

ش١ف١٧٩ مقابـــــــل مغـــــــرمه يعفـــــــى

* * *

القاعـــــدة(٧٥): ش٢ف١٧٩ وفي حـــــــال إتّســـــــاع القـــــــوم

ش٣ف١٧٩ مـــــــن المتبـــــــيّن الـــــــوارد

ش١ف١٨٠ فبـــــاقي لـــــه مـــــن الثالـــــث

ش٢ف١٨٠ إلـــــى ســـــد الخضـــــر مجبـــــور

ش٣ف١٨٠ وتتصـــــوّب ـــــرباب البيـــــت

ش١ف١٨١ صـــــوايب قـــــوم مُســـــتاقه

ش٢ف١٨١ صـــــوايب ذي تجمّلهـــــا

ش٣ف١٨١ فـــــإن نقّـــــص لهـــــا المَســـــتاق

ش١ف١٨٢ لَـــــزِم في قـــــدرها عـــــدلين

ش٢ف١٨٢ ربـــــاب البيـــــت اوّلهـــــا

ش٣ف١٨٢ مـــــع الدوشـــــان ثانيهـــــا

ش١ف١٨٣ وصـــــوب الجـــــار ثالثهـــــا

ش٢ف١٨٣ وإن كـــــان السمـــــى موجـــــود

ش٣ف١٨٣ ســـــلاح الجنـــــب لـــــه مســـــنون

ش١ف١٨٤ ولـــــه نوبـــــه مـــــن الأحشـــــام

ش٢ف١٨٤ وثـــــاني صـــــلح لـــــه قـــــافي

ش٣ف١٨٤ ويلـــــزم للنزيلـــــه نـــــوب

ش١ف١٨٥ صـــــوايبها وكســـــوتها

ش٢ف١٨٥ لصـــــالح حامـــــل المـــــحكوم

ش٣ف١٨٥ للخمســـــة مقـــــاس اســـــباع

ش١ف١٨٦ وحـــــد الجبـــــر حايزهـــــا

الأحكام والمرتكزات الواردة في نص القاعدة(٧٥) المبين في الجدول التالي:

المثال تطبيقي لمهارة مناسخة تخفيض جزء من الثلث الثالث (مجالي الاتساع والانصياع) المبين في الجدول التالي:-

الأولوية المُلزمة		مناسخة ثلث مجالي الاتساع والانصياع					ملاحظة
		إثنين اسباع		إثنين اسباع	سبع واحد	سبع واحد تشرعة	سبع واحد
إحدى الغوالي لا يخصم منه شيء لأنه يلزم بقائه لصاحب الحق المستاق وفقاً للفقرة ف١٨٦ (وحد الجبر حايزها حايزها)	خصم غرامة المتحمّل المتسبب مبلغاً مدبولاً وفقاً للفقرة ف ١٨٠ (إلى سد المخضر مجبور)	سبع واحد صائبة النزيله	سبع أخر كسوة النزيله	سبع واحد نوب السمي	سبع اخر سلاح جنب السمي	صائبة رباب البيت (نساء المتحمّل المتسبب)	صائبة الدوشان(المختص بمنطقة المتحمل)	صائبة المزيّن(المختص بمنطقة المتحمل)	في حالة سقوط نصيب بعض أو إحدى هؤلاء أصحاب الأسباع فإنه يرجع لولي الحق المستاق وذلك مثل عدم إيصال نزيلة أو عدم الوصول بمعلاق السمي أو عدم حضور كلاً من المزين أو الدوشان المختص

* * *

القاعـــــدة(٧٦):

ش٢ف١٨٦ وجـــــــــود الموجبـــــــــات رادع

ش٣ف١٨٦ ووجـــــــد الخافضـــــــات شـــــــافع

ش١ف١٨٧ أتـــــــى الإيجـــــــاب للظـــــــالم

ش٢ف١٨٧ وجـــــــا التخفـــــــيض للنّـــــــادم

ش٣ف١٨٧ أتـــــــى الإيجـــــــاب ضِـــــــد اعـــــــوج

ش١ف١٨٨ وجـــــــا التخفـــــــيض للمخـــــــرج

ش٢ف١٨٨ بقـــــــا التغلـــــــيظ للشـــــــارد

ش٣ف١٨٨ وجـــــــا التخفـــــــيض للـــــــوارد

ثالثاً: المُبطلات الصغرى للعيوب والعُتوب

(أ) النص:

١٨٩ وسنّة مُبطلات العيب لعيب احمر وعيب اصفر وعيب أجذم وعيب أثلم
١٩٠ وما في حكمها الساكن بإحداها يغيب العيب وتبقى أحكامها بالحِد
١٩١ فعال العاهه الفجأه وفعل الجُفر والمرأه إذا غابت سوابقها
١٩٢ وفعل الزّلّه المَثبت ومتقى نفس مُتسَنّن وتسقط عُلقة المعوج
١٩٣ موزاء العيب والعايب وموزاء لاعوجاج احمر وعُلقة كاسر الصايب
١٩٤ وشد الفعل بالذّمّه عدى الذّمّه لِشد العيب وإن ظهرت دروع العيب
١٩٥ فيها لا يغيب العيب وجود المُسقطات اسرع ووجد الرافعات أبشع
١٩٦ ووجد المَسقطات أوسع ووجد الرافعات اقطع ووجد المَسقطات ارحم
١٩٧ ووجد الرافعات اظلم وجود المُسقطات اسطع ووجد الرافعات امنع
١٩٨ ووجد المسقطات أبقا ووجد الرافعات أنقا وفي حالة تعارضها
١٩٩ يُقام النصف ثم الصّرف من بعد ارتجاع الدرع من رافع إلى عُلقة
٢٠٠ فسنّة خفضها باقي على حسب النّقى والكيل من المتبيّن الوارد

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٨٩	وسنّة مُبطلات العيب	سنّة مبطلات العيب بمعنى الصفات المبطلة للعيب وهي التغاء الحصانة والاكتفاء بالعقوبة الأساسية
ش٢ف١٨٩	لعيب احمر وعيب اصفر	بطلان العيب الأحمر وبطلان العيب الأصفر
ش٣ف١٨٩	وعيب أجذم وعيب أثلم	بطلان العيب الأجذم وبطلان العيب الأثلم
ش١ف١٩٠	وما في حكمها الساكن	وبطلان اللبث الساكن المحشّم (وهو المثنى حكم التجبور)
ش٢ف١٩٠	بإحداها يغيب العيب	بتوفر صورة من صور مبطلات العيب يكون العيب المتحرك باطلاً
ش٣ف١٩٠	وتبقى أحكامها بالحِد	أي تسقط كل التغليظات عدى بقاء المحكوم الطبيعي الأصلي (الحِد) فإن الحِد بكسر الحاء يعني العقوبة الأساسية بمعنى عقوبة واحدة دون تغليظ

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٩١	فعال العاهه الفجأه	بمعنى الجنايات الواقعة من أشخاص حصلت لهم عاهات مفاجئة وعلى سبيل المثال الجنون فالجريمة التي قد يحدثها المجنون كمّرة أولى لا يلزم عليه فيها حكم العيب وبعد أن يُشهر جنونه يتحمّل عنه وليّه أحكام مغلظة كسائر الناس
ش٢ف١٩١	وفعل الجُفر والمرأه	الجُفر: هو الطفل، والمرأة: هي الأنثى (النساء)
ش٣ف١٩١	إذا غابت سوابقها	شريطة أن يكون ذلك مرة واحدة ولا ينطبق ذلك على من ظهرت لهم سوابق
ش١ف١٩٢	وفعل الزّلّه المَثبت	والزّلة المثبتة بمعنى الفعل الخطأ والذي يتطلب إثباته
ش٢ف١٩٢	ومتقى نفس مُتسَنّن	المدافع عن نفسه (الإباحة المعروفة كدفاع شرعي)
ش٣ف١٩٢	وتسقط عُلقة المعوج	المعوج هو الذي يخرج عن أنماط الإجراءات الثابتة والتي بمجرد اتباع الثوابت العرفية يكون محكوم الجناية محكوماً طبيعياً لا بحكم العيب
ش١ف١٩٣	موزاء العيب والعايب	موزاء بمعنى مخبأ، فمن يقبل أو يناصر العايب خارجاً عن الثوابت المسنونة فيقال له موزاء العيب والعايب وبالتحديد قبول أو مناصرة أحد الستة المنبوذين المحددين بالفقرات (٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨)
ش٢ف١٩٣	وموزاء لاعوجاج احمر	تأكيداً على عدم جواز القبول أو المناصرة للستة المنبوذين، والغرام معني بإرجاع صاحبه إلى الصواب قسراً أو طوعاً وتصفيته من اللوابث قبل تفريده
ش٣ف١٩٣	وعُلقة كاسر الصايب	كاسر الصايب هو الذي يمتنع عن إنصاف غريمه بإجراءات التقاضي (بعملية التحكيم - أو عبر القضاء الرسمي) ومن تمسك بخيار المثول أمام القضاء الرسمي فالقول قوله هذا ما تؤكده ثوابت العرف القبلي
ش١ف١٩٤	وشد الفعل بالذّمّه	هي الجريمة المجهول فاعلها ويتحملها المتحمّل بسبب حلف اليمين من أولياء الحق أو الدم وهي اليمين المحددة بأن فلان هو الفاعل ففي هذا لا يقام حكم العيب عدى الحِد (الصافي)
ش٢ف١٩٤	عدى الذّمّه لِشد العيب	أما الذمم وهي اليمين التي تساق لإثبات صفة العيب فليست من المبطلات
ش٣ف١٩٤	وإن ظهرت دروع العيب	تلك هي المبطلات لأحكام العيب المتحرك المقام بحكم الغالي أما إذا اجتمع الغالي والغلاء بوجود الدروع فهذا شيء آخر

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف١٩٥	فيها لا يغيب العيب	لا يسقط العيب
ش٢ف١٩٥	وجود المَسقطات اسرع	أسرع بمعنى أن العلق المسنونة واضحة قبل فعل الجريمة
ش٣ف١٩٥	ووجد الرافعات أبشع	أما وجود الرافعات فهي صفات بعدية بشعة تضاف إلى فعل الجريمة
ش١ف١٩٦	ووجد المَسقطات أوسع	وجود المسقطات كثيرة
ش٢ف١٩٦	ووجد الرافعات اقطع	الرافعات أقل عدداً من المسقطات لكن الرافعات تحمل صفة البشاعة
ش٣ف١٩٦	ووجد المَسقطات ارحم	وجود المسقطات بمثابة الرحمة
ش١ف١٩٧	ووجد الرافعات اظلم	وجود الرافعات تؤكد عنجهية الجاني والرافعات هي الدروع الأربعة للعيب وهي التي تحوّل العيوب المتحركة إلى العيوب السوداء بإجتماع الغالي والغلاء
ش٢ف١٩٧	وجود المَسقطات اسطع	وجود المسقطات أسطع بمعنى كثيرة وواضحة، والمسقطات تعني (مبطلات العيب)
ش٣ف١٩٧	ووجد الرافعات امنع	ووجود الرافعات أمنع بمعنى أنه لا ينطبق عليها المبطلات الصغرى المحددة عرفاً لسائر العيوب المتحركة
ش١ف١٩٨	ووجد المسقطات أبقا	بمعنى لا بد من وجود المبطلات حتى لا يطغي الناس على بعضهم بعضاً بوسيلة العلق المسنونة التي تمثل حصانات لأصحابها لولا وجود المبطلات
ش٢ف١٩٨	ووجد الرافعات أنقا	ووجد الرافعات أهم وأصفاء
ش٣ف١٩٨	وفي حالة تعارضها	وفي حالة أجتماعها أي (أجتماع المبطلات والرافعات)
ش١ف١٩٩	يُقام النصف ثم الصّرف	يلزم إسقاط النصف من المحكوم من بعد إرجاع العيب الأسود إلى عيب متحرك
ش٢ف١٩٩	من بعد ارتجاع الدرع	من بعد إرجاع درع العيب إلى مستوى العيب المتحرك
ش٣ف١٩٩	من رافع إلى عُلقة	رجوع محكوم الغالي والغلاء إلى مستوى الغالي
ش١ف٢٠٠	فسنّة خفضها باقي	تأكيداً على عدم التغيّر في الإجراءات الأولى للتخفيض
ش٢ف٢٠٠	على حسب النّقى والكيل	بمعنى إسقاط الثلث مقابل الإنصياع للنقاء وهو القصاص، وثلث آخر للإنصياع بتسليم حكم اللبث (نقد ودسم)
ش٣ف٢٠٠	من المتبيّن الوارد	من الجاني أوليّة أو الملتزم والمتقدم عنهم

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــــدة(٧٧): ش١ف١٨٩ وســـــــنّة مُـــــــبطلات العيـــــــب

ش٢ف١٨٩ لعيـــــب احمـــــر وعيـــــب اصفـــــر

ش٣ف١٨٩ وعيـــــب أجـــــذم وعيـــــب أثلـــــم

ش١ف١٩٠ ومـــــــا في حكمهـــــــا الســـــــاكن

ش٢ف١٩٠ بإحـــــــداها يغيـــــــب العيـــــــب

ش٣ف١٩٠ وتبقـــــــى أحكامهـــــــا بالجِـــــــد

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٧٧):

سميت مبطلات صغرى لأنها تسقط بوجودها العقوبة الفرعية نهائياً دون أن تسقط العقوبة الفرعية الفرعية فإن العيوب التي تسقط بمجرد وجود المبطلات الصغرى هي:-

١- العيوب الصفراء
٢- العيوب الحمراء
٣- العيوب الجذماء
٤- العيوب الثلماء

القاعـــــدة(٧٨): ش١ف١٩١ فعـــــــال العاهـــــــه الفجـــــــأه

ش٢ف١٩١ وفعـــــــل الجَفـــــــر والمـــــــرأه

ش٣ف١٩١ إذا غابـــــــت ســـــــوابقها

ش١ف١٩٢ وفعـــــــل الزّلّـــــــه المثبـــــــت

ش٢ف١٩٢ ومتقـــــــى نفـــــــس مُتسَـــــــنّن

ش٣ف١٩٢ وتســـــــقط عُلقـــــــة المعـــــــوج

ش١ف١٩٣ مـــــــوزاء العيـــــــب والعايـــــــب

ش٢ف١٩٣ ومـــــــوزاء لاعوجـــــــاج احمـــــــر

ش٣ف١٩٣ وعُلقـــــــة كاســـــــر الصـــــــايب

ش١ف١٩٤ وشـــــــد الفعـــــــل بالذّمّـــــــه

ش٢ف١٩٤ عـــــدى الذّمّـــــه لِشـــــد العيـــــب

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٧٨) وهي المبطلات الصغرى الموضحة بالجدول التالي:-

م	النـــوع
١	فعال العاهه الفجئة (كالجنون المفاجئ)
٢	الجرائم التي يرتكبها الطفل الذي لم تكن له سوابق
٣	الجرائم التي ترتكبها المرأة التي لم يكن لها سوابق
٤	الزلّة (الخطأ)
٥	الدفاع عن النفس
٦	الجرائم التي لا تثبت إلا باليمين (عدى الذمة لإثبات العيب)
٧	كسر الصايب
٨	تسقط علق موزاء العيب والعايب

* * *

القاعـــــدة(٧٩): ش٣ف١٩٤ وإن ظهـــــــــرت دروع العيـــــــــب

ش١ف١٩٥ فيهـــــــا لا يغيـــــــب العيـــــــب

ش٢ف١٩٥ وجـــــــود المَســـــــقطات اســـــــرع

ش٣ف١٩٥ ووجـــــــد الـــــــرافعات أبشـــــــع

ش١ف١٩٦ ووجـــــــد المَســـــــقطات أوســـــــع

ش٢ف١٩٦ ووجـــــــد الـــــــرافعات اقطـــــــع

ش٣ف١٩٦ ووجـــــــد المَســـــــقطات ارحـــــــم

ش١ف١٩٧ ووجـــــــد الـــــــرافعات اظلـــــــم

ش٢ف١٩٧ وجـــــــود المَســـــــقطات اســـــــطع

ش٣ف١٩٧ ووجـــــــد الـــــــرافعات امنـــــــع

ش١ف١٩٨ ووجـــــــد المســـــــقطات أبقـــــــا

ش٢ف١٩٨ ووجـــــــد الـــــــرافعات أنقـــــــا

ش٣ف١٩٨ وفي حالـــــــــــة تعارضـــــــــــها
ش١ف١٩٩ يُقـــــام النصـــــف ثـــــم الصّـــــرف
ش٢ف١٩٩ مـــــن بعـــــد ارتجـــــاع الـــــدرع
ش٣ف١٩٩ مـــــن رافـــــع إلـــــى عُلقـــــة
ش١ف٢٠٠ فســـــــنّة خفضـــــــها بـــــــاقي
ش٢ف٢٠٠ علـــــى حســـــب النّقـــــى والكيـــــل
ش٣ف٢٠٠ مـــــــن المتبـــــــيّن الـــــــوارد

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٧٩):

- إذا ظهرت بعض أو كل دروع العيب وهي صور البشاعة العظمى التي تسمى الرافعات الرباعية للعيب والتي يلزم فيها عقوبة فرعية فرعية (أحكام الغلاء) إلى جانب الغالي والمحصورة على جرائم عيب القتل لا تدخل في ذلك الإصابات أو جرائم المال أو العرض فهنا مهما ظهرت مبطلات العيب فإن العيب هنا لا يسقط نهائياً ولا يبقى على نفس الارتفاع بل يتراجع قليلاً إلى إحدى أثنين مستويات والمتمثل بعودة الدرع إلى عُلقة فإن الثلاثة الأطناب تؤخذ بعُلقة المربّع أما العنق المسنون لجريمة تسبيع جثة القتيل فإنه يعود إلى المحدّش (العيب الأحمر) وبتعارض وجود الرافعات والمبطلات بتواجدهما معاً في وقت واحد فحينها يعود الدرع إلى عُلقة ويقام النصف من محكومها ومن ثم تطبيق سنن الخافضات فلها تأثيرها المُلزم .

رابعاً:المبطلات الكبرى(حُكم كاسر الصايب ومن أحتكم إلى المولى بشرع الله)

(أ) النص:

٢٠١ ومن هو قاد غرامه لمولى الأمر شرع الله فقد ساق النّقى واصطاب
٢٠٢ اذا قوده بدا موصول وما جاء من نطف عارض فابالمربوع ناتجها
٢٠٣ لما رجّع لمجرى العرف ومن خاير ببذل القود خيار الشّد نحو الشّرع
٢٠٤ ولم يرفض لمجرى العرف فتنزيل الثلث قايم بحكم القود في عدمه
٢٠٥ وشرع الكيل له حكمه بشرع المتّسع والفرع وملزوماً بقطع الدم
٢٠٦ وما كانت نوايب غُرم ومربوطة بحكم الشّرع على المغرم مساق الحمل
٢٠٧ فمن انصف بشرع الله مقابل سنّة الصايب فقد اصطاب صوب إنصاف
٢٠٨ اذا كان النّصف مشدود فما يُربط تجاه الشّرع يقابل عُلقة الصّايب
٢٠٩ ومن يرفض خيار الشّرع فلا له عيب بانواعه وملزوماً بقطع الدم
٢١٠ ويحمل كاسر الصّايب مساق الضّان بالمربوع لغرام الطّحين القَرب
٢١١ وسوق الثّور للمُبعد وتسريح الدّسم دايم بمتبوعه ربع سعره

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٠١	ومن هو قاد غرامه	قاد غرامه: بمعنى قام بتسليم صاحبه
ش٢ف٢٠١	لمولى الأمر شرع الله	مولى الأمر هي الدولة، وشرع الله بمعنى القضاء الرسمي
ش٣ف٢٠١	فقد ساق النّقى واصطاب	فقد أدى واجبه المسنون وهي طريق الصواب
ش١ف٢٠٢	اذا قوده بدا موصول	التسليم الفعلي
ش٢ف٢٠٢	وما جاء من نطف عارض	وما حدث من مخالفات بعد التسليم
ش٣ف٢٠٢	فابالمربوع ناتجها	عقوبتها محكوم المربّع
ش١ف٢٠٣	لما رجّع لمجرى العرف	إذا نوقش ذلك عرفاً في يوم من الإيام
ش٢ف٢٠٣	ومن خاير ببذل القود	من أعلن متابعته لرغبة الطرف الآخر للبت في القضية عبر القضاء الرسمي كإحدى الخيارات
ش٣ف٢٠٣	خيار الشّد نحو الشّرع	شريطة تقديم ضمانات وهي الضمانات الكافية والشروط في الثوابت المسنونة لتنفيذ الخيار
ش١ف٢٠٤	ولم يرفض لمجرى العرف	وليس عنده مانع في فصل القضية عبر المجتمع القبلي (عبر محكمين)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٢٠٤	فتنزيل الثلث قايم	فيستحق إسقاط الثلث من محكوم اللبث
ش٣ف٢٠٤	بحكم القود في عدمه	كمن يسقط له الثلث مقابل تسليمه صاحبه بإجراءات النقى والاقتصاص الفوري
ش١ف٢٠٥	وشرع الكيل له حكمه	بالإضافة إلى ما يستحق من التخفيض مقابل تسليمه للمحكوم المادي
ش٢ف٢٠٥	وشرع المتّسع والفرع	الفروع لوحدها تأخذ ثلث العقوبة تخفيضاً والفرع يعني وضع قطعة أو قطع من السلاح الشخصي- إلى أولياء الدم تعبيراً عن اعترافه بالجريمة ليوفر عليهم عبئ الإثبات وهي وسيلة من وسائل الأعتذار القوي، والمتسع: تعني الاستضافة للخصم بعد تحكيمه له ليكون خصماً وحكماً في وقت واحد وهذا أيضاً من أكبر وسائل الإعتذار ويعود على المتحمّل بفائدة إضافية من التخفيض والمتمثلة بمسمى الغرامة المجبورة والصوايب ونوب النزيلة وكسوتها ونوب السمي والدوشات والجار.
ش٣ف٢٠٥	وملزوماً بقطع الدم	وحينها لا يلزم بقاء الدم بل يتم قطعه نهائياً
ش١ف٢٠٦	وما كانت نوايب غَرم	المقصود هنا هوفي حالة إذا وقع الاختيار على البت في القضية عبر القضاء الرسمي في نوع من القضايا الذي يعتبر الجاني نفسه أن أصحابه وغرامتّه شركاء له مادياً بحكم المسئولية الجماعية كالفتنة على الحد والبلد (الحِمى) وما شابه ذلك
ش٢ف٢٠٦	ومربوطة بحكم الشّرع	كان الفصل في القضية عبر القضاء الرسمي
ش٣ف٢٠٦	على المغرم مساق الحمل	التكلفة في ذلك النوع من القضايا مسئولية جماعية تلزم الغرامة أعضاء قبيلته أو قريته أو بدنته فيما يتعلق بالجانب المادي كالمحكوم أو حتى نفقات المحاماة ومخاسير القضية ولا ينحصر على الجاني سوى العقوبة البدنية كالقصاص أو الحبس، فهم ملزمون معه بالمساهمة مادياً بطريقة داخلية دون أن يكون القضاء الرسمي في الصورة، وهذا جانب إيجابي وليس جانباً سلبياً فإن (الأصل في المعاملات وأنواعها وكيفيتها ما أقره الشرع ثم جرى به عرف الناس وتراضوا عليه مالم يخالف حكم الشرع من تحليل حرام أو تحريم حلال... إلخ) (المادة ٦ من القانون المدني اليمني)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٠٧	فمن انصف بشرع الله	ومن طولب بالإنصاف مثولاً أمام محكمين من المجتمع وكانت الإستجابة من خصمه في بذل مثوله عبر القضاء الرسمي
ش٢ف٢٠٧	مقابل سنّة الصايب	مقابل أو بدلاً عن المثول أمام محكمين
ش٣ف٢٠٧	فقد اصطاب صوب إنصاف	فقد سلك الطريق الصحيح وذلك خير إنصاف
ش١ف٢٠٨	اذا كان النّصف مشدود	شريطة وضع الضمانة المشروطة المسنونة التي تضمن تنفيذ ذلك الامتثال فلا يكفي إمتثال المشافهة
ش٢ف٢٠٨	فما يُربط تجاه الشّرع	المثول أمام عادالة القضاء الرسمي ليس خروجاً عن العرف القبلي بل هو المسار الإجباري الذي تؤكده القواعد المرجعية لأعراف كافة القبائل اليمنية وأن المثول أمام محكمين هو جانب اختياري طوعي
ش٣ف٢٠٨	يقابل عُلقة الصّايب	يأخذ نفس الحصانه المسنونة وذلك لردع الهوى والغوى أثناء فترة مثول الأطراف أمام عدالة القضاء الرسمي
ش١ف٢٠٩	ومن يرفض خيار الشّرع	من كانت رغبته مخالفة لرغبة خصمه في مسألة المثول أمام عدالة القضاء الرسمي
ش٢ف٢٠٩	فلا له عيب بأنواعه	أي أضرار أو جنايات تلحقه من خصمه بسبب رفضه المثول أمام القضاء الرسمي فإن ذلك الرفض هو من المبطلات الكبرى للعيب فيما قد يحدث فيه من أذى ولا يعفى عن تسليم العيب فيما قد يحدث منه في غريمه
ش٣ف٢٠٩	وملزوماً بقطع الدم	من رفض طلب غريمه بالمثول أمام عدالة القضاء الرسمي فإن ذلك من المبطلات الكبرى للعيب وهو حينها ملزوماً بأستلام دية القتيل الحِد الصافي (العقوبة الأساسية دون سواها)
ش١ف٢١٠	ويحمل كاسر الصّايب	ومن كسر الصواب يكون ذلك عرفاً أو شرعاً تقام عليه العقوبة المحددة في ثوابت الأعراف القبلية
ش٢ف٢١٠	مساق الضّان بالمربوع	فالعقوبة المتعُلقة بالدسم تقام بالمربوع أي أربع ذبائح شياة
ش٣ف٢١٠	لغرام الطّحين القَرب	إذا كان الطرفان من قرية واحدة
ش١ف٢١١	وسوق الثّور للمُبعد	أما إن كانوا الأطراف من مناطق متباعدة فالعبئ أكثر من ذلك ويلزم فيها مساق الثور
ش٢ف٢١١	وتسريح الدّسم دايم	وهناك شروطاً مصاحبة لمساق الدسم (الهجر)
ش٣ف٢١١	بمتبوعه ربع سعره	بجانب كل ذبحية ما يعادل ربع ثمنها نقداً

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــــدة(٨٠): ش١ف٢٠١ ومـــــن هـــــو قـــــاد غـــــرامه
ش٢ف٢٠١ لمولـــــــى الأمـــــــر شـــــــرع الله
ش٣ف٢٠١ فقـــــد ســـــاق النّقـــــى واصـــــطاب
ش١ف٢٠٢ اذا قـــــــوده بـــــــدا موصـــــــول

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٨٠):

من قام بتسليم نفسه إلى القضاء الرسمي أو أن أصحابه هم الذين قاموا بتسليمه إلى القضاء الرسمي فمهما كانت الجريمة عيباً فالعبرة بما يصح لدى القضاء الرسمي ولا يجوز المطالبة بالعيب المحدد في ثوابت العرف المسنون طالما وقد تم مثول الجاني أمام عدالة القضاء الرسمي.

***

القاعـــــدة(٨١): ش٢ف٢٠٢ ومـــــا جـــــاء مـــــن نطـــــف عـــــارض
ش٣ف٢٠٢ فابالمـــــــــــــربوع ناتجهـــــــــــــا
ش١ف٢٠٣ لمـــــا رجّـــــع لمجـــــرى العـــــرف

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٨١):

من حصل منه اعتداء على غريمه وقد انصفه عبر إجراءات القضاء الرسمي فيتحمل حكم المربّع فيما قد يحصل في المعتدى عليه (في ماله أو عرضه أو دمه).

***

القاعـــــدة(٨٢): ش٢ف٢٠٣ ومـــــن خايـــــر ببـــــذل القـــــود
ش٣ف٢٠٣ خيـــــار الشّـــــد نحـــــو الشّـــــرع
ش١ف٢٠٤ ولم يـــــرفض لمجـــــرى العـــــرف
ش٢ف٢٠٤ فتنزيـــــل الثلـــــث قـــــايم
ش٣ف٢٠٤ بحكـــــم القـــــود في عدمـــــه

ش١ف٢٠٥ وشـــــرع الكيـــــل لـــــه حكمـــــه
ش٢ف٢٠٥ بشـــــــرع المتّســـــــع والفـــــــرع
ش٣ف٢٠٥ وملزومـــــــــاَ بقطـــــــع الـــــــدم

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٨٢):

إذا قاموا عاقلة العايب وغرامته أو العايب نفسه وذلك بمخايرة أولياء الدم بأنهم باذلين قود العايب (تسليم العايب) للقضاء الرسمي على أن يكون خيار صادق يثبت مصداقيته وضع الطروح الكافية تنفيذاً لمبادرتهم وأنهم في نفس الوقت ليس لديهم مانع في فصل القضية بمحكوماً عرفياً فحينها إذا اتضحت موافقة أولياء أمر المجني عليه بتسوية القضية بمحكوماً عرفياً فحينها يكونوا المتحمّلين قد حققوا الشرط الذي ينخفض به ثلث من إجمالي عقوبات العيب وكأنهم قاموا بتنفيذ النقى مع أنه لا زال حياً ولباقي الشروط مجالها في بقية جوانب التخفيض وهو شرع الكيل والاتساع والفرع.

***

القاعـــــدة(٨٣): ش١ف٢٠٦ ومـــــا كانـــــت نوايـــــب غَـــــرم
ش٢ف٢٠٦ ومـــــــربوطة بحكـــــم الشّـــــرع
ش٣ف٢٠٦ علـــــى المغـــــرم مســـــاق الحمـــــل

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٨٣):

التكافل والشراكة الإجبارية بنظام المغرم بين أبناء المنطقة في القضايا الملزمة ليست محصورة بتكافلهم مع ولي الدم للمواجهة العملية وإنما في حالة إنصياع الأطراف للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي فممارسة تلك الشراكة تبقى قائمة من خلال دفع الأغرام المسنونة وهي نفقات ومخاسير القضية (كنفقات المحاماة في عصرنا) وفيما قد يتقيم في القضية من غرامات مادية فلا ينحصر على الجاني إلا العقوبة الجسدية أو السجن ... الخ، أما الجانب المادي فهو من جملة أصحابة بنسق داخلي وهذا نمط من أنماط سنام الحكمة اليمانية الكفيلة بإخماد الثأر وما في حكمه نحو التطور التلقائي المستمر.

* * *

القاعـــــدة(٨٤): ش١ف٢٠٧ فمـــــــن انصـــــــف بشـــــــرع الله
ش٢ف٢٠٧ مقابـــــــل ســـــــنّة الصـــــــايب
ش٣ف٢٠٧ فقـــــد اصـــــطاب صـــــوب إنصـــــاف
ش١ف٢٠٨ اذا كـــــــان النّصـــــــف مشـــــــدود
ش٢ف٢٠٨ فـــــما يُـــــربط تجـــــاه الشّـــــرع
ش٣ف٢٠٨ يقابـــــــل عُلقـــــــة الصّـــــــايب

القاعـــــدة(٨٥): ش١ف٢٠٩ ومـــــن يـــــرفض خيـــــار الشّـــــرع
ش٢ف٢٠٩ فـــــلا لـــــه عيـــــب بأنواعـــــه
ش٣ف٢٠٩ وملزومـــــــاَ بقطـــــــع الـــــــدم
ش١ف٢١٠ ويحمـــــــل كاســـــــر الصّـــــــايب
ش٢ف٢١٠ مســـــــاق الضّـــــــان بالمـــــــربوع
ش٣ف٢١٠ لغـــــــرام الطّحـــــــين القَـــــــرب
ش١ف٢١١ وســـــــوق الثّـــــــور للمُبعـــــــد
ش٢ف٢١١ وتســـــــريح الدّســـــــم دايـــــــم
ش٣ف٢١١ بمتبوعـــــــه ربـــــــع سعـــــــره

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتان (٨٤ و٨٥):

١- من طولب بالإنصاف مثولاً أمام محكمين وكانت تلبيته بوضع الطروح المسنونة إنصافاً بالشريعة المطهرة مثولاً أمام عدالة القضاء الرسمي فذلك عين الصواب والقول قوله

٢- من يرفض الخيار بالمثول أمام عدالة القضاء الرسمي فذلك الرفض من المبطلات الكبرى للعيوب والعتوب وملزوماً بأخذ الدية الشرعية في القتيل وهو محكوم الحِد الصافي

٣- من طولب بوضع طروح الصواب وهو التقاضي لطلب أو سبب من الأسباب وكان رده الرفض فيقام عليه عقوبة المربّع فإذا لم يكن هناك ضحايا عدى اعوجاج الرفض فالمربّع هو تسريح اربع ذبائح أغنام ومتبوعها مثل ربع ثمنها نقداً إن كانوا الطرفان من قرية واحدة وما عدى القرية الواحدة فإن الذبائح التي يلزم تسريحها أربعة أثوار ومتبوعها النقدي المسنون.

ثالث فصل

سنن الاخماس والأعشار والمناصفه والثلاثيه للمحكوم والافعال المسَلِّمه

أولاً: الثلاثيه اللازمه بين السايق والمُستاق في مساق المحكوم

(أ) النص:

٢١٢ وعند الكيل للمحكوم تُساق احشامها اثلاثاً ثلث نقداً بنقد الوقت
٢١٣ وشرع القطع في الثلثين من التركه ثمن عدلين من العظم النّقي بالثّلث
٢١٤ يُثَمّن بالقصى المسنون وفي الثلث الأخير منقول بتقدير الثّمن مجبور
٢١٥ على شرع الثّمن للوجه ولا حد الثلث في العَجْز ثلاث أحوال مثلوثه
٢١٦ وللمستاق أن يختار كفيلاً من خيار القوم وفاء للسَّوْق في حوله
٢١٧ وفي التأخير تجبوره بلى تلزيم أو سنّه ففيها جبرها المسنون
٢١٨ مع ما طلّعت مجبور وإن بلغت قصا السنّة إلى حد العيا واللّوم
٢١٩ بشرع اسبوع للبيضاء وثانيها الخيار اسبوع ويتبع جذنها واللّوم
٢٢٠ وناتجها عُلق حمراء سنان المعيب اللاغِب شروع الكافل الهارب

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢١٢	وعند الكيل للمحكوم	وهناك ما يجب اتخاذه عند تسليم المحكوم
ش٢ف٢١٢	تُساق احشامها اثلاثاً	تساق الأحشام أثلاثاً بمعنى فيما يتعلق بجوانب التغليظ
ش٣ف٢١٢	ثلث نقداً بنقد الوقت	ثلث المبلغ يساق نقداً بعملة العصر
ش١ف٢١٣	وشرع القطع في الثلثين	أما الثلثين فبحسب إجراءات القطع والمتمثلة بمساق ممتلكات بثمنها
ش٢ف٢١٣	من التركه ثمن عدلين	مما يملك ويقدرون أثمانها شخصين مختارين
ش٣ف٢١٣	من العظم النّقي بالثّلث	العظم النقي يعني الأرض الزراعية
ش١ف٢١٤	يُثَمّن بالقصى المسنون	بالثمن الصحيح والسليم
ش٢ف٢١٤	وفي الثلث الأخير منقول	والثلث المتعلق بالمنقول يقصد به ما هو مملوك من السلاح والفراش وما في حكمهما
ش٣ف٢١٤	بتقدير الثّمن مجبور	الثلث الأخير المتعلق بالمنقول من السلاح وما شابه ذلك تكون أثمانها مجبوره (مدبوله)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢١٥	على شرع الثّمن للوجه	الثمن للوجه هو المحشّم (المجبور) ويقصد المشرع بأن التجبور إجباراً لصاحب السلاح والفراش الذي يسوقها من بيته لبيت غريمه وهو يمثل نقص في حق السائق ولا بد من تجبيره وهذا نمط إيجابي دافعاً لإصلاح ذات البين
ش٢ف٢١٥	ولا حد الثلث في العَجْز	وهناك مبلغ آجل في حالة العجز وهو إلى حدود الثلث
ش٣ف٢١٥	ثلاث أحوال مثلوثه	الثلاثة الأحوال ثلاث سنوات، وكلمة مثلوثة بمعنى كل عام يساق ثلث ذلك الثلث
ش١ف٢١٦	وللمستاق أن يختار	ولصاحب الحق أن يتخيّر (يختار)
ش٢ف٢١٦	كفيلاً من خيار القوم	ضمين من افضل الناس
ش٣ف٢١٦	وفاء للسَّوْق في حوله	ضمانه لتسليم المبلغ في مواعيده الثلاثية
ش١ف٢١٧	وفي التأخير تجبوره	وإن تأخر فيساق المبلغ مجبوراً (مدبولاً)
ش٢ف٢١٧	بلى تلزيم أو سنّه	بدون أخذ ورد
ش٣ف٢١٧	ففيها جبرها المسنون	الجبر المسنون هو الضعف
ش١ف٢١٨	مع ما طلّعت مجبور	وما لحق صاحب الحق من خسائر لمطالبة حقوقه فكذلك تساق الخسائر بالجبر (الضعف)
ش٢ف٢١٨	وإن بلغت قصا السنّة	وإن دخلوا في أخذ ورد
ش٣ف٢١٨	إلى حد العيا واللّوم	إلى طريق مسدودة
ش١ف٢١٩	بشرع اسبوع للبيضاء	فيتبع في ذلك رفع شعار يسمى (البيضاء) وهي إنذار كفرصة زمنية مقدارها أسبوع
ش٢ف٢١٩	وثانيها الخيار اسبوع	ويعقب ذلك رفع رايتين بيضاء وسوداء لمدة أسبوع كإنذار أخير فالبيضاء تعني الوفاء والسوداء تعني الجفاء والغريم مخير بإحداهما
ش٣ف٢١٩	ويتبع جذنها واللّوم	وفي نهاية الأسبوع الثاني يتم تنزيل الراية البيضاء وإبقاء السوداء أو رفع جذن أسود وهو اللوم (الليامه) والليامة تعني أعلان الطوارئ واستخدام القوة
ش١ف٢٢٠	وناتجها عُلق حمراء	فإذا استخدمت القوة فنتائجها عيب أحمر (بحكم المحدّش)
ش٢ف٢٢٠	سنان المعيب اللاغِب	هذا هو التشريع اللازم ضد من تعيّب وخاب وفاه، فالكفالة والضمانة في مثل هذه الأمور لا تختلف عن نمط المعيب
ش٣ف٢٢٠	شروع الكافل الهارب	إن ذلك جزاء الكفالة الخائبه

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــــدة(٨٦): ش١ف٢١٢ وعنـــــــد الكيـــــــل للمـــــــــحكوم

ش٢ف٢١٢ تُســـــــــاق احشـــــــــامها اثلاثـــــــــاَ

ش٣ف٢١٢ ثلـــــــث نقـــــــداً بنقـــــــد الوقـــــــت

ش١ف٢١٣ وشـــــــــرع القطـــــــــع في الثلثـــــــين

ش٢ف٢١٣ مـــــــن التـــــــركه ثمـــــــن عـــــــدلين

ش٣ف٢١٣ مـــــــن العظـــــــم النّقـــــــي بالثّلـــــــث

ش١ف٢١٤ يُـــــــثَمّن بالقصـــــــــى المســـــــــنون

ش٢ف٢١٤ وفي الثلـــــــث الأخيـــــــــر منقـــــــول

ش٣ف٢١٤ بتقديـــــــــر الـــــــــثّمن مجبـــــــــور

ش١ف٢١٥ علـــــــى شـــــــرع الـــــــثّمن للوجـــــــه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٨٦):

بعد مناسخة المحكوم والانتهاء من إخراج ما يلزم إخراجه وبعد التخفيض اللازم فإن المحكوم اللازم إيصاله للمستاق يكون تسليمه بثلاث صور كالأتي:

م	النسبة من المحكوم	نوع المساق
١	ثلث	نقداً بعملة العصر
٢	ثلث	من العظم النقي (ارض) بثمن عدلين وثمن المكان والزمان
٣	ثلث	منقول وهو من الأدوات والأثاث والأشياء التي لها قيمة مثل السلاح والفراش أو سيارات في عصرنا هذا، فتتثمن بثمن عدلين (وهو ثمن مجبور) أي الشيء الذي قيمته خمسون ألف ريال يحتسب ثمنه مائة ألف ريال لصالح المتحمّل السايق

* * *

القاعـــــدة(٨٧): ش٢ف٢١٥ ولا حـــــــــد الثلـــــــــث في العَجْـــــــــز

ش٣ف٢١٥ ثـــــــــلاث أحـــــــــوال مثلوثـــــــــه

ش١ف٢١٦ وللمســـــــــــــتاق أن يختـــــــــــــار

ش٢ف٢١٦ كفـــــيلاً مـــــن خيـــــار القـــــوم
ش٣ف٢١٦ وفـــــاء للسَّـــــوْق في حولـــــه
ش١ف٢١٧ وفي التأخيـــــــــر تجبـــــــــوره
ش٢ف٢١٧ بلـــــــى تلـــــــزيم أو ســـــــنّه
ش٣ف٢١٧ ففيهـــــا جبـــــرها المســـــنون
ش١ف٢١٨ مـــــع مـــــا طلّعـــــت مجبـــــور
ش٢ف٢١٨ وإن بلغـــــت قصـــــا الســـــنّة
ش٣ف٢١٨ إلـــــى حـــــد العيـــــا واللّـــــوم
ش١ف٢١٩ بشـــــرع اســـــبوع للبيضـــــاء
ش٢ف٢١٩ وثانيهـــــا الخيـــــار اســـــبوع
ش٣ف٢١٩ ويتبـــــع جـــــذنها واللّـــــوم
ش١ف٢٢٠ وناتجهـــــا عُلـــــق حمـــــراء
ش٢ف٢٢٠ ســـــنان المعيـــــب اللاغِـــــب
ش٣ف٢٢٠ شـــــروع الكافـــــل الهـــــارب

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٨٧):

المرحلة	إجراءاتها	الفترة الزمنية
المرحلة الأولى	البيضاء	أسبوعاً
المرحلة الثانية	البيضاء + السوداء	أسبوعاً
المرحلة الثالثة	السوداء	---

ثانياً: سنّة اخماس الحشم وأعشار الدّم

(أ) النص:

٢٢١ ومن يُصدر لحكم الدّم أو يصدر لحكم أحشام له اخماس الحشَم صافي
٢٢٢ ومحكوم الدّم أعشاره فإن الشّيخ فارق حق محايد من طرف آخر
٢٢٣ اخذ شرعه بدون اجره واما اجره ومن شرعه إلى سد الخَضَر كافي
٢٢٤ وباقيها لَمتحمّل فله شرع المعوناتي وإن الشّيخ شيخ القوم
٢٢٥ ومتحكّم بجانبهم فنفس الشرع مِن حقّه يتاقي به لماء الوجه
٢٢٦ متاقي عن جميع القوم ولا ياخَذ سِوى من فوض إلى سد الخَضَر مسنون
٢٢٧ وهومن حال غرامه وعد له مثلهم غرام وفي حال الخساره جور
٢٢٨ فلا له غير ما خسِره وهو من حالهم غرام بما استاقوه أوساقوه
٢٢٩ وإن واحا أو اتفرد ولي الدّم عن قومه بلى دحنه من الغرام
٢٣٠ فتسقَط سنّة الاخماس والأعشار تتبعها وجود المَبطِلات أقوى

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٢١	ومن يُصدر لحكم الدّم	ومن يقوم بإصدار الحكم العرفي في قضية دم
ش٢ف٢٢١	أو يصدر لحكم أحشام	أو يقوم بإصدار حكم عرفي في لبث عيب من العيوب
ش٣ف٢٢١	له اخماس الحشَم صافي	يستحق ٢٠٪ من تلك المضاعفات (الأحشام) لكلاً من الدم والمال والعرض سواءً كانت الأحشام نقداً أو دسماً
ش١ف٢٢٢	ومحكوم الدّم أعشاره	ويستحق ١٠٪ من الدم الصافي
ش٢ف٢٢٢	فإن الشّيخ فارق حق	الشيخ المرتضى لإصدار الحكم
ش٣ف٢٢٢	محايد من طرف آخر	خارج عن منطقة الأطراف المتنازعين
ش١ف٢٢٣	اخذ شرعه بدون اجره	فله تلك النسبة المحددة لا يستدعي بجانبها أن يستاق أجره
ش٢ف٢٢٣	واما اجره ومن شرعه	وأما يأخذ أجره وقليل من تلك النسبة
ش٣ف٢٢٣	إلى سد الخَضَر كافي	إلى حدود التلكفة التي استغرقها في القضية
ش١ف٢٢٤	وباقيها لَمتحمّل	وما تبقى من تلك النسبة المحددة للشيخ تحتسب لصالح المتحمّل (الطرف المنكوب)
ش٢ف٢٢٤	فله شرع المعوناتي	فاللطرف المتحمّل (المنكوب) أجيزت الإعانة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٢٢٤	وإن الشّيخ شيخ القوم	أما إن كان المصدر للحكم من داخل منطقة أطراف النزاع أو من ضمن أولياء الدم
ش١ف٢٢٥	ومتحكّم بجانبهم	لكونه متحكماً بجانب ربعه
ش٢ف٢٢٥	فنفس الشرع مِن حقّه	فله تلك النسبة من الحشم والدم
ش٣ف٢٢٥	يتاقي به لماء الوجه	يغطي بها النفقات التي تلزمه
ش١ف٢٢٦	متاقي عن جميع القوم	لأن الشيخ يتحمل هموم المنطقة
ش٢ف٢٢٦	ولا ياخَذ سِوى من فوض	ولا يلزم لشيخ المنطقة شيء إن كان هناك عجز بمعنى إن كان المحكوم المادي قليلاً
ش٣ف٢٢٦	إلى سد الخَضَر مسنون	سد الخضر بمعنى (تغطية الاحيتاج المَلح)
ش١ف٢٢٧	وهومن حال غرامه	لأن الشيخ له أيضاً مالقبائله وعليه ما عليهم
ش٢ف٢٢٧	وعد له مثلهم غرام	له نصيب آخر كواحد من أصحابه في حالة ما يستاقوا المحكوم المادي
ش٣ف٢٢٧	وفي حال الخساره جور	أما إن كانت الخسائر جائرة
ش١ف٢٢٨	فلا له غير ما خسِره	فلا يأخذ الشيخ إن كان هو من داخل المنطقة سوى خسارته القصيّة بمعنى المقدمات وليس له أتعاب
ش٢ف٢٢٨	وهو من حالهم غرام	ويواجه مع أصحابه كواحد منهم
ش٣ف٢٢٨	بها استاقوه أوساقوه	يأخذ كواحد منهم فيما يستاقوه ويدفع كواحد منهم إن كانوا هم المتحمّلين للمحكوم المادي
ش١ف٢٢٩	وإن واخا أو اتفرد	بمعنى سحب عضويته من المغرم
ش٢ف٢٢٩	ولي الدّم عن قومه	عن أصحابه أو عشيرته
ش٣ف٢٢٩	بلى دحنه من الغرام	بدون الاعتراض المسنون
ش١ف٢٣٠	فتسقَط سنّة الاخماس	فحينها لا يلزم أخماس لشيخ المنطقة عدى إن كان الشيخ المحكّم محايد من خارج المنطقة
ش٢ف٢٣٠	والأعشار تتبعها	وكذلك تسقط الأعشار بمثابة الأخماس
ش٣ف٢٣٠	وجود المَبطِلات أقوى	فإن المبطلات هي التي تسود

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٨٨):

ش١ف٢٢١ ومن يُصدر لحكم الدّم

ش٢ف٢٢١ أو يصدر لحكم أحشام

ش٣ف٢٢١ له اخماس الحشَم صافي

ش١ف٢٢٢ ومحكوم الدّم أعشاره

ش٢ف٢٢٢ فإن الشّيخ فارق حق

ش٣ف٢٢٢ محايد من طرف آخر

ش١ف٢٢٣ اخذ شرعه بدون اجره

القاعدة(٨٩):

ش٢ف٢٢٣ وما اجره ومن شرعه

ش٣ف٢٢٣ إلى سد الخَضَر كافي

ش١ف٢٢٤ وباقيها لمتحمّل

ش٢ف٢٢٤ فله شرع المعوناتي

ش٣ف٢٢٤ وإن الشّيخ شيخ القوم

ش١ف٢٢٥ ومتحكَم بجانبهم

ش٢ف٢٢٥ فنفس الشرع مِن حقّه

ش٣ف٢٢٥ يتاقي به لماء الوجه

ش١ف٢٢٦ متاقي عن جميع القوم

ش٢ف٢٢٦ ولا ياخُذ سِوى من فوض

ش٣ف٢٢٦ إلى سد الخَضَر مسنون

ش١ف٢٢٧ وهومن حال غرامه

ش٢ف٢٢٧ وعد له مثلهم غرام

ش٣ف٢٢٧ وفي حال الخساره جور

ش١ف٢٢٨ فلا له غير ما خسِره

ش٢ف٢٢٨ وهو من حالهم غرام

ش٣ف٢٢٨ بما استاقوه أوساقوه

* * *

القاعدة(٩٠):

ش١ف٢٢٩ وإن واخا أو اتفرد

ش٢ف٢٢٩ ولي الدّم عن قومه

ش٣ف٢٢٩ بلى دحنه من الغرام

ش١ف٢٣٠ فتســــــــقَط ســــــــنّة الاخمــــــــاس

ش٢ف٢٣٠ والأعشــــــــــــار تتبعهــــــــــــا

ش٣ف٢٣٠ وجــــــــود المَــــــــبطِلات أقــــــــوى

أهم مرتكزات القواعد الثلاث ما يلي:-

١- الخُمس من إجمالي محكوم الأحشام وكذا العُشر من دية الدم هي عبارة عن نسبة مسنونة رسوماً للمشيخ بصور مختلفة وشروط متعددة والمشيخ المعني بذلك على صورتين وهما:-

أ- إذا صدر الحكم بين الأطراف من شيخ تم اختياره من الطرفان لفصل القضية فهو المعني الذي يستحق اخماس الحشم وأعشار الدم مع مراعاة حق المقاسمة بينه وبين المراغة (المنهى) إن وصل الحكم إلى المنهى فحينها يكون المبلغ مناصفة بين من أصدر الحكم الابتدائي والنصف الأخر للمراغة المنهى وإن وصل الأمر إلى أكثر من مراغة وفقاً للتسلسل فالمرايغ شركاء في ذلك النصيب المحدد بالنصف من خُمس الحشم وعُشر الدم

ب- إذا صدر الحكم من أولياء الدم بنظام تحكيم ولي الدم ليكون محكماً وخصماً في وقت واحد فالشيخ المعني هو شيخ المنطقة يكون مشاركاً لأولياء الدم في إصدار الحكم أم لم يشارك فتلك رسوم معلومة للشيخ بشروطها المسنونة

٢- استلام الخمس من الحشم والعُشر من الدم تحجب قيام إيجار المحكمين

٣- الخُمس من الحشم والعُشر من الدم هو عبارة عن اعتبار للمشائخ والمحكمين أو المنهى لأنه لا يلزم أن يستغلوها لأنفسهم إلا إلى مستوى خسائرهم وأتعابهم والباقي من ذلك يحتسب لصالح المتحمّل وذلك بقوة الثوابت العرفية المسنونة وليس طوعياً.

٤- لا يحق لشيخ المنطقة أن يتمسك بحقه المتمثل بالخمس من الحشم أو العشر من الدم إذا كان قد تخلى عن أولياء الدم أو أنهم قاموا بمواخاة قبائل أخرين دون أن يُقابل ذلك بالاعتراض المسنون.

ثالثاً: سنّة المناصفه بين الولي والغرام في مساق المحكوم

(أ) النص:

٢٣١ مساق الدّم والاحشام وما في حكمها محكوم دَسَم مُستاق أو متبوع
٢٣٢ مساقات الدّسم لافرق أما مال صافي حِد يكُن مِن عظم أو منقول
٢٣٣ فهو لاهله وفاء كامِل وتقسيم الحَشَم والدّم بشرع النِّصف غرامه
٢٣٤ ومولى الشان حقّه نُصف عدى في دم بعده طرد من الغرام والمولى
٢٣٥ ففيها النصف يتشرح ومشرحها ولي الدّم لحتّى دينهم يضوي
٢٣٦ فمِن ذلك خسارتهم ومايصفى لَولى الدّم ويتراعى القضا والدّيْن
٢٣٧ فمَن له دم في الموقِف قُطِع في دم نحو الخصم فهو يدخل مع المولى
٢٣٨ شريك النصف قِسمة عدل وهم جمعا موالي دم لهم في الناصفه خيره
٢٣٩ إن كان التّساوي خير وإن واجه ولي الشان موقِف خاص في موقِف
٢٤٠ تخلّوا عنِّه أصحابه أو الإشهار للتفريد وإن واخا أو اتفرد
٢٤١ إذا تغيّب وراه الدّحن فإثبات التّصرف شرط ولا محكوم للغرام
٢٤٢ في كل الحَشَم والدّم وفي قطع الخسارة شرط يلزمهم مراعاته
٢٤٣ إذا الخاسر فزع مِن شان ذلك والحدث نفسه وإن كان الحَدَث عارض
٢٤٤ فتسنون الخسارة غَرم لا تُقطع من المحكوم سِوى المَتعُلقة بالشّأن

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٣١	مساق الدّم والاحشام	مساق الدم شامل لديات الأفعال الجارحة أو ديات القتيل، والأحشام هي المضاعفات والتغليظ
ش٢ف٢٣١	وما في حكمها محكوم	وما شابه ذلك
ش٣ف٢٣١	دَسَم مُستاق أو متبوع	الدسم بمعنى الذبائح والمقصود بالمتبوع هو ما يتبع الذبيحة من مبلغ مالي والمحدد بربع سعر الذبيحة
ش١ف٢٣٢	مساقات الدّسم لافرق	كلمة لا فرق تعنى إن الدسم يستاق لجميع الغرامه بالتساوي
ش٢ف٢٣٢	أما مال صافي حِد	أما المال الصافي (الحِد) فالأمر غير ذلك

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٢٣٢	يكُن مِن عظم أو منقول	يكون ذلك المال المستاق أرض من التركة أو اشياء مثمنه مثل السلاح أو الأدوات التي يمتلكها الإنسان والتي تسمى (منقول)
ش١ف٢٣٣	فهو لاهله وفاء كامِل	يستاق هذا النوع من الأموال لصاحب الدم الأقرب لا يلزم لأفراد القبيلة منها شيء وهو مساق الحِد للإنسان في ماله
ش٢ف٢٣٣	وتقسيم الحَشَم والدّم	أما المضاعفات والدم فهي التي يكون منها نصيب للغرامة (ابناء المنطقة الواحدة)
ش٣ف٢٣٣	بشرع النِّصف غرامه	النّصف للأبناء منطقة المستاق
ش١ف٢٣٤	ومولى الشان حقّه نُصف	والنصف الأخر لصاحب الشان شخصياً
ش٢ف٢٣٤	عدى في دم بعده طرد	ويراعى عند المناصفة إذا كان هناك دم باقي ويلزم فيه متابعة الجاني فهذه صورة استثنائية عند المناصفة
ش٣ف٢٣٤	من الغرام والمولى	من ولي الدم وأصحاب منطقته
ش١ف٢٣٥	ففيها النصف يتشرح	بمعنى لا يحق لولي الدم استهلاك نصيبة لنفسه
ش٢ف٢٣٥	ومشرحها ولي الدّم	يأخذ لنفسه كواحد منهم والباقي يبقى عند ولي الدم أمانة
ش٣ف٢٣٥	لحتّى دينهم يضوي	لحتى تتضح مسألة الاقتصاص بالدم فلربما تحتاج غرامات جائرة
ش١ف٢٣٦	فمِن ذلك خسارتهم	تخصم الخسائر من ذلك المبلغ
ش٢ف٢٣٦	ومايصفى لَمولى الدّم	ونصيب ولي الدم ما تبقّاء
ش٣ف٢٣٦	ويتراعى القضا والدّيْن	وهناك حالات أخرى يجب مراعاتها في ديون الدم
ش١ف٢٣٧	فمَن له دم في الموقِف	فإذا كان هناك شخص له دم في نفس القضيّة
ش٢ف٢٣٧	قَطِع في دم نحو الخصم	وتم قطع ذلك الدم بدم مماثل له حصل منهم في الطرف المعادي لهم
ش٣ف٢٣٧	فهو يدخل مع المولى	فولي الدم الذي قطع صاحبه مقابل ما حصل منهم هو يعتبر شريك لصاحبه
ش١ف٢٣٨	شريك النصف قِسمة عدل	أولياء الدم شركاء في النصف والنصف الأخر لإصحاب المنطقة
ش٢ف٢٣٨	وهم جمعا موالي دم	هم يعتبروا أصحاب دم جميعاً
ش٣ف٢٣٨	لهم في الناصفه خيره	إذا رئوا انفسهم مهضومين بذلك النصف فلهم حق الرفض والتقسيم بالتساوي مع سائر أبناء المنطقة
ش١ف٢٣٩	إن كان التّساوي خير	إذا رئوا أن نصيبهم في حالة التقسيم بالتساوي أكثر من المناصفة فالقول قولهم في ذلك
ش٢ف٢٣٩	وإن واجه ولي الشان	أما إذا كان ولي الدم هو الذي واجه الموقف

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٢٣٩	موقِف خاص في موقِف	واجه الموقف بمفرده
ش١ف٢٤٠	تخلّوا عنّه أصحابه	ولم يتكافلوا معه أصحابه رغم أبلاغهم وعلمهم
ش٢ف٢٤٠	أو الإشهار للتفريد	أو أنهم أعلنوا تفريد عضويته (مغرمه)
ش٣ف٢٤٠	وإن واخا أو اتفرد	أو قام بسحب عضويته منهم من تلقاء نفسه
ش١ف٢٤١	إذا تغيّب وراه الدّحن	ولم يحصل الاعتراض العرفي المسنون
ش٢ف٢٤١	فإثبات التّصرف شرط	يستدعي لذلك توفير البرهان
ش٣ف٢٤١	ولا محكوم للغرام	فإذا ثبت ذلك فلا يلزم شيء للغرامه من المحكوم
ش١ف٢٤٢	في كل الحَشَم والدّم	لا يلزم شيء للغرامه من المحكوم نهائياً بشتى المسميات
ش٢ف٢٤٢	وفي قطع الخسارة شرط	صورة استثنائية لنظام محسب خسائر الموقف
ش٣ف٢٤٢	يلزمهم مراعاته	فهو خلاف ما ذكر
ش١ف٢٤٣	إذا الخاسر فزع مِن شان	الفزعة: الغاره
ش٢ف٢٤٣	ذلك والحدث نفسه	إذا كانت الفزعة في نفس فرع السبب الأول
ش٣ف٢٤٣	وإن كان الحَدَث عارض	أما إن كانت الفزعة في سبب عارض
ش١ف٢٤٤	فتسنون الخسارة غُرم	فالخسارة بالتساوي والنصف من المحكوم يبقى كاملاً لولي الدم
ش٢ف٢٤٤	لا تُقطع من المحكوم	بذلك الشكل لا يلزم احتساب الخسائر من رأس مبلغ المحكوم
ش٣ف٢٤٤	سِوى المَتعُلقة بالشّأن	عدى ما كان متعلق بالقضية التي هي فرع السبب

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٩١):

ش١ف٢٣١ مساق الدّم والاحشام
ش٢ف٢٣١ وما في حكمها محكوم
ش٣ف٢٣١ دَسَم مُستاق أو متبوع
ش١ف٢٣٢ مساقات الدّسم لافرق

القاعدة(٩٢)

ش٢ف٢٣٢ أما مال صافي حِد
ش٣ف٢٣٢ يكُن مِن عظم أو منقول
ش١ف٢٣٣ فهو لاهله وفاء كامِل

لقاعـــــدة (٩٣)
ش٢ف٢٣٣ وتقســـــيم الحَشَـــــم والـــــدّم
ش٣ف٢٣٣ بشـــــرع النَّصـــــف غـــــرامه
ش١ف٢٣٤ ومولـــــى الشـــــان حقّـــــه نُصـــــف
ش٢ف٢٣٤ عـــــدى في دم بعـــــده طـــــرد
ش٣ف٢٣٤ مـــــن الغـــــرام والمولـــــى
ش١ف٢٣٥ ففيهـــــا النصـــــف يتشـــــرح
ش٢ف٢٣٥ ومشـــــرحها ولي الـــــدّم
ش٣ف٢٣٥ لحتّـــــى ديـــــنهم يضـــــوي
ش١ف٢٣٦ فمِـــــن ذلـــــك خســـــارتهم
ش٢ف٢٣٦ ومايصفـــــى لمَولـــــى الـــــدّم

* * *

القاعـــــدة(٩٤):
ش٣ف٢٣٦ ويتراعـــــى القضـــــا والـــــدّيْن
ش١ف٢٣٧ فمَـــــن لـــــه دم في الموقِـــــف
ش٢ف٢٣٧ قَطِـــــع في دم نحـــــو الخصـــــم
ش٣ف٢٣٧ فهـــــو يـــــدخل مـــــع المولـــــى
ش١ف٢٣٨ شـــــريك النصـــــف قِســـــمة عـــــدل
ش٢ف٢٣٨ وهـــــم جمعـــــا مـــــوالي دم
ش٣ف٢٣٨ لهـــــم في الناصـــــفه خيـــــره
ش١ف٢٣٩ إن كـــــان التّســـــاوي خيـــــر

* * *

القاعـــــدة(٩٥):
ش٢ف٢٣٩ وإن واجـــــه ولي الشـــــان
ش٣ف٢٣٩ موقِـــــف خـــــاص في موقِـــــف
ش١ف٢٤٠ تخلّـــــوا عنّـــــه أصـــــحابه

ش٢ف٢٤٠ أو الإشـــــــــــهار للتفـــــــــــريد
ش٣ف٢٤٠ وإن واخـــــــــــا أو اتفـــــــــــرد
ش١ف٢٤١ إذا تغيّـــــــــــب وراه الـــــــــــدّحن
ش٢ف٢٤١ فإثبـــــــات التّصـــــــرف شـــــــرط
ش٣ف٢٤١ ولا مـــــــــــحكوم للغـــــــــــرام
ش١ف٢٤٢ في كـــــــل الحَشَـــــــم والـــــــدّم

* * *

القاعـــــدة(٩٦): ش٢ف٢٤٢ وفي قطـــــع الخســـــارة شـــــرط
ش٣ف٢٤٢ يلـــــــــــزمهم مـــــــــــراعاته
ش١ف٢٤٣ إذا الخاســـــر فـــــزع مِـــــن شـــــان
ش٢ف٢٤٣ ذلـــــــك والحـــــــدث نفســـــــه
ش٣ف٢٤٣ وإن كـــــان الحَـــــدَث عـــــارض
ش١ف٢٤٤ فتســـــــنون الخســـــــارة غَـــــــرم
ش٢ف٢٤٤ لا تُقطـــــــع مـــــــن المـــــــحكوم
ش٣ف٢٤٤ سِـــــــوى المَتعُلقـــــــة بالشّـــــــأن

أهم أحكام ومرتكزات القواعد ما يلي:-

١- المقاسمة بين ولي الدم وبين أصحابه (غرامته) يتم بعدّة صور وعدّة شروط فمسألة مساق الدسم وهو ما يصلهم من ذبائح ومتبوعها النقدي يكونون فيه متساويين بمعنى إن ولي الدم لا يلزم له في ذلك إلا كواحد من غرامته
٢- مساق الحشم والدم يكون مناصفة بين ولي الدم وبين غرامته فولي الدم نصيبه النصف والنصف الأخر بالتساوي لجميع الغرامة (أبناء المنطقة)
٣- لا تتم المقاسمة إلا بعد إخراج الخسائر والمقدمات لأصحابها
٤- إذا تم مساق محكوم الحشم (المضاعفات) مع أنه لا زال الدم باقي فهذه صورة استثنائية لا ينطبق عليها نظام المناصفة بين الولي وغرامته (أصحابه) فلا يلزم أن

يأخذ ولي الدم من تلك الناصفة سوى كواحد من أصحابه ويبقى الباقي أمانة لدية لحتى ينظروا إلى ما قد يحتاجون إليه من نفقات لاستكمال قضية الدم (متابعة الجاني) فيما يتعلق بالدم الصافي.

❊ ❊ ❊

رابعاً: المناصفة بين السايق والمُستاق

(أ) النص:

٢٤٥ مساقات الدّسم نُصفين اذا حل الرضى بالسعر للسّايق وللمُستاق
٢٤٦ ويستاق الدّسم واحشام بمقداره على النصفين لمتولّي ومولى الحق
٢٤٧ أو القايم على حدّه او الساحة وحوز الملك ومولى بيت ولاّ سوق
٢٤٨ ويقنع من قيامه غاب ولا يُعفى عن المصفى اذا قامت مقاصيها

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٤٥	مساقات الدّسم نُصفين	إذا تراضوا على تثمين الدسم نقداً فتلزم فيه المناصفة بينهم
ش٢ف٢٤٥	اذا حل الرضى بالسعر	إذا حصل الاتفاق على المساق النقدي
ش٣ف٢٤٥	للسّايق وللمُستاق	ناصفة للمتحمّل وناصفة للمستاق
ش١ف٢٤٦	ويستاق الدّسم واحشام	وهناك نوع أخر لنظام المناصفة
ش٢ف٢٤٦	بمقداره على النصفين	بحسابه الدقيق مناصفة
ش٣ف٢٤٦	لمتولّي ومولى الحق	يقصد بالمتولي الشخص المتحكّم في الموقف
ش١ف٢٤٧	أو القايم على حدّه	وهناك نوع أخر للمناصفة يكون النصف لصاحب الحق والنصف الأخر لصاحب المنطقة التي حصل فيها الحدث
ش٢ف٢٤٧	او الساحة وحوز الملك	وكذا لصاحب الساحة أو صاحب الملك
ش٣ف٢٤٧	ومولى بيت ولاّ سوق	البيت هو المنزل، والسوق هو مفرد أسواق وتدخل المدن في عداد الأسواق
ش١ف٢٤٨	ويقنع من قيامه غاب	ولا يلزم شيء إذا لم يقوموا بمتابعة الفاعل المجني عليه للإيضاع لمساق ما يلزم مساحة للطرق
ش٢ف٢٤٨	ولا يُعفى عن المصفى	ولا يعفوا أبناء المنطقة أو أصحاب البيت أو السوق أو الساحة عن ضبط الجاني وتوريده إلى الحق وفقاً للثوابت
ش٣ف٢٤٨	اذا قامت مقاصيها	إذا الشخص المعتدى عليه طالبهم بذلك

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٩٧): ش١ف٢٤٥ مساقات الدّسم نُصفين

ش٢ف٢٤٥ اذا حـــــل الرضـــــى بالسعـــــر
ش٣ف٢٤٥ للسّـــــــــايق وللمُســـــــــتاق

القاعـــدة(٩٨): ش١ف٢٤٦ ويســـــتاق الدّســـــم واحشـــــام
ش٢ف٢٤٦ بمقـــــداره علـــــى النصـــــفين
ش٣ف٢٤٦ لمتـــــولّي ومولـــــى الحـــــق
ش١ف٢٤٧ أو القـــــايم علـــــى حـــــدّه
ش٢ف٢٤٧ او الســـــاحة وحـــــوز الملـــــك
ش٣ف٢٤٧ ومولـــــى بيـــــت ولا ســـــوق
ش١ف٢٤٨ ويقنـــــع مـــــن قيامـــــه غـــــاب
ش٢ف٢٤٨ ولا يُعفـــــى عـــــن المصفـــــى
ش٣ف٢٤٨ اذا قامـــــت مقاصـــــيها

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد:

١- عند وجود رغبة طرفي النزاع (السايق والمستاق) لتنفيذ محكوم الدسم باستبدال الذبائح بمبالغ ماليه نقداً لفائدة الطرفان فإن اللازم هو احتساب الثمن للذبائح مع متبوعها النقدي المحدد باستمرار ربع أسعار الذبائح ويأخذ كل طرف نصف المبلغ (مناصفة)

٢- النوع الثاني من المناصفة هو تقاسم محكوم الحشم والدسم فيما يحصل من لبث عارض أثناء إجراءات موقف تسوية الخلاف (اثناء عُلقة الطروح) فيكون النصف للمجني عليه والنصف الأخر لمتولي تسوية الخلاف (المحكّم)

٣- النوع الثالث من المناصفة هو التقاسم لمحكوم الحشم والدسم بين كلاً من الطرف المجني عليه والنصف الأخر لأصحاب الحمى الذي يحصل فيه القضية شريطة إن هم الذين قاموا بمطاردة الجاني حتى انصاع لمساق ما ليس ويلزم (أو القايم على حدّه) ومثل ذلك أصحاب الساحة أو ملك الحوز أو صاحب البيت

أو أصحاب السوق الذي تحدث فيه الجريمة مع شرط لزوم قيامهم بمتابعة الجاني حتى ينصاع لما يلزم وليس لهم شيء من ذلك إن لم يقوموا بمطاردة الجاني، ولكن الثوابت المسنونة لا تعفيهم عن ذلك إلا إذا عفاهم الطرف المجني عليه.

❊ ❊ ❊

خامساً: الأفعال المسلمة وديّات السّلامة

(أ) النص:

٢٤٩ وفي حكم السَّلَب لستاق فلا يلزم لغرامَه لمولى الشأن ماء الوجه
٢٥٠ وفي حالة خسائر جور ما غطّى المساق اللام فتدخل في حساب الكُل
٢٥١ إلى سد الخَضَر كافي وفائضها على السنّة وماء الوجه فيما فاض
٢٥٢ في العيب المَسَلَم حكم بأخذ اعلى الخياراتي دية شرع السلاماتي
٢٥٣ ثلث شرع الخطاء يُستاق وسنّتها في التحريك تخفيضاً وإسقاطاً
٢٥٤ على سنّة غواليها حواجِب سنّة الاحشام وسنّتها بِقطع الدّم
٢٥٥ وتحجُب للدّسَم بالحِد وأمّا والديات الحِد إلى جنب السلَب يستاق
٢٥٦ وهي تحجُب قيام احشام ومحكوم الدّسم مُفرد وإن كانت دماء واموال
٢٥٧ هي العُليا لوابثها على شرع الدّسم واحشام فهي في العيب سبَّاقه
٢٥٨ وهي تحجُب دية واسلاب بإحداها يُقام الحُكم وعلياها هو المَلزِم

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٤٩	وفي حكم السَّلَب لستاق	السلب هو السلاح
ش٢ف٢٤٩	فلا يلزم لغرامَه	لا يلزم التقاسم لإحشام السلاح المنهوب فهو يعاد لصاحبه شخصياً
ش٣ف٢٤٩	لمولى الشأن ماء الوجه	خاص بصاحب الحق دون أبناء منطقته
ش١ف٢٥٠	وفي حالة خسائر جور	أما إذا لحق الغرامه خسائر جائرة
ش٢ف٢٥٠	ما غطّى المساق اللام	إذا الاحشام التي استاقوها من غير احشام السلاح المنهوب لم تغطي خسائرهم فهذا شيء آخر
ش٣ف٢٥٠	فتدخل في حساب الكَل	فهنا تدخل أحشام السلاح المنهوب كسائر الأحشام الأخرى
ش١ف٢٥١	إلى سد الخَضَر كافي	إلى حد تغطية الخسائر فقط
ش٢ف٢٥١	وفائضها على السنّة	والزيادة وفقاً للإجراءات المسنونة
ش٣ف٢٥١	وماء الوجه فيما فاض	من بعد خصم الخسائر والأخماس والأعشار يأخذ من المبلغ قبل التقاسم والمناصفة كلما يتعلق بإلتزامات عامة تتعلق بالموقف
ش١ف٢٥٢	في العيب المَسَلَم حكم	العيب المَسلّم هو جريمة الشروع بنمط العيب

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٢٥٢	بأخذ اعلى الخياراتي	عدّة خيارات والمَلزم هو أعلى مستويات العقوبة المسنونة
ش٣ف٢٥٢	دية شرع السلاماتي	بمعنى دية السلامة
ش١ف٢٥٣	ثلث شرع الخطاء يُستاق	بمعنى إن دية السلامة هي ثلث دية قتيل الزلّة (الخطأ)
ش٢ف٢٥٣	وسنّتها في التحريك	إجراءات التحريك اللازمة بحسب توفر الشروط
ش٣ف٢٥٣	تخفيضاً وإسقاطاً	بحسب وجود الخافضات أو وجود المبطلات
ش١ف٢٥٤	على سنّة غواليها	التخفيض أو الإسقاط محصور بالغوالي وليس في العقوبة الأساسية
ش٢ف٢٥٤	حواجِب سنّة الاحشام	أي إذا أقيمة دية السلامة فإنها تحجب قيام أي حشم آخر متعلق بذلك الفعل
ش٣ف٢٥٤	وسنّتها بِقطع الدّم	وبمجرد قيام ديات السلامة لا بد من القطع النهائي للأفعال الجارحة بمساق الأروش
ش١ف٢٥٥	وتحجُب للدّسَم بالحِد	ودية السلامة أيضاً تحجب عملية التغليظ لمحكوم الدسم
ش٢ف٢٥٥	وأمّا والديات الحِد	والخيار الأخر هو مساق ديات السلامة بالحِد أي بدون مضاعفات
ش٣ف٢٥٥	إلى جنب السلَب يستاق	شريطة أن يكون بجانب ديات السلامة الحِد مساق السلب ومساق السلب يعني مصادرة سلاح الغريم المعتدي لغريمه المعتدى عليه وفي عصر وجود البنادق يقال له (مساق البنادق الرمّاية)
ش١ف٢٥٦	وهي تحجُب قيام احشام	الديات الحِد بجانب مصادرة سلاح الجاني تحجب قيام الأحشام
ش٢ف٢٥٦	ومحكوم الدّسم مُفرد	ويحجب تغليظ الدسم
ش٣ف٢٥٦	وإن كانت دماء واموال	وإذا اجتمع الاعتداء والشروع في مال الإنسان ودمه في وقت واحد (هنا المقصود بالدم الأفعال الجارحة المسلّمه)
ش١ف٢٥٧	هي العُليا لوابثها	ان اختار المتحمّل خيار مساق ديات السلامة والسلب فهذا هو الراجح فالقول قوله هذه هي الصورة النادرة في مسألة وجوب الخيار للطرف الجاني وليس المجني عليه
ش٢ف٢٥٧	على شرع الدّسم واحشام	بحسب قواعد مساق الحشم بما فيه الدسم
ش٣ف٢٥٧	فهي في العيب سبَّاقه	تحوز على الأولوية

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٥٨	وهي تحجُب دية واسلاب	وحينها يلغى مساق ديات السلامة ومساق الأسلاب (السلاح الشخصي)
ش٢ف٢٥٨	بإحداها يُقام الحُكم	فلا يساق كليهما معاً وإنما بإحدى الخيارات الثابتة في القواعد المبينة
ش٣ف٢٥٨	وعلياها هو المَلزِم	الحد الأقصى من العقوبة هو الملزم للعمل به

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٩٩):
ش١ف٢٤٩ وفي حكم السَّلَب لستاق
ش٢ف٢٤٩ فلا يلزم لغرامَه
ش٣ف٢٤٩ لمولى الشأن ماء الوجه
ش١ف٢٥٠ وفي حالة خسائر جور
ش٢ف٢٥٠ ما غطَى المساق اللام
ش٣ف٢٥٠ فتدخل في حساب الكُل
ش١ف٢٥١ إلى سد الخَضَر كافي
ش٢ف٢٥١ وفائضها على السنّة
ش٣ف٢٥١ وماء الوجه فيها فاض

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٩٩):

إذا صدر الحكم بمصادرة السلاح الشخصي (البنادق الرمّاية)وهو سلاح الجناة فهو للمعتدى عليه شخصياً ليس لأبناء المنطقة (الغرامة) شيء من ذلك فهو ماء الوجه للمعتدى عليه عدى في حالة واحدة وهي حالة ما إذا كان قد لحق نظام المغرم خسائر جائرة بسبب القضية نفسها فحينها يؤخذ من ثمن الأسلاب (البنادق الرمّاية) ما يغطي تلك الخسائر وما تبقى فهو محصور للمعتدى عليه شخصياً.

***

القاعدة(١٠٠):
ش١ف٢٥٢ في العيب المَسَلَم حكم
ش٢ف٢٥٢ بأخذ اعلى الخياراتي

ش٣ف٢٥٢ ديـــــــة شـــــــرع الســـــــلاماتي
ش١ف٢٥٣ ثلـــــث شـــــرع الخطـــــاء يُســـــتاق
ش٢ف٢٥٣ وســـــــــنّتها في التحـــــــــريك
ش٣ف٢٥٣ تخفيضـــــــــــاَ وإســـــــــــقاطاَ
ش١ف٢٥٤ علـــــــى ســـــــنّة غواليهـــــــا
ش٢ف٢٥٤ حواجِـــــب ســـــنّة الاحشـــــام
ش٣ف٢٥٤ وســـــــنّتها بِقطـــــــع الـــــــدّم
ش١ف٢٥٥ وتحجُـــــــب للدّسَـــــــم بالحِـــــــد
ش٢ف٢٥٥ وأمّـــــــا والـــــــديات الحِـــــــد
ش٣ف٢٥٥ إلـــــى جنـــــب الســـــلَب يســـــتاق
ش١ف٢٥٦ وهـــــي تحجُـــــب قيـــــام احشـــــام
ش٢ف٢٥٦ ومـــــــحكوم الدّســـــــم مُفـــــــرد
ش٣ف٢٥٦ وإن كانـــــت دمـــــاء وامـــــوال
ش١ف٢٥٧ هـــــــي العُليـــــــا لوابثهـــــــا
ش٢ف٢٥٧ علـــــى شـــــرع الدّســـــم واحشـــــام
ش٣ف٢٥٧ فهـــــــي في العيـــــــب ســـــــبَّاقه
ش١ف٢٥٨ وهـــــي تحجُـــــب ديـــــة واســـــلاب
ش٢ف٢٥٨ بإحـــــــداها يُقـــــــام الحَكـــــــم
ش٣ف٢٥٨ وعلياهـــــــا هـــــــو المَلـــــــزِم

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٠٠):

١- العيب المسلِّم هو الشروع في القتل في وجود نوع من موجبات اللبث وحال الأمر دون ذلك لعدم وفاة الأجل فإذا كانت الجريمة في وجود عُلقة من علق العيب فيقال له العيب المسلِّم

٢- هناك عدة خيارات يؤخذ بأرفعها فالمخيّر بأخذ أعلى الخيارات هو صاحب الحق (المجني عليه) وهي الخيارات التالية:-

أ- أما دية السلامة المتمثلة بثلث دية الخطأ بحسب مضاعفاتها المسنونة وفقاً لما يظهر من عُلقة وللمحركات مجراها لكن المحركات هنا محصورة (خفضاً

وإسقاطاً) لا تدخل فيها الرافعات لأن الرافعات لا تدخل إلا على جرائم العيب المتعُلقة بالقتل وهذا الخيار يحجب قيام الأحشام لما قد يظهر من إصابات (جراح) وحجب قيام الدسم إلى مستوى الحِد الصافي وسنّة دية السلامة ملزمة لقطع الدم بالإرش في الإصابات

ب- وإما دية السلامة بنظام الحِد الصافي إلى جانب مصادرة السلاح الشخصي وتحجب قيام الأحشام المادية لما قد يظهر من إصابات والمحصور حجبها إلى الحِد الصافي وكذا حجب مضاعفات الدسم إلى الحِد الصافي

٣- إن ساير الشروع في القتل إعتداءً على المال فقيام الاحشام هو الملزم للإنسان (في ماله وعرضه ودمه) وحينها لا خيار ولا مقايضه ببدائل ديات السلامة ولا السلاح الشخصي فإن غوالي الأحشام هي السبّاقة (المُلزمة) دون سواها.

❋❋❋

سادساً: مساق الدّسم في العُلقه الواحده وسنّة البدايل

(أ) النص:

٢٥٩ اذا قام الدّسم في المال ثم العرض هو والدّم فمِعلاق الدّسم واحد
٢٦٠ وبالعشر الشّياه الثّور ويُقطع بالجمل عشرون ويُقطع بالجمل ثورين
٢٦١ اذا استاق الدّسم مبدى فهم خمسه وراء الشاهين وصفّات الجمل خمسين
٢٦٢ وقدر النّصف بعد الثّور وإن كان الدّسم مرزم مضاف الحوز أومطلب
٢٦٣ فيلزم شاه للخمسة ويلزم ثور للخمسين ومثله في الجَمَل مَثْني

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٥٩	اذا قام الدّسم في المال	الدسم المتعلق بالاعتداء على المال
ش٢ف٢٥٩	ثم العرض هو والدّم	الدسم المتعلق بالعرض أو الدم
ش٣ف٢٥٩	فمِعلاق الدّسم واحد	يؤخذ بأرفع المعلاق في مسألة مساق الدسم وهو كافي فلا يلزم تعدد مساق الدسم في وقت واحد (في ماله وعرضه ودمه)
ش١ف٢٦٠	وبالعشر الشّياه الثّور	يجوز تسليم عشر شياة بدلاً عن الثور
ش٢ف٢٦٠	ويُقطع بالجمل عشرون	وعشرون شاة تساق مقام الجمل (فرد الإبل) وذلك عند مساق المحكوم وليس عند صياغة الحكم
ش٣ف٢٦٠	ويُقطع بالجمل ثورين	ومساق الجمل جائزاً مقابل اثنين اثوار وذلك عند مساق المحكوم وليس عند صياغة الحكم
ش١ف٢٦١	اذا استاق الدّسم مبدى	المبدى هنا يقصد به مساق الذبائح
ش٢ف٢٦١	فهم خمسه وراء الشاهين	يكون السقف الأقصى لعدد الرجال الواصلين بالدسم خمسة رجال لكل ثنتين شياة
ش٣ف٢٦١	وصفّات الجمل خمسين	خمسون رجلاً هو السقف الأقصى لكل جمل
ش١ف٢٦٢	وقدر النّصف بعد الثّور	بمعنى خمسة وعشرون رجلاً ذلك هو السقف الأقصى في مساق الثور، كل ذلك في مساق الذبائح هجراً أو عقير
ش٢ف٢٦٢	وإن كان الدّسم مرزم	أما السقف الأقصى المَلزم للطرف المستضيف فذلك شيء أخر

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٢٦٢	مضاف الحوز أومطلب	لمعرفة معنى الحوز أنظر معنى (ف٤٢٠) والمطلب هو على سبيل المثال وصول القوم لتغريم شخص عليه دين محدد إلى أجل مسمى ولم يوفي به فالاستضافة هنا عبارة عن عقوبة وليس كرماً
ش١ف٢٦٣	فيلزم شاه للخمسة	تقديم الذبيحة (شاة) طعاماً لكل خمسة رجال
ش٢ف٢٦٣	ويلزم ثور للخمسين	أو ثور لكل خمسون رجلاً
ش٣ف٢٦٣	ومثله في الجَمَل مَثّني	والجمل يغطي لمائة شخص

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٠١): **ش١ف٢٥٩ اذا قام الدّسم في المال**

ش٢ف٢٥٩ ثم العرض هو والدّم

ش٣ف٢٥٩ فمِعلاق الدّسم واحد

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٠١):

إذا حدثت جريمة في جوانب مختلفة ضد إنسان في ماله وعرضه ودمه فلا يقام دسم للمال بمفرده أوالعرض بمفرده أو الدم بمفرده فعُلقة الدسم عُلقة واحدة كافية، فدسم المحدّش أو المربّع أو مربوع المحدّش أو محدوش المحدّش كافي لاعتبار المجني عليه لماله وعرضه ودمه فيما يتعلق بمساق الدسم (الذبائح) وهو ما يسمى بـ(الهجر).

***

القاعدة(١٠٢): **ش١ف٢٦٠ وبالعشر الشّياه الثّور**

ش٢ف٢٦٠ ويُقطع بالجمل عشرون

ش٣ف٢٦٠ ويُقطع بالجمل ثورين

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٠٢):

إذا تقيّم على الغريم تسريح ثور فعند المساق (التسريح) يجوز أن يستبدل بعشر شياه ويستبدل بالجمل عشرون شاة ويستبدل بالجمل ثورين كما هو موضح في الجدول التالي:-

م	نوع الذبائح	سقف البدائل
١	ثور	١٠ شياه
٢	جمل	٢٠ شاه
٣	جمل	٢ أثوار

* * *

القاعـــدة(١٠٣): ش١ف٢٦١ **اذا اســـــــتاق الدّســـــــم مبـــــــدى**

ش٢ف٢٦١ **فهـــــــم خمســـــــه وراء الشـــــــاهين**

ش٣ف٢٦١ **وصـــــــفّات الجمـــــــل خمســـــــين**

ش١ف٢٦٢ **وقـــــــدر النّصـــــــف بعـــــــد الثّـــــــور**

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٠٣):

إذا كان المساق مبدى أي رد اعتبار وهو (الهجر) فلا بد من الالتزام بسقف عددي معلوم فيكونوا عدد الأشخاص المصاحبين للمساق من جهة السايق عدد خمسة اشخاص عن كل شاهين أو خمسين شخصاً إذا كان المساق جمل أو خمسة وعشرون شخص إذا كان الدسم ثور كما هو موضح في الجدول التالي:-

	نوع الذبيحة	النصاب المصاحب للذبيحة
إذا استاق الدسم مبدى (هجر)	الثنتين الشياه	٥ أشخاص
	الثور	٢٥ شخص
	الجمل (فرد الإبل)	٥٠ شخص

* * *

القاعـــــدة(١٠٤): ش٢ف٢٦٢ وإن كـــــــان الدّســـــــم مـــــــرزم
ش٣ف٢٦٢ مضـــــــاف الحـــــــوز أومطلـــــــب
ش١ف٢٦٣ فيلـــــــزم شـــــــاه للخمســـــــة
ش٢ف٢٦٣ ويلـــــــزم ثـــــــور للخمســـــــين
ش٣ف٢٦٣ ومثلـــــــه في الجَمَـــــــل مَثْنـــــــي

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٠٤):

إذا كان الدسم مرزم كمضاف الحوز أو مطلب معين مثل أن يتأخر الإنسان المديون عن تسليم الدين في مواعيده فمن الثوابت المسنونة الضغظ عليه بوصول صاحب الحق إلى منزل الشخص المديون وفي صحبته مجموعة كبيرة من الناس ويلزم على الشخص المديون تقديم الذبائح لهم بسقف محدد والمتمثل لكل خمسة اشخاص شاه أو ذبيحة الثور لخمسين شخص أو ذبيحة الإبل لمائة شخص كما هو موضح في الجدول التالي:-

إذا كان الدسم مرزم	نوع الذبيحة	السقف
	الشاة الواحدة	٥ أشخاص
	الثور الواحد	٥٠ شخص
	الجمل الواحد (فرد الإبل)	١٠٠ شخص

* * *

سابعاً: عيب اللياميه

(أ) النص:

٢٦٤ ملام القطعة السوداء وما في حكمها كالجذن نواتجها عُلق حمراء
٢٦٥ فإن كان الملام أعوج فعيب أحمر على اللايم وإن اللوم متسنّن
٢٦٦ فعيب أحمر على المَلتام ومن عد النواتج شد كسائر عيب متحرك
٢٦٧ إيجاباً وترفيعاً وتخفيضاً وإسقاطاً وسنّة سوقه اثلاثاً

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٦٤	ملام القطعة السوداء	الملام هو التوبيخ وإعلان الطوارئ وإماراته رفع قطعة سوداء من القماش في مكان عام ورفع الجذن هو في حكم القطعة السوداء
ش٢ف٢٦٤	وما في حكمها كالجذن	أو يُحط الجذن بدل القطعة السوداء فمقصودهما واحد، والجذن هو عمود خشبي محروق راسه يعبر عن اللوم (اللياما)
ش٣ف٢٦٤	نواتجها عُلق حمراء	كل النواتج والضحايا التي قد تحدث بعد رفع اللياما تمثل عيب أحمر (بالمحدّش في المال أو العرض أو الدم)
ش١ف٢٦٥	فإن كان الملام أعوج	فإذا تم رفع اللياما دون وجه حق أو بطريقة خاطئة كالاستعجال برفعها قبل استكمال الإجراءات التي يلزم استباقها
ش٢ف٢٦٥	فعيب أحمر على اللايم	فيقام العيب الأحمر على رافع اللياما وذلك لصالح الملتام وما حصل في رافعها من أضرار فهو بحكم الحِد الصافي في ماله أو عرضه أو دمه
ش٣ف٢٦٥	وإن اللوم متسنّن	وإن كانت إجراءات اللياما على وجه حق وإجراءاتها صحيحة ومكتملة
ش١ف٢٦٦	فعيب أحمر على المَلتام	فالعيب الأحمر لصالح رافع اللياما وما يحصل في الملتام فهو بحكم (الحِد الصافي) في مالة وعرضه ودمه
ش٢ف٢٦٦	ومن عد النواتج شد	العد: هو الإدعاء، والشد: هو البرهان
ش٣ف٢٦٦	كسائر عيب متحرك	كسائر علق العيب الأحمر المحدد مساقه المحدّش
ش١ف٢٦٧	إيجاباً وترفيعاً	انظر إلى معنى (ش٣ ف١٣٣) لمعرفة معنى الإيجاب والرفع

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٢٦٧	وتخفيضاً وإسقاطاً	انظر إلى معنى (ش١ ف١٣٤) لمعرفة معنى الخفض والإسقاط
ش٣ف٢٦٧	وسنّة سوقه اثلاثاً	انظر إلى معنى الفقرات من (ف٢١٢إلى ف٢٢٠) لتوضيح معنى ثلاثية المساق اللازم

(ج) فرز وتحليل قواعد النص:

القاعدة(١٠٥): **ش١ف٢٦٤ ملام القطعة السوداء**

ش٢ف٢٦٤ وما في حكمها كالجذن

ش٣ف٢٦٤ نواتجها عُلق حمراء

الأحكام والمرتكزات في القاعدة(١٠٥):

استخدام وسيلة رفع اللياما وسيلة مسنونة لتحريك جمود مسار إجراءات البت في القضايا لكن إستخدامها حساس وخطير تحتاج إلى الاستخدام السليم والدقيق

القاعدة(١٠٦): **ش١ف٢٦٥ فإن كان الملام أعوج**

ش٢ف٢٦٥ فعيب أحمر على اللايم

الأحكام والمرتكزات في القاعدة(١٠٦):

إذا تم رفع اللياما ولم يجدي رفعها بتحقيق الغرض من رفعها وهو غرض الضغط على طرف معين للانصياع والامتثال لما يلزم عليه فسينعكس الغرض من الخير إلى الشر ونواتج الشر محكومه عيب أحمر (المحدّش) للإنسان في ماله وعرضه ودمه، فإن كان رافع اللياما على حق وكذا الالتزام بالمواعيد المسنونة لرفع اللياما فمحكوم المحدّش لصالحة

القاعدة(١٠٧): **ش٣ف٢٦٥ وإن اللوم متسنّن**

ش١ف٢٦٦ فعيب أحمر على المَلتام

ش٢ف٢٦٦ ومن عد النواتج شد

ش٣ف٢٦٦ كسائـــــــــر عيـــــــب متحـــــــــرك

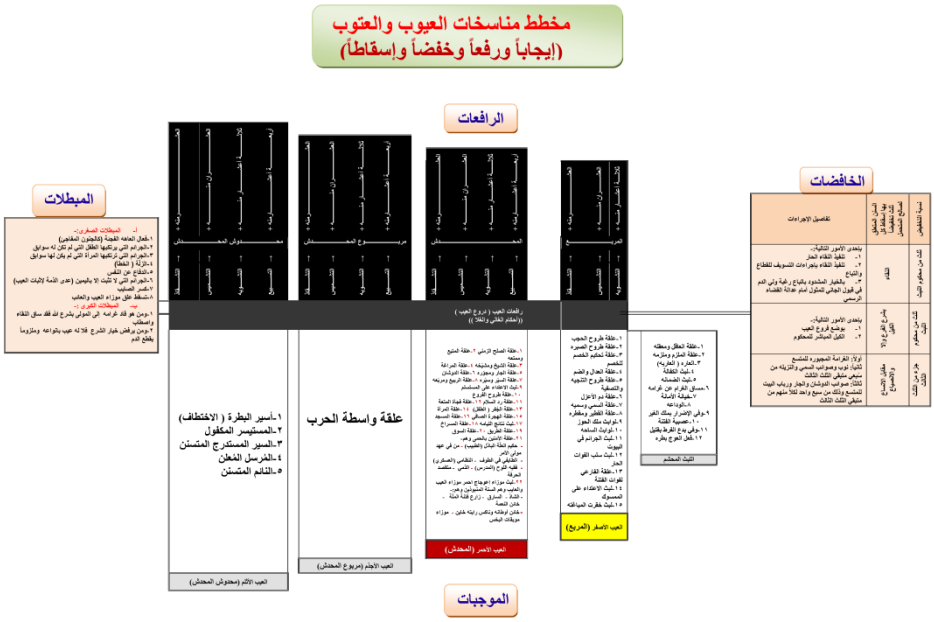
ش١ف٢٦٧ إيجابـــــــــــــاَ وتـــــــــــــرفيعاَ

ش٢ف٢٦٧ وتخفيضـــــــــــــاَ وإســـــــــــــقاطاَ

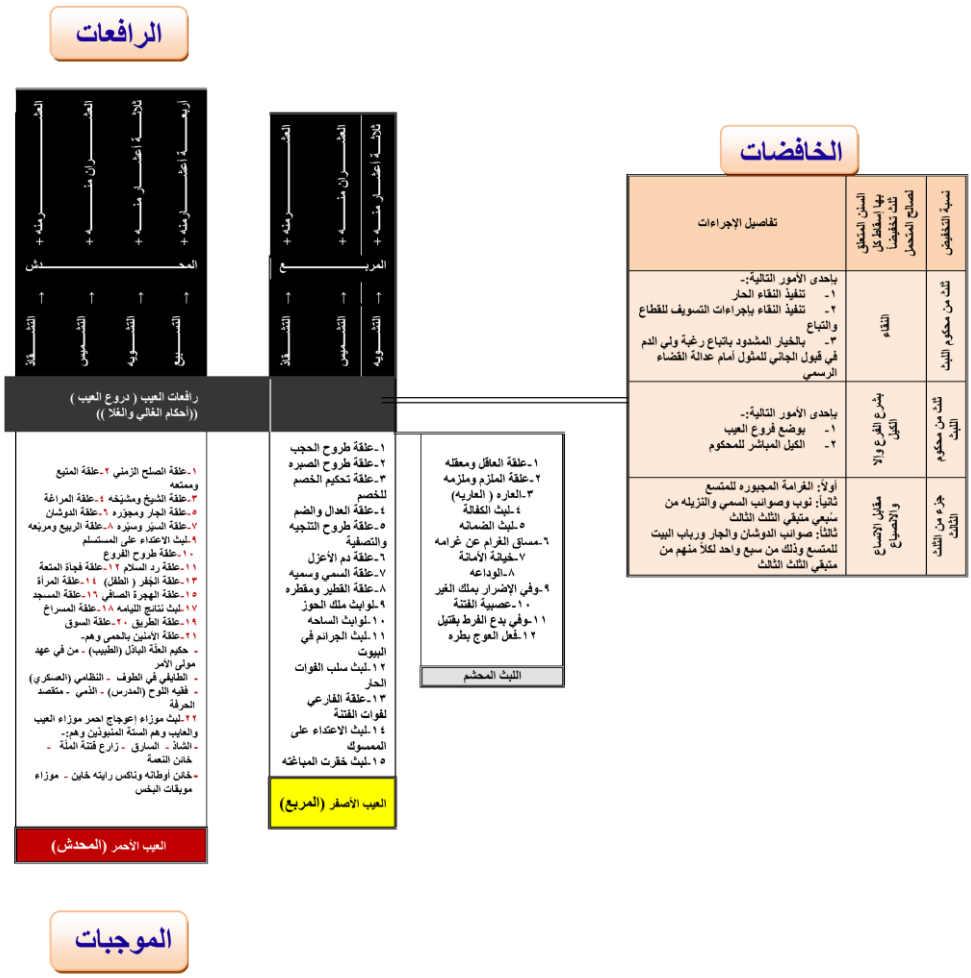
ش٣ف٢٦٧ وســـــــــنّة ســـــــــوقه اثلاثـــــــــاَ

الأحكام والمرتكزات في القاعدة(١٠٧):

وإن كان على غير حق أو لم يلتزم بالمواعيد المسنونة فيكون محكوم المحدّش لصالح الطرف الأخر المقصود بالنيل منه بتوبيخه بتلك اللياقة .


مخطط مناسخات العيوب والعتوب
(إيجاباً ورفعاً وخفضاً وإسقاطاً)
الرافعات
المبطلات
الخافضات
الموجبات
العيب الأكثر (محدوش المحدش)
العيب الأعم (مربوع المحدش)
العيب الأحمر (المحدش)
العيب الأسفر (المربع)
الثلث المعظم

مخطط مناسخات العيوب والعتوب
(إيجاباً ورفعاً وخفضاً وإسقاطاً)




المبطلات
أ- المبطلات الصغرى:-
١-فعال العاهه الفجئة (كالجنون المفاجئ)
٢-الجرائم التي يرتكبها الطفل التي لم تكن له سوابق
٣-الجرائم التي ترتكبها المرأة التي لم يكن لها سوابق
٤-الزلّة (الخطأ)
٥-الدفاع عن النفس
٦-الجرائم التي لا تثبت الا باليمين (عدى الذمة لإثبات العيب)
٧-كسر الصايب
٨-تسقط علق موزاء العيب والعائب
ب- المبطلات الكبرى :-
١-ومن هو قاد غرامه إلى المولى بشرع الله فقد ساق النقاء واصطاب
٢-ومن يرفض خيار الشرع فلا له عيب باتواعه وملزوماً بقطع الدم
مربوع المحدش
العدل مربعة + العدل مربعة + العدل مربعة + العدل مربعة +
التسديع ↑ التثويه ↑ التشميس ↑ التشاقذ ↑
محدوش المحدش
العدل مربعة + العدل مربعة + العدل مربعة + العدل مربعة +
التسديع ↑ التثويه ↑ التشميس ↑ التشاقذ ↑
علقة واسطة الحرب
العيب الأجذم (مربوع المحدش)
١-أسير البطرة (الاختطاف)
٢-المستيسر المكفول
٣-السير المستدرج المتسنن
٤-المُرسل المُعلن
٥-النائم المتسنن
العيب الأثلم (محدوش المحدش)

ثالث باب

ثالث بـاب

أحكام السنّة المجزوفة والفـروع المسنونة

أول فصـل

سنّة الفـروع والذّمّم

أولاً: فـروع العيب والدّم بنوعيه (القتلى والمكاوين)

(أ) النـص:

٢٦٨ فـــروع العيـــب مســـنونه سـنان المَعتـــرف بالـــذّنب فمـــن فـــرع فلـــه يســـقط
٢٦٩ ثلـث مـن مجمـل الأحشـام ومن ساق الحشم في العيب فلـه مسـنون صـلح الـدّم
٢٧٠ لطلابـــه علـــى شـــرعه وتحجـب عـن ولي الشّـأن متاعـب عنـوة الإثبـات
٢٧١ وعـن فـرض الفِـراضاتي فهـي خيـر اعتـذاراتي رحـم نفسـه في التحمـول
٢٧٢ ثلـث مـن مُجمـل الاحشـام ويتنـزّل ثلـث آخـر لتحقيـق النّقـى المسـنون
٢٧٣ وان كـان الحشـم للـمال تبيّـان النّقـى التسـريح ثلـث شـرع اللزامـاتي
٢٧٤ فمـن يحتـاج للتّخفيـف فـرع يكسـب التخفـيض ومـن يـرفض سـنان الفـرع
٢٧٥ بـدعوى الصـفو والإنكـار حمـل مـحكوم متكامـل فروع العيب حسب النوع
٢٧٦ علـى العُلقـة وغاليهـا فـروع العُلقـة الجـذماء ثلاثـة وأربعـين مجـرى
٢٧٧ وفـرع العُلقـة الـثلماء مائـة مجـرى مـع عِشـرون وتنـزل عَشـر في الحمـراء
٢٧٨ ومثلوثـه في الصفـراء وامـا العُلقـة البيضـاء فسـنّة فـرعها مجـرى
٢٧٩ وفـرع الـدّم هـومن غيـر تُنـزَّل في القتيـل اربـع وفي المفعـول نصـف القتـل
٢٨٠ وفـرع الـدرع بأعشـاره وبـين العيـب هـو والـدّم فـوارق في نـزول الفـرع
٢٨١ ففـرع الـدّم حسـب العـد وعُلقـة واحـده للعيـب مهـما زادت الإعـداد
٢٨٢ إن كـان الطـرف واحـد ومـن هـو معتـرف بالعيـب وبـاذل فـرع لكـن كُبـر
٢٨٣ ومضـمون العيـا في النـوع وقابـل مـا فـرض عـارف لفـرض التسـميه والعـد
٢٨٤ بلـى بـرهان أو ذمّـه فهـو مـا خـاب قـد اصـطاب وتخفـيض الثلـث قـايم
٢٨٥ وعـد لـه صـرف رد الوجـه بتحقيـق النّقـى المسـنون بشـرع الحـار أو تسـويف

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٦٨	فروع العيب مسنونه	فروع العيب هي عبارة عن عدد من قطع السلاح الشخصي- الأبيض أو الناري تعبّر عن الاعتراف لتوفر على المجني عليهم عبئ الإثبات
ش٢ف٢٦٨	سنان المَعترف بالذّنب	من الوسائل المعمول بها للتعبير عن الاعتراف
ش٣ف٢٦٨	فمن فرع فله يسقط	فمن قام بتسلم السلاح فروعاً فيعود ذلك عليه بالفائدة وهو التخفيض من المحكوم
ش١ف٢٦٩	ثلث من مجمل الأحشام	النسبة من المحكوم اللازم إسقاطه مقابل فروع العيب هو ثلث الأحشام
ش٢ف٢٦٩	ومن ساق الحشم في العيب	ومن دفع المحكوم المضاف إلى الحق الأصلي
ش٣ف٢٦٩	فله مسنون صلح الدّم	فيلزم له بقوة الثوابت المسنونة وذلك الصلح في الدم (هدنة زمنية)
ش١ف٢٧٠	لطلابه على شرعه	لمن طلب الصلح بالشكل المتبع ويقصد لزوم مساق ثور يسمى (العقير)
ش٢ف٢٧٠	وتحجب عن ولي الشّأن	والفروع أيضاً تخدم المجني عليه أوليّه
ش٣ف٢٧٠	متاعب عنوة الإثبات	تعفيه عن عبئ الإثبات
ش١ف٢٧١	وعن فرض الفِراضاتي	والفروع أيضاً تعفي المجني عليه أو وليه عن اليمين
ش٢ف٢٧١	فهي خير اعتذاراتي	والفروع أيضاً هي من أكبر وسائل الاعتذار
ش١ف٢٧٢	ثلث من مُجمل الاحشام	اسقاط الثلث من إجمالي الأحشام
ش٢ف٢٧٢	ويتنزّل ثلث آخر	ولزوم إسقاط ثلث آخر
ش٣ف٢٧٢	لتحقيق النّقى المسنون	مقابل النقى ، فالنقى هو(الانصياع لإجراءات تسليم الجاني لإقامة القصاص)
ش١ف٢٧٣	وان كان الحشم للمال	وإن كان محكوم المضاعفات متعلق بقضايا الحق والاستحقاق (حقوق مدنية)
ش٢ف٢٧٣	تبيّان النّقى التسريح	فإن النقى في المال هو تسريح الحق الأساسي إلى جانب الأحشام
ش٣ف٢٧٣	ثلث شرع اللزاماتي	ويسقط الثلث مقابل التسريح
ش١ف٢٧٤	فمن يحتاج للتّخفيف	فمن هو بحاجة إلى التخفيض
ش٢ف٢٧٤	فرع يكسب التخفيض	فإن الوسيلة الأولى هي الفروع دليل الاعتراف
ش٣ف٢٧٤	ومن يرفض سنان الفرع	ومن لم يعتنق وسيلة الفروع
ش١ف٢٧٥	بدعوى الصفو والإنكار	بحجّة الإنكار بزعمه أنه ليس المذنب
ش٢ف٢٧٥	حمل محكوم متكامل	فلا يستحق التخفيض بالثلث المتعلق بالفروع

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٢٧٥	فروع العيب حسب النوع	عدد الفروع حسب نوع العيب فإن العيوب متفاوتة الأشكال والمستويات
ش١ف٢٧٦	على العُلقة وغاليها	بحسب نوع العُلقة وعدد غواليها
ش٢ف٢٧٦	فروع العُلقة الجذماء	بمعنى الفروع اللازمة لواسطة الحرب
ش٣ف٢٧٦	ثلاثة وأربعين مجرى	المقصود بكلمة المجرى هو القطعة الواحدة من السلاح الشخصي
ش١ف٢٧٧	وفرع العُلقة الثلماء	فرع العيب الأثلم
ش٢ف٢٧٧	مائة مجرى مع عِشرون	مائة وعشرون قطعة من السلاح الشخصي
ش٣ف٢٧٧	وتنزل عَشر في الحمراء	وفرع العيب الأحمر عشر قطع من السلاح الشخصي وهذا إلى جانب فروع الدم
ش١ف٢٧٨	ومثلوثه في الصفراء	وفروع العيب الأصفر ثلاث قطع، وهذا إلى جانب فروع الدم
ش٢ف٢٧٨	واما العُلقة البيضاء	العُلقة البيضاء لا تسمى عيب مع أن لها ضعف واحد ومساق العُلقة البيضاء يسمى (المحشّم)
ش٣ف٢٧٨	فسنّة فرعها مجرى	فروع العُلقة البيضاء قطعة واحدة من السلاح وهذا إلى جانب فروع الدم
ش١ف٢٧٩	وفرع الدّم هومن غير	أما فروع الدم فهو من غير ذلك
ش٢ف٢٧٩	تُنزّل في القتيل اربع	في القتيل أربع قطع من السلاح الشخصي- تسمى (فروع الدم)
ش٣ف٢٧٩	وفي المفعول نصف القتل	المصاب بالجراح يسمى مفعول أو (مكوّن) وجمعه مكاوين
ش١ف٢٨٠	وفرع الدرع بأعشاره	بمعنى إن فرع التشقاذ بندق واحدة، و فرع التشميس ثنتين بنادق، وفرع التشويه ثلاث بنادق، وفرع التسبيع أربع بنادق
ش٢ف٢٨٠	وبين العيب هو والدّم	هناك فرق في إجراءات التغليظ وإجراءات المحكوم الأساسي (الحِد الصافي)
ش٣ف٢٨٠	فوارق في نزول الفرع	فروع الدم وفروع العيب لا تحمل صفة موحدة
ش١ف٢٨١	ففرع الدّم حسب العد	بمعنى أربع قطع من السلاح الشخصي- فروعاً عن القتيل الواحد وللمصاب ثنتين
ش٢ف٢٨١	وعُلقة واحده للعيب	بمعنى إذا تعدد المجني عليهم في نفس الحدث ففروع العيب تقام للجميع خلافاً عن فروع الدم
ش٣ف٢٨١	مهما زادت الإعداد	مهما تعددوا المقاتيل أوا لمصابين أو تعددت الأموال فإن الأعتداء على المال أو العرض بصفة العُلقة فهو عيب تقام فيها عُلقة واحدة وهي العليا

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٨٢	إن كان الطرف واحد	بمعنى إذا كان الاعتداء من طرف محصور
ش٢ف٢٨٢	ومن هو معترف بالعيب	إذا كان الطرف العايب معترف بأن ذلك عيباً
ش٣ف٢٨٢	وباذل فرع لكن كُبر	ومنصاع لما يلزم من الفروع
ش١ف٢٨٣	ومضمون العيا في النوع	الاعتراف بالعيب والاختلاف في نوعه
ش٢ف٢٨٣	وقابل ما فرض عارف	وممتثل لتحديد الصفه من قبل عارف (مراغة)
ش٣ف٢٨٣	لفرض التسميه والعد	لتحديد اسم العيب والعدد اللازم من الفروع
ش١ف٢٨٤	بلى برهان أو ذمّه	بدون برهان إثبات وبدون يمين فهو معترف بالعيب والخلاف محصور بمقدار الفروع ومسمى العيب
ش٢ف٢٨٤	فهو ما خاب قد اصطاب	فإن ذلك ليس جفاء
ش٣ف٢٨٤	وتخفيض الثلث قايم	ويعتبر أن أسباب التخفيض قائمة
ش١ف٢٨٥	وعد له صرف رد الوجه	ويستحق تخفيض آخر مقابل رد الوجه أن تم مصفى الوجه
ش٢ف٢٨٥	بتحقيق النّقى المسنون	بمعنى اسقاط ثلث آخر مقابل بذل النقى اللازم
ش٣ف٢٨٥	بشرع الحار أو تسويف	باحدى النوعين من النقى وهما النقى الحار أو النقى المسوّف والمسوّف هو المطاردة للعايب من قبل أصحابه

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٠٨):
ش١ف٢٦٨ فروع العيب مسنونه
ش٢ف٢٦٨ سنان المَعترف بالذّنب

القاعدة(١٠٩):
ش٣ف٢٦٨ فمن فرع فله يسقط
ش١ف٢٦٩ ثلث من مجمل الأحشام

القاعدة(١١٠):
ش٢ف٢٦٩ ومن ساق الحشم في العيب
ش٣ف٢٦٩ فله مسنون صلح الدّم
ش١ف٢٧٠ لطلابه على شرعه
ش٢ف٢٧٠ وتحجب عن ولي الشّأن

ش٣ف٢٧٠ متاعـــــــب عنـــــــوة الإثبـــــــات
ش١ف٢٧١ وعـــــــن فـــــــرض الفِـــــــراضاتي
ش٢ف٢٧١ فهـــــــي خيـــــــر اعتـــــــذاراتي
ش٣ف٢٧١ رحـــــــم نفســـــــه في التحمـــــــول
ش١ف٢٧٢ ثلـــــــث مـــــــن مُجمـــــــل الاحشـــــــام

القاعـــــدة(١١١): ش٢ف٢٧٢ ويتنـــــــــزّل ثلـــــــــث آخـــــــــر
ش٣ف٢٧٢ لتحقيـــــــــق النّقـــــــــى المســـــــــنون
ش١ف٢٧٣ وان كـــــــــان الحشـــــــــم للـــــــــمال
ش٢ف٢٧٣ تبيّـــــــــان النّقـــــــــى التســـــــــريح
ش٣ف٢٧٣ ثلـــــــــث شـــــــــرع اللزامـــــــــاتي

القاعـــــدة(١١٢): ش١ف٢٧٤ فمـــــــــن يحتـــــــــاج للتّخفيـــــــــف
ش٢ف٢٧٤ فـــــــــرع يكســـــــــب التخفـــــــــيض
ش٣ف٢٧٤ ومـــــــن يـــــــرفض ســـــــنان الفـــــــرع
ش١ف٢٧٥ بـــــــدعوى الصـــــــفو والإنكـــــــار
ش٢ف٢٧٥ حمـــــــل مـــــــحكوم متكامـــــــل

***

القاعـــــدة(١١٣): ش٣ف٢٧٥ فـــــــروع العيـــــــب حســـــــب النـــــــوع
ش١ف٢٧٦ علـــــــى العُلقـــــــة وغاليهـــــــا
ش٢ف٢٧٦ فـــــــروع العُلقـــــــة الجـــــــذماء
ش٣ف٢٧٦ ثلاثـــــــة وأربعـــــــين مجـــــــرى
ش١ف٢٧٧ وفـــــــرع العُلقـــــــة الـــــــثلماء
ش٢ف٢٧٧ مائـــــــة مجـــــــرى مـــــــع عِشـــــــرون

ش٣ف٢٧٧ وتنـــــــزل عَشـــــــر في الحمـــــــراء
ش١ف٢٧٨ ومثلوثـــــــــــه في الصفـــــــــــراء
ش٢ف٢٧٨ وامـــــــا العُلقـــــــة البيضـــــــاء
ش٣ف٢٧٨ فســـــــنّة فـــــــرعها مجـــــــرى
ش١ف٢٧٩ وفـــــــرع الـــــــدّم هـــــــومن غيـــــــر
ش٢ف٢٧٩ تُنـــــــزّل في القتيـــــــل اربـــــــع
ش٣ف٢٧٩ وفي المفعـــــــول نصـــــــف القتـــــــل
ش١ف٢٨٠ وفـــــــرع الـــــــدرع بعشـــــــاره

* * *

القاعـــدة(١١٤): ش٢ف٢٨٠ وبـــــين العيـــــب هـــــو والـــــدّم
ش٣ف٢٨٠ فـــــوارق في نـــــزول الفـــــرع
ش١ف٢٨١ ففـــــرع الـــــدّم حســـــب العـــــد
ش٢ف٢٨١ وعُلقـــــة واحـــــده للعيـــــب
ش٣ف٢٨١ مهـــــــما زادت الإعـــــــداد
ش١ف٢٨٢ إن كـــــان الطـــــرف واحـــــد

القاعـــدة(١١٥): ش٢ف٢٨٢ ومـــــن هـــــو معتـــــرف بالعيـــــب
ش٣ف٢٨٢ وبـــــاذل فـــــرع لكـــــن كُبـــــر
ش١ف٢٨٣ ومضـــــمون العيـــــا في النـــــوع
ش٢ف٢٨٣ وقابـــــل مـــــا فـــــرض عـــــارف
ش٣ف٢٨٣ لفـــــرض التســـــميه والعـــــد
ش١ف٢٨٤ بلـــــى بـــــرهان أو ذمّـــــه
ش٢ف٢٨٤ فهـــــو مـــــا خـــــاب قـــــد اصـــــطاب
ش٣ف٢٨٤ وتخفـــــيض الثلـــــث قـــــايم

ش١ف٢٨٥ وعـــــد لـــــه صـــــرف رد الوجـــــه

ش٢ف٢٨٥ بتحقيـــــــق النّقـــــــى المســـــــنون

ش٣ف٢٨٥ بشـــــــرع الحـــــــار أو تســـــــويف

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد كما هو مبين في الجدول التالي:

نوع الجريمة	عدد الفروع (الطروح)	ملاحظات
اللبث الساكن	١	وفيما يتعلق بالمال مثل أن يكون العيب متعلق بنهب سيارة من الطريق فهنا لا بد من وضع سيارة لا يقل ثمنها عن ثمن السيارة المنهوبة تسمى (مقواد الحق الصافي) وبحيث أن السيارة تم نهبها من طريق فهو عيب احمر (بحكم المحدّش) يتم أيضاً وضع عشر قطع من السلاح الشخصي. فروع العيب بمعنى إن فروع الحق الأساسي سيارة تقابل السيارة المنهوبة وفروع العقوبة الفرعية عشر قطع من السلاح لأن العقوبة الفرعية لهذا النوع (العيب الأحمر) عشرة غوالي أي عشر مضاعفات بجانب الحق الأساسي الصافي
العيب الأصفر	٣	
العيب الأحمر	١٠	
العيب الأجذم	٤٣	
العيب الأثلم	١٢٠	
فرع الدم للقتيل الواحد	٤	
فرع المكوّن (المصاب)	٢	
فرع الطنب الأول للعيب الأسود	١	
فرع الطنب الثاني	٢	
فرع الطنب الثالث	٣	
فرع العنق	٤	

أمثلة تطبيقية لكيفية تسليم الفروع:

١- سقوط قتيل في وجود عُلقة صفراء وظهرت فيه البشاعة البعدية للجريمة ولتكن البشاعة فرضاً تشوية جثة القتيل فيكون تسليم الفروع مع بعضها من المتحمّل الوارد بإجمالي عشر بنادق (عشر قطع من السلاح الشخصي) وتفصيلها هي أربع بنادق فرع الدم وثلاث بنادق فروع العُلقة الصفراء وثلاث بنادق فرع الدرع الثالث وهو تشويه جثة القتيل.

٢- سقوط قتيل في وجود عُلقة حمراء وظهرت البشاعة البعدية للجريمة ولتكن البشاعة فرضاً تسبيع جثة القتيل فيكون إجمالي الفروع من الطرف المتحمّل الراغب لتقديم بنادق الفروع وذلك عدد ثمانية عشر مجرى (١٨بندق)

وتفصيلها هي أربع بنادق فروع الدم وعشر بنادق فروع العيب الأحمر وأربع بنادق فروع التسبيع.

٣- سقوط قتيل في وجود العُلقة الجذماء وظهرت البشاعة البعدية للجريمة ولتكن البشاعة فرضاً تشميس جثة القتيل فيكون إجمالي عدد الفروع (٤٩ بندق) وتفصيلها هو أربع بنادق فروع الدم وثلاث وأربعين بندق فروع العُلقة الجذماء وثنتين بنادق فروع تشميس جثة القتيل.

٤- سقوط قتيل في وجود العُلقة الثلماء وظهرت البشاعة البعدية للجريمة ولتكن البشاعة فرضاً تسبيع جثة القتيل فيكون إجمالي عدد الفروع (١٢٨ بندق) وتفصيلها هو أربع بنادق فروع الدم ومائة وعشرون بندق فروع العُلقة الثلماء وأربع بنادق فروع تسبيع جثة القتيل.

***

(د)- أمثلة عن تحوّل نعمة الحكمة إلى نقمة بسبب عدم الاهتمام بالأسس المرجعية للمعادلة القبلية الحقيقية،ولتكن الأمثلة عن حكمة الفروع على النحو التالي:-

١- هناك من يمتثل في عصرنا لتسليم فروع العيب اعترافاً بالعيب ويُلاحظ بأنه يتحمل الأحكام المغلظة للعيب دون أن يراعي المجتمع حقه في إسقاط الثلث مقابل امتثاله لوضع فروع العيب وهذا خير مثال لتحوّل نعمة الحكمة إلى نقمة بمعنى أن يتحمل المتحمّل مالا طاقة له ويعتبرون بذلك الآخرين بمعنى عدم الامتثال لتسليم فروع العيب خوفاً من ألا تأخذ حقها في التخفيض فحينها يزداد الطين بلّة ويغيب التقارب لإصلاح ذات البين وخصوصاً أنه قد بلغ الأمر لدى بعض المحكمين وبعض المرايغ بأن غاب عن خلفيتهم ثوابت القواعد المرجعية لأعراف كافة القبائل اليمنية فلا يكون العيب ثابتاً لديهم مالم توضع فروع العيب مسبقاً، وذلك عاملاً من عوامل غزارة ظاهرة الثأر، مع أن ولي الدم يستطيع إثبات العيب دون وجود فروع

العيب فمن السهل إثبات العيب فكلما في الأمر يتطلب من المتولي أو المراغة أن ينظر إلى ما بين يدية من الإثبات والدلائل والقرائن ليعرف نوع العيب من خلال نوع المكان الذي حدثت فيه الجريمة هل تم القتل في طريق أو في سوق أو مدينة لأن المدينة هي في حكم السوق فأمكنة وقوع الجرائم هي أقوى الأسباب لقيام العيوب والعتوب، أم حدث القتل في أثناء وجود نوع من أنواع الطروح المسنونة، وكذا العلق الثابته يتطلب من المحكم أو المراغة أن ينظر هل حدث القتل بين السيّر وسيّره أم كان متيعاً أو قطير أو هجرة ...الخ وبإحدى تلك الأسباب يقام العيب بدون ضرورة وجود فروع العيب مسبقاً.

٢- يلاحظ في عصرنا أن أولياء الدم الذي لهم العيب يعيقون مسار إصلاح ذات البين بإسباب إصرارهم على ضرورة امتثال الجناة المتحمّلين لإيصال فروع العيب مع أن نعمة الحكمة التي تحوّلت إلى نقمة هي بسبب جهل المجتمع للقواعد المرجعية لأعراف كافة القبائل اليمنية، فالحكمة من الفروع هي التخفيض لصالح المتحمّل فالمتحمّل هو الذي يجب ان يحرص على ضرورة امتثاله لتسليم فروع العيب بمعنى السعي للتخفيض والنكتة والغرابة في عصرنا هذا بإن ولي الدم أنه الذي يصر على ممارسة إجراءات التخفيض بدون علمه فلو يعرف ولي الدم أنه من السهل قيام العيب كاملاً شاملاً بدون تخفيض وبدون فروع العيب لما تمسك أبداً بطلب الفروع، وكذلك المتحمّلين لو يعرفون قيمة مساق الفروع لما تأخروا أبداً عن تسليم الفروع، فهاهو تم نشر القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية وبإمكان أي شخص أن يمتلك نسخة من الوثيقة ومن خلالها يستيطع أن ينتصر على خصمه وتسود كلمته على المحكمين وتسود كلمته على المرايغ بجميع تسلسلاتهم من خلال استناده بذكر القواعد المرجعية الدالة على ذلك ومن خلال إرفاقه صورة من الوثيقة عند مرحلة العد والشّد...الخ

٣- أصبح في عصرنا كلا الاتجاهين تمثل نقمة مع أنها كانت نعمة فكلا الأمرين غير مجدية بمعنى إن امتثل المتحمّل لتسليم فروع العيب فيكون بذلك قد حمّل نفسه ما لا طاقة له وذلك لجهل الناس لقيمة وضع الفروع في التخفيض، وإن لم يمتثل لتسليم فروع العيب فالنقمة واردة وهي إصرار أولياء الدم على تسليم الفروع أو أنهم يرفضون الصلح ويجبهون ويعيقون مسار إصلاح ذات البين وتندلع نيران الثأر وسفك الدماء فإذا عُرف السبب بطل العجب، فلا عجب ولا مشكلة بعد نشر وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة المؤرخة ١٢٥٣هـ لكافة القبائل اليمنية الخمسة الأقسام بنو حمير وكهلانِ (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) فيجني المجتمع نعمة الحكمة بسهولة فلا يستطيع محبي الشر والنقمة أن يعيقوا المجتمع بعد ذلك أبداً بإذن الله ووسيلة كل شخص هي امتلاك صورة من وثيقة القواعد المرجعية المستدامة لأن امتلاك المستند لا يقل شأناً عن شأن معرفة حقيقة العرف إن لم يكن ذلك أكثر أهمية.

***

ثانياً: فراضات الذِّمَم وتسنينها

(أ) النص:

٢٨٦ فِراضات الذمم سنّه لفرق الحق والمقنع بديله عن وجوب الشّد
٢٨٧ فراضة خمس مشروعة لنفي الصوب والإلزام وفي تثبيت سنّتها
٢٨٨ وشرع النفي والإثبات بشان اسلاف محصوره مِراضات الشفاه اللغو
٢٨٩ وفرض العشر في الاموال لوابث أو لوايشها لنفي الفعل أو شدّه
٢٩٠ وفرض اثنان والعشرون حلاّفه على المنكِر وشرع الرد بالخيره
٢٩١ في الفعل المَسَلَم سن دماء الاكوان بانواعه وفي فرض اربعين واربع
٢٩٢ ذمم تثبيت ولاّ نفي لوابث قتل بانواعه وفي حمل القساماتي
٢٩٣ بمقتل نفس معصومه ويسقط عيب محكومه بشرع الحُكم واصداره
٢٩٤ ولا تبطل لوابث عيب في ربط المراضاتي ففي كل الفراضاتي
٢٩٥ فراضة خمس ولاّ عشر أو الاثنان والعشرون وفي فرض اربعين واربع
٢٩٦ إن كان الطّرف عِدّه أو المقصود مترامي لوايش أو شجيّاتي
٢٩٧ لوابث فصلها غامض و ما يعتد أو يشتد فهي فارد فراضاته
٢٩٨ وهي تُطلب بجر اليد بشرع المدّعي يثبِت وشرع المنكِر الذّمّه

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٨٦	فِراضات الذمم سنّه	حلف الأيمان من إجراءات الإثبات أو النفي
ش٢ف٢٨٦	لفرق الحق والمقنع	لإثبات الحق أو نفيه
ش٣ف٢٨٦	بديله عن وجوب الشّد	بديله عن وجوب الإثبات
ش١ف٢٨٧	فراضة خمس مشروعة	فرافضت الخمسة يقال لها فراضة الخمسة الحلّافة
ش٢ف٢٨٧	لنفي الصوب والإلزام	الخروج عن تحمل المسئولية وليس لإثبات الحق، فيمين نفي الصوب والإلزام هي اليمين الذي يقول فيها الحالف (بأن لا تصوبونا و لا تلزمونا في ذلك شيء) لذلك سميت (فراضة الصوب والإلزام)
ش٣ف٢٨٧	وفي تثبيت سنّتها	أو يدفع اليمين الطرف الآخر بأن يقول (بأن نحن نصوبكم ونلزمكم بذلك)
ش١ف٢٨٨	وشرع النفي والإثبات	وأيضاً فراضة الخمسة الحلافة تقام في بعض جوانب النفي أو الإثبات

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٢٨٨	بشان اسلاف محصوره	في الجوانب المتسالف عليها
ش٣ف٢٨٨	مِراضات الشفاه اللغو	الجوانب المتسالف عليها شفهياً التي لا يوجد فيها مستندات
ش١ف٢٨٩	وفرض العشر في الاموال	هذا النوع من حلف الإيمان تسمى (فراضة العشرة الحلافة)وهي محصورة ومخصصة في الأموال
ش٢ف٢٨٩	لوابث أو لوايشها	الجوانب الجنائية المرتبطة بحقوق مدنية ارتباطاً لا يقبل التجزئة
ش٣ف٢٨٩	لنفي الفعل أو شدّه	يمين تثبت الحق أو تنفيه
ش١ف٢٩٠	وفرض اثنان والعشرون	تسمى فراضة اثنين وعشرين حالف
ش٢ف٢٩٠	حلاّفه على المنكِر	يؤديها الطرف المنكر
ش٣ف٢٩٠	وشرع الرد بالخيره	ولا يؤديها الطرف المدعي إلا إذا ردها عليه غريمة أو تم فيها الخيار من المدعي
ش١ف٢٩١	في الفعل المَسَلَم سن	في الجنايات التي لم تبلغ إلى مستوى القتل
ش٢ف٢٩١	دماء الاكوان بانواعه	الأفعال الجارحة بأنواعها
ش٣ف٢٩١	وفي فرض اربعين واربع	فراضة أربعة واربعين حالف
ش١ف٢٩٢	ذمم تثبيت ولاَ نفي	للإثبات أو النفي
ش٢ف٢٩٢	لوابث قتل بانواعه	أي أن فراضة الأربعة والأربعين مخصصة لقضايا ولوابث القتل دون سواه
ش٣ف٢٩٢	وفي حمل القساماتي	وهي أيمان القسامة
ش١ف٢٩٣	بمقتل نفس معصومه	تأكيداً على القسامة في قتل النفس
ش٢ف٢٩٣	ويسقط عيب محكومه	وإذا أقيمت أيمان القسامة في مثل هذا النوع فلا يقام في ذلك عيب عدى المحكوم الصافي (الحِد)
ش٣ف٢٩٣	بشرع الحُكم واصداره	من خلال إجراءات النقاش للخروج من اللبث
ش١ف٢٩٤	ولا تبطل لوابث عيب	وهناك أنواع من اليمين لا يسقط العيب بالمضي فيها
ش٢ف٢٩٤	في ربط المراضاتي	إذا حدث تراضي مسبقاً بطلب اليمين في القتيل دون تأثير على مجال العيب
ش٣ف٢٩٤	ففي كل الفراضاتي	فإن كل أنواع فراضات الأيمان
ش١ف٢٩٥	فراضة خمس ولاَ عشر	فراضة الخمسة الحلافة أو فراضة العشرة الحلافة
ش٢ف٢٩٥	أو الاثنان والعشرون	أو فراضة اثنين وعشرين حالف
ش٣ف٢٩٥	وفي فرض اربعين واربع	أو فراضة أربعة وأربعين حالف
ش١ف٢٩٦	إن كان الطّرف عِدّه	تلك الأيمان المشار إليها لا تطلب من شخص واحد أو في حقوق محصوره وإنما لصورتين من القضايا أولها إذا كان الطرف المطلوب منه اليمين مجموعة كبيرة كأهالي قرية كاملة أو عزلة أو قبيلة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٢٩٦	أو المقصود مترامي	والصورة الثانية التي تقام فيها تلك الإيمان أن كان فرع السبب متعدد الجوانب
ش٣ف٢٩٦	لوايش أو شجيّاتي	اللوايش: هي الحقوق البسيطة، والشجياتي: هي القضايا التي يلزم فيها الدسم أو الحشم المغلظ
ش١ف٢٩٧	لوابث فصلها غامض	التي ليس من السهل إثباتها
ش٢ف٢٩٧	و ما يعتد أو يشتد	وما يعتد هو ما يحصل فيه الادعاء المحدد به المقدار، وكلمة يشتد بمعنى كل حق يوجد له إثبات فتكون اليمين المفردة تكميلية للإثبات الملموس
ش٣ف٢٩٧	فهي فارد فراضاته	يمين واحده
ش١ف٢٩٨	وهي تُطلب بجر اليد	تكون اليمين من أشخاص مسمايين ومحدّدين
ش٢ف٢٩٨	بشرع المدّعي يثبت	على المدعي البينة
ش٣ف٢٩٨	وشرع المنكِر الذَّمّه	وعلى المنكر اليمين

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١١٦):

ش١ف٢٨٦ **فِراضات الذمم سنّه**

ش٢ف٢٨٦ **لفرق الحق والمقنع**

ش٣ف٢٨٦ **بديله عن وجوب الشّد**

ش١ف٢٨٧ **فراضة خمس مشروعة**

ش٢ف٢٨٧ **لنفي الصوب والإلزام**

ش٣ف٢٨٧ **وفي تثبيت سنّتها**

ش١ف٢٨٨ **وشرع النفي والإثبات**

ش٢ف٢٨٨ **بشان اسلاف محصوره**

ش٣ف٢٨٨ **مِراضات الشفاه اللغو**

* * *

القاعدة(١١٧):

ش١ف٢٨٩ **وفرض العشر في الاموال**

ش٢ف٢٨٩ **لوابث أو لوايشها**

ش٣ف٢٨٩ **لنفي الفعل أو شدّه**

* * *

القاعـــدة(١١٨): ش١ف٢٩٠ وفـــــرض اثنـــــان والعشـــــرون
ش٢ف٢٩٠ حلاّفـــــه علـــــى المنكِـــــر
ش٣ف٢٩٠ وشـــــرع الـــــرد بالخيـــــره
ش١ف٢٩١ في الفعـــــل المَسَـــــلَم ســـــن
ش٢ف٢٩١ دمـــــاء الاكـــــوان بانواعـــــه

* * *

القاعـــدة(١١٩): ش٣ف٢٩١ وفي فـــــرض اربعـــــين واربـــــع
ش١ف٢٩٢ ذمـــــم تثبيـــــت ولاَ نفـــــي
ش٢ف٢٩٢ لوابـــــث قتـــــل بانواعـــــه
ش٣ف٢٩٢ وفي حمـــــل القســـــاماتي
ش١ف٢٩٣ بمقتـــــل نفـــــس معصـــــومه
ش٢ف٢٩٣ ويســـــقط عيـــــب مـــــحكومه
ش٣ف٢٩٣ بشـــــرع الحَكـــــم واصـــــداره
ش١ف٢٩٤ ولا تبطـــــل لوابـــــث عيـــــب
ش٢ف٢٩٤ في ربـــــط المـــــراضاتي

* * *

القاعـــدة(١٢٠): ش٣ف٢٩٤ ففـــــي كـــــل الفـــــراضاتي
ش١ف٢٩٥ فـــــراضة خمـــــس ولاَ عشـــــر
ش٢ف٢٩٥ أو الاثنـــــان والعشـــــرون
ش٣ف٢٩٥ وفي فـــــرض اربعـــــين واربـــــع
ش١ف٢٩٦ إن كـــــان الطَـــــرف عِـــــدّه
ش٢ف٢٩٦ أو المقصـــــود متـــــرامي
ش٣ف٢٩٦ لـــــوايش أو شـــــجيّاتي

ش١ف٢٩٧ لوابـــــــث فصـــــــلها غـــــــامض

***

القاعـــدة(١٢١): ش٢ف٢٩٧ و مـــــــا يعتـــــــد أو يشـــــــتد

ش٣ف٢٩٧ فهـــــــي فـــــــارد فـــــــراضاته

ش١ف٢٩٨ وهـــــــي تُطلـــــــب بجـــــــر اليـــــــد

ش٢ف٢٩٨ بشـــــــرع المـــــــدّعي يثبِـــــــت

ش٣ف٢٩٨ وشـــــــرع المنكِـــــــر الذّمّـــــــه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد:

م	مقدار عدد الفراضات المسنونة	موضوع الشجار
١	الفراضة الواحدة	هي في القضايا التي يتم فيها إصدار الدعوى والإجابة من مدعيين محصورين في قضايا خاصة وليس قضايا بين قرية وقرية أخرى أو عزله وعزله أخرى، فالفراضة الواحدة هي مبدأ (على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين) وتسمى الفراضة المفردة
٢	فراضة الخمسة الحلافة	١- لتثبيت أو نفي (الصوب والإلزام) ففي التثبيت تدفع اليمين قائلين (بأن نحن نصوبكم ونلزمكم بكذا وكذا) وفي النفي تدفع يمين الخمسة الحلافة قائلين (بأن لاتصوبونا ولا تلزمونا بشيء في كذا وكذا) ٢- لتثبيت أو نفي محاججة بين فئة وفئة أخرى بشأن ممارسات مسلوفه بينهم أو تراضي شفهي
٣	فراضة العشرة الحلافة	للنفي أو التثبيت المتعلق بقضايا الحق والاستحقاق (الأموال)
٤	فراضة اثنين وعشرين حالف	لنفي الاتهام المتعلق بقضايا الدم الذي لم يبلغ إلى القتل (الإصابات) أو لبث عيوب متعلقة بالمال أو العرض، فيكون هذا النوع من الفراضات على المتهم المنكر ولا يدفعها المدعي المجني عليه أو وليّه وأصحابه عدى إن ردها عليه الطرف المتهم (المدّعى عليه)
٥	فراضة أربعة وأربعون حالف	١- لتثبيت أو نفي لبث عيوب جرائم القتل ٢- أيمان القسامة في القتل والذي بعد دفع اليمين يساق محكوم الدم بمساق الحِد الصافي بدون لوابث ولا عيوب (وإن تم التراضي جاز)

***

ثاني فصل

تشاريف النّقى وخيارات القدمه وتشريف البرهان

اولاَ: خيار قدمةالجنب أو تشريف البرهان الجلي

(أ) النص:

٢٩٩ ومن خاير بلى معلاق خيار الطّرح للتنفيذ بسنّة قدمةالجنبي
٣٠٠ أو التشريف للبرهان براهين الجلى الواضح على التثبيت قد اصطاب
٣٠١ فلا يحمل شروع الكسر للسنّه وللصّايب ومن صمّم لإنصافه
٣٠٢ بمقصى سنّة الصايب فللمُنصِف خيار الحِمل لِصاحِب حق مِن مُبطِل

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٢٩٩	ومن خاير بلى معلاق	من قدم مبادرة لفصل القضية بينه وبين غريمه بدون معلاق العدال
ش٢ف٢٩٩	خيار الطّرح للتنفيذ	مبادرة مصحوبة بضمانات (طروح) منفذه
ش٣ف٢٩٩	بسنّة قدمةالجنبي	قدمةالجنبي بمعنى قدمةالجنب وهي وضع الغريم أمام أحدى الخيارين أن يحلف اليمين أو يأخذ اليمين لتسوية الخلاف نهائياً
ش١ف٣٠٠	أو التشريف للبرهان	وأما أن يبين ويظهر مستنداته أو يقبل بمستندات غريمه
ش٢ف٣٠٠	براهين الجلى الواضح	شريطة أن تكون المستندات قوية
ش٣ف٣٠٠	على التثبيت قد اصطاب	فمن تقدم بهذه المبادرة وهناك طروح وجموع تشهد على ذلك فقد مشى في طريق الصواب
ش١ف٣٠١	فلا يحمل شروع الكسر	فلا تقام عليه عقوبة كاسر الصايب في حالة رفض غريمه لتلك المبادرة والإصرار على التحكيم المطوّل القصي
ش٢ف٣٠١	للسنّه وللصّايب	أجراءات التحكيم المطوّل
ش٣ف٣٠١	ومن صمّم لإنصافه	ومن صمم على التطويّل
ش١ف٣٠٢	بمقصى سنّة الصايب	بضرورة مقابلته لإجراءات التحكيم المطوّل والقصي

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٣٠٢	فللمُنصِف خيار الحِمل	فلصاحب المبادرة أن يشترط الغرامه والخسارة على من يتبين اعوجاجه وحينها يلزم عليه الإنصاف بالسنّة والصايب المطوّل
ش٣ف٣٠٢	لِصاحِب حق مِن مُبطِل	مالحق صاحب الحق من خسائر فيحملها في الأخير الطرف الآخر

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٢٢):
ش١ف٢٩٩ ومن خاير بلى معلاق
ش٢ف٢٩٩ خيار الطَرح للتنفيذ
ش٣ف٢٩٩ بسنّة قدمةالجنبي
ش١ف٣٠٠ أو التشريف للبرهان
ش٢ف٣٠٠ براهين الجلى الواضح
ش٣ف٣٠٠ على التثبيت قد اصطاب
ش١ف٣٠١ فلا يحمل شروع الكسر
ش٢ف٣٠١ للسنّه وللصّايب

***

القاعدة(١٢٣):
ش٣ف٣٠١ ومن صمّم لإنصافه
ش١ف٣٠٢ بمقصى سنّة الصايب
ش٢ف٣٠٢ فللمُنصِف خيار الحِمل
ش٣ف٣٠٢ لِصاحِب حق مِن مُبطِل

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتين (١٢٢ و ١٢٣):

هذا النوع هو أهم القضايا الموجزة والمستعجلة خارج إطار السنّة القصيّة المطوّلة وفيها شروط وأحكام ملزمة كالأتي:-

١- من لم يستخدم وضع طروح العدال والإجراءات المسنونة للتحكيم أو ما في حكمه (السنّة والصايب) واستخدم بدلاً عن ذلك مخايرة غريمه خياراً مصحوباً

بوضع طروح كافية لضمان تنفيذ مبادرته المتمثلة بإن غريمه مخيّر في أن يعطي اليمين أو يستقبلها أو أن يبين ويعرض مستنده (برهانه) المتعلق بالشيء المتنازع عليه أو أنه يستقبل برهان صاحب المبادرة لأن الأولوية للطرف المعروض عليه المبادرة، فلا يصح أن صاحب المبادرة يجعل لنفسه الأولوية في رغبة دفع اليمين أو إظهار البرهان

٢- من رفض مقابلة غريمه للسنّة والصايب المطوّلة ومقابل ذلك كان رد فعله اعتناق (مباردة خيار قدمةالجنب أو تشريف البرهان الجلي) فحينها مهما تصعدت الأمور أو سقطت ضحايا لا يقام عليه محكوم كاسر الصايب عدى أن كان الغريم الرافض لمبادرة خيار الإجراءات الموجزة والمستعجلة مصمماً على مقابلته بإجراءات السنّة والصايب المطوّلة ومنصاعاً لمبدأ (غرامت محق على مبطل) فصاحب المبادرة للإجراءات الموجزة هو الذي من حقه اشتراط ذلك.

***

ثانيا: معلاق الدّم واللحم

(أ) النص:

٣٠٣ ومعلاق الدّماء واللحم لصافي حق ولاَ عُرض سننها رأس نجد القَرب
٣٠٤ تشاريف النّقى مَقنع ذمم في كل ما عدّه أو الكد القصي في شرط
٣٠٥ تبادل حجب عُلقتهم وفي جفر العُلق محكوم دسم شاهين متبوعه
٣٠٦ بربع اثمانها متبوع ويصبح جائز الممنوع على سنّة مقاصيها

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٠٣	ومعلاق الدّماء واللحم	هي عُلقة المصاهره (معلاق النسيب ونسيبه)
ش٢ف٣٠٣	لصافي حق ولاَ عُرض	فيما يحصل بينهم من اختلاف متعلق بحقوق مالية أو مسائل متعُلقة بالعرض
ش٣ف٣٠٣	سننها رأس نجد القَرب	تسوية الخلاف بينهم مسنونة بإجراءات مختصره وليس كسائر المجتمع
ش١ف٣٠٤	تشاريف النّقى مَقنع	يجب أن يقنعوا بأخذ اليمين مباشرةً
ش٢ف٣٠٤	ذمم في كل ما عدّه	ذمم مفردها ذمه وهي اليمين فيحلف كلاً منهم بصحة ما يدعيه
ش٣ف٣٠٤	أو الكد القصي في شرط	أو الكد القصي بمعنى أو يتناصفوا كسائر الناس ولكن بشرط
ش١ف٣٠٥	تبادل حجب عُلقتهم	الشرط المسنون هو أن يتبادلوا قطع من السلاح الشخصي تسمى حجب علاقة المصاهرة (النسبه)
ش٢ف٣٠٥	وفي جفر العُلق محكوم	فمن تشاجر مع صهيره كسائر الناس دون أن يكون قد استبق ذلك بوضع قطعه من السلاح حجباً للعُلقة فإنه يتحمل عقوبة
ش٣ف٣٠٥	دسم شاهين متبوعه	يتم تغريمه شاهين ومتبوعها
ش١ف٣٠٦	بربع اثمانها متبوع	ربع سعر الذبيحة هو اللازم باستمرار أن يدفع نقداً إلى جانب الذبيحة
ش٢ف٣٠٦	ويصبح جائز الممنوع	وبهذه الطريقه يجوز تسوية خلافاتهم كسائر الأجراءات المتبعة بين سائر الناس
ش٣ف٣٠٦	على سنّة مقاصيها	وفقاً للإجراءات الدقيقه القصيّة

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــدة(١٢٤): ش١ف٣٠٣ ومعـــــلاق الـــــدّماء واللحـــــم
ش٢ف٣٠٣ لصـــــافي حـــــق ولا عُـــــرض
ش٣ف٣٠٣ ســـــننها رأس نجـــــد القَـــــرب
ش١ف٣٠٤ تشـــــاريف النّقـــــى مَقنـــــع
ش٢ف٣٠٤ ذمـــــم في كـــــل مـــــا عـــــدّه

* * *

القاعـــدة(١٢٥): ش٣ف٣٠٤ أو الكـــــد القصـــــي في شـــــرط
ش١ف٣٠٥ تبـــــادل حجـــــب عُلقـــــتهم
ش٢ف٣٠٥ وفي جفـــــر العُلـــــق مـــــحكوم
ش٣ف٣٠٥ دســـــم شـــــاهين متبوعـــــه
ش١ف٣٠٦ بـــــربع اثمانهـــــا متبـــــوع
ش٢ف٣٠٦ ويصـــــبح جـــــائز الممنـــــوع
ش٣ف٣٠٦ علـــــى ســـــنّة مقاصـــــيها

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتين (١٢٤ و ١٢٥):

١- الإنساب (الأصهار) ملزومين باعتناق نمط إجراءات القضايا الموجزة في قضايا (الحق والاستحقاق الصافي) (المال) وفي قضايا العرض عدى قضايا الدم، والإيجاز في هذا النوع محصور بتبادل اليمين إثباتاً من كل شخص منهم للحق أو الحجايج التي يرى أنها عند نسيبة (صهيره).

٢- لا يصح أن الأنساب والأصهار يعتنقوا الإجراءات المطولة في قضايا العرض أو لوايش الحق والاستحقاق كسائر المجتمع مباشرة عدى في حالة استباق ذلك تبادل طروح حجب عُلقة المصاهرة (حجب معلاق الدم واللحم) صوناً للمعلاق المحصّن ومن خالف ذلك فعقوبتها ثنتين ذبائح شياه مع متبوعها المسنون ما يعادل ربع سعرهما نقداً تسمى هذه العقوبة (محكوم جفر عُلقة الدم واللحم) أي شاهين ومتبوعهما النقدي.

ثالثاً: سنة الوقوف والإتِّساع

(أ) النص:

٣٠٧ ومجـــزوف السّـــنن ســـنّة تجـــاه الهجـــره الصّـــافي فللعُلقـــة مهجّـــر ظِـــل
٣٠٨ وقـــوف الهجـــره المـــرقوم وتوريـــد الضّـــمانة شـــرط بجـــر المتّســـع لليـــد
٣٠٩ ولا فيهـــا إجـــر أو طـــرح في اوّلهـــــا وتاليهـــــا وعُلقتهـــا نطـــف صـــايب
٣١٠ لمجـــرى الخـــف مـــحجوبين وان كـــان الثّقـــل مشـــروط فحمـــل الطّـــول حـــل الفـــرق
٣١١ لصـــاحب حـــق مـــن مبطـــل بمجـــرى أخـــذهم والـــرد وشـــرط الحُكـــم والمنهـــى
٣١٢ لـــدى جُملـــة مهجّـــر ظِـــل مَســـاق القَصـــره الأولـــى ومجـــرى القَصـــره الثـــاني
٣١٣ ومختمهـــا لـــدى الغصّـــاب ومجـــرى الطّـــول لـــه مجـــراه بحسب الدّحن والتشـــريف
٣١٤ ومـــن شـــايل لمجـــراها فللعُلقـــــه تخطّاهـــــا عـــدى الكـــد القصي- في المـــال
٣١٥ ومعـــلاق المجـــوره ســـن بمجـــرى عُلقـــة التهجيـــر مســـار الجـــزف للســـنّه
٣١٦ لكـــلاً في الثّقـــل شـــرعه ومنـــوال العُلـــق تشـــريف مـــا هـــي هـــدر او تضـــعيف

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٠٧	ومجزوف السّنن سنّة	مجزوف مأخوذه من كلمة جزافاً فمجزوف السنن سنّة بمعنى الإجراءات المحددة في ثوابت العرف وهي الإجراءات الموجزة بشروطها المسنونة
ش٢ف٣٠٧	تجاه الهجره الصّافي	االهِجر هم السادة والأشراف وهناك من يدخل في حكمهم لبعض الأشياء وهم القضاة من ذوي العلم وكلمة صافية أضيفت كشرطاً أساسياً يجب أن تتصف به الهجر التي تستحق المزايا المسنونة وهي الحصانة المثمنة بمحكوم المحدش
ش٣ف٣٠٧	فللعُلقة مهجّر ظِل	مهجر الظل بمعنى القبائل الساكنين بينهم
ش١ف٣٠٨	وقوف الهجره المرقوم	الوقوف بمعنى تسوية الخلاف الذي ينشب مع آخرين بأجراءات خاصة لا يلزم على الهجرة الصافي أن يضع قطع من السلاح الشخصي ولا يجب أن يلحقه خسائر كغيره من المجتمع (بحكم حصانته العرفية)
ش٢ف٣٠٨	وتوريد الضّمانة شرط	عليه فقط تبيين ضمانه أحد الأشخاص

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٣٠٨	بجر المتّسع لليد	ضمانه شخص يوافق عليه الطرف الأخر المتسع أو يختاره بنفسه (بجر اليد)
ش١ف٣٠٩	ولا فيها إجر أو طرح	ولا يلزم على الهجره الصافي إيجار في الموقف ولا طرح
ش٢ف٣٠٩	في اوّلها وتاليها	من بداية النزاع حتى الاستكمال
ش٣ف٣٠٩	وعُلقتها نطف صايب	وإذا حصل شجار أو فتنة أو جحايج أثناء إجراءات تسوية الخلاف فتقام العقوبة كسائر القضايا التي وضعت فيها طروح (عدال)
ش١ف٣١٠	لمجرى الخف محجوبين	تسيير القضية بأقل النفقات
ش٢ف٣١٠	وان كان الثّقل مشروط	وأن تم الاشتراط لإستغراق نفقات مثل استغراق الذبائح للهجره وللمتّسع فهذه صورة أخرى ولها شروط
ش٣ف٣١٠	فحمل الطّول حل الفرق	الطرف الذي يتحمل تلك الخسائر يتم تحديده في نهاية القضية
ش١ف٣١١	لصاحب حق من مبطل	صاحب الاعوجاج هو الذي يتحمل ثمن تلك الذبائح وتوابعها
ش٢ف٣١١	بمجرى أخذهم والرد	النفقات التي تستغرق للإجراءات فقط
ش٣ف٣١١	وشرط الحُكم والمنهى	ومن حق الهجره الصافي أن يشترط الحكم والمنهى (الاستئناف عرفاً)
ش١ف٣١٢	لدى جُملة مهجّر ظِل	الدرجة الأولى للاستئناف هم أصحاب المنطقة الأقرب فالأقرب
ش٢ف٣١٢	مساق القَصره الأولى	فإن أصحاب المنطقة الاقرب فالأقرب يكونون بمقام المراغة القصره أي مقام المراغة ذو المستوى الأدنى
ش٣ف٣١٢	ومجرى القَصره الثاني	ومن ثم لدى المراغة القصره ويُعبّر عنه بالقصره الثاني
ش١ف٣١٣	ومختمها لدى الغصّاب	واختتام الاستئناف لدى المراغة الغصّاب
ش٢ف٣١٣	ومجرى الطّول له مجراه	والتكلفة التي تلحق لمتابعة استئناف الحكم العرفي تكون بنفس ماهو متبع لدى سائر الناس
ش٣ف٣١٣	بحسب الدّحن والتشريف	ففي ما يقام على الطرف الذي يطلب الاستئناف بكامل درجاته المحدودة
ش١ف٣١٤	ومن شايل لمجراها	ومن خالف الإجراءات المحددة عرفاً
ش٢ف٣١٤	فللعُلقه تخطّاها	فيعتبر مخالفة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٣١٤	عدى الكد القصي في المال	باستثناء التقاضي المتعلق بالأموال
ش١ف٣١٥	ومعلاق المجوره سن	المجوره هي مسمى الجار (المزيّن)
ش٢ف٣١٥	بمجرى عُلقة التهجير	أقر المجتمع القبلي اليمني نظام الوقوف والأتساع للجار (المزيّن) تشجيعاً وحافزاً له مع أن نظام الوقوف والاتساع هو أساساً لأرفع الفئات والطبقات وهم السادة المآمين وما في حكم ذلك
ش٣ف٣١٥	مسار الجزف للسنّه	الإجراءات المختصرة والسريعة بأقل التكلفة
ش١ف٣١٦	لكلاً في الثّقل شرعه	كلاً له مقداره وحصانته المسنونة
ش٢ف٣١٦	ومنوال العُلق تشريف	هذه العلق وضعت تشريفاً
ش٣ف٣١٦	ما هي هدر او تضعيف	ليست استهتار أو تضعيف

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٢٦):

ش١ف٣٠٧ ومجـــــــــزوف السّـــــــــنن ســـــــــنّة

ش٢ف٣٠٧ تجـــــــــاه الهجـــــــــره الصّـــــــــافي

ش٣ف٣٠٧ فللعُلقـــــــــة مهجّـــــــــر ظِـــــــــل

ش١ف٣٠٨ وقـــــــــوف الهجـــــــــره المـــــــــرقوم

ش٢ف٣٠٨ وتوريـــــــــد الضّـــــــــمانة شـــــــــرط

ش٣ف٣٠٨ بجـــــــــر المتّســـــــــع لليـــــــــد

ش١ف٣٠٩ ولا فيهـــــــــا إجـــــــــر أو طـــــــــرح

ش٢ف٣٠٩ في اوّلهـــــــــا وتاليهـــــــــا

ش٣ف٣٠٩ وعُلقتهـــــــــا نطـــــــــف صـــــــــايب

ش١ف٣١٠ لمجـــــــــرى الخـــــــــف مـــــــــحجوبين

ش٢ف٣١٠ وان كـــــــــان الثّقـــــــــل مشـــــــــروط

ش٣ف٣١٠ فحمـــــــــل الطّـــــــــول حـــــــــل الفـــــــــرق

ش١ف٣١١ لصـــــــــاحب حـــــــــق مـــــــــن مبطـــــــــل

ش٢ف٣١١ بمجـــــــــرى أخـــــــــذهم والـــــــــرد

ش٣ف٣١١ وشـــــــرط الحَكـــــــم والمنهـــــــى
ش١ف٣١٢ لـــــــدى جُملـــــــة مهجّـــــــر ظِـــــــل
ش٢ف٣١٢ مســـــــاق القَصـــــــره الأولـــــــى
ش٣ف٣١٢ ومجـــــــرى القَصـــــــره الثـــــــاني
ش١ف٣١٣ ومختمهـــــــا لـــــــدى الغصّـــــــاب
ش٢ف٣١٣ ومجـــــــرى الطَـــــــول لـــــــه مجـــــــراه
ش٣ف٣١٣ بحســـــــب الـــــــدّحن والتشـــــــريف
ش١ف٣١٤ ومـــــــن شـــــــايل لمجـــــــراها
ش٢ف٣١٤ فللعُلقـــــــه تخطّاهـــــــا
ش٣ف٣١٤ عـــــــدى الكـــــــد القصـــــــي في المـــــــال

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٢٦):

١- مثلما أن الهِجر الصافية يتمتعون بالحصانة المثمنة بالمحدّش في مختلف مرتكزات الحقوق لكلاً في (ماله وعرضه ودمه) فإلى جانب ذلك يتمتعون بخصوصية أخرى وهي لزوم اعتناق المجتمع تجاههم إجراءات القضايا الموجزة والمستعجلة دون تطويل ولا مخاسره وفقاً لشروط معينة

٢- تنحصر الإجراءات الموجزة المتعُلقة بالهجر الصافية محصورة بقضايا الدم والعرض عدى المال فالهجر الصافية بمثابة الصهير وصهيرة في تسوية الخلاف مع المجتمع كالأتي:

- لزوم كتابة وثيقة تقوم بمقام وثيقة التحكيم تسمى رقم الوقوف والاتساع
- يقوم الهجرة الصافي بإحضار شخص ضمين له وعليه شريطة أن يوافق عليه الطرف الأخر فاللطرف الأخر حق الموافقة أن أنه الذي ينقط الضمين الموثوق به
- لا يلزم على الهجرة الصافي وضع طروح أو تخسيره مادياً في تسويه خلافه مع المجتمع

٣- طرف النزاع المتخاصم مع الهجرة الصافي هو الذي يستظيف الهجرة الصافي طيلت فترة إجراءات الأخذ والرد لتسوية الخلاف فحق الاستضافة حقاً للهجرة الصافي ومن حقه إتباع رغبته بعدم الخسائر إن إراد ففي أخر القضية سيتحمل إجمالي الخسائر الطرف الذي يتبين أنه صاحب الاعوجاج (مبدأ غرامة محق على مبطل) والضمين سداد في حالة عدم الامتثال.

***

القاعدة(١٢٧)

ش١ف٣١٥ ومعـــــــلاق المجـــــــوره ســـــــن
ش٢ف٣١٥ بمجـــــــرى عُلقـــــــة التهجيـــــــر
ش٣ف٣١٥ مســـــــار الجـــــــزف للســـــــنّه
ش١ف٣١٦ لكـــــــلاً في الثَقـــــــل شـــــــرعه
ش٢ف٣١٦ ومنـــــــوال العُلـــــــق تشـــــــريف
ش٣ف٣١٦ مـــــا هـــــي هـــــدر او تضـــــعيف

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٢٧):

جعل المجتمع للمزيّن (وهو الشخص المستمر في خدمة المجتمع في المناسبات دون غيره) جعلوا له اعتباراً مشجعاً عندما ينشأ بينه وبين الآخرين أي خلافاً ومحصوراً (في قضايا العرض والدم) وهو نظام الوقوف والاتساع لتحصينه من الخسائر لا يقل شئناً عن نظام النسيب ونسيبه أو نظام الهجرة ومهجرة وهو اعتناق إجراءات القضايا الموجزة وفقاً للشروط المتمثلة بمرقوم الوقوف والاتساع واختيار الضمين ونظام غرامة محق على مبطل وفي خصوصية نظام المنهى.

***

رابـع بـاب

رابع بـاب

أحكام الإجـراءات القصيّه للسنّه والصايب

أول فصـل

التوليه القصيّه والتسلسل المسنون

اولا: عدالة الصايب والضّم وسنّة اختيار المحكمين

(أ) النص:

٣١٧ ومـن يطـرح عـدال الجِـد بإنـه طالـب الصـايب وطـارح لـه لـدى هجـره
٣١٨ أو الموثـوق مبـداهم هنـا الإنصـاف إجبـاري وفي تأخيـر قَبلتهـا
٣١٩ مـحاكم كاسـر الصـايب ولكـن شـرعها الإنصـاف بتشـريحه علـى السـنّة
٣٢٠ وفي حالـة فـوات القـوم أو الهـدّات والشّـلاّت فيؤخـذ مِـن سَـلَبْهم ضَـم
٣٢١ إلزامـاً مِـن الحاضـر ويَـدعِي مِـن خيـار القـوم جنبـه للـرضا والغـرس
٣٢٢ طـروح الضّـم لا تُطلـق سـوى إن تـم صُـلح الشـان بقاهـا ردع للفتنـه
٣٢٣ فهـي مـحقن دمـاء القـوم ومن يطلق رضى أو غصب فـلا لـه قـوم أو مغـرم
٣٢٤ فمـن للطّـرح مُتشـرح أو القـابض طـروح الضّـم نصـاب الامـر أو يـدعي
٣٢٥ جميـع الواسـطه واحـد وهـم للغـرس غصّـابه فـإن القـوم معهـم شـيخ
٣٢٦ مُتبـيّن وهـو صـافي خيـار الواسـطة بالشّـيخ خيـار اوّل لـه القدمـه
٣٢٧ وإن الأمـر هـذا خـاب حضـور الواسـطة تفـويض للخيـره علـى امـرين
٣٢٨ تعـود الواسـطه للقـوم وقـد زكّـت ثلاثـه مـن خيـار النـاس للموقـف
٣٢٩ وإن الواسـطه خابـت فواحـد يكتمـوا سـره وينـزل فـرض للغُـرماء
٣٣٠ بـإن يختـار كـلاً شـخص وتـرزم بالمضـاف الحـوز وبعـد اعـلان خيـرتهم
٣٣١ وفـرض الواسـطه يعقَـب بـأن الواسـطه زكّـت مـع الاثنـين ثـالثهم
٣٣٢ مـن اوّلهـا أو اخـرها ليتولّـى بجنـب اثنـين أو الاخـرى بتاليهـا
٣٣٣ يكُـن فـارق خـلاف اثنـين ثالـث خـارج المنهـى فـلا يعجـز عـدد فـردي
٣٣٤ يكُـن للغـرس مشـروعه يحـط الكُـل إمضـائه ويبـدأ موقـف السـنّة
٣٣٥ وامّـا الواسـطه نجحـت بـأن زكّـت ثلاثـه مـن خيـار النـاس للموقِـف

٣٣٦ فتعلن بالثلاثه فرض وتلزم كُلّمن يختار واحد يصبحوا إثنين
٣٣٧ فإن بان البطاء والصّمت فمجموع الثلاثه سن ورزم الحوز يلزمهم
٣٣٨ وإن التسميه بانت بتوحيد اختيار الإسم فهو خير الخياراتي
٣٣٩ ولا رجعه عن الخيره وإن اختار كلاً شخص تصاغ التشرعه لاثنين
٣٤٠ واسم الثالث الفارق في أوقات النّشَب ثالث ولا رجعه عن الخيره
٣٤١ وإن اعلن طرف بالإسم ولم يعلِن طرف ثاني وقد نفّذ مضاف الحوز
٣٤٢ فيعلِن شخص ويُسمّيه من بين الثلاثه فَرض ولكن بعد حمل الحوز
٣٤٣ تسير الخيره استبعاد بفرض الواسطه والحوز بأنّ الخيره إستبعاد
٣٤٤ للاثنين ذي بانت عدى لا رحب السابق على المختار من خصمه
٣٤٥ ومشروع الرضى يُكتب تكون الواسطه تمّت لوازمها على المذهب
٣٤٦ ولا يختار خصم الخصم ولا من له صلة قُربى وقبل الرشد والمشرك
٣٤٧ ولا سارق ولا زاني ولا طمّاع أو داني ولا مجنون أو شاني
٣٤٨ ولا من لا يزل عنده عدال ثاني ومتجدر فعجز الفصل عيب اقوى
٣٤٩ حدعشر شرط هي تدحن لمتولّي عدى المفروض وإن تم الرضى لا دحن

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣١٧	ومن يطرح عدال الجِد	من يضع سلاح شخصي لطلب طرف آخر للمثول أمام عدالة التحكيم المسنون فذلك هو الوسيلة المسنونة لإعلان خصم معين بالحضور والاحتكام لدى محكمين بالنمط المسنون لفصل موضوع شجار في حقوق مشروعه
ش٢ف٣١٧	بإنه طالب الصايب	بأنه يطلب من طرف معين للاحتكام لرد الاعوجاج إلى الصواب
ش٣ف٣١٧	وطارح له لدى هجره	بمعنى لزوم وضع ذلك السلاح لدى شخص مُهجّر، بمعنى مأمون، والهجرة هو شخص من بيت علم وهم السادة ومن يتصف بصفاتهم من القضاه
ش١ف٣١٨	أو الموثوق مبداهم	بمعنى أو من شابه الهجر المشهود لهم بالخبرة والمبدأ الصادق
ش٢ف٣١٨	هنا الإنصاف إجباري	يجب المسارعة في وضع ما يقابل ذلك إجبارياً
ش٣ف٣١٨	وفي تأخير قَبلتها	وفي حالة التهميش للطلب
ش١ف٣١٩	محاكم كاسر الصايب	تقام عليه العقوبة المسنونة في كسر الصواب

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٣١٩	ولكن شرعها الإنصاف	ولكن اللازم المسارعة في تلبية الطلب والإنصاف
ش٣ف٣١٩	بتشريحه على السنّة	بمعنى وضع السلاح لدى الهجره أو الموثوق مبداهم
ش١ف٣٢٠	وفي حالة فوات القوم	فوات القوم يعني الاشتباك الطبيعي والذي لم يصل إلى مستوى الحرب
ش٢ف٣٢٠	أو الهدّات والشّلاّت	الهدات هي التهجم أو التحدي أو الوعيد
ش٣ف٣٢٠	فيؤخذ مِن سَلَبْهم ضَم	يؤخذ بمعنى إجباراً وهو واجب الحاضرين في الاستيلاء على سلاحهم الشخصي. ولو لم يستبق أحدهم بالطرح فسلبهم يعني سلاحهم، وكلمة ضم هي صورة من صور العدال لكنه ليس طوعياً وذلك لمنع الفتنة وحتى لا تتوسع دائرة الخلاف هذا ما يقصد بالضم
ش١ف٣٢١	إلزاماً مِن الحاضر	بمعنى إجباراً وقهراً من الشخص الحاضر
ش٢ف٣٢١	ويَدعِي مِن خيار القوم	يأخذ السلاح بمفرده لا يكون الانفراد مبرر للتقاعس عن ذلك ومن ثم يدعوا آخرين من أعقل الناس
ش٣ف٣٢١	جنبه للرضا والغرس	ليكونوا بجانبه لتنفيذ مرحلة الوثر وهي عملية اختيار المحكمين أو تصريح أحد الأطراف برغبته للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي فذلك إجبارياً ومن ثم مرحلة الغرس وهي كتابة تشرعة الغرس بشروطها المسنونة
ش١ف٣٢٢	طروح الضّم لا تُطلق	ومهما ظهرت من معوقات لا يجوز أرجاع تلك الطروح من السلاح
ش٢ف٣٢٢	سوى إن تم صُلح الشان	عدى أن تصالحوا طوعياً مثل أن يتسامحوا أو يعترف كلاً منهم بحقوق الأخر وينتهي الخلاف
ش٣ف٣٢٢	بقاها ردع للفتنه	أما أن لم يتصالحوا فيلزم بقاء تلك الطروح لأنها مانع مسنون يمنع النشب والفتنة لما يترتب على الأطراف من عقوبات مغلظة في حالة الاشتباك في وجود إجراءات الطرح
ش١ف٣٢٣	فهي محقن دماء القوم	محقن بمعنى حقناً لدماء الناس
ش٢ف٣٢٣	ومن يطلق رضى أو غصب	فإن ارتكب حماقة الشخص الوسيط وارجع تلك الطروح بمحض إرادته أو تجاوباً لخوفه من الطرفين أو طرف واحد
ش٣ف٣٢٣	فلا له قوم أو مغرم	فيجب نبذ ذلك الوسيط من عضويته في المغرم بمعنى إلغاء عضويته عن القبيلة
ش١ف٣٢٤	فمن للطّرح مُتشرح	فمن كان مؤتمن لقبض سلاح اطراف النزاع ويقصد النوع الأول من الطرح المسمى بالعدال الذي يبدأ بطرحه أحدى الأطراف

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٣٢٤	أو القابض طروح الضّم	او من لدية سلاح القوم بأخذه منهم قهراً
ش٢ف٣٢٤	نصاب الامر أو يدعي	فليسوا معفيين عن منع الفتنة تحت أي مبرر فهم مخولين باستكمال الإجراءات ولو بمفردهم وأن احتاجوا لعدد من الناس فهم اللذين يدعون الناس
ش١ف٣٢٥	جميع الواسطه واحد	بمعنى عند وصول عدد إضافي من الناس وسطاء بين أطراف النزاع فيتحملون جميعاً تلك المسئولية ونفس الشروط تنطبق على سابقهم ولاحقهم
ش٢ف٣٢٥	وهم للغرس غصّابه	فهم عبارة عن قوّة إلزاميّة لضبط الغرماء لتنفيذ إجراءات الاختيار وكتابة وثيقة تشرعة الغرس أما بالمثول أمام عدالة القضاء الرسمي أو لدى محكمين
ش٢ف٣٢٥	فإن القوم معهم شيخ	إذا كان لأولئك الأطراف شيخ منتخب مسبقاً بنظام المشيخ
ش١ف٣٢٦	مُتبيّن وهو صافي	متبين بمعنى واضح وليس هناك تعارض مشيخ ولا يكون الشيخ في نفس الوقت خصماً أو لدية خلاف معهم أو مع أحداهم
ش٢ف٣٢٦	خيار الواسطة بالشّيخ	إذا توفرت تلك الشروط فشيخ المنطقة هو المقدم في عملية التحكيم إجباراً وهي أولوية مسنونة عدى في حالة ما يكون الوثر والغرس للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي فمن تمسك بإرادة المثول أمام القضاء الرسمي من الأطراف فالقول قوله
ش٢ف٣٢٦	خيار اوّل له القدمه	هذا هو أول الخيارات اللازمة
ش١ف٣٢٧	وإن الأمر هذا خاب	وأن لم تتحقق تلك الشروط في جانب المشيخ
ش٢ف٣٢٧	حضور الواسطة تفويض	الواسطة مفوّضين بقوة الثوابت المسنونة
ش٢ف٣٢٧	للخيره على امرين	للاختيار وتكون بإحدى طريقتين
ش١ف٣٢٨	تعود الواسطه للقوم	بمعنى أن يتشاور الوسطاء ومن ثم يعودون إلى الأطراف
ش٢ف٣٢٨	وقد زكّت ثلاثه من	وقد اتفقوا الوسطاء على ثلاثة أسماء
ش٢ف٣٢٨	خيار الناس للموقف	ممن تنطبق عليهم الشروط
ش١ف٣٢٩	وإن الواسطه خابت	أما أن لم تتفق الواسطة على ثلاثة أسماء
ش٢ف٣٢٩	فواحد يكتموا سره	فعلى الاقل أن يختاروا شخصاً واحداً
ش٢ف٣٢٩	وينزل فرض للغَرماء	بقوة الإلزام وليس طوعياً
ش١ف٣٣٠	بإن يختار كلاً شخص	إلزاماً لكل طرف بأن يختار شخصاً
ش٢ف٣٣٠	وترزم بالمضاف الحوز	ترزم بمعنى تضغط والمضاف الحوز يعني أن يبقوا لدية ضيوف اجبارياً وهي عقوبة مادية تلحق المتأخر عن الاختيار

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٣٣٠	وبعد اعلان خيرتهم	وبعد أن يتضح للواسطة الأسماء التي اختيرت من قبل طرفي الخصومه
ش١ف٣٣١	وفرض الواسطه يعقَب	فحينها تعلن الواسطة اسم الشخص المحدد من تجاه الوسطاء بالتشاور
ش٢ف٣٣١	بأن الواسطه زكّت	بمعنى الإشهار بأن الشخص الذي يلزم تحديده من الواسطة قد تحدد بالفعل
ش٣ف٣٣١	مع الاثنين ثالثهم	ليكون ثالث الإثنين
ش١ف٣٣٢	من اوّلها أو اخرها	يبدأ من بداية مرحلة إجراءات التحكيم أو يذكر اسمه فقط في وثيقة التحكيم ولا يحضر معهم سوى في حالة اختلاف الاثنين
ش٢ف٣٣٢	ليتولّى بجنب اثنين	وأما أن يباشر معهم من البداية
ش٣ف٣٣٢	أو الاخرى بتاليها	أو يظهر عند الاختلاف في الرأي بين الاثنين
ش١ف٣٣٣	يكَن فارق خلاف اثنين	هو الذي سيحسم أي خلاف يظهر بين الاثنين المختارين لعملية التحكيم
ش٢ف٣٣٣	ثالث خارج المنهى	الشيخ الثالث هو غير ما يطلق عليه المنهى
ش٣ف٣٣٣	فلا يعجز عدد فردي	بمعنى يكون بالتصويت ولا تصويت في العدد الزوجي
ش١ف٣٣٤	يكَن للغرس مشروعه	عملية الاختيار والشروط لابد أن تكون خطياً
ش٢ف٣٣٤	يحط الكُل إمضائه	ضرورة أن توضع توقيعات الجميع على وثيقة التحكيم
ش٣ف٣٣٤	ويبدأ موقف السنّة	وحينها يبدأ المختارين بالإجراءات اللازمة للسير في الخصومه بإجرءاتها (الدعوى والإجابة... الخ)
ش١ف٣٣٥	وامّا الواسطه نجحت	أما أن الواسطة من البداية قد اتفقت
ش٢ف٣٣٥	بأن زكّت ثلاثه من	اتفقت على ثلاثة أسماء من البداية
ش٣ف٣٣٥	خيار الناس للموقِف	ممن تنطبق عليهم الشروط في تلك القضية
ش١ف٣٣٦	فتعلن بالثلاثه فرض	فيتم الإشهار بأسمائهم إلزاماً
ش٢ف٣٣٦	وتلزم كَلّمن يختار	ويجروا عملية اختيار من قبل طرفي الخصومة كلاً منهم يختار أسماً من تلك الأسماء المفروضه
ش٣ف٣٣٦	واحد يصبحوا إثنين	كل طرف يختار شخص من الثلاثة
ش١ف٣٣٧	فإن بان البطاء والصّمت	فأن لم يعجّلوا بالاختيار
ش٢ف٣٣٧	فمجموع الثلاثه سن	فترسي عملية التحكيم على الثلاثة المختارين معاً
ش٣ف٣٣٧	ورزم الحوز يلزمهم	ووسيلة الضغط عليهم هي وسيلة التغريم بالمضاف على المتمنّع
ش١ف٣٣٨	وإن التسميه بانت	أما أن أظهروا الأسم المرغوب فيه
ش٢ف٣٣٨	بتوحيد اختيار الإسم	إذا ظهرت المفاجأة بأن الأسم المختار من كلا الطرفين هو اسم واحد وتكون التزكية قد أرست عليه من الطرفين

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٣٣٨	فهو خير الخياراتي	ومن تتفق عليه رغبات كل الأطراف هو الأجدر ومحلاً للثقة
ش١ف٣٣٩	ولا رجعه عن الخيره	ولا قبول عن التراجع
ش٢ف٣٣٩	وإن اختار كلاً شخص	أما أن وقع الاختيار من الأطراف بأثنين أسماء من أولئك الثلاثة
ش٢ف٣٣٩	تصاغ التشرعه لاثنين	فيجب أن يذكر في نص وثيقة التحكيم بأن المحكمين الاثنين هم فلان وفلان
ش١ف٣٤٠	واسم الثالث الفارق	ويذكر في وثيقة التحكيم اسم الشخص الثالث احتياطاً فارقاً لاحتمال خلاف الاثنين المحكمين
ش٢ف٣٤٠	في أوقات النّشَب ثالث	بمعنى لا يحضر الثالث بجانب الإثنين المحكمين منذ بداية إجراءات القضية عدى عند ظهور اختلاف في الرأي بين الإثنين
ش٢ف٣٤٠	ولا رجعه عن الخيره	لا قبول للتراجع عن ذلك
ش١ف٣٤١	وإن اعلن طرف بالإسم	أما أن اعلن احد الأطراف فقط باسم الشخص من بين الثلاثة المفروضين
ش٢ف٣٤١	ولم يعلِن طرف ثاني	وأحجم الطرف الأخر عن أظهار اسم الشخص المرغوب فيه
ش٢ف٣٤١	وقد نفّذ مضاف الحوز	فإذا كان ذلك الطرف منصاع للتغريم في مراحل إحجامه عن الإفصاح عن أسم يرغب فيه من الثلاثة اسوة بغريمه
ش١ف٣٤٢	فيعلِن شخص ويُسمّيه	فلا بد من أن يسمي شخص ولكن التسمية هنا فيها حِكمة عظيمه سيتضح فحواها في (ف٣٤٣)
ش٢ف٣٤٢	من بين الثلاثه فَرض	والاختيار خارج عن الثلاثة المحددين أسمائهم من الوسطاء
ش٢ف٣٤٢	ولكن بعد حمل الحوز	تأكيداً بأن كان ذلك الاختيار بعد أن لحقه غرامة مالية بما يسمى (مضاف الحوز) لأن هذا النوع من الاختيار له خصوصية حكيمه
ش١ف٣٤٣	تسير الخيره استبعاد	بمعنى أن الشخص الذي اختير بعد ما لحق من تغريم يكون مستبعد نهائياً وكذلك الشخص المختار من قبل الطرف الأول يعتبروا الاثنين مستبعدين ويجب هنا مراعاة الحالة الاستثنائية هو بأن من اختير حكماً من أحدى الأطراف وظهرت صدفة الوفاق لذلك الاسم فهو الاسم الملزم حتى وإن كان قد استبق ذلك باختيار اسماً أخر
ش٢ف٣٤٣	بفرض الواسطه والحوز	هذا عبارة عن قرار يكون الواجب على الواسطة تنفيذه باستخدام ضغوط التغريم المتمثل بمضافات الحوز
ش٢ف٣٤٣	بأنّ الخيره إستبعاد	تأكيداً بأن ذلك الاختيار يتحوّل استبعاد

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٤٤	للاثنين ذي بانت	بمعنى تستبعد رغبة الطرف الأول والثاني معاً
ش٢ف٣٤٤	عدى لا رحب السابق	عدى لا وافق السابق بالشخص الذي اختير من غريمه فهذه حالة استثنائية
ش٣ف٣٤٤	على المختار من خصمه	على الشيخ الذي اختير من خصمه
ش١ف٣٤٥	ومشروع الرضى يُكتب	وعلى ذلك يتم كتابة وثيقة التحكيم من قبل الوسطاء
ش٢ف٣٤٥	تكون الواسطه تمّت	وبنهاية انجاز الواسطة لكتابة وثيقة التحكيم تكون الواسطة قد انهت مهامها
ش٣ف٣٤٥	لوازمها على المذهب	انهت واجبها اللازم والمسنون في ثوابت العرف القبلي
ش١ف٣٤٦	ولا يختار خصم الخصم	أول شروط القبول هو عدم وجود خصومة بينه وبين أحد الأطراف
ش٢ف٣٤٦	ولا من له صلة قَربى	صلة القرابة
ش٣ف٣٤٦	وقبل الرشد والمشرك	ولا يجوز تحكيم الشاب الذي لم يبلغ سن الرشد ولا المشرك
ش١ف٣٤٧	ولا سارق ولا زاني	ولا من له سوابق سرقة او زناء
ش٢ف٣٤٧	ولا طمّاع أو داني	ولا شخص ثبتت اطماعه في قضايا سابقة ولا شخص مهان بين أوساط المجتمع
ش٣ف٣٤٧	ولا مجنون أو شاني	ولا يجوز أن يختار أحد الأطراف شخصاً مجنوناً ولا شخصاً شانياً والشاني بمعنى الثابتة ضده سوابق اضرت بالناس
ش١ف٣٤٨	ولا من لا يزل عنده	وهناك شرط آخر من شروط القبول بمعنى من مبطلات الاختيار للمحكم
ش٢ف٣٤٨	عدال ثاني ومتجدر	من ثبت أنه اختير قبلها في قضيه ولم يبت في القضية أو أنه بت في القضية ولم يرد بعض أو كل سلاح أياً من أطراف الخصومة
ش٣ف٣٤٨	فعجز الفصل عيب اقوى	فمن لم يبت في قضية سابقة يكون مشكوك فيه في عدم الكفاءة بالفصل في القضية اللاحقة
ش١ف٣٤٩	حد عشر شرط هي تدحن	أحدى عشر شرطاً
ش٢ف٣٤٩	لمتولّي عدى المفروض	تلك شروط المتحكمين
ش٣ف٣٤٩	وإن تم الرضى لا دحن	لا يجوز الطعن بعد الرضى

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٢٨):

ش١ف٣١٧ ومن يطرح عدال الجِد

ش٢ف٣١٧ بإنه طالب الصايب

ش٣ف٣١٧ وطارح له لدى هجره

ش١ف٣١٨ أو الموثـــــــــــوق مبـــــــــــداهم
ش٢ف٣١٨ هنـــــــا الإنصـــــــاف إجبـــــــاري
ش٣ف٣١٨ وفي تأخيـــــــــــــر قَبلتهـــــــــــا
ش١ف٣١٩ مـــــــحاكم كاســـــــر الصـــــــايب
ش٢ف٣١٩ ولكـــــــن شـــــــرعها الإنصـــــــاف
ش٣ف٣١٩ بتشـــــــــريحه علـــــــى الســـــــنّة

القاعدة(١٢٩): ش١ف٣٢٠ وفي حالـــــــة فـــــــوات القـــــــوم
ش٢ف٣٢٠ أو الهـــــــــدّات والشّـــــــــلاّت
ش٣ف٣٢٠ فيؤخـــــــذ مِـــــــن سَـــــــلَبْهم ضَـــــــم
ش١ف٣٢١ إلزامـــــــــاَ مِـــــــن الحاضـــــــر
ش٢ف٣٢١ ويَـــــــدعِي مِـــــــن خيـــــــار القـــــــوم
ش٣ف٣٢١ جنبـــــــه للـــــــرضا والغـــــــرس

القاعدة(١٣٠): ش١ف٣٢٢ طـــــــروح الضّـــــــم لا تُطلـــــــق
ش٢ف٣٢٢ ســـــــوى إن تـــــــم صُـــــــلح الشـــــــان
ش٣ف٣٢٢ بقاهـــــــــــا ردع للفتنـــــــــــه
ش١ف٣٢٣ فهـــــــي مـــــــحقن دمـــــــاء القـــــــوم
ش٢ف٣٢٣ ومـــــــن يطلـــــــق رضـــــــى أو غصـــــــب
ش٣ف٣٢٣ فـــــــلا لـــــــه قـــــــوم أو مغـــــــرم
ش١ف٣٢٤ فمـــــــن للطَـــــــرح مُتشـــــــرح
ش٢ف٣٢٤ أو القـــــــابض طـــــــروح الضّـــــــم
ش٣ف٣٢٤ نصـــــــاب الامـــــــر أو يـــــــدعي
ش١ف٣٢٥ جميـــــــع الواســـــــطه واحـــــــد

ش٢ف٣٢٥ وهـــــــم للغـــــــــرس غصّـــــــــابه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠):

١- إن وضع الطروح الإجبارية لتسوية الخلاف لها صورتين مختلفتين في بداية الأمر ويتفقا بقيمة واحدة بعد الربط والاختيار وهما:-

أ- طرح العدال: ويقال له طلب الصايب وهو بأن يقوم أحد الأطراف مفاجئة بأعلان رغبته بطلبه لطرف أخر لمقابلته بالمثول بشأن موضوع معين

ب- الضم: وهو ما يتم أخذه من السلاح الشخصي أو ما في حكمه إجباراً بين طرفين أثناء أو بعد حدوث إشتباك ومواجهة بينهما

٢- من طرح طروح العدال الجد فحكم ذلك لا يكون جِداً ما لم يوضعه لدى هجرة (الأمين المعترف به في المنطقة) أو ما في حكمه من الموثوق بهم غير المشكوك بهم، فبموجب ذلك يجب على خصمه سرعة مقابلته على نفس النمط في وضعه لدى هجرة فبدون ذلك لا يعتبر إنصافاً جدّياً فحينها سيقام عليه محكوم كاسر الصايب المحدد بحكم (المربّع دسماً)

٣- إذا اشتبكا أو اقتتلا طرفي النزاع أو لوحظ قيامهم بالهدات أو الشلات (الفزعة أو الغارة) فما على الحاضرون أو من بلغهم نبأ ذلك إلا أن يفرعوا ويقرعوا ويمنعوا الفرط بقدر الإمكان فتلك مرحلة (الفرع والقرع) أول مراحل تسوية النزاعات ومن ثم انتزاع كل أو بعض الأسلحة الشخصية لطرفي النزاع فهو خير رادعاً عن المواصلة أو التصعيد لأنه بمجرد أخذ الأسلحة تتكون الحصانة (عُلقة الضم أو طروح الصواب) وهي العُلقة المثمة بالمربّع وهذه هي بداية المرحلة الثانية لمرحلة تسوية النزاعات (الضم والوثر)

٤- على من أخذوا سلاح طرفي النزاع أن يقوموا بمواصلة الإجراءات اللازمة حتى لو بلغ الأمر أن الذي أخذ السلاح شخصاً بمفردة فسيكونوا بجانبة من حضروا لاحقاً أو يستدعي من يرى من القوم بجانبة للقيام بإجراءات ربط الموقف وهي المرحلة الثانية لمراحل تسويات الخلاف تسمى (مرحلة الضم

والوثر)بخيارات الاختيار للمحكمين ومن ثم المرحلة الثالثة والتي تسمى (تشرعة الغرس) وكتابة وثيقة بإحدى صوتين فأما كتابة وثيقة التحكيم أو وثيقة اختيار المثول أمام عدالة القضاء الرسمي وللوثيقة شروط معينة ومسنونة

٥- لا يجوز عرفاً أن ترد أسلحة طرفي الخصومة طوعياً أو إجبارياً مهما كلف من ضحايا عدى في حالة إصطلاح الأطراف فمن أرجع سلاح الأطراف فيلزم تفريد مغرمه عن قومة ونبذه من الجميع لأن إرجاع السلاح يعني إمكانية الأطراف بإستئناف العراك وبقائه يعني قيام الحصانة المانعة للنشب (المانعة للنزاع).

***

القاعدة(١٣١):

ش٣ف٣٢٥ فـــــإن القـــــوم معهـــــم شـــــيخ
ش١ف٣٢٦ مُتبـــــــيّن وهـــــــو صـــــــافي
ش٢ف٣٢٦ خيـــــــار الواســـــــطة بالشّـــــــيخ
ش٣ف٣٢٦ خيـــــــار اوّل لـــــــه القدمـــــــه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٣١):

يتم اختيار المحكمين لتسوية النزاع بعدة خيارات وفقاً لأولوية ملزمة وخيارات حاسمة ووقاية من تعدد الرغبات ومن الهوى والغوى والاعوجاج وأول هذه الخيارات وفقاً للأولوية هو ما تتكلم عنه هذه القاعدة بأن تقوم الواسطة (من يوجد السلاح بكفلتهم) وذلك بالإستطلاع والتبيّان عما إذا كان هناك وجود شيخ على المشيخ المسنون على الطرفان دون وجود ما يمنع اختيار الشيخ، والمتمثلة بإحدى عشر شرطاً (موانع الاختيار) فإذا الشيخ موجوداً بشروطه الصحيحة المسنونة فتوليته هي الملزمة وما على الواسطة إلا أن تكتب مشروع الرضى (وثيقة التحكيم بشروطها) مع مراعات الخيار الإجباري المتمثل بتصريح أحد الأطراف عن رغبته للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي فمن تسمك بذلك فالقول قوله ناهينا عمّا إذا كانوا مطلوبين من السلطات فلا تحكيم في وجود هذا الجانب فإذا كان الأمر كذلك فتسمية المرحلة باقية على أصولها بمسمى

تشرعة الغرس بمعنى لا بد من كتابة الوثيقة ضماناً للوصول والمثول أمام عدالة القضاء الرسمي فذلك من ضمن الإنصاف بل أساس الإنصاف والصواب حسبما نصت عليه وثيقة القواعد المرجعية.

***

القاعدة(١٣٢):

ش١ف٣٢٧ **وإن الأمـــــــر هـــــــذا خـــــــاب**

ش٢ف٣٢٧ **حضـــــــور الواســـــــطة تفـــــــويض**

ش٣ف٣٢٧ **للخيـــــــره علـــــــى امـــــــرين**

ش١ف٣٢٨ **تعـــــــود الواســـــــطه للقـــــــوم**

ش٢ف٣٢٨ **وقـــــــد زكّـــــــت ثلاثـــــــه مـــــــن**

ش٣ف٣٢٨ **خيـــــــار النـــــــاس للموقـــــــف**

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٣٢):

الواسطة مفوضين بقوّة الثوابت العامة في أن يتشاوروا لترشيح ثلاثة أشخاص من أفضل الناس ليتم بهم مقايضة طرفي الخصومة لتولي تسوية الخلاف من بين الثلاثة أو الثلاثة مع بعض وهنا احتمال في أن يتوصّلوا إلى إجماع في الرأي على ثلاثة أشخاص.

***

القاعـــــدة(١٣٣):

ش١ف٣٢٩ **وإن الواســـــــــطه خابـــــــــت**

ش٢ف٣٢٩ **فواحـــــــد يكتمـــــــوا ســـــــره**

ش٣ف٣٢٩ **وينـــــــزل فـــــــرض للغَـــــــرماء**

ش١ف٣٣٠ **بـــــــإن يختـــــــار كـــــــلاً شـــــــخص**

ش٢ف٣٣٠ **وتـــــــرزم بالمضـــــــاف الحـــــــوز**

ش٣ف٣٣٠ **وبعـــــــد اعـــــــلان خيـــــــرتهم**

ش١ف٣٣١ **وفـــــــرض الواســـــــطه يعقَـــــــب**

ش٢ف٣٣١ **بـــــــأن الواســـــــطه زكّـــــــت**

ش٣ف٣٣١ **مـــــــع الاثنـــــــين ثـــــــالثهم**

ش١ف٣٣٢ مـــــــن اوّلهـــــــا أو اخـــــــرها
ش٢ف٣٣٢ ليتولّـــــــى بجنـــــــب اثنـــــــين
ش٣ف٣٣٢ أو الاخـــــــــرى بتاليهـــــــــا
ش١ف٣٣٣ يكُـــــن فـــــارق خـــــلاف اثنـــــين
ش٢ف٣٣٣ ثالـــــــث خـــــــارج المنهـــــــى
ش٣ف٣٣٣ فـــــلا يعجـــــز عـــــدد فـــــردي
ش١ف٣٣٤ يكَـــــن للغـــــرس مشـــــروعه
ش٢ف٣٣٤ يحـــــط الكَـــــل إمضـــــائه
ش٣ف٣٣٤ ويبـــــــدأ موقـــــــف الســـــــنّه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٣٣):

إذا أخفقت الواسطة عن التوصل إلى قائمة تحتوي على اسماء ثلاثة مرشحين فالواجب عليهم إلزاماً بأن يرشحوا شخصاً واحداً ويكتموا عن طرفي الخصومة إسم ذلك الشخص ليكون ثالث إثنين من خلال فرض ينزل للغرماء من الواسطة في أن كل طرف يختار شخص والواسطة ترزم عليهم (تضغط عليهم) من خلال مضاف الحوز على من يتأخر وبمجرد أن يستكملوا تسّمية الشخصين تقوم الواسطة بإشهار اسم الشخص الثالث المزكى من الواسطة ليكون ثالثهم لضرورة أن يكونوا المحكمين بعدد فردي للتغلب على أي احتمال من احتمالات خلاف المحكمين ومن ثم يتم كتابة وثيقة التحكيم بشروطها المسنونة.

القاعـــدة(١٣٤):
ش١ف٣٣٥ وامّـــــا الواســـــطه نجحـــــت
ش٢ف٣٣٥ بـــــأن زكّـــــت ثلاثـــــه مـــــن
ش٣ف٣٣٥ خيـــــار النـــــاس للموقِـــــف
ش١ف٣٣٦ فـــــتعلن بالثلاثـــــه فـــــرض
ش٢ف٣٣٦ وتلـــــزم كُلّمـــــن يختـــــار
ش٣ف٣٣٦ واحـــــد يصـــــبحوا إثنـــــين

ش١ف٣٣٧ فـــإن بـــان البطـــاء والصّـــمت
ش٢ف٣٣٧ فمجمـــوع الثلاثـــه ســـن
ش٣ف٣٣٧ ورزم الحـــوز يلـــزمهم
ش١ف٣٣٨ وإن التســـميه بانـــت
ش٢ف٣٣٨ بتوحيـــد اختيـــار الإســـم
ش٣ف٣٣٨ فهـــو خيـــر الخيـــاراتي
ش١ف٣٣٩ ولا رجعـــه عـــن الخيـــره
ش٢ف٣٣٩ وإن اختـــار كـــلاً شـــخص
ش٣ف٣٣٩ تصـــاغ التشـــرعه لاثنـــين
ش١ف٣٤٠ واســـم الثالـــث الفـــارق
ش٢ف٣٤٠ في أوقـــات النّشَـــب ثالـــث
ش٣ف٣٤٠ ولا رجعـــه عـــن الخيـــره

القاعـــدة(١٣٥): ش١ف٣٤١ وإن اعلـــن طـــرف بالإســـم
ش٢ف٣٤١ ولم يعلِـــن طـــرف ثـــاني
ش٣ف٣٤١ وقـــد نفّـــذ مضـــاف الحـــوز
ش١ف٣٤٢ فـــيعلِن شـــخص ويُســـمّيه
ش٢ف٣٤٢ مـــن بـــين الثلاثـــه فَـــرض
ش٣ف٣٤٢ ولكـــن بعـــد حمـــل الحـــوز
ش١ف٣٤٣ تسيـــر الخيـــره اســـتبعاد
ش٢ف٣٤٣ بفـــرض الواســـطه والحـــوز
ش٣ف٣٤٣ بـــأنّ الخيـــره إســـتبعاد
ش١ف٣٤٤ للاثنـــين ذي بانـــت
ش٢ف٣٤٤ عـــدى لا رحـــب الســـابق

ش٣ف٣٤٤ علـــــى المختـــــار مـــــن خصـــــمه
ش١ف٣٤٥ ومشـــــــروع الرضـــــــى يُكتـــــــب
ش٢ف٣٤٥ تكـــــــون الواســـــــطه تمّـــــــت
ش٣ف٣٤٥ لوازمهـــــــا علـــــــى المـــــــذهب

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (١٣٤ و ١٣٥):

أما إذا كانت الواسطة قد أجمعت من البداية على تسمية الثلاثة الأشخاص فهو الخيار الأول الملزم والواجب اعتناقه من الواسطة فحينها تقوم الواسطة بإعلان اسماء الثلاثة المرشحين وتطلب من طرفي الخصومة بأن يختار كل طرف شخص من بين الثلاثة بنظام المقايضة المحددة في هذه القاعدة(الخامسة) وسترسي مهمة التحكيم بإحدى الاحتمالات التالية:-

١- إذا تأخر طرفي الخصومة معاً في عدم إدلاء كلاً منهم بأسم الشخص الذي يرغب فيه او التزموا الصمت معاً فذلك بمقام موافقتهم على بقاء الثلاثة المرشحين وأرست المهمة تلقائياً بقوة القواعد المرجعية لأعراف كافة القبائل اليمنية على الثلاثة الأشخاص ولا رجعة عن ذلك وتقوم الواسطة بكتابة وثيقة التحكم بشروطها (المسنونة) وبذلك تكون الواسطة قد انهت مهمتها بمجرد الانتهاء من كتابة وثيقة التحكيم وتحديد ميعاد حضور المتوليين المختارين
٢- قد يعلن كل طرف باسم الشخص الذي يرغب فيه من بين الثلاثة وبالصدفة تظهر المفاجئة بتوافقهم الطرفان على اسم شخص من بين الثلاثة وحينها لا يحق لهم التراجع عن ذلك وبذلك ترسي المهمة على ذلك الشخص بقوة القواعد المرجعية لأعراف كافة القبائل اليمنية وتقوم الواسطة بكتابة وثيقة التحكيم بشروطها وبذلك تكون الواسطة قد أنتهت من مهمتها
٣- الاحتمال الثالث وهو أنه قد يتضح للواسطة بأن كل طرف قد أفصح بتسمية الشخص الذي يرغب فيه من بين الثلاثة مباشرة فحينها ترسي المهمة على الشخصين والثالث يبقى إلزاماً ليكون ثالثهم في أوقات النشب (أوقات خلاف

الأثنين) والثلاث هو الذي يحسمها فلا يعجز عدد فردي ولا بد من كتابة اسم الشخص بتسميته المسنونة (الثالث) بوثيقة التحكيم

٤- الأحتمال الرابع قد يتضح للواسطة بأن أحدى طريفي الخصومة هو الذي افصح بتسمية الشخص الذي يرغب فيه وعدم إفصاح الطرف الأخر بتسميه شخص من بين الثلاثة فحينها يلزم على الواسطة الضغط والرزم عليه بواسيلة مضاف الحوز المتمثل ببقاء الواسطة ضيوفاً لدية في منزله أو إن رفض فينفقوا على أنفسهم بضمانة الطروح (العدال) ومن حق طرف النزاع أن يتعمّد ذلك الأسلوب (التأخير) ليمارس حقه في استخدام الغرامة المالية المتمثلة بتكلفة مضاف الحوز ويستطيع أهل العقول أن يطلقوا على تكلفة مضاف الحوز في هذا النوع من القضايا بمسمى (الفيتو العرفي) والذي يمكّن المتأخر عن الإختيار ان يستبعد شخصين وترسي المهمة على الشخص الثالث تلقائياً بمعنى أن ترسي على متوسط رغبتي طرفي النزاع تلقائياً فإن بعد ممارسة مضاف الحوز من حق الغريم الذي قد تحمّل مضاف الحوز أن يستبعد الرغبة الأولى لخصمه مقابل أن يضحي هو برغبته الأولى وترسي على الشخص الثالث (متوسط الرغبات) وهذه من أنماط (ذروة سنام الحكمة اليمانية) وحينها تقوم الواسطة بكتابة وثيقة التحكيم لشخص واحد وهو الذي أشارت الحكمة بأنه الذي سيكون الأكثر محايدة، وبذلك تكون الواسطة قد استكملت مهمتها ويقوم المختار بمباشرة عمله في تسوية الخلاف.

الطبيعة الحقيقية لمسمى الواسطة:

المقصود بالواسطة ليس محصوراً بمجموعة الناس المتواجدين أثناء النشب وحسب بل أن كافة ابناء المغرم الواحد هم الواسطة الغصّابة لضم نزاع أي طرفين من أبناء مغرمهم ويكونوا عامة الناس المتواجدين في اللحظات الأولى للنزاع من ضمن الواسطة فعن طريقهم يصل النبأ إلى كافة أبناء المغرم الواحد فقد يكونوا أبناء المغرم الواحد غافلين عن النشب في لحظته الأولى ولا لوم يلحقهم حينذاك أما من حين وصول النبأ أو عند سماع صياح الصائح أو صوت النكف العاجل أو الآجل فلا يعفى أي شخص من أبناء المغرم الواحد عن الحضور السريع والجاد من الجميع (مشائخ وعقال وأفراد) حضوراً إجبارياً لا طوعياً وذلك بقوة الضوابط التلقائية الثابته الموضحة في قواعد المغرم الغصّاب وبالتحديد من ف٥٤٤ إلى ف٥٥٦ فكلاً حريص على حفظ قيمته ومعنويته بين القبائل فتأخيره عن الفزعه أو عدم مشاركته للضبط القهري لأطراف النشب سيكون ذلك مأخذاً عليه وإدانه عظمى تقلل من قيمته إلى مسمى (الغرام الناقص) فلا يُقبل له رأي مستقبلاً استناداً إلى الفقرات التي تنص (ففيها الرأي لزجاهم ، وحمل البت لاعقلهم، وموعى السر لاصفاهم ، وشأن العلم لاكبرهم) واستناداً إلى الفقرات التي تنص (بيان النقص للغرام، من أقواله مع الافعال) واستناداً إلى (وطبعه خاقر الفزعه) (وفي حكمه ضعيف الجهد، لا معدى ولا مبدى، لا يفرع ولا يقرع... الخ).

القاعدة(١٣٦):	ش١ف٣٤٦	ولا يختار خصم الخصم
	ش٢ف٣٤٦	ولا من له صلة قَربى
	ش٣ف٣٤٦	وقبل الرشد والمشرك
	ش١ف٣٤٧	ولا سارق ولا زاني
	ش٢ف٣٤٧	ولا طمّاع أو داني
	ش٣ف٣٤٧	ولا مجنون أو شاني
	ش١ف٣٤٨	ولا من لا يزل عنده
	ش٢ف٣٤٨	عدال ثاني ومتجدر

ش٣ف٣٤٨ فعجـــــز الفصـــــل عيـــــب اقـــــوى

ش١ف٣٤٩ حـــــد عشـــــر شـــــرط هـــــي تـــــدحن

ش٢ف٣٤٩ لمتـــــــــولَي عـــــــــدى المفـــــــــروض

ش٣ف٣٤٩ وإن تـــــــم الرضـــــــى لا دحـــــــن

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٣٦):

أحتوت القاعدة التاسعة على موانع اختيارالمحكمين والمتمثلة بإحدى عشرة نقطة المبينة في الجدول التالي:

م	موانع اختيار المحكمين
١	خصم الخصم
٢	صلة القرابة
٣	قبل سن الرشد
٤	المشرك
٥	السارق
٦	الزاني
٧	الطماع (وهو من ثبت أن له سوابق في الإصرارعلى إيجار أكثر مما هو محدد)
٨	الداني
٩	المجنون
١٠	الشاني
١١	من لا يزال عنده عدال ثاني ومتجدر

***

ثانياً: المقاصي الغصّابه لأطراف النزاع

(أ) النص:

٣٥٠ تِبيّان العِلل هو نصف من حال الدّواء للدّاء وجِراب الدّواء عِلّه
٣٥١ ورخو الصلح هو فِتنه وعِلّه لا دواء فيها وجشم الحُكم أو حشفه
٣٥٢ مِن اسباب العِلل للقوم وطاغوت الكفى عِلّه لِروح القوم والملّه
٣٥٣ يكن للشّيخ أو منهى مثال الربط للعينين لفارس في جبل شاهِق
٣٥٤ ومن في التشرعه سمّى من المرجع فقد كفّى كفى قاطع لمنهى الحُكم
٣٥٥ فشرط الحُكم والمنهى بدون التسمية سنّه ومِهباب الهوى للنّفس
٣٥٦ من الحيله أو المِيْله حمول الحق نحو اهله فوِثّاق القوافل شرط
٣٥٧ نحو القَرب مثل البُعد تِبدّاع الكفى طوعي لمنهى الحُكم والحاكم
٣٥٨ وفرضه ليس من سنّه وتشريح العدال الحق لدى موثوق أو هِجره
٣٥٩ وهجْرة كاتِب السنّة إذا سن التّعدَّد سن وإن غاب التعدَّد كان
٣٦٠ للمتولي العُنوه فشرط الحُكم والمنهى في المشروع حِل الغرس
٣٦١ وشرط الإسم والتحديد ماهو شرط من سنّه فللمنهى شُرع مَنهى
٣٦٢ على سنّة تسلسلها فإن البِدْع بالقَصره يكُن مفتوح بالغصّاب
٣٦٣ وللغصّاب غصّابه ثم النقض والإقرار ومشروط القصى سنّه
٣٦٤ ولا هي حِمل مُتقصّي وللمنهى المَكفّى سن رهن الطول بالتّعكيز
٣٦٥ فإن شِي نَقّضْ أو تعديل يقاوف كُلّمن حِمْله وإن اصبح وهو مسنون
٣٦٦ فحِمْل الطول يلزم حِد على من شل تلزيمه بقَبْلَة يوم صِبْغ الخَصم
٣٦٧ بسعر الوقت والمتبوع بلى تثقيل أو تغليظ وتسريح أجرة الغصّاب
٣٦٨ حمولة شرعها المسنون مرايغ قدرها واحد فلا يحمل روافعها
٣٦٩ غلاها حِمْل قابلها فلا فيها خيار الحِمل فسنّة هودها والقود
٣٧٠ وشرع الجر تابعها عوارضها تجاه الحُكم حمولة كل مُتعنِّت
٣٧١ واحداهم حمول الطول لصاحب حق من مُبطل ولو ما به رضى مُسبق

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٥٠	تِبيّان العِلل هو نصف	الاستيضاح والتشخيص لمسببات النزاعات
ش٢ف٣٥٠	من حال الدّواء للدّاء	جزء من العلاج للنزاعات
ش٣ف٣٥٠	وجِراب الدّواء عِلّه	وتجريب العلاج دون تشخيص يعتبر تصعيداً للمرض (للنزاع) وتجريب العلاج بمثابة المغامرة التي تجلب العلل
ش١ف٣٥١	ورخو الصلح هو فِتنه	التوسط الغير مضمونة نتائجه الإيجابية فأنه يزيد من هيجان الأطراف إلى فتنه أكبر وأكثر
ش٢ف٣٥١	وعِلّه لا دواء فيها	بمثابة المرض الذي يستحال علاجه
ش٣ف٣٥١	وجشم الحُكم أو حشفه	الحكم الذي لا يستند إلى الادعاءات والردود والبرهان ودون تسبيب نقاط الحكم
ش١ف٣٥٢	مِن اسباب العِلل للقوم	كذلك هي من أسباب الإثارة وتصعيد النزاعات
ش٢ف٣٥٢	وطاغوت الكفى عِلّه	وكذلك التحكيم والتكفية المطلقة هي بمثابة العلل التي يصعب علاجها
ش٣ف٣٥٢	لِروح القوم والملّه	روح القوم بمعنى أن ذلك يخلخل تكافل المجتمع، والملة هي الدين ويعني ان ذلك أيضاً يؤدي إلى مخالفة الشريعة الإسلامية الذي لا يجوز أن تخالفها الثوابت القبلية
ش١ف٣٥٣	يكن للشّيخ أو منهى	بمعنى أن التحكيم والرضى المطلق للمتحكم أو المنهى (المراغة) هو من أكبر الخلل فإن الصحيح هو أن تمر الإجراءات على حسب تسلسل المرايغ ليكون استئناف عرفي بكامل درجاته احتياطاً وتحصيناً لحفظ مسار تسوية النزاع في المسار الصحيح
ش٢ف٣٥٣	مثال الربط للعينين	شبّه الرضى المَطلق بمثابة الربط للعينين
ش٣ف٣٥٣	لفارس في جبل شاهِق	ربطاً لعيون فارس يمر من جبل شامخ وصعب فقد يلقي بنفسه للتهلكة في أي وقت
ش١ف٣٥٤	ومن في التشرعه سمّى	ومن حدد الاسم في مشروع الرضى في وثيقة التحكيم
ش٢ف٣٥٤	من المرجع فقد كفّى	أي من ذكر اسم الشخص المنهى (الاستئناف) فهو بحكم التكفية المطلقة للمنهى
ش٣ف٣٥٤	كفى قاطع لمنهى الحُكم	فيعتبر أنه قد رضي مقدماً بتكفية ذلك الشخص منهى واستئناف نهائي لا يقبل الطعن فيه لدى المرايغ ذوي المستويات العليا

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٥٥	فشرط الحُكم والمنهى	فإن الشرط اللازم هو أن يشترط الحكم والمنهى
ش٢ف٣٥٥	بدون التسمية سنّه	اللازم هو عدم التسمية الثابتة وأما غير ذلك فهو بالتراضي
ش٣ف٣٥٥	ومِهباب الهوى للنّفس	فإن عدم التكفية يحصّن المرتضى من هوى النفس
ش١ف٣٥٦	من الحيله أو الميْله	من الاعوجاج والظلم والمخالفة
ش٢ف٣٥٦	حمول الحق نحو اهله	وعدم التسمية خير ضمانة لوصول الحق إلى أهله بسهولة
ش٣ف٣٥٦	فوِثّاق القوافل شرط	عدم التكفية المطلقة بمثابة توثيق حمولة القوافل المسافرة
ش١ف٣٥٧	نحو القَرب مثل البُعد	يجب الاحتياط في الأشياء القريبة بمثابة البعيدة
ش٢ف٣٥٧	تبِدّاع الكفى طوعي	تبداع بمعنى البدعة ويقصد بأن التكفية المطلقة ليست واجبة وإنما طوعيه بالتراضي والرضى سِيد الأحكام
ش٣ف٣٥٧	لمنهى الحُكم والحاكم	منهى الحكم هم المرايغ الثابتين لاستئناف الأحكام العرفية لديهم، والحاكم يقصد به من يصدر الحكم العرفي الابتدائي
ش١ف٣٥٨	وفرضه ليس من سنّه	التكفيه لاتّفرض
ش٢ف٣٥٨	وتشريح العدال الحق	التشريح ايداع الأمانات، والعدال هي الطروح التي توضع ضبطاً للأطراف انصياعاً لإجراءات التقاضي المسنون والمعنى أن التجاوب للإنصاف بطرح العدال لا يكون ذلك صحيحاً إلا بشرط
ش٣ف٣٥٨	لدى موثوق أو هِجره	الشرط الذي يثبت قانونية المناصفة هو وضع الطرح لدى هجره أو شخص يثق به الغالبية
ش١ف٣٥٩	وهجْرة كاتِب السنّة	الهجره هو الأمين الكاتب
ش٢ف٣٥٩	إذا سن التّعدّد سن	إذا تعدد المحكمين فاختيار الهجرة كاتباً يعتبر شرطاً ملزماً
ش٣ف٣٥٩	وإن غاب التعدّد كان	أما أن كان المتحكم شخصاً بمفرده
ش١ف٣٦٠	للمتولي العُنوه	فإن مسألة اختيار الهجرة كاتباً يكون بحسب احتياج المتولي لفصل القضية إن كان المرتضى مفرد
ش٢ف٣٦٠	فشرط الحُكم والمنهى	ومن الشروط التي توضع في وثيقة التحكيم اشتراط الحكم خطياً ويكون الحكم قابلاً للطعن والاستئناف عرفاً

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٣٦٠	في المشروع حِل الغرس	المشروع هو وثيقة التحكيم ويقال لها أيضاً تشرعة المحكمين، ومعنى كلمة (حل الغرس) تعني أثناء كتابة وثيقة التحكيم، وقد شبه البداية بمثابة غرس الشتلة فيقال (الغرس حل العدال)ويقال أيضاً (الوثر حل العدال)
ش١ف٣٦١	وشرط الإسم والتحديد	أما تحديد المسمى
ش٢ف٣٦١	ماهو شرط من سنّه	فليس شرطاً ملزماً
ش٣ف٣٦١	فللمنهى شُرع مَنهى	فالدرجة الاستئنافية الأدنى يتلوها درجة أعلى
ش١ف٣٦٢	على سنّة تسلسلها	الجهات الاستئنافية المتسلسلة بكامل درجاتها
ش٢ف٣٦٢	فإن البِدْع بالقَصره	الحد الأدنى للمنهى يسمى المراغة القَصره
ش٣ف٣٦٢	يكُن مفتوح بالغصّاب	والأرفع منه يسمى الغصّاب
ش١ف٣٦٣	وللغصّاب غصّابه	والأرفع من الغصّاب يسمى (غصّاب الغصّاب)
ش٢ف٣٦٣	ثم النقض والإقرار	والأرفع من (غصّاب الغصّاب) هو المنقضه محل النقض والإقرار ويقال له أيضاً (المراغة اللام، والمرجعية اللام) وهو العام لكافة القبائل اليمنية بنو حمير وكهلان (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي)
ش٣ف٣٦٣	ومشروط القصى سنّه	من أصر على الإجراءات الثابته فالقول قوله وإن تم التراضي جاز
ش١ف٣٦٤	ولا هي حِمل مُتقصّي	وما لحق من غرايم وخسائر في ذمة التمسك بالثوابت العرفية فليس الخسائر على المتمسك بالثوابت
ش٢ف٣٦٤	وللمنهى المَكفّى سن	الحكم النهائي الذي في نفس الوقت لم يستأنف بكامل درجاته وإنما بموجب التكفية المطلقة للمراغة الذي وصلوا إليه من الدرجات الأدنى فلا تستكمل بقية درجاته إلى الأقصى إلا بإجراءات خاصة
ش٣ف٣٦٤	رهن الطول بالتّعكيز	فمن أراد الطعن في حكم المراغة المكفى والبلاغ إلى مراغة أرفع من المراغة السابق فيحق له ذلك ولكن بنظام التعكيز وهو وضع طروح كضمانات لحمل الخسائر اللازمة على من يتقرر أن الخسائر تلزم عليه
ش١ف٣٦٥	فإن شِي نَقْض أو تعديل	فإن كان هناك فعلاً نقص أو تعديل في ذلك الحكم
ش٢ف٣٦٥	يقاوف كُلّمن حِمْله	فما خسر كل طرف يعتبر حمله فهم متساويين
ش٣ف٣٦٥	وإن اصبح وهو مسنون	وإن لم يتبين أي نقص في الحكم وهو سليم

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٦٦	فحِمْل الطول يلزم حِد	فيلزم تحديد الغرامة المعقولة دون مبالغة وهو مساق (الحِد)
ش٢ف٣٦٦	على من شل تلزيمه	ويتحملها من اصر على مواصلت المنهى مع أنه قد كفّاء تكفيه مطلقة للمراغة
ش٣ف٣٦٦	بقَبْلَة يوم صِبْغ الخَصم	وتلك الغرامة المعقولة والمقصود حملها هي ثمن شاة بسعر وقتها بجانبها مبلغ مالي مقدر بربع سعر شاة واحدة يكون ذلك صبغ اليوم بمعنى تكلفة يوم واحد لأن إجراءات المنهى لا بد أن تكون مختصرة وفي يوم واحد فقط
ش١ف٣٦٧	بسعر الوقت والمتبوع	بمعنى ثمن شاه وبسعر الوقت المستهلكة فيه إلى جانب المتبوع وهو ربع سعر شاة
ش٢ف٣٦٧	بلى تثقيل أو تغليظ	بمعنى أن الشاه والمتبوع هي الغرامة اللازمة وبدون تغليظ
ش٣ف٣٦٧	وتسريح أجرة الغصّاب	وإلى جانب الشاة والمتبوع يتحمل أيضاً الأجرة المسنونة للمراغة الذي وصلوا إليه بنظام التعكيز
ش١ف٣٦٨	حمولة شرعها المسنون	بمقدار الإجرة اللازمة فلا يلزم رفع المبلغ
ش٢ف٣٦٨	مرايغ قدرها واحد	إيجار المراغة اللاحق يساوي إيجار المراغة السابق، فإن المرايغ مهما اختلفت مستوياتهم هم متساوين في مبلغ الأجرة
ش٣ف٣٦٨	فلا يحمل روافعها	فمهما يبالغ أو يجامل أحد الأطراف بامتثالة برفع مبلغ الأجرة فلا يلزم على الأخر أن يناظره أو يدفع مثله عدى الأجرة المسنونة
ش١ف٣٦٩	غلاها حِمْل قابلها	من بذل الزيادة فهو الذي يتحملها بمفرده
ش٢ف٣٦٩	فلا فيها خيار الحِمل	لا يلزم المخايره في حمل غرامة التعكيز وإنما بحسب ما هو محدد تلقائياًدون تراضي مسبق
ش٣ف٣٦٩	فسنّة هودها والقود	فهي بمثابت الهود والقود في الكم والكيف ولكن دون مراهنة وإنما تلقائياً هذا هو جانب الاختلاف بين التعكيز وبين نظام الهود والقود
ش١ف٣٧٠	وشرع الجر تابعها	وفي حكم ذلك نظام الجر، والجر يعني أن تقتاد متولي القضية إلى فوق مراغة لتصحيح أي خطأ في الإجراءات
ش٢ف٣٧٠	عوارضها تجاه الحُكم	فإن هذا النوع من الخسائر يلزم البت فيها قبل الحكم
ش٣ف٣٧٠	حمولة كل مُتعنِّت	بمعنى يتحملها الطرف المتعمّد للخساير والتطويل خروجاً عما هو مسنون

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٧١	واحداهم حمول الطول	وفي حالة العنت يتحمل عبأها أحداهم وهو المتعنّت (المسبب للمطاولة خروجاً عما هو مسنون)
ش٢ف٣٧١	لصاحب حق من مُبطل	يتحمل وزرها الطرف المسبب للمطاوله أما الشخص الماشي وفقاً للثوابت العرفية فهو محصن بقوة الثوابت المسنونة
ش٣ف٣٧١	ولو ما به رضى مُسبق	تحمّل أعباء المطاولة لازمة تلقائياً مهما غابت عنها إجراءات المراهنة والتراضي المسبق

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٣٧):

ش١ف٣٥٠ تِبيّان العِلل هو نصف
ش٢ف٣٥٠ من حال الدّواء للدّاء
ش٣ف٣٥٠ وجِراب الدّواء عِلّه
ش١ف٣٥١ ورخو الصلح هو فِتنه
ش٢ف٣٥١ وعِلّه لا دواء فيها
ش٣ف٣٥١ وجشم الحَكم أو حشفه
ش١ف٣٥٢ مِن اسباب العِلل للقوم

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٣٧):

١- الاستيضاح والدقة لمسببات النزاع هو من أكبر وسائل المعالجات للقضية
٢- تجارب المعالجات دون تشخيص يزيد الطين بلّه
٣- المصالحة العشوائية سبباً خطيراً لتصعيد النزاعات والخلافات
٤- بناء الحكم دون احتواء الحكم على تسبيب نقاطه من أسباب الإخفاق في تسوية النزاعات

القاعدة(١٣٨):

ش٢ف٣٥٢ وطاغوت الكفى عِلّه
ش٣ف٣٥٢ لِروح القوم والمِلّه
ش١ف٣٥٣ يكن للشّيخ أو منهى
ش٢ف٣٥٣ مثال الربط للعينين
ش٣ف٣٥٣ لفارس في جبل شاهِق

القاعـــدة(١٣٩): ش١ف٣٠٤ ومـــــن في التشـــــرعه سمّـــــى
ش٢ف٣٠٤ مـــــن المـــــرجع فقـــــد كفّـــــى
ش٣ف٣٠٤ كفـــــى قـــــاطع لمنهـــــى الحَكـــــم
ش١ف٣٠٥ فشـــــرط الحَكـــــم والمنهـــــى
ش٢ف٣٠٥ بـــــدون التســـــمية ســـــنّه
ش٣ف٣٠٥ ومِهبـــــاب الهـــــوى للـــــنّفس
ش١ف٣٠٦ مـــــن الحيلـــــه أو الميْلـــــه
ش٢ف٣٠٦ حمـــــول الحـــــق نحـــــو اهلـــــه
ش٣ف٣٠٦ فوِثّـــــاق القوافـــــل شـــــرط
ش١ف٣٠٧ نحـــــو القَـــــرب مثـــــل البُعـــــد

القاعدة(١٤٠) ش٢ف٣٠٧ تبِـــــدّاع الكفـــــى طـــــوعي
ش٣ف٣٠٧ لمنهـــــى الحَكـــــم والحـــــاكم
ش١ف٣٠٨ وفـــــرضه لـــــيس مـــــن ســـــنّه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠):

١- التحكيم المطلق أو ما يسمى التكفية سواء كان ذلك للمحكمين أو للمنهى هو أكبر وأعظم المسببات لتصعيد الفتن وإعاقة الثوابت العامة ويؤدي أيضاً إلى الخروج عن أصول الشريعة الإسلامية عند بناء الحكم

٢- إشتراط حق الطن في الحكم (المنهى) بمحتوى وثيقة التحكيم حق من حقوق أطراف النزاع لكنه لا يعني ذكر أسم المراغة المنهى عدى أن يذكر شرط المنهى بكلمة (حيث يلزم عرفاً) فإن ذكر أسم المنهى بمشروع المحكمين للحكم الابتدائي يكون بمثابة التكفية القاطعة المطلقة للمراغة وهذا ضرراً كبيراً على سير إجراءات تسوية الخلاف فعدم تسمية المنهى يخدم ثوابت المجتمع وأطراف النزاع في عدة جوانب ومنها:-

- خير وسيلة لردع المحكمين والمنهى عن التفكير بظلم أي طرف من الأطراف
- وسيلة رادعة للطمع
- وسيلة ناجحة لإيصال الحق لمستحقيه.

القاعـــدة(١٤١): ش٢ف٣٥٨ **وتشـــــريح العـــــدال الحـــــق**
ش٣ف٣٥٨ **لـــــدى موثـــــوق أو هِجـــــره**
ش١ف٣٥٩ **وهجْـــــرة كاتِـــــب الســـــنّة**
ش٢ف٣٥٩ **إذا ســـــن التّعـــــدّد ســـــن**
ش٣ف٣٥٩ **وإن غـــــاب التعـــــدّد كـــــان**
ش١ف٣٦٠ **للمتـــــــــولي العُنـــــــــوه**

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٤١):

١- يلزم وضع طروح طرفي النزاع لدى أمين المنطقة (الهجرة)

٢- عند تعدد المحكمين يجب أن تحتوي وثيقة التحكيم على ذكر أسم الكاتب (الهجرة) عدى إن كان المحكم شخصر بمفرده فحينها له حق تغطية الكتابة بقلمه أو شخص أخر يختاره المحكم.

***

القاعـــــدة(١٤٢): ش٢ف٣٦٠ **فشـــــرط الحَكـــــم والمنهـــــى**
ش٣ف٣٦٠ **في المشـــــروع حِـــــل الغـــــرس**
ش١ف٣٦١ **وشـــــرط الإســـــم والتحديـــــد**
ش٢ف٣٦١ **مـــــاهو شـــــرط مـــــن ســـــنّه**
ش٣ف٣٦١ **فللمنهـــــى شَـــــرع مَنهـــــى**
ش١ف٣٦٢ **علـــــى ســـــنّة تسلســـــلها**
ش٢ف٣٦٢ **فـــــإن البِـــــدْع بالقَصـــــره**
ش٣ف٣٦٢ **يكَـــــن مفتـــــوح بالغصّـــــاب**
ش١ف٣٦٣ **وللغصّـــــــــاب غصّـــــــــابه**

ش٢ف٣٦٣ ثـــــم الـــــنقض والإقـــــرار
ش٣ف٣٦٣ ومشـــــروط القصـــــى ســـــنّه
ش١ف٣٦٤ ولا هـــــي حِمـــــل مُـــــتقص

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٤٢):

المنهى (الاستئناف) وفقاً للتسلسل الثابت بدرجاته الأربع وهي:-

١- المستوى الأدنى وهو المنهى أول درجة (المراغة القصرة).
٢- المنهى ثاني درجة (المراغة الغصّاب).
٣- المنهى ثالث درجة (غصّاب الغصّاب).
٤- المنهى رابع درجة (محل النقض والإقرار).

وهو المرجعية اللام (العام).

***

القاعـــــدة(١٤٣):
ش٢ف٣٦٤ وللمنهـــــى المَكفّـــــى ســـــن
ش٣ف٣٦٤ رهـــــن الطـــــول بـــــالتّعكيز
ش١ف٣٦٥ فـــــإن شِي نَقّـــــضْ أو تعـــــديل
ش٢ف٣٦٥ يقـــــاوف كُلّمـــــن حِمْلـــــه
ش٣ف٣٦٥ وإن اصـــــبح وهـــــو مســـــنون
ش١ف٣٦٦ فحِمْـــــل الطـــــول يلـــــزم حِـــــد
ش٢ف٣٦٦ علـــــى مـــــن شـــــل تلزيمـــــه
ش٣ف٣٦٦ بقَبْلَـــــة يـــــوم صِـــــبْغ الخَصـــــم
ش١ف٣٦٧ بسعـــــر الوقـــــت والمتبـــــوع
ش٢ف٣٦٧ بلـــــى تثقيـــــل أو تغلـــــيظ

القاعـــــدة(١٤٤): ش٣ف٣٦٧ وتســـــــريح أجـــــــرة الغصّـــــــاب

ش١ف٣٦٨ حمولـــــــــة شـــــــــرعها المســـــــــنون

ش٢ف٣٦٨ مـــــــــرايغ قـــــــــدرها واحـــــــــد

ش٣ف٣٦٨ فـــــــــلا يحمـــــــــل روافعهـــــــــا

ش١ف٣٦٩ غلاهـــــــــا جِمْـــــــــل قابلهـــــــــا

ش٢ف٣٦٩ فـــــــــلا فيهـــــــــا خيـــــــــار الحِمـــــــــل

ش٣ف٣٦٩ فســـــــــنّة هودهـــــــــا والقـــــــــود

ش١ف٣٧٠ وشـــــــــرع الجـــــــــر تابعهـــــــــا

ش٢ف٣٧٠ عوارضـــــــــها تجـــــــــاه الحَكـــــــــم

ش٣ف٣٧٠ حمولـــــــــة كـــــــــل مُتعنِّـــــــــت

ش١ف٣٧١ واحـــــــــداهم حمـــــــــول الطـــــــــول

ش٢ف٣٧١ لصـــــــــاحب حـــــــــق مـــــــــن مُبطـــــــــل

ش٣ف٣٧١ ولـــــــــو مـــــــــا بـــــــــه رضـــــــــى مُســـــــــبق

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتين (١٤٣ و١٤٤):

المنهى الذي يتم اختياره إختياراً مطلقاً (المكفى) مثل أن يكتب في وثيقة اختياره (ولا لهم إلا ما حكم به) إذا وجد ذلك في وثيقة الاختيار فلا يحق لأي طرف من أطراف النزاع أن يطالب برفع الحكم إلى المراغة الأرفع منه درجة إلا بنظام (التعكيز) والتعكيز هو وضع عدد من طروح السلاح الشخصي كضمانه قوية مقصودها أن إذا كان الحكم صحيحاً فيتحمل كل الغرايم صاحب الطروح أما إن كان هناك فعلاً بعض الأخطاء فلا يتحمل واضع الطروح إلا ما قد يخسره على نفسه من تكاليف إلى جانب ما يلزم عليه من أجره للمراغة.

***

ثالثاً: تشرعة الرضى للمحكّمين وشروطها

(أ) النص:

٣٧٢ لا سـنّه ولا صـايب بدون الغرس والمشروع ولا مشروع قبل الطّرح
٣٧٣ ومقصى الطّرح تجميعه ومُشراحه طرف واحد تِعداد القبايض هَسْف
٣٧٤ وفِتنه زرعها محنه فإن جيزت تراضيها ترسّخ حُكم عُلقتها
٣٧٥ ومشروع الرضى مكتوب باشهاده مع المأمون وتتحدّد سِلاب الربط
٣٧٦ ووثر الضّم والصّايب بقدر الفرع في الموقف وإن قدر الفروع اقفت
٣٧٧ فقدر الفرع للمفعول مهما غابت الأفعال وبعد الوثر يتثقّل
٣٧٨ بقدر الوثر بالمربوع وبعد الأخذ ثم الرد فقبل الحكم يتقدر
٣٧٩ مقاس الحق حسب الشّد ومرزم أجرة الموقف ويتجوّد بتجبوره
٣٨٠ بها الأطراف تتسمّى مع فرع السبب عنوان ولا سنّه لفتح الباب
٣٨١ وإن حل التراضي جاز ومن شل المقاصي فاز ويتسمّى من المختار
٣٨٢ ومشروط الضمانه له فمن شل الضمانه شل لمتضمِّن غيابي شور
٣٨٣ ولا يبطل غيابه غرس ولا شرط الرضى ويلزم في الضّمين الحوز
٣٨٤ فإن المرتضى فارد فلا تشريح أو مأمون فهي مطلوب متولّي
٣٨٥ وإن سن التعدّد سن للمأمون والتشريح والتوضيح بالمشروع
٣٨٦ رهن البت في الموقِف ويتضمّن بشرع الغرس مقاصي أخذهم والرد
٣٨٧ وشرط الحُكم والمنهى ومنهى التسميه محجوب فمن سمّى فقد كفّى
٣٨٨ للمنهى كفى قاطع فلا به من رضى مهرب وفرض الاسم مش مسنون
٣٨٩ وبعد الحُكم يتسمى تسلسل مرجعه مفتوح مجال المرجع القَصره
٣٩٠ وبعد القَصره الغصّاب وللغصّاب غصّابه ثم النقض والإقرار
٣٩١ اذا كلاً معه قَصره فمغصوبين بالغصّاب من اوّلها مساره حل
٣٩٢ فمن يفرض كفى قاطع وهو منهى هَسف حُكمِه فإنه بت شل أجره
٣٩٣ وإن اكتف لا يلزم مساق الرزم والاجره فمن هو للبلاغ اهتاب
٣٩٤ فحُكمه خاب وأجره غاب حضور الكُل للأول وثانيهم على الرغبه
٣٩٥ فمن شرف كلام أول فعد له قول إن عارض على حُكمه لدى الغصّاب
٣٩٦ وإن اكتف واستكفّى لخصمه حجته والشّد وما يرجع رجع للكُل

٣٩٧ وحاضرهم حمول الطول لا يلزم على الغايب ولا حاضر وقد شرف
٣٩٨ سوى ينفق على نفسه ومن قفّا بلى تشريف ولا عارض على حكمه
٣٩٩ عداله يضمن التنفيذ وحِمل الطول هو نصفين مقاس اللازم المسنون
٤٠٠ ومبلغ زيدها والنقص يدحن عنّها المحجوب ومن طاول حمول الطّول

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٧٢	لا سنّه ولا صايب	لا يكون نظام السنّة والصايب مؤكداً ما لم تكتمل شروطه الأساسية
ش٢ف٣٧٢	بدون الغرس والمشروع	المشروع هو وثيقة التحكيم والغرس هي الشروط والبنود اللازم إدراجها في الوثيقة
ش٣ف٣٧٢	ولا مشروع قبل الطّرح	ولا حجّة تقام لوثيقة التحكيم ما لم يسبقها وضع الطرح (وضع الضمانات اللازمة من السلاح أو ما في حكمه من الأشياء الثمينة)
ش١ف٣٧٣	ومقصى الطّرح تجميعه	ولا يحق لكل طرف وضع طروحه لدى شخص وإنما شخص للطرفين مشراحاً لذلك العدال فمن تقصى على ذلك فالقول قوله وأن تم التراضي جاز
ش٢ف٣٧٣	ومُشراحه طرف واحد	تأكيداً على إلزامية أن يكون أمين الطروح شخص واحد وليس اثنين أمناء
ش٣ف٣٧٣	تِعداد القبايض هَسْف	تعداد الأمناء القابضين للعدال (الطروح) إضعافاً لعملية التحكيم
ش١ف٣٧٤	وفِتنه زرعها محنه	تسبب الانفلات وعدم الانضباط
ش٢ف٣٧٤	فإن جيزت تراضيها	فإن تم التراضي والربط في أثناء وجود نقص
ش٣ف٣٧٤	ترسّخ حُكم عُلقتها	فتقام العُلقة بموجب ذلك التراضي
ش١ف٣٧٥	ومشروع الرضى مكتوب	وجوب تأكيد الربط خطياً وهو المشروع (وثيقة التحكيم)
ش٢ف٣٧٥	باشهاده مع المأمون	ويكتب الوثيقة الأمين ووجود أمضاءات الشهود
ش٣ف٣٧٥	وتتحدّد سِلاب الربط	ويذكر في وثيقة التحكيم عدد الطروح وأنواعها

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٧٦	ووثر الضّم والصّايب	الضم والصايب معلاق متساوي والاختلاف في شكل البداية فمسمى الضم هو عدال يؤخذ من الغرماء بالقوة من قبل الحاضرين عند النشب، والصايب هو أن يقوم شخص أو جماعة كطرف أول بوضع بعض من السلاح الشخصي- أعلاناً لطلبه لغريمه لإنصافه بالصايب حسب ثوابت العرف(بطلب مقابلته للمثول أمام محكمين أو المثول أمام عدالة القضاء الرسمي ومن تمسك بهذا الخيار فالقول قوله وهو أول المقاصد لمسمى الصواب (الصايب))
ش٢ف٣٧٦	بقدر الفرع في الموقف	وطروح الضم أو الصايب يجب أن يكون عددها مساوي أو مقارب لمقدار الفروع تقريباً
ش٣ف٣٧٦	وإن قدر الفروع اقفت	فإذا لم يوجد ما يستوجب للفروع
ش١ف٣٧٧	فقدر الفرع للمفعول	فبقدر الفرع للمفعول (الشخص المصاب)بمعنى ثنتين قطع من السلاح الشخصي
ش٢ف٣٧٧	مهما غابت الأفعال	بقدر فروع المصاب مهما غاب وجود مصابين في القضية وإنما كوحدة قياس لمقدار العدال أو الضم
ش٣ف٣٧٧	وبعد الوثر يتثقّل	وهناك مرحلة ثانية لتثقيل العدال (تزويده)
ش١ف٣٧٨	بقدر الوثر بالمربوع	بقدر الطرح الأول أربع مرات
ش٢ف٣٧٨	وبعد الأخذ ثم الرد	وبعد الدعوى والإجابة والبرهان
ش٣ف٣٧٨	فقبل الحكم يتقدر	يجب تخمين الحقوق قبل إصدار الحكم لمعرفة ما إذا كان هناك ما يستدعي لمرحلة ثالثة تزويداً للطروح
ش١ف٣٧٩	مقاس الحق حسب الشّد	لوجوب أن لا يقوموا بإصدار الحكم ما لم يكن لديهم طروح ملموسة تقوم بمقام الحقوق التي سيقومون بتقييمها
ش٢ف٣٧٩	ومرزم أجرة الموقف	بالإضافة إلى ما يرد عن إجرة المتوليين لفصل القضية
ش٣ف٣٧٩	ويتجوّد بتجبوره	التجويد هو التزويد، والتجبور هو الضعف بمعنى تضعيف ما يقام بمقام حقوق الأطراف والأجرة
ش١ف٣٨٠	بها الأطراف تتسمّى	ومن ضمن ما يدوّن في وثيقة التحكيم الأسماء الكاملة لأطراف النزاع
ش٢ف٣٨٠	مع فرع السبب عنوان	ووجوب تحديد موضوع الشجار
ش٣ف٣٨٠	ولا سنّه لفتح الباب	ولا يلزم أن يبقى موضوع الشجار مجهولاً

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٣٨١	وإن حل التراضي جاز	وإذا تراضوا الأطراف على أن يبقى موضوع الشجار مفتوح فإذا قد تم كتابة الوثيقة فهي ملزمة (فهناك فرق في المقاصي وفي الأمور الطوعية بالتراضي)
ش٢ف٣٨١	ومن شل المقاصي فاز	من تقصى على الإجراءات الدقيقه فالقول قوله
ش٣ف٣٨١	ويتسمّى من المختار	ووجوب تسمية المختارين لفصل القضية وذلك في صيغة وثيقة التحكيم
ش١ف٣٨٢	ومشروط الضمانه له	ويحق للمتولي أن يلزم الأطراف بتسمية ضمنا من المجتمع بجانب الطروح
ش٢ف٣٨٢	فمن شل الضمانه شل	ولا يحق لأي طرف أن يرفض ضمين الطرف الأخر
ش٣ف٣٨٢	لمتضمِّن غيابي شور	فإذا اختير شخص ضميناً في غيابه فله حق الموافقة (الشور)
ش١ف٣٨٣	ولا يبطل غيابه غرس	فإذا أعلن الضمين الذي اختير في غيابه عدم موافقته فله ذلك ورفضه لا يبطل وثيقة التحكيم وإنما على الغريم أن يورد ضمين آخر ويذكر أسمه وإمضاءه في أسفل الوثيقة
ش٢ف٣٨٣	ولا شرط الرضى منقوض	وذلك لا يبطل أي شرط من شروط الوثيقة
ش٣ف٣٨٣	ويلزم في الضّمين الحوز	ويلزم على الطرف الذي لم يوافق ضمينه على الضمانه أن يستضيف المتوليين (المشائخ المحكمين) وبجانبهم الغريم طيلة الأيام التي يحتاجها لإحضار ضمين آخر ولا يرتفعون عنه من المضافات إلا بعد إمضاء الضمين
ش١ف٣٨٤	فإن المرتضى فارد	فإن اتفقوا الطرفين على اختيار محكم يتولى فصل القضية
ش٢ف٣٨٤	فلا تشريح أو مأمون	فمسألة تشريح العدال (الطروح) ومسألة المأمون (الكاتب) تكون بصورة آخرى لا كما في حالة تعدد المحكمين
ش٣ف٣٨٤	فهي مطلوب متولّي	فإن تشريح العدال والكاتب يترك لرغبة المتولي الذي اختير لإدارة تسوية النزاع
ش١ف٣٨٥	وإن سن التعدّد سن	ولا بد من الإلتزام بنظام تشريح العدال وشرط الكاتب في حالة تعدد المتوليين (المحكمين)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٣٨٥	للمأمون والتشريح	المأمون (الأمين الكاتب) والتشريح وهو شخص واحد توضع لدية الطروح فلا يصح أن كل متولي يأخذ سلاح صاحبه
ش٣ف٣٨٥	والتوضيح بالمشروع	ويجب أن يذكر اسم الشخص الذي تم وضع السلاح لدية حتى لا تعتبر أمانة قابلة لإرجاعها لأ صحابها كما شاءوا أو كما يشاء المشائخ المحكمين وإنما يذكر في وثيقة التحكيم بأن الطروح أمانة عند فلان رهن تنفيذ الموقف حتى الحكم والتنفيذ وحتى وجود قاطع نهائي بين الأطراف
ش١ف٣٨٦	رهن البت في الموقِف	تبقى الطروح حتى استكمال القضية
ش٢ف٣٨٦	ويتضمَّن بشرع الغرس	ووجوب التدوين في الوثيقة شروط أخرى
ش٣ف٣٨٦	مقاصي أخذهم والرد	شرط قبول الادعاءات والردود اللازمة
ش١ف٣٨٧	وشرط الحُكم والمنهى	وشروط صدور الحكم خطياً وترك باب الطعن في الحكم مفتوحاً قابلاً للمنهى (الاستئناف لدى مرايغ العرف وفقاً للتسلسل بكل الدرجات)
ش٢ف٣٨٧	ومنهى التسميه محجوب	ولا يلزم ذكر اسم المراغة (المنهى) في وثيقة التحكيم لتفادي إعاقة تسلسل المنهى بدرجاته المسنونة
ش٣ف٣٨٧	فمن سمّى فقد كفّى	فإن تسميته بمثابة التكفية
ش١ف٣٨٨	للمنهى كفى قاطع	التكفية المطلقة القاطعة شرعاً وعرفاً
ش٢ف٣٨٨	فلا به من رضى مهرب	فبعد التسمية لا مهرب من التراضي كما يقال (الرضى سيد الأحكام)
ش٣ف٣٨٨	وفرض الاسم مش مسنون	لأن التسمية غير مسنونه
ش١ف٣٨٩	وبعد الحُكم يتسمى	بعد سماع حكم المحكمين (الحكم الابتدائي) تناقش مسألة اسم المنهى شفهياً
ش٢ف٣٨٩	تسلسل مرجعه مفتوح	تسلسل المرايغ مفتوح
ش٣ف٣٨٩	مجال المرجع القَصره	المنهى الأول هو المراغة القصرة بمعنى المستوى الأدنى والذي يقال له (أول درجة)
ش١ف٣٩٠	وبعد القَصره الغصّاب	ثم المراغة الغصّاب (الأرفع درجة عن الأدنى) والذي يقال له (المنهى الثاني درجة)
ش٢ف٣٩٠	وللغصّاب غصّابه	غصّاب الغصّاب والذي يقال له (المنهى الثالث درجة)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٣٩٠	ثم النقض والإقرار	النقض والإقرار هو المراغة الأقصى وهو اللام منقضة الأحكام العرفية بمعنى (المنهى الدرجة الرابعة) حكماً نهائياً ملزماً للتنفيذ
ش١ف٣٩١	اذا كلاً معه قَصره	بمعنى قد يكونوا طرفي الخصومة ليسوا من قبيلة واحدة مع أن المعلوم أن لكل قبيلة مراغة قصره فهنا لا يلزم بدء المنهى بالقصره المسمى المنهى أول درجة
ش٢ف٣٩١	فمغصوبين بالغصّاب	المنهى اللازم حيال ذلك هو المراغة الغصّاب (المسمى المنهى الثاني درجة) وقد لا يلزم عند الدرجة الثانية وإنما الدرجة الثالثة مثل أن يكون أحد الأطراف من قبيلة نهم والأخر من قبيلة أرحب ولكلاً منهما مراغة غصّاب فهنا يقال وللغصّاب غصابه أي مراغة بكيل (المسمى المنهى الدرجة الثالثة) وقد يكونوا طرفي النزاع إحداهم بكيلي والآخر حاشدي أو مذحجي أو قضاعي أو همسعي فالغصّاب حيال ذلك هو المراغة اللام (العام) محل النقض والإقرار ومثل ذلك هو الملزم للوصول إليه بعد الحكم الابتدائي مباشرة
ش٣ف٣٩١	من اوّلها مساره حل	من البداية بعد الحكم الابتدائي مباشرة
ش١ف٣٩٢	فمن يفرض كفى قاطع	وأي مراغة يطلب تفويضاً مطلقاً فهو مخطئ
ش٢ف٣٩٢	وهو منهى هَسف حُكمِه	فيعتبر أنه قد هسف حكمه (غير واثق من سلامة حكمه)
ش٣ف٣٩٢	فإنه بت شل أجره	فإنه وافق على إصدار حكمه دون تقويض مطلق فيلزم له الأجرة المسنونة
ش١ف٣٩٣	وإن اكتف لا يلزم	وإن لم يصدر حكمه لرغبته في التفويض المطلق (القاطع) فلا يلزم له شيء
ش٢ف٣٩٣	مساق الرزم والاجره	فلا يلزم له غرامه ولا أجره
ش٣ف٣٩٣	فمن هو للبلاغ اهتاب	فمن خاف أن ينتقض حكمه من المراغة الأرفع منه
ش١ف٣٩٤	فحُكمه خاب وأجره غاب	فحكمه خارب وأجره غير لازم
ش٢ف٣٩٤	حضور الكَل للأول	القصره المسمى (أول درجة) فأن كلمة الأول بمعنى البداية (الأدنى)
ش٣ف٣٩٤	وثانيهم على الرغبه	ثانيهم بمعنى ثاني درجة
ش١ف٣٩٥	فمن شرف كلام أول	من أعلن تشريفه لحكم المنهى القصره عند سماعة للحكم

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٣٩٥	فعد له قول إن عارض	فيحق له أن يمارس الأخذ والرد لدى المراغة الأخر إذا كان ذلك الغريم يرغب في ذلك
ش٣ف٣٩٥	على حُكمه لدى الغصّاب	يحق له أن يساير غريمه لدى المراغة الآخر
ش١ف٣٩٦	وإن اكتف واستكفّى	وأن لم يرغب للذهاب بعد أن كتب تشريفه فله ذلك
ش٢ف٣٩٦	لخصمه حجته والشّد	والطرف الذي لم يعلن ولم يكتب تشريفه لحكم المراغة القصره هو الذي يلزم أن يطعن في الحكم ويسبب ذلك الطعن
ش٣ف٣٩٦	وما يعود من المنهى ملزماً للجميع	
ش١ف٣٩٧	وحاضرهم حمول الطول	والخسائر والنفقات والأجرة لأوائل المرايغ مهما بلغ المنهى من المستويات هو على الشخص الذي لم يشرف الحكم
ش٢ف٣٩٧	لا يلزم على الغايب	لا يلزم على الغزيم الذي سبق تشريفه
ش٣ف٣٩٧	ولا حاضر وقد شرف	ولا يلزم على الغريم الذي سبق تشريفه سواءً في غيابه أو في مسايرته بالحضور إلى المرايغ الآخرين بحسب التسلسل هذا فيما يتعلق بالأجرة
ش١ف٣٩٨	سوى ينفق على نفسه	عدى أن يتحمل النفقات على نفسه في حالة حضوره
ش٢ف٣٩٨	ومن قفّا بلى تشريف	ومن لم يحضر إلى المراغة وفي نفس الوقت لم تم تشريفه للحكم
ش٣ف٣٩٨	ولا عارض على حكمه	لم يساير غريمه إلى المنهى ولم يدحن ذلك المسار بالأسباب السليمه كضروره أن يدعي عدم الاختصاص
ش١ف٣٩٩	عداله يضمن التنفيذ	فحينها ما لدية من الطروح العدال هي محل الضغط عليه لتنفيذ نص الحكم بعد عودته من المنهى
ش٢ف٣٩٩	وحِمل الطول هو نصفين	فإذا حضر احدى الغرماء إلى المنهى ورفض الأخر دون سبب ودون أعتراض مسنّن فما خسره الغريم الممتثل من النفقات المسنونة عرفاً والأجره المسنونة فهي مناصفه على الطرفين
ش٣ف٣٩٩	مقاس اللازم المسنون	ولكن دون مبالغة
ش١ف٤٠٠	ومبلغ زيدها والنقص	فإذا كان هناك مزايده
ش٢ف٤٠٠	يدحن عنّها المحجوب	فمهما غاب أحد الأطراف فله حق الاعتراض على الزيادة في الأجرة فلا يلزم عليه سوى القدر المسنون

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٤٠٠	ومن طاول حمول الطّول	ومن أصر على ضرورة أن يسايره غريمه في الزيادة فيستحمل خسائر التطويل في إطار مقادير الثوابت المسنونة

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٤٥):

ش١ف٣٧٢ لا سنّه ولا صايب

ش٢ف٣٧٢ بدون الغرس والمشروع

ش٣ف٣٧٢ ولا مشروع قبل الطَرح

ش١ف٣٧٣ ومقصى الطَرح تجميعه

ش٢ف٣٧٣ ومُشراحه طرف واحد

ش٣ف٣٧٣ تِعداد القبايض هَسْف

ش١ف٣٧٤ وفِتنه زرعها محنه

ش٢ف٣٧٤ فإن جيزت تراضيها

ش٣ف٣٧٤ ترسّخ حُكم عُلقتها

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٤٥):

١- أهم خطوات السنّة والصايب هي مرحلة اختيار المحكمين وكتابة تشرعة الرضى (وثيقة التحكيم)

٢- لا قيمه في إختيار المحكمين ولا قيمه لوثيقة التحكيم مالم يتم استباق ذلك بوضع الطروح (العدال)

٣- لا يكون للعدال (الطروح) أي قيمه مالم يتم وضع طروح طرفي الخصومة لدى أمين واحد فإن تعدُد القابضين للعدال هسفاً وهدراً للسنّة والصايب وسبباً للفتن وعائقاً لتسوية النزاعات، وإن جيزت تراضيها ترسّخ حكم علقتها.

***

القاعـــــدة(١٤٦): ش١ف٣٧٥ ومشـــــروع الرضـــــى مكتـــــوب
ش٢ف٣٧٥ باشـــــــهاده مـــــــع المـــــــأمون
ش٣ف٣٧٥ وتتحـــــــدّد سِـــــــلاب الـــــــربط

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٤٦):

١- التراضي بتحيكم شخص أو أشخاص متعددين لا يكون صحيحاً مالم يدون ذلك خطياً (كتابة المشروع)

٢- من أهم شروط وثيقة التحكيم إمضاءات الشهود والكاتب وتحديد طروح العدال وذكر عدد ونوع طروع العدال.

***

القاعـــــدة(١٤٧): ش١ف٣٧٦ ووثـــــــر الضّـــــم والصّـــــايب
ش٢ف٣٧٦ بقـــــــدر الفـــــــرع في الموقـــــــف
ش٣ف٣٧٦ وإن قـــــــدر الفـــــــروع اقفـــــــت
ش١ف٣٧٧ فقـــــــدر الفـــــــرع للمفعـــــــول
ش٢ف٣٧٧ مهـــــــما غابـــــــت الأفعـــــــال
ش٣ف٣٧٧ وبعـــــــد الوثـــــــر يتثقّـــــــل
ش١ف٣٧٨ بقـــــــدر الوثـــــــر بالمـــــــربوع
ش٢ف٣٧٨ وبعـــــــد الأخـــــــذ ثـــــــم الـــــــرد
ش٣ف٣٧٨ فقبـــــــل الحكـــــــم يتقـــــــدر
ش١ف٣٧٩ مقـــــــاس الحـــــــق حســـــــب الشّـــــــد
ش٢ف٣٧٩ ومـــــــرزم أجـــــــرة الموقـــــــف
ش٣ف٣٧٩ ويتجـــــــوّد بتجبـــــــوره أهـــــــم

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٤٧):

١- سقف الطروح المبدئية في عِدالة السنّة والصايب أو الضم بعد النشب أو الهدات والشلات يتم تقديرها بمقدار ما يستحق الموقف من طروح الفرع (سواءً كان

هناك فروع مطروحة أم لم يتم وضع فروع) فالفروع ليست إجبارية فهي طوعية على من يريد أن يخفف على نفسه جزءً من العقوبات المسنونة فإن لم يوجد في الموقف ما يستحق وضع الفروع فإن السقف الأدنى للوثر (سقف الطروح المبدئية) محدد بثنتين قطع من السلاح الشخصي بحسب سلاح العصر

٢- السقف المحدد لمقدار الطروح للمرحلة الثانية وهي عند وصول من تم توليتهم لإجراءات التقاضي عرفياً هو سقف (مقرر بقدر الوثر بالمربوع) أي أربعة أضعاف الطروح المبدئية بمعنى إضافة ثمان قطع من السلاح الشخصي

٣- هناك مرحلة ثالثة للنظر إلى إن كان هناك ما يستدعي تجويد العدال (تزويد الطروح) وهي مرحلة ما بعد استقبال الادعاءات والردود والإ ثبات والذي من خلالها يستطيع المتولي التقدير التقريبي لمقدار الحقوق الثابتة تقريباً لكل طرف مع أحتياط ما يضمن إيجار المحكمين والذي لا بد أن يكون في حسبانهم ضرورة أن يكون لديهم من الطروح ما يرد ذلك المقدار بقدراً مجبوراً أي بضعف تلك الحقوق لضمان أيصال كل ذي حقٍ بحقه لتفادي الإخفاق فإن ظهر في تقديرهم بإن الحقوق لبعضهم بعضاً حقوق ضئيلة فلا يحق لهم المبالغة في طلب الطروح حتى يوصل الأمر إلى إكتفائهم بما تم وضعه من طروح في المراحل السابقة

***

القاعـــــدة(١٤٨): ش١ف٣٨٠ **بهـــــا الأطـــــراف تتسمّـــــى**

ش٢ف٣٨٠ **مـــــع فـــــرع الســـــبب عنـــــوان**

ش٣ف٣٨٠ **ولا ســـــنّه لفـــــتح البـــــاب**

ش١ف٣٨١ **وإن حـــــل التـــــراضي جـــــاز**

ش٢ف٣٨١ **ومـــــن شـــــل المقـــــاصي فـــــاز**

ش٣ف٣٨١ **ويتسمّـــــى مـــــن المختـــــار**

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٤٨):

١- يجب كتابة أسماء وبيانات طرفي الخصومة بالمشروع (بوثيقة التحكيم)
٢- يجب أن تحتوي وثيقة التحكيم على ذكر موضوع الشجاروإن تم التراضي جاز
٣- يجب ان تحتوي الوثيقة على أسماء وبيانات المختارين لفصل القضية.

***

القاعـــــدة(١٤٩): ش١ف٣٨٢ ومشـــــــروط الضـــــمانه لـــــه
ش٢ف٣٨٢ فمـــــن شـــــل الضـــــمانه شـــــل
ش٣ف٣٨٢ لمتضـــــــمِّن غيـــــابي شـــــور
ش١ف٣٨٣ ولا يبطـــــل غيابـــــه غـــــرس
ش٢ف٣٨٣ ولا شـــــرط الرضـــــى منقـــــوض
ش٣ف٣٨٣ ويلـــــزم في الضّـــــمين الحـــــوز

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٤٩):

١- يجب على أطراف الخصومة ان يحددوا أشخاص ضمناء عليهم إلى جانب الطروح ولا يقل عن ضمين واحد لكل طرف ويجب تدوين أسماء الضمناءوإمضاءهم على وثيقة التحكيم
٢- من تم اختياره ضمين من إحدى أطراف النزاع في غيابة فله حق الموافقة أو الرفض والموافقة هي امضائه على الوثيقة وعدم موافقة الضمين على الضمانة بعد كتابة وثيقة التحكيم إن كان غائباً أثناء كتابتها، فرفضه لا يلغي وثيقة التحكيم ويبقى مفعولها قائم ويتم مطالبة طرف النزاع بإحضار ضمين أخر ويتحمل الغرامة حوز حتى يقوم بإحضار الضمين اللازم ولا خسارة على الطرف الأخر إن كان ضمينه قد أمضى على الوثيقة

القاعـــــدة(١٥٠): ش١ف٣٨٤ فـــــــإن المرتضـــــــى فـــــــارد
ش٢ف٣٨٤ فـــــــلا تشـــــــريح أو مـــــــأمون
ش٣ف٣٨٤ فهـــــــي مطلـــــــوب متـــــــولّي
ش١ف٣٨٥ وإن ســـــــن التعـــــــدّد ســـــــن

ش٢ف٣٨٥ للمـــــــــأمون والتشـــــــــريح
ش٣ف٣٨٥ والتوضـــــــــيح بالمشـــــــــروع
ش١ف٣٨٦ رهـــــــن البـــــــت في الموقِـــــــف

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٥٠):

١- إذا أرست التولية لتسوية النزاع لشخص بمفرده فليس المتولي مجبوراً على تشريح الطروح لدى هجرة وليس مجبوراً على إحضار أمين للكتابة، فذلك برغبته وله استخدام ما يراه تجاه ذلك
٢- إذا أرست التولية لتسوية النزاع لأكثر من شخص فتشريح الطروح أمراً ملزماً بقوة التشريع العرفي وثوابته وليس ذلك طوعياً ومثل ذلك تدوين أسم كاتب السنّة بوثيقة التحكيم

القاعـــــدة(١٥١):
ش٢ف٣٨٦ ويتضـــــمَّن بشـــــرع الغـــــرس
ش٣ف٣٨٦ مقـــــاصي أخـــــذهم والـــــرد
ش١ف٣٨٧ وشـــــرط الحَكـــــم والمنهـــــى
ش٢ف٣٨٧ ومنهـــــى التســـــميه مـــــحجوب
ش٣ف٣٨٧ فمـــــن سمّـــــى فقـــــد كفّـــــى
ش١ف٣٨٨ للمنهـــــى كفـــــى قـــــاطع
ش٢ف٣٨٨ فـــــلا بـــــه مـــــن رضـــــى مهـــــرب
ش٣ف٣٨٨ وفـــــرض الاســـــم مـــــش مســـــنون
ش١ف٣٨٩ وبعـــــد الحَكـــــم يتسمـــــى
ش٢ف٣٨٩ تسلســـــل مـــــرجعه مفتـــــوح
ش٣ف٣٨٩ مجـــــال المـــــرجع القَصـــــره
ش١ف٣٩٠ وبعـــــد القَصـــــره الغصّـــــاب
ش٢ف٣٩٠ وللغصّـــــاب غصّـــــابه
ش٣ف٣٩٠ ثـــــم الـــــنقض والإقـــــرار
ش١ف٣٩١ اذا كـــــلاً معـــــه قَصـــــره

ش٢ف٣٩١ فمغصـــــــــوبين بالغصّـــــــــاب
ش٣ف٣٩١ مـــــن اوّلهـــا مســـــاره حـــــل

القاعـــــــدة(١٥٢) ش١ف٣٩٢ فمـــــن يفـــــرض كفـــــى قـــــاطع
ش٢ف٣٩٢ وهـــــو منهـــــى هَســـــف حُكمِـــــه
ش٣ف٣٩٢ فإنـــــه بـــــت شـــــل أجـــــره
ش١ف٣٩٣ وإن اكتـــــــــف لا يلـــــــــزم
ش٢ف٣٩٣ مســـــاق الـــــرزم والاجـــــره
ش٣ف٣٩٣ فمـــــن هـــــو للـــــبلاغ اهتـــــاب
ش١ف٣٩٤ فحُكمـــــه خـــــاب وأجـــــره غـــــاب

***

القاعـــــــدة(١٥٣): ش٢ف٣٩٤ حضـــــــور الكُـــــــل لـــــــلأول
ش٣ف٣٩٤ وثـــــــانيهم علـــــــى الـــــــرغبه
ش١ف٣٩٥ فمـــــــن شـــــــرف كـــــــلام أول
ش٢ف٣٩٥ فعـــــد لـــــه قـــــول إن عـــــارض
ش٣ف٣٩٥ علـــــى حُكمـــــه لـــــدى الغصّـــــاب
ش١ف٣٩٦ وإن اكتـــــــــف واستكفّـــــــــى
ش٢ف٣٩٦ لخصـــــــمه حجتـــــــه والشّـــــــد
ش٣ف٣٩٦ ومـــــا يـــــرجع رجـــــع للكُـــــل
ش١ف٣٩٧ وحاضـــــــرهم حمـــــول الطـــــول
ش٢ف٣٩٧ لا يلـــــــزم علـــــــى الغايـــــــب
ش٣ف٣٩٧ ولا حاضـــــــر وقـــــــد شـــــــرف
ش١ف٣٩٨ ســـــوى ينفـــــق علـــــى نفســـــه

القاعـــــــدة(١٥٤): ش٢ف٣٩٨ ومـــــن قفّـــــا بلـــــى تشـــــريف
ش٣ف٣٩٨ ولا عـــــارض علـــــى حكمـــــه
ش١ف٣٩٩ عدالـــــه يضـــــمن التنفيـــــذ
ش٢ف٣٩٩ وحِمـــــل الطـــــول هـــــو نصـــــفين
ش٣ف٣٩٩ مقـــــاس الـــــلازم المســـــنون
ش١ف٤٠٠ ومبلـــــغ زيـــــدها والـــــنقص
ش٢ف٤٠٠ يـــــدحن عنّهـــــا المـــــحجوب
ش٣ف٤٠٠ ومـــــن طـــــاول حمـــــول الطَـــــول

أهم الأحكام والمرتكزات للقواعد (١٥١ و١٥٢و١٥٣ و١٥٤):

١- من ضمن شروط وبنود وثيقة التحكيم لزوم تدوين شرط الاستقبال الخطّي لادعاءات وردود طرفي الخصومة واستقبال الإثبات (البراهين)
٢- شرط الحكم والمنهى (حق الطعن في الحكم عرفياً) دون تحديد المسمى بالاسم
٣- إن تحديد المنهى بالأسم يقام بمقام الرضى المطلق للمنهى وذلك يحرم الغرماء من تلسلسل درجات مرايغ المنهى وإن تم التراضي جاز
٤- الحد الأدنى للمنهى هو المراغة (القصرة) والدرجة الثانية هو (المراغة الغصاب) والثالثه هو (غصّاب الغصّاب) والنهائية المراغة العام (محل النقض والإقرار)
٥- إذا لم يكونوا طرفي الخصومة من منطقة واحدة فالمنهى اللازم هو لدى المراغة الغصّاب مباشرةً ولا يلزم لدى المراغة القصرة إن كان كل طرف من منطقة لها مراغة قصرة
٦- المراغة الذي تصل إليه أحكام المحكمين لا يحق له إجبار الأطراف على تكفيته كلفظ (ولا لهم إلا ما حكم به)أو أي إشارة تحمل معنى ذلك، وحصر اللفظ (بأنه تم وصول طرفي الخصومة للمنهى) ومن أصر من المرايغ على غير ذلك

فقد هسف حكمه ولا يلزم له إيجار مهما كان قد استلم طروح مسبقاً ومهما كان قد لحقه من خسائر في الموقف واللازم أن يتجه طرف النزاع بالحكم إلى المراغة الأرفع منه درجة وفقاً للتسلسل (الغصاب) مهما يتمسك غريمه بالمراغة الأول فليس ذلك حجّة ملزمة فمن بلغ إلى المراغة الغصّاب فحكمه ملزماً وعدم وصول الغريم الثاني لا يعيق المراغة الغصّاب عن إصدار حكمه عدى وجوب الاستدعاء من المراغة الغصّاب للغريم الغائب لمرة واحدة ومن ثم يصدر حكمه وهو الملزم للتنفيذ بقوة الثوابت المسنونة وليس طوعياً فالحضور الملزم للطرفان لا يكون ملزماً إلا للمنهى القصرة (المراغة المستوى الأدنى).

***

رابعاً: فرض المتولّي والدَّحن اللازم

(أ) النص:

٤٠١ وفي حالة غريم احتج أو طالب في الموقف بنقطه كلَفت حيرة
٤٠٢ على المتحكمين الفرض فيها حسب ما يلزم ففي حال اجتماع الفرض
٤٠٣ على الأطراف تنفيذه ومن يرفض دحن بالطّرح إلى المنشد بما يلزمم
٤٠٤ واما يطلب التشريع من الفارض الى المنشد بدون الخصم والفارض
٤٠٥ ولفظ الفرض مقصوده وشد الدّحن عنده حوز يكون الرد فوق الفرض
٤٠٦ وفي التشريع حِمل الخِف وفي حال افتراق الفرض اذا المتحكمين اعداد
٤٠٧ فيصدر كُلّمن فرضه كتاباً لا يكفّي لغو وفوقه طرح للمنشد
٤٠٨ يكُن مقنع لفرق الحق وبالأطراف مصحوبين بحمل الجنب محمولين
٤٠٩ على ما عاد مقتنعين لهم حق إستماع القول لحجّة كل متولّي
٤١٠ لدى المنشد بما يجري فمن شاف ألتّهاون سد ثغره بالكُلام الجد
٤١١ وتسنون الغرامة حِد ويتحمّل حمول الطول من فرضه هو الأعوج
٤١٢ وان الكُل بانت عوج فحِمل الطول كامل سن على المتحكمين الكُل
٤١٣ ولا تلزم على الأطراف ولا توجب لإجرة طول فلا تلزم غريم الاّ
٤١٤ لرفضه فرض من سنّه حمولة كل متبندر لحمل التوليه بدعه
٤١٥ سنان البدع بارق شر لمتولّي مع الأطراف فلا يقدر لوصل الحِمل
٤١٦ وتتغابا الطرق عنّه فمكوى من خبير يشفي ومكوى مبتدع علّه

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٠١	وفي حالة غريم احتج	إذا احتج أو اعترض أحد أطراف الخصومة
ش٢ف٤٠١	أو طالب في الموقف	أو تقدم أحد الأطراف بمطالب أثناء سير إجراءات القضية
ش٣ف٤٠١	بنقطه كلَفت حيرة	بأحدى النقاط التي قد تسبب أرباك أو حيره
ش١ف٤٠٢	على المتحكمين الفرض	الفرض بمعنى البت الجدّي
ش٢ف٤٠٢	فيها حسب ما يلزم	اتخاذ القرار المسنون عرفاً حيال أي نقطة تواجههم
ش٣ف٤٠٢	ففي حال اجتماع الفرض	فأن كانوا المتوليين للقضية متفقين على الفرض
ش١ف٤٠٣	على الأطراف تنفيذه	فعلى أطراف الخصومة الاقتناع به وتنفيذه

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٤٠٣	ومن يرفض دحن بالطّرح	والطرف المعترض لا بد أن يكون اعتراضه مصحوباً بطرح قطعة من السلاح الشخصي- إشهاراً لاعتراضه
ش٣ف٤٠٣	إلى المنشد بما يلزمم	لغرض البلاغ إلى المراغة وفقاً للتسلسل للفتوى اللازمة
ش١ف٤٠٤	واما يطلب التشريع	أو أن لا يطرح سلاح ويطلب الفرض خطياً (فيقول شرعوني)
ش٢ف٤٠٤	من الفارض الى المنشد	يستلم الفرض خطياً ويذهب به إلى المنشد (المراغة)
ش٣ف٤٠٤	بدون الخصم والفارض	يذهب بمفرده دون اصطحاب الطرف الآخر ودون أصحاب الفرض (المتوليين)
ش١ف٤٠٥	ولفظ الفرض مقصوده	ويكون احتجاجه لدى المراغة محصوراً بمضمون ذلك الفرض
ش٢ف٤٠٥	وشد الدّحن عنده حوز	وذلك الغريم المعترض على الفرض يتحمل أعباء إثبات السبب في اعتراضه على الفرض
ش٣ف٤٠٥	يكون الرد فوق الفرض	ما يعود من عند المراغة يكون هو الملزم تنفيذه
ش١ف٤٠٦	وفي التشريع حِمل الخِف	وهذه الطريقة أقل عبئاً وخسائر
ش٢ف٤٠٦	وفي حال افتراق الفرض	أما أن اختلفت وجهت النظر في موضوع الفرض
ش٣ف٤٠٦	اذا المتحكمين اعداد	في حالة تعدد المحكمين
ش١ف٤٠٧	فيصدر كُلّمن فرضه	فيجب أن يصدر كل متولي الفرض الذي يراه
ش٢ف٤٠٧	كتاباً لا يكفّي لغو	ولا بد أن يكون خطياً وليس شفوياً
ش٣ف٤٠٧	وفوقه طرح للمنشد	ويوضعوا المتوليين طروح تقودهم إلى المنشد
ش١ف٤٠٨	يكَن مقنع لفرق الحق	والمنشد يقرر اللازم
ش٢ف٤٠٨	وبالأطراف مصحوبين	ويذهبوا المتوليين وبصحبتهم طرفي النزاع
ش٣ف٤٠٨	بحمل الجنب محمولين	ولا يتحمّلوا طرفي النزاع الخسائر وإنما على المتوليين لحين تظهر النتيجة وحتى يتقرر من الذي يحمل الغرامة
ش١ف٤٠٩	على ما عاد مقتنعين	وما يعود من لدى المنشد يعتبر ملزماً للمتوليين ولطرفي النزاع
ش٢ف٤٠٩	لهم حق إستماع القول	ولطرفي النزاع حق الاستماع لما يدلوا به المتوليين عند المنشد ليس لهم حق الأخذ والرد
ش٣ف٤٠٩	لحجّة كل متولّي	لما يدلي به كل متولي
ش١ف٤١٠	لدى المنشد بما يجري	لدى المنشد بخصوص نقطة الخلاف
ش٢ف٤١٠	فمن شاف ألتّهاون سد	وحينها إذا لاحظ طرف النزاع أن هناك تهاون عن قول الحقيقة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٤١٠	ثغره بالكُلام الجد	فهنا صورة استثنائية تعطي طرف النزاع الحق في إيضاح الحقيقة
ش١ف٤١١	وتسنون الغرامة حِد	ويتم احتساب الخسارة الطبيعية دون تغليظ
ش٢ف٤١١	ويتحمّل حمول الطول	حمول الطول هي الخسائر التي تم إنفاقها في ذمة ذلك التطويل
ش٣ف٤١١	من فرضه هو الأعوج	يتحملها المتولي الذي يتضح أن فرضه هو الأعوج
ش١ف٤١٢	وان الكُل بانت عوج	وإن كان الفرضين جميعها معوجه
ش٢ف٤١٢	فحِمل الطول كامل سن	فكل الخسارة لازمه
ش٣ف٤١٢	على المتحكمين الكُل	على المتوليين جميعاً بالتساوي
ش١ف٤١٣	ولا تلزم على الأطراف	ولا يلزم شيء على أطراف النزاع
ش٢ف٤١٣	ولا توجب لإجرة طول	ولا يحق للمتوليين عطف تلك الخسائر على الأطراف كإضافتها ضمن الأجرة
ش٣ف٤١٣	فلا تلزم غريم الاّ	فلا تلزم على طرف النزاع عدى في حالات أخرى
ش١ف٤١٤	لرفضه فرض من سنّه	إذا كان طرف النزاع اعترض على الفرض وأصبح الفرض سليماً وصحيحاً
ش٢ف٤١٤	حمولة كل متبندر	ذلك النوع من الخسائر يتحملها كل من يسعى للتوليه والمشيخ دون كفاءة
ش٣ف٤١٤	لحمل التوليه بدعه	للرغبة في المشيخ والتوليه وهو غير أهلاً لذلك
ش١ف٤١٥	سنان البدع بارق شر	هواية التولية دون كفاءة يجلب عبئ وضرر كبير بمثابة بارق الشر
ش٢ف٤١٥	لمتولّي مع الأطراف	يتضرر ذلك الشخص نفسه وكذا أطراف النزاع
ش٣ف٤١٥	فلا يقدر لوصل الحِمل	فإن المبتدع دون كفاءة دائماً لا يصل إلى نتيجة إيجابية
ش١ف٤١٦	وتتغابا الطرق عنّه	وتغيب عن إدراكه الحقائق والإجراءات السليمه
ش٢ف٤١٦	فمكوى من خبير يشفي	تشبيه لصاحب الكفاءة بشبه من يعالج الناس بالسنارة والنار وبكفاءته يصل إلى نتيجة إيجابية
ش٣ف٤١٦	ومكوى مبتدع علّه	تشبيه لمن ليس عنده كفاءة شبه من يعالج الناس بالسنارة والنار ولعدم خلفيته تكون النتيجة سلبية فالعلّة هي الوباء

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

يتضمن النص الخمس القواعد التالية:-

القاعـــدة(١٥٥): ش١ف٤٠١ وفي حالـــــة غـــــريم احـــــتج
ش٢ف٤٠١ أو طالـــــــب في الموقـــــــف
ش٣ف٤٠١ بنقطـــــه كلَفـــــت حيـــــرة
ش١ف٤٠٢ علـــــى المتحكمـــــين الفـــــرض
ش٢ف٤٠٢ فيهـــــا حســـــب مـــــا يلـــــزم

* * *

القاعـــدة(١٥٦): ش٣ف٤٠٢ ففـــي حـــال اجـــتماع الفـــرض
ش١ف٤٠٣ علـــــى الأطـــــراف تنفيـــــذه
ش٢ف٤٠٣ ومـــن يـــرفض دحـــن بالطَـــرح
ش٣ف٤٠٣ إلـــى المنشـــد بـــما يلـــزمم
ش١ف٤٠٤ وامـــــا يطلـــــب التشـــــريع
ش٢ف٤٠٤ مـــن الفـــارض الـــى المنشـــد
ش٣ف٤٠٤ بـــدون الخصـــم والفـــارض
ش١ف٤٠٥ ولفـــظ الفـــرض مقصـــوده
ش٢ف٤٠٥ وشـــد الـــدّحن عنـــده حـــوز
ش٣ف٤٠٥ يكـــون الـــرد فـــوق الفـــرض
ش١ف٤٠٦ وفي التشـــريع حِمـــل الخِـــف

* * *

القاعـــدة(١٥٧): ش٢ف٤٠٦ وفي حـــال افتـــراق الفـــرض
ش٣ف٤٠٦ اذا المتحكمـــــين اعـــــداد
ش١ف٤٠٧ فيصـــــدر كُلّمـــــن فـــــرضه
ش٢ف٤٠٧ كتابـــــاً لا يكفّـــــي لغـــــو

ش٣ف٤٠٧ وفوقـــــه طـــــرح للمنشـــــد
ش١ف٤٠٨ يكُـــــن مقنـــــع لفـــــرق الحـــــق
ش٢ف٤٠٨ وبالأطـــــــراف مصـــــــحوبين
ش٣ف٤٠٨ بحمـــــل الجنـــــب مـــــحمولين
ش١ف٤٠٩ علـــــى مـــــا عـــــاد مقتنعـــــين
ش٢ف٤٠٩ لهـــــم حـــــق إســـــتماع القـــــول
ش٣ف٤٠٩ لحجّـــــــة كـــــــل متـــــــولّي
ش١ف٤١٠ لـــــدى المنشـــــد بـــــما يجـــــري
ش٢ف٤١٠ فمـــــن شـــــاف ألتّهـــــاون ســـــد
ش٣ف٤١٠ ثغـــــــره بـــــــالكَلام الجـــــــد
ش١ف٤١١ وتســـــــنون الغـــــــرامة حِـــــــد

* * *

القاعـــدة(١٥٨): ش٢ف٤١١ ويتحمّـــــل حمـــــول الطـــــول
ش٣ف٤١١ مـــــن فـــــرضه هـــــو الأعـــــوج
ش١ف٤١٢ وان الكُـــــل بانـــــت عـــــوج
ش٢ف٤١٢ فحِمـــــل الطـــــول كامـــــل ســـــن
ش٣ف٤١٢ علـــــى المتحكمـــــين الكُـــــل
ش١ف٤١٣ ولا تلـــــزم علـــــى الأطـــــراف
ش٢ف٤١٣ ولا توجـــــب لإجـــــرة طـــــول
ش٣ف٤١٣ فـــــلا تلـــــزم غـــــريم الاّ
ش١ف٤١٤ لـــــرفضه فـــــرض مـــــن ســـــنّه

* * *

القاعـــــدة(١٥٩): ش٢ف٤١٤ حمولـــــة كـــــل متبنـــــدر
ش٣ف٤١٤ لحمـــــل التوليـــــه بدعـــــه
ش١ف٤١٥ ســـنان البـــدع بـــارق شـــر
ش٢ف٤١٥ لمتـــــولّي مـــــع الأطـــــراف
ش٣ف٤١٥ فـــلا يقـــدر لوصـــل الحِمـــل
ش١ف٤١٦ وتتغابـــــا الطـــــرق عنّـــــه
ش٢ف٤١٦ فمكـــوى مـــن خبيـــر يشـــفي
ش٣ف٤١٦ ومكـــــوى مبتـــــدع علّـــــه

أهم أحكام ومرتكزات الخمس القواعد (١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩) أنها احتوت على الثوابت والضوابط التالية:-

١- ظهور الخلاف بين طرف النزاع مع المتولي أو حتى إن كان المتولي شخص واحد يتم فصل ذلك الخلاف بقول المنشد (المراغة) وليس كخلاف المتوليين مع بعضهم البعض والذي يتم حسمه بنظام الفرع الثالث فالفرع الثالث هو شيخ في عداد المتوليين وليس مسار الثالث مسنوناً لحسم أي تضارب أو دحن بين المتوليين مع طرف النزاع أو طرف واحد

٢- يحق لطرف النزاع المعارض لفرض المتولي أن يذهب الغريم بمفرده ومعه الفرض خطياً وذلك إلى من يلزم من المرايغ لتعديل الفرض إن كان خاطئاً أو تأييده إن كان صائباً وهذا هو الخيار الأول الملزم في دحن فرض المتولي وذلك لتخيف خسائر الموقف وتسهيل الأمور، والطريقة الثانية هي الخيار الثاني وهو تلقائياً يقام بمقام (غرامة محق على مبطل) ولو لم يتم كتابة غرامة محق على مبطل خطياً

٣- الانتقال إلى المراغة (المنشد) يكون على نفقة المتوليين (المحكمين) ولا يتحمله الغريم عدى في حالة عدم ظهور أي تعديل في فرض المتوليين فيتحمل كل الخسائر من فرضه هو الأعوج

٤- المتولي (الشيخ المحكّم) الذي يقوم بإصدار عنوه أو طلب أو فرض ويظهر فيه أي تعديل لدى المراغة المنشد لا يحق له أن يضيف إلى أجار التولية المبلغ الذي قد يلحقه من نفقات وأتعاب أو أجار للمنشد حيال أي إجراء يتضح اعوجاجه لدى المراغة المنشد فمثل هذه الخسائر يتحملها المتولي من ماله الخاص بقوّة الثوابت المسنونة، فيقال عن ذلك بأنها (حمولة كل متبندر)

و(مكوى من خبير يشفي ... ومكوى مبتدع علّة).

❊❊❊

ثاني فصل

الغرامه القصيّه و والاجره المسنونة

أولاً: قبال المخاسره والعنوه والحوز والاستكمال

(أ) النص:

٤١٧ وفرض القَبله اللازم يصل للشاه في يومه وفوقه بالتراضي سن
٤١٨ قبال الثُقل لا يُفرض وان تم التراضي جاز ويتغلّق بطرح الحوز
٤١٩ بجانب رقم الاستكمال من المستكمل الحايز ولا في ثقل ثقل اجره
٤٢٠ وتحتاز الغرامه حوز على الثاني هو السلطان مقرر سوف الاستكمال
٤٢١ قبال اليوم لايحتاز على كلأ من الأطراف دسم للإدِّعاء والرد
٤٢٢ ومثله قَبْلَة البرهان ومن دعواه مجهولة أو الرد انحرف وارتد
٤٢٣ على السنّة وضيق الكد فمولاها حمول الطول حمولة سوف مستغرق
٤٢٤ فتسنون الاجابه شرط فأمّا إقرار ولاّ إنكار فأن اتغيّب النكران
٤٢٥ فيها واطنب التسبيب فهو تسبيب لقراره ومن سبّب عناه الشّد
٤٢٦ ولاله في السبب ذمّه اذا للمدّعي برهان وحمل الطول حل الشّد
٤٢٧ ولا دعوى بلى عنوه وما في حكمها البرهان من اتقوّل مقال الجرح
٤٢٨ فأحداهم حمول الطول فمن شد الجراح افلح ومن شان الجراح ارزح
٤٢٩ وبعده سن طرح الحوز بجانب رقم الاستكمال سنام الحُكم الاسترقام

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤١٧	وفرض القَبله اللازم	القَبلة هي الذبائح التي يستغرقها كل طرف من طرفي الشجار طعاماً للمتوليين لفصل الشجار وسميت قُبلة لأن كل طرف لابد أن يقابل ويماثل غريمه بذبائح متساوية في العدد والثمن
ش٢ف٤١٧	يصل للشاه في يومه	في كل يوم ذبيحة واحدة (شاة)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٤١٧	وفوقه بالتراضي سن	ولا يحق للمتولي أن يفرض على الغريم أن يذبح في اليوم الواحد أكثر من شاه سوى أنه يحق للمتولي أن يفرض أقل من ذلك إذا وافق الطرفان على ذلك التخفيف ومن تمسك بضرورة ذبح شاه لليوم الواحد فالقول قوله ويجب على غريمه مقابلته ومماثلته
ش١ف٤١٨	قبال الثَقل لا يُفرض	بمعنى أن فرض المتولي محصور بشاة واحدة أو أقل
ش٢ف٤١٨	وان تم التراضي جاز	ولا مانع من رفع العدد إن كان ذلك بتراضي الأطراف
ش٣ف٤١٨	ويتغلّق بطرح الحوز	فإذا كان هناك تراضي بإكثار عدد الذبائح فيستطيع أحد الأطراف في يوماً من الأيام أن يمتنع عن ذلك إلى السقف المسنون (الشاه الواحدة) بوسيلة وضع الحوز والحوز هو وضع قطعة من السلاح الشخصي- الأبيض أو الناري لطلب رفع الغرامة عنه
ش١ف٤١٩	بجانب رقم الاستكمال	إلى جانب ورقة يكتبها الغريم بقلمه أو قلم أي شخص آخر إقراراً بأنه قد استكمل ما لدية من الإدعاءات ومثل ذلك عند ان يستكمل إيصال الإثبات
ش٢ف٤١٩	من المستكمل الحايز	الرقم وهو صيغة خطية تؤكد استكماله ولزوم أن يتحمل الخسائر بعد ذلك الطرف الذي لم يستكمل بعد، وللمتأخر أن يستغرق الفترة التي يراها فالخسارة قليلها وكثيرها محصورة عليه (ولا تسمى قُبله) بمعنى لا يلزم مماثلته من قبل غريمه
ش٣ف٤١٩	ولا في ثقل ثقل اجره	بمعنى إذا تراضي الطرفان على رفع عدد الذبائح فلا تقاس أجرة المتوليين على ذلك
ش١ف٤٢٠	وتحتاز الغرامه حوز	تأكيداً على لزوم أن يتحمل الذبائح الغريم طيلة الأيام التي يحتاجها لاستكمال الأخذ والرد في الوقت الذي قد استكمل غريمه
ش٢ف٤٢٠	على الثاني هو السلطان	الطرف الذي لم يستكمل هو الذي يتحمل غرامة التطويل بمفرده أسبوعاً أو عاماً... الخ فهو بمثابة السلطان يقرر ما يشاء في موضوع الاستكمال
ش٣ف٤٢٠	مقرر سوف الاستكمال	لا يحق للمتوليين أو غريمه منعه عن الاستكمال للفترة التي يريدها طالما والخسائر محصورة عليه

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٢١	قبال اليوم لايحتاز	وهناك أيام لا يستطيع أحد الأطراف أن يمتنع عن تقديم الذبيحة (الشاه)
ش٢ف٤٢١	على كلأ من الأطراف	فهناك أيام لا بد أن يتساوى الطرفان في تقديم الذبائح طعاماً للحضور (المتوليين)
ش٣ف٤٢١	دسم للإدِّعاء والرد	دسم بمعنى ذبيحة واحدة على كل طرف طعاماً عند الإدعاءات والردود
ش١ف٤٢٢	ومثله قَبْلَة البرهان	والذبيحة الثانية عند إجراءات الإثبات (البرهان)
ش٢ف٤٢٢	ومن دعواه مجهولة	من ادعائه مجهول
ش٣ف٤٢٢	أو الرد انحرف وارتد	أو الرد على دعوى غريمه رداً غير واضحاً فللغريم الحق أن يحصر إجابته بطلب تصحيح الدعوى
ش١ف٤٢٣	على السنّة وضيق الكد	فتتبع الإجراءات حتى تتضح الإدعاءات والردود (الإجابات)
ش٢ف٤٢٣	فمولاها حمول الطول	فالغريم الذي كانت ادعاءاته أو إجاباته مجهولة ولم تم تصحيحها إلا بتطويل وخسائر فهو الذي يتحمل الخسائر قسراً
ش٣ف٤٢٣	حمولة سوف مستغرق	وتسمى تلك الخسائر الزائدة (حمولة سوف مستغرق) أي نفقات أيام التطويل
ش١ف٤٢٤	فتسنون الاجابه شرط	يجب أن تكون الردود (الإجابات) واضحة ومحصورة
ش٢ف٤٢٤	فأمّا إقرار ولاَ إنكار	الإجابة اللازمة على الدعوى هي أما الإقرار أو الإنكار فأن التهرب عن الوضوح غير مقبول
ش٣ف٤٢٤	فأن اتغيّب النكران	بمعنى إذا كان المقصود بنص إجابة الغريم هو الإنكار دون التصريح الصريح
ش١ف٤٢٥	فيها واطنب التسبيب	واتصفت الإجابة بالإطناب (الكلام الكثير)
ش٢ف٤٢٥	فهو تسبيب لقراره	فإن الشرح المطوّل يقام بمقام الاعتراف المسبّب
ش٣ف٤٢٥	ومن سبّب عناه الشّد	ومن كان اعترافه مسبب فعليه عبئ إثبات نقاط التسبيب
ش١ف٤٢٦	ولاله في السبب ذمّه	ولا تلزم له اليمين في ذلك التسبيب
ش٢ف٤٢٦	اذا للمدّعي برهان	إذا كان للمدعي إثبات قاطع
ش٣ف٤٢٦	وحمل الطول حل الشّد	فإن استغرق أحد الأطراف أيام إضافية لما هو مسنون في ذمة الدعوى أو الإجابة المجهولة فيتحمل كل غريم النفقات اليومية بالتساوي لحين إثبات الأسباب وحينئذٍ يدفعها الغريم المسبب لذلك

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٢٧	ولا دعوى بلى عنوه	لا دعوى بلى عنوه بمعنى لا يلزم أن كل غريم يوصل دعواه ما لم يتم من المتوليين إشعارهم ويسمى العنوه (بمعنى التكليف)
ش٢ف٤٢٧	وما في حكمها البرهان	ووجوب صدور تكليف لإحضار الإثبات
ش٣ف٤٢٧	من اتقوّل مقال الجرح	هناك من يطعن في صحة برهان غريمه سواءً في شهود أو مستندات فذلك الطعن يسمى عرفاً مقال الجرح أو (المجارحة في البرهان)
ش١ف٤٢٨	فأحداهم حمول الطول	فإذا تسبب ذلك الجرح تطويل وخسائر فإن المسبب هو الذي في الأخير يتحمّل خسائر ذلك التطويل
ش٢ف٤٢٨	فمن شد الجراح افلح	فمن طعن في برهان غريمه وأثبت صحة كلامه فقد فاز بمعنى خرج عن مسئولية تحمل خسائر التطويل
ش٣ف٤٢٨	ومن شان الجراح ارزح	ومن طعن في برهان غريمه وعجز عن إثبات صحة تلك المجارحة والطعن فيعتبر أنه خاب ويتحمل خسائر التطويل وخسائر التطويل ليست النفقات اليومية في الموقف وحسب بل أنه يضاف إليها ما يعادل ثمنها تكون أجرة المتوليين عن كل يوم وتسمى أجرة الطول
ش١ف٤٢٩	وبعده سن طرح الحوز	وبعد الطعن والمجارحة في البرهان تكون القضية مهيأة لأحد الأطراف في أمكانه أن يطرح في الحوز بمعنى تحصين نفسه عن خسائر التطويل وحصرها على خصمه
ش٢ف٤٢٩	بجانب رقم الاستكمال	بالإضافة إلى وثيقة الاستكمال مبدئياً من أحد الأطراف وعند أن يلتزم خصمه بالوقوف يلزم كتابة وثيقة جماعية بخط (الهجرة الكاتب)
ش٣ف٤٢٩	سنام الحُكم الاسترقام	وثيقة الاستكمال هي عامل أساسي لتكون القضية قد أخذت حقها في الإجراءات وقابلة لإصدار الحكم

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــــــدة(١٦٠): ش١ف٤١٧ وفـــــــرض القَبلـــــــه الـــــــلازم
ش٢ف٤١٧ يصـــــــل للشـــــــاه في يومـــــــه
ش٣ف٤١٧ وفوقـــــــه بالتـــــــراضي ســـــــن

القاعـــــــدة(١٦١): ش١ف٤١٨ قبـــــــال الثَقـــــــل لا يُفـــــــرض
ش٢ف٤١٨ وان تـــــــم التـــــــراضي جـــــــاز
ش٣ف٤١٨ ويتغلّـــــــق بطـــــــرح الحـــــــوز
ش١ف٤١٩ بجانـــــــب رقـــــــم الاســـــــتكمال
ش٢ف٤١٩ مـــــــن المســـــــتكمل الحـــــــايز

القاعـــــــدة(١٦٢): ش٣ف٤١٩ ولا في ثقـــــــل ثقـــــــل اجـــــــره
ش١ف٤٢٠ وتحتـــــــاز الغـــــــرامه حـــــــوز
ش٢ف٤٢٠ علـــــــى الثـــــــاني هـــــــو الســـــــلطان
ش٣ف٤٢٠ مقـــــــرر ســـــــوف الاســـــــتكمال

القاعـــــــدة(١٦٣): ش١ف٤٢١ قبـــــــال اليـــــــوم لايحتـــــــاز
ش٢ف٤٢١ علـــــــى كـــــــلأ مـــــــن الأطـــــــراف
ش٣ف٤٢١ دســـــــم للإدِّعـــــــاء والـــــــرد
ش١ف٤٢٢ ومثلـــــــه قَبْلَـــــــة البـــــــرهان

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣):

الخسائر اللازمة على الغريم أثناء موقفه بتسوية نزاعه مع غريمه على أيدي المحكمين (المشائخ المتوليين) أو متولي واحد خسارة محصورة على الغريم الواحد ثنتين شياه فقط طيلة فترة القضية وهي ذبيحة واحدة ليوم واحد عند تقديم الدعوى والإجابة

والذبيحة الأخرى عند مرحلة الإثبات (البراهين) وتنحصر خسائر أيام التطويل على الغريم الذي يتعمّد التطويل.

***

القاعـــــــدة(١٦٤):

ش٢ف٤٢٢ ومـــــــن دعـــــــواه مجهولـــــــة

ش٣ف٤٢٢ أو الـــــــرد انحـــــــرف وارتـــــــد

ش١ف٤٢٣ علـــــى الســـــنّة وضـــــيق الكـــــد

ش٢ف٤٢٣ فمولاهـــــــا حمـــــــول الطـــــــول

ش٣ف٤٢٣ حمولـــــــة ســـــــوف مستغـــــــرق

ش١ف٤٢٤ فتســـــــنون الاجابـــــــه شـــــــرط

ش٢ف٤٢٤ فأمّـــــــا إقـــــــرار ولا إنكـــــــار

ش٣ف٤٢٤ فـــــــأن اتغيّـــــــب النكـــــــران

ش١ف٤٢٥ فيهـــــــا واطنـــــــب التســـــــبيب

ش٢ف٤٢٥ فهـــــــو تســـــــبيب لقـــــــراره

ش٣ف٤٢٥ ومـــــــن ســـــــبّب عنـــــــاه الشّـــــــد

ش١ف٤٢٦ ولالـــــــه في الســـــــبب ذمّـــــــه

ش٢ف٤٢٦ اذا للمـــــــــدّعي بـــــــــرهان

القاعـــــــدة(١٦٥):

ش٣ف٤٢٦ وحمـــــل الطـــــول حـــــل الشّـــــد

ش١ف٤٢٧ ولا دعـــــوى بلـــــى عنـــــوه

ش٢ف٤٢٧ ومـــــا في حكمهـــــا البـــــرهان

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتان (١٦٤ و ١٦٥):

من كانت دعواه ناقصة أو مجهولة فهو الذي يجب أن تحتاز الخسائر اليومية عليه وفي حكم ذلك من يتضح أن في إجابته أي إشارة يقام مدلولها بمقام الدعوى.

***

القاعـــــدة(١٦٦): ش٣ف٤٢٧ مـــــن اتقـــــوّل مقـــــال الجـــــرح

ش١ف٤٢٨ فأحـــــــداهم حمـــــــول الطـــــــول

ش٢ف٤٢٨ فمـــــن شـــــد الجـــــراح افلـــــح

ش٣ف٤٢٨ ومـــــن شـــــان الجـــــراح ارزح

ش١ف٤٢٩ وبعـــــده ســـــن طـــــرح الحـــــوز

ش٢ف٤٢٩ بجانـــــــب رقـــــم الاســـــتكمال

ش٣ف٤٢٩ ســـــنام الحَكـــــم الاستـــــرقام

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٦٦):

من طعن في مستندات أو شهود غريمه (الجرح في البرهان) وعجز في إثبات ذلك فهو الذي يتحمل خسائر ونفقات وإيجار التطويل ولا شيء على الغريم الأخر.

***

ثانياً: الأجرة اللازمة للمحكّم والمنهى والضّمين

(أ) النص:

٤٣٠ إيجار التّوليه تستاق بعد الحُكم في الموقف وأجر الطّول قبل الحُكم
٤٣١ طلابه حار في حينه من الحامل لحمل الطّول إيجار اليوم سعر الشاه
٤٣٢ أجار التوليه تُفرض من المتولّي المُختار وعين المرتضى ميزان
٤٣٣ فأن جارت فمقصاها بسعر القَبله اللازم بعد ايّامت الموقف
٤٣٤ الأيّام القصى لا غير وهي يومين لا تزداد سنان الإدِّعاء والرد
٤٣٥ مع يومين للبرهان ويوم الحُكم خامسها ويوم آخر في التنفيذ
٤٣٦ ست ايّام مُجملها بتسعير الدّسم لليوم وهي ستّه شياه ارست
٤٣٧ على الواحد ثلاثة روس وتتثمّن بسعر الوقت لا زايد ولا ناقص
٤٣٨ وللمتحكمين الكل يكونوا الف او واحد فلا في كثر كثر اجره
٤٣٩ وللمنهى مثال الكل مع اسقاط الثلث منها بحكم الصّرف للمدّه
٤٤٠ ويلزم للضّمين اجره اذاكان الضمين حاضر اذا استدعاه متولّي
٤٤١ فأجره ثلث متولّي وفيما قدّمه مجبور يُحشّم كلما خسره
٤٤٢ فما استاق المحكّم كان للضَّمَناء وللمنهى ثلث ضُمَناء ومنهى اثنين
٤٤٣ ونفس الحُكم ان شي قام في الموقف حشم أو دم سنان اخماسها وأعشار
٤٤٤ مخرج منّها الضامن إلى سد الخضر كافي وللمتحمّل الباقي

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٣٠	إيجار التّوليه تستاق	الوقت الذي يلزم فيه تسليم أجرة المتوليين
ش٢ف٤٣٠	بعد الحُكم في الموقف	بعد إصدار الحكم
ش٣ف٤٣٠	وأجر الطّول قبل الحُكم	أما أجرة أيام التطويل فيجب أن تكون مفصولة عن سقف الأجرة الأساسية
ش١ف٤٣١	طلابه حار في حينه	أجرة الأيام الإضافية يتم تقييمها واستلامها في حينه (أثناء فترات التطويل وليس مع الحكم)
ش٢ف٤٣١	من الحامل لحمل الطّول	من الطرف المعني المتسبب للتطويل
ش٣ف٤٣١	إيجار اليوم سعر الشاه	يستلم المتوليين أجارهم عن كل يوم ثمن شاه
ش١ف٤٣٢	أجار التوليه تُفرض	الأجرة لها مقدار وليست مجازفة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٤٣٢	من المتولّي المَختار	فالمتولي للقضية يبلغ الأطراف بمقدار الأجرة
ش٣ف٤٣٢	وعين المرتضى ميزان	يمكن للمتولي فرض أجره بدون مبالغة
ش١ف٤٣٣	فأن جارت فمقصاها	فإن كان المتولي ظالماً في تحديد مقدار الأجرة فالعبرة بالسقف المسنون
ش٢ف٤٣٣	بسعر القَبله اللازم	بمعنى ثمن شاه عن كل يوم
ش٣ف٤٣٣	بعد ايّامت الموقف	بعدد الأيام التي استغرقوها لفصل القضية
ش١ف٤٣٤	الأيَّام القصى لا غير	بحسب السقف الزمني المسنون
ش٢ف٤٣٤	وهي يومين لا تزداد	المرحلة الأولى يومين وهي مرحلة العد بمعنى مرحلة الإدعاءات والردود
ش٣ف٤٣٤	سنان الإدِّعاء والرد	مرحلة الدعوى والإجابة
ش١ف٤٣٥	مع يومين للبرهان	ويومين مرحلة ثانية وهي مرحلة إيصال الإثبات مرحلة (الشّد)
ش٢ف٤٣٥	ويوم الحُكم خامسها	ويحتسب لهم يوم النطق بالحكم
ش٣ف٤٣٥	ويوم آخر في التنفيذ	ويحتسب لهم يوم التنفيذ
ش١ف٤٣٦	ست ايّام مُجملها	إجمالي السقف الزمني ستة أيام
ش٢ف٤٣٦	بتسعير الدّسم لليوم	بمقياس ثمن الشاة بسعر وقتها
ش٣ف٤٣٦	وهي ستّه شياه ارست	ثمن ستة شياه هي أجرة التولية وهو السقف المسنون أما الأيام التي قد تستغرق للتطويل فتطلب في حينه وقد تصل إلى شهور فليس ظلماً أن استلم المتوليين ملايين الريالات إذا كانت محصورة بالطرف المتعنّت (المتباهي بماله) فالواجب هو تحصين الإنسان المنصاع لتجنيبه من الخسائر الكبيرة
ش١ف٤٣٧	على الواحد ثلاثة روس	من كل طرف ثمن ثلاث شياه
ش٢ف٤٣٧	وتتثمّن بسعر الوقت	بثمن وقت الاستهلاك
ش٣ف٤٣٧	لا زايد ولا ناقص	دون زيادة أو نقصان
ش١ف٤٣٨	وللمتحكمين الكل	ذلك هو سقف الأجرة للمتحكمين (المتوليين)
ش٢ف٤٣٨	يكونوا الف او واحد	سواءً كانوا المتحكمين قليل أو كثير فلا زيادة ولا نقصان عن ذلك السقف المحدد
ش٣ف٤٣٨	فلا في كثر كثر اجره	لا يلزم على أطراف الخصومة أن يدفعوا أكثر من ما هو محدد لمجرد كثرة أعداد المحكمين
ش١ف٤٣٩	وللمنهى مثال الكل	وأجرة المراغة مثل ذلك
ش٢ف٤٣٩	مع اسقاط الثلث منها	وينقص منها الثلث
ش٣ف٤٣٩	بحكم الصّرف للمدّه	نظراً لاختصار السقف الزمني
ش١ف٤٤٠	ويلزم للضّمين اجره	وهناك أجرة تلزم للضمين بشرط

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٤٠	اذاكان الضمين حاضر	إذا كان الضمين حاضراً في الموقف بجانب المتولي
ش٣ف٤٠	اذا استدعاه متولّي	إذا استدعوه المتوليين
ش١ف٤١	فأجره ثلث متولّي	أجرة الضمناء تقاس بمستوى الثلث مما يستلمه المتوليين
ش٢ف٤١	وفيما قدّمه مجبور	وإذا لحق الضمين أي خسائر مادية بسبب هروب الطرف الذي اختاره ضمين في الموقف
ش٣ف٤١	يُحشّم كلما خسره	ما لحق الضمين من غرامات بسبب مضمّنه فيُساق بالمحشّم بمعنى مجبوراً (وهو الحق مدبول)
ش١ف٤٢	فما استاق المحكّم كان	المقدار الذي يستلمه المتوليين
ش٢ف٤٢	للضّمَناء وللمنهى	إجمالي المبلغ الذي يستلمه كلاً من الضمناء والمراغة يعادل ما يستلمه المتحكمين (المتوليين)
ش٣ف٤٢	ثلث ضُمَناء ومنهى اثنين	ما يعادل ثمن ثنين شياه ذلك هو السقف المسنون كأجرة للضمناء إن كانوا في الموقف حضورياً عدى ما يستحقوا من أجرة لأيام التطويل على الحامل حمولة الطول، وما يعادل ثمن أربع شياه ذلك هو السقف المسنون كأجرة للمراغة (المنهى) مهما اختلفت تسلسلاتهم ومستوياتهم باستثناء ما قد يلحق من خسائر للتطويل الذي يلزم بأن يدفعها حمول الطول دون سواه
ش١ف٤٣	ونفس الحُكم ان شي قام	وبنفس النسبة يتم التقاسم لبقية ما قد يلزم لهم من حقوق
ش٢ف٤٣	في الموقف حشم أو دم	في مساق الحشم والدم
ش٣ف٤٣	سنان اخماسها وأعشار	نظام أخماس الحشم وأعشار الدم
ش١ف٤٤	مخرج منّها الضامن	بمعنى ٥٠٪ من الأخماس والأعشار للمتحكمين، و٥٠٪ للمنهى بمختلف تسلسلاتهم ولا شيء للضمناء فيما يتعلق بالأخماس والأعشار
ش٢ف٤٤	إلى سد الخضر كافي	وفقاً لنظام سد الخضر والذي يتمثل بأن تؤخذ من الأخماس والأعشار لمستحقيها ما يغطي النفقات والأتعاب فقط وما فاض فيحتسب لصالح المتحمّل فيقال (ما يعان إلا محمّل) وهي ثوابت وليس طوعياً
ش٣ف٤٤	وللمتحمّل الباقي	ما تبقى من الأخماس والأعشار بعد أن يؤخذ منها ما يغطي نفقات مستحقيها يحتسب للمتحمّل (الطرف الذي لزم عليه دفع تلك الجزاءات المسنونة)

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعـــدة(١٦٧): ش١ف٤٣٠ إيجـــــار التّوليـــــه تســـــتاق
ش٢ف٤٣٠ بعـــــد الحَكـــــم في الموقـــــف
ش٣ف٤٣٠ وأجـــــر الطَـــــول قبـــــل الحَكـــــم
ش١ف٤٣١ طلابـــــه حـــــار في حينـــــه
ش٢ف٤٣١ مـــــن الحامـــــل لحمـــــل الطَـــــول

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٦٧):

إيجار المحكمين (المشائخ المتوليين) تُستاق بعد النطق بالحكم ولا يعتبر أن المتولي قد نطق بالحكم ما لم يقوم بتسليم نسخة أصل من الحكم الصادر لكل طرف من أطراف النزاع ولا يحق للمتولي أن يحتسب أيجار أيام التطويل ضمن أيجار الأيام الأساسية المسنونة للتولية القصيّة، فإيجار التطويل يتم استلامه قبل الحكم وأثناء فترة أيام التطويل وما عدى ذلك فهو جشع يدين صاحبه.

***

القاعـــدة(١٦٨): ش٣ف٤٣١ إيجـــــار اليـــــوم سعـــــر الشـــــاه
ش١ف٤٣٢ أجـــــار التوليـــــه تُفـــــرض
ش٢ف٤٣٢ مـــــن المتـــــولّي المَختـــــار
ش٣ف٤٣٢ وعـــــين المرتضـــــى ميـــــزان
ش١ف٤٣٣ فـــــأن جـــــارت فمقصـــــاها
ش٢ف٤٣٣ بسعـــــر القَبلـــــه الـــــلازم
ش٣ف٤٣٣ بعـــــد ايّامـــــت الموقـــــف
ش١ف٤٣٤ الأيّـــــام القصـــــى لا غيـــــر
ش٢ف٤٣٤ وهـــــي يـــــومين لا تـــــزداد
ش٣ف٤٣٤ ســـــنان الإدِّعـــــاء والـــــرد
ش١ف٤٣٥ مـــــع يـــــومين للبـــــرهان

ش٢ف٤٣٥ ويـــــــوم الحَكـــــــم خامســـــــها
ش٣ف٤٣٥ ويـــــــوم آخـــــــر في التنفيـــــــذ
ش١ف٤٣٦ ســـــــت ايّـــــــام مُجملهـــــــا
ش٢ف٤٣٦ بتسعيـــــــر الدّســـــــم لليـــــــوم
ش٣ف٤٣٦ وهـــــــي ســـــــتّه شـــــــياه ارســـــــت
ش١ف٤٣٧ علـــــــى الواحـــــــد ثلاثـــــــة روس
ش٢ف٤٣٧ وتتـــــــثمّن بسعـــــــر الوقـــــــت
ش٣ف٤٣٧ لا زايـــــــد ولا نـــــــاقص
ش١ف٤٣٨ وللمتحكمـــــــين الكـــــــل
ش٢ف٤٣٨ يكونـــــــوا الـــــــف او واحـــــــد
ش٣ف٤٣٨ فـــــــلا في كثـــــــر كثـــــــر اجـــــــره

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٦٨):

إن الأجرة اللازمة للمتولين من كل غريم محصورة بثمن ثلاث شياة وملحقاتها لجميع المتوليين يكونوا المتوليين ألف شخص أو واحد أما إيجار التطويل فهي جانب إضافي يتحملها الحامل حمولة الطول عن كل يوم ثمن شاه واحدة.

***

القاعـــدة(١٦٩): ش١ف٤٣٩ وللمنهـــــــى مثـــــــال الكـــــــل
ش٢ف٤٣٩ مـــــــع اســـــــقاط الثلـــــــث منهـــــــا
ش٣ف٤٣٩ بحكـــــــم الصّـــــــرف للمـــــــدّه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٦٩):

إن الأجرة اللازمة للمنهى (المراغة) من كل غريم ثمن ثنتين شياه وملحقاتها.

***

القاعـــدة(١٧٠): ش١ف٤٠: ويلـــــــزم للضّـــــــمين اجـــــــره
ش٢ف٤٠: اذاكـــــــان الضـــــــمين حاضـــــــر
ش٣ف٤٠: اذا اســـــــــــتدعاه متـــــــــــولّي
ش١ف٤١: فأجـــــــره ثلـــــــث متـــــــولّي
ش٢ف٤١: وفـــــــيما قدّمـــــــه مجبـــــــور
ش٣ف٤١: يُحشّـــــــم كلـــــــما خســـــــره

القاعـــدة(١٧١): ش١ف٤٢: فـــــما اســـــتاق المحكّـــــم كـــــان
ش٢ف٤٢: للضّـــــــــــمَناء وللمنهـــــــــــى
ش٣ف٤٢: ثلـــــث ضُـــــمَناء ومنهـــــى اثنـــــين
ش١ف٤٣: ونفـــــس الحَكـــــم ان شي قـــــام
ش٢ف٤٣: في الموقـــــــــف حشـــــــــم أو دم
ش٣ف٤٣: ســـــــنان اخماســـــــها وأعشـــــــار
ش١ف٤٤: مخـــــــرج منّهـــــــا الضـــــــامن
ش٢ف٤٤: إلـــــى ســـــد الخضـــــر كـــــافي
ش٣ف٤٤: وللمتحمّـــــــــــل البـــــــــــاقي

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتان (١٧٠ و ١٧١):

تتضمن القاعدة بأنه لا يلزم إيجار للضمين إلا للضمين الذي يستدعيه المتولي لحضور الموقف فحينها يستحقون جميع الضمناء مبلغ يعادل ثلث ما لزم للمتولي، وللضمين ما يلحقه من خسائر بجبرها.

***

ثالث فصل

قواعد الاثبات

أولاً:وسائل الإثبات وشروطها

(أ) النص:

٤٤٥ وجوب المدّعي يثبت وما لم ذمّة المَنكِر وعد في البينة متقى
٤٤٦ براهين الجلى مِنها مكاتيب الجلى اوّلها ومجرى الاعتراف اثبات
٤٤٧ ومن فرع فهو إقرار وما تدفع به الاشهاد وما تنظر له العدلين
٤٤٨ وضعف الشّد يحجز سبق لمولاها في الذّمّه إلى ذلك قرائنها
٤٤٩ وثابتها وحايزها ومانعها مجال اثبات عدى في قوّة البرهان
٤٥٠ وعد به في الشهود انظار على المذهب شروط العد على التربيع والتجبور
٤٥١ ومِنها مشهد الرجّال يُقاوف بالنّساء ثنتين ومشروط الصّفه سبعه
٤٥٢ مشاريط البصر والنطق وشرط الحُر والملّه وشرط الشّاهد الصّافي
٤٥٣ وشرط البالغ العاقل ومشروط النزاهه شرط بشرع الجرح وإثباته

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٤٥	وجوب المدّعي يثبت	على المدعي البيّنة
ش٢ف٤٤٥	وما لم ذمّة المَنكِر	وعلى المنكر اليمين
ش٣ف٤٤٥	وعد في البينة متقى	ويحق للمدعا عليه أن يقدّم إثبات يدفع عنه ما نسب إليه فالمتقى هنا يعني (المدافعة)
ش١ف٤٤٦	براهين الجلى مِنها	البراهين القوية
ش٢ف٤٤٦	مكاتيب الجلى اوّلها	المستندات الواضحة
ش٣ف٤٤٦	ومجرى الاعتراف اثبات	الإقرار هو أكبر وسائل الإثبات
ش١ف٤٤٧	ومن فرع فهو إقرار	ومن ضمن ما يعبر عن الاعتراف هو وضع الفروع المسنونة (بعض من قطع السلاح أو قطعة واحدة والتي تسمى بالفروع) وهي إقرار بالحق أو اعتراف بالذنب كأرفع وسائل الاعتذار
ش٢ف٤٤٧	وما تدفع به الاشهاد	ومن وسائل الإثبات شهادة الشهود

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٤٤٧	وما تنظر له العدلين	وما يقدرونه الخبراء هو من وسائل الإثبات لتحديد الكم أو الكيف
ش١ف٤٤٨	وضعف الشّد يحجز سبق	الإثبات الناقص يفيد صاحبه في أن يكون له السبق في اليمين توفاتاً للبرهان
ش٢ف٤٤٨	لولاها في الذّمّه	الذمّة هي اليمين بحسب الثوابت المسنونة التي تحدد مبلغها (سقف الكم والكيف)
ش٣ف٤٤٨	إلى ذلك قرائنها	وكذا القرائن هي من وسائل الإثبات
ش١ف٤٤٩	وثابتها وحايزها	الثبوت والحوزة هي أن يكون الشيء تحت السيطرة فيقال (ثابت حايز) وهي أيضاً من وسائل الإثبات
ش٢ف٤٤٩	ومانعها مجال اثبات	المانع: لا ينقص في المعنى عن معنى الحوز والثبوت والمنع هو أيضاً من وسائل الإثبات بمعنى أنه منع غيره من الإقدام أو الاستيلاء على ما تحت يده
ش٣ف٤٤٩	عدى في قوّة البرهان	وإذا كان الطرف الأخر يمتلك البرهان القوي المتكامل فهو أقوى من (الحايز الثابت المانع)
ش١ف٤٥٠	وعد به في الشهود انظار	وهناك شروط لشهادة الشهود
ش٢ف٤٥٠	على المذهب شروط العد	شرط العدد
ش٣ف٤٥٠	على التربيع والتجبور	فهناك قضايا لا بد أن يكون سقف الشهود اثنان شهود أو شاهد وامرأتين فهذا مقصود التجبور ومقصود التربيع هو أن هناك قضايا لا بد أن يكون عدد الشهود أربعة
ش١ف٤٥١	ومِنها مشهد الرجّال	الرجّال بمعنى الرجل
ش٢ف٤٥١	يُقاوف بالنّساء ثنتين	فمشهد الرجل يقام بمقام شهادة امرأتين
ش٣ف٤٥١	ومشروط الصّفه سبعه	وهناك سبعة شروط لصفة الشهود
ش١ف٤٥٢	مشاريط البصر والنطق	شرط البصر وشرط النطق
ش٢ف٤٥٢	وشرط الحُر والملّه	وشرط الحريّة وشرط الملّة، والملّة هي الدين
ش٣ف٤٥٢	وشرط الشّاهد الصّافي	من لم يدان بسوابق شهادة الزور
ش١ف٤٥٣	وشرط البالغ العاقل	ويشترط أن يكون الشاهد بالغاً عاقلاً
ش٢ف٤٥٣	ومشروط النزاهه شرط	وشرط النزاهة
ش٣ف٤٥٣	بشرع الجرح وإثباته	ويحق لكل طرف أن يطعن (يجرح) في برهان غريمه وهي المجارحة المصحوبة بالإثبات

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٧٢):
ش١ف٤٤٥ وجوب المدّعي يثبت
ش٢ف٤٤٥ وما لم ذمّة المنكِر
ش٣ف٤٤٥ وعد في البينة متقى
ش١ف٤٤٦ براهين الجلى مِنها
ش٢ف٤٤٦ مكاتيب الجلى اوّلها
ش٣ف٤٤٦ ومجرى الاعتراف اثبات

القاعدة(١٧٣):
ش١ف٤٤٧ ومن فرع فهو إقرار
ش٢ف٤٤٧ وما تدفع به الاشهاد
ش٣ف٤٤٧ وما تنظر له العدلين

القاعدة(١٧٤):
ش١ف٤٤٨ وضعف الشّد يحجز سبق
ش٢ف٤٤٨ لمولاها في الذّمّه
ش٣ف٤٤٨ إلى ذلك قرائنها
ش١ف٤٤٩ وثابتها وحايزها
ش٢ف٤٤٩ ومانعها مجال اثبات
ش٣ف٤٤٩ عدى في قوّة البرهان

القاعدة(١٧٥):
ش١ف٤٥٠ وعد به في الشهود انظار
ش٢ف٤٥٠ على المذهب شروط العد
ش٣ف٤٥٠ على التربيع والتجبور
ش١ف٤٥١ ومِنها مشهد الرجّال
ش٢ف٤٥١ يُقاوف بالنّساء ثنتين
ش٣ف٤٥١ ومشروط الصّفه سبعه

ش١ف٥٢ مشـــــاريط البصـــــر والنطـــــق
ش٢ف٥٢ وشـــــرط الحَـــــر والملّـــــه
ش٣ف٥٢ وشـــــرط الشّـــــاهد الصّـــــافي
ش١ف٥٣ وشـــــرط البـــــالغ العاقـــــل
ش٢ف٥٣ ومشـــــروط النزاهـــــه شـــــرط
ش٣ف٥٣ بشـــــرع الجـــــرح وإثباتـــــه

وتحتوي القواعد (١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥) على الأحكام والمرتكزات التالية:-

أولاً: شهادة **الشهود**

إن شهادة الشهود هي أحدى طرق الإثبات القويّة والبراهين المقنعة إذا توفرت شروطها ولا يجوز للشاهد كتمان شهادته إذا طُلبت شهادته وهي شروط عامة وشروط خاصة

الشروط العامة:

١- أهليّة العقل والبلوغ:

فيشترط أن يكون عاقلاً بالغاً فالمجنون والسكران والطفل مثلاً لا تقبل شهادتهم فلا تقبل شهادة صبي غير بالغ لأنه لا يتمكن من أداء الشهادة على الوجه المطلوب وقد لا يأثم الصبي بكتمان شهادته فدل على إنه ليس بشاهد إلا إن شهادة الصبيان تجوز على بعضهم بعضاً

٢-الحرية:

القواعد المرجعية لا تخرج عن أصول الشريعة الإسلامية وبعض شروط الشاهد لا زالت محل خلاف لدى فقهاء الدين فمنهم من يرى بأن الشاهد يجب أن يكون حراً فلا تقبل شهادة العبد "الرقيق" ولأن الشهادة فيها معنى الولاية، وهو لا ولاية له وأجاز البعض الأخر شهادتهم وأجاز طرف ثالث شهادتهم ما عدى الحدود والقصاص

٣- الإسلام:

لا تقبل شهادة الكافر على المسلم لأنه متهم في حقّه فمما ورد في نصوص المرجعية لأعراف القبائل اليمنية النص (وشرع الله فوق الكل) ففي ذلك أجاز بعض الفقهاء شهادة الكافر في الوصيّة والسفر وشهادة أهل الذمّة بعضهم على بعض فقط إذا كانوا عدولاً في دينهم

٤- البصر:

إن مسألة ضرورة وجود البصر للشاهد يختلف من قضيّة إلى أخرى ففي القضايا التي يسهل تميزها بالسّمع دون النظر تكون الشهادة مقبولة وجائزة وذلك عند البعض بحجّة إن السمع أحد الحواس التي يصل بها اليقين والبعض الأخر من فقهاء الدين جعلوا البصر شرطاً ضرورياً في أغلب القضايا التي لابد أن تكون فيها معرفة المشهود له والإشارة إليه فلا يميّز الأعمى بين الناس إلا بنغمة الصوت وفيه تشابه لأن الأصوات تتشابه

٥- النطق:

هناك اتفاق كبير في عدم قبول شهادة الأخرس في القضايا التي تتطلب اليقين والمطلوب فيها التلفظ بالشهادة ويكون النطق فيها شرطً أساسي وضروري ، وأجاز بعض علماء الفقه قبول شهادة الأخرس إذا فُهمت إشارته لأنها تقوم مقام نطقه في طلاقهِ ونكاحهِ

٦- العدالة:

القواعد المرجعية العرفية لا تخالف الشريعة الاسلامية المطهرة في شيء فلا يعتمد شهادة الفاسق مطلقاً إلا أن البعض قد يستمع إلى شهادة هذا النوع من الشهود ولا يظهر عدم قبول شهادته حتى يتقوّل الخصم فيه وفي بعض القضايا لابد من استقصاء معرفة حال الشهود وفي ذلك صيانة لحكم التحكيم وضماناً له من النقض والإبطال بسبب الطعن في عدالة الشهود

٧- عدم التهمة:

إن التهمة ترد بها الشهادة والتهمة هي أن يجلب الشاهد له نفعاً أو يدفع عنه ضرراً فلا تجوز شهادة الوكيل لموكله ولا شهادة الوالد لولده وولد ولده ولا شهادة الوالد لأبيه وأجداده ، ولا الشريك لشريكه في أمور الشراكة لأنها شهادة لنفسه وتقبل شهادة الشريك إذا كانت شهادته في غير أمور الشراكة ولا تقبل شهادة العدو على عدوّه

الشروط الخاصة لبعض الشهادات وهي العدد:-

ففي الحقوق الماديّة والأموال وتوابعها تكون الشهادة من شاهدين أو شاهد وامرأتين وقبول شهادة المرأة هنا لتوفّر أهليّة الشهادة عندها وهي الشهادة والضبط والسبب في جعل ألامرأتين مقام رجل واحد هو نقصان الضبط بسبب زيادة النسيان كما في قوله تعالي: ((أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرى)) [البقرة:٢٨٢]

أما ما ليس بمال ولا يقصد منه مال كالنّكاح والطلاق والقتل العمد والزّنا والقصاص وسائر الحدود الأخرى فلا يثبت إلا بشهادة الذكور دون النساء، وهذه القضايا تحال إلى القضاء الرسمي لا تقاس بمقياس عرفي

ثانياً: القرائن والمستندات:

إن القرائن أصل من أصول العرف القبلي سواء في حالة وجود البيّنة أو الإقرار أم في حالة فقدان أي دليل من دلائل الإثبات فقد تمنع القرينة سماع الدعوى كإدعاء فقير معسر إقراض غني ميسر وقد ترد البيّنة أو الإقرار حالة وجود التهمة مثل قرابة الشاهد للمشهود له أو كون الإقرار في مرض الموت ، وقد تستخدم القرينة دليلاً مرجحاً أثناء تعارض البيّنات مثل وضع اليد ونحوه وقد تعتبر القرينة دليلاً وحيداً مستقلاً إذا لم يوجد دليل سواها ويمكن أن نلخص مفهوم القرينة بالمفهوم الأتي:

١- قرينة عرفية: وهي ما يتم استنباطه من الأمور الواقعيّة أو المعاينة التي تدل على صور الحال في القضيّة كخروج شخص من منزل في يده سكين تقطر دماء أو

سلاح ناري عليه أثر الاستعمال مع وجود قتيل في ذلك المنزل وليس في المنزل شخصاً غيره

٢- قرينة شرعيّة: تغني عن إثبات الواقعة عن أي برهان أخر كقرينة الولد للفراش وحمل المرأة غير المتزوّجة وحجّيّة الحُكم

٣- قرينة ضعيفة: وهي التي لا تصلح دليلاً بمفردها وإنما تُستخدم كخيط للوصول إلي ما هو أقوى منها كدليل وغالباً ما يحكم باليمين توفيّه للبرهان أو القرينة الضعيفة في حالة ضعف البراهين والدلائل الكافية أو انعدامها

المستندات الخطيّة:

إن المستندات الخطيّة هي أكبر وأقوى الدلائل والبراهين التي يصدر الحكم بموجبها وهي المستندات الواضحة والصحيحة الموثوق بكاتبها وشاهدها وتتغلّظ أحكام التحكيم في عقوباتها التأديبيّة في حالة مناكرة الإسناد القويّة والواضحة وخصوصاً في إسناد القروض والديون فمن أخذ قرضاً من غيره وحرر له سنداً وحصل بعد ذلك مماطلة وإنكار وتسبب الشخص المنكر لصاحب الحق أتعاباً وغرامات فيحكم عليه بإرجاع القرض المحدّد بما لا يقل عن ضعفه ودفع كل ما لحق صاحب الحق من غرامة

ثالثاً: الإقرار:

الإقرار في اللغة هو الإثبات من قولهم قر شيء يقر إقراراً إذا ثبت

تعريفه عرفاً وشرعاً:

هو إخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه والإقرار متردّد بين الصدق والكذب فكان محتملاً لهذين الأمرين إلا أنه جعل حجّة دليل معقول وهو إن ظهر رجحان الصدق على الكذب فيه لأن الإنسان غير متّهم فيما يقر به على نفسه ويشترط في الإقرار الأتي:

١- أهليّة العقل:

٢- عدم التهمة

٣- الطواعيّة

٤- أن يكون المقر معلوماً

رابعاً: تقارير العدول

إن المحكّم أو المحكّمين المتولّيين لفصل قضّية قد يكلفون شخصاً أو أشخاص بالنزول إلى مكان الشجار مثلاً لخبرتهم بذلك أو مكان وجد فيه قتيل أو إلى مكان أملاك وذلك لتقصّي الحقائق من الواقع أو تقدير الشيء المتنازع عليه والنظر فيه من الواقع والرفع بما يلاُحظ فيه إلى متولّيين القضيّة كدليل وبرهان يعمل به عند بناء الحكم.

❊ ❊ ❊

ثانياً: سنّة التقديم والمثار وحجّة المرقوم والمعروض

(أ) النص:

٤٥٤ مهب المعوج التثبيت للحيله أواميله ومزجا كل مِتسنّن
٤٥٥ متالات الطّرق بالشّد على الأول وتاليها بشرع النّده والتّقديم
٤٥٦ والتّثوير والأشهاد وزاجيها الاسترقام أو المعروض يثبتها
٤٥٧ فمعروض النّقى منظور ومعروض الوفاء بأسلاب العصى مسواق
٤٥٨ تهراج الوفاء المخلوس مَاهي في القصى حجّة وطرح المشرح الموهوم
٤٥٩ ما يبطل نقاء مظهور ولا يشفع جفاء مشهود ولا يكسر وفاء مشدود

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٥٤	مهب المعوج التثبيت	المهب هو في الأصل العصى الطويلة الجسورة والمعنى من (مهب المعوج التثبيت) أي إن أقوى الوسائل لإظهار اعوجاج الطرف المعوج هو الإثبات لاعوجاجه
ش٢ف٤٥٤	للحيله أواميله	المغالطة أو الالتفاف
ش٣ف٤٥٤	ومزجا كل مِتسنّن	والوسيلة المثلى التي تحمي وتحصن الإنسان الماشي في الأمور السليمة
ش١ف٤٥٥	متالات الطّرق بالشّد	أن يتجهّز من البداية بالإثبات لكل الخطوات التي يمر فيها مع غريمه إن كان غريمه ماراً بطرق معوجّه
ش٢ف٤٥٥	على الأول وتاليها	من بداية الاختلاف وحتى نهايته
ش٣ف٤٥٥	بشرع النّده والتّقديم	بنظام النده والتقديم: وهو القيام بطرح موضوع اعوجاج غريمه وذلك على أقاربه وغرامته الأقرب فالأقرب
ش١ف٤٥٦	والتّثوير والأشهاد	التثوير والمثار بمعنى واحد وهو إنذار نهائي، والإشهاد بمعنى طرح القضية على ناس محايدين لتثبيت الحقائق لعند الاحتياج
ش٢ف٤٥٦	وزاجيها الاسترقام	وأقوى إثباتاً للخطوات التي قام بتتبعها هو الاسترقام بمعنى أنه بموجب طرحه لهذا الموضوع على أقرباء غريمه أو محايدين فيحق له منهم أن يكتبوا له إفادة خطية تقرر تلك الخطوات والحقائق

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٤٥٦	أو المعروض يثبتها	والمعروض هو أن يكتب عرضاً على غريمه بنظر محايدين يذكر فيها كل الحقائق والنقاط
ش١ف٤٥٧	فمعروض النّقى منظور	المعروض الذي يشكل أكبر مستند وحجيّة هو ما تم عرضه بنظر الهجر الصافية أو ما في حكمهم من سائر المجتمع
ش٢ف٤٥٧	ومعروض الوفاء مصحوب	وتكثر أهمية وحجّية المعروض ببعض الشروط المصاحبة للمعروض
ش٣ف٤٥٧	بأسلاب العصى مسواق	وضع قطعة أو بعض من قطع السلاح الشخصي أو ما في حكمه من الأشياء الثمينة بجانب المعروض بنظر من تم عرض المعروض بواسطتهم ونظرهم ذلك يثبت حسن النية ومصداقية القول
ش١ف٤٥٨	تهراج الوفاء المخلوس	فمن يظهر ويشهر في المعروض بأنه باذل أو جازع في الأمور المسنونة أو في نقاط معينة بدون أن يطرح إلى جانب ذلك ما يضمن تنفيذ كلامه فإنه يسمى (تهراج الوفاء المخلوس)
ش٢ف٤٥٨	ماهي في القصى حجّة	فلا يكون ذلك المعروض الخطّي حجّة قوية
ش٣ف٤٥٨	وطرح المشرح الموهوم	فطرح ابسط الأشياء أو وضع طروح ثمينة ولكنها عند أحد أقاربه أو مجامليه فذلك يسمى طرح المشرح الموهوم
ش١ف٤٥٩	ما يبطل نقاء مظهور	فذلك المشرح الموهوم لا يبطل عروض غريمه وانصياعه بالوفاء فهي حيلة مكشوفة
ش٢ف٤٥٩	ولا يشفع جفاء مشهود	ولا يحجب عن صاحب الجفاء خطيئته طالما وذلك الجفاء مشهود
ش٣ف٤٥٩	ولا يكسر وفاء مشدود	ولا يضعف قيمة الامتثال بالوفاء أن كان الامتثال مشدود (مثبت)

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٧٦):

ش١ف٤٥٤ مهب المعوج التثبت

ش٢ف٤٥٤ للحيله أوالميله

ش٣ف٤٥٤ ومزجا كل مِتسنّن

ش١ف٤٥٥ متالات الطَرق بالشّد

ش٢ف٤٥٥ على الأول وتاليها
ش٣ف٤٥٥ بشرع النّده والتّقديم
ش١ف٤٥٦ والتّشويـر والأشهاد
ش٢ف٤٥٦ وزاجيها الاسترقام
ش٣ف٤٥٦ أو المعروض يثبتها
ش١ف٤٥٧ فمعروض النّقى منظور
ش٢ف٤٥٧ ومعروض الوفاء مصحوب
ش٣ف٤٥٧ بأسلاب العصى مسواق

* * *

القاعدة(١٧٧): ش١ف٤٥٨ تهراج الوفاء المخلوس
ش٢ف٤٥٨ ماهي في القصى حجّة
ش٣ف٤٥٨ وطرح المشرح الموهوم
ش١ف٤٥٩ ما يبطل نقاء مظهور
ش٢ف٤٥٩ ولا يشفع جفاء مشهود
ش٣ف٤٥٩ ولا يكسر وفاء مشدود

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتين (١٧٦ و ١٧٧):

أن تثبيت وقائع النزاع مع صاحب الاعوجاج وتثبيت ما حصل من مبادرات ومطالبة وعرض بمثابة العصى الجسورة بيد الغريم المتسنن لإيقاف غريمه صاحب الاعوجاج عند حده أو المبادرات والمطالبة والخطوات والمكتبّات والعروض التي تشير القواعد إلى وجوبها واعتناقها لتلبيث صاحب الاعوجاج علناً أمام المجتمع بدأً بأقارب الغريم والمحدد بالأتي:-

١- الخطوة الأولى التي يلزم إتباعها وتثبيتها هي إجراءات النده المتمثلة بطرح الموضوع علناً بدايةً بأقارب الغريم الأقرب فالأقرب
٢- المرحلة الثانية هي اعتناق إجراءات التقديم بداية بالأُقارب وانتهاءً بأبناء المغرم

الواحد وأبناء المنطقة والهجر الصافية

٣- المرحلة الثالثة هي إجراءات التثوير والمتمثلة بالعرض الحار (الجاد)

٤- المرحلة الرابعة هي إشهاد المجتمع على ذلك المعوج ليكونوا شهوداً لمستجدات المستقبل وهناك ما هو أفضل من ذلك وهو الإسترقام المتمثل بطلب تثبيت الجاري وما جرى خطياً من الهِجر الصافية وما في حكمهم وهناك نوع أخر من التثبيت يعتبر سنام الخطوات وسنام الإثبات وهي المبادرات والتصريح بالجاري وما جرى خطياً بما يسمى (المعروض)

٥- حِجّيّة المعروض تزداد قوّةً وتأثيراً في حالة أن يصاحب المعروض طروح من السلاح الشخصي لإثبات النوايا والمصداقية في الانصياع لتنفيذ واعتناق ما هو مدوّن بالمعروض مع أهميّة الالتزام بشروط التشريح للطروح وذلك لردع أي طعون قد تقلل من تأثير المعروض أو تقلل من تأثير المبادرات والطروح

***

ثالثاً: وثيقة عقد الصّلح الزمني وشروطها

(أ) النص:

٤٦٠ ومن يُقرن لعقد الصّلح بمصفى الوجه في الجاري ولم يتحقّق المصفى
٤٦١ فيتثبّت مجال الجفر فلا في الوجه ما يلبث كأن الصلح لم يعقد
٤٦٢ عقود الصّلح مكتوبة وبالميعاد معلومه يُحدّد شهرها والعام
٤٦٣ وتحديد السّنام اليوم وذكر أسماء ضحايا الدّم وتحديد العدد مشروط
٤٦٤ وتتسمّى فروع الدّم مع الأطراف تتسمى مداعي صُغرها والكُبر
٤٦٥ وتتسمّى وجيه الصّلح مع المطلوب والطَلاّب وتاريخ المَكتّب شرط
٤٦٦ وتمضي نطقها الطرفان وتمضيها وجيه الصّلح وتمضيها شهود العقد

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٦٠	ومن يُقرن لعقد الصّلح	من يضع شرطاً ضمن نقاط وثيقة الصلح الزمني (الهدنة الزمنية)
ش٢ف٤٦٠	بمصفى الوجه في الجاري	بأن ذلك الصلح مقترن بمصفى الوجه
ش٣ف٤٦٠	ولم يتحقّق المصفى	فإذا لم يتحقق ذلك الشرط
ش١ف٤٦١	فيتثبّت مجال الجفر	فإذا المتحمّل لم يصفّي نفسه فعلى مولى الحق أن يتابع خطوات الجفاء بالتثبيت
ش٢ف٤٦١	فلا في الوجه ما يلبث	فحينها ما يحصل في الطرف المحتمل أثناء فترة الصلح الزمني لا يعتبر عيب نظراً لاقتران الصلح بذلك الشرط (وهو مصفى الوجه في الجاري)
ش٣ف٤٦١	كأن الصلح لم يعقد	فكأنه لا يوجد قاعدة صلح زمني
ش١ف٤٦٢	عقود الصّلح مكتوبة	لا بد أن يكون الصلح ثابتاً في وثيقة (خطياً)
ش٢ف٤٦٢	وبالميعاد معلومه	وفي وثائق الصلح يجب كتابة الفترة الزمنية
ش٣ف٤٦٢	يُحدّد شهرها والعام	تحديد التاريخ بالشهر وبالعام
ش١ف٤٦٣	وتحديد السّنام اليوم	وتحديد اليوم الذي ينتهي فيه الصلح فقد سماه المشرع (سنام) بمعنى شرط أساسي
ش٢ف٤٦٣	وذكر أسماء ضحايا الدّم	ويجب أن تتضمن الوثيقة على أسماء الضحايا (القتلى)
ش٣ف٤٦٣	وتحديد العدد مشروط	ويجب تحديد عدد القتلى فلا يكتفا بكلمة ضحايا أو قتلى

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٦٤	وتتسمّى فروع الدّم	ويجب ذكر نوع الأسلحة التي وضعت فروعاً للدّم
ش٢ف٤٦٤	مع الأطراف تتسمى	وتسمية أطراف النزاع
ش٣ف٤٦٤	مداعي صُغرها والكُبر	يكون الطرف أبناء قرية أو عزلة أو قبيلة أو بدنه أو أشخاص محدودين
ش١ف٤٦٥	وتتسمّى وجيه الصّلح	وضرورة تسمية ضمناء على ذلك الصلح وذكر بياناتهم
ش٢ف٤٦٥	مع المطلوب والطَلاّب	المقصود بالمطلوب هو الطرف الذي طولب بالصلح فيما له من ضحايا والمقصود بالطلاب هو الطرف المتحمّل المطالب للسوف والهدنة الزمنية (الصلح الزمني)
ش٣ف٤٦٥	وتاريخ المَكتّب شرط	وتدوين تاريخ كتابة وثيقة الصلح
ش١ف٤٦٦	وتمضي نطقها الطرفان	وضرورة إمضاءات طرفي النزاع وهم ولي الدم والمتحمّل للدم
ش٢ف٤٦٦	وتمضيها وجيه الصّلح	وإمضاءات أصحاب الوجيه
ش٣ف٤٦٦	وتمضيها شهود العقد	وضرورة إمضاءات شهود الوثيقة

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٧٨): **ش١ف٤٦٠ ومن يُقرن لعقد الصّلح**
ش٢ف٤٦٠ بمصفى الوجه في الجاري
ش٣ف٤٦٠ ولم يتحقّق المصفى
ش١ف٤٦١ فيتثبّت مجال الجفر
ش٢ف٤٦١ فلا في الوجه ما يلبث
ش٣ف٤٦١ كأن الصلح لم يعقد

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٧٨):

١- من طولب بصلح زمني قبل الخروج من اللبث فلا يبقى اللبث قائماً بعد عقد الصلح إلا في حالة واحدة وهي تثبيت شرط أساسي بلفظ أن الصلح مقترن بمصفى الوجه

٢- من ربط عقد الصلح الزمني بشرط مصفى الوجه فعليه اتباع جميع الخطوات

المسنونة للوفاء بالشرط فإن غاب الوفاء وتم تثبيت الجفاء فحينها لا قيمة ولا حجّيّة للصلح الزمني (كأن الصلح لم يكن)

***

القاعـــــدة(١٧٩): ش١ف٤٦٢ عقـــــــود الصّـــــــلح مكتوبـــــــة

ش٢ف٤٦٢ وبالميعـــــــــــاد معلومـــــــــــه

ش٣ف٤٦٢ يُحـــــــدّد شهـــــــرها والعـــــــام

ش١ف٤٦٣ وتحديـــــــد السّـــــــنام اليـــــــوم

ش٢ف٤٦٣ وذكـــــــر أســـــماء ضـــــحايا الـــــدّم

ش٣ف٤٦٣ وتحديـــــــد العـــــــدد مشـــــــروط

ش١ف٤٦٤ وتتسمّـــــــــى فـــــــــروع الـــــــدّم

ش٢ف٤٦٤ مـــــــــع الأطـــــــــراف تتسمـــــــــى

ش٣ف٤٦٤ مـــــــــداعي صُغـــــــــرها والكَبـــــــــر

ش١ف٤٦٥ وتتسمّـــــــــى وجيـــــــــه الصّـــــــــلح

ش٢ف٤٦٥ مـــــــــع المطلـــــــــوب والطَـــــــــلاّب

ش٣ف٤٦٥ وتـــــــــاريخ المكتّـــــــــب شـــــــــرط

ش١ف٤٦٦ وتمضـــــــــي نطقهـــــــــا الطـــــــــرفان

ش٢ف٤٦٦ وتمضـــــــــيها وجيـــــــــه الصّـــــــــلح

ش٣ف٤٦٦ وتمضـــــــــيها شـــــــــهود العقـــــــــد

أهم الأحكام ومرتكزات القاعدة(١٧٩): أنها احتوت على الثوابت والضوابط المبينة في الجدول التالي:-

م	شروط وثيقة الصلح
١	- تدوين الميعاد الزمني لفترة الصلح بمنتهى الدقة وأهمها:- - ذكر العام - الشهر - اليوم (وهو السنام)
٢	أسماء وعدد الضحايا
٣	تسمية الفروع
٤	بيانات طرفي النزاع
٥	تسميه وجيه الصلح
٦	تاريخ كتابة الوثيقة
٧	إمضاءات الأطراف
٨	إمضاءات وجيه الصلح
٩	إمضاءات الشهود

❋ ❋ ❋

فصل ختامي

مراحل تسوية النزاع

(ورقة عمل توعوية في ركاب أنشطة المسار التنموي وحل النزاعات)[1]

المرحلة الأولى: مرحلة الفرع والقرع وهو الإيقاف الأولي للنشب (النزاع):

المهام والإجراءات		القواعد المستند إليها	النشاط
١- التدخل العملي السريع والجاد من قبل الواسطة (الوساطة) وذلك لإيقاف الاشتباك والحد من سقوط ضحايا في طرفي النزاع وذلك بأسلوب رفع الوعي والتذكير بالعقوبات المسنونة، ومن ثم استخدام القوة	ش٣ف٣٤	خِطام الصّاحب السنّة	الشرح والمحاضرة
	ش١ف٣٥	ومقباضه مع الجافر	
	ش٢ف٣٥	ولو تبلَغ مقاريها	
	ش٣ف٣٥	وما تنبت مذاريها	
	ش١ف٣٦	على البطرة وساريها	
	ش٢ف٣٦	خيار الصّاحب الغصّاب	
	ش٣ف٣٦	وخير المغرم الزّاجي	
	ش٢ف٤٥	بيان النقص للغرام	
	ش٣ف٤٥	من أقواله مع الأفعال	
	ش١ف٤٨	وطبعه خاقر الفزعه	
	ش١ف٤٩	ومن ميزان عينه هش	
	ش٢ف٤٩	مع شاهد ثقيل السمع	
	ش٣ف٤٩	ومن عُذره ضعيف الشوف	
	ش١ف٥٠	وخازِع مشهده أو كن	
	ش٢ف٥٠	ومثله مخفي الجَلَبَه	
	ش١ف٥١	وفي حُكمه ضعيف الجهد	
	ش٢ف٥١	لا معدى ولا مبدى	
	ش٣ف٥١	لا يفرع ولا يقرع	
	ش١ف٥٢	وخاقر في بياض الوجه	

[1] هذا الموضوع عبارة عن ورقة عمل تنظيراً للمنظمات والمؤسسات الناشطة في سبيل التنمية وحل النزاعات ، وهذا تصريحاً منا لهم باستخدام هذه ورقة العمل ومناقشتها ميدانياً ونحن مستعدين لتزويدهم بما يحتاجون من الخبرات لإنجاح مهامهم نحو تنمية شاملة مستدامة...الخ

ضد من يعتدي على طرف ممسوك من قبل الواسطة.	ش٢ف٥٥٢	ساعة معيب الغرام	الشرح والمحاضرة:
	ش٣ف٥٥٢	وفي الهدّات والمدّات	
	ش١ف٥٥٣	الـيهُم خاقر العنوه	
	ش٢ف٥٥٣	ونقص الجهد عد به فرق	
	ش٣ف٥٥٣	في حامي ظهور القوم	
	ش١ف٥٥٤	وفادي نحرها بالنّفس	
	ش٢ف٥٥٤	بيان الفرق من سنّه	
	ش٣ف٥٥٤	بوقت الشور ولا قول	
	ش١ف٥٥٩	ومتقى الوجه متقاها	
	ش٢ف٥٥٩	على السنّة وفحواها	
	ش٣ف٥٥٩	فمن يقبض بها اضواها	
	ش٢ف٤٧٠	وفي متقى زبين الوجه	
	ش٣ف٤٧٠	وليد الساعة النكرا	
	ش١ف٤٧١	لخايف من تلف واضح	
	ش٢ف٤٧١	ومن طاغي ومُتعنِّت	
	ش٣ف٤٧١	طغى عن شرع ماء الوجه	
	ش١ف٤٧٢	فغرامِه شريك الوجه	
	ش٢ف٤٧٢	ووجهه وجه غرامِه	
	ش٣ف٤٧٢	وهو من جُملَة أصحابه	
	ش٢ف٥٩٣	أمر بالأمر بالمعروف	
	ش٣ف٥٩٣	مع المنهى عن المَنكر	
	ش١ف٥٩٤	وللإنسان فرق الحق	
	ش٢ف٥٩٤	مجال إصلاح ذات البين	

٢- استخدام المعيب لإيقاف الاشتباك من خلال النطق السريع بأعلى صوت لنص القاعدة التي تطابق المطلب أو تطابق التحذير أو تطابق المناداة للتحلي بالصبر والصيحة السريعة بلفظ القاعدة التي تنبذ التعصب او التعدي على الفراعه والواسطة أو الاعتداء على الطرف الممسوك ونص قاعدة تهجير المكان أو تهجير الطروح أو علق أخرى تنطبق على الموقف الصيحة السريعة من الواسطة كحث لبعضهم بعضاً	ش١ف١١٣	وتشريع المربّع سَن	الشرح والمحاضرة
	ش٢ف١١٣	لوابث كل عيب اصفر	
	ش٣ف١١٣	وللعُلقة غواليها	
	ش١ف١١٤	ثلاثه قائمه فيها	
	ش٢ف١١٤	وحُكم الدّم موفى الحَكم	
	ش٣ف١١٤	طروح الحجب والصُبره	
	ش١ف١١٥	وتحكيم الخصيم للخصم	
	ش٢ف١١٥	مُساوي للعدال والضم	
	ش١ف١١٦	وسنّه في دماء العُزّل	
	ش٢ف١١٧	وفي ما هو مُهجّر مثل	
	ش٣ف١١٧	مِلك الحَوز أو ساحه	
	ش١ف١١٨	إلى ذلك بيوت القوم	
	ش٢ف١١٨	وفي سلب الفوات الحار	
	ش٣ف١١٨	وهو للفارعي عُلقة	
	ش١ف١١٩	وفي الإقدام للممسوك	
	ش٢ف١١٩	ومن باغت فهو خاقِر	
	ش٣ف١٠٦	وفي عَصَبِيّة الفِتنه	
	ش١ف١٠٧	وفي بِدع الفَرط بقتيل	
	ش٢ف١٠٧	يُحشّم مقتل اوّلهم	
	ش٣ف١٠٧	وفي فعل العوج بطرة	
	ش١ف١٠٨	خطأ في العِرض أو بسره	
	ش١ف١٣٥	ومربوع المحدّش سَن	
	ش٢ف١٣٥	لعُلقة واحده جذماء	

	ش٣ف١٣٥	لبَثها سن عيب اجذم	
	ش١ف١٣٦	ثلاثة وأربعين غالي	
	ش١ف١٣٧	لَبَث عُلقة وسيط الحرب	
	ش٢ف١٣٧	حمولة فاعل الخقره	

المرحلة الثانية: مرحلة الضم والوثر

المهام والإجراءات	القواعد المستند إليها		النشاط
١- أخذ أسلحة طرفي النزاع (السلاح الشخصي) طوعاً أو قهراً وأساليب النجاح هي الصيحة السريعة لكلاً من سائر الواسطة الحاضرين وكذا طرفي النزاع بمنطوق المقتبسات المختصرة للقواعد التي تبين مهام الواسطة والمطابقة للمطلوب من طرفي النزاع.	ش١ف٣٢٠ ش٢ف٣٢٠ ش٣ف٣٢٠ ش١ف٣٢١	وفى حالة فوات القوم أو الهدّات والشّلاّت فيؤخذ من سَلَبْهم ضَم إلزاماً مِن الحاضر	الشرح والمحاضرة
٢- سرعة الترديد لمقتبسات مختصره من القواعد التي توضح لسائر الحضور من الواسطة لدورهم المتعلق بمرحلة الضم والوثر وتوضح للأطراف الإجراءات الملزمه	ش١ف٤٥٨ ش٢ف٤٥٨ ش٢ف١٩٢ ش٣ف١٩٢ ش٣ف١٩٣	تهراج الوفاء المخلوس ماهى فى القصى حجّة ومتقى نفس مُتسَنّن وتسقط عُلقة المعوج وعُلقة كاسر الصايب	

***

المرحلة الثالثة: تشرعة الغرس

المهام والإجراءات	من القواعد التي يجب الاستناد إليها		النشاط
١- تبدأ الواسطة بمباشرة المرحلة المتمثلة بتشرعة الغرس لتسوية النزاع بالتحكيم العرفي المسنون إن لم يكونوا الأطراف مطلوبين للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي أو إن لم يكن أحد الغرماء قد أفصح عن اختياره لتسوية النزاع عبر القضاء الرسمي فإن الثوابت المرجعية العرفية القبلية المستدامة تؤكد بأن القضاء الرسمي مسار إجباري ومسار التحكيم مسار أختياري	ش١ف٣٧٥	ومشروع الرضى مكتوب	الشرح والمحاضرة
	ش٢ف٣٧٥	باشهاده مع المأمون	
	ش٣ف٣٧٥	وتتحدّد سِلاب الربط	
	ش١ف٣٧٦	ووثر الضّم والصّايب	
	ش٢ف٣٧٦	بقدر الفرع في الموقف	
	ش٣ف٣٧٦	وإن قدر الفروع اقفت	
	ش١ف٣٧٧	فقدر الفرع للمفعول	
	ش٢ف٣٧٧	مهما غابت الأفعال	
	ش٣ف٣٧٧	وبعد الوثر يتثقّل	
	ش١ف٣٧٨	بقدر الوثر بالمربوع	
	ش٢ف٣٧٨	وبعد الأخذ ثم الرد	
	ش٣ف٣٧٨	فقبل الحكم يتقدر	
	ش١ف٣٧٩	مقاس الحق حسب الشّد	
	ش٢ف٣٧٩	ومرزم أجرة الموقف	
	ش٣ف٣٧٩	ويتجوّد بتجبوره	
	ش١ف٣٨٠	بها الأطراف تتسمّى	
	ش٢ف٣٨٠	مع فرع السبب عنوان	
	ش٣ف٣٨٠	ولا سنّه لفتح الباب	
	ش١ف٣٨١	وإن حل التراضي جاز	
	ش٢ف٣٨١	ومن شل المقاصي فاز	
	ش٣ف٣٨١	ويتسمّى من المختار	
	ش١ف٣٨٢	ومشروط الضمانه له	
	ش٢ف٣٨٢	فمن شل الضمانه شل	
	ش٣ف٣٨٢	لمتضمِّن غيابي شور	

	ش١ف٣٨٣	ولا يبطل غيابه غرس
	ش٢ف٣٨٣	ولا شرط الرضى منقوض
	ش٣ف٣٨٣	ويلزم في الضّمين الحوز
	ش١ف٣٨٤	فإن المرتضى فارد
	ش٢ف٣٨٤	فلا تشريح أو مأمون
	ش٣ف٣٨٤	فهي مطلوب متولّي
	ش١ف٣٨٥	وإن سن التعدّد سن
	ش٢ف٣٨٥	للمأمون والتشريح
٢- تقوم الواسطة بجمع طرفي النزاع للمفاهمة واللازمه لوضع الصيغة (تشرعة الغرس) وفقاً للشروط والبنود المستونة مستخدمين مقتبسات مختصره من القواعد المطابقة للمرحلة ومن شروط تشرعة الغرس الشروط التالية:-	ش١ف٣٧٢	لا سنّه ولا صايب
	ش٢ف٣٧٢	بدون الغرس والمشروع
	ش٣ف٣٧٢	ولا مشروع قبل الطَرح
	ش١ف٣٧٣	ومقصى الطَرح تجميعه
	ش٢ف٣٧٣	ومُشراحه طرف واحد
	ش٣ف٣٧٣	تِعداد القبايض هَسْف
أ- كتابة أسماء المحكمين/ المحكم الذي أرست المهمة عليه	ش١ف٣٧٤	وفِتنه زرعها محنه
	ش١ف٣٥٠	تِبيّان العِلل هو نصف
ب- تسميه وتصنيف الطروح	ش٢ف٣٥٠	من حال الدّواء للدّاء
	ش٣ف٣٥٠	وجِراب الدّواء عِلّه
ج- كتابة بيانات طرفي النزاع	ش١ف٣٥١	ورخو الصلح هو فِتنه
د- تحديد موضوع الشجار	ش٢ف٣٥١	وعِلّه لا دواء فيها
	ش٣ف٣٥١	وجشم الحَكم أو حشفه
هـ- إلزام الأطراف بتسمية الضمناء لكتابة بياناتهم	ش١ف٣٥٢	مِن اسباب العِلل للقوم
	ش٢ف٣٥٢	وطاغوت الكفى عِلّه
	ش٣ف٣٥٢	لِروح القوم والملّه
و- وضع شرط استقبال الشد والعد	ش١ف٣٥٣	يكن للشّيخ أو منهى
	ش٢ف٣٥٣	مثال الربط للعينين
ز- اشتراط		

المنهى (حق الطعن)	ش٣ف٣٥٣	لفارس في جبل شاهِق	
و- كتابة أسماء الشهود	ش١ف٣٥٤	ومن في التشرعه سمّى	
ط-تسمية كاتب السنّة وأمين الطروح في حالة تعدد المحكّمين	ش٢ف٣٥٤	من المرجع فقد كفّى	
	ش٣ف٣٥٤	كفى قاطع لمنهى الحَكم	
	ش١ف٣٥٥	فشرط الحَكم والمنهى	
	ش٢ف٣٥٥	بدون التسمية سنّه	
ي-أخذ إمضاءات الأطراف والضمناء والشهود والكاتب وأخذ إمضاءات كاتب السنة وأمين الطروح في حالة التعدد	ش٣ف٣٥٥	ومِهباب الهوى للنّفس	
	ش١ف٣٥٦	من الحيله أو المِيْله	
	ش٢ف٣٥٦	حمول الحق نحو اهله	
	ش٣ف٣٥٦	فوِثَاق القوافل شرط	
	ش١ف٣٥٧	نحو القَرب مثل البُعد	
	ش٢ف٣٥٧	تبِدّاع الكفى طوعي	
	ش٣ف٣٥٧	لمنهى الحَكم والحاكم	
	ش١ف٣٥٨	وفرضه ليس من سنّه	
	ش٢ف٣٥٨	وتشريح العدال الحق	
	ش٣ف٣٥٨	لدى موثوق أو هِجره	
٣- تقوم الواسطة بإشعار المحكمين لمباشرة المهمة	ش١ف٣٥٩	وهجْرة كاتِب السنّة	
	ش٢ف٣٥٩	إذا سن التّعدّد سن	
	ش٣ف٣٥٩	وإن غاب التعدّد كان	
	ش١ف٣٦٠	للمتولي العُنوه	

***

الجمهورية اليمنية
مجلس العرف القبلي

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: .....

نموذج (١)

وثيقة تحكيم لأكثر من شخص

إنه في يوم ..... الموافق / / ٢٠م الواقع في ..... شهر ..... / ١٤هـ تم وضع طروح العدال من قبل طرفي النزاع كلاً من الطرف الأول ..... وكانت الطروح المبدئية لوثر وغرس المعلاق من قبل الطرف الأول هي ..... ،والطرف الثاني ..... وكانت الطروح المبدئية لوثر وغرس المعلاق من قبل الطرف الثاني هي ..... ، وقد حكّموا المذكورين بينهم كلاً من: ..... تحكيماً عرفياً وفق مقاصي وثيقة القواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة لكافة القبائل اليمنية بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي، وفي إطار موضوع الشجار والنزاع بينهم وهو ..... ، وإلى جانب الطروح تمت التسمية للضُمناء فكان الضمين على الطرف الأول ..... ، والضمين على الطرف الثاني ..... ، ويقوم ويدوم الضمين على ضمانته بدون طروح وما لحق الضمين من غرامة بسبب مضمّنة تساق بجبرها، وللمتحكَّمين مطلب تثقيل العدال من الطروح المسنونه بمقدار ثوابت السنّة القصية، وكان الوثر بتشرعته وشروطه المسنونة استقبال المتحكمين للدعوى والإجابة خطياً وكذا استقبال البرهان واشترطوا طرفي النزاع على المتحكمين الحكم المذيلة فقرات منطوقة بأرقام ونصوص فقرات القواعد المرجعية العرفية الغصابة المتسدامة المستند إليها في منطوق الحكم، وكذا شرط النطق بالحكم من خلال تسليم نسخة أصل من الحكم لكل طرف من الأطراف، وكذا اشترطوا المنهى عرفاً قبلياً بدرجاته المسنونة القصيّة، وأن تم التراضي جاز وشُرّحت طروح الطرفان (العدال) إلى جانب وثيقة التحكيم لدى شخص واحد مؤتمن للجميع هو ..... ، مشراحاً للطروح الشرحة المسنونة بالقواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة في حالات رسو التحكيم لأكثر من شخص ويتمثل ذلك بتحمله مسئولية قبضه لطروح العدال وأصل وثيقة التحكيم رهناً تنفيذياً لإجراءات القضية ومساق الأجرة اللازمة ويتحمل العقوبات المسنونة إن خرجت من قبضته دون وصول لمرحلة أمضاءات الأطراف على مرقوم القطعية النهائية لموضوع الشجار، وعلى هذا تم وثر وغرس معلاق التحكيم في حضور الأشهاد وهم ..... وكذلك إمضاءات الجميع شاهداً على ذلك، حرر بالتاريخ الموضح أعلاه،،، والله ولي الهداية والتوفيق،،،

أسماء وإمضاءات وإبهام الطرف الأول	أسماء وإمضاءات وأبهام الطرف الثاني
الاسم ..... التوقيع والإبهام	الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم وإمضاء وإبهام الضمين على الطرف الأول

الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم وإمضاء وإبهام الضمين على الطرف الثاني

الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم الشاهد الأول ..... التوقيع /والإبهام .....

اسم الشاهد الثاني ..... التوقيع/ والإبهام .....

تعميد المحكَّم/ ومصادقته على قبول

اسم المحكَّم ..... التوقيع/ والختم أو الإبهام .....

كتبت الوثيقة وأنا /..... التوقيع/والإبهام إن لم يجد ختم.....

وجوبية تسليم صورة تلزم لكل طرف من طرفي النزاع تبياناً لنقاط التراضي وحصراً لموضوع الشجار والنزاع وذلك بعد استكمال جميع الامضاءات مباشرة

الجمهورية اليمنية
مجلس العرف القبلي

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: .....

نموذج (٢)

وثيقة تحكيم من طرفين لشخص واحد محايد

إنه في يوم ..... الموافق / / ٢٠ م الواقع في ..... شهر ..... / ١٤ هـ تم وضع طروح العدال من قبل طرفي النزاع كلاً من الطرف الأول..... وكانت الطروح المبدئية لوثر وغرس المعلاق من قبل الطرف الأول هي ..... ،والطرف الثاني..... وكانت الطروح المبدئية لوثر وغرس المعلاق من قبل الطرف الثاني هي ..... ، وقد حكّموا المذكورين بينهم متحكماً واحداً محايداً وهو ..... تحكيماً عرفياً وفق مقاصي وثيقة القواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة لكافة القبائل اليمنية بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي، وفي إطار موضوع الشجار والنزاع بينهم وهو..... ، وإلى جانب الطروح تمت التسمية للضُمناء فكان الضمين على الطرف الأول..... ..... ، والضمين على الطرف الثاني..... ..... ، ويقوم ويدوم الضمين على ضمانته بدون طروح وما لحق الضمين من غرامة بسبب مضمّنة تساق بجبرها، وللمتحكَّم مطلب تثقيل العدال من الطروح المسنونه بمقدار ثوابت السنّة القصية، وكان الوثر بتشرعته وشروطه المسنونة استقبال المتحكمين للدعوى والإجابة خطياً وكذا استقبال البرهان واشترطوا طرفي النزاع على المتحكم الحكم المذيلة فقرات منطوقة بأرقام ونصوص فقرات القواعد المرجعية العرفية الغصابة المتسدامة المستند إليها في منطوق الحكم، وكذا شرط النطق بالحكم من خلال تسليم نسخة أصل من الحكم لكل طرف من الأطراف، وكذا اشترطوا المنهى عرفاً قبلياً بدرجاته المسنونة القصيّة، وأن تم التراضي جاز وشُرّحت طروح الطرفان (العدال) إلى جانب وثيقة التحكيم لدى شخص واحد مؤتمن للجميع هو..... ، مشراحاً للطروح الشرحة المسنونة بالقواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة في حالات رسو التحكيم لأكثر من شخص ويتمثل ذلك بتحمله مسئولية قبضه لطروح العدال وأصل وثيقة التحكيم رهناً تنفيذياً لإجراءات القضية ومساق الأجرة اللازمة ويتحمل العقوبات المسنونة إن خرجت من قبضته دون وصول لمرحلة أمضاءات الأطراف على مرقوم القطعية النهائية لموضوع الشجار، وعلى هذا تم وثر وغرس معلاق التحكيم في حضور الأشهاد وهم..... وكذلك إمضاءات الجميع شاهداً على ذلك، حرر بالتاريخ الموضح أعلاه،،، والله ولي الهداية والتوفيق،،،

أسماء وإمضاءات وإبهام الطرف الأول	أسماء وإمضاءات وأبهام الطرف الثاني
الاسم ..... التوقيع والإبهام	الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم وإمضاء وإبهام الضمين على الطرف الأول

الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم وإمضاء وإبهام الضمين على الطرف الثاني

الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم القابض المؤتمن لشُرحة أصل وثيقة التحكيم والعدال (الطروح) ..... التوقيع والإبهام أو الختم .....

اسم الشاهد الأول ..... التوقيع /والإبهام .....

اسم الشاهد الثاني ..... التوقيع/ والإبهام .....

تعميد المتحكَّمين/ ومصادقتهم على قبول تحكيمهم والتراضي على الكاتب الأمين للتوثيق بالقضية:

اسم الكاتب الأمين حامل مسئولية التوثيق والحفظ الشامل ..... التوقيع/ والإبهام أو الختم إن وجد .....

اسم المحكَّم ..... التوقيع/ والختم أو الإبهام .....

اسم المحكَّم ..... التوقيع/ والختم أو الإبهام .....

كتبت الوثيقة وأنا /..... التوقيع/والإبهام إن لم يجد ختم.....

وجوبية تسليم صورة تلزم لكل طرف من طرفي النزاع تبياناً لنقاط التراضي وحصراً لموضوع الشجار والنزاع وذلك بعد استكمال جميع الامضاءات مباشراة

الجمهورية اليمنية
مجلس العرف القبلي



التاريخ: .....

نموذج (٣)

وثيقة وثر مثول الأطراف لدى عدالة القضاء الرسمي

إنه في يوم ..... الموافق / / ٢٠م الواقع في..... شهر..... / ١٤هـ تم وضع طروح العدال الملزم للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي لأطراف النزاع كلاً من الطرف الأول.....والطروح الموضوعة من الطرف الأول هي.....، والطرف الثاني ..... والطروح الموضوعة من الطرف الثاني هي ..... ، وذلك في إطار موضوع الشجار والنزاع بينهم وهو ..... وقد تم اختيار عديل الطروح لتنفيذ الوصول ولتنفيذ ما تقرر شرعاً وهو الأخ/ ..... وهو المعني بقبض أصل وثيقة التراضي، وإلى جانب الطروح تم تسمية الضُمناء فكان الضمين على الطرف الأول ..... والضمين على الطرف الثاني ..... وقد تحدد موعد الوصول إلى ..... بدايةً من يوم ..... / / ٢٠م الواقع في / / ١٤هـ وللجهات الرسمية المختصة إجراءاتها المتبعة جملةً وتفصيلاً والإلزام هنا هو إلزامية الوصول للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي وإلزامية التنفيذ لما سيتقرر شرعاً بحكم قضائي بات، هذا ما تم وثره وغرسه وكان به التراضي والاتفاق، تراضي ملزم للجميع تؤكد ذلك إمضاءات الجميع وبحضور الشهود وهم..... وكذلك إمضاءات الأطراف شاهداً على ذلك، حرر بالتاريخ الموضح أعلاه، والله ولي الهداية والتوفيق،،،

أسماء وإمضاءات وإبهام الطرف الأول	أسماء وإمضاءات وأبهام الطرف الثاني
الاسم ..... التوقيع والإبهام	الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم وإمضاء وإبهام الضمين على الطرف الأول

الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم وإمضاء وإبهام الضمين على الطرف الثاني

الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم الشاهد الأول ..... التوقيع /والإبهام .....

اسم الشاهد الثاني ..... التوقيع/ والإبهام .....

تعميد ومصادقته عديل طروح الوثر والتنفيذ

الاسم ..... التوقيع/ والختم أو الإبهام .....

كتبت الوثيقة وأنا /..... التوقيع/والإبهام إن لم يجد ختم.....

كاتب الوثيقة مسئولاً عن وجوبية تسليم صورة تلزم لكل طرف من طرفي النزاع تبياناً لنقاط التراضي وحصراً لموضوع الشجار والنزاع وذلك بعد استكمال جميع الامضاءات مباشرة

الجمهورية اليمنية
مجلس العرف القبلي



التاريخ: .....

نموذج (٤)

وثيقة تحكيم أحدى أطراف النزاع للطرف الآخر

إنه في يوم..... الموافق / / ٢٠م الواقع في ..... شهر / / ١٤هـ تم وثر طروح التحكيم من واثرها كطـــــرف أول وهـــــو ..... تحكيمـــــاً منـــــه لـ..... كطرف ثاني، ومقدار الطروح المبدئية لوثر وغرس معلاق التحكيم وهي..... تحكيماً عرفياً قبلياً بشأن.....

وللمتحكم مطلب تثقيل طروح التحكيم وفق مقاصي القواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة، ولواضع التحكيم تقديم حجايجه لدى المتحكّم له وعليه في اطار الموضوع المحدد أعلاه وشرط النطق بالحكم من خلال تسليمه نسخة أصل من الحكم الصادر وشرط المنهى عرفاً قبلياً بدرجاته المسنونه القصية وأن تم التراضي جاز، وإلى جانب طروح التحكيم تمت التسمية للضمنا للجميع فكان الضمين على واضع التحكيم .....، الضمين على الطرف الثاني المتحكم هو .....، ولا للضمين طرح من المتحكم، وعلى هذا تم وثر وغرس معلاق التحكيم لمساره القصي وفق مقاصي وثيقة القواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة لكافة القبائل اليمنية وذلك في حضور الأشهاد وهم .....، وكذلك إمضاءات الجميع عمدة وشاهداً على ذلك، حرر بالتاريخ أعلاه، والله ولي الهداية والتوفيق ،،،

أسماء وإمضاءات وإبهام الطرف الأول (المحتكم)

الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

أسماء وإمضاءات وأبهام الطرف الثاني (المتحكم)

الاسم ..... التوقيع والإبهام .....

اسم الشاهد الأول ..... التوقيع /والإبهام .....

اسم الشاهد الثاني ..... التوقيع/ والإبهام .....

كتبت الوثيقة وأنا / ..... التوقيع/والإبهام إن لم يجد ختم.....

كاتب الوثيقة مسئولاً عن وجوبية تسليم صورة للطرف الأول (واضع التحكيم) بعد استكمال جمع الامضاءات مباشرة ثم تسليم أصل الوثيقة للطرف الثاني (المتحكم)

الجمهورية اليمنية
مجلس العرف القبلي



التاريخ: .....

نموذج (٥)

وثيقة تحكيم النسيب لنسيبه (الأصهار) في محنق الزوجية
(ذو اختيار وضع بندق تحكيماً مقابل الرجوع الفوري للزوجة)

في يومنا هذا..... الموافق / / ٢٠م الواقع في .... شهر ...../....١٤هـ حضر الأخ/..... ووضع بندق تحكيماً لنسيبه (صهره) الأخ/..... وذلك بشأن محنق زوجته تحكيماً عرفياً وفق مقاصي وثيقة القواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة لكافة القبائل اليمنية (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) وأولها الرجوع الفوري للزوجة إلى بيت زوجها في حين إتمام وضع بندق التحكيم وكتابة وثيقة التحكيم مباشرةً، ومن بعد ذلك يكون النطق بالحكم من خلال تسليم نسخة أصل من الحكم لواضع التحكيم وحقه في المنهى عرفاً (الاستئناف عرفاً) قبلياً بدرجاته القصية المسنونة عرفاً قبلياً، وعلى هذا تم ربط معلاق التحكيم في حضور الأشهاد وهم كلاً من الأخ/..... والأخ/..... وإمضاءات الجميع عمده شاهده على ذلك، حرر بالتاريخ الموضح أعلاه، والله ولي الهداية والتوفيق،،،،

اسم وإمضاء واضع التحكيم

الاسم/.....التوقيع/.....الإبهام/.....

اسم وإمضاء النسيب المتحكم

الاسم/.....التوقيع/.....الإبهام/.....

اسم الشاهد الأول/..... التوقيع/.....الإبهام/.....

اسم الشاهد الثاني/..... التوقيع/.....الإبهام/.....

كتبت الوثيقة وأنا/..... التوقيع/..... الإبهام إن لم يجد ختم/.....

كاتب الوثيقة مسئولاً عن وجوبية تسليم صورة من الوثيقة تلزم لواضع التحكيم والأصل للنسيب المتحكم وذلك بعد استكمال جمع الامضاءات مباشرة

الجمهورية اليمنية
مجلس العرف القبلي



التاريخ: .....

نموذج (٦)

وثيقة تحكيم النسيب لنسيبه (الأصهار) في محنق الزوجية
(ذو اختيار التحكيم خطياً دون وضع بندق والاكتفاء ببقاء الزوجة لحين تنفيذ الحكم البات)

في يومنا هذا..... الموافق / / ٢٠م الواقع في .... شهر ...../....١٤هـ حضر الأخ/..... وامتثل بكتابة وثيقة التحكيم منه لنسيبه (صهره) الأخ/..... وذلك بشأن محنق زوجته تحكيماً عرفياً قبلياً له وعليه وفق مقاصي القواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة لكافة القبائل اليمنية (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) وأولها خيار بقاء الزوجة في بيت وليها بدلاً عن خيار وضع بندق لنسيبه فيكون بقاء الزوجة في بيت وليها إلى حين النطق بالحكم واستكمال إجراءاته وتنفيذه وأن يكون النطق بالحكم من خلال تسليم نسخة أصل من الحكم وحق النسيب المحتكم في المنهى عرفاً (الاستئناف عرفاً قبلياً) بدرجاته القصية المسنونة عرفاً قبلياً، وعلى هذا تم ربط معلاق التحكيم في حضور الأشهاد وهم كلاً من الأخ/..... والأخ/..... وإمضاءات الجميع عمده شاهده على ذلك، حرر بالتاريخ الموضح أعلاه، والله ولي الهداية والتوفيق،،،،

اسم وإمضاء المحتكم

الاسم/.....التوقيع/.....الإبهام/.....

اسم وإمضاء النسيب المتحكم

الاسم/.....التوقيع/.....الإبهام/.....

اسم الشاهد الأول/..... التوقيع/.....الإبهام/.....

اسم الشاهد الثاني/..... التوقيع/.....الإبهام/.....

كتبت الوثيقة وأنا/..... التوقيع/..... الإبهام إذا لم يجد ختم/.....

كاتب الوثيقة مسئولاً عن وجوبية تسليم صورة من الوثيقة تلزم للمتحكم والأصل للنسيب المتحكم وذلك بعد استكمال جمع الامضاءات مباشرة

الجمهورية اليمنية
مجلس العرف القبلي



التاريخ: .....

نموذج (٧)

((وثيقة مشيخ الشيخ/.....))(١)

بعد الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله واصحابه اجمعين، فأنه تم التراضي والاتفاق بين أهالي/ أبناء..... عزلة/ قبيلة/ مديرية ..... محافظة.....، وأجمعوا على اختيار الأخ/..... شيخاً لهم وفق الثوابت المسنونة لتركيبة النسيج الاجتماعي القبلي اليمني المرتبط والمتوافق مع النظام والقانون وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، هذ وقد تراضوا واتفقوا واجمعوا بأن تقوم وتدوم الشروط بين شيخ ومشيخين وكذا مسار المغرم والأخاء القبلي فيما بينهم شروطاً ملخصها منهاج الثوابت الأصلية المتمثلة بنصوص وثيقة القواعد المرجعية العرفية الغصابة المستدامة لكافة القبائل اليمنية { بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي} المنعقدة بين كافة القبائل اليمنية والمعمدة من العلماء والحكام كأصولاً وثوابت مرجعية عرفية غصابة مستدامة بمختلف الظروف ومختلف العصور، وعلى ذلك تم التراضي والاتفاق والإجماع، وإمضاءاتهم عمدة أدنا هذا، حرر بتاريخ / / ١٤هـ – الموافق / / ٢٠م، والله ولي الهداية والتوفيق،،، كتبت الوثيقة وأنا/..... التوقيع والختم إن وجد/.....

الإمضاءات والإبهام

م	الاسم	التوقيع الإبهام أو الختم إن وجد

(١) هذا النموذج هو الصيغة الصحيحة المطلوبة في قواعد المشيخ الحقيقي في وقتنا المعاصر والمستقبل بنوعية (المستقبل القريب– المستقبل البعيد)

المرحلة الرابعة: مرحلة العد والشد

المهام والإجراءات	القواعد المستند إليها		النشاط
١- يقوم المحكمين باستقبال الادعاءات والردود (العد) خلال يومين لا غير وهي الفترة الزمنية المسنونة بواقع يوم واحد لدى كل طرف فيما يتعلق بالتكلفة اليومية للمحكمين تنحصر الخسارة بذبيحة شاه واحدة، أما ما قد يستغرقه الموقف من تمديد فهي صورة استثنائية والمتمثلة بانحصار التكلفة اليومية على الطرف المسبب لذلك ويتحمل أيضاً إيجار التطويل	ش١ف٤١٧	وفرض القَبله اللازم	الشرح والمحاضرة
	ش٢ف٤١٧	يصل للشاه في يومه	
	ش٣ف٤١٧	وفوقه بالتراضي سن	
	ش١ف٤١٨	قبال الثَقل لا يُفرض	
	ش٢ف٤١٨	وان تم التراضي جاز	
	ش٣ف٤١٨	ويتغلّق بطرح الحوز	
	ش١ف٤١٩	بجانب رقم الاستكمال	
	ش٢ف٤١٩	من المستكمل الحايز	
	ش٣ف٤١٩	ولا في ثقل ثقل اجره	
	ش١ف٤٢٠	وتحتاز الغرامه حوز	
	ش٢ف٤٢٠	على الثاني هو السلطان	
	ش٣ف٤٢٠	مقرر سوف الاستكمال	
	ش١ف٤٢١	قبال اليوم لايحتاز	
	ش٢ف٤٢١	على كلأ من الأطراف	
	ش٣ف٤٢١	دسم للإدِّعاء والرد	
	ش١ف٤٢٢	ومثله قَبْلَة البرهان	

٢- من كانت إجابته مجهولة أو مزوده بأي نوع من أنواع الادعاءات فيحق للطرف الأخر إرجاعها للتصحيح ويتحمل خسائر التطويل صاحب الإجابة المجهولة أو الدعوى المجهولة	ش٢ف٢٢	ومن دعواه مجهولة	الشرح والمحاضرة
	ش٣ف٢٢	أو الرد انحرف وارتد	
	ش١ف٢٣	على السنّة وضيق الكد	
	ش٢ف٢٣	فمولاها حمول الطول	
	ش٣ف٢٣	حمولة سوف مستغرق	
	ش١ف٢٤	فتسنون الاجابه شرط	
	ش٢ف٢٤	فأمّا إقرار ولاَ إنكار	
	ش٣ف٢٤	فأن اتغيّب النكران	
	ش١ف٢٥	فيها واطنب التسبيب	
	ش٢ف٢٥	فهو تسبيب لقراره	
	ش٣ف٢٥	ومن سبّب عناه الشّد	
	ش١ف٢٦	ولاله في السبب ذمّه	
	ش٢ف٢٦	اذا للمدّعي برهان	
	ش٣ف٢٦	وحمل الطول حل الشّد	
٣- يقوم المحكمين باستقبال الإثبات (الشد) من الأطراف وفقاً للثوابت المسنونة وذلك خلال يومين لا غير بواقع يوم واحد يقوم كل طرف بتحمل نفقاته والمحصورة باستغراق ذبيحة وهي شاه واحدة من كل طرف وما لزم من تمديد فهو جانب استثنائي يتحمل نفقاته الطرف المسبب لذلك وفقاً لثوابت نظام الحوز	ش١ف٢٧	ولا دعوى بلى عنوه	
	ش٢ف٢٧	وما في حكمها البرهان	
	ش٣ف٢٧	من اتقوّل مقال الجرح	
	ش١ف٢٨	فأحداهم حمول الطول	

	ش٢ف٤٢٨	فمن شد الجراح افلح	
	ش٣ف٤٢٨	ومن شان الجراح ارزح	
	ش١ف٤٤٥	وجوب المدّعي يثبت	
	ش٢ف٤٤٥	وما لم ذمّة المنكِر	
	ش٣ف٤٤٥	وعد في البينة متقى	
	ش١ف٤٤٦	براهين الجلى مِنها	
	ش٢ف٤٤٦	مكاتيب الجلى اوّلها	
٤ - تنحصر نفقات الأيام التي قد تستغرق لإجراءات الطعون (الجرح) في البراهين عدى من طعن وأثبت صحة الطعن فتكون النفقات مناصفة	ش٣ف٤٤٦	ومجرى الاعتراف اثبات	الشرح والمحاضرة
	ش١ف٤٤٧	ومن فرع فهو إقرار	
	ش٢ف٤٤٧	وما تدفع به الاشهاد	
	ش٣ف٤٤٧	وما تنظر له العدلين	
	ش١ف٤٤٨	وضعف الشّد يحجز سبق	
	ش٢ف٤٤٨	لمولاها في الذّمّه	
	ش٣ف٤٤٨	إلى ذلك قرائنها	
	ش١ف٤٤٩	وثابتها وحايزها	
	ش٢ف٤٤٩	ومانعها مجال اثبات	
	ش٣ف٤٤٩	عدى في قوّة البرهان	
	ش١ف٤٥٠	وعد به في الشهود انظار	
	ش٢ف٤٥٠	على المذهب شروط العد	
	ش٣ف٤٥٠	على التربيع والتجبور	
	ش١ف٤٥١	ومِنها مشهد الرجّال	
	ش٢ف٤٥١	يُقاوف بالنّساء ثنتين	
	ش٣ف٤٥١	ومشروط الصّفه سبعه	
	ش١ف٤٥٢	مشاريط البصر والنطق	
	ش٢ف٤٥٢	وشرط الحَر والملّه	
	ش٣ف٤٥٢	وشرط الشّاهد الصّافي	
	ش١ف٤٥٣	وشرط البالغ العاقل	
	ش٢ف٤٥٣	ومشروط النزاهه شرط	
	ش٣ف٤٥٣	بشرع الجرح وإثباته	

المرحلة الخامسة: مرحلة الرقم والحكم

المهام والإجراءات	القواعد المستند إليها	النشاط
١- تبدأ المرحلة بفرض المحكم/ المحكمين على الغرماء لعمل رقم نهائي يسمى رقم الاستكمال ويدوّن به أيضاً طلب الغرماء إصدار الحكم وإجراءات الاستكمال لا تعني أن المهمه محصورة بكتابة وثيقة الاستكمال فهي نعم مطلوب المحكمين لكنه من حق الغرماء سماع محصل الشجار (ملخص الشجار) والإبداء بملاحظاتهم على أي حذف أو إضافة ضارة أو خاطئة ويتحمل النفقات المتسبب.	ش١ف٤٢٩ وبعده سن طرح الحوز ش٢ف٤٢٩ بجانب رقم الاستكمال ش٣ف٤٢٩ سنام الحكم الاسترقام	الشرح والمحاضرة
٢- يقوم المتحكمين/ المحكم بالاطلاع والدراسة لكلما ورد إليهم دون استضافه من أطراف النزاع ومن ثم اعداد صيغة الحكم اللازم بشروطه ومسبباته والإمضاء عليه استعداداً لجمع طرفي النزاع للنطق بالحكم وتسليم لكلاً منهم نسخة أصل من الحكم الصادر ويجب أن تحتوي كل نقطة من نقاط الحكم على الفقرات التي تم الاستناد إليها وأن يتميز الحكم بالدقة في مناسخة المحكوم (العقوبة) فلا يجب أن تقام الأحكام المغلظة (العيوب والعتوب) سواءً كانت عقوبة فرعية أو فرعية فرعية دون الرجوع إلى قواعد العقوبات الأساسية (أحكام الحد الصافي) فإن العقوبة الأساسية عبارة عن وحدة قياس تقاس على منوالها كل مستويات التغليظ تصاعدياً أي (من الأدنى إلى الأقصى) وذلك كما هو مبين في وهو مبين في الجداول التالية لهذه الصفحة المتمثل في الموضوع المسمى (ميزان المحكم) عند كتابة الحكم القصي وفقاً للقواعد المرجعية	ش١ف٤٣٠ إيجار التّوليه تستاق ش٢ف٤٣٠ بعد الحَكم في الموقف ش٣ف٤٣٠ وأجر الطَول قبل الحَكم ش١ف٤٣١ طلابه حار في حينه ش٢ف٤٣١ من الحامل لحمل الطَول	

* * *

ميزان المحكّم عند كتابة الحكم القصي وفقاً للقواعد المرجعية العرفية المستدامة

م	الصفات التي يؤخذ بها لتحديد مستوى العقوبة الفرعية الفرعية لصالح الطرف المعتدى عليه في (ماله أو عرضه أو دمه) ويؤخذ بإحداها وهي الأرفع سعراً		العقوبة اللازمة للصفة			
	الصفة	المسمى العرفي للصفة	مستوى العقوبة اللازمة للصفة	الرقم الذي يؤخذ به لعدد ديات القتيل أو أروش للمصاب	الرقم الذي يؤخذ به تجاه المال	عدد الذبائح اللازمة دسماً للعرض عن الحجة الواحدة يتبع كل ذبيحة مبلغ يعادل ربع ثمنها
١	إذا كان عاقل قرية أو أن الجاني عاقل قرية	عُلقة العاقل ومعقله	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
٢	إذا كانت الجناية من صهيرة	عُلقة الملزم وملزمه	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
٣	حدث في معير من مستعير بسبب العارة	لبث العاره (العاريه)	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
٤	حدث في كفيل من مكفله بسبب الكفالة	لبث الكفالة	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
٥	حدث في ضمين من مضمّنه بسبب الضمانه	لبث الضمانة	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
٦	مساق نتائج الغرام عن غرامه	لبث مساق الغرام عن غرامه	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
٧	نتائج خيانة الأمانة	لبث خيانة الأمانة	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
٨	نتائج التجدر على الوداعة	لبث الوداعة	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
٩	نتائج متعقّبه للإضرار بالملك	لبث الإضرار بملك الغير	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
١٠	في واقعة حصل فيها تعصب	لبث عصبية الفتنة	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
١١	أول ضحايا الفتنة سقوطه قتيلاً	لبث بدع الفرط بقتيل	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢
١٢	حدوث الاعتداء دون استباقه بالإجراءات الأولية المسنونة	لبث فعل العوج بطره	المحشّم (المثنى)	٢	٢	٢

م	الصفات التي يؤخذ بها لتحديد مستوى العقوبة الفرعية الفرعية لصالح الطرف المعتدى عليه في (ماله أو عرضه أو دمه) ويؤخذ بإحداها وهي الأرفع سعراً		العقوبة اللازمة للصفة			
	الصفة	المسمى العرفي للصفة	مستوى العقوبة اللازمة للصفة	الرقم الذي يؤخذ به لعدد ديات القتيل أو أروش للمصاب	الرقم الذي يؤخذ به تجاه المال	عدد الذبائح اللازمة دسماً للمعرض عن الحجة الواحدة يتبع كل ذبيحة مبلغ يعادل ربع ثمنها
١٣	الاعتداء كان أثناء وجود طروح الحجب	عُلقة طروح الحجب	المربّع	٤	٤	٤
١٤	الاعتداء كان أثناء وجود طروح الصبره	عُلقة طروح الصبره	المربّع	٤	٤	٤
١٥	الاعتداء كان أثناء وجود طروح تحكيم الخصيم لخصيمه	عُلقة تحكيم الخصم لخصمه	المربّع	٤	٤	٤
١٦	الاعتداء كان أثناء وجود طروح العدال والظم	عُلقة العدال والضم	المربّع	٤	٤	٤
١٧	الاعتداء كان أثناء وجود طروح التنجية والتصفية	عُلقة طروح التنجية والتصفية	المربّع	٤	٤	٤
١٨	الاعتداء الاعتداء من شخص مسلح والمجني عليه أعزل	عُلقة دم الأعزل	المربّع	٤	٤	٤
١٩	الاعتداء كان من السمي	عُلقة السمي وسميّه	المربّع	٤	٤	٤
٢٠	الاعتداء على القطير أو الاعتداء منه على مقطرة	عُلقة القطير ومقطره	المربّع	٤	٤	٤
٢١	الواقعة حصلت في ملك الحوز	لوابث ملك الحوز	المربّع	٤	٤	٤
٢٢	الواقعة حصلت في الساحة (الصرم)	لوابث الساحه (الصرم)	المربّع	٤	٤	٤
٢٣	الاعتداء حصل في منزل	لبث الجرائم في البيوت	المربّع	٤	٤	٤

م	الصفات التي يؤخذ بها لتحديد مستوى العقوبة الفرعية الفرعية لصالح الطرف المعتدى عليه في (ماله أو عرضه أو دمه) ويؤخذ بإحداها وهي الأرفع سعراً		العقوبة اللازمة للصفة			
	الصفة	المسمى العرفي للصفة	مستوى العقوبة اللازمة للصفة	الرقم الذي يؤخذ به لعدد ديات القتيل أو أروش للمصاب	الرقم الذي يؤخذ به تجاه المال	عدد الذبائح اللازمة دسماً للمعرض عن الحجة الواحدة يتبع كل ذبيحة مبلغ يعادل ربع ثمنها
٢٤	نتائج في سلب حدث في فتنة وليدة ساعتها	لبث سلب الفوات الخار	المربّع	٤	٤	٤
٢٥	حصل العدوان عليه مع أنه فارعي لفوات وليد الساعة	عُلقة الفارعي لفوات الفتنة	المربّع	٤	٤	٤
٢٦	حصل العدوان عليه مع أنه ممسوك من الفراعه	لبث الاعتداء على الممسوك	المربّع	٤	٤	٤
٢٧	حصل الاعتداء عليه مفاجئة دون تنبيه أو من الخلف	لبث خقرة المباغته	المربّع	٤	٤	٤
٢٨	عدوان في وجود صلح زمني	عُلقة الصلح	المحدّش	١١	١١	١١
٢٩	كان حينها ضيف أو اعتدى عليه الضيف مع أنه المستضيف	عُلقة المتيع وممتعه	المحدّش	١١	١١	١١
٣٠	اعتدوا عليه المشيخين أو أنه المعتدى عليه من الشيخ	عُلقة الشيخ ومشيّخه	المحدّش	١١	١١	١١
٣١	أعتدوا عليه قبائله وهو مراغة أو اعتداء عليه المراغة	عُلقة المراغة له وعليه	المحدّش	١١	١١	١١
٣٢	اعتدوا عليه وهو مزيّن أو أنه غير مزين وحصل عليه الاعتداء من مزيّن	عُلقة الجار ومجوره	المحدّش	١١	١١	١١

م	الصفات التي يؤخذ بها لتحديد مستوى العقوبة الفرعية الفرعية لصالح الطرف المعتدى عليه في (ماله أو عرضه أو دمه) ويؤخذ بإحداها وهي الأرفع سعراً		العقوبة اللازمة للصفة			
	الصفة	المسمى العرفي للصفة	مستوى العقوبة اللازمة للصفة	الرقم الذي يؤخذ به لعدد ديات القتيل أو أروش للمصاب	الرقم الذي يؤخذ به تجاه المال	عدد الذبائح اللازمة دسماً للمعرض عن الحجة الواحدة يتبع كل ذبيحة مبلغ يعادل ربع ثمنها
٣٣	اعتدوا عليه وهو دوشان أو أنه المعتدى عليه من الدوشان	عُلقة الدوشان له وعليه	المحدّش	١١	١١	١١
٣٤	اعتدى عليه رفيق سفره	عُلقة السيّر وسيّره	المحدّش	١١	١١	١١
٣٥	اعتداء عليه المستنصر به أو أنه المستنصر به واعتدى عليه طالب المناصرة	عُلقة الربيع ومربّعه	المحدّش	١١	١١	١١
٣٦	تم الاعتداء بعد استسلامه	لبث الاعتداء على المستسلم	المحدّش	١١	١١	١١
٣٧	عدوان في وجود طروح الفروع	عُلقة طروح الفروع	المحدّش	١١	١١	١١
٣٨	عدوان بعد رد تحية الإسلام	عُلقة رد السلام	المحدّش	١١	١١	١١
٣٩	اعتدوا عليه بعد أن أكل من زادهم (طعامهم)	عُلقة فجأة المتعة	المحدّش	١١	١١	١١
٤٠	تم الاعتداء عليه وهو طفل والجاني شخص كبير	عُلقة الجُفر (الطفل)	المحدّش	١١	١١	١١
٤١	المعتدى عليها امرأة	عُلقة المرأة	المحدّش	١١	١١	١١
٤٢	تم الاعتداء عليه مع أنه هجرة أو الجاني هجرة	عُلقة الهجرة الصافي	المحدّش	١١	١١	١١
٤٣	تم الاعتداء عليه داخل المسجد	عُلقة المسجد	المحدّش	١١	١١	١١
٤٤	عدوان بعد رفع الليامه مع أنها كانت إجراءات الليامه من صالحة	لبث نتائج الليامه	المحدّش	١١	١١	١١

م	الصفات التي يؤخذ بها لتحديد مستوى العقوبة الفرعية الفرعية لصالح الطرف المعتدى عليه في (ماله أو عرضه أو دمه) ويؤخذ بإحداها وهي الأرفع سعراً		العقوبة اللازمة للصفة			
	الصفة	المسمى العرفي للصفة	مستوى العقوبة اللازمة للصفة	الرقم الذي يؤخذ به لعدد ديات القتيل أو أروش للمصاب	الرقم الذي يؤخذ به تجاه المال	عدد الذبائح اللازمة دسماً للمعرض عن الحجة الواحدة يتبع كل ذبيحة مبلغ يعادل ربع ثمنها
٤٥	تم الاعتداء عليه في المسراخ	عُلقة المسراخ	المحدّش	١١	١١	١١
٤٦	تم الاعتداء عليه وهو ماشي في الطريق المسبّلة	عُلقة الطريق	المحدّش	١١	١١	١١
٤٧	تم الاعتداء عليه وهو في السوق، وشوارع المدينة ضمن مسمى السوق	عُلقة السوق	المحدّش	١١	١١	١١
٤٨	تم الاعتداء عليه مع أنه يحمل إحدى صفات الأمنين بالحمى لإحدى الصفات السبع التالية:- طبيب، في عهد مولى الأمر، مكلف لتقدير الزكاة في المنطقة، عسكري، مدرس، ذمي، مستثمر	عُلقة الآمنين بالحمى وهم حكيم العلّة الباذل (الطبيب)، من في عهد مولى الأمر الطايفي في الطوف، النظامي، (العسكري)، فقيه اللوح (المدرس)، الذمي، متقصد الحرفة	المحدّش	١١	١١	١١

م	الصفات التي يؤخذ بها لتحديد مستوى العقوبة الفرعية الفرعية لصالح الطرف المعتدى عليه في (ماله أو عرضه أو دمه) ويؤخذ بإحداها وهي الأرفع سعراً		العقوبة اللازمة للصفة			
	الصفة	المسمى العرفي للصفة	مستوى العقوبة اللازمة للصفة	الرقم الذي يؤخذ به لعدد ديات القتيل أو أروش للمصاب	الرقم الذي يؤخذ به تجاه المال	عدد الذبائح اللازمة دسماً للمعرض عن الحجة الواحدة يتبع كل ذبيحة مبلغ يعادل ربع ثمنها
٤٩	تم الاعتداء عليه من أصحاب منطقة مناصرين لإحدى الستة المنبوذين وهم: (الشاذ، السارق ، زارع فتنة الملة، خائن النعمة، خائن اوطانه وناكس رايته خائن، موزاء موبقات البخس	لبث موزاء إعوجاج احمر موزاء العيب والعايب، وهم الستة المنبوذين:- الشاذ، السارق ، زارع فتنة الملّة، خائن النعمة، خائن أوطانه وناكس رايته خاين، موزاء موبقات البخس	المحدّش	١١	١١	١١
٥٠	تم الاعتداء عليه مع أنه واسطة لإيقاف نشب الحرب	عُلقة واسطة الحرب	مربوع المحدّش	٤٤	٤٤	٤٤
٥١	تم اختطافه	عُلقة أسير البطرة (الاختطاف)	محدوش المحدّش	١٢١	١٢١	١٢١
٥٢	تم الاعتداء عليه وهو أسير مكفول	عُلقة المستيسر المكفول	محدوش المحدّش	١٢١	١٢١	١٢١
٥٣	تم الاعتداء عليه وهو متسنن وفي نفس الوقت استدراجه للسفر بحيلة	عُلقة السير المستدرج المتسنن	محدوش المحدّش	١٢١	١٢١	١٢١
٥٤	تم الاعتداء عليه رغم أنه حامل رسالة ومهمته علنيّة	عُلقة المُرسل المُعلن	محدوش المحدّش	١٢١	١٢١	١٢١
٥٥	تم الاعتداء عليه وهو متسنن وفي نفس الوقت كان حينها نائم	عُلقة النائم المتسنن	محدوش المحدّش	١٢١	١٢١	١٢١

* * *

المرحلة السادسة: مرحلة التشريف أو المنهى

المهام والإجراءات	القواعد المستند إليها	النشاط
١- يقوم المحكمين بطلب إمضاءات الأطراف تشريفاً للحكم الصادر ويتبين لهم الطرف المقتنع بالحكم (المنصاع للتشريف) والطرف الذي له طعون في الحكم (طلب المنهى)	ش١ف٣٨٩ وبعد الحَكم يتسمى ش٢ف٣٨٩ تسلسل مرجعه مفتوح ش٣ف٣٨٩ مجال المرجع القَصره ش١ف٣٩٠ وبعد القَصره الغصّاب ش٢ف٣٩٠ وللغصّاب غصّابه ش٣ف٣٩٠ ثم النقض والإقرار ش١ف٣٩١ اذا كلاً معه قَصره ش٢ف٣٩١ فمغصوبين بالغصّاب ش٣ف٣٩١ من اوّلَها مساره حل ش١ف٣٩٢ فمن يفرض كفى قاطع ش٢ف٣٩٢ وهو منهى هَسف حُكمِه ش٣ف٣٩٢ فإنه بت شل أجره ش١ف٣٩٣ وإن اكتف لا يلزم ش٢ف٣٩٣ مساق الرزم والاجره ش٣ف٣٩٣ فمن هو للبلاغ اهتاب ش١ف٣٩٤ فحُكمه خاب وأجره غاب ش٢ف٣٩٤ حضور الكُل للأول ش٣ف٣٩٤ وثانيهم على الرغبه ش١ف٣٩٥ فمن شرف كلام أول ش٢ف٣٩٥ فعد له قول إن عارض ش٣ف٣٩٥ على حُكمه لدى الغصّاب ش١ف٣٩٦ وإن اكتف واستكفّى ش٢ف٣٩٦ لخصمه حجته والشّد ش٣ف٣٩٦ وما يرجع رجع للكَل	الشرح والمحاضرة

	ش١ف٣٩٧ وحاضـــرهم حمـــول الطـــول	
	ش٢ف٣٩٧ لا يلـــزم علـــى الغايـــب	
	ش٣ف٣٩٧ ولا حاضـــر وقـــد شـــرف	
	ش١ف٣٩٨ ســـوى ينفـــق علـــى نفســـه	
	ش٢ف٣٩٨ ومـــن قفّـــا بلـــى تشـــريف	
	ش٣ف٣٩٨ ولا عـــارض علـــى حكمـــه	
	ش١ف٣٩٩ عدالـــه يضـــمن التنفيـــذ	
	ش٢ف٣٩٩ وحِمـــل الطـــول هـــو نصـــفين	
	ش٣ف٣٩٩ مقـــاس الـــلازم المســـنون	
	ش١ف٤٠٠ ومبلـــغ زيـــدها والـــنقص	
	ش٢ف٤٠٠ يـــدحن عنّهـــا المـــحجوب	
	ش٣ف٤٠٠ ومـــن طـــاول حمـــول الطّـــول	

٢- التسلسل المتكامل للمنهى أربع درجات من الأدنى حتى الأقصى (النهائي) ومن الحالات ما يكون اللازم فيها الوصول إلى الدرجة الثانية مباشرةً وما فوق وهناك من القضايا ما يلزم فيها الوصول مباشرة إلى المنهى الدرجة الثالثة (غصّاب الغصّاب) وحالات أخرى يلزم فيها الوصول مباشرة إلى المنهى الرابع درجة (محل النقض والإقرار) النهائي وفقاً للشروط والصفات المبينة في وثيقة ا لقواعد العرفية المرجعية	ش٣ف٣٦١ فللمنهى شَرع مَنهى ش١ف٣٦٢ على سنّة تسلسلها ش٢ف٣٦٢ فإن البِدْع بالقَصره ش٣ف٣٦٢ يكُن مفتوح بالغصّاب ش١ف٣٦٣ وللغصّاب غصّابه ش٢ف٣٦٣ ثم النقض والإقرار ش٣ف٣٦٣ ومشروط القصى سنّه ش١ف٣٦٤ ولا هي حِمل مُتقصّي ش٢ف٣٦٤ وللمنهى المَكفّى سن ش٣ف٣٦٤ رهن الطول بالتّعكيز ش١ف٣٦٥ فإن شِي نَقَضْ أو تعديل ش٢ف٣٦٥ يقاوف كُلَمن حِمْله ش٣ف٣٦٥ وإن اصبح وهو مسنون ش١ف٣٦٦ فحِمْل الطول يلزم حِد ش٢ف٣٦٦ على من شل تلزيمه ش٣ف٣٦٦ بقَبْلَة يوم صِبْغ الخَصم ش١ف٣٦٧ بسعر الوقت والمتبوع ش٢ف٣٦٧ بلى تثقيل أو تغليظ ش٣ف٣٦٧ وتسريح أجرة الغصّاب ش١ف٣٦٨ حمولة شرعها المسنون ش٢ف٣٦٨ مرايغ قدرها واحد ش٣ف٣٦٨ فلا يحمل روافعها ش١ف٣٦٩ غلاها حِمْل قابلها ش٢ف٣٦٩ فلا فيها خيار الحِمل ش٣ف٣٦٩ فسنّة هودها والقود ش١ف٣٧٠ وشرع الجر تابعها ش٢ف٣٧٠ عوارضها تجاه الحَكم ش٣ف٣٧٠ حمولة كل مُتعنِّت ش١ف٣٧١ واحداهم حمول الطول ش٢ف٣٧١ لصاحب حق من مُبطل ش٣ف٣٧١ ولو ما به رضى مُسبق	الشرح والمحاضرة

المرحلة السابعة الأخيرة: مرحلة المساق والقنوع (التنفيذ)

المهام والإجراءات	القواعد المستند إليها	النشاط
١- يقوم المحكمين بتنفيذ فقرات الحكم حسب الأولوية الوارده في فقرات الحكم ووفقاً للأنماط المحددة بقواعد التشريع العرفي العام الثابت المتعُلقة بالثوابت المسنونة بين السايق والمستاق ونظام الثلاثية للنقاط التي تحمل خصوصية ثابته مع نظام سنّة البدايل والمناصفة بالثمن. ٢- يقوم المحكمين بإعداد صيغة شاملة مكونة من نسختين بواقع نسخة لكل طرف توضح كلما تم تنفيذه ومنهية للنزاع نهائياً، ويقوموا بتسليمها للأطراف بعد إخذ أمضاءاتهم وتعميد المحكمين والشهود ثم إرجاع الطروح (العدال) بعد	ش١ف٢١٢ وعند الكيل للمحكوم ش٢ف٢١٢ تُساق احشامها اثلاثاً ش٣ف٢١٢ ثلث نقداً بنقد الوقت ش١ف٢١٣ وشرع القطع في الثلثين ش٢ف٢١٣ من التركه ثمن عدلين ش٣ف٢١٣ من العظم النّقي بالثّلث ش١ف٢١٤ يُثَمّن بالقصى المسنون ش٢ف٢١٤ وفي الثلث الأخير منقول ش٣ف٢١٤ بتقدير الثّمن مجبور ش١ف٢١٥ على شرع الثّمن للوجه ش٢ف٢١٥ ولا حد الثلث في العَجْز ش٣ف٢١٥ ثلاث أحوال مثلوثه ش١ف٢١٦ وللمستاق أن يختار ش٢ف٢١٦ كفيلاً من خيار القوم ش٣ف٢١٦ وفاء للسَّوْق في حوله ش١ف٢١٧ وفي التأخير تجبوره ش٢ف٢١٧ بلى تلزيم أو سنّه ش٣ف٢١٧ ففيها جبرها المسنون ش١ف٢٥٩ اذا قام الدّسم في المال ش٢ف٢٥٩ ثم العرض هو والدّم ش٣ف٢٥٩ فمِعلاق الدّسم واحد ش١ف٢٦٠ وبالعشر الشّياه الثّور ش٢ف٢٦٠ ويُقطع بالجمل عشرون ش٣ف٢٦٠ ويُقطع بالجمل ثورين ش١ف٢٦١ اذا استاق الدّسم مبدى	الشرح والمحاضرة

الاستكمال لمساق الإجرة المسنونة وما في حكم ذلك والتي تسمى تلك الوثيقة بمرقوم (المساق والقنوع)	ش٢ف٢٦١ فهم خمسه وراء الشاهين ش٣ف٢٦١ وصفّات الجمل خمسين ش١ف٢٦٢ وقدر النّصف بعد الثّور ش٢ف٢٦٢ وإن كان الدّسم مرزم ش٣ف٢٦٢ مضاف الحوز أومطلب ش١ف٢٦٣ فيلزم شاه للخمسة ش٢ف٢٦٣ ويلزم ثور للخمسين ش٣ف٢٦٣ ومثله في الجَمَل مَثْني	

***

خامس باب

خامس بـــاب

أحكام المغرم والإخاء والحِمى

أول فصـــل

الحِمى المشروط والطوارف الغصّابه

أولاً: الطوارف اللازمه والمغرم الغصّاب (المسنون)

(أ) النص:

٤٦٧ وبـــين الأخ والغـــرام طـــوارف غَـــرمها لـــزّام بُغـــرم الـــدّم والـــدرهم
٤٦٨ حمولـــــــة دم ولاّ ذم في متقـى الحِمـى والصُـرم ومتقـــــى رد نهّابـــــه
٤٦٩ ومتقـــى صـــد حَـــرابه وفي متقـــى لـــزيم القـــوم إن جِيـــزت لزاماتـــه
٤٧٠ ومتقـــى طارفـــات الـــدّم وفي متقـــى زبـــين الوجـــه وليـــد الســـاعة النكـــرا
٤٧١ لخـايف مـن تلـف واضـح ومـــن طـــاغي ومُتعنِّـــت طغى عن شـرع مـاء الوجـه
٤٧٢ فغـــرامِه شـــريك الوجـــه ووجهـــه وجـــه غـــرامِه وهـــو مـــن جُملـة أصـحابه
٤٧٣ وفي متقـــى مـــلام اعـــوج وغـــرام الفـــروقه جيـــز في قطعـــه وفي بضـــعه
٤٧٤ ومغـــرمهم حمـــول الجـــور ومـــن دافـع علـى وجهـه علـــى شـــرع الضـــاناتي
٤٧٥ وفي متقـــى رديـــم الصّـــلح ومـــن واجـــه غـــريم البُعـد مـــع الصَّـــفّات والـــدّفّات
٤٧٦ لحَتّـــى يـــرجع الغـــاوي لوايشـــها علـــى المغـــرم عِنـــأو الكُـــل غـــرامه
٤٧٧ وفيهـــا القـــوم رجّامـــه وكـــلاً رافِـــع الهامـــه رفاقـــة حِمـــل أو مغـــنم
٤٧٨ مُخـــرج منكـــف العوجـــا ولا مـــن تصـــفيه محجـــى يُقافـــا المعـــوِج المصفـــى
٤٧٩ مقابـــل مغـــرمه يعفـــى وأمـــا طارفـــات الكُـــل بشـــرع المغـــرم الغصّـــاب
٤٨٠ دمـــاهم للقضـــاء والـــدّين ومـــا تســـتاق لـــه نُصـــفين قفـــا قطـــع الخســـاراتي
٤٨١ وفي حكـــم الدّســـم والـــدّم وفي لبـــث الســـلاماتي ديـــات السِّـــلم مثـــل الـــدّم

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٦٧	وبين الأخ والغرام	والشراكة الإجبارية بين أفراد القبيلة الواحدة أو العزلة أو القرية الواحدة
ش٢ف٤٦٧	طوارف غَرمها لزّام	مسئولية جماعية وشراكة إجبارية
ش٣ف٤٦٧	بُغرم الدّم والدرهم	هم شركاء في ضحايا دم (قتلى أو جرحى) وكذلك الدرهم المقصود به الجانب المادي
ش١ف٤٦٨	حمولة دم ولاّ ذم	حمولة دم (قتلى أو جرحى)، الذم: هو حمولة الدسم وحشم العيب
ش٢ف٤٦٨	في متقى الحِمى والصُرم	المتقى هو الدفاع بمواجهة فعلية أو مادية فأول المتاقي المشتركة فيما يتعلق بقضايا الحمى والصرم والحمى هو ما يحيط بهم من الأرض التي يرعون فيها حيواناتهم ويحتطبون منها وهم في نفس الوقت مسئولين عن تأمينها وتأمين عابرها وزائرها، والصرم هو المحيط القريب للمنازل وكذا ساحات القرى
ش٣ف٤٦٨	ومتقى رد نهّابه	والتصدي لغارات النهب
ش١ف٤٦٩	ومتقى صد حَرابه	والمتقى الثاني هو التصدي للغزاة
ش٢ف٤٦٩	وفي متقى لزيم القوم	والمتقى الثالث هو مناصرة اللزيم منهم حتى بياض وجهه واللزيم هو الذي يلتزم عن قبيلة أو عزلة أو جماعة في نقاط معلومة وأرادوا تخييب وجهه أو خيبوا وجهه
ش٣ف٤٦٩	إن جِيزت لزاماته	إن كانوا أولئك الطرف موافقين على التزامه وهناك إجازات أوتوماتيكية تلقائية بقوة الثوابت المسنونة
ش١ف٤٧٠	ومتقى طارفات الدّم	والمتقى الرابع هو مناصرة المتابع لقضية دم في حدث مشترك أو يؤل إلى الشراكة في إطار ثوابت العرف القبلي
ش٢ف٤٧٠	وفي متقى زبين الوجه	والمتقى الخامس هو متقى زبين الوجه والزبين هو من استجار واستنجد بشخص أو جماعة خوفاً من التلف
ش٣ف٤٧٠	وليد الساعة النكرا	في وقت مفاجئ وشكل يحمل صفات النكير
ش١ف٤٧١	لخايف من تلف واضح	أي من أحدق عليه حدوث خطره الإيجار فيه في ماله أو عرضه أو دمه
ش٢ف٤٧١	ومن طاغي ومُتعنِّت	إذا كان المعتدي طاغي، والمتعنّت هو العنجهي

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٤٧١	طغى عن شرع ماء الوجه	الذي لم يراعي ماء الوجه للشخص الذي أستجير به والذي يمتلك صاحب الوجه مصوّغ مسنون تصريحاً صريحاً لمقاومة المتعنّت مهما كانت الضحايا
ش١ف٤٧٢	فغرامِه شريك الوجه	فأهالي تلك الشراكة والتكافل الإجباري والمسئولية الجماعية في إطار الثوابت هم ملزمين بمناصرته لمواجهة فعليّه أو مادية بوجه الحق حتى ينصاع المعوج إلى الطريق السليم وإرجاع صاحبهم إلى صوابه في أي نقاط تظهر من نقاط الاعوجاج المنبوذ فغرامة شريك الوجه بمعنى وكأن ذلك المستجير استجار بهم جميعاً
ش٢ف٤٧٢	ووجهه وجه غرامِه	فمثل ما أن ذلك واجبه فهو أيضاً واجب أصحاب منطقته المترابطين برابط الصحب الغصّاب والمغرم المسنون
ش٣ف٤٧٢	وهو من جُملة أصحابه	لا يتحمل من ذلك العبء إلا كواحد من أبناء منطقته أعضاء التكتل الثابت للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
ش١ف٤٧٣	وفي متقى ملام اعوج	والمتقى السادس هو متقى الملام الأعوج والملام هو اللياما والتي هي عبارة عن رفع قطعة سوداء من القماش أو ما في حكمها مثل (الجذن) الذي هو عبارة عن عمود خشبي محروق تعبيراً عن سواد الوجه فإن تم رفع اللياما من خصمه لغرض تشويه سمعته وإعلان الحرب عليه دون وجه حق فإن مناصرة الشخص المُلتام واجبه من قبل أبناء منطقته في إطار ما تبقى عليه الثوابت المسنونة
ش٢ف٤٧٣	وغرام الفروقه جيز	من ذهب ممثلاً لأبناء منطقته في قضية أو حدث عارض فهو مجاز عن الجميع تلقائياً وكلمة الفروقه بمعنى شريطه أن يكون ممثلاً عنهم جميعاً وفقاً للثوابت
ش٣ف٤٧٣	في قطعه وفي بضعه	ملزومين بتحمل مسئولية النتيجة التي خرج بها في مفاوضه أو تقديم أو تأخير
ش١ف٤٧٤	ومغرمهم حمول الجور	ولا يتحمل إلا كواحد منهم مهما كانت النتائج
ش٢ف٤٧٤	ومن دافع على وجهه	المتقى السابع هو من تورط في قضية لكونه ضمين على فرد أو جماعة
ش٣ف٤٧٤	على شرع الضماناتي	وفقاً لثوابت الضمانات المسنونة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٧٥	وفي متقى رديم الصّلح	والمتقى الثامن في متقى رديم الصلح فإن ردماء الصلح هم وجيه الصلح فمن اختير رديماً للصلح وفقاً للثوابت المسنونة ونتج تخييب وجهه فله أن يدافع على وجهه بشراكه أصحاب منطقته عدى في جوانب الاعوجاج
ش٢ف٤٧٥	ومن واجه غريم البُعد	والمتقى التاسع لمن واجه غريم البعد فالبعد يحتاج التكافل لضبط الاعوجاج في الأمور السليمة المسنونة التي لم يخرج عن إطار مبدأ (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً)
ش٣ف٤٧٥	مع الصَّفّات والدّفّات	شريطة أن يكون قد ظهر عليه اصطفاف وتعصّبات
ش١ف٤٧٦	لَحَتّى يرجع الغاوي	لحتى يمتثل الغريم ويمشي- في الطَرق السليمة وما عدى ذلك فهو حمله بمفرده
ش٢ف٤٧٦	لوايشها على المغرم	إن المغلوب على أمره مع أنه ماشي في الطريق الصحيح يلزم على غرامته مواجه القضية للمواجهة الفعلية أو المادية لضبط الاعوجاج حتى يعود الأمر إلى ثوابته المسنونة
ش٣ف٤٧٦	عِنأو الكُل غرامه	يتحملون معه الأعباء بنظام الغرم
ش١ف٤٧٧	وفيها القوم رجّامه	ويتحملون معه أعباء المواجهة الفعليّة والعمليّة
ش٢ف٤٧٧	وكلاً رافِع الهامه	وعلى تلك الأمور تعتبر مناصرتهم وقيامهم مع صاحبهم قياماً محموداً وليس خروجاً عن الثوابت المسنونة
ش٣ف٤٧٧	رفاقة حِمل أو مغنم	شركاء في ربح وخسارة بمعنى (دماهم للقضاء والدين وما تستاق له نصفين)
ش١ف٤٧٨	مُخرج منكف العوجا	باستثناء أمور الاعوجاج فكلمة المنكف مأخوذة من كلمة النكف بمعنى الفزعه للمواجهة المسنونة
ش٢ف٤٧٨	ولا من تصفيه محجى	كما أشير لا مناصره للصاحب الذي يدعي أصحابه لمناصرته في أمور منبوذة أو غير لازم القيام فيها ولكن في نفس الوقت ليسوا معفيين عن إرجاعه إلى الأمور السليمة فهم المحاسبين أمام الغير عما ينتج من صاحبهم فيسددوا عليه ويعودوا عليه بالطلب لكلما لحقهم بسببه

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٤٧٨	يُقافا المعوِج المصفى	لا يعفوا أمام الغير عن تسديد ومعالجة ما أجناه أو ما يلزم على صاحبهم مهما أعلنوا تفريده أو إلغاء عضويته (مغرمه) فلا يلغاء أو يستبعد مغرمه إلا بعد تصفيته
ش١ف٤٧٩	مقابل مغرمه يعفى	وبعد أن يسدوا قضيته تكون إجراءات التفريد مقبولة
ش٢ف٤٧٩	وأما طارفات الكُل	أما في سائر القضايا السليمة فهي مسئولية الجميع
ش٣ف٤٧٩	بشرع المغرم الغصّاب	بحسب نظام المسئولية الجماعية والمغرم المسنون
ش١ف٤٨٠	دماهم للقضاء والدّين	من قَتل منهم مقابل قتيل من طرف مخاصم لهم فهو قضاء ومن قتل منهم دون أن يكون عندهم دم فهو يعتبر ديناً لهم جميعاً
ش٢ف٤٨٠	وما تستاق له نُصفين	إذا استاقوا محكوم بصفة الدم أو الحشم فناصفته للولي الأقرب والناصفة الأخرى للمجتمع (الغرامة) يقال (ناصفة غريم وناصفة غرامه)
ش٣ف٤٨٠	قفا قطع الخساراتي	ولا تتم المناصفة والمقاسمة إلا بعد خصم الخسائر لمن خسر
ش١ف٤٨١	وفي حكم الدّسم والدّم	وهم شركاء في مساق الدم والدسم، والدسم يسمى عند بعض القبائل بمسمى (الهجر) ولا ضرورة في مسألة التسمية طالما والمعنى موحّد
ش٢ف٤٨١	وفي لبث السلاماتي	في محكوم ولوابث الجنايات المسلّمة
ش٣ف٤٨١	ديات السِّلم مثل الدّم	ديات السلامة يتقاسمونها بمثابة ديات الدم

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٨٠):

ش١ف٤٦٧ وبين الأخ والغرام

ش٢ف٤٦٧ طوارف غَرمها لزّام

ش٣ف٤٦٧ بُغرم الدّم والدرهم

ش١ف٤٦٨ حمولة دم ولا ذم

***

القاعدة(١٨١):

ش٢ف٤٦٨ في متقى الحِمى والصُرم

ش٣ف٤٦٨ ومتقى رد نهّابه

ش١ف٤٦٩ ومتقـــــــى صـــــــد حَـــــــرابه
ش٢ف٤٦٩ وفي متقـــــــى لـــــــزيم القـــــــوم
ش٣ف٤٦٩ إن جِيـــــــــــزت لزاماتـــــــــــه
ش١ف٤٧٠ ومتقـــــــى طارفـــــــات الـــــــدّم
ش٢ف٤٧٠ وفي متقـــــــى زبـــــــين الوجـــــــه
ش٣ف٤٧٠ وليـــــــد الســـــــاعة النكـــــــرا
ش١ف٤٧١ لخـــــايف مـــــن تلـــــف واضـــــح
ش٢ف٤٧١ ومـــــــن طـــــــاغي ومُتعنِّـــــــت
ش٣ف٤٧١ طغـــــى عـــــن شـــــرع مـــــاء الوجـــــه
ش١ف٤٧٢ فغـــــــرامِه شـــــــريك الوجـــــــه
ش٢ف٤٧٢ ووجهـــــــه وجـــــــه غـــــــرامِه
ش٣ف٤٧٢ وهـــــو مـــــن جُملـــــة أصـــــحابه
ش١ف٤٧٣ وفي متقـــــــى مـــــــلام اعـــــــوج
ش٢ف٤٧٣ وغـــــــرام الفـــــــروقه جيـــــــز
ش٣ف٤٧٣ في قطعـــــــــــه وفي بضـــــــــــعه
ش١ف٤٧٤ ومغـــــــرمهم حمـــــــول الجـــــــور
ش٢ف٤٧٤ ومـــــــن دافـــــــع علـــــــى وجهـــــــه
ش٣ف٤٧٤ علـــــــى شـــــــرع الضـــــــماناتي
ش١ف٤٧٥ وفي متقـــــــى رديـــــــم الصّـــــــلح
ش٢ف٤٧٥ ومـــــــن واجـــــــه غـــــــريم البُعـــــــد
ش٣ف٤٧٥ مـــــــع الصَّـــــــفّات والـــــــدّفّات
ش١ف٤٧٦ لَحَتّـــــــى يـــــــرجع الغـــــــاوي

القاعدة(١٨٢): ش٢ف٤٧٦ لوايشـــــــها علـــــــى المغـــــــرم

ش٣ف٤٧٦ عِنـــــــأو الكَـــــــل غـــــــرامه
ش١ف٤٧٧ وفيهـــــــا القـــــــوم رجّامـــــــه
ش٢ف٤٧٧ وكـــــــلاً رافِـــــــع الهامـــــــه
ش٣ف٤٧٧ رفاقـــــــة حِمـــــــل أو مغـــــــنم

القاعدة(١٨٣): ش١ف٤٧٨ مُخـــــــرج منكـــــــف العوجـــــــا
ش٢ف٤٧٨ ولا مـــــــن تصـــــــفيه محجـــــــى
ش٣ف٤٧٨ يُقافـــــــا المعـــــــوِج المصفـــــــى
ش١ف٤٧٩ مقابـــــــل مغـــــــرمه يعفـــــــى

القاعـــدة(١٨٤): ش٢ف٤٧٩ وأمـــــــا طارفـــــــات الكَـــــــل
ش٣ف٤٧٩ بشـــــــرع المغـــــــرم الغصّـــــــاب
ش١ف٤٨٠ دمـــــــاهم للقضـــــــاء والـــــــدّين
ش٢ف٤٨٠ ومـــــــا تســـــــتاق لـــــــه نُصـــــــفين
ش٣ف٤٨٠ قفـــــــا قطـــــــع الخســـــــاراتي
ش١ف٤٨١ وفي حكـــــــم الدّســـــــم والـــــــدّم
ش٢ف٤٨١ وفي لبـــــــث الســـــــلاماتي
ش٣ف٤٨١ ديـــــــات السِّـــــــلم مثـــــــل الـــــــدّم

تحتوي القواعد (١٨٠و ١٨١و١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤) على القضايا المشتركة (الطوارف الغصّابة) وهي القضايا المبينة في الجدول التالي:

م	أنواع القضايا الملزمة للشراكة والمسئولية الجماعية
١	متقى الحِمى
٢	متقى الصُرم
٣	متقى رد نهابه
٤	متقى صد حرابة
٥	متقى لزيم القوم إن جيزت لزاماته
٦	متقى طارفات الدم
٧	متقى زبين الوجه (وليد الساعة النكراء)
٨	متقى ملام اعوج
٩	متقى غرام الفروقه جيز في قطعه وفي بعضه
١٠	متقى المدافع عن وجهه على شرع الضمانات
١١	متقى رديم الصلح
١٢	متقى من واجهة غريم البُعد (لحتى يرجع الغاوي)

ثانياً: الحِمى المشروط

(أ) النص:

٤٨٢ وكلاً له حِمى وحدود وحامل خيرها والشّر سببها والذرب منهل
٤٨٣ لحاميها ومولاها غبشها والصوافي له تحددها رزايمها
٤٨٤ ولي ماها ومرعاها ويتحمّل عواقبها لوابثها فعايلها
٤٨٥ وما تنبت لمولاها حوامضها وحاليها لصاحبها العنا فيها
٤٨٦ ومأمن من وفد فيها لسايرها وضاويها بسافلها وعاليها
٤٨٧ على الشيمه وماضيها وفي السنّة عوايدها فلا ساحه طَلَق ساحه
٤٨٨ ولا الحد المفيّش حد فهي عنوه لشافعها حديد الحد وارثها
٤٨٩ وهو مضبط متاقيها وهو مولا لمولاها هو العاقل لخاملها
٤٩٠ حدود الفيش كالجاهل وحد الحوز كالعاقل هو الضّابط لغاويها
٤٩١ مهب الموبقه فيها إذا خابت قبايلها هو الوارد لشاردها
٤٩٢ بلاد العز يعناها شِيَم بادي بواديها ومضبط من يجاورها
٤٩٣ إليها النّده والتقديم ثم الدّفر والتثوير فأما رد ولاّ فتح
٤٩٤ طريق القوم والتأمين وحق السوف من سنّه على متقى مداعيها
٤٩٥ على سنّة ملاقيها في العلّه تداويها وفي جفر المثار الحار
٤٩٦ بعد النّده والتقديم فهو خارج على السنّة وهو معوج مع المعوج
٤٩٧ ولا له عهد أو ميثاق دمه دم الحنوش الحُمر وحربه من جميع القوم
٤٩٨ من أصحاب الشجيّاتي ومن أهل الحميّاتي من المبعد مع الحدّه
٤٩٩ من الباقي على عهده وعاده من ذراء جدّه وتاليها مصافيها
٥٠٠ حداد الحد لا خابت فمولى الأمر مولى الحد وبيت المال بيت الكل
٥٠١ بلاد العز محميّه سننها للنقاء مجزوف عدى المعوج وخاقرها
٥٠٢ وينجا من دخل فيها فهو آمن على السنّة سِلابَت كل مُستضعَف
٥٠٣ وان زلّت مخاطيها على السنّة مراضيها فمن هو بالحِمى آمن
٥٠٤ فأدنى حكم عيب أحمر ووجد أعلى فعاليها لهايجها ودايجها
٥٠٥ لعابرها وزايرها غريب الأهل كالهِجره بحكم الضيف في مُتعِه
٥٠٦ حكيم العلّه الباذل ومن في عهد مولا الأمر ومثل الطايفي في الطوف

٥٠٧ نظـــامي أو فقيـــه اللـــوح ولا بوقـــه علـــى ذِمّـــي ولا متقصّـــد الحِـــرفه
٥٠٨ وحُكم أفعال موزاء العوج لبث موزاء اعوجاج أحمر أدناهـــا عُلـــق حمـــراء
٥٠٩ ووجـــد أعلـــى فعلياهـــا وموزاء العوج ماله غَـرم ولا مـــن تصـــفيّة محجـــى
٥١٠ مـــوزاء الشّـــاذ والســـارق وزارع فتنـــة المِلّـــه ومثلـــه خـــاين النعمـــه
٥١١ ومـــوزاء خـــاين اوطانـــه ونـــاكس رايتـــه خـــاين وموزاء موبقـات البخس
٥١٢ فمـــن يتحضّـــن المعـــوج بلاســـنّه ولا مصفـــى لوابثهـــا علـــق حمـــراء
٥١٣ وهـــو مـــوزاء الملامـــاتي وحـــربه مـــنهج العـــاتي ومـــن حـــال المباحـــاتي

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٨٢	وكلاً له حِمى وحدود	كل قبيلة وكل عزلة وكل قرية لها حمى محدد
ش٢ف٤٨٢	وحامل خيرها والشّر	وهو المستحق لخيرات الحمى مثل الرعي والأحطاب وما في حكم ذلك وفي نفس الوقت هم المسئولين عن توفير الأمن فيها لعابرها وزائرها فذلك هو معنى كلمة (الشر)
ش٣ف٤٨٢	سببها والذرب منهل	وما حصل في الحد والبلد (الحمى) من مشاكل يتحملوا أعبائه
ش١ف٤٨٣	لحاميها ومولاها	مسئولية أصحاب الحمى
ش٢ف٤٨٣	غبشها والصوافي له	يتحملون أي إساءة ويكسبوا ما يأتي فيها أو بسببها من مكاسب
ش٣ف٤٨٣	تحددها رزايمها	كلاً يتحمل المسئولية إلى المكان المعلوم (رزايمها)
ش١ف٤٨٤	ولي ماها ومرعاها	هم أولياء مياه الحمى ومرعاه
ش٢ف٤٨٤	ويتحمّل عواقبها	وهم المعنيين بما يحصل فيها من مصائب هو وجرائم
ش٣ف٤٨٤	لوابثها فعايلها	فإن المخاطر التي يتحملونها هي الجرائم التي تحصل في ذلك الحمى وإن لم يكونوا هم الجناة فهم المسئولين عن توفير أمنها واستقرارها

ش١ف٤٨٥	وما تنبت لمولاها	المقصود من كلمة الحوامض هي الجرائم والمقصود من حاليها هو خيراتها المحصورة بثلاث منافع بدون تمليك بل هو ملك عام لكل الشعب تحت حماية القبائل وكلما ظهر المسار الحقيقي للدولة اليمانية الحقيقية ذات المسار المضارع المتكامل فلا يحق للقبائل حجب سلطة الدولة الحقيقية لتلك الاراضي العامة، فإن المقصود من المال العام أو عقارات الدولة يعني أن ذلك لكل الشعب تحت إدارة سلطة الدولة الحقيقية
ش٢ف٤٨٥	حوامضها وحاليها	المقصود من كلمة الحوامض هي الجرائم والمقصود من حاليها هو خيراتها
ش٣ف٤٨٥	لصاحبها العنا فيها	صاحب الحمى هو المعني باتخاذ التدابير فيما قد تحصل في إطار الحمى المشروط
ش١ف٤٨٦	ومأمن من وفد فيها	وعليه تأمين الوافدين
ش٢ف٤٨٦	لسايرها وضاويها	تأمين المارين ذهاباً وإياباً
ش٣ف٤٨٦	بسافلها وعاليها	سافل الحمى أو أعلاه
ش١ف٤٨٧	على الشيمه وماضيها	بحسب الثوابت المسنونة
ش٢ف٤٨٧	وفي السنّة عوايدها	وفقاً للثوابت المرجعية لأعراف كافة القبائل اليمنية
ش٣ف٤٨٧	فلا ساحه طَلق ساحه	البلاد التي لا يوجد فيها الأمن والاستقرار لا يحق للجتمع أن يستفيدوا بشيء مما فيها
ش١ف٤٨٨	ولا الحد المفيّش حد	الرزايم والمراسيم الحدودية بين المنطقة والأخرى ليست حجّة ما لم يكن أصحابها قائمين عليها
ش٢ف٤٨٨	فهي عنوه لشافعها	فإن ذلك الحمى والحد والبلد السايب يؤل إلى أبناء المنطقة أو القبيلة أو القرية المجاورة بمثابة الشفاع
ش٣ف٤٨٨	حديد الحد وارثها	أو بمثابة الإرث
ش١ف٤٨٩	وهو مضبط متاقيها	على أن يكون أولئك المجاورين قائمين وقادرين على تحمل مسئولية البلاد في توفير أمنها واستقرارها بدلاً عن السابقين
ش٢ف٤٨٩	وهو مولا لمولاها	ويكونوا هم الأولياء على السابقين ويكون بقاء السابقين بمقام القطير (الغريب)
ش٣ف٤٨٩	هو العاقل لخاملها	الأولياء الجدد هم أولياء أمور الأولياء القداما
ش١ف٤٩٠	حدود الفيش كالجاهل	الحمى السايب بمثابة الطفل
ش٢ف٤٩٠	وحد الحوز كالعاقل	والحمى المؤمّن بمثابة العاقل ولي أمر الطفل
ش٣ف٤٩٠	هو الضّابط لغاويها	والعاقل هو ولي الطفل (الغاوي)
ش١ف٤٩١	مهب الموبقه فيها	المهب هو العصى القوية لتأمين أمنها واستقرارها
ش٢ف٤٩١	إذا خابت قبايلها	إذا خابوا أصحابها الأصليين

ش٣ف٤٩١	هو الوارد لشاردها	ويكونوا الأولياء الجدد هم المعنيين بالإنصاف والوفاء بدلاً عن كل من يعمل الجريمة وفر هارباً
ش١ف٤٩٢	بلاد العز يعناها	كل قبيلة قادرة على الاستمرار في حفظ الشيم والقيم والثوابت المسنونة هي الكيان الذي يجب أن يبقى
ش٢ف٤٩٢	شِيَم بادي بواديها	ليحافظوا على الشيم والقيم
ش٣ف٤٩٢	ومضبط من يجاورها	وهم المسئولين عن البلاد المجاورة لهم أن خابوا حماتها الأصليين
ش١ف٤٩٣	إليها النّده والتقديم	يلزم التخاطب مع القبيلة السائدة فيما يخص شئون البلاد المجاورة لهم والتي قد يخيب أهلها فالنده: هو البلاغ، والتقديم: هو الطلب لإرجاع الاعوجاج
ش٢ف٤٩٣	ثم الدّفر والتثوير	من حصل فيه أو في صاحبه في ماله أو عرضه أو دمه في بلاد يسودها الانفلات عليهم بعد إبلاغ القبيلة المجاورة وذلك الوصول وهو (الدفر) ثم التثوير وهو الكلام الجد الموثّق
ش٣ف٤٩٣	فأما رد ولاَ فتح	فأما وأرجعوا الغاوي إلى صوابه وإما فتحوا بلادهم طريقاً للوصول إلى أولئك المعوجين
ش١ف٤٩٤	طريق القوم والتأمين	على أن تكون طريق مؤمّنه ويكونوا هم المسئولين عن تأمين مؤخره القوم
ش٢ف٤٩٤	وحق السوف من سنّه	ولأصحاب تلك البلاد المجاورة أن يأخذوا مهله زمنية للتفاوض مع حدّتهم (جيرانهم)
ش٣ف٤٩٤	على متقى مداعيها	على شرع ونظام مداعي الوجيه والتي تكون المهلة فيها أسبوعاً
ش١ف٤٩٥	على سنّة ملاقيها	ليستطيعوا التفاوض معهم بنظام الملاقي والذي مفردها ملقاء وهو اللقاء
ش٢ف٤٩٥	في العلّه تداويها	لغرض تسويه الخلاف
ش٣ف٤٩٥	وفي جفر المثار الحار	أما أنهم تجاهلوا المثار
ش١ف٤٩٦	بعد النّده والتقديم	بعد إجراءات النده والتقديم
ش٢ف٤٩٦	فهو خارج على السنّة	فذلك خروجاً عن الثوابت
ش٣ف٤٩٦	وهو معوج مع المعوج	وهم جميعاً في اعوجاج سابقهم ولاحقهم
ش١ف٤٩٧	ولا له عهد أو ميثاق	وهم بذلك الطريقة لا يُقر لهم لا عهود ولا مواثيق
ش٢ف٤٩٧	دمه دم الحنوش الحُمر	يصبحوا في عداد العايبين عيب أحمر
ش٣ف٤٩٧	وحربه من جميع القوم	ويستحقوا المواجهة والحرب بإجماع القبائل
ش١ف٤٩٨	من أصحاب الشجيّاتي	من القبائل أصحاب الحقوق
ش٢ف٤٩٨	ومن أهل الحميّاتي	ومن القبائل المجاورين أصحاب الحميّة وفقاً للثوابت المسنونة

ش٣ف٤٩٨	من المبعد مع الحدّه	من القوم المبعدين ومن القوم المجاورين
ش١ف٤٩٩	من الباقي على عهده	من القبائل المتمسكين بالثوابت
ش٢ف٤٩٩	وعاده من ذراء جدّه	ومن كافة التكتل القبلي الانحداري أي الذي يجمعهم قرابة النسب الواحد مهما حصل التباعد في السكن
ش٣ف٤٩٩	وتاليها مصافيها	وفي الأخير سيتم المحاسبة والمصفى بلى ريب
ش١ف٥٠٠	حداد الحد لا خابت	إذا خابوا القبائل المجاورين للقبائل المعوجين
ش٢ف٥٠٠	فمولى الأمر مولى الحد	فحمى السابقين واللاحقين محصوراً بولاة الأمر وهي (الدولة)
ش٣ف٥٠٠	وبيت المال بيت الكل	فإن بطلان الاختصاص المنحصر بتلك المنافع الثلاث يؤل إلى العموم إي تتولاه الدولة مباشرةً
ش١ف٥٠١	بلاد العز محميّه	أما بلاد العز فهي دائماً محميّة وقائمة على الثوابت
ش٢ف٥٠١	سننها للنقاء مجزوف	وما ينتج في بلاد العز يُعالج في إطار الثوابت دون مماطلة ودون تطويل وإنما بالإجراءات المسنونة المختصرة وهي النقى والسنّة المجزوفة (للتعميم وشمول الاختصار يقال جزافاً)
ش٣ف٥٠١	عدى المعوج وخاقرها	باستثناء القبائل المعوجين والخاقرين والخاقر هو الذي يتصرف التصرف المفشول والمخالف للقيم والثوابت
ش١ف٥٠٢	وينجا من دخل فيها	فبلاد العز دائماً تحمي من وفد إليها
ش٢ف٥٠٢	فهو آمن على السنّة	من وفد إلى بلاد العز فهو آمن وكلما يلحقه من ضرر أو أذى يرد اعتباره بأحكام العيوب والعتوب كأكبر وسائل الاعتذار أو بالمحول أمام عدالة القضاء الرسمي
ش٣ف٥٠٢	سِلابَت كل مُستضعَف	فإن بلاد العز وأهلها هم السلاح لكل ضعيف وغريب
ش١ف٥٠٣	وان زلّت مخاطيها	وإن أتى الأذى من أصحاب الحمى أنفسهم لزوار البلاد فهم سريعين لرد الاعتبار بأكبر وسائل الاعتذار والأحكام المغلظة
ش٢ف٥٠٣	على السنّة مراضيها	بإلاجراءات المسنونة تطيب النفوس
ش٣ف٥٠٣	فمن هو بالحِمى آمن	فكل من دخل بلاد العز فهو آمن
ش١ف٥٠٤	فأدنى حكم عيب أحمر	وحصانة الوافد إلى الحمى هو العيب الأحمر (بالمحدّش)
ش٢ف٥٠٤	ووجد أعلى فعاليها	وإن وجدت صفات أبشع من ذلك لفعل الجريمة أو الخطيئة فتقام العقوبة بأرفع المعايير المحددة

ش٣ف٥٠٤	لهايجها ودايجها	سواء كان العابر أو الزائر هائجاً أو دائجاً فالهايج هو الضال عن الطريق، والدايج هو متقصد الحرفة أو البائع يكون يمني أو أجنبي
ش١ف٥٠٥	لعابرها وزايرها	سواءً عابر سبيل أو زائر
ش٢ف٥٠٥	غريب الأهل كالهِجره	فإن الغريب عن الديار بمثابة الهجرة (ذو امتيازات وحصانات قوية)
ش٣ف٥٠٥	بحكم الضيف في مُتعِه	وبحكم الضيف، فالضيف والمتيع بمعنى وحكم موحّد المتمثل بالحصانة المسنون قوامها بحكم المحدّش
ش١ف٥٠٦	حكيم العلّه الباذل	أول الآمنين بالحمى والتي حصانتهم عيب أحمر (بالمحدّش) هو حكيم العلة الباذل بمعنى الطبيب الباذل (والباذل هو الممارس لمهنة الطب وليس الخبرة دون عمل)
ش٢ف٥٠٦	ومن في عهد مولا الأمر	والثاني هو من في عهد مولا الأمر (مولى الأمر هي الدولة) بمعنى من كان دخوله إلى الوطن بنسق وتصريح من الدولة
ش٣ف٥٠٦	ومثل الطايفي في الطوف	الطائفي هو الشخص المكلف من الدولة لتقدير الزكاة وما في حكم ذلك من موظفي الدولة
ش١ف٥٠٧	نظامي أو فقيه اللوح	النظامي هو جندي الدولة وفقيه اللوح بمعنى المدرس واللوح تأكيداً على العمل
ش٢ف٥٠٧	ولا بوقه على ذِمّي	الذمي هو اليهودي أو النصراني
ش٣ف٥٠٧	ولا متقصّد الحِرفه	ينطبق على مسمى متقصّدين الحرفة ناس كثير كالمستثمرين، المقاولين، البائعين... الخ فمتقصد الحرفة ضمن الآمنين بالحمى قوام حصانتهم علق حمراء (بحكم المحدّش) بإجراءات السنة المجزوفة (المختصرة والسريعة)
ش١ف٥٠٨	وحُكم أفعال موزاء العوج	وهناك نوع من الجرائم تسمى أفعال موزاء العوج فالموزاء هو صاحب الحمى الذي يقبل المجرمين في بلاده فالمعوجين هم المجرمين وموزاهم هو صاحب الحمى فيقال (موزاء العوج)
ش٢ف٥٠٨	لبث موزاء اعوجاج أحمر	الجرائم التي من صنف موزاء العوج تقاس بالاعوجاج الأحمر بمعنى العيب الأحمر المحكوم فيه بالمحدّش

ش٣ف٥٠٨	أدناها عُلق حمراء	أدناها عيب أحمر لأن هناك رافعات للعيب سواءً بدروع العيب أو بوجود علق أخرى مثل أسير البطرة وما في حكمه من العيوب الثلماء فإن العليا هي الملزمة لأنه لا يؤخذ إلا بواحدة وهي الأرفع عقوبة
ش١ف٥٠٩	ووجد أعلى فعلياها	الأرفع عقوبة هي الملزمة دائماً
ش٢ف٥٠٩	وموزاء العوج ماله غَرم	من تقبل المجرمين في بلاده أو ناصرهم فلا يلزم على بقية أصحاب البلاد تلبيته أو مناصرته أو دفع أغراماً مادية تكافلاً معه
ش٣ف٥٠٩	ولا من تصفيّة محجى	وفي نفس الوقت ليسوا معفيين عن الوفاء
ش١ف٥١٠	موزاء الشّاذ والسارق	أولهم موزاء الشاذ، والشاذ هو المجرم الهارب، أما السارق فلا يحتاج إلى تعريف
ش٢ف٥١٠	وزارع فتنة المِلّه	الملة: هي الدين
لقيش	ومثله خاين النعمه	الفارين من عاملي الدولة بمعنى موظفي الدولة سواءً وظائف كبيره أو صغيرة فكان يقال للشخص من هذا النوع (بخائن النعمة) فمن حماهم أو تم قبولهم في بلاده أو يناصرهم فهو موزاء العيب، موزاء اعوجاج احمر
ش١ف٥١١	وموزاء خاين اوطانه	خائنين الأوطان هم المتآمرين على شعبهم ووطنهم
ش٢ف٥١١	وناكس رايته خاين	وفي عداد خائن الأوطان ناكس رايته بمعنى من يتسبب في هزيمة جيش وطنه ثم يفر ليحتمي بمنطقته فهو اعوجاج أحمر وأصحاب البلاد أن تقبلوه يكونوا موزاء العيب والعايب
ش٣ف٥١١	وموزاء موبقات البخس	هي الموبقات والبواخس المعروفة (مثل الزاني والديوث...الخ)
ش١ف٥١٢	فمن يتحضّن المعوج	فمن يتقبل مثل هؤلاء أصحاب الاعوجاج الأحمر
ش٢ف٥١٢	بلاسنّه ولا مصفى	بدون مبرر وبدون إرجاعهم للمصفى
ش٣ف٥١٢	لوابثها علق حمراء	محكوم النتائج عيب أحمر (بحكم المحدّش)
ش١ف٥١٣	وهو موزاء الملاماتي	الملاماتي هنا باثنان معاني معنى قريب ومعنى بعيد فالقريب بأنهم ملامين في ذلك ومدانين، والبعيد هو بيان وجوب رفع الليامة لهم لكسر شوكتهم
ش٢ف٥١٣	وحربه منهج العاتي	ومواجهة مثل هؤلاء هو مسار منهج ومبدأ أهل الشيم والقيم المسنونة (مواجهه وجوبيه)
ش٣ف٥١٣	ومن حال المباحاتي	والتصدي لهم وكسر شوكتهم نهجاً مباحاً

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٨٥):

ش١ف٤٨٢ وكـــــلاً لـــــه حِمـــــى وحـــــدود

ش٢ف٤٨٢ وحامـــــل خيـــــرها والشّـــــر

ش٣ف٤٨٢ ســـــببها والـــــذرب منهـــــل

ش١ف٤٨٣ لحاميهـــــا ومولاهـــــا

ش٢ف٤٨٣ غبشـــــها والصـــــوافي لـــــه

ش٣ف٤٨٣ تحـــــددها رزايمهـــــا

ش١ف٤٨٤ ولي ماهـــــا ومـــــرعاها

ش٢ف٤٨٤ ويتحمّـــــل عواقبهـــــا

ش٣ف٤٨٤ لوابثهـــــا فعايلهـــــا

ش١ف٤٨٥ ومـــــا تنبـــــت لمولاهـــــا

ش٢ف٤٨٥ حوامضـــــها وحاليهـــــا

ش٣ف٤٨٥ لصـــــاحبها العنـــــا فيهـــــا

ش١ف٤٨٦ ومـــــأمن مـــــن وفـــــد فيهـــــا

ش٢ف٤٨٦ لسايـــــرها وضـــــاويها

ش٣ف٤٨٦ بســـــافلها وعاليهـــــا

ش١ف٤٨٧ علـــــى الشـــــيمه وماضـــــيها

ش٢ف٤٨٧ وفي الســـــنّة عوايـــــدها

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٨٥):

١- أبناء المغرم الواحد لهم حمى معلوم يتحملون مسئولية أمنه واستقراره وتأمين من وفد إليه ويستفيدون بما فيه من الفوائد بمعنى (الماء والمرعى والأحطاب ...الخ) أما الملكية فهي عامة لكل الشعب

٢- الاحتياج إلى وضع الحدود بين أبناء القرى والعزل والقُبل هو لتحمل مسئولية ما يقع فيها من أفعال الشر أكثر احتياجاً مما يقع فيها من خير فإنها عبارة عن

أراضي عامة لكل الشعب عدى الاحتطاب والماء والمرعى

***

القاعـدة(١٨٦):

ش٣ف٤٨٧ فـــــلا ســـــاحه طَلـــــق ســـــاحه

ش١ف٤٨٨ ولا الحـــــــد المفـــــــيّش حـــــــد

ش٢ف٤٨٨ فهـــــــي عنـــــــوه لشـــــــافعها

ش٣ف٤٨٨ حديـــــــد الحـــــــد وارثهـــــــا

ش١ف٤٨٩ وهـــــــو مضـــــــبط متاقيهـــــــا

ش٢ف٤٨٩ وهـــــــو مـــــــولا لمولاهـــــــا

ش٣ف٤٨٩ هـــــــو العاقـــــــل لخاملهـــــــا

القاعـدة(١٨٧):

ش١ف٤٩٠ حـــــــدود الفـــــــيش كالجاهـــــــل

ش٢ف٤٩٠ وحـــــــد الحـــــــوز كالعاقـــــــل

ش٣ف٤٩٠ هـــــــو الضّـــــــابط لغاويهـــــــا

ش١ف٤٩١ مهـــــــب الموبقـــــــه فيهـــــــا

ش٢ف٤٩١ إذا خابـــــــت قبايلهـــــــا

ش٣ف٤٩١ هـــــــو الـــــــوارد لشـــــــاردها

ش١ف٤٩٢ بـــــــلاد العـــــــز يعناهـــــــا

ش٢ف٤٩٢ شِـــــــيَم بـــــــادي بواديهـــــــا

ش٣ف٤٩٢ ومضـــــــبط مـــــــن يجاورهـــــــا

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتان (١٨٦ و ١٨٧):

الحكم الذي تنص عليه القاعدة هو بأن القبائل التي لا تتحمل مسئولية الضبط في ذلك الحمى فلا تستحق الانتفاع بتلك العوائد الثلاث بحماها ولا تستحق ذلك الحمى وتتحوّل اليد في ذلك الحمى العام إلى القبائل المجاورين الأقرب فالأقرب بمقام الإرث أو الشفاع وهم الذين يقومون بالمهمة تجاه ذلك الحمى.

* * *

القاعـــدة(١٨٨): ش١ف٤٩٣ إليهـــــا النّـــــده والتقـــــديم
ش٢ف٤٩٣ ثـــــم الدّفـــــر والتثويـــــر
ش٣ف٤٩٣ فأمـــــا رد ولا فـــــتح
ش١ف٤٩٤ طـــــريق القـــــوم والتـــــأمين
ش٢ف٤٩٤ وحـــــق الســـــوف مـــــن ســـــنّه
ش٣ف٤٩٤ علـــــى متقـــــى مـــــداعيها
ش١ف٤٩٥ علـــــى ســـــنّة ملاقيهـــــا
ش٢ف٤٩٥ في العلّـــــه تـــــداويها

القاعـــــدة(١٨٩): ش٣ف٤٩٥ وفي جفـــــر المثـــــار الحـــــار
ش١ف٤٩٦ بعـــــد النّـــــده والتقـــــديم
ش٢ف٤٩٦ فهـــــو خـــــارج علـــــى الســـــنّة
ش٣ف٤٩٦ وهـــــو معـــــوج مـــــع المعـــــوج
ش١ف٤٩٧ ولا لـــــه عهـــــد أو ميثـــــاق
ش٢ف٤٩٧ دمـــــه دم الحنـــــوش الحَمـــــر
ش٣ف٤٩٧ وحـــــربه مـــــن جميـــــع القـــــوم
ش١ف٤٩٨ مـــــن أصـــــحاب الشـــــجيّاتي
ش٢ف٤٩٨ ومـــــن أهـــــل الحميّـــــاتي
ش٣ف٤٩٨ مـــــن المبعـــــد مـــــع الحـــــدّه
ش١ف٤٩٩ مـــــن البـــــاقي علـــــى عهـــــده
ش٢ف٤٩٩ وعـــــاده مـــــن ذراء جـــــدّه
ش٣ف٤٩٩ وتاليهـــــا مصـــــافيها

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدتان (١٨٨ و ١٨٩):

١- من حق أولياء الدم الذي يحصل في حمى يسوده الانفلات أن يأخذوا الحق من أصاحب ذلك الحمى فإذا لم ينضبطوا أصحاب الحمى بواجبهم فيتجهوا لدى أصحاب الحمى المجاور فهم المعنيين بالدرجة الثانية

٢- إذا لم يقوموا أصحاب الحمى المجار بواجبهم فواجب كافة القبائل القريب منهم والبعيد أن ينقضّوا على صاحب الحمى السابق مع اللاحق

***

القاعدة(١٩٠):

ش١ف٠٠٠ حـــــداد الحـــــد لا خابـــــت

ش٢ف٠٠٠ فمولـــــى الأمـــــر مولـــــى الحـــــد

ش٣ف٠٠٠ وبيـــــت المـــــال بيـــــت الكـــــل

القاعـــــدة(١٩١):

ش١ف٠٠١ بـــــلاد العـــــز محميّـــــه

ش٢ف٠٠١ ســـــننها للنقـــــاء مجـــــزوف

ش٣ف٠٠١ عـــــدى المعـــــوج وخاقـــــرها

ش١ف٠٠٢ وينجـــــا مـــــن دخـــــل فيهـــــا

ش٢ف٠٠٢ فهـــــو آمـــــن علـــــى الســـــنّة

ش٣ف٠٠٢ سِـــــلابَت كـــــل مُستضـــــعَف

ش١ف٠٠٣ وان زلّـــــت مخاطيهـــــا

ش٢ف٠٠٣ علـــــى الســـــنّة مـــــراضيها

القاعـــــدة(١٩٢):

ش٣ف٠٠٣ فمـــــن هـــــو بالحِمـــــى آمـــــن

ش١ف٠٠٤ فأدنـــــى حكـــــم عيـــــب أحمـــــر

ش٢ف٠٠٤ ووجـــــد أعلـــــى فعاليهـــــا

ش٣ف٠٠٤ لهايجهـــــا ودايجهـــــا

ش١ف٠٠٥ لعابـــــــــــــرها وزايـــــــــــــرها
ش٢ف٠٠٥ غـــــــريب الأهـــــــل كالهِجـــــــره
ش٣ف٠٠٥ بحكـــــــم الضـــــــيف في مُتعِـــــــه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢):

الحكم الذي تتضمنه القاعدة هو مصادرة حِمى القبائل العاجزة عن السيطرة على الحمى المجاور لهم المنفلت أمنه واستقراره وتكون اليد في الحمى السابق مع اللاحق منحصراً تحت يدي الدولة والمقصود هي تلك المنافع الثلاث (الماء والمرعى والاحطاب) أما ما عدى ذلك فهو ملك عام تكون الدولة مسئولة عنه بقوّة الثوابت المرجعية المسنونة لكافة القبائل اليمنية.

القاعـــــدة(١٩٣):
ش١ف٠٠٦ حكـــــــيم العلّـــــــه البـــــــاذل
ش٢ف٠٠٦ ومـــــن في عهـــــد مـــــولا الأمـــــر
ش٣ف٠٠٦ ومثـــــل الطـــــايفي في الطـــــوف
ش١ف٠٠٧ نظـــــامي أو فقيـــــه اللـــــوح
ش٢ف٠٠٧ ولا بوقـــــه علـــــى ذِمّـــــي
ش٣ف٠٠٧ ولا متقصّـــــــــد الحِـــــــــرفه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(١٩٣):

الحكم الذي تتضمنه القاعدة هو أن الاعتداء على الآمنين بالحمى محكومه عيب أحمر(بحكم المحدّش) لكلاً في (ماله وعرضه ودمه)، فالممتلكين لعُلقة الآمنين بالحمى إحدى الأشخاص السبعة الموضحين بالجدول التالي:-

م	السبعة الأمنين بالحمى المحددة علقتهم (المحدّش)
١	حكيم العلّة الباذل (الطبيب)
٢	من في عهد مولى الأمر
٣	الطايفي في الطوف (المكلف بتقدير الزكوات ومن في حكمه من موظفي الدولة)
٤	النظامي (العسكري)
٥	فقيه اللوح (المدرس)
٦	الذمي (اليهودي أو النصراني)
٧	متقصد الحرفة(المستثمرين ومن في حكمهم)

القاعـــــــدة(١٩٤):

ش١ف٠٨ وحُكـــم أفعـــال مـــوزاء العـــوج

ش٢ف٠٨ لبـــث مـــوزاء اعوجـــاج أحمـــر

ش٣ف٠٨ أدناهـــــا عُلـــــق حمـــــراء

ش١ف٠٩ ووجـــــد أعلـــــى فعلياهـــــا

القاعـــــــدة(١٩٥):

ش٢ف٠٩ ومـــوزاء العـــوج مالـــه غَـــرم

ش٣ف٠٩ ولا مـــــن تصـــــفيّة محجـــــى

ش١ف١٠ مـــــوزاء الشّـــــاذ والســـــارق

ش٢ف١٠ وزارع فتنـــــــــة المِلّـــــــــه

ش٣ف١٠ ومثلـــــه خـــــاين النعمـــــه

ش١ف١١ ومـــــوزاء خـــــاين اوطانـــــه

ش٢ف١١ ونـــــاكس رايتـــــه خـــــاين

ش٣ف١١ ومـــــوزاء موبقـــــات الـــــبخس

القاعـــــــدة(١٩٦):

ش١ف١٢ فمـــــن يتحضّـــــن المعـــــوج

ش٢ف٥١٢ بلاســــــــــنّه ولا مصفــــــــــى

ش٣ف٥١٢ لوابثهــــــا علــــــق حمــــــراء

ش١ف٥١٣ وهــــــو مــــــوزاء الملامــــــاتي

ش٢ف٥١٣ وحــــــربه مــــــنهج العــــــاتي

ش٣ف٥١٣ ومــــــن حــــــال المباحــــــاتي

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد (١٩٤ و١٩٥و١٩٦):

الأحكام الذي تتضمنه القواعد هو أن الحمى الذي يفر إليه أو يحتمي به إحدى الستة المنبوذين يطلق على ذلك الحمى (موزاء العوج) وما يحصل من نتائج بسبب ذلك فيقال له لبث موزاء اعوجاج احمر، والستة المنبوذين الموضحين بالقواعد هم الموضحة أسمائهم بالجدول التالي: -

م	الستة المنبوذين
١	الشاذ
٢	السارق
٣	زارع فتنة الملّة
٤	خائن النعمة
٥	خائن أوطانه وناكس رايته خاين
٦	موزاء موبقات البخس

* * *

ثالثاً: نكف الطارفه ونكف الكارثه

(أ) النص:

٥١٤ ومن زج الحِمى وأهله ببير العوج والويلات مع سلطان مولا الأمر
٥١٥ نكف من شيخ ولآ فرد فلا منكف ولا مغرم فليس الغُرم يحويها
٥١٦ ولا شرع الصَحَب فيها حمل ذنبه على جنبه لا شيخ القبيله شيخ
٥١٧ ولا فرد القبيله فرد في التفريط في قومه أو التشهير بالشّيمه
٥١٨ ولا من تصفيه محجى فإن المغرم الغصّاب على المسنون وأغلاله
٥١٩ ومسراح النّقى ماله سوى الشّلات للمحتل نوايب طارفات الكُل
٥٢٠ غرامه ورجّامه بغرم الدّم والدرهم ومغرم لام شلاله

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥١٤	ومن زج الحِمى وآهله	من آلقاء قبيلته في التهلكة
ش٢ف٥١٤	ببير العوج والويلات	هذا النوع من المصائب كمن يلقي آهله في البئر العميقة التي مسارها غير مستقيم وإنما معوج فيهلك الساقط بطيّات البئر قبل وصوله إلى سفال البئر والويلات تأكيداً على المصائب والفتن
ش٣ف٥١٤	مع سلطان مولا الآمر	من آدخل آبناء قبليته في مواجهة آو صراع مع مولا الأمر (في مواجهة حربية مع الدولة)
ش١ف٥١٥	نكف من شيخ ولا فرد	النكف هو إعلان الطوارئ للمواجهة واستدعاء عام لكافة القوم فمهما كان ذلك النكف من شيخ أو فرد
ش٢ف٥١٥	فلا منكف ولا مغرم	فلا يلزم تلبيته للمواجهة ولا يلزم مناصرته بالمال (المغرم)
ش٣ف٥١٥	فليس الغَرم يحويها	فليس ذلك ضمن النظام التكافلي والشراكة الإجبارية
ش١ف٥١٦	ولا شرع الصَحَب فيها	ولا يوجد مصوّغ يلزم القبائل لتلبيته
ش٢ف٥١٦	حمل ذنبه على جنبه	فالمصيبة تخصه بمفرده
ش٣ف٥١٦	لا شيخ القبيله شيخ	إن كان الداعي من شيخ لمواجهة الدولة فيعتبر مشيخه ملغياً في هذا الجانب ولا من تصفية محجى أي ويجب إرجاعه إلى صوابه بالقوّة
ش١ف٥١٧	ولا فرد القبيله فرد	وإن كان فردا من آفراد القبيلة فيعتبر شاذ وعضويته شاذة ويجب ضبطه من كل أبناء القبيلة وبحسب نظام الأقرب فالأقرب
ش٢ف٥١٧	في التفريط في قومه	فذلك تفريطا بمنطقته وآصحاب منطقته
ش٣ف٥١٧	آو التشهير بالشَيمه	وتلك هي إساءة للشيم

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥١٨	ولا من تصفية محجى	القبائل في نفس الوقت ليسوا معفيين عن الوفاء وضبط الإعوجاج
ش٢ف٥١٨	فإن المغرم الغصّاب	فإن التكافل والشراكة الإجبارية
ش٣ف٥١٨	على المسنون وآغلاله	هي محصورة بالأمور السليمة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)
ش١ف٥١٩	ومسراح النَقى ماله	الأمور السليمة والسير العادل هو دائماً مبدأ النظام القبلي
ش٢ف٥١٩	سوى الشَلات للمحتل	لا تكافل لمواجهة دولة عدى آن كانت دولة آجنبية غازية
ش٣ف٥١٩	نوايب طارفات الكَل	يجب توظيف نظام الغرم والتكافل والشراكة القبيلة الإجبارية فقط لمواجهة الدولة الأجنبية التي تتقدم بجيوشها لاحتلال الوطن
ش١ف٥٢٠	غرامه ورجّامه	تكافلاً بالنفس وبالمال إجبارياً بنظام الصحي الغصّاب والمغرم المسنون
ش٢ف٥٢٠	بغرم الدّم والدرهم	افتداء الوطن بالدم وبالمال
ش٣ف٥٢٠	ومغرم لام شلاله	لا يعفى آي شخص من القبائل عن بذل غرمه وجهاده لمواجهة الاحتلال الأجنبي الحقيقي

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٩٧):

ش١ف٥١٤ ومن زج الحِمى وأهله
ش٢ف٥١٤ ببير العوج والويلات
ش٣ف٥١٤ مع سلطان مولا الأمر
ش١ف٥١٥ نكف من شيخ ولا فرد
ش٢ف٥١٥ فلا منكف ولا مغرم
ش٣ف٥١٥ فليس الغَرم يحويها
ش١ف٥١٦ ولا شرع الصَحَب فيها
ش٢ف٥١٦ حمل ذنبه على جنبه
ش٣ف٥١٦ لا شيخ القبيله شيخ
ش١ف٥١٧ ولا فرد القبيله فرد
ش٢ف٥١٧ في التفريط في قومه
ش٣ف٥١٧ أو التشهير بالشّيمه
ش١ف٥١٨ ولا من تصفية محجى

ش٢ف٥١٨ فـــــــإن المغـــــــرم الغصّـــــــاب
ش٣ف٥١٨ علـــــــى المســـــــنون وأغلالـــــــه

* * *

القاعـــدة(١٩٨): ش١ف٥١٩ ومســـــــراح النّقـــــــى مالـــــــه
ش٢ف٥١٩ ســـــــوى الشّـــــــلات للمـــــــحتل
ش٣ف٥١٩ نوايـــــــب طارفـــــــات الكَـــــــل
ش١ف٥٢٠ غـــــــرامه ورجّامـــــــه
ش٢ف٥٢٠ بغـــــــرم الـــــــدّم والـــــــدرهم
ش٣ف٥٢٠ ومغـــــــرم لام شـــــــلاله

أهم الأحكام والمرتكزات للقاعدتين (١٩٧و ١٩٨) احتوائهما على الثوابت والضوابط التالية:-

١- من دعا أبناء منطقته لمواجهة سلطات فلا يلزم تلبيته، ولا يعفوا أصحابه عن إرجاعه إلى صوابه فهم الذين يتحملون النتائج عاجلاً أم أجلاً (ولا من تصفيه محجى)

٢- لا صلاحية لشيخ المنطقة في دفع أبناء منطقته لمحاربة سلطات الدولة ومن مارس ذلك فمشيخه غير ملزم للقوم (لا شيخ القبيلة شيخ)، وكذلك الفرد يلتغي مغرمه ولكن بعد إرجاعه إلى صوابه

٣- نظام المغرم الغصّاب تحفظه وتحميه ثوابت مسنونة وليس على الهواء والغواء فلا مغرم لمواجهة سلطات دولة بمختلف الظروف عدى إن كانت دولة أجنبية غازية، فنظام المغرم الغصّاب مسنوناً تجاه حماية الوطن بقوة التشريع القبلي العام الثابت وليس طوعياً

(عدى الشلات للمحتل ، نوايب طارفات الكل)

* * *

ثاني فصل

ربيع الغوى والسَّوى والمَغرم الغصّاب

أولاً: التفريد البطرة وشروط المغرم الغصّاب

(أ) النص:

٥٢١ ومن يعلن لتفريده لنفسه عن صفوف الربع أو يطرح لغرامِه
٥٢٢ بلى سنّه ولا عوجا ولا محسب على الفاروق ولا مصفى على اسبابه
٥٢٣ فلا محجى لتفريده ولا مقبول في طرحه وتشريع الصَحَب غصّاب
٥٢٤ وسنّتها متاقيها على المَستنكِر النابي قفا الداعي على السنّة
٥٢٥ بشرع الرقم والمعروض بأنّه للصّحَب قايم وداحن محنق الصّاحب
٥٢٦ على قافي صَحَب غصّاب ويطلَب قومت الغرام إلى جنبه بما يلزم
٥٢٧ فأن قاموا فسنّتها وإن خابوا فلا يعفى عن الواجب وما كلّف
٥٢٨ فهو حمل الصَحَب والغَرم على ما سرح الذّمّه على النايم بحُكم الجبر
٥٢٩ بشرع الوجه والمتقى ومعطوفة على الشارد لمن طالب بِلازِمها
٥٣٠ بحُكم الجبر في البطرة وتجبور الدّسم ثورين والمتبوع جانبها
٥٣١ لِمسراخ الصَحَب في الغوم يُساق الغوم لِلقايم وجنبه كُلّمن قد قام
٥٣٢ فلا محجى لِتهرب ولا منجا لِتذرب يكُن في طرح أو تفريد
٥٣٣ سوى ان غاب عنه الدّحن بالمسنون من ربعه لزوم الطّرد في حينه
٥٣٤ غياب الدحن ثم الطرد مثابَة من أجاز البيع خِطام الصّاحب السنّة
٥٣٥ ومقباضه مع الجافر ولو تبلَغ مقاريها وما تنبت مذاريها
٥٣٦ على البطرة وساريها خيار الصّاحب الغصّاب وخير المغرم الزّاجي
٥٣٧ وإن تثبُت شجيَّاته وغاب الدَّحن في حينه فسَوْق الثّور رفعانِه
٥٣٨ ولا تُقبل حجج خاقِر تجاه المحنق العاثِر سوى المسنون واللازم
٥٣٩ فلا له في قصوره حُكم مهما عد ولاّ شد إن كانت مجالي قدر
٥٤٠ حل الغزو والمحرب ليست من شجيَّاته حِجاب النقص مش حجّة
٥٤١ اذا الهسفه بِوَقت الضّيق فشرع الصّاحب المحجوب لا يدخَل مداخِل ضُر
٥٤٢ ولا مبرز فشائه مُر ومنها مبرز الشّلاّت وموقف حِلم ولاّ عِلم
٥٤٣ فلا غَرم المشوره غَرم ولا قَسم الزعامه جُرم في الشّدّه ووقت الضِّيق

٥٤٤ ففيهـا الـرأي لأزجـاهم وحمـل البـت لأعقلهـم وموعـى السّـر لأصـفاهم
٥٤٥ وشـأن العِلـم لاكبـرهم بيـان الـنقص للغـرام مـن أقوالـه مـع الأفعـال
٥٤٦ وتتلاشـا ضـررها القـوم ولا حِصّـه قصـا فيهـا مَثـل غـرام أبـو وجهـين
٥٤٧ أو الأسـرار يفشـيها وداهـل موقـف الذّمْـره وهـو داني في المغـرم
٥٤٨ وطبعـه خاقـر الفزعـه ومسـتبدل زنـاده زاد ودعوى الزاد عذر السّحب
٥٤٩ ومـن ميـزان عينـه هـش مـع شـاهد ثقيـل السـمع ومن عُذره ضعيف الشوف
٥٥٠ وخـازع مشـهده أو كـن ومثلـه مخفـي الجَلَبَـه بسـاعة لـزّة المتقـى
٥٥١ وفي حُكمـه ضـعيف الجهـد لا معـدى ولا مبـدى لا يفـرع ولا يقـرع
٥٥٢ وخاقـر في بيـاض الوجـه سـاعة معيـب الغـرام وفي الهـدّات والمـدّات
٥٥٣ الـيهُم خاقـر العنـوه ونقص الجهد عد به فـرق في حـامي ظهـور القـوم
٥٥٤ وفـادي نحـرها بـالنّفس بيـان الفـرق مـن سـنّه بوقـت الشـور ولآ قـول
٥٥٥ بيـاض الوجـه مـال الكُـل وداخـل في عـداد الـنّقص رابـط عـوج بـاللازم
٥٥٦ وذي ممنـوع بالمسـنون كمـن رحّـب بمتـربِّع بـدون الـربع هـي عوجـا
٥٥٧ فـلا يجتـاز بالتـرحيب سـوى في شـرع متـزبّن لحاضـر في تلـف واضـح
٥٥٨ بـماء الوجـه مـحصوره فهـو مـن حـال غـرامه وشَـوره مـرتبط بالـربع
٥٥٩ ومتقـى الوجـه متقاهـا علـى السـنّة وفحواهـا فمـن يقـبض بهـا اضـواها

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥٢١	ومن يعلن لتفريده	الإعلان للتفريد هو الإعلان والإشهار عن سحب عضويته عن مغرمه الأصلي
ش٢ف٥٢١	لنفسه عن صفوف الربع	سحب عضويته من صفوف الربع
ش٣ف٥٢١	أو يطرح لغرامِه	أو يعلن إلغاء عضوية شخص أو جماعة من الربع
ش١ف٥٢٢	بلى سنّه ولا عوجا	بدون مبررات
ش٢ف٥٢٢	ولا محسب على الفاروق	وبدون انصياع وأتباع الثوابت المسنونة التي تمكّن الناس من اعتناق الافتراق
ش٣ف٥٢٢	ولا مصفى على اسبابه	وبدون انصياع وأتباع لإجراءات فرز الأسباب
ش١ف٥٢٣	فلا محجى لتفريده	فليس انفراده مقبولاً
ش٢ف٥٢٣	ولا مقبول في طرحه	ولا طرحه لبعض أصحابه مقبولاً

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٥٢٣	وتشريع الصَحَب غصّاب	فإن ذلك تكافل ورابط وشراكه إجبارية بثوابت مسنونة
ش١ف٥٢٤	وسنّتها متاقيها	وعند ظهور شيء من هذه الظواهر يجب التصدي لها بما هو وارد في الثوابت القبلية المسنونة
ش٢ف٥٢٤	على المَستنكِر النابي	من لاحظ ظهور مثل هذا التصرف عليه أشعار الآخرين بما لاحظ أو سمع
ش٣ف٥٢٤	قفا الداعي على السنّة	وعليه أولاً أن يعلن مبدئياً اعتراضه على ذلك ولكنه يجب أن يكون ذلك الاعتراض على السنّة بمعنى وفقاً للثوابت المسنونة
ش١ف٥٢٥	بشرع الرقم والمعروض	بنظام الاسترقام والعرض الخطّي وبشروطها
ش٢ف٥٢٥	بأنّه للصّحَب قايم	يحدد في ذلك الاسترقام والمعروض الخطي بأنه معترض وقائم بما يلزم
ش٣ف٥٢٥	وداحن محنق الصّاحب	ويحدد فيه بأنه رافض ومعترض على ذلك الانسحاب أو التفريد
ش١ف٥٢٦	على قافي صَحَب غصّاب	وأنه منصاع للنقاش والمفاوضة على الأسباب بإجراءات مبسطة بدن تعجيز على صاحبه فيقال (على قافي الصحب) بمعنى إذا كان المتفرد الزعلان شخصاً واحداً سيكون في المفاوضة طرفاً، ويكون سائر الربع من قومه طرف ثاني ولكن نظام قافي الصحب لا يخسر إلا كواحد منهم حتى تظهر النتيجة
ش٢ف٥٢٦	ويطلَب قومت الغرام	وذلك المعترض الأول لمجرد علمه عليه أولاً الإعلان بأنه يطلب قيام الآخرين إلى جانبه للنقاش ومعالجة الموضوع وفقاً للثوابت القبلية المسنونة
ش٣ف٥٢٦	إلى جنبه بما يلزم	يقوموا بجانبه بما يلزم عليهم وفقاً للثوابت المسنونة
ش١ف٥٢٧	فأن قاموا فسنّتها	فإن لبّوه وقاموا إلى جانبه للنقاش والاعتراف أو الإجبار لخاطر صاحبهم (الذي أعلن تفريده) فإن ذلك هو النهج الصحيح
ش٢ف٥٢٧	وإن خابوا فلا يعفى	وأن لم يوقفوا إلى جانبه فلا يعني أن ذلك يعفيه عن مواصلة الواجب
ش٣ف٥٢٧	عن الواجب وما كلّف	عليه مواصلة الواجب لأنه سيعود على سائر أصحابه بكل ما يلحقه من خسائر أو نتائج

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥٢٨	فهو حمل الصَحَب والغَرم	التكلفة على الجميع بنظام الغرم
ش٢ف٥٢٨	على ما سرح الذّمّه	لأنه في النهاية سيحتسب خسائره وعليه فقط اليمين إثباتاً لذلك فمثل هذا يستثنى من قاعدة (على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين)
ش٣ف٥٢٨	على النايم بحُكم الجبر	وفي النهاية يلزم على أصحابه تسليم المبلغ مجبوراً (مدبولاً)
ش١ف٥٢٩	بشرع الوجه والمتقى	بنظام متاقي الوجيه الذي يقام على من تأخر مساق المحشّم (الضعف)
ش٢ف٥٢٩	ومعطوفة على الشارد	في النهاية سيدفعون المبلغ مجبوراً ويعودوا بطلب المبلغ على ذلك الشخص الشارد (من أعلن تفريده) ولذلك شروط
ش٣ف٥٢٩	لمن طالب بِلازمِها	من تقصى وطالب بذلك
ش١ف٥٣٠	بحُكم الجبر في البطرة	وهم أيضاً سيستلمون المبالغ التي دفعوها مدبوله (الجبر) إذا ثبت بعد النقاش أن من أعلن تفريده اتضح على غير وجه حق أما أن كان على وجه حق فلا يعودوا عليه بشيء فهي حمل المغرم العام
ش٢ف٥٣٠	وتجبور الدّسم ثورين	سيستاقون مقدماتهم بجبرها إن كان تفريده على غير حق بالإضافة إلى استحقاقهم منه لرد اعتبارهم بمساق ثورين
ش٣ف٥٣٠	والمتبوع جانبها	وما يعادل ربع ثمن الثور يسّلم نقداً والمسمى متبوعاً
ش١ف٥٣١	لِمسراخ الصَحَب في الغوم	الثورين ومتبوعها تسمى غوم المسراخ فالمسراخ: هو المكان العام الذي يجتمعون فيه أبناء القبيلة أو العزلة
ش٢ف٥٣١	يُساق الغوم لِلقايم	وعند وصول الثورين ومتبوعها إلى المسراخ فهي من حق الشخص الذي ثبت قيامه واعتراضه على ذلك التفريد الاعتراض المسنون الكامل
ش٣ف٥٣١	وجنبه كُلّمن قد قام	ومعه من لبّاه في ذلك قليلهم أو كثيرهم
ش١ف٥٣٢	فلا محجى لِتهرب	ولا يحق لأي شخص أن ينفرد من أصحابه ومغرمه
ش٢ف٥٣٢	ولا منجا لِتذرب	وكل من فرد نفسه عن صفوف الربع على سبيل العنجهية أو التذراب فلا يوجد أي مصوّغ يمكّنه من ذلك

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٥٣٢	يكُن في طرح أو تفريد	سواءً تفريده لنفسه عن صفوف الربع أو نبذه لشخص آخر
ش١ف٥٣٣	سوى ان غاب عنه الدّحن	فلا يكون ذلك التفريد مقبولاً سوى في حالة سماع الربع لذلك وتجاهلهم
ش٢ف٥٣٣	بالسنون من ربعه	وهو الاعتراض اللازم من الربع فالكلام لوحده لا يسمى دحن
ش٣ف٥٣٣	لزوم الطرد في حينه	فالدّحن والاعتراض والمنع اللازم يجب أن يكون في حينه
ش١ف٥٣٤	غياب الدحن ثم الطرد	فإن غاب الدحن وغابت المتابعة
ش٢ف٥٣٤	مثابَة من أجاز البيع	فإن عدم الاعتراض المسنون بمثابة الموافقة وذلك لصالح الشخص الذي أعلن انفراده عن ربعه
ش٣ف٥٣٤	خِطام الصّاحب السنّة	الثوابت المسنونة هي الوسيلة القوية لحماية الربع أو القبيلة من التفكك ويتم ضبط المتلاعب الذي يريد الانفراد بوسيلة وضع طروح الصايب للنقاش والمفاوضة وتسوية الموقف، لذلك أشار المشرع إلى الصايب بمسمى الخطام فالخطام هو اللجام أو الرباط
ش١ف٥٣٥	ومقباضه مع الجافر	وإن رفض مقابلتهم بالطروح فيحق للمعترض استخدام القوة والعاقبة في النتائج على من تبين اعوجاجه
ش٢ف٥٣٥	ولو تبلَغ مقاريها	ولو بلغ الأمر إلى وقوع ضحايا وكلمة مقاريها تعني نهايتها ومعالمها
ش٣ف٥٣٥	وما تنت مذاريها	وما ينتج عنها من ضحايا وخسائر
ش١ف٥٣٦	على البطرة وساريها	تقام تلك الضحايا والخسائر على نظام البطرة بمعنى المحشّم وهو (الضعف والتجبور) بمعنى مساق المبلغ الأساسي مدبولاً (مثنى)
ش٢ف٥٣٦	خيار الصّاحب الغصّاب	أفضل أصحاب المنطقة هو الشخص القوي الذي يتلو اعتراضه استخدام القوة وفقاً للثوابت المسنونة
ش٣ف٥٣٦	وخير المغرم الزّاجي	وأفضل المغرم التكافلي هو المغرم القوي
ش١ف٥٣٧	وإن تثبت شجيَّاته	أما إذا اعترض أبناء المنطقة اعتراضاً مسنوناً للتفريد الذي ظهر من صاحبهم وظهر من خلال النقاش المسنون أن لذلك الشخص شجايا فعلاً أي كان له رؤية أو حق وتجاهلوه أصحابه

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٥٣٧	وغاب الدّحن في حينه	مع أنه غاب الاعتراض في حينه ولم تتم المتابعة إلا بعد أن قام ذلك الشخص بالمواخاة إلى قبائل أخرى
ش٣ف٥٣٧	فسَوْق الثور رفعانِه	فاللازم إلى جانب شجاياه وخسائره وذلك أعادته من خلال مساق ثور ومتبوعه يسمى الرفعان ويعود إلى مغرمه الأصلي
ش١ف٥٣٨	ولا تُقبل حجج خاقِر	باستثناء الشجايا والحجج الواهية فهي تسمى حجج (خاقر) والخاقر هو الشخص المفشول والذي به نقص في الشخصية والتي لا بد أن تكون في وجهه نظر المجتمع شخصية قوية
ش٢ف٥٣٨	تجاه المحنق العاثِر	المحنق العاثر هو التفريد الخاطئ
ش٣ف٥٣٨	سوى المسنون واللازم	عدى ما كان وفقاً للثوابت المسنونة فليس كل زعلان يستحق إرضائه
ش١ف٥٣٩	فلا له في قصوره حُكم	من يفرد نفسه أو يحاول لتفريد نفسه لمجرد زعلاً ألم به مع أن ذلك متعلق بنقص وقصور في شخصيته فلا يكون ذلك الزعل حجّة ولا يُساق له شيء في ذلك
ش٢ف٥٣٩	مهما عد ولاَ شد	مهما عد: بمعنى مهما أدعاء، ومهما شد: بمعنى مهما أثبت صحة كلامه فإن المسألة مسألة نقص في الطاقة العملية لذلك الشخص
ش٣ف٥٣٩	إن كانت مجالي قدر	لا يلزم انفراده ولا يلزم له شيء في زعله المتعلق بالنقص أو التقصير أو عدم إلمامه بالشخصية المتكاملة ذات المواصفات المسنونة في الثوابت القبلية العامة
ش١ف٥٤٠	حل الغزو والمحرب	فليس حجّة مثمنه مسألة عدم التقدير من الصاحب لصاحبه أو عدم احترام مشاعره وهواه في الأوقات الضيقة الطارئة وفي أثناء المواجهات الحربية مع طرف مخاصم لهم
ش٢ف٥٤٠	ليست من شجيَّاته	الحجايج والشجايا الضيقة المنسلخة بفترات الغزو والمحرب لا تكفي أن تكون مبرراً لإعلان الانفراد والطرح ويعتبر ذلك نقص

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٥٤٠	حِجاب النقص مش حجّة	القصور في الشخصية لا يلزم فيها رد اعتبار، فكلما أشير إليه من شروط وضوابط هي في الحقيقة عوامل غريزيه موروثة استطاع المجتمع القبلي من خلالها أن يضبط بعضه بعضاً نحو تكافل وشراكه إجبارية ينتج عنها طاقة عملية عجيبة وهي عوامل تحصّن المجتمع من الضعف أو التخاذل وتضغط على كل فرد منهم بأن يحرص كل الحرص على مهمته فتوزيع المهام تحدث تلقائياً بتحريك تلك العوامل والثوابت حرصاً من كل شخص بأن لا يقال له ناقص أو خاقر أو جبان...الخ هذه العوامل لا تضر بمسار التطور والرقي أو تضر بالنظام والقانون الرسمي للعصر وإنما الضرر هو إعاقة الثوابت والتي بإعاقتها ينحرف مسار تلك الطاقة العجيبة في اتجاهات غير سليمة
ش١ف٥٤١	اذا الهسفه بِوَقت الضّيق	فمن كان زعله أو تم تهزئته بالألفاظ أو عدم تعبيره لمعرفة بعض الأسرار المتعُلقة بقضايا الحرب والمواجهات فإنه يقال لذلك (هسفة بوقت الضيق)
ش٢ف٥٤١	فشرع الصّاحب المحجوب	كل شخص من القبيلة أو القرية لا بد أن يعرف مهمته تلقائياً عند المواجهات مع الخصم العام فلا يحق لشخص أن يطلب القيادة وهناك من هو أحق منه أو يطلب الاطلاع على أسرار عسكريه كدورية أو خطة خاصة مع أنه قد سبق منه أن افشاء بنوع من تلك الأسرار أو سبق وأن صاح الصايح في مهمه عامه وكانت غارته متأخره... الخ
ش٣ف٥٤١	لا يدخَل مداخِل ضُر	فيجب عليه أن يفهم تلقائياً ويعرف أن ذلك حرصاً من القبيلة على ضرورة تحقيق النصر والنجاح المرضي الذي يليق بهم جميعاً
ش١ف٥٤٢	ولا مبرز فشائه مُر	ولا تكون حجّة لمن أراد تفريد نفسه من ربعه لحجّة عدم إشراكه في تدابير سريه والذي يسمى بالمبرز (المفاهمه السريّة)
ش٢ف٥٤٢	ومنها مبرز الشّلاّت	ومن ضمن ذلك مبرز الغارات والحروب
ش٣ف٥٤٢	وموقف حِلم ولاّ عِلم	أو مسألة تستدعي الحلم أو أنه يريد أن يتكلم باسم الجميع ومنعوه فيقال (موقف حلم وإلا علم)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٤٣٥	فلا غَرم المشوره غَرم	فليس المشاورات الطارئة من الحصص التي يجب التساوي فيها
ش٢ف٤٣٥	ولا قَسم الزعامه جُرم	وليس من الثوابت المسنونة تداول الزعامات يوم بيوم أو أسبوع لأحدهم والأسبوع الأخر لشخص آخر
ش٣ف٤٣٥	في الشّدّه ووقت الضِّيق	في وقت الشدائد ووقت الضيق
ش١ف٤٤٥	ففيها الرأي لأزجاهم	فإن مهمة ابتداء الرأي تكون مهمة الشخص القوي المعروف في تضحياته لأجل قبيلته فيقال الرأي (لإزجاهم) هذا نمط من أنماط ذروة سنام الحكمة اليمانية لأن الرأي قد يصدر من شخص ضعيف في المواجهة وفي نفس الوقت قد يرغب في تصعيد الفتنة أما من كانت عوايده دائماً بأن يكون في مقدمة القوم عند الحروب فلن يكون له غرض في التصعيد للحروب على غير ما يلزم لذلك له الأولوية في إبداء الرأي إلى جانب من في حكمه ومقاسه
ش٢ف٤٤٥	وحمل البت لأعقلهم	ومهمة البت والقرار يكون للناس العقلاء والذي يبتّوا في الموضوع في إطار الآراء المسبقة من الشجعان المخلصين
ش٣ف٤٤٥	وموعى السّر لأصفاهم	ومهمة الأسرار للمشهود لهم بالصفاء والكتمان ومثل ذلك هو نجاح للجميع لا يحق لأياً منهم الزعل من ذلك
ش١ف٤٤٥	وشأن العِلم لاكبرهم	ومهمة العلم تعني لسان حال القبيلة للتعبير عنهم أمام الوساطات أو الخصوم مع أنه لا يتكلم إلا بما سبق التنسيق فيه مسبقاً ولا يحق له الخروج عن ذلك
ش٢ف٤٤٥	بيان النقص للغرام	صفات الشخصية لها مؤشرات وملامح
ش٣ف٤٤٥	من أقواله مع الأفعال	من خلال أقواله وأفعاله
ش١ف٤٤٦	وتتلاشا ضررها القوم	ويجب مراعاة ذلك عند توزيع المهام
ش٢ف٤٤٦	ولا حِصّه قصا فيها	فليس هي مسألة حصص أو تتطلب إلى التساوي
ش٣ف٤٤٦	مَثل غرام أبو وجهين	أبو وجهين هو تعبيراً بديلاً لاسم المنافق أو المتناقض
ش١ف٤٤٧	أو الأسرار يفشيها	صاحب سوابق في إفشاء الأسرار
ش٢ف٤٤٧	وداهل موقف الذّمْره	من سبق له رأي كان سبباً في تصعيد الفتنة والحرب مع الخصوم مع أنه لم يكن في مقدمة القوم عند المواجهة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٥٤٧	وهو داني في المغرم	أو سبق له رأي كان سبباً في تصعيد المواجهة الحربية مع الخصوم والذي يلزم لذلك نفقات كبيرة واتضح مؤخراً أنه من ضمن المتأخرين في دفع ما عليهم من النفقات (الغرم)
ش١ف٥٤٨	وطبعه خاقر الفزعه	أو من يتأخر في غارته وفزعته عند الطوارئ المفاجئة التي تتطلب المسارعة فإن التأخير دليل شدة حرصه على حياته
ش٢ف٥٤٨	ومستبدل زناده زاد	من له سوابق عند اندلاع حرب أو حدوث فزعه لمواجهة حدث طارئ فاتضح بأن ليس له سلاح بحجّة أنه قام ببيعه لشراء مقاضي الزاد وهو الطعام لنفسه أو لأهل بيته فهذه إدانة كبيرة
ش٣ف٥٤٨	ودعوى الزاد عذر السّحب	من له سوابق في مواقع الحرب بأن تخلى عن مترسه (مكانه) لبعض من الوقت بمبرر أنه جاع أو عطش فهي مبررات واهية ويجب الاحتراس من ذلك لأنها من أنماط النقص في الشخصية والذي يجب مراعاتها عند توزيع المهام وليس له محكوماً كردٍ للاعتبار إن عوير بذلك أو ما يستفهم به فيما يتعلق بتوزيع المهام
ش١ف٥٤٩	ومن ميزان عينه هش	من اتضح عنه مسبقاً أن تخمينه أو استطلاعه غير موفّقاً
ش٢ف٥٤٩	مع شاهد ثقيل السمع	من له سوابق بأن حضر في خلاف أو شجار وعند إدلائه بشهادته أفاد أنه لم يسمع شيء لبعض من النقاط الهامة مع أن الحاضرين معه حينها قد سمعوا ذلك فيقال (شاهد ثقيل السمع) وهذا النمط من مكونات الشخصية التي يجب مراعاتها عند توزيع المهام وفي نفس الوقت لا يكون ذلك مبرراً له لتفريد نفسه عن ربعه، فهو أمر يثير الزعل فعلاً لكنه لا يُثمن عرفاً إذا كان بذلك الشكل وليس له محكوماً كردٍ للاعتبار إن عوير بذلك
ش٣ف٥٤٩	ومن عُذره ضعيف الشوف	ومن له سوابق بأن كان حاضراً في قضية أو شجار وعند شهادته أفاد بأنه ما رأى شيء لنقطة أو بعض النقاط الهامة فيقال عنه عرفاً (من عذره ضعيف الشوف) وليس له محكوماً كردٍ للاعتبار إن عوير بذلك

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥٥٠	وخازع مشهده أو كن	أو من شهد بغير ما حصل، أو امتنع نهائياً عن الإدلاء بشهادته وكلاهما عيباً كبيراً ويؤخذ بها عند تقييم الشخصية حال توزيع المهام
ش٢ف٥٥٠	ومثله مخفي الجَلَبَه	مُخفي بمعنى كتم وهي من الإخفاء، والجلبة هي الشاه، فعند الطوارئ والحروب يحتاجون إلى ذبائح وخصوصاً عند وصول وساطات فهناك من قد يكتم امتلاكه للذبائح مع أن لدية ذبائح فيلجئوا إلى السفر مسافات بعيده لإحضار الذبائح (فيسمى مخفي الجلبة) وهي من عداد النقص المحسوب
ش٣ف٥٥٠	بساعة لزّة المتقى	وذلك عند وقت الشدائد
ش١ف٥٥١	وفي حُكمه ضعيف الجهد	ضعيف الجهد لا يقصد به ضعيف الجسم وإنما يقصد به الجبان في القول أو الفعل
ش٢ف٥٥١	لا معدى ولا مبدى	المعدأ هو الغارة للمواجهة في القضايا العامة اللازمة وفقاً للثوابت العرفية، والمبدى هنا يقصد به الشخص الذي لا يصلح أن يتباهوا به في المفاوضات وما في حكم ذلك
ش٣ف٥٥١	لا يفرع ولا يقرع	لا يفرع: بمعنى من جِدّيته ضعيفة في منع شجار المتشاجرين، ولا يقرع: بمعنى من جِدّيته ضعيفة في منع صاحبه عن ارتكاب الخطأ والذي يلزم عليه ذلك إجباراً وفقاً للثوابت العرفية سواءً قرع الغواء بالقول أو بالقوة، فإن مرحلة الفرع والقرع هي أول مراحل تسوية النزاعات
ش١ف٥٥٢	وخاقر في بياض الوجه	الشخص الذي لا يستجيب لالتزام صاحبه عنه في أمور سليمة ومعقولة
ش٢ف٥٥٢	ساعة معيب الغرام	عند حدوث الالتزام فيقال تعيّب الصاحب (أو يقول أنا معيّب عليك ويوضع أصبعه على جبهته) فصاحب الشيم والقيم يلبي ذلك المعيب مباشرة وإلا يسمى (خاقر المعيب)
ش٣ف٥٥٢	وفي الهدّات والمدّات	أو يتعيب عليه صاحبه بأن يمتنع عن التهديد أو الاعتداء
ش١ف٥٥٣	اليهُم خاقر العنوه	خاقر العنوه من خاب في مهامه أكثر من مرة
ش٢ف٥٥٣	ونقص الجهد عد به فرق	عند سماع الآراء من الشجعان بخصوص المواجهة لا بد من مراعاة الفوارق بين الشجعان فهناك فرق كبير

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٣ف٥٥٣	في حامي ظهور القوم	فهناك شجاع يفلح دائماً في حماية ظهور الربع المحاربين وهذا شيء لا بأس به إلى حدٍ ما
ش١ف٥٥٤	وفادي نحرها بالنّفس	وهناك شجعان يفدون ربعهم بأنفسهم فيكونوا في مقدمة ساحة الحرب فيقال عن هذا النوع (فادي نحرها بالنفس) وهذا له الأولوية في الرأي كما قيل (وحمل الرأي لزجاهم)
ش٢ف٥٥٤	بيان الفرق من سنّه	الفرق في ذلك من الثوابت المسنونة ومن أسس العدالة في تقييم الشخصيات
ش٣ف٥٥٤	بوقت الشور ولآ قول	يجب مراعاة هذه الفوارق عند الأخذ بآراء الرجال في المهام الصعبة مثل هذه الصفات والشخصيات هي العوامل الأساسية لانتصار وفخر القبيلة
ش١ف٥٥٥	بياض الوجه مال الكُل	بياض الوجه مال الكل (بمعنى أن بياض الوجه أهم المكاسب)
ش٢ف٥٥٥	وداخل في عداد النّقص	ومن ضمن أنماط النقص
ش٣ف٥٥٥	رابط عوج باللازم	من لا يفرق ويميز بين المناصرة في الأمور السليمة وبين المناصرة في الأمور الخاطئة الخارجة عن الثوابت العرفية
ش١ف٥٥٦	وذي ممنوع بالمسنون	تأكيداً على مقصود رابط عوج باللازم فالمعنى واحد
ش٢ف٥٥٦	كمن رحّب بمتربِّع	ومن الأمثلة على ربط العوج باللازم وذي ممنوع بالمسنون هو من يعترض على أصحابه بأن لا يقبلوا مواخاة ورباع إنسان مظلوم مع أن قبوله هو في إطار الثوابت أي من الرباع المسنون فيحاول أن يقنعهم بعدم قبوله بسبب رفضهم لشخص من سابق مع أن السابق شكل من أشكال الرباع الممنوع فيعتبر هذا النوع من الرجال (رابط عوج باللازم - وذي ممنوع بالمسنون)
ش٣ف٥٥٦	بدون الربع هي عوجا	من رحب بالربيع (المواخي) دون قبول ربعه فإن ذلك اعوجاج
ش١ف٥٥٧	فلا يجتاز بالترحيب	ليس مجاز بذلك الترحيب
ش٢ف٥٥٧	سوى في شرع متزبّن	عدى في نمط المتزبّن
ش٣ف٥٥٧	لحاضر في تلف واضح	إن تزبّن واستنجد به إنسان مفاجئة خوفاً من التلف على يد إنسان عنجهي
ش١ف٥٥٨	بماء الوجه محصوره	فهذا النوع مقبول ويقال له (ماء الوجه)

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٥٥٨	فهو من حال غرامه	في مثل هذا النوع يستطيع أن يعتمد على أصحابه إن تلقّاء مكروهاً بسبب ذلك
ش٣ف٥٥٨	وشَوره مرتبط بالربع	عليه المقاومة بمفرده حينها، وبعدها يلزم عليه مشاورة الربع
ش١ف٥٥٩	ومتقى الوجه متقاها	تأكيداً على أهمية متاقي الوجيه بمعنى ممارسة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
ش٢ف٥٥٩	على السنّة وفحواها	ممارسة الشيم والقيم السليمة بإجراءاتها الثابتة، ويجب إعمال الكلام في مقاصده
ش٣ف٥٥٩	فمن يقبض بها اضواها	فمن تمسك بالثوابت العرفية سيكون منتصراً ومعتزاً بنفسه وقومه باستمرار

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(١٩٩):

ش١ف٥٢١ ومن يعلن لتفريده

ش٢ف٥٢١ لنفسه عن صفوف الربع

ش٣ف٥٢١ أو يطرح لغرامِه

ش١ف٥٢٢ بلى سنّه ولا عوجا

ش٢ف٥٢٢ ولا محسب على الفاروق

ش٣ف٥٢٢ ولا مصفى على اسبابه

ش١ف٥٢٣ فلا محجى لتفريده

ش٢ف٥٢٣ ولا مقبول في طرحه

ش٣ف٥٢٣ وتشريع الصَحَب غصّاب

ش١ف٥٢٤ وسنّتها متاقيها

***

القاعدة(٢٠٠):

ش٢ف٥٢٤ على المستنكِر النابي

ش٣ف٥٢٤ قفا الداعي على السنّة

ش١ف٥٢٥ بشرع الرقم والمعروض

ش٢ف٥٢٥ بأنّـــــــه للصّـــــــحَب قـــــــايم
ش٣ف٥٢٥ وداحـــــــن مـــــــحنق الصّـــــــاحب
ش١ف٥٢٦ علـــــــى قـــــــافي صَـــــــحَب غصّـــــــاب
ش٢ف٥٢٦ ويطلَـــــــب قومـــــــت الغـــــــرام
ش٣ف٥٢٦ إلـــــــى جنبـــــــه بـــــــما يلـــــــزم
ش١ف٥٢٧ فـــــــأن قـــــــاموا فســـــــنّتها
ش٢ف٥٢٧ وإن خـــــــابوا فـــــــلا يعفـــــــى
ش٣ف٥٢٧ عـــــــن الواجـــــــب ومـــــــا كلّـــــــف
ش١ف٥٢٨ فهـــــــو حمـــــــل الصَـــــــحَب والغُـــــــرم
ش٢ف٥٢٨ علـــــــى مـــــــا ســـــــرح الذّمّـــــــه
ش٣ف٥٢٨ علـــــــى النـــــــايم بحُكـــــــم الجبـــــــر
ش١ف٥٢٩ بشـــــــرع الوجـــــــه والمتقـــــــى
ش٢ف٥٢٩ ومعطوفـــــــة علـــــــى الشـــــــارد
ش٣ف٥٢٩ لمـــــــن طالـــــــب بِلازمِهـــــــا
ش١ف٥٣٠ بحُكـــــــم الجبـــــــر في البطـــــــرة
ش٢ف٥٣٠ وتجبـــــــور الدّســـــــم ثـــــــورين
ش٣ف٥٣٠ والمتبـــــــوع جانبهـــــــا
ش١ف٥٣١ لِمســـــــراخ الصَـــــــحَب في الغـــــــوم

القاعـــــــدة(٢٠١): ش٢ف٥٣١ يُســـــــاق الغـــــــوم لِلقـــــــايم
ش٣ف٥٣١ وجنبـــــــه كُلّمـــــــن قـــــــد قـــــــام
ش١ف٥٣٢ فـــــــلا محجـــــــى لِمتهـــــــرب
ش٢ف٥٣٢ ولا منجـــــــا لِمتـــــــذرب
ش٣ف٥٣٢ يكُـــــــن في طـــــــرح أو تفـــــــريد

القاعـــــدة(٢٠٢): ش١ف٥٣٣ سـوى ان غـاب عنـه الـدّحن
ش٢ف٥٣٣ بالمسـنون مـن ربعـه
ش٣ف٥٣٣ لـزوم الطَـرد في حينـه
ش١ف٥٣٤ غيـاب الـدحن ثـم الطـرد
ش٢ف٥٣٤ مثابَـة مـن أجـاز البيـع
ش٣ف٥٣٤ خِطـام الصّـاحب السـنّة
ش١ف٥٣٥ ومقباضـه مـع الجافـر
ش٢ف٥٣٥ ولـو تبلَـغ مقاريهـا
ش٣ف٥٣٥ ومـا تنبـت مـذاريها
ش١ف٥٣٦ علـى البطـرة وسـاريها

القاعـــــدة(٢٠٣): ش٢ف٥٣٦ خيـار الصّـاحب الغصّـاب
ش٣ف٥٣٦ وخيـر المغـرم الزّاجـي
ش١ف٥٣٧ وإن تثبُـت شـجيَّاته
ش٢ف٥٣٧ وغـاب الـدّحن في حينـه
ش٣ف٥٣٧ فسَـوْق الثَـور رفعانِـه

* * *

القاعـــــدة(٢٠٤): ش١ف٥٣٨ ولا تُقبـل حجـج خاقِـر
ش٢ف٥٣٨ تجـاه المـحنق العاثِـر
ش٣ف٥٣٨ سـوى المسـنون والـلازم
ش١ف٥٣٩ فـلا لـه في قصـوره حُكـم
ش٢ف٥٣٩ مهـما عـد ولا شـد
ش٣ف٥٣٩ إن كانـت مجـالي قـدر
ش١ف٥٤٠ حـل الغـزو والمحـرب

ش٢ف٤٠ ليســـــت مـــــن شـــــجيَّاته
ش٣ف٤٠ حِجـــاب الـــنقص مـــش حجّـــة
ش١ف٤١ اذا الهســـــفه بِوَقـــــت الضّـــــيق
ش٢ف٤١ فشـــــرع الصّـــــاحب المـــــحجوب
ش٣ف٤١ لا يـــــدخُل مـــــداخِل ضُـــــر
ش١ف٤٢ ولا مبـــــرز فشـــــائه مُـــــر
ش٢ف٤٢ ومنهـــــا مبـــــرز الشّـــــلاّت
ش٣ف٤٢ وموقـــــف حِلـــــم ولا عِلـــــم
ش١ف٤٣ فـــــلا غَـــــرم المشـــــوره غَـــــرم
ش٢ف٤٣ ولا قَســـــم الزعامـــــه جُـــــرم
ش٣ف٤٣ في الشّـــــدّه ووقـــــت الضِّـــــيق

* * *

القاعـــــدة(٢٠٥): ش١ف٤٤ ففيهـــــا الـــــرأي لأزجـــــاهم
ش٢ف٤٤ وحمـــــل البـــــت لأعقلهـــــم
ش٣ف٤٤ وموعـــــى السّـــــر لأصـــــفاهم
ش١ف٤٥ وشـــــأن العِلـــــم لاكبـــــرهم
ش٢ف٤٥ بيـــــان الـــــنقص للغـــــرام
ش٣ف٤٥ مـــــن أقوالـــــه مـــــع الأفعـــــال
ش١ف٤٦ وتتلاشـــــا ضـــــررها القـــــوم
ش٢ف٤٦ ولا حِصّـــــه قصـــــا فيهـــــا

* * *

القاعـــــدة(٢٠٦): ش٣ف٤٦ مَثـــــل غـــــرام أبـــــو وجهـــــين
ش١ف٤٧ أو الأســـــــــرار يفشـــــــــيها
ش٢ف٤٧ وداهـــــل موقـــــف الذَمْـــــره

ش٣ف٥٤٧ وهـــــــــو داني في المغـــــــــــرم
ش١ف٥٤٨ وطبعـــــــه خاقـــــــر الفزعـــــــه
ش٢ف٥٤٨ ومســـــــــتبدل زنـــــــــاده زاد
ش٣ف٥٤٨ ودعـــــوى الـــــزاد عـــــذر السّـــــحب
ش١ف٥٤٩ ومـــــــن ميـــــزان عينـــــه هـــــش
ش٢ف٥٤٩ مـــــع شـــــاهد ثقيـــــل الســـــمع
ش٣ف٥٤٩ ومـــــن عُـــــذره ضـــــعيف الشـــــوف
ش١ف٥٥٠ وخـــــــازِع مشـــــــهده أو كـــــــن
ش٢ف٥٥٠ ومثلـــــــه مخفـــــــي الجَلَبَـــــــه
ش٣ف٥٥٠ بســـــــاعة لـــــــزّة المتقـــــــى
ش١ف٥٥١ وفي حُكمـــــــه ضـــــــعيف الجهـــــــد
ش٢ف٥٥١ لا معـــــــــدى ولا مبـــــــــدى
ش٣ف٥٥١ لا يفـــــــــرع ولا يقـــــــــرع
ش١ف٥٥٢ وخاقـــــــر في بيـــــــاض الوجـــــــه
ش٢ف٥٥٢ ســـــــاعة معيـــــــب الغـــــــرام
ش٣ف٥٥٢ وفي الهـــــــــدّات والمـــــــــدّات
ش١ف٥٥٣ الـــــــيهُم خاقـــــــر العنـــــــوه

القاعـــــــدة(٢٠٧): ش٢ف٥٥٣ ونقـــــص الجهـــــد عـــــد بـــــه فـــــرق
ش٣ف٥٥٣ في حـــــــامي ظهـــــــور القـــــــوم
ش١ف٥٥٤ وفـــــــادي نحـــــــرها بـــــــالنّفس
ش٢ف٥٥٤ بيـــــــان الفـــــــرق مـــــــن ســـــــنّه
ش٣ف٥٥٤ بوقـــــــت الشـــــــور ولا قـــــــول
ش١ف٥٥٥ بيـــــــاض الوجـــــــه مـــــــال الكُـــــــل

القاعـــــدة(٢٠٨): ش٢ف٥٥٥ وداخـــــــل في عـــــــداد الـــــــنّقص
ش٣ف٥٥٥ رابـــــــط عـــــــوج بـــــــاللازم
ش١ف٥٥٦ وذي ممنـــــــــــوع بالمســـــــــــنون
ش٢ف٥٥٦ كمـــــــن رحّـــــــب بمتـــــــربِّع
ش٣ف٥٥٦ بـــــدون الـــــربع هـــــي عوجـــــا
ش١ف٥٥٧ فـــــلا يجتـــــاز بالتـــــرحيب
ش٢ف٥٥٧ ســـــوى في شـــــرع متـــــزبّن
ش٣ف٥٥٧ لحاضـــــــر في تلـــــف واضـــــح
ش١ف٥٥٨ بـــــماء الوجـــــه مـــــحصوره
ش٢ف٥٥٨ فهـــــو مـــــن حـــــال غـــــرامه
ش٣ف٥٥٨ وشَـــــوره مـــــرتبط بالـــــربع
ش١ف٥٥٩ ومتقـــــــى الوجـــــه متقاهـــــا
ش٢ف٥٥٩ علـــــى الســـــنّة وفحواهـــــا
ش٣ف٥٥٩ فمـــــن يقـــــبض بهـــــا اضـــــواها

الأحكام والمرتكزات في محتوى القواعد العشر كما يلي:-

أولاً: تحتوي القواعد على توزيع المهام بين أبناء المغرم الواحد والمبين في الجدول التالي:-

م	المهمه	الشخص الأولى بها
١	الرأي	أزجاهم
٢	حِمل البت	أعقلهم
٣	موعى السر	أصفاهم
٤	شأن العلم	أكبرهم بمعنى (شيخهم)

ثانياً: وتحتوي القواعد على صور وأنماط النقص الذي قد يظهر في الشخص الغرام والتي تراعى عند توزيع المهام ولا تحتسب حجايج لأصحابها وهي المبينة في الجدول التالي:-

م	صور ومسميات النقص الواردة في الثوابت القبلية	ملاحظة
١	غرام أبو وجهين	هذه الأنماط المحسوبة على الغرام هي أعظم العوامل والمحركات التلقائية التي من خلالها يتمكن المجتمع القبلي من أن يضبط بعضه بعضاً لتكافل وشراكه إجبارية تلقائية ينتج من خلالها طاقة عملية عجيبة في إطار المسئولية الجماعية نحو تطور تلقائي مستمر
٢	مفشي الأسرار	
٣	داهل موقف الذمّرة (وهو داني في المغرم)	
٤	خاقر الفزعة	
٥	مستبدل بزناده زاد	
٦	المنسحب عن مترسه بعذر الأكل والشرب	
٧	من له سوابق في إنكاره سماع لحقائق هامة	
٨	من له سوابق في إنكار مشاهدته لوقائع هامه	
٩	خازع المشهد	
١٠	كنّي المشهد	
١١	مخفي الجلبة بساعة لزّة المتقى	
١٢	من له سوابق لضعف الجهد بمعدى أو مبدى	
١٣	من له سوابق بأنه لا يفرع ولا يقرع	
١٤	من له سوابق في خقرة بياض الوجه ساعة معيّب الغرام	
١٥	خاقر العنوه	
١٦	رابط عوج بالازم وذي ممنوع بالمسنون	

***

ثانياً: الرباع المسنون والّرباع الممنوع

(أ) النص:

٥٦٠ وتشريع الرباع أنواع فمنها أنواع مقبوله ومنها أنواع ممنوعه
٥٦١ جميع أنواعها عشَره خمسه نوع متحمّل وخمسه نوع مولى دم
٥٦٢ موفاد أربعة منهم تجي من داخل المغرم على غُرم الطحين القَرب
٥٦٣ ومن خارج يجوا سته لكلاً منّهم سنّه فمنهم مرحبه مشروط
٥٦٤ ومنهم موفده مقبول ومنهم موفده مرفوض رباع المَخرجي منها
٥٦٥ متحمّل من المخرج تِربّاعه رباع أعوج فما لم يلزم اصحابه
٥٦٦ رفاقة غُرمه السّابق فلا يلزم على اللاحق فإن غرامته فَسِلت
٥٦٧ وهو لازم قيام الكُل فقافي جيّته سنّه مهب الضبط لأصحابه
٥٦٨ ونوع آخر لمتحمّل سلف من داخل أصحابه فلا يُقبل ولا يُرفض
٥٦٩ له الترحيب مُتسنّن يواجه للوفا اللازم إلى تاريخ موفاده
٥٧٠ وهم في الجنب محمولين وعند العوج ظبّاطين ومن بعده حمول الكُل
٥٧١ وثالث نوع نفس الصنف من خارج ومتحمّل إلى مغرم وليَّ الدّم
٥٧٢ فلا مغرم على مغرم ولا مرحب ولا مسهل فما لم يلزم اصحابه
٥٧٣ فلا يلزم على اعدائه ومتربّع من الدّاخل ومتسلّف من المَخرج
٥٧٤ فلا تجديد في مغرم على السّابق وتسنونه تربّاعه يكُن في حُكم
٥٧٥ قومت صاحبه جنبه وقافيها نقاش الامر بما يلزم على الصّاحب
٥٧٦ لا في حكم متربّع وخامسهم بنفس الحُكم متحمّل من الداخل
٥٧٧ فلا مغرم على مغرم وقافيها المهب الجِد والمعوِج غريم الكُل
٥٧٨ لَحَتّى يجزع السنّة ويَحمِل كُلّمن حِمْله ويكفي صاحبه مَرزَم
٥٧٩ وسادسهم ولي الدّم غريمه خارج المغرم فلا يُجَبَه بمولا الحَق
٥٨٠ وسابعهم بنفس الحُكم وخصمه هو من اصحابه فمولى الحق هو مقبول
٥٨١ وثامنهم يكُن مَخرج رباع اصحاب مُتحمّل فهو مقبول حيّا به
٥٨٢ رباع الحل للسّابق وسَوق الحق لّلاحق فهذا النوع لا يُرجع
٥٨٣ وتاسعهم ولي الدّم وهو من داخل المغرم ودَيْنه خارج المغرم
٥٨٤ فهو غرام من سابق وهي سنّه تربّاعه على مغرم طحين القَرب

٥٨٥ اذا غـــــرامه السّـــــابق طـرح قَـربه وشـل البُعـد ومتقاتـــه تقـــا للكُـــل
٥٨٦ وعاشــرهم بـنفس الحُكـم مــن داخــل وفي الــداخل وخصــمه داخــل المغــرم
٥٨٧ قـد الصّـاحب مهـبّ الكُـل ومعـوِجهُم غــريم الغَــرم على سنّة صَحَب غصّاب

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥٦٠	وتشـريع الـرباع أنواع	الـرباع هو المواخاة
ش٢ف٥٦٠	فمنها أنواع مقبوله	فهناك مواخاة مقبولة
ش٣ف٥٦٠	ومنها أنواع ممنوعه	وهناك مواخاة غير مقبولة
ش١ف٥٦١	جميع أنواعها عشَره	ثوابت العـرف المسنون تحصـر حـالات المواخـاة في عشـرة أنماط (١٠ أنواع)
ش٢ف٥٦١	خمسـة أنـوع مـن المواخـاة متعُلقـة بنـاس يـأتوا وهـم متحمّلين دم	
ش٣ف٥٦١	وخمسـة أنـواع مـن المواخـاة متعُلقـة بنـاس يـأتوا وهـم أصحاب الضحايا (أولياء دم)	
ش١ف٥٦٢	موفاد اربعة منهم	فمن تلك العشـرة الأنواع أربعة أنواع
ش٢ف٥٦٢	تجي من داخل المغـرم	تأتي هذه الأربعة الأنواع من داخل المنطقة نفسها
ش٣ف٥٦٢	علـى غَـرم الطحين القـرب	غـرام الطحـين يعنـي أنـه أخ وصـاحب مسـبقاً يـريد مواخاة من الدرجة الأولـى (الأُقرب فالأقـرب)
ش١ف٥٦٣	ومن خارج يجوا سته	وستة أنواع يأتوا من خارج المنطقة
ش٢ف٥٦٣	لكلاً منّهم سنّه	لكل نوع من هذه الأنواع ثوابت واضحة
ش٣ف٥٦٣	فمنهم مـرحبه مشـروط	فمنهم من يجوز التـرحيب به بشـروط
ش١ف٥٦٤	ومنهم موفده مقبول	ومنهم من يجوز التـرحيب به مباشـرة
ش٢ف٥٦٤	ومنهم موفده مـرفوض	ومنهم من لا يجوز قبوله أو التـرحيب به مطلقاً
ش٣ف٥٦٤	رباع المَخـرجي منها	ومن تلك الأنواع إتيان الشـخص المخـرجي (أي مـن خارج القبيلة) والذي يقال له مخرجي
ش١ف٥٦٥	متحمّل من المخـرج	فمـن يـأتي للمواخـاة وهـو مـن خـارج القبيلـة العامـة وعليه دين دم
ش٢ف٥٦٥	تِـربّاعه رباع أعوج	فهذا أول أنواع المواخاة والـرباع الممنوع
ش٣ف٥٦٥	فما لم يلزم اصحابه	حيـث أن لـه قبيلـة أصـليّة فـإذا لم يلـزم مناصـرته مـن مغـرمه الأصـلي فهـو في نفـس الوقـت لا يلـزم علـى مغرم وقبيلة من جديد
ش١ف٥٦٦	رفاقة غَـرمه السّابق	قبيلته أو عزلته الأصليّة

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٥٦٦	فلا يلزم على اللاحق	فلا يلزم على القبيلة الأخيرة المقصودة بالوصول والرباع
ش٣ف٥٦٦	فإن غرامته فَسِلت	فإذا قبيلته الأصلية تخاذلت عن عمل الواجب مع صاحبهم
ش١ف٥٦٧	وهو لازم قيام الكَل	وكان التكافل معه في محنته من قبيلته الأصلية أمراً مسنوناً ولازماً
ش٢ف٥٦٧	فقافي جيّته سنّه	فمهمة القبيلة الجديدة المستنجد بها مهمة محصورة تقديراً لوصولة بدون قبول المواخاة
ش٣ف٥٦٧	مهب الضبط لأصحابه	يقوموا فقط بالضغط على قبيلته الأصلية للقيام بواجبهم المسنون
ش١ف٥٦٨	ونوع آخر لمتحمّل	وهناك نوع أخر من المواخاة وهو شخص متحمّل دم يأتي من خارج القبيلة
ش٢ف٥٦٨	سلف من داخل أصحابه	حمولة دم داخلية بمعنى خصمه من داخل قبيلته الأصلية
ش٣ف٥٦٨	فلا يُقبل ولا يُرفض	ففي هذه الحالة لا يلزم سرعة الترحيب ولا سرعة الرفض
ش١ف٥٦٩	له الترحيب مُتسنّن	عدى أن يكون الترحيب مشروطاً
ش٢ف٥٦٩	يواجه للوفا اللازم	عليه أن يتحمل حمولته العادلة ولا يحمل باطل
ش٣ف٥٦٩	إلى تاريخ موفاده	لما قبل تاريخ وصوله
ش١ف٥٧٠	وهم في الجنب محمولين	ودورهم إشرافي بجانبه على نفقاته
ش٢ف٥٧٠	وعند العوج ظبّاطين	وكلما يلاحظوا من اعوجاج أو عنجهية ضده فهم وسيلة الضبط
ش٣ف٥٧٠	ومن بعده حمول الكَل	وما حصل عليه من بعد تاريخ وصوله فلا يكون إلا كواحد منهم في كل المسميات غرماً وجرماً
ش١ف٥٧١	وثالث نوع نفس الصنف	وهناك نوع ثالث من نفس النمط
ش٢ف٥٧١	من خارج ومتحمّل	يأتي من خارج القبيلة وهو متحمّل حمولة دم
ش٣ف٥٧١	إلى مغرم وليَّ الدّم	والذي يلجئ إلى قبيلة خصمه
ش١ف٥٧٢	فلا مغرم على مغرم	فهذا النوع غير مقبول فلا يلزم على الصاحب أن يكون ضد صاحبه في مثل هذه الأمور
ش٢ف٥٧٢	ولا مرحب ولا مسهل	فهذا النوع ممنوع
ش٣ف٥٧٢	فما لم يلزم اصحابه	فإذا كانت القضية من النوع الذي لا يلزم التكافل معه من قبل أصحابه الأصليين
ش١ف٥٧٣	فلا يلزم على اعدائه	فكيف يطلب من أعدائه ما لم يستطيع أن يطلبه من أصحابه

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٥٧٣	ومتربّع من الدّاخل	وهناك نوع أخر من الرباع يأتي إلى عزله من نفس قبيلته
ش٣ف٥٧٣	ومتسلّف من المَخرج	وعليه دين دم لناس من خارج القبيلة
ش١ف٥٧٤	فلا تجديد في مغرم	فطالما وهو من نفس القبيلة فلا تجديد في مغرم أي أن الأخاء قائم مسبقاً
ش٢ف٥٧٤	على السّابق وتسنونه	فيبقى الأخاء كعوائده وثوابته
ش٣ف٥٧٤	تربّاعه يكُن في حُكم	فلا يقام ذلك الوصول إلا بمثابة الحث من الصاحب لصاحبه
ش١ف٥٧٥	قومت صاحبه جنبه	احتجاجاً عما يعاني من التهميش
ش٢ف٥٧٥	وقافيها نقاش الامر	فتقديراً لوصوله يجب المسارعة في مناقشة الموضوع مع عامة القبيلة
ش٣ف٥٧٥	بما يلزم على الصّاحب	لتحديد مستوى القيام والتكافل اللازم مع ذلك الشخص
ش١ف٥٧٦	لا في حكم متربّع	فلا يعتبر هذا النوع مواخاة ورباع
ش٢ف٥٧٦	وخامسهم بنفس الحُكم	وهناك نوع خامس بنفس صفات النوع الرابع
ش٣ف٥٧٦	متحمّل من الداخل	متحمّل دم لخصم من داخل قبيلته نفسها فيقصد بوصوله تقوية الإخاء بصورة خاصة مع جزء أو عزلة من القبيلة
ش١ف٥٧٧	فلا مغرم على مغرم	فلا يلزم أخاء على أخاء
ش٢ف٥٧٧	وقافيها المهب الجِد	وإنما يلزم نقاش قضية طرفي الخصومة لتبيان أي الأطراف صاحب الاعوجاج
ش٣ف٥٧٧	والمعوِج غريم الكَل	ومن اتضح أنه المعوج فيتم الضغط عليه من الجميع ولو بلغ الأمر أن يكون المعوج خصماً للجميع في حينه
ش١ف٥٧٨	لَحَتّى يجزع السنّة	لحتى ينصاع المعوج إلى الثوابت المسنونة
ش٢ف٥٧٨	ويَحمِل كَلَمن حِمْله	ويتحمل كل طرف حمولته تحت الإشراف العام دون أي تكافل مع أياً منهم
ش٣ف٥٧٨	ويكفي صاحبه مَرزَم	فيكفي أن يكونوا الأصحاب جادين على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقاً للثوابت المسنونة
ش١ف٥٧٩	وسادسهم ولي الدّم	وهناك نوع سادس من الرباع والمواخاة يأتي متربعاً إلى القبيلة وهو صاحب حق أو ولي دم
ش٢ف٥٧٩	غريمه خارج المغرم	وخصمه من خارج مغرمه
ش٣ف٥٧٩	فلا يُجبَه بمولا الحَق	فهذا نوع مقبول
ش١ف٥٨٠	وسابعهم بنفس الحُكم	وهناك نوع سابع يأتي من خارج المغرم وهو صاحب حق

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش٢ف٨٠	وخصمه هو من اصحابه	وخصمه من داخل مغرمه ومن نفس قبيلته أو عزلته
ش٣ف٨٠	فمولى الحق هو مقبول	وهذا نوع مقبول
ش١ف٨١	وثامنهم يكُن مُحرج	وهناك نوع ثامن يأتي من خارج المغرم (من خارج القبيلة)
ش٢ف٨١	رباع اصحاب مُتحمّل	يأتي متربعاً ومستنجداً بنفس قبيلة خصمه
ش٣ف٨١	فهو مقبول حيّا به	فهذا النوع من الرباع والإخاء نوعاً مقبولاً
ش١ف٨٢	رباع الحل للسّابق	فمواخاته عبارة عن وصول حلولاً لصاحبهم المتحمّل والذي في نفس الوقت لا بد أن يكون ذلك على وجه الحق
ش٢ف٨٢	وسَوق الحق لَلاحق	ويستطيعوا أن ينصفوه بحقوقه التي عند صاحبهم
ش٣ف٨٢	فهذا النوع لا يُرجع	ومثل هذا النوع من الرباع والمواخاة نمط إيجابي لا يحصل بسببه صعوبات أو فتن لذلك لا يمكن رفض هذا النوع
ش١ف٨٣	وتاسعهم ولي الدّم	وهناك نوع تاسع وهو ولي دم صاحب حق
ش٢ف٨٣	وهو من داخل المغرم	فهو من داخل القبيلة فالفرق فقط أنه من عزلة مجاورة لهم
ش٣ف٨٣	ودَيْنه خارج المغرم	وخصمه من قبيلة آخره
ش١ف٨٤	فهو غرام من سابق	فيعتبر غرام من سابق ولكن بروابط المغرم العام وليس المغرم الأقرب
ش٢ف٨٤	وهي سنّه تربّاعه	هذا النوع التاسع من أنواع الرباع هو نوع مسموح
ش٣ف٨٤	على مغرم طحين القَرب	يحتاج فقط استيعابه بنظام غرام الطحين بمعنى التكتل الأقرب
ش١ف٨٥	اذا غرامه السّابق	يتطلب فقط إشعار عزلته أو قريته إن كانوا غير معترضين ففي نفس الوقت لا يحق لأصحابه السابقين الاعتراض عدى في حالة أن يضمنوا سرعة البت في قضيته وفقاً للثوابت المسنونة
ش٢ف٨٥	طرح قَربه وشل البُعد	موافقة أصحابه الأصليين عبارة عن أنهم طرحوا مغرمه المتعلق بنظام القرب (مغرم الطحين) وما عداه لا يستطيعوا طرح مغرمه العام (مغرم البعد)
ش٣ف٨٥	ومتقاته تقا للكَل	وسيكون مجهود غرامته الجدد مجهوداً في أطار الهموم العامة للقبيلة جميعها فهذا النوع مقبول وإيجابي

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥٨٦	وعاشرهم بنفس الحُكم	وهناك نوع عاشر من الرباع والمواخاة نوعاً مقبولاً لأن خصمه أيضاً من نفس المغرم وهذا النوع بمثابة الحث على الاستعجال في النقاش للقضية لا بمثابة المتربع
ش٢ف٥٨٦	من داخل وفي الداخل	يأتي للمواخاة مع أنه من داخل المغرم
ش٣ف٥٨٦	وخصمه داخل المغرم	وخصمه من أصحاب مغرمهم
ش١ف٥٨٧	قد الصّاحب مهبّ الكُل	المهب هو العصى الطويلة القوية ويقصد من ذلك بأن أولئك القوم الواصل إليهم ملزومين بحل قضية الطرفان المتخاصمان لأنهم من نفس المغرم الأصلي والثوابت تقول أن أصحاب المغرم الواحد ملزومين بالضغط على المعوج حتى ينصاع للحق
ش٢ف٥٨٧	ومعوِجهُم غريم الغَرم	فهذا النوع ليس مشكلة فمن ظهر اعوجاجه من طرفي الخصومة فو تلقائياً يعتبر غريم الجميع حتى يفي إلى المسار السليم
ش٣ف٥٨٧	على سنّة صَحَب غصّاب	هذا النوع لا يجلب هموم إضافية فهم الطرفان أصحاب أصليين والتعامل مع قضيتها ستتم تلقائياً بنظام الصحب الغصّاب والمغرم الغصّاب المسنون للجميع وستنتهي المشكلة بسهولة

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٢٠٩):

ش١ف٥٦٠ وتشريع الرباع أنواع

ش٢ف٥٦٠ فمنها أنواع مقبوله

ش٣ف٥٦٠ ومنها أنواع ممنوعه

ش١ف٥٦١ جميع أنواعها عشَره

ش٢ف٥٦١ خمسه نوع متحمّل

ش٣ف٥٦١ وخمسه نوع مولى دم

ش١ف٥٦٢ موفاد أربعة منهم

ش٢ف٥٦٢ تجي من داخل المغرم

ش٣ف٥٦٢ على غَرم الطحين القَرب

ش١ف٠٦٣ ومـــــن خـــــارج يجـــــوا ســـــته
ش٢ف٠٦٣ لكـــــــلاً مـــــــنّهم ســـــــنّه
ش٣ف٠٦٣ فمـــــنهم مـــــرحبه مشـــــروط
ش١ف٠٦٤ ومـــــنهم موفـــــده مقبـــــول
ش٢ف٠٦٤ ومـــــنهم موفـــــده مـــــرفوض
ش٣ف٠٦٤ ربـــــاع المَخـــــرجي منهـــــا
ش١ف٠٦٥ متحمّـــــل مـــــن المخـــــرج
ش٢ف٠٦٥ تِـــــربّاعه ربـــــاع أعـــــوج
ش٣ف٠٦٥ فـــــما لم يلـــــزم اصـــــحابه
ش١ف٠٦٦ رفاقـــــة غَـــــرمه السّـــــابق
ش٢ف٠٦٦ فـــــلا يلـــــزم علـــــى اللاحـــــق
ش٣ف٠٦٦ فـــــإن غـــــرامته فَسِـــــلت
ش١ف٠٦٧ وهـــــو لازم قيـــــام الكُـــــل
ش٢ف٠٦٧ فقـــــافي جيّتـــــه ســـــنّه
ش٣ف٠٦٧ مهـــــب الضـــــبط لأصـــــحابه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢٠٩):

١- ممارسة الرباع (المواخاه) هو وفقاً للثوابت المحدّدة فهو عدّة أنواع وعدّة صور
٢- أنواع من الرباع أنواع مقبولة وهناك أنواع ممنوعة (مرفوضة) وهناك أنواع مشروطة
٣- جميع أنواع الرباع عشرة أنواع، خمسة منها يكونوا أطراف متحمّلين وخمسة أنواع أخرى موالي دم أو موالي حق، ومن أولئك العشرة يكون موفاد ستة أنواع يأتون إلى القبيلة من قبيلة أخرى، وموفاد أربعة أنواع من نفس القبيلة أي من أحدى أقسام القبيلة إلى قسم أخر
٤- النوع الأول وهو من الأنواع المرفوضة (الممنوعة) يصل إلى قبيلة من قبيلة

أخرى بسبب أنه متحمّل دم أو ما في حكم ذلك، فإذا كانت الحمولة من النوع الذي يلزم فيها التكافل والشراكة فالملزومون بذلك هم القبيلة الأصلية لقاصد الرباع فاللازم على القبيلة الواصل إليها أن يتقصّوا الحقيقة فإن اتضح لهم بأن هناك واجب على قبيلته الأصلية فالواجب محصور على المقصودين بالوصول بأن يضغطوا عليهم لعمل الواجب في الإطار المسنون.

***

القاعـــدة(٢١٠):

ش١ف٥٦٨ ونـــــــوع آخـــــــر لمتحمّـــــــل
ش٢ف٥٦٨ ســـــلف مـــــن داخـــــل أصـــــحابه
ش٣ف٥٦٨ فـــــــلا يُقبـــــــل ولا يُـــــــرفض
ش١ف٥٦٩ لـــــــه التـــــــرحيب مُتســـــــنّن
ش٢ف٥٦٩ يواجـــــــه للوفـــــــا الـــــــلازم
ش٣ف٥٦٩ إلـــــــى تـــــــاريخ موفـــــــاده
ش١ف٥٧٠ وهـــــــم في الجنـــــــب مـــــــحمولين
ش٢ف٥٧٠ وعنـــــــد العـــــــوج ظبّـــــــاطين
ش٣ف٥٧٠ ومـــــــن بعـــــــده حمـــــــول الكَـــــــل

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١٠):

الربيع (المواخي) الذي يعمل جناية في قبيلته ويقصد قبيلة أخرى بالرباع (المواخاه) فرباعه مشروط بأنه هو الذي يتحمل وزر عملته ولا يجوز الترحيب به إلا بعد الانتهاء من تصفيته لموقفه وحل مشكلته على نفقاته الخاصة تحت إشراف القبيلة المقصودة فإن رأوا ضده اعوجاج فيعالجوه بما يسن ويلزم ويجب عليه أن ينصاع بكل ما يلزم ويُسن لتسوية النزاع بينه وبين خصمه ومن بعد تاريخ الانتهاء من حل المشكلة يعتبر ربيع مقبول ومن ذلك التاريخ وصاعداً يكون كواحد منهم.

***

القاعـــدة(٢١١): ش١ف٥٧١ وثالـــث نـــوع نفـــس الصـــنف
ش٢ف٥٧١ مـــن خـــارج ومتحمّـــل
ش٣ف٥٧١ إلـــى مغـــرم وليَّ الـــدّم
ش١ف٥٧٢ فـــلا مغـــرم علـــى مغـــرم
ش٢ف٥٧٢ ولا مـــرحب ولا مســـهل
ش٣ف٥٧٢ فـــما لم يلـــزم اصـــحابه
ش١ف٥٧٣ فـــلا يلـــزم علـــى اعدائـــه

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١١):

تتكلم القاعدة عن نوع من أنواع الرباع (المواخاه) المرفوضه جملةً وتفصيلاً وهو القاتل الذي له قبيلة والقتيل من قبيلة أخرى فيقصد القبيلة التي ينتمي إليها أولياء الدم لمواخاتهم (فلا مغرم على مغرم) فهو نوع مرفوض (فما لم يلزم اصحابه لا يلزم على اعدائه).

***

القاعـــدة(٢١٢): ش٢ف٥٧٣ ومتـــربّع مـــن الـــدّاخل
ش٣ف٥٧٣ ومتســـلّف مـــن المَخـــرج
ش١ف٥٧٤ فـــلا تجديـــد في مغـــرم
ش٢ف٥٧٤ علـــى السّـــابق وتســـنونه
ش٣ف٥٧٤ تـــربّاعه يكَـــن في حُكـــم
ش١ف٥٧٥ قومـــت صـــاحبه جنبـــه
ش٢ف٥٧٥ وقافيهـــا نقـــاش الامـــر
ش٣ف٥٧٥ بـــما يلـــزم علـــى الصّـــاحب
ش١ف٥٧٦ لا في حكـــم متـــربّع

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١٢):

تتكلم القاعدة عن الجاني طالب الرباع (المواخاه) لإحدى الأقسام من نفس قبيلته تاركاً القسم الذي ينتمي إليه أما جهة خصمه فهو من قبيلة أخرى، وحكم هذا النوع يتمثل بأنه لا يصح قبوله على نمط الربيع ومربّعة فطالما وعليه دم لطرف من خارج القبيلة فسيكونوا أبناء القسم الواصل إليهم من ضمن أقسام القبيلة مطالبين تلقائياً أمام أولياء الدم فتعدد الأقسام لا يعفيهم عن أرجاع المتحمّل لما يسن ويلزم ، بمعنى أن الواصل لطلب الرباع بهذا الشكل لا يتم قبوله ربيعاً (فلا تجديد في مغرم) وإنما الترحيب محصور في عمل (ما يلزم على الصاحب، لا في حكم متربّع).

***

القاعـــــدة(٢١٣):

ش٢ف٥٧٦ وخامســـــهم بـــــنفس الحَكـــــم
ش٣ف٥٧٦ متحمّـــــل مـــــن الـــــداخل
ش١ف٥٧٧ فـــــلا مغـــــرم علـــــى مغـــــرم
ش٢ف٥٧٧ وقافيهـــــا المهـــــب الجِـــــد
ش٣ف٥٧٧ والمعـــــوِج غـــــريم الكَـــــل
ش١ف٥٧٨ لحَتّـــــى يجـــــزع الســـــنّة
ش٢ف٥٧٨ ويَحمِـــــل كُلَمـــــن حِمْلـــــه
ش٣ف٥٧٨ ويكفـــــي صـــــاحبه مَـــــرزَم

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١٣):

خلاصة الحكم بأن هذا النوع من الرباع ليس رباعاً مقبولاً، وهو الجاني المتحمّل لناس من نفس المغرم الواحد فالمتحمّل غرام وخصمه غرام وإنما تقديراً للوصول يلزم اعتباره تحريكاً وتذكيراً لعمل الواجب وبوجه الحق تجاه طرفي الخصومة ويحمل كلمن حِمله، لا تعاون مع أي طرف منهم لا مادياً ولا عسكرياً عدى الإشراف على القضية ومعوجهم غريم الكل وفقاً لثوابت الصحب الغصّاب.

* * *

القاعـــــــدة(٢١٤): ش١ف٥٧٩ وسادســـــــــــهم ولي الـــــــــــدّم
ش٢ف٥٧٩ غـــــــريمه خـــــــارج المغـــــــرم
ش٣ف٥٧٩ فـــــلا يُجبَـــــه بمـــــولا الحَـــــق

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١٤):

تؤكد القاعدة جواز قبول الربيع (المواخي) الذي يأتي إليهم من قبيلة أخرى وهو ولي دم وخصمه من قبيلة غير قبيلته الأصلية فالنص يقول (فلا يُجبه بمولى الحق).

* * *

القاعـــــــدة(٢١٥): ش١ف٥٨٠ وســـــابعهم بـــــنفس الحَكـــــم
ش٢ف٥٨٠ وخصـــــمه هـــــو مـــــن اصـــــحابه
ش٣ف٥٨٠ فمولـــــى الحـــــق هـــــو مقبـــــول

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١٥):

تؤكد القاعدة جواز قبول الربيع (المواخي) الذي يأتي إليهم من قبيلة أخرى وهو ولي دم وخصمه من أصحابه أي من قبيلته الأصلية فالنص يقول (فمولى الحق هو مقبول).

* * *

القاعـــــــدة(٢١٦): ش١ف٥٨١ وثـــــــامنهم يكُـــــــن مُحـــــــرج
ش٢ف٥٨١ ربـــــــاع اصـــــــحاب مُتحمّـــــــل
ش٣ف٥٨١ فهـــــــو مقبـــــــول حيّـــــــا بـــــــه
ش١ف٥٨٢ ربـــــــاع الحـــــــل للسّـــــــابق
ش٢ف٥٨٢ وسَـــــــوق الحـــــــق لَلاحـــــــق
ش٣ف٥٨٢ فهـــــــذا النـــــــوع لا يُـــــــرجع

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١٦):

الحكم الوارد في القاعدة هو وجوب الترحيب برباع ومواخاة ولي الدم الذي يأتي من قبيلة أخرى إلى القبيلة التي ينتمي إليها الجاني فإتيانه ربيعاُ يعني فك مأزقهم لإيجاد حل لغرامهم الجاني فهم المحاسبين أمام الغير في حالة اعوجاجه فإتيان ولي الدم متربعاً سيكون خير وأفضل حلاً لطرفي الخصومة وهو حلاً لمشكلة السابق والذي يلزم عليهم ضبطه للانصياع بما يسن ويلزم تجاه حمولته وفي نفس الوقت يلزم عليهم إيصال ولي الدم بما يستحق من الانصياع والمحكوم في إطار ما يُسن ويلزم عرفاً، ومثل هذا النوع من الرباع والمواخاه لا يُرد أبداً وهذه حكمة لا نقمه.

***

القاعـــــدة(٢١٧):

ش١ف٥٨٣ وتاســـــــــــعهم ولي الـــــــــــدّم
ش٢ف٥٨٣ وهـــــو مـــــن داخـــــل المغـــــرم
ش٣ف٥٨٣ ودَيْنـــــــه خـــــــارج المغـــــــرم
ش١ف٥٨٤ فهـــــو غـــــرام مـــــن ســـــابق
ش٢ف٥٨٤ وهـــــــي ســـــــنّه تـــــــربّاعه
ش٣ف٥٨٤ علـــــى مغـــــرم طحـــــين القَـــــرب
ش١ف٥٨٥ اذا غـــــــــــرامه السّـــــــــــابق
ش٢ف٥٨٥ طّـــــرح قَـــــربه وشـــــل البُعـــــد
ش٣ف٥٨٥ ومتقاتـــــــــه تقـــــــا للكَـــــــل

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١٧):

الحكم الوارد في القاعدة هو جواز قبول المواخاه لمن كان من إحدى الأقسام التابعة لنفس قبيلته إن كان ولي دم ودينه من قبيلة أخرى فقبول رباعه مسنون على نظام طحين القُرب فيقال (غرام الطحين) إذا كان أصحابه الأقرب غير معترضين فإما يقومون بالواجب وذلك حجباً لتربّاعه وبدون ذلك فترباعه مقبول (ومتقاته تقا للكل) بمعنى أن حل مشكلته يعتبر تخفيف عبئ من الأعباء الواقعة على القبيلة بشكل عام.

* * *

القاعـــــــدة(٢١٨): ش١ف٥٨٦ وعاشـــــــرهم بـــــــنفس الحَكـــــــم
ش٢ف٥٨٦ مـــــــن داخـــــــل وفي الـــــــداخل
ش٣ف٥٨٦ وخصـــــــمه داخـــــــل المغـــــــرم
ش١ف٥٨٧ قـــــد الصّـــــاحب مهـــــبّ الكَـــــل
ش٢ف٥٨٧ ومعـــــــوِجهُم غـــــــريم الغَـــــــرم
ش٣ف٥٨٧ علـــــى ســـــنّة صَـــــحَب غصّـــــاب

الأحكام والمرتكزات في محتوى القاعدة(٢١٨):

الحكم الوارد في القاعدة بأن ولي الدم الذي يأتي متربعاً (مواخي) إلى قسم أخر من الأقسام التابعة لنفس القبيلة التي ينتمي إليها ولي الدم فهذا نوع لا يُرد ما لم يعترضه أصحاب مغرمه الأقرب (السابق) الاعتراض المسنون ما لم فهو رباع مقبول فطالما وهو من نفس القبيلة فقبوله يعني امتلاك الحل الصحيح لمشكلة طرفي النزاع بوجه الحق فهذا عكس قبول الوافد الجاني

* * *

جدول خلاصة توضح صور وأنواع الرباع والمواخاه (العشرة الأنواع):-

م	جهة المتربّع (المواخي)	نوع المشكلة	جهة خصمه	حكم نوع الرباع
١	مُخرجي	متحمّل	مُخرجي	ممنوع
٢	مُخرجي	متحمّل	من أصحابه	مشروط
٣	مُخرجي	متحمّل	من الوافد إليهم	ممنوع
٤	من قسم تابع للقبيلة	متحمّل	مُخرجي	لا تجديد في مغرم
٥	من قسم تابع للقبيلة	متحمّل	من داخل المغرم	لا مغرم على مغرم
٦	مُخرجي	ولي دم (صاحب حق)	مُخرجي	مقبول
٧	مُخرجي	ولي دم (صاحب حق)	من أصحابه	مقبول
٨	مُخرجي	ولي دم (صاحب حق)	رباع أصحاب متحمل	مقبول[١]
٩	من قسم تابع للقبيلة	ولي دم (صاحب حق)	مُخرجي	مقبول
١٠	من قسم تابع للقبيلة	ولي دم (صاحب حق)	وخصمه داخل المغرم	على سنّة صحب غصّاب

❋ ❋ ❋

[١] هذا النوع هو أفضل أنواع الرباع والمواخاه لتسوية النزاعات

ثالثاً: الساس للقضاء شرعاً وعرفاً

(أ) النص:

٥٨٨ شرع الله قد حدّد نِكاح العقد والمخرج وللتركات قسَّمها
٥٨٩ ولاحكام الزِّنا والقذف وشُرب الخمر وامثاله على الفرقان والسنّة
٥٩٠ حدود الله بالملّه[1] ومرزاها ولات الأمر وإن غابت فنهج العُرف
٥٩١ فلا يُحرم صلاح الشأن على الأخلاق قام العُرف وشرع الله تمهما
٥٩٢ مجال العرف بأحكامه وفرق الحق منواله وشرع الله فوق الكُل
٥٩٣ وبالفرقان ساس العدل أمر بالأمر بالمعروف مع المنهى عن المَنكر
٥٩٤ وللإنسان فرق الحق مجال إصلاح ذات البين ودِين اليُسر ما به عُسر

(ب) تفسير أشطر الفقرات:

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥٨٨	شرع الله قد حدّد	الشريعة الإسلامية تحتوي على كل ما يحتاجه الإنسان المسلم من الأحكام
ش٢ف٥٨٨	نِكاح العقد والمخرج	فلا داعي لتدوين أحكام عقد النكاح أو المخرج (وهو الطلاق)
ش٣ف٥٨٨	وللتركات قسَّمها	وتقسيم التركات منهج رباني لا يحتاج إلى الخوض فيه وليس له بدائل ولا يجوز فيه الاجتهاد
ش١ف٥٨٩	ولاحكام الزِّنا والقذف	وأحكام الزنا والقذف حدود وقوانين ربانية
ش٢ف٥٨٩	وشُرب الخمر وامثاله	وكذلك شرب الخمر وما في حكم ذلك من حدود الله
ش٣ف٥٨٩	على الفرقان والسنّة	الفرقان هو القران، والسنّة هي سنة النبي الخاتم محمد صلى الله عليه وسلم

(١) لوحظ إن حاكم اليمن أثناء فترة كتابة وثيقة القواعد المرجعية ١٢٥٣هـ - الإمام الناصر عبد الله والذي وضع إمضائه تعميداً للوثيقة بعاليها ووضع نقطة تدل على حكمته وذكائه فقد كتب بقلمه ثلاثة أشطر من نفس فقرات الوثيقة وأدخل عليها في بدايتها حرف الواو فقط وذلك بحكم أداة شرط دون أن يخسر المجتمع القبلي ونص تلك الأشطر من الفقرات هي (ش١ف٥٩٠ حدود الله بالملّه - ش٢ف٥٩٠ ومرزاها ولات الأمر - ش٢ف٥٩٤ ودِين اليُسر ما به عُسر) ، فكأنه يقول أشترط عليكم كذا وكذا أو طالما وأن ثوابت العرف تقول كذا وكذا فلا مانع، والحكمة الأخرى للحفاظ على ذلك الشرط تم تعميد الوثيقة بعد كتابتها بحوالي ثمانون عاماً من كتابتها من قبل الإمام/ يحيى حميد الدين حاكم اليمن حينذاك فمن حكمته كتب قبل أن يضع ختمه العبارة التالية: (فما هو معتمد من السلف يعتمد لدى الخلف) ووضع ختمه

رقم الفقرة وشطرها	شطر الفقرة	التفسير
ش١ف٥٩٠	حدود الله بالملّه	الملّة تعني الدين والشريعة الإسلامية (القضاء الرسمي)
ش٢ف٥٩٠	ومرزاها ولات الأمر	مرزاها بمعنى الجهة المسئولة عن إصدار الأحكام الرسمية هي القضاء الرسمي، ومقصود كلمة ولاة الأمر تعني الدولة
ش٣ف٥٩٠	وإن غابت فنهج العُرف	وكلما غاب تواجد الدولة بأي منطقة قبلية غياباً جزئياً أو مؤقتاً فالمحكمين من المجتمع القبلي يغطي الاحتياج
ش١ف٥٩١	فلا يُحرم صلاح الشأن	فإن إصلاح ذات البين ليس محرم
ش٢ف٥٩١	على الأخلاق قام العُرف	فإن أساس العرف هو الأخلاق منذ قبل عصر البعثة النبوية للرسول صلى الله عليه وسلم
ش٣ف٥٩١	وشرع الله تممها	فإن القانون الرباني متمماً لتلك الأخلاق
ش١ف٥٩٢	مجال العرف بأحكامه	للعرف مجاله في إطار الشريعة الإسلامية
ش٢ف٥٩٢	وفرق الحق منواله	قام العرف القبلي لغرض إصلاح ذات البين بوجه الحق
ش٣ف٥٩٢	وشرع الله فوق الكُل	والشريعة الإسلامية (القضاء الرسمي) من فوق كل المسميات
ش١ف٥٩٣	وبالفرقان ساس العدل	وما ورد بالقرآن الكريم هو قانون رباني وهو أساس العدالة
ش٢ف٥٩٣	أمر بالأمر بالمعروف	فإن القانون الرباني أمر بالأمر بالمعروف
ش٣ف٥٩٣	مع المنهى عن المَنكر	وأمر بالنّهي عن المنكر
ش١ف٥٩٤	وللإنسان فرق الحق	ويجوز للإنسان المسلم أن يساهم ويحرص على مسار الحق والعدل
ش٢ف٥٩٤	مجال إصلاح ذات البين	المسار العادل بوجه الحق هو الذي يكون به إصلاح ذات البين
ش٣ف٥٩٤	ودِين اليُسر ما به عُسر	الدين الإسلامي دين يسر وليس دين عسر، والمقصود من ذلك أن الدين الإسلامي لم يُحرم إصلاح ذات البين

(ج) فرز وتحليل القواعد الواردة في النص:

القاعدة(٢١٩): ش١ف٥٨٨ شرع الله قد حدّد

ش٢ف٥٨٨ نِكاح العقد والمخرج

ش٣ف٥٨٨ وللتـــــــــــركات قسَّـــــــــــمها
ش١ف٥٨٩ ولاحكـــــــام الزَّنـــــــا والقـــــــذف
ش٢ف٥٨٩ وشَـــــــــرب الخمـــــــــر وامثالـــــــه
ش٣ف٥٨٩ علـــــــى الفـــــــرقان والســـــــنّة

القاعـــــــدة(٢٢٠): ش١ف٥٩٠ حـــــــــــــدود الله بالملّـــــــــــــه
ش٢ف٥٩٠ ومـــــــــــرزاها ولات الأمـــــــــــر

* * *

القاعـــــــدة(٢٢١): ش٣ف٥٩٠ وإن غابـــــــت فـــــــنهج العُـــــــرف
ش١ف٥٩١ فـــــــلا يُحـــــــرم صـــــــلاح الشـــــــأن
ش٢ف٥٩١ علـــــــى الأخـــــــلاق قـــــــام العُـــــــرف
ش٣ف٥٩١ وشـــــــــــــرع الله تممهـــــــــــــا
ش١ف٥٩٢ مجـــــــــال العـــــــــرف بأحكامـــــــــه
ش٢ف٥٩٢ وفـــــــــــرق الحـــــــــق منوالـــــــــه
ش٣ف٥٩٢ وشـــــــــرع الله فـــــــــوق الكَـــــــــل

* * *

القاعـــــــدة(٢٢٢): ش١ف٥٩٣ وبالفـــــــــرقان ســـــــاس العـــــــدل
ش٢ف٥٩٣ أمـــــــــر بالأمـــــــــر بالمعـــــــــروف
ش٣ف٥٩٣ مـــــــع المنهـــــــى عـــــــن المَنكـــــــر
ش١ف٥٩٤ وللإنســـــــــان فـــــــــرق الحـــــــــق
ش٢ف٥٩٤ مجـــــــــال إصـــــــــلاح ذات البـــــــين
ش٣ف٥٩٤ ودِيـــــن اليُســـــر مـــــا بـــــه عُســـــر

أهم مرتكزات القواعد (٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢) احتوائها على الثوابت والأحكام التالية:-

١- أحكام الزواج أو الطلاق وأحكام التركات والمواريث وأحكام الزنا والقذف وشرب الخمر وما في حكم ذلك هي حدود الله ولا خوض في القوانين الربانية (على الفرقان والسنّة)

٢- إجراءات حدود الله واضحة وذلك منحصر بالقضاء الرسمي والقضاء الرسمي من اختصاص الدولة (حدود الله بالملّة ❊ ومرزاها ولاة الأمر)

٣- إذا غاب وجود الدولة مؤقتاً أو جزئياً فالتشريع العرفي واضح

٤- القرآن الكريم هو أساس التشريع (وشرع الله فوق الكل، وبالفرقان ساس العدل)

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مرتكزات مبادئ الشريعة الإسلامية وممارسة ذلك ليس محرماً على الإنسان

٦- الدين الإسلامي دين يسر وليس دين عسر.

❊ ❊ ❊

خاتمة الوثيقة: مقطع التراضي والمعاهدة الواردة بخاتمة وثيقة القواعد

(أ) النص

هذا ما توجّه لديّا وبه جزمت بموجب التكفية بيدي لوزن القواعد العرفية اللامة الغصّابة والموروثة والمتعامل بها من بعد فجر الإسلام والمتعارف عليها منذ العصر الجاهلي بعد التعديل الطّفيف إتماماً لمكارم الأخلاق التي بعث بها الصادق الأمين وهذا هو المُلزم للجميع لا حجّة ولا مجال للأسلاف العوجاء أو المقصورة أو البدع المختزعة ، فإن العرف عرفاً مستقيماً واضحاً غصّاباً ولامّاً لكافة القبائل بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي أصحاب الشّيَم والقِيَم والأمجاد الموروثة فلم يميل اسعد تُبّع بقوله (واعلم بنيَّ بِأن كل قبيلة .. ستُذل ان نهضت لها قحطاني هي أُمَّة عاربة يمنيّة .. شمخت لِطُول اصولها الأغصاني)، بتاريخه شهر ذو القعدة ١٢٥٣هجرية الراجي عفو الله ومغفرته هادي بن صالح بن هادي بن محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد بن محمد بن احمد بن راشد بن صيّاد بن مالك بن يزيد بن زيد بن علي بن عبد الله بن ثابت بن كول بن سلطان بن عمر بن سلطان بن حصن بن شرح بن شريح بن اسعد بن يزيد بن ثابت بن فرج بن سعيد بن عامر بن شرهان بن مرشد بن راشد بن راجح بن غالب بن سيف بن سعد بن حاتم بن سعيد بن عادي بن عميران بن جناح بن صيّاد بن جبل بن وضاح بن عدي بن يزيد بن صيّاد بن عوران بن وضاح بن عامر بن سلمان بن ميسرة بن حمدان بن غلاب بن حرب بن سنان بن غازي بن صيّاد بن اغرب بن صيّاد بن مالك بن مالك بن وضاح بن جبر بن يُعلَّى بن غالب بن سعد بن سعد بن خولان بن عمرو بن دومان بن بكيل بن جشم بن خيران بن نوف بن همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سباء بن يشجب بن يعرب يمن بن قحطان بن هود بن شالخ بن ارفخشد بن سام بن نوح بن لملك بن متوشلخ بن ادريس بن اليارذ بن مهلائيل بن قينان بن الغرش بن شيث بن آدم عليه السلام وبالله التوفيق، الإمضاء/ هادي بن صالح صيّاد الحمد لله وحده

قد حسم الرأي بالتراضي والاتفاق على ما ذكر أعلاه وأُعْلنت الظاهرة في ألف رايةً بيضاء تُنشر لبيضان الوجيه لحضور مرايغ ومشايخ القبل لوفقة بستان الروضة بعد الثلاثة الاوعاد المضروبه في وفقة باب البلقه وباضت الوجيه فيما تم الانتصاع له وباض وجه المراغة اللام وكذا الغضّاب الشيخ هادي بن صالح صيّاد فيما سار عنوته بحسب التكفية المرقومة له من الجميع لعنوة وزن العرف اللام والغضّاب وباض وجهه فيما استمع ممن أدلوا بدلوهم وعلى هذه القواعد العرفية القصيّه اللامة تم الاتفاق والإجماع عليها تشريعاً عرفياً ثابتاً لاماً ملزماً لكل القبائل بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي بحضور وإمضاء مرايغها ومشايخها وتم ربط الشور بأن تبقا أحدى العريضتين الأصل لدى من تمت تكفيته بن صيّاد وتم اختيار العلامة السيد حسين بن أحمد أبو طالب ليكون مشراحاً للعريضة الأخرى من أصل الوثيقة العرفية اللامة بقلم وازنها بن صيّاد وعنوة السيد نقلها لمن طلبها ممن حضر وله مهلته وذلك بسبق مساق سبعه قروش حجر أجرة السيد وهذا رضى لاحق على منهج رضى سابق وتكافت المرايغ والمشايخ على المضي في الوثيقة فمن طرف من طرف القبيلة كفا بها فغزارت الحضور كالسيل الغزير فكفا من كل قبيلة القدر الكافي من المتقدمين في الإمضاء كلاً عن نفسه وملتزماً عن ربعه الحاضرين للوفقة والرضى اللام فقد حضرت كافة مشايخ حاشد وعلى رأس الحضور ابن الأحمر والمراغة صالح الفيشي وحضور بن عاطف وبن جليدان والشيخ محمد بن ناصر وأبو شوارب والشيخ أحمد عبد الله المشرقي وحضور الجايفي في مقدمة الحضور من همدان وبن عايض والحاوري وعبد الله رزق وناصر المصلي مع حضور سنحاني وروسي على رأسهم المشايخ كلاً من بن مقصع وبن فرج وأبو حوريه وصالح الأحمر والشيخ حسين بن علي قاسم ومصلح السياني ومحسن الق..ي(*) والنقيب صالح بن راجح وعبد الله بنيان وحضور مشايخ أرحب وكبارها وعلى راسهم المرايغ بن ردمان وبن سنان والمشايخ أبو نشطان البوساني والحباري وبن مرح والشيخ محسن بن راجح والنقيب حمود أبو غانم والشيخ عبد الله محمد مفتاح وحضرت كبار نهم وعلى رأسهم أبو لحوم والمراغة بن سلامه والمشايخ بن كعلان وبن مريط وبن معصار وأبن الأعوج والشيخ عبد الله بن مصلح والشيخ صالح الشليف والنقيب علي حاتم ومحمد الشحيفي ويحيى بن علي النهمي وحضور مشايخ الحداء وكبارها وفي مقدمتهم النقيب ناجي

القوسي والنقيب صالح البخيتي والمشايخ كلاً من على المصري وحسين المقدشي والشيخ عبد الله الراعي المتقدمين على رأس الحضور من عنس وحضور المقداد على رأس مشايخ أنس والشيخ مفلح الراعي والشيخ محسن بن ناصر مع حضور بن معيلي وبن جلال والأمير حسين الشريف والشيخ جابر بن صلاح متقدمين على رأس مشايخ عبيده وحضرت مراد وكبارها يتقدمهم بن نمران وابن الأجدع وبن حازب والمشايخ كلاً من محمد القاضي وبن طريق وبن بحيبح والشيخ صالح الصيّادي والشيخ محسن بن صالح وعبد الله مثنى والشيخ أحمد بن صالح القردعي وحضرت مشايخ سماه وعتمه وفي المقدمة أحمد بن حسين السماوي وصالح العرشي ومفلح الجهمي والشيخ عبد الله بن قاسم ومحسن بن عايض ومن كبار المشايخ الحاضرين في مقدمة الموقعين على الوثيقة المشايخ كلاً من محسن الجراش وعلي بن أحمد الحميري وأحمد بن علي الصايدي وبن منصور وبن عايض وحسين الباشه وعبد الله المخلافي ومحسن الشرجبي وبن راجح وكذا المراغه بن عجاج والشيخ ناصر العواضي وبن دماج وابن الهيج وحسين بن قاسم الكثيري وبن فريد العولقي وبن رويس ومن أل باراس ناصر بن محسن وكذا حضور الشيخ راجح الطهيفي والشيخ علوي بن جريبه والشيخ عبد الله النهدي والشيخ عامر الصيّادي والشيخ عبد الله الرشيدي وكلاً من المشايخ ناصر محسن سيف وراجح با .. (*) وأحمد بن صالح الحارثي وحسين اليافعي ومحسن الحضرمي، وكذا المشايخ كلاً من حمدان اللحجي وناصر بن محسن المصعبي وفضل بن عباس وناصر بن عايض وبن عيشان وراجح بافضل وعلي بن صالح المقرحي وقاسم الأصنج وحضور الشيخ حسن بن أحمد الحميقاني وأحمد بن يحيى الشامي والنقيب علي ناصر الذهب والمشايخ محسن القيسي وحسين العمري وثابت الحجري وعبد الحميد الشرعبي وناصر بن عبد الله البركاني وراجح الصبري وصالح البحر وكذا حضر سفياني ومرهبي وفي مقدمتهم المراغة بن حبيش وبن ضبعان والشيخ قايد بن عايض ومرشد المراني وبن عزيز وفي مقدمة الحضور من وا..(*) بن شاجع وبن لثله والشيخ صالح العوجري

(*) ننوه للإخوة القراء بأنها كانت توجد ثقوب في الوثيقة الأصلية والذي تم ترميمها في الجامع الكبير بصنعاء نظراً لما فيه من الخبرة المتعلقة بترميم الوثائق التاريخية، والذي لا نستبعد الإخفاق في القراءة التخمينية لتلك الكلمات، لذلك عند طباعة الكتاب تم وضع نقاط مكان تلك الكلمات وإلى جانبها رمز النجمة

وناجي بن خيران وكذا حضور بن مقيت وبن دغسان وبن مناع وحضور بن شطيف والشيخ صالح العراقي على رأس مشايخ هم..(*) وعلى مقدمه كبار بني نوف المراغة بن ملهبه والمشايخ بن كعوات والسنتيل وناصر التيس والشيخ راشد الغرزه وعلى رأس الموقعين من ذو حسين النقيب يحيى الشايف والنقيب صالح الشايف وحسين بن صالح وبن نسعه وبن خرصان والعكيمي وقاسم بن راجح وبن رباقه وسالم الشعبي وصالح القاسمي وراشد الحطباني ومحسن بن عامر وحسين الشعر وعلى مقدمة الحضور من ذومحمد الشيخ مفلح أبو راس وبن ثوابه والمشايخ بن دارس وبن جزيلان وبن يعقوب وفارس بن حمدان وعبد الله طالب وحضور الشيخ بن داحش ومراغة جبل عيال يزيد بن بدر الدين والمشايخ ناصر الغولي وراجح الكهالي وكذا حضور بن جمعان والمشايخ صالح خيران وعبد الله بن سعيد في مقدمة الحارثي وحضرت مشايخ الحيمتين وفي مقدمتهم المراغة بن محي الدين والمشايخ بن شرده والعليبي وصالح بن صالح غوبر والشيخ بن مصلح والشيخ محسن صلاح وكذا حضور الشيخ أحمد صالح مجود والشيخ صالح علي السهيلي والشيخ حسين بشر وراجح عامر والشيخ محمد القانص متقدمين عن مشايخ حراز ومن الحشيشي الشيخ محمد القاضي وبن مانع وبن رسام وبن حمدان وعلى مقدمه حضور مشايخ وكبار بني مطر المراغة مفلح الصماط وبن سوار والشيخ علي بن صالح المطري وكان حضور المراغة هادي بن صالح صيّاد المراغة اللام وكذا الغصّاب للسبع القبل خولان الطيال على رأس المتقدمين من ربعه وهم المرايغ بن حزيم وبن شريف وبن ذياب وحضور الهيال و الدبا والحضوري والرويشان وبن متاش والقاضي والنيني والمشايخ كلاً من النقيب صالح الصوفي والزايدي وبن طعيمان وبن دويد والغادر والسالمي وحنتش والقيري وبن شديق والنوفه وكذا حضور أولاد المراغة اللام وكذا الغصّاب وهم الشيخ صيّاد بن هادي بن صالح صيّاد وحسين هادي ويحيى بن هادي بن صالح صيّاد وبن راجح وعز الدين وغيرهم من مشايخ خولان الوافده كالسيل الغزير لإمضاء الوثيقة اللامه والإمضاءات في أدنى هذا توضح كل من فاتنا ذكرهم من الحاضرين وحجّة كافيه والله الموفق حرر بتاريخه شهر ذو القعدة ١٢٥٣ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم كتب التراضي المراغه علي ردمان

جل من لا يسها ومن مختلف القُبل لا يفوتنا ذكر من سقطت أسماؤهم سهواً من المشايخ والنقباء كلاً من بن شعلان ومصلح الشدادي وصالح السلامي ومحمد الشرفي وعبد الله القاضي وصالح الطاهري ومحمد أبو بكر وحسين السقاف ومحسن القيفي وناصر بن محسن الفقيه وعلي بن علي الشريف وناصر بن يحيى العنسي وجابر المفلحي وقايد العلفي وعبد الله بن أحمد الزبيدي وأحمد الشامي وكذا المشايخ بن جميل والقانصي والمنصوري وكذا المشايخ حسين بن قاسم وبن سراج والنقيب علي محمد الحاج وبن فرحان والحمجري وبن مجلي وبن صلاح وبن هيسان وصالح الشيخ وبن زياد والسامري وبن دهمش وكذا المشايخ صالح العديني وعبد الله الحجوري وحضور الصمصام والمقباسي وبن عنان وبن شيبان وصالح الصعدي وعايض المرهبي والنقيب صالح أبو حليقه وكذا المشايخ بن ربيع والطلوع والشيخ صالح الهرش والمشايخ كلاً من بن مرشد والمعوضي وبن جعره والمسمي والردماني والدماجي والمنيعي والشندقي والمشرعي والجحيزا والحسيني ومحمد الحماني وصالح الهادي وراجح الزيادي ومحمد الحنق وصالح مشهل وحزام مسعود وهادي علي سعدان وبن سند والصلاحي والنويرة وبن مذيور وأبو صلاح وبن وثاب وحسين العذري والشيخ ناصر الحماسي وبن جبير وكذا النقباء والمشايخ حسين الجرادي وبن سريع وبن منصر ومحمد المسوري وناجي الحميدي وعلوي البعداني وناجي الثابتي وحضور بن زباع والشيخ محسن بن علي معيض والشيخ محمد البليلي الخولاني ويحيى أبو فارع ومقبل دغيش والشيخ حسين يحيى عباد وعبد الله مثنى فاضل وكذا المشايخ صالح الجاملي وهادي الخولاني ومصلح الأحمر والنقيب حسين بن سعيد أبو حليقه والنقيب علي بن سهل الهيال والشيخ سعيد مقبول والشيخ محمد فتيني والشيخ يحيى خشافه ومقبل الصراري وبن حيدر، والشيخ عبد الله العقربي، والشيخ صالح مطلق ومحمد الحكيمي ومحمد السلامي ومحسن العماري ومن المشايخ أصحاب الفضيلة الوالد عبد الله الأكوع وحسين بن أحمد أبو طالب والوالد محمد الإرياني والوالد الشيخ محمد الزنداني ومحمد المتوكل ومحسن شرف الدين والوالد محمد الهتار والوالد حسين الشامي وعبد الله السياغي والوالد صالح السقاف والوالد يحيى القاضي، والوالد لطف الديلمي والوالد العلامه حسين بن علي المؤيد والوالد صالح المحفدي وراجح الحسام والوالد محمد الحسني والوالد عبد المحسن الحاشدي وكلاً من الوالد محمد

الشوكاني ومحسن معياد ومصلح الشهاري وحسين الشرفي وعبد الله مفضل وعلي حسين الشريف وعبد الله عثمان والوالد يحيى بن صالح الجبري وحسين الحيي والوالد حسن لطف الله، والوالد عبد الله علي الفقيه وأحمد بن محمد القاضي والوالد حسين بن أحمد العنسي ومحمد بن محسن صلاح والوالد حسين بن علي المنصور وحسين السراجي والوالد حسين الكبسي ومحمد الغرسي والوالد أبراهيم نجم الدين وعامر المنتصر والوالد محمد السدمي وعلي بن علي الوجيه وعبد الله المرتضى وحفظ الله الفضيل وناصر الخياري والوالد لطف الله المروني ... الإمضاءات

***

(ب) تفسير المفردات:

الكلمات	التفسير
التعديل الطفيف	بمعنى تم تكييف التشريع العرفي مع الشريعة المطهرة وهو التشريع الرباني الذي بُعث به الصادق الأمين النبي الخاتم محمد صلى الله عليه وسلم
إتماماً لمكارم الأخلاق	بمعنى أن مكارم الأخلاق كانت موجودة مسبقاً في ثوابت التشريع العرفي لدى شعب الحكمة وبظهور التشريع الرباني استكملت مكارم الأخلاق.
لا حجّة ولا مجال للأسلاف العوجاء أو المقصورة أو البدع المختزعه	لا عمل على ما ظهر خلاف هذا من البدع والأسلاف المخالفة للثوابت المسنونة
عرفاً مستقيماً واضحاً	عرفاً لا يخرج عن أصول الشريعة المطهرة
غصاباً ولاماً	ملزماً لكافة القبائل اليمنية (شرق اليمن وغربه وجنوبه وشماله)
الظاهرة	هي الراية البيضاء
لبيضان الوجيه	للشخصيات التي أدت واجبها
وفقة بستان الروضة	الوفقة: هي الملقاء وهو الاجتماع الموسع، بستان الروضه: هو ساحة واسعة بمنطقة الروضة صنعاء كانت توجد به أشجار يستظل بها الناس في اللقاءات الموسعة
بعد الثلاثة الأوعاد المضروبه	الثلاثة الأوعاد: بمعنى ثلاثة أسابيع، المضروبة: بمعنى المحددة المتفق عليها
وفقة باب البلقة	باب البلقة: هي ساحة بالقرب من أحد أبواب صنعاء القديمة والمسمى باب البلقة
فيما تم الانتصاع له	الانتصاع: هو الامتثال، وكلمة فيما تم الانتصاع له بمعنى تم تنفيذ كل الجوانب التي استعد بها كل شخص
التكفية المرقومه له	التكفية هي التفويض، المرقومة: بمعنى المكتوبة والموقع عليها
عنوة وزن العرف اللام والغصاب	العنوة: المهمة، العرف اللام: بمعنى العرف العام، وكلمة الغصاب: بمعنى المُلزم
وباض وجهه فيما استمع	ويشكر على ما أبداه تجاه آراء الآخرين
ممن ادلوا بدلوهم	ممن صرحوا بمقترحاتهم وخلفياتهم
ثابتاً لاماً	ثابتاً: لا حذف ولا إضافة ولا تغيير وهو الاستمرار، وكلمة لاماً: بمعنى عاماً
بكيلي وحاشدي ومذحجي	الثلاثة التكتلات المعروفة وهم (بنو كهلان)
قضاعي وهميسعي	الاثنين التكتلات المعروفة وهم (بنو حمير)
مشراحاً للعريضة	مشراحاً: محلاً للأمانة، للعريضة: نسخة من أصل الوثيقة

الكلمات	التفسير
بسبق مساق سبعة قروش حجر	بسبق مساق: بمعنى أن من أراد من الآمين السيد أبو طالب أن ينقل له الوثيقة بقلمه لا بد أن يدفع له تكلفة الورق والكتابة مسبقاً، سبعة قروش حجر: سبعة ريال فرانصي (ماري تريزا)
من طرف	من حضر ممثلاً عن قبيلته وربعه
تكافت المرايغ والمشائخ	تكافت: زكت بعضها البعض في التنفيذ للتوقيع
ربعه	أصحابه

(ج) أهم المرتكزات بمحتوى خاتمة الوثيقة:

١ – القواعد الواردة في الوثيقة هي الثوابت المرجعية العرفية الغصابة المستدامة لكافة القبائل اليمنية (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) وهم عموم المجتمع القبلي بشرق اليمن وغربه وجنوبه وشماله.

٢ – أي أحكام وقواعد خارجه عن القواعد المرجعية العرفية الغصابة ا لمستدامة عبارة عن بدع وأعوجاج لا يحل محل الثوابت المرجعية المسنونة

٣– كان التقسيم القبلي اليمني لفترة ما قبل تاريخ البعثة عبارة عن مجموعة أقسام متفرعة عن اثنين أقسام رئيسيه هما (كهلاني – حميري) أما في الفترة اللاحقة لتاريخ البعثة خصوصاً منذ تاريخ انتهاء عصر الخلفاء الراشدين وصاعداً كانت القُبل عبارة عن أقسام فرعية متفرعة من خمسة أقسام رئسية هي { بكيلي، حاشدي، مذحجي، قضاعي، هميسعي }، فالكهلانيين هم { بكيلي وحاشدي ومذحجي }والحميريين هم { قضاعي وهميسعي} وكانت تلك هي بداية عدم الإظهار لمسمى الفرع السادس بعد مهجرهم القديم والمهجر التكميلي واندماج بقيتهم في تركيبة بني جلدتهم ونعني فرع قبائل ((الأزد)) والذي يشكلون قُبل عربية متعددة وفي الصدارة (الأوس والخزرج)، فعلى منوال الخمسة الأقسام الرئيسية استقر مسار الصحب الغصّاب والمغرم المسنون وهو نظام المسئولية الجماعية المتوّج بنظام مسئولية الأقرب فالأقر ب، وأن الاقسام

الكبرى من تلك الأقسام الخمسة الرئسية هما (بكيل وحاشد) أرضاً وأنساناً وتأثيراً، ومن المعروف إن القُبل البكيلية والقُبل الحاشدية قُبل متداخلة في بعض أماكن وجودها، فقد يروح فكر البعض من البسطاء إن ما قام به مشرع القواعد المرجعية العرفية في مسألة سرد تسلسل النسب كانت على سبيل الفخر والاعتزاز أو ما في ما حكم ذلك .

أما في منظور فطاحلة الفكر فستكون الحكمة من ذلك أمامهم واضحة ومطابقة لما سمعناه عما تناقلوه الأباء عن الأجداد المتمثل بأن الغرض من ذلك هو تغييب أوجه الغموض لأي فرع من تلك الفروع الخمسة الرئيسية فذلك السرد التسلسلي المشار إليه كفيلاً بتغييب أوجه الغموض بين كهلاني وحميري وبين همداني ومذحجي وبين حاشدي وبكيلي وبين خولاني وردماني وبين حربي وغالبي ونهياني ... الخ

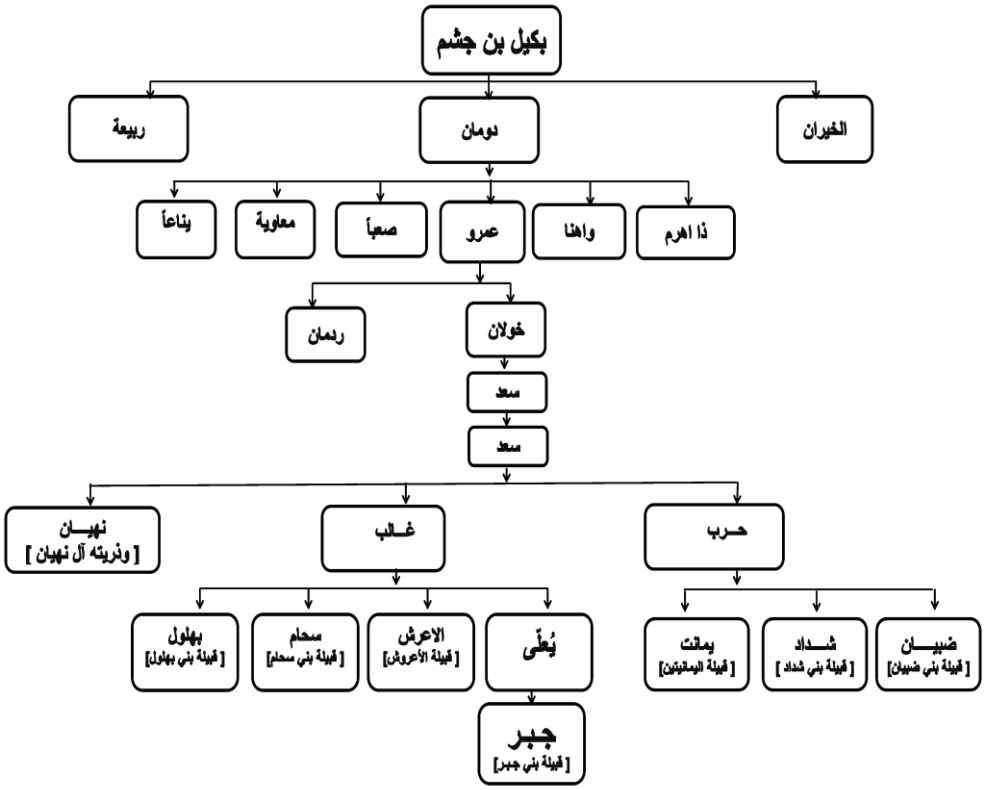
كان الإسلوب المتبع لدى المجتمع القبلي اليمني في مسألة فرز تسلسل اجدادهم اسلوباً بارعاً ومنطقياً أفضل عما هو متبع في عصرنا الحديث والمعاصر، فكان أبو الأب يسمى الجد الأول وأبا الجد الأول يسمى الجد الثاني، وجد الجد الأول يسمى الجد الثالث وهكذا [1]

٤- تسلسل خولان بن عمرو بن دومان بن بكيل على النحو التالي:-

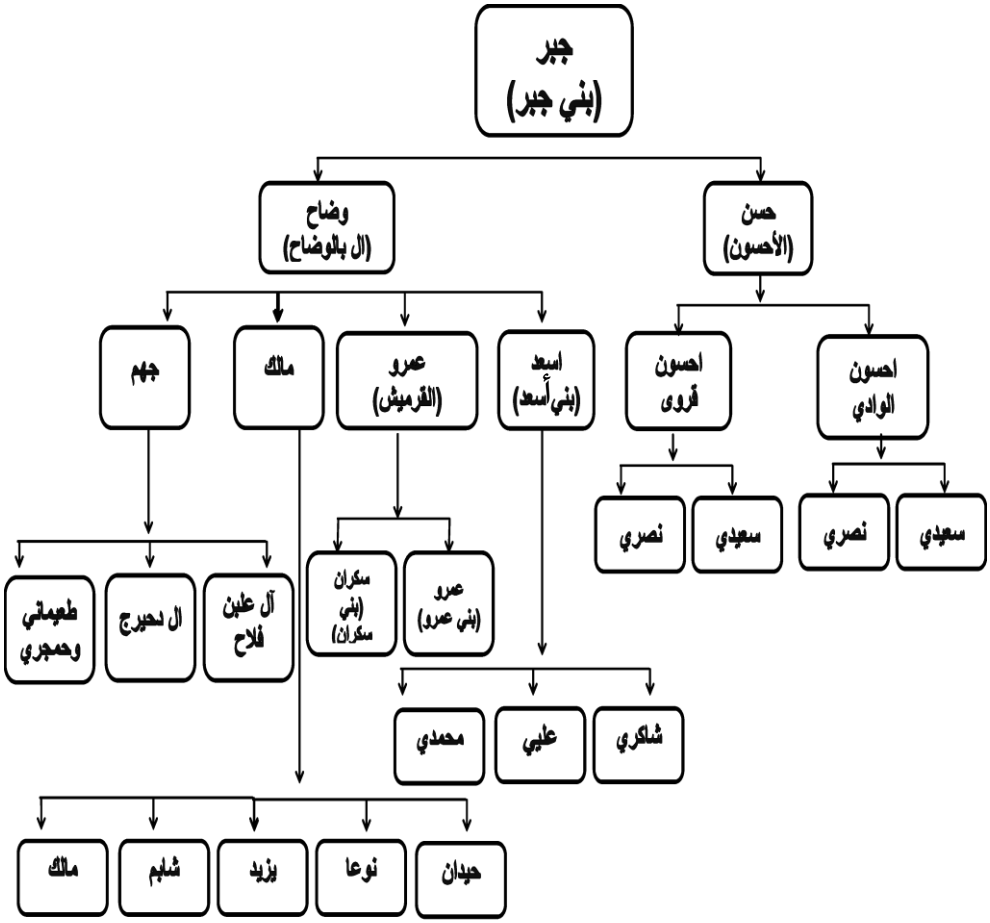
هو خولان بن عمرو بن دومان بن بكيل بن جشم بن خيران بن نوف بن همدان بن مالك بن زيد بن اوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سباء بن يشجب بن يعرب يمن بن قحطان بن هود بن شالخ بن ارفخشد بن سام بن نوح بن لملك بن متوشلخ بن ادريس بن اليارذ بن مهلا ئيل بن قينان بن

(١) فعلى سبيل المثال/ الجد الأول للمراغة المرجعية كاتب الأحرف هو (الشيخ/ محمد صياد هادي كما هو مبين في الملاحق (١)،(٢) والجد الثاني (ا لشيخ صياد هادي صالح صياد) كما هو مبين في ملحق (٣)، والجد الثالث هو الشيخ/ هادي صالح صياد كما هو مبين في ملحق (٤) لذلك فإن صاحب الوصية المؤرخة (٩٠٩هـ) الشيخ احمد بن راشد صياد هو الجد الحادي عشر، والشيخ كول بن سلطان هو الجد العشرون كما هو موضح في مستند الوصية ملحق (٥).

الغرش بن شيث بن آدم عليه السلام [1] وتركيبة الذرية كما هو مبين في المخطط التالي:-



(١) وفي الكتاب الذي لا زال تحت الطبع، والذي يحمل عنوان ((مصدر الحكمة اليمانية وطبيعتها الأبدية)) للمراغة / محمد بن علي صياد والذي تكوينه من اثنين مجلدات (ج١، ج٢) سيجد القارئ في (ج١) باباً ختامياً يبين الطبيعة التفصيلية لتسلسل خولان السبع القبل (خولان الطيال) وحقائق تاريخية عن فروعهم الثلاثية {حربي وغالبي ونهباني(آل نهبان)}


جبر
(بني جبر)
حسن
(الأحسون)
وضاح
(ال بالوضاح)
احسون
الوادي
احسون
قروى
اسعد
(بني أسعد)
عمرو
(القرميش)
مالك
جهم
سعيدي
نصري
سعيدي
نصري
شاكري
علبي
محمدي
عمرو
(بني عمرو)
سكران
(بني
سكران)
آل علبن
فلاح
ال دحيرج
طعيماتي
وحمجري
حيدان
نوعا
يزيد
شابم
مالك
ربع الطرف – ربع العلا – ربع الحد - ربع عيال مالك

بـاب ختامي

مكان وجود السر الدفين الذي يكمن فيه قيام دولة يمنية عظمى ذات مناعات مستدامة

محتويات الباب الختامي

الفصل الأول: الخواص العشارية والعناصر الرباعية لمعادلة الدولة الحقيقية وفق نظرية يمانية واردة في وثائق قبلية موروثة

أولاً: دليل مكان وجود السر الدفين.

ثانياً: الخواص العشارية والعناصر الرباعية للمعادلة اليمانية المبنية على نمط مملكة العقل.

الفصل الثاني: مخاطر عدم نشر وتحليل وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية.

أولاً: مناعة المعادلة القبلية الحقيقية، ومكانتها في المناعات الأربعينية لمعادلة الدولة الحقيقية، وفق النظرية اليمانية.

ثانياً: مظاهر إخفاق أرباب الأقلام عن معرفة حقائق المعادلة القبلية الحقيقية.

الفصل الثالث: طبعية التكوين والهيكل المناسب لمؤسسة شئون القبائل.

الفصل الرابع: من الأنشطة التي يجب أن تكون منوطة بمؤسسة شئون القبائل

الفصل الخامس: عينه من الحوافز المادية والمعنوية التي كفلتها وتكفلها وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة الدافعة للمساهمة الشعبية في عملية الضبط الاجتماعي تلقائياً.

الفصل الأول: الخواص العشارية والعناصر الرباعية لمعادلة الدولة الحقيقية وفق نظرية يمانية واردة في وثائق قبلية موروثة

أولاً: دليل مكان وجود السر الدفين.

إن تيار الفكر السياسي الحديث لم يرثوا أي وثائق من مورثيهم القيادات المتعاقبة للفكر السياسي متعلقة بهذه الخواص لكنها موجودة حالياً لدى تيار الفكر الاجتماعي الخلف للسلف وهو تيار الفكر الاجتماعي المعاصر ممثلاً بمجلس العرف القبلي من واقع وثائق موروثة من مورثيهم القيادات المتعاقبة للفكر الاجتماعي وهي عبارة عن وصايا مراغات العرف القبلي أوصوا بها خلفائهم من الأبناء والأحفاد يُستفهم منها بالمفهوم العصري إن الحكمة اليمانية عبارة عن نظرية يمانية متوارثة تشير إلى أن الدولة عبارة عن تفاعلات تحدث بين أربعة عناصر مركّبة، وهي معادلة ذو تركيبة مبنيّة على نمط مملكة العقل وأن وجه الشبه بين المشبّه والمشبّه به يتمثل في عشر خواص، وإن للعشر الخواص مقومات رئيسية معينة، ومن الآن وصاعداً بإذن الله يستطيع فطاحلة الفكر السياسي المعاصر أن يجد مرتكزات ضالتهم في عنوان (حقيقة التاريخ اليمني)، وفي عنوان (طبيعة الدولة ا ليمنية الحقيقية) النموذج الفيصل الموعود تطبيقه بكل شعوب العالم[1] وأيضاً تتكلم الوثيقة عن طبيعة العناصر الرباعية المركبة وذلك بألفاظ عاميّة قديمة حسب ما هو مبين في الوثيقة القبلية القديمة المرفقة بهذا[2] والذي تم دراستها وتحليلها لسرد الموضوع بمفهوم عصري إلى حدٍ ما.

(١) ج١، ج٢ من كتاب ((مصدر الحكمة اليمانية وطبيعتها الابدية)) للمراغة الشيخ/ محمد بن علي صياد (كتاب تحت الطبع)
(٢) مستند الوصية الموروثة ملحق (٥)

ثانياً: الخواص العشارية والعناصر الرباعية للمعادلة اليمانية المبنية على نمط مملكة العقل:-

أ- الخواص العشارية (العشر):

١- أوتوماتيكية المسار.

٢- وضوح الاختصاص.

٣- الديناميكية المركبة الغير متجانسة المتزّنة طردياً وانعكاسياً

٤- الشمول والعموم.

٥- التكامل

٦- السرعة لا التسرع.

٧- بساطة التكلفة.

٨- توثيق المسار (الذاكرة)

٩- مناعة الاستدامة.

١٠- مناعة المعنوية.

م	الخاصيّة باللفظ القديم	الخاصيّة بالمفهوم العصري
١	تتابع في العنا الباين	الخاصيّة الأولى وهي: أوتوماتيكية المسار
٢	عنا باين في المنهاج	الخاصية الثانية وهي: وضوح الاختصاص
٣	تكاثر في مركب ضمط، بحاصل غير متجانس، بموصوف اتزان السير، في الوجهين متقايس	الخاصية الثالثة وهي: الديناميكية المركبة الغير متجانسة المتزنة طردياً وانعكاسياً
٤	وميزات الشمول العام	الخاصية الرابعة وهي: (الشمول والعموم) فكلمة لام تعني (عام)
٥	لموعا لام تتلاقف	الخاصية الخامسة وهي: التكامل
٦	عُجالة ليست استعجال	الخاصية السادسة وهي: السرعة لا التسرع
٧	إليها قلّة الكُلفة	الخاصية السابعة وهي: بساطة التكلفة
٨	وطين الذاكرة من حال	الخاصية الثامنة وهي: توثيق المسار (الذاكره)
٩	ومهباب استدامتها	الخاصية التاسعة وهي: مناعة الاستدامة
١٠	وموفات الصفات القدر	الخاصية العاشرة وهي: مناعة المعنوية

ب- العناصر الرباعية المركّبة المتفاعلة بجوف معادلة الدولة الحقيقية وفق النظرية اليمانية الموروثة:

١- المسار الاجتماعي.

٢- المسار السياسي.

٣- المسار الاقتصادي.

٤- المسار الثقافي.

م	العنصر باللفظ القديم	العنصر بالمفهوم العصري
١	المسار اللام	المسار الاجتماعي
٢	تدابير المضم اللام	المسار السياسي
٣	عروة الأحوال	المسار الاقتصادي
٤	المنهاج الغالب	المسار الثقافي

الفصل الثاني: مخاطر عدم نشر وتحليل وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية.

أولاً: مناعة المعادلة القبلية الحقيقية ومكانتها في المناعات الاربعينيه لمعادلة الدولة الحيقيقة وفق النظرية اليمانية

إن في ذلك المسار الماضي القريب أخفق تيار الفكر الحديث في قراءته لنقطة وصول عداد المسار الماضي لفكر وثقافة النظام الاجتماعي وبالتالي تم خلخلتها ثم تطعيمها ببعض من الثقافات البدائية العوجاء التي كانت تمارس في عصور ما قبل الحضارة والحكمة اليمانية وسنامها وذروة سنامها، فقام أصحاب الحداثة من المؤلفين والباحثين وأنشطة ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وذلك بكم هائل من الأنشطة المكثفة بهدف مكافحة الظواهر القبلية السيئة التي لوحظ ممارستها فنظراً لعدم انتشار القواعد المرجعية للعرف القبلي التي قامت في عصور انعدام وسائل النشر، نشأ جيلاً جديداً تواقاً إلى معرفة مبادئ المجتمع القبلي فلم يجدها فزود نفسه بما وجد بين يديه من المبادئ التي قيلت في عصر الانفتاح فازدادت الظواهر السلبية تدريجياً فتزداد الأنشطة الإرشادية والتوعوية على أمل المعالجات لكنها عبارة عن عملية انتقال من إخفاق إلى إخفاق فمن لم يكن موفقاً في تشخيص الداء لا يكون موفقاً في تقرير الدواء.

ثانياً: مظاهر اخفاق ارباب الأقلام عن معرفة حقيقية المعادلة القبلية الحقيقية.

من جوانب ومظاهر انعكاس ذروة سنام الحكمة اليمانية إلى ذروة سنام النقمة اليمانية والتي تتمثل بعض منها في ثلاثة مبادئ رئيسية وهي انعكاس (مبدأ الطوارف اللازمة والمغرم الغصّاب) إلى (مبدأ العصبية والنعرات القبلية) وكذا انعكاس (مبدأ القطاع والتباع) إلى (مبدأ التقطاع) وكذا انعكاس (مبدأ النقاء المسنون) إلى (مبدأ الثأر) وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أ- انعكاس مبدأ (الطوارف اللازمة والمغرم الغصّاب) إلى (مبدأ العصبية والنعرات القبلية):

إن مبدأ الطوارف اللازمة والمغرم الغصّاب هو أول المرتكزات الأساسية لذروة سنام الحكمة اليمانية فهو مبدأ المسئولية الجماعية وليست عصبية كما أسموها من يسمّون بتيار الفكر الحديث، وقد تبين ذلك في فحوى خاتمة النظرية اليمانية (الحكمة اليمانية) والذي ورد في خاتمتها ما يلي:

سنام الحكمة التشريع ... مناقب للمسار اللام[1]
سناماً ذروته ساسة ... أولها الحمى المشروط
ونهج المغرم الغصّاب[2] ... وسنّة موجبات العيب
وتحريك اللبث رفعاً ... وتخفيضاً وإسقاطاً[3]

ب- انعكاس مبدأ (القطاع والتباع) إلى مبدأ (التقطاع):

إن مبدأ القطاع والتباع هو عبارة عن الاصطفاف كمسئولية جماعية شعبية في عملية الضبط الاجتماعي لإخضاع أطراف النزاع أو المجرمين للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي ومحاصرتهم في الجبال والوديان والطرقات فذلك هو المعنى الحقيقي لمبدأ القطاع والتباع فأعتقد أصحاب الفكر الحديث بأن ذلك عبارة عن قطع طريق في سبيل إشباع الرغبات والأهواء وكتبوا عن ذلك الكثير من البحوث والمؤلفات ...الخ، فعند أن قاموا الجيل الجديد فتمسكوا

[1] اللام : العام وهنا يقصد بالمسار اللام المسار الاجتماعي القبلي
[2] الغصّاب: المُلزم للجميع
[3] اسقاطاً: وهي المسقطات وبمعنى المبطلات

بمثل هذه المبادئ السلبية البديلة لتلك المبادئ الاجتماعية العظيمة والتي لا يعلموا عنها شيء، وبهذه الطريقة كانوا أصحاب الفكر الحديث هم من قاد المجتمع، إلى ممارسة العصبية والنعرات القبلية فإن مفهوم القطاع يختلف عن مفهوم التقطاع.

ج-انعكاس (مبدأ النقاء المسنون) إلى(مبدأ الثأر)

النقاء هو التطهر من الشوائب باعتبار قتل النفس المعصومة عمداً شائبة وإخلال للثوابت القبلية المسنونة والتطهر منها يعني معاقبة القاتل وفقاً لنصوص الثوابت المقننة وهو ضرورة انصياع أولياء القاتل لتقديم القاتل ليأخذ جزاه المسنون عرفاً والذي لا بد أن يتم بمختلف الوسائل ومختلف الخيارات، فأن تم الانصياع لتقديم القاتل للمثول أمام القضاء الرسمي فذلك أول الخيارات الملزمة ومن تمسك بذلك فالقول قوله أو في حالة عدم وجود قضاء رسمي فيتم الاقتصاص بين أوساط المجتمع القبلي باتفاق طرفي الخصومة فإذا لم ينصاع الطرف الجاني للخيارين الأول والثاني فالخيار الثالث هو الخروج من اللبث مقابل صلح زمني، والخيار الرابع هو إذا استحال تنفيذ إحدى الخيارات الثلاثة فيتم المصادرة والانتقام، وعلى تلك الثلاثة الخيارات يتم التفاوض والاصطفاف بين عاقلة الجاني وعاقلة المجني عليه وإذا خابت عاقلة الجاني فإن القبائل المجاورين لهم هم أول المعنيين بضبطهم (بلاد العز يعناها شيم بادي بواديها ومضبط من يجاورها) (ف ٤٩٢ من وثيقة القواعد المرجعية العرفية)، وعلى ذلك فإن مبدأ اصطفاف جميع الأطراف لضبط المجرم هو من ضمن مبادئ ذروة سنام الحكمة اليمانية من قبل البعثة النبوية وأستمر إلى ما بعد الإسلام وصاعداً لم يحرمه الإسلام فإنه قال صلى الله عليه وسلم :{أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً} وتقديم المجرم للعدالة من أعظم مبادئ المناصرة للجاني والمجني عليه معاً، ولعدم إدراك تيار الفكر الحديث للمفهوم الحقيقي لمقاصد ومعاني ذروة سنام الحكمة اليمانية وقيامهم برفد المجتمع بمفهوم مخالف لتلك الشيم والقيم الموروثة ولعدم قيام السلطات بنشر وتفسير وتجسيد تلك الثوابت أصبح المجتمع

يمارس تلك المبادئ البديلة كمبادئ نقلية عن أصحاب الحداثة وهي ظواهر العصبية والنعرات القبلية وظاهرة الثأر وظاهرة التقطاع ...و....و...الخ، فبرزت معادلة الفكر الاجتماعي تباعاً لبروز معادلة الفكر السياسي وأصبح ذلك عائق وحجر عثرة في طريق تثبيت منظومة التركيبة لمعادلة الدولة الحقيقية، فمن أخفق في تقييم المسار الماضي لا ينجح في رسم خارطة طريق الحاضر والمستقبل بنوعيه (القريب – البعيد)، إلا بعد الإدراك لأسرار نظرية المعادلة اليمنية الموروثة[١]

[١] مستند الوصية ملحق (٥)

الفصل الثالث: طبيعة التكوين والهيكل المناسب للمؤسسة الحكومية لشئون القبائل

بمجرد اقتناع فطاحلة تيار الفكر السياسي الحديث بأنه لا يجب أن يقتصر دورهم في رسم وبناء التركيبة اللازمة لسلطات مدنية حديثة بل أن شعب يمتلك مثل هذه الثقافة الاجتماعية الحقيقية يكون من السهل عليه تزويدها بمناعة المسار المضارع المتكامل فحينئذٍ ما على فطاحلة تيار الفكر السياسي الحديث إلا أن يباشروا عملهم على منوالين وهما عيناً تتجه نحو مهمة التقنين الدستوري والقانوني في إطار ميثاق الثوابت المستدامة بعد إقراره وعيناً تتجه بنفس التزامن وذلك نحو إيجاد مؤسسة حكومية ينوط بها مسئولية تجسيد مناعة الثقافة الاجتماعية الحقيقية بمعنى (تجسيد الأمن القيمي القبلي) فلا تتطلب هذه المؤسسة المنشودة لتجسيد الأمن القيمي القبلي مواجهة أعباء مالية أو وظيفية كبرى بل أنها ستنحصر الأعباء بكم قليل من الأعباء المالية والوظيفية كإضافة ليس إلا، فأمامنا مؤسستين حكوميتين تتطلب دمجهما معاً بمؤسسة واحدة وهما كلاً من (مصلحة شئون القبائل)ومؤسسة أخرى تسمى (الهيئة الوطنية العليا للتوعية) ولهما ميزانيات وكوادر وظيفية لا تحتاج سوى إضافة قليلة لمسايرة هيكلهما الجديد بما يضمن تسيير مهامها وأهدافها الجديدة إلى جانب مهامها السابقة والتي هي في الأصل كانت محدودة ومنقوصة اقتصرت على صرف مرتبات وقطع بطائق، وتتم إعادة الهيكلة بما يضمن ذلك مع إضافة ما يجب لتولي مهمة تثبيت مناعة الثقافة الاجتماعية الحقيقية وهي مسار التكامل الثقافي والفكري (أصالةً وحداثةً) فتحمل تلك المؤسستين اسماً جديداً بعد دمجهما معاً وهو اسم (قطاع وزارة الداخلية لشئون القبائل) فالمسألة ليست مسألة أشخاص وإنما مسألة (نظم وقيم) ذو قواعد مرجعية مقننة وممنهجة لكافة القبائل اليمنية شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً لم ولن يكون تجسيدها إلا تعزيزاً لسلطة القوانين الرسمية والذي سيكون إسهامها في ذلك إسهاما فكرياً أكثر قدراً من أسامها عملياً مع أن كلاهما موجودات معاً (عملياً – فكريا).

فما كان يجب ولا يجب أن يكون أنشاء مؤسسة حكومية تحمل أسم (مصلحة شئون القبائل) دون أن تكون ضمن الهيكل الإداري والتنظيمي والعملي لوزارة الأمن الداخلي

(وزارة الداخلية) ودون أن يكون من ضمن تركيبتها الموضوع المشار إليه المتعلق بالهيئة الوطينة العليا للتوعية فإن ذلك قد مثّل ويمثّل اعاقة عظمى لمعادلة التفاعلات الطرديّة للجانب الثقافي والفكري فانعكس وينعكس ذلك سلباً على بقية المسارات (السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية) فإن تلك الإعاقة العظمى المفتعلة بقصد أو بدون قصد قد أحدثت شللاً فكرياً خطيراً وواسعاً ويكتفى لتوضيح ذلك على سبيل المثال لا الحصر من خلال الجواب على سؤال لمن يتساءل قائلاً: هل من رجاحة العقل والمنطق بأن نجسّد ونعبّي الفكر المجتمعي بوقائع غير حقيقية نتاجها (عزل المجتمع القبلي عن عموم المجتمع اليمني) فالحقيقة التي يجب ترسيخها وتجسيدها هي أن مصلحة القبائل وشئونهم ليست منحصرة فيما يسمى بمؤسسة (مصلحة شئون القبائل) فللقبائل شئون ومصالح في مختلف مؤسسات الدولة (عسكرياً ومدنياً وسياسياً و...و...الخ) وإن المجتمع القبلي مربوطاً بالدولة وليس بمعزل عنها كما يحمل ذلك المسمى من دلالة واضحة فكان الجدير بأهل الفكر الحاسين بضرورة عمل شيء تجاه هؤلاء بخصوصية وصورة استثنائية فالواجب أن يكون ذلك تجاه (قيم ونظم المجتمع القبلي) وليس في شخصهم فيبدوا أن قادة الفكر طيلة الفترة القليلة المنصرمة لم يدركوا بأن هناك فرق بين مسميان وهما مسمى (قبائل) ومسمى (قبْيَلة بسكون الباء وفتح الياء) فإن القبائل مجموعة من الناس أما القبْيَلة بسكون الباء وفتح الياء فهي عبارة عن معادلة مبنية على نمط وتركيبة معادلة مملكة العقل تحمي منظومتها قواعد مرجعية تلزم القبائل بعدم اقتناء عرفاً خارجاً عن أصوله المرجعيّة و حصر الفوارق مقتصرة في اختلاف اللهجات والمسميات من منطقة لأخرى، فكيف غابت عن بال أهل الفكر الحديث فحوى نص المادة رقم (٦) من القانون المدني اليمني التي تنص بأن (الأمور بمقاصدها والعبرة في الكنايات بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني)

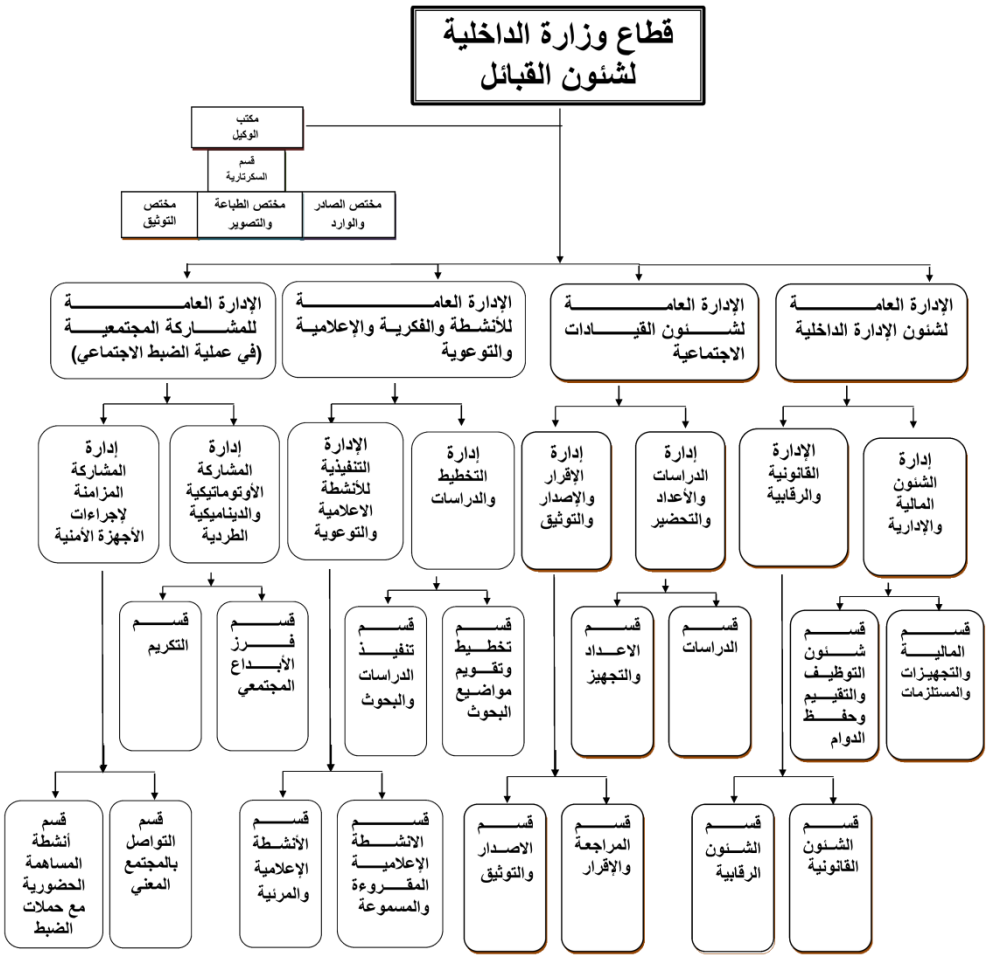
وعلى ذلك فإن الهيكل المقترح للمؤسسة الحكومية لشئون القبائل [1] بإحدى الصورتين التاليتين :-

١- الصورة الأولى: في حالة الإستجابة لأن تكون المؤسسة الحكومية لشئون القبائل قطاعاً ضمن قطاعات الوزارة بمسمى (قطاع وزارة الداخلية لشئون القبائل) فيكون الهيكل المقترح في الشكل (١)

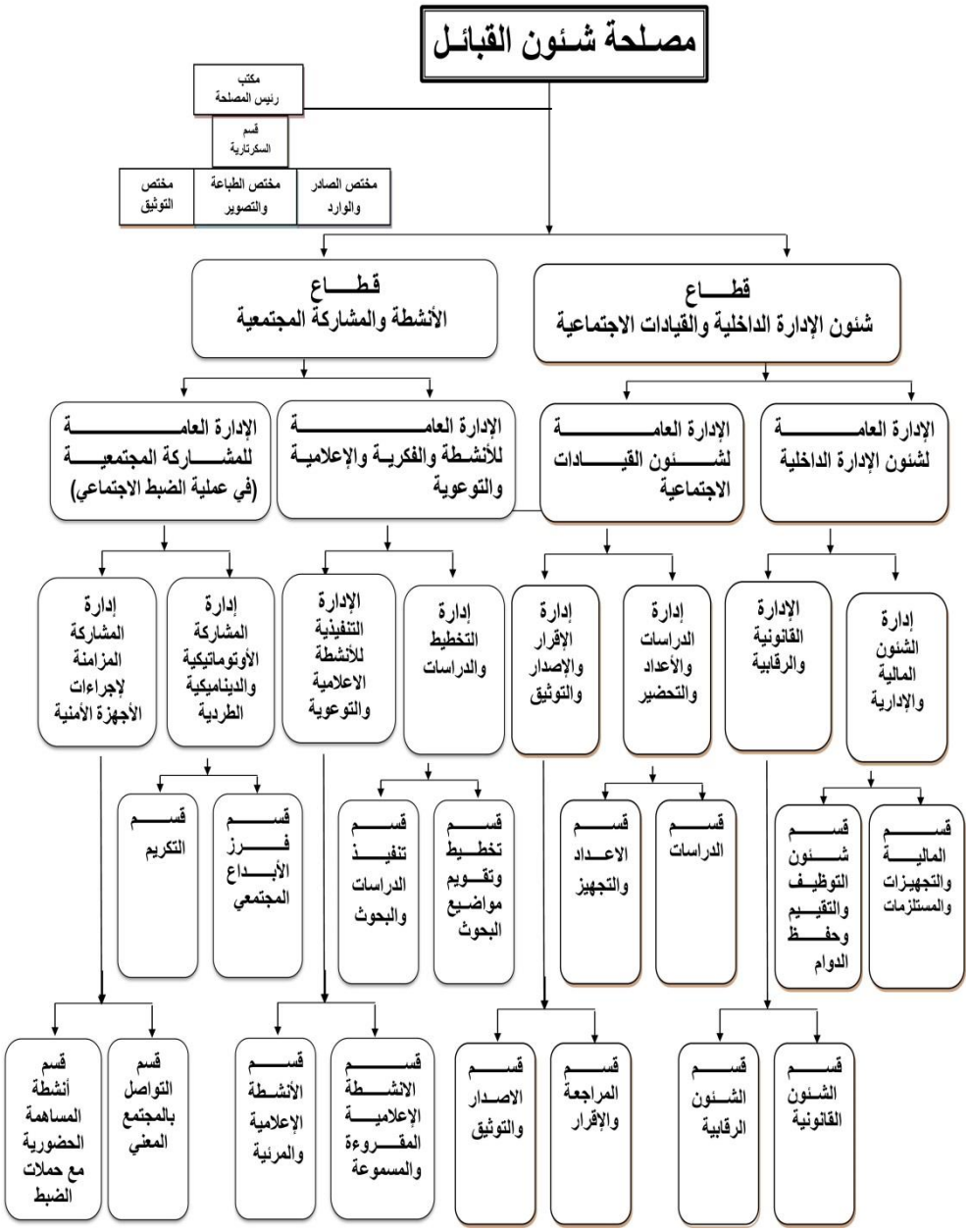
٢- الصورة الثانية: في حالة بقاء المسمى السابق (مصلحة شئون القبائل) فالهيكل الوجوبي العملي المقترح كما هو مبين في الشكل (٢)

[1] المهم هو قيام أربع إدارات عامة تنبثق منها ثمان إدارات، وتكون الثمان ا لإدارات من ستة عشر قسم متخصص وهو بواقع اثنين اقسام منبثقة عن كل إدارة من الإدارات الثمان لتثبيت وتقنين مهام كل قسم وفق مسماه دون حذف أو إضافة

شكل (١)


قطاع وزارة الداخلية
لشئون القبائل
مكتب الوكيل
قسم السكرتارية
مختص الصادر والوارد
مختص الطباعة والتصوير
مختص التوثيق
الإدارة العامة لشئون الإدارة الداخلية
الإدارة العامة لشئون القيادات الاجتماعية
الإدارة العامة للأنشطة والفكرية والإعلامية والتوعوية
الإدارة العامة للمشاركة المجتمعية (في عملية الضبط الاجتماعي)
إدارة الشئون المالية والإدارية
الإدارة القانونية والرقابية
إدارة الدراسات والأعداد والتحضير
إدارة الإقرار والإصدار والتوثيق
إدارة التخطيط والدراسات
الإدارة التنفيذية للأنشطة الاعلامية والتوعوية
إدارة المشاركة الأوتوماتيكية والديناميكية الطردية
إدارة المشاركة المزامنة لإجراءات الأجهزة الأمنية
قسم المالية والتجهيزات والمستلزمات
قسم شئون التوظيف والتقييم وحفظ الدوام
قسم الدراسات
قسم الاعداد والتجهيز
قسم تخطيط وتقويم مواضيع البحوث
قسم تنفيذ الدراسات والبحوث
قسم فرز الأبداع المجتمعي
قسم التكريم
قسم الشئون القانونية
قسم الشئون الرقابية
قسم المراجعة والإقرار
قسم الاصدار والتوثيق
قسم الانشطة الاعلامية المقروءة والمسموعة
قسم الأنشطة الإعلامية والمرئية
قسم التواصل بالمجتمع المعني
قسم أنشطة المساهمة الحضورية مع حملات الضبط

شكل (٢)


مصلحة شئون القبائل
مكتب رئيس المصلحة
قسم السكرتارية
مختص الصادر والوارد
مختص الطباعة والتصوير
مختص التوثيق
قطاع شئون الإدارة الداخلية والقيادات الاجتماعية
قطاع الأنشطة والمشاركة المجتمعية
الإدارة العامة لشئون الإدارة الداخلية
الإدارة العامة لشئون القيادات الاجتماعية
الإدارة العامة للأنشطة والفكرية والإعلامية والتوعوية
الإدارة العامة للمشاركة المجتمعية (في عملية الضبط الاجتماعي)
إدارة الشئون المالية والإدارية
الإدارة القانونية والرقابية
إدارة الدراسات والأعداد والتحضير
إدارة الإقرار والإصدار والتوثيق
إدارة التخطيط والدراسات
الإدارة التنفيذية للأنشطة الاعلامية والتوعوية
إدارة المشاركة الأوتوماتيكية والديناميكية الطردية
إدارة المشاركة المزامنة لإجراءات الأجهزة الأمنية
قسم المالية والتجهيزات والمستلزمات
قسم شئون التوظيف والتقييم وحفظ الدوام
قسم الدراسات
قسم الاعداد والتجهيز
قسم تخطيط وتقويم مواضيع البحوث
قسم تنفيذ الدراسات والبحوث
قسم فرز الأبداع المجتمعي
قسم التكريم
قسم الشئون القانونية
قسم الشئون الرقابية
قسم المراجعة والإقرار
قسم الاصدار والتوثيق
قسم الانشطة الإعلامية المقروءة والمسموعة
قسم الأنشطة الإعلامية والمرئية
قسم التواصل بالمجتمع المعني
قسم أنشطة المساهمة الحضورية مع حملات الضبط

الفصل الرابع: من الأنشطة التي يجب ان تكون منوطة بؤسسة شئون القبائل

يجب أن يكون من ضمن أنشطة هذا القطاع أنشطة إعلامية وفكرية وتوعوية وذلك عبر وسائل الأعلام المختلفة والندوات وما في حكم ذلك وكي لا يكون الدور المنوط بالقطاع منحصراً بذلك التأثير المباشر تجاه المجتمع بل ومن خلال التأثير الغير مباشر الذي سيتحقق من خلال التبصير والتنوير لأصحاب المسار الإعلامي والإرشادي والتوعوي كوسائل الأعلام والمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات والمؤلفين والمنظمات والهيئات والجامعات و... و... الخ فمن خلالهم يتم تسريع عجلة التأثير والتنوير للمجتمع الذي سيتم اكتسابه على منوالين، فالمنوال الأول سيكون من خلال إيقاف تلك العوائق المفتعلة بدون قصد من تلك الجهات لسبب عدم وجود الخلفية السليمة عن حقيقة الثقافة الاجتماعية الحقيقة حينذاك، والمنوال الثاني من خلال تحويل تلك الطاقات العملية العجيبة التي كانت تبذل في سبيل إعاقة المناعة الثقافية الاجتماعية بتوظيفها في سبيل تقوية مسار المناعة الحقيقية، فسيتحقق اصطفاف المجتمع اليمني لتثبيت دعائم الأمن والاستقرار تعزيزاً لسلطة القوانين الرسمية من خلال أحداث السرعة لعجلة التأثير والتنوير للمجتمع من قبل تيار الفكر والثقافة ووسائل الإعلام والذي سيقوموا بهذا الدور بشكل تلقائي أوتوماتيكي وبدون تكلفة منذ أن يقوم القطاع بوضع أهل الفكر والثقافة والحداثة في الصورة عن إيجابية القواعد العرفية، فلن يتأخر المفكرين والمثقفين والأعلاميين عن دورهم بمجرد معرفتهم لحقائق ذلك، وعلى سبيل المثال منذ أن يدركوا الحقائق التالية-:

بمجرد أن يدركوا بأن وثيقة القواعد العرفية تحتوي علي مبادئ أعطت وتعطي الطرف المجني عليه فوائد كبيرة تتمثل بإقامة عقوبات مادية عرفية مغلظة تقام على الجناة الذين يثبت انهم الرافضين لمسألة المثول أمام عدالة القضاء الرسمي تقام لصالح الطرف الراغب بالمثول امام عدالة القضاء الرسمي وماذا يعني اكتساب الطرف الجاني الفاهم المتسنّن من فوائد كثيرة على صورتين الصورة الأولى أنه يكتسب تخفيضات مقابل أعلانه بأنه لا يوجد عنده مانع عن المثول امام عدالة القضاء الرسمي بشأن

القضية، والصورة الثانية تسقط كل العقوبات المغلظة وذلك لصالح الجاني في حالة تمسّكه بخيار المثول أمام عدالة القضاء الرسمي في الوقت الذي يتضح بأن الطرف المجني عليه أو وليّه هو الرافض لمسألة تسوية النزاع عبر القضاء الرسمي طمعاً في تحقيق فوائد كثيرة يعتقد انه سيكتسبها في حالة تسوية النزاع عبر التحكيم العُرفي ويتفاجئ مؤخراً بسقوطها مقابل تمسك غريمه بخيار المثول إمام عدالة القضاء الرسمي، كل ذلك يعزز سلطة القوانين الرسمية والقضاء الرسمي، وكل ذلك مكفول في مضمون القواعد المرجعية من ف٢٠١ إلى ف ٢١١ وهي فقرات واردة تحت عنوان- :

المبطلات الكبرى(وحُكم كاسر الصايب ومن أحتكم إلى المولى بشرع الله)

ومن هو قاد غرامه لمولى الأمر شرع الله فقد ساق النّقى واصطاب
اذا قوده بدا موصول وما جاء من نطف عارض فابالمربوع ناتجها
لما رجّع لمجرى العُرف ومن خاير ببذل القود خيار الشّد نحو الشّرع
ولم يرفض لمجرى العُرف فتنزيل الثلث قايم بحكم القود في عدمه
وشرع الكيل له حكمه بشرع المتّسع والفرع وملزوماً بقطع الدم
وما كانت نوايب غُرم ومربوطة بحكم الشّرع على المغرم مساق الحمل
فمن انصف بشرع الله مقابل سنّة الصايب فقد اصطاب صوب إنصاف
اذا كان النّصف مشدود فما يُربط تجاه الشّرع يقابل علقة الصّايب
ومن يرفض خيار الشّرع فلا له عيب بانواعه وملزوماً بقطع الدم
ويحمل كاسر الصّايب مساق الضّان بالمربوع لغرام الطّحين القَرب
وسوق الثّور للمُبعد وتسريح الدّسم دايم بمتبوعه ربع سعره

المُبطلات الصغرى للعيوب والعُتوب

وسنة مُبطلات العيب لعيب احمر وعيب اصفر وعيب أجذم وعيب أثلم
وما في حكمها الساكن بإحداها يغيب العيب وتبقى أحكامها بالحِد
فعال العاهه الفجأه وفعل الجُفر والمرأه إذا غابت سوابقها
وفعل الزّلّه المَثبت ومتقى نفس مُتسَنّن وتسقط عُلقة المعوج
موزاء العيب والعايب وموزاء لاعوجاج احمر وعلقة كاسر الصايب
وشد الفعل بالذّمّه عدى الذّمّه لِشد العيب وإن ظهرت دروع العيب
فيها لا يغيب العيب وجود المَسقطات اسرع ووجد الرافعات أبشع
ووجد المَسقطات أوسع ووجد الرافعات اقطع ووجد المَسقطات ارحم
ووجد الرافعات اظلم وجود المَسقطات اسطع ووجد الرافعات امنع
ووجد المسقطات أبقا ووجد الرافعات أنقا وفي حالة تعارضها
يُقام النصف ثم الصّرف من بعد ارتجاع الدرع من رافع إلى عُلقة
فسنة خفضها باقي على حسب النّقى والكيل من المتبيّن الوارد

تحتوي وثيقة القواعد العرفية على مبادئ تجعل المجتمع بأن يضبط بعضه بعضاً في سبيل منع أي نكف ضد الدولة بأي شكل من الأشكال كعملية يتحمل كل أعبائها المجتمع بنظام الصحب الغصّاب والمغرم المسّنون بمعنى أن المجتمع هو الذي يتحمل مسار هذه المهمة بكل أعباءها (عملياً ومادياً وفكرياً و... و... الخ)كل ذلك مكفول في نصوص الوثيقة وعلى سبيل المثال القواعد المرجعيّة

من ف٥١٤ إلى ف٥٢٠ وهي فقرات واردة تحت عنوان:-

نكف الطارفه ونكف الكارثه

ومن زج الحِمى وأهله ببير العوج والويلات مع سلطان مولا الأمر
نكف من شيخ ولاّ فرد فلا منكف ولا مغرم فليس الغُرم يحويها
ولا شرع الصَحَب فيها حمل ذنبه على جنبه لا شيخ القبيله شيخ
ولا فرد القبيله فرد في التفريط في قومه أو التشهير بالشّيمه
ولا من تصفية محجى فإن المغرم الغصّاب على المسنون وأغلاله

ومســـــراح النّقـــــى مالـــــه سـوى الشّـــلات للمُحتـــل نوايـــب طارفـــات الكُـــل
غـــــــرامه ورجّامـــــــه بغـــرم الـــدّم والـــدرهم ومغـــــرم لام شـــــلاله

وكذلك القواعد من ف ٥٨٨ إلى ف ٥٩٤ وهي فقرات واردة تحت عنوان:-

الساس للقضاء شرعاً وعرفاً

شـــرع الله قـــد حـــدّد نِكـــاح العقـــد والمخـــرج وللتـــــركات قسَّـــــمها
ولاحكـام الزّنـا والقـذف وشُـــرب الخمـــر وامثالـــه عِلـــى الفـــرقان والسـنّة
حـــــدود الله بالملّـــــه ومـــــرزاها ولات الأمـــــر وإن غابـت فـنهج العُـرف
فـلا يُحـرم صـلاح الشـأن علـى الأخـلاق قـام العُـرف وشـــــرع الله تممهـــــا
مجـال العُـرف بأحكامـه وفـــرق الحـــق منوالـــه وشـــرع الله فـــوق الكُـــل
وبالفـرقان سـاس العـدل أمـــر بالأمـــر بالمعـــروف مـع المنهـى عـن المَنكـر
وللإنســـان فـــرق الحـــق مجـــال إصـــلاح ذات البـــين ودِين اليُســـر مـا بـه عُسـر

وما سيعود على الدولة والوطن من تأثير إيجابي لتوطيد دعائم الأمن والاستقرار تعزيزاً لسلطة القوانين الرسمية والقضاء الرسمي والواضح ذلك في مقصود القواعد من ف٤٨٢ إلى ف٥١٣ وهي فقرات واردة تحت عنوان :

الحِمى المشروط

وكـــلاً لـــه حِمـــى وحـــدود وحامـــل خيـــرها والشّـــر ســـببها والـــذرب منهـــل
لحاميهـــــا ومولاهـــــا غبشـــها والصـــوافي لـــه تحـــــددها رزايمهـــــا
ولي ماهـــــا ومـــــرعاها ويتحمّـــــل عواقبهـــــا لوابثهـــــا فعايلهـــــا
ومـــا تنبـــت لمولاهـــا حوامضـــها وحاليهـــا لصـــاحبها العنـــا فيهـــا
ومـــأمن مـــن وفـــد فيهـــا لسايـــرها وضـــاويها بســـافلها وعاليهـــا
علـــى الشـــيمه وماضـــيها وفي الســـنّة عوايـــدها فـــلا ســـاحه طُلـــق ســـاحه
ولا الحـــد المفـــيّش حـــد فهـــي عنـــوه لشـــافعها حديـــد الحـــد وارثهـــا
وهـــو مضـــبط متاقيهـــا وهـــو مـــولا لمولاهـــا هـــو العاقـــل لخاملهـــا
حـــدود الفـــيش كالجاهـــل وحـــد الحـــوز كالعاقـــل هـــو الضّـــابط لغاويهـــا
مهـــب الموبقـــه فيهـــا إذا خابـــت قبايلهـــا هـــو الـــوارد لشـــاردها

بـــلاد العـــز يعناهـــا شِـــيَم بـــادي بواديهـــا ومضـــبط مـــن يجاورهـــا
إليهـــا النّـــده والتقـــديم ثـــم الدّفّـــر والتثويـــر فأمـــا رد ولاّ فـــتح
طـــريق القـــوم والتـــأمين وحـــق الســـوف مـــن سـنّه علـــى متقـــى مـــداعيها
علـــى ســـنة ملاقيهـــا في العلّـــه تـــداويها وفي جفـــر المثـــار الحـــار
بعـــد النّـــده والتقـــديم فهـــو خـــارج علـــى السـنّة وهـــو معـــوج مـــع المعـــوج
ولا لـــه عهـــد أو ميثـــاق دمـــه دم الحنـــوش الحُمـــر وحـــربه مـــن جميـــع القـــوم
مـــن أصـــحاب الشـــجيّاتي ومـــن أهـــل الحميّـــاتي مـــن المبعـــد مـــع الحـــدّه
مـــن البـــاقي علـــى عهـــده وعـــاده مـــن ذراء جـــدّه وتاليهـــا مصـــافيها
حـــداد الحـــد لا خابـــت فمولـــى الأمـــر مولـــى الحـــد وبيـــت المـــال بيـــت الكـــل
بـــلاد العـــز مـــحميّه ســـننها للنقـــاء مجـــزوف عـــدى المعـــوج وخاقـــرها
وينجـــا مـــن دخـــل فيهـــا فهـــو آمـــن علـــى السـنّة سِـــلابَت كـــل مُستضـــعَف
وان زلّـــت مخاطيهـــا علـــى السـنّة مـــراضيها فمـــن هـــو بالحِمـــى آمـــن
فأدنـــى حكـــم عيـــب أحمـــر ووجـــد أعلـــى فعاليهـــا لهايجهـــا ودايجهـــا
لعابـــرها وزايـــرها غـــريب الأهـــل كالهِجـــره بحكـــم الضـــيف في مُتعِـــه
حكـــيم العلّـــه البـــاذل ومـــن في عهـــد مـــولا الأمـــر ومثـــل الطـــايفي في الطـــوف
نظـــامي أو فقيـــه اللـــوح ولا بوقـــه علـــى ذِمّـــي ولا متقصّـــد الحِـــرفه
وحُكـــم أفعـــال مـــوزاء العـــوج لبـــث مـــوزاء اعوجـــاج أحمـــر أدناهـــا عُلـــق حمـــراء
ووجـــد أعلـــى فعلياهـــا ومـــوزاء العـــوج مالـــه غَـــرم ولا مـــن تصـــفيّة محجـــى
مـــوزاء الشّـــاذ والســـارق وزارع فتنـــة المِلّـــه ومثلـــه خـــاين النعمـــه
ومـــوزاء خـــاين اوطانـــه ونـــاكس رايتـــه خـــاين ومـــوزاء موبقـــات البخس
فمـــن يتحضّـــن المعـــوج بلاســـنّه ولا مصفـــى لوابثهـــا علـــق حمـــراء
وهـــو مـــوزاء الملامـــاتي وحـــربه مـــنهج العـــاتي ومـــن حـــال المباحـــاتي

وكذلك القواعد من ف ١٤٤ إلى ف ١٤٨ وهي فقرات واردة تحت عنوان:-

العُلق الثلماء (وحُكم محدوش المحدّش)

ومـحدوش المـحدّش سَـن غـوالي كـل عيـب اثلـم مائـة غـالي مـع عشـرون
ويبقـــى الحِـــد توفاتـــه أسيـــر البطـــرة اوّلهـــا وفي المستيســـر المكفـــول
ومـــن للسيِّـــر اســـتدرج وهـــو صـــافي ومتســـنّن وشـــرع المَـــرسَل المَعلَـــن

وعلقـــة نـــوم متسَـــنّن وسـنة كـل عيـب أثلـم كسائـر عيـب متحـرك
إيجابـــــاً وتـــــرفيعاً وتخفيضـــاً وإســـقاطاً وســـنة سَـــوْقه اثلاثـــاً

وكذلك القواعد من ف ١٢٤ إلى ف ١٣٤ وهي فقرات واردة تحت عنوان:-

العُلق الحمراء(وحُكم المحدّش)

ويُحكـم بالمـحدّش عيـب لوابـث كـل عيـب احمـر وهـي عشـره غواليهـا
سـنان العيـب والحـادي عَشَـر حكـم الـدّم الصّـافي عقـد الصّـلح والمَتعـه
وعلقـة شـيخ والمنهـى وشـرع الجـار والدوشـان وفي سيَّـــر ومتـــربّع
ومُستسلِم وغـرس الفـرع وإن رد السـلام الخصـم وسـنة فجـأة المَتعـة
وحُكـم الجُفـر والمـرأة وحُكـم الهجـرة الصّـافي وما جاء من لِبث عارض
مـن النّهّـاب للمنهـوب مسـار النّاهِـب القاصـد وفي عـدوان في المسـجد
لمنتـوج الليامـه سـن ومـن هـو بالحِمـى آمِـن لبث موزاء إعوجاج احمر
وفي الاقـدام في المِسـراخ وهي علقة طـريق أو سُـوق ورابـع درع لتفـرد
دخـل في العُلقـة الحمـراء رجـع مـن عُنـق إلـى عُلقـة وفي التحـديش اخـذ حَقّـه
وسـنة كـل عيـب احمـر كسائـر عيـب متحـرك إيجابـــاً وتـــرفيعاً
وتخفيضـــاً وإســـقاطاً وعنـد السـوق للمـحكوم سـنة سَـوْقه اثلاثـاً

الفصل الخامس: عينه من الحوافز المادية والمعنوية التي كفلتها وتكفلها وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة الدافعة للمساهمة الشعبية في عملية الضبط الاجتماعي تلقائياً

أولاً: عندما يكون بحوزة الشخص من أبناء القبيلة نسخة من وثيقة القواعد المرجعية لأعراف كافة القبائل اليمنية يستطيع ذلك الشخص بمفرده أو معه من تمكن بإقناعهم للمشاركة بجانبه وذلك بان يوطد دعائم المساهمة الشعبية في عملية الضبط الاجتماعي سنام عوامل ومقومات التنمية الشاملة والمستدامة وسيتم ذلك بكل سهولة لإنجاح مساهمته أولاً تعود عليه بالفائدة والمصلحة فيما يتحقق من مصلحة للبلد نتيجة لنجاح جوانب التنمية، ثانياً في نهاية القضية التي يتصدى لها وفقاً للثوابت المسنونة سيكسب من وراءها فوائد مادية يكفلها العرف لصاحب المنطقة فللقائم منهم محكوماً عرفياً يساق من الفاعل نفسه أو من ذويه وغرامته في حالة إحداثه لأي جريمة أو ظاهرة سلبية تجاه الآمن بالحمى (لأي غريب أو أجنبي أو مقاول أو مستثمر أو موظف...الخ) والذي يقام فيها أحكاماً مغلظة تقاس على جميع جوانب حقوق المعتدى عليه في (ماله وعرضه ودمه) فالنصف من محكوم الحشم للمعتدى عليه والنصف الأخر لمن جد في المطاردة للجاني من قبل أصحاب تلك المنطقة ولا يلزم شيء لمن غاب قيامه، أما إن كان المعتدى عليه من النوع المستغني عن نصيبه بإرادته فإن ذلك الحق كاملاً محصوراً بصاحب المنطقة من قام بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحكوم المادي في كل الجرائم والظواهر السلبية مبالغ كبيرة بالملايين (محدوش المحدّش ، مربوع المحدّش ، المحدّش ...إلخ) لمن تمسك بإجراءات الثوابت القبلية المسنونه، ومهما استلم ذلك القائم على بلاده من ملايين فلا يزال له أيضاً أن يحسب كلما لحقه من خسارة في الموقف (مال أو دم) فإن من حقه عرفاً أن يستاق ذلك المبلغ بجبره من أصحابه وغرامته الراقدين (المتقاعسين عن التصدي للنكير) بالإضافة إلى تجبير ما قد يضحي به من خسائر في مراحل مطالبته لأصحابه إنهم تمنعوا عن تسليم غرامته بجبرها.

ثانياً: إذا غاب قيام أصحاب الحمى والحد والبلد عما يحدث فيها من لوابث حصلت ضد طرف آمن بالحمى فهو وفقاً لثوابت العرف لما كان في حكم (معوج مع المعوج) و (موزاء العيب والعايب) فعندها يكون أصحاب الحمى المجاور هم المعنيين بتحمل المسئولية بالدرجة الثانية بنفس الطريقة بجميع الجوانب فهم المعنيين بضبط جورائهم لمواجهة ما نتج وينتج في أرضهم بطرقها المسنونة، فإن استعصى عليهم الأمر فالعرف يلزمهم بالقيام عنهم جملة وتفصيلا ومن حينها يصبحوا هم الملاك لمنافع ذلك الحمى عدى الملك الصافي من أطيان زراعية ومن حينها يدخلوا أصحاب الحمى الأصليين في نظام حكم (القطير ومقطّرة) دون حمى، وإن خاب اللاحق بمثابة السابق فهو عائب بنفس العيب وتصادر اليد والمنافع في ذلك الحمى السابق مع اللاحق بحكم القواعد المرجعية المستدامة لكافة القبائل اليمنية وذلك استناداً إلى (ف٥٠٠) من وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية المبدأ القائل:(فإن خابت قبايلها * فمولى الأمر مولى الحد * وبيت المال بيت الكل).

ثالثاً: في وجود رغبات طرفي الخصومة لإصلاح ذات البين بواسطة التحكيم القبلي في حالة ما يكونوا غير مطلوبين جبراً للمثول أمام عدالة القضاء الرسمي فأساس النجاح هنا هو أن يكون ذلك بدون مشقة أو خسائر مادية جائرة بين الطرفين أو مبالغة في إيجارات المحكمين فكلاهما انحصرت في القواعد المرجعية كالآتي:-

* بأحكام السنّة المجزوفة والمحددة (بتشاريف النقاء وخيارات القدمة وتشريف البرهان الجلي) الفقرات (من ف٢٩٩ إلى ف٣٠٦) فالعرف العام الثابت كفيل بمنع أي تكلفة مادية نهائياً في عملية إصلاح ذات البين بهذا النوع من صور الوفاق العرفي الوارد في نصوص القواعد القبلية المسنونة المتمثلة بثوابت (السنة المجزوفة).

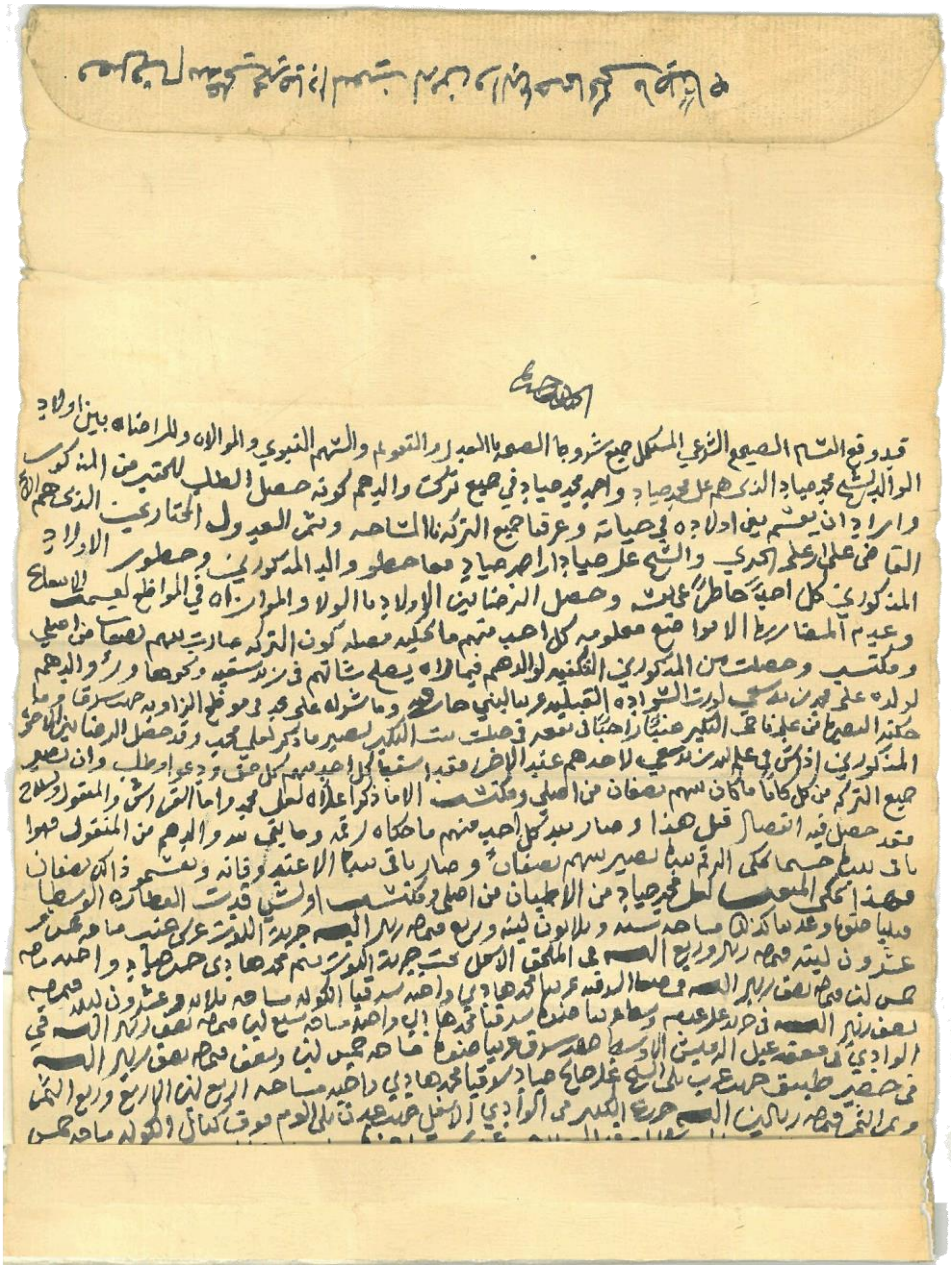
* سقف المخاسرة بين الأطراف محصورة ثنتين شياه من كل طرف وفقاً لفقرات الوثيقة (من ف٤١٧ إلى ف٤٢٩).

سقف الأجرة اللازمة للمحكمين يكونوا ألف أو واحد محصورة بمبلغ يعادل ثمن ثلاث شياه من كل طرف لا غير ولأكبر القضايا وفقاً للقواعد (من ف٤٣٠ إلى ف٤٤٤).

الملاحق

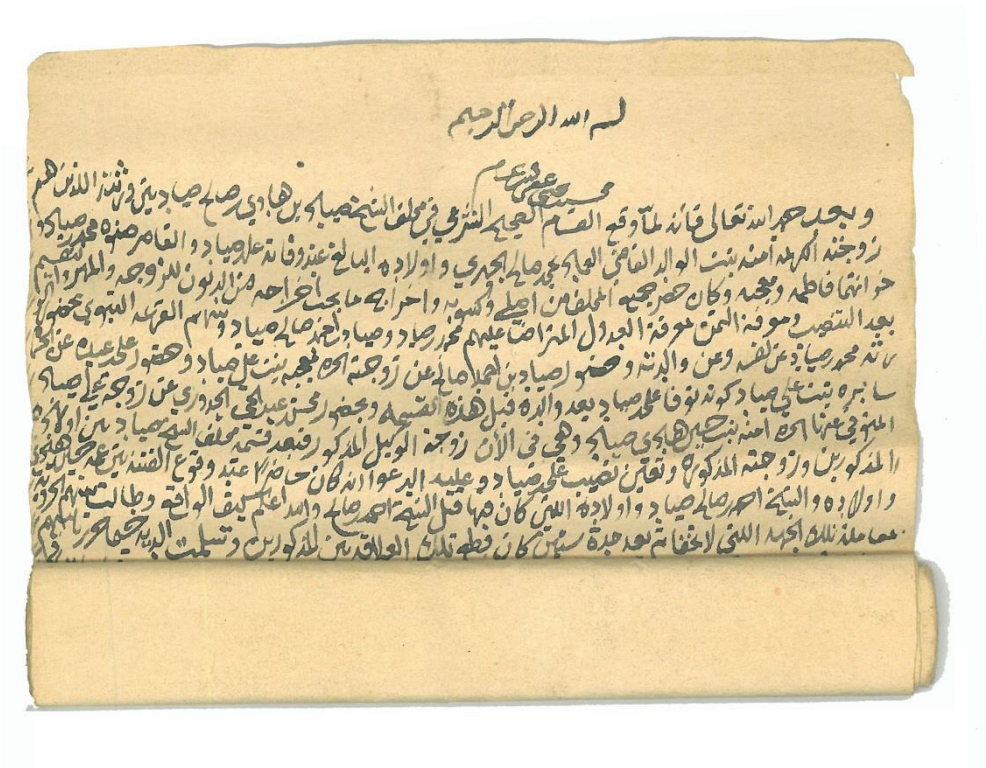
ملحق (١):

مستهل/ فصل شرعي بيد الشيخ/ علي محمد صياد هادي صالح هادي محمد صياد، المؤرخ (١٣٧٦هـ) بقلم القاضي/ حسين عبد الله الحيي



ملحق (٢):

مستهل/ فصل شرعي بيد الشيخ/ محمد صياد هادي، المؤرخ (١٣٤٥هـ)



ملحق (٣):

مستهل/ فصل شرعي بيد المراغة الشيخ/ صياد هادي صالح صياد، المؤرخ (١٣٠٤هـ) بقلم القاضي/ يحيى بن صالح الجبري



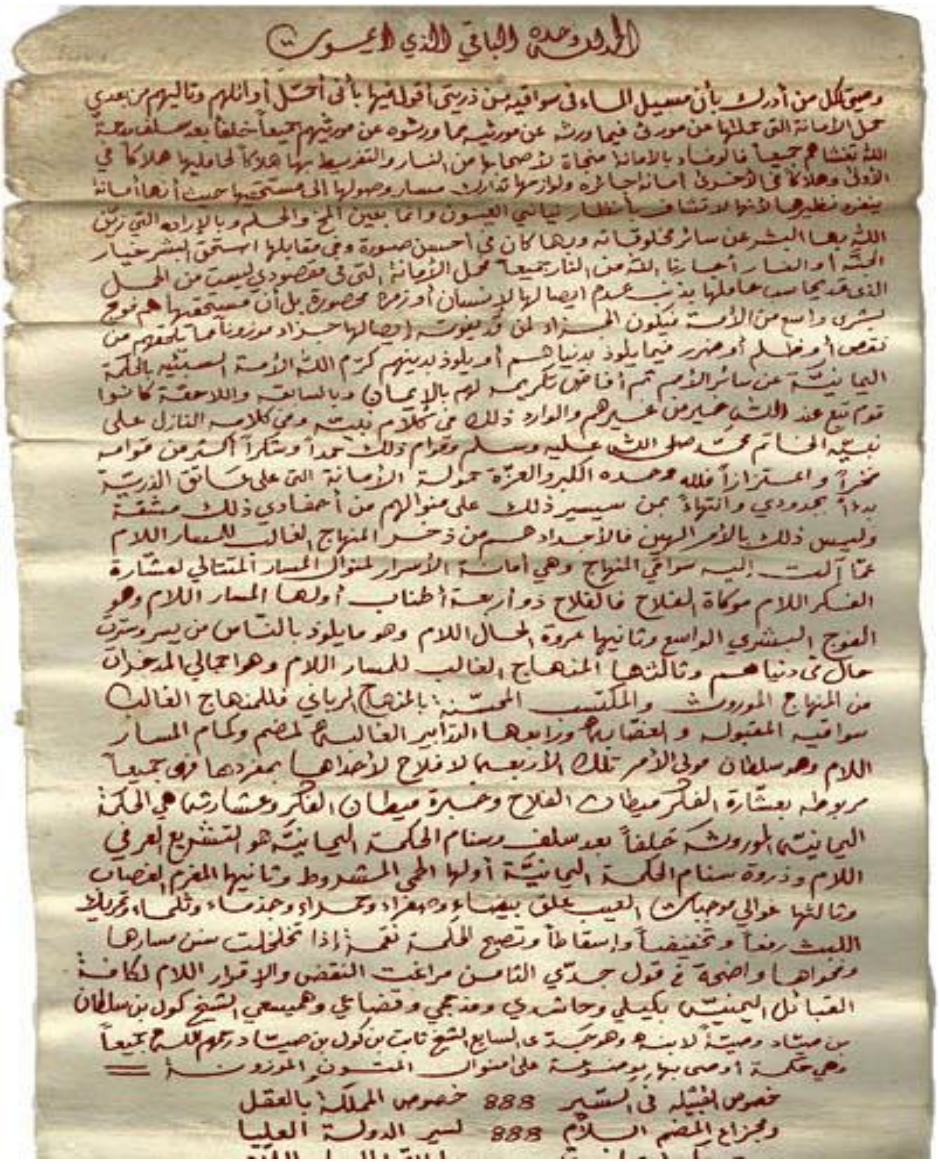
ملحق (٤):

مستهل/ فصل شرعي بيد المرغة الشيخ/ هادي صالح هادي محمد صياد المؤرخ (١٢٥٢هـ)



ملحق (٥):

مستند وصية المراغة المرجعية الشيخ/ احمد بن راشد صياد المؤرخة (٩٠٩هـ) الوارد بها الخواص العشارية لمعادلة الدولة الحقيقية (النظرية اليمانية الموروثة)



الحمد لله وحده الباقي الذي لا يموت

وصيتي لكل من أدرك بأن مسيل الماء في سواقيه من ذريتي أقول لهم يا بني أحسن أو اللوم وتاليوم من بعدي حمل الأمانة التي تحملوها من موروثي فيما ورثه عن موريه وما ورثوه عن موريهم جميعاً خلفاً بعد سلف مدة اللّٰه تنشاهم جميعاً فالوصاه بالأمانة نجاة لنا صحابها من النار والتفريط بها هلاكاً لحاملها هلاكاً في الأولى وهلاكاً في الأخرى أمانة جائزة ولوازمها تدار بمسار وصولها الى مستحقيها حيث أرها أمانة ينعزه نظيرها لا نوا وتشاف بأسطار نيابي العيون وانما بعين الحق والحلم وبالإرادة التي زين اللّٰه بها البشر عن سائر مخلوقاته وبها كان في أحسن صورة وفي مقابلها استحق البشر خيار الجنة أو النار أجارنا اللّٰه من النار جميعاً حمل الأمانة التي في مقصودي ليست من الحمل الذي قد يحاسب حاملها بذنب عدم ايصالها لإنسان أو زمن محصورة بل أن مستحقيها هم نوع بشري واسع من الأمة فيكون الجزاء لمن قد يصونه ايصالها جزاء موزوناً ما يلحقهم من نقص أو ظلم أو ضرر فيما يلوذ بدنياهم أو يلوذ بدينهم كرم اللّٰه الأمة المستقيمة بالملة اليمانية عن سائر الأمم ثم أفاض تكريمه لهم بالإيمان وبالسابقة واللاحقة كانوا قوم تبع عند اللّٰه خير من غيرهم والوارد ذلك في كلام نبيه ومن كلام النازل على نبيه الخاتم محمد صلى اللّٰه عليه وسلم وحرام ذلك جداً وشكراً أكثر من قوامه فخراً واعتزازاً فلله وحمده الكبر والعزة حمولة الأمانة التي على عاتق الذرية بدءاً بجدودي وانتهاءً بمن سيصير ذلك على منوالهم من أحفادي ذلك مشقة وليس ذلك بالأمر الهين فالأجداد هم من ذخر المنهاج الغالب للمسار اللام عما آلت إليه سواقي المنهاج وهي أمانة الأسرار لمنوال المسار المتتالي لعشارة الفكر اللام موكاة الفلاح فالفلاح ذو أربعة أطناب أولها المسار اللام وهو الفوج البشري الواسع وثانيها مروة الحال اللام وهو ما يلوذ بالناس من يسر وعسر حال في دنياهم وثالثها المنهاج الغالب للمسار اللام وهو احتمالي المدخرات من المنهاج الموروث والمكتسب المحسنة بالمنهاج الرباني فالمنهاج الغالب سواقيه المقبولة والعقابية وروابعها الدوابير العالية المضم ولكام المسار اللام وهو سلطان موالي الأمر تلك الأربعة الأفلاح لأجدادها بمفردها وفي جميعاً مربوطة بعشارة الفكر ميطان الفلاح وعبرة ميطان الفكر وعشارتها في الملكة اليمانية الموروثة خلفاً بعد سلف وسنام الحكمة اليمانية هو التشريع العرفي اللام وذروة سنام الحكمة اليمانية أولها الحي المشروط وثانيها المغرم العضان وثالثها خوالي موجبات العيب علق بيضاء وحمراء وجذماء وثلماء تحريك اللبث رفعاً وتخفيضاً وإسقاطاً وتصحيح الحكمة نفعاً إذا تحلحلت سنن مسارها وخواتها واضحة في قول جدي الثامن مراغت النقض والدوار اللام لكافة القبائل اليمنية بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهمداني الشيخ كول بن سلطان بن صياد وصية لابنه وهو جدي السابع الشيخ ثابت بن كول بن صياد رحمهم اللّٰه جميعاً وهي حكمة أوصى بها وهو منوطة على منوال المتون الموزونة

خصوص الجبايل في التسيير 888 خصوص المملكة بالعقل

ومزاج المضم اللام 888 لسير الدولة العليا



من صياد وصيته لابنه وهو بكره ى السابع الشيخ ثابت بن قول بن صياد رحمهم الله جميعاً
وهي حكمة أوصى بها موضوعة على أصول المتون الموزونة

خصوص الجميله في السير 888 خصوص المملكة بالعقل
ومجزاع المضم السلام 888 لسير الدولة العليا
جرت حلمة يمانية 888 وطابقها المسار اللام
سناماً في علا الحلمة 888 وذروة للعنا مرهاب
فموصوف العشاريات 888 مناقب عشر لا تنقص
تتابع في العنا الباين 888 عنا باين في المنهاج
تكاثر في مركب ضمط 888 بحاصل غير منحانس
بموصوف اتزان السير 888 في الوجهين متقابس
وميزات استمول اللام 888 لمزعاء لام تتلاقف
عُمالة ليست استعجال 888 اليها قلة الكلفة
وطين الذاكرة من حال 888 ومهباب استدامتها
وموقات الصفات القدر 888 مناقب عشر معدودة
وصايف سير دوامة 888 للأطناب الرباعية
تقوم العشر بالمربوع 888 وفاردها متممها
عرى الأطناب بالمعشور 888 وتم الجملة الفارد
واحد واربعين الكل 888 تقوم بعضها بعضاً
مناعات اربعينية 888 تقوم كل فاردها
ومحوى الفارد التكميل 888 سنن تسنونها غصّاب
مرابط غرّة النزوات 888 تسد اثغار ماينساق
عنها من عبر وعظات 888 مناعة بعضها بعضاً
معالم من نبأ لقمان 888 وأول تابع الرياش
ومن حينه قد اتواصل 888 مسار الشبع التابع
ومن راغ اردف المنزال 888 نحو القبيلة ينتال
زعام الميرغة مرجع 888 رديف الشبع التابع
على السنة ومحواها 888 ومن يقبض بها أضواها
خيار السنة اقصاها 888 عرى الأخرى ومثواها
مسار الفكر قدامه 888 أديبها على حاله
وان عشارته غابت 888 فيراجع وراد للخلف
جهة مسلك بدايات 888 مقاس الفكر بالإبره
ومثقال ذهب صافي 888 حصارة أو تكون أرباح
على الثقل المركب زين 888 في أول حمول وزن أبره
مع ما طلعت من وزن 888 خذ الموزون للوزنه
في الكفة يحط الكل 888 وكررها على الأحوال
ومحلها بزاء حيطان 888 مقامات الفلاح الكل
فإن غاب الشاف أحوال 888 فعيد الشوف واستثني
مفتاح المسار اللام 888



في الكفة يحط الكل 888 وكررها على الأحوال
ومحلها رزاء حيطان 888 مقامات الفلاح الكل
فإن غاب المشاف أحوال 888 فعد الشوف واستثني
وهو من الخسارة ربح 888 منهاج المسار اللام
هو الثاني مع اللاحق 888 فلا تبح كما البادح
ممن حين انتهوا بدعك 888 هو المؤكس لقد املك
مبتن ماضي تفلح 888 بضم اللاحقة فوقه
مقامات الفلاح اللام 888 مقامات أربعة دايم
مرطها صف متقابلين 888 ومربوطة بموكاته
موكات سياق الفكر 888 بعشاره لنا موسمه
مقامات الفلاح أربع 888 أولها المسار اللام
أم مضاوعها واحد 888 واما الى ين الثاني
تدابير المضم اللام 888 وهو سلطان مولى الأحد
واما الجانب الثالث 888 جوانب عروة الأحوال
مسائل عسرهم واليسر 888 وزايدها إلى ذلك
سياق المنوح الغالب 888 من الوروث والمكسب
ومسلك نفح رتابي 888 وموكات الفلاح الفكر
سنام الكمة التشريع 888 مناقب المسار اللام
سناما وذروته ساسه 888 أولها الحي المشروط
ونفح المغرم الغيطاب 888 وسنة موجبات العيب
وتحريك اللبث رفعاً 888 وتخفيضاً واسقاطاً

يا ولدي احمل الأمانة من محالها وأوصالها من ميصالها وأوصي بذلك وريثك ويوصي وريثه بذلك وأيصال حمل الأمانة إلى مستحقيها بواسطة مشايخ القوم من أهل التقوى ليتعوضنها المسار اللام على متوال العشارة ومخواها نا ما للفلاح الغالب بشتى سواقيه الغالبة والمقبولة ولد تبرأ الذمة عالم يعرض الشخص فلاحه على كل مضم وكمام للمسار اللام فلا يرد الميل الا مرادة لهذه وصيتي لمن يرد فيها من ذريتي ورجواني من اللهم العفو والغفران كتب شوين بكفي وانا العبد العاصي حتى أنال رضاه الراجي عفو الله ومغفرته أحمد بن راشد صيام سنة تسعمائة وتسع للهجرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم

□الحمد لله وحدة الباقي الذي لا يموت

وصيتي لكل من أدرك بأن مسيل الماء في سواقية من ذريتي أقول فيها بأني أحمّل أوائلهم وتاليهم من بعدي حمل الأمانة التي حملتها عن مورثي فيما ورثه عن مورثيه مما ورثوه عن مورثيهم جميعاً خلفاً بعد سلف رحمة الله تغشاهم جميعاً فالوفاء بالأمانة منجاة لأصحابها من النار والتفريط بها هلاكاً لحامليها هلاكاً في الأولى وهلاكاً في الأخرى، أمانة جائرة ولوازمها تدارك مسار وصولها إلى مستحقيها حيث أنها أمانة ينفرد نظيرها لأنها لا تشاف بأنظار نياني العيون وإنما بعين المخ والحلم وبالإرادة التي زيّن الله بها البشر عن سائر مخلوقاته وبها كان في أحسن صورة وفي مقابلها أستحق البشر خيار الجنة أو النار أجارنا الله من النار جميعاً، فحِمل الأمانة التي في مقصودي ليست من الحِمل الذي قد يُحاسب حاملها بذنب عدم إيصالها لإنسان أو زمرة محصورة، بل أن مستحقيها هم فوج بشري واسع من الأمة فيكون الجزاء لمن قد يفوته إيصالها جزاءً موزوناً عمّا يلحقهم من نقص أو ظلم أو ضرر فيما يلوذ بدنياهم أو يلوذ بدينهم، كرم الله الأمة السبئية بالحكمة اليمانية عن سائر الأمم ثم أفاض تكريمه لهم بالإيمان وبالسابقة واللاحقة كانوا قوم تبع عند الله خيراً من غيرهم والوارد ذلك في كلام نبيه وفي كلامه النازل على نبيه الخاتم محمد صلى الله عليه وسلم وقوام ذلك حمداً وشكراً أكثر من قوامه فخراً واعتزازاً فلله وحده الكبر والعزّة، حمولة الأمانة التي على عاتق الذرية بدءً بجدودي وانتهاءً بمن سيسير ذلك على منوالهم من أحفادي ذلك مشقة وليس ذلك بالأمر الهيّن فالأجداد هم من ذخر المنهاج الغالب للمسار اللام عمّا آلت إليه سواقي المنهاج وهي أمانة الأسرار لمنوال المسار المتتالي لعشّارة الفكر اللام موكاة الفلاح، فالفلاح ذو أربعة أطناب أولها المسار اللام، وهو الفوج البشري الواسع وثانيها عروة الحال اللام، وهو ما يلوذ بالناس من يسر وسترت حال في دنياهم وثالثها المنهاج الغالب للمسار اللام، وهو إجمالي المدخرات من المنهاج الموروث والمكتسب المحسنة بالمنهاج الرباني فللمنهاج الغالب سواقيه المقبولة والغصّابة ورابعها التدابير الغالبة لمضم وكمام المسار اللام، وهو سلطان

مولى الأمر، تلك الأربعة لا فلاح لإحداها بمفردها فهي جميعاً مربوطة بعشارة الفكر ميطان الفلاح، وخبرة ميطان الفكر وعشارته هي الحكمة اليمانية الموروثة خلفاً بعد سلف، وسنام الحكمة اليمانية هو التشريع العُرفي اللام، وذروة سنام الحكمة اليمانية أولها الحمى المشروط وثانيها المغرم الغصّاب وثالثها غوالي موجبات العيب علق بيضاء وصفراء وحمراء وجذماء وثلماء وتحريك اللبث رفعاً وتخفيضاً وإسقاطاً، وتصبح الحكمة نقمة إذا تخلخلت سنن مسارها وفحواها واضحة في قول جدّي الثامن مراغة النقض والإقرار اللام لكافة القبائل اليمنية بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي الشيخ كول بن سلطان بن صيّاد وصيةً لأبنه وهو جدي السابع الشيخ ثابت بن كول بن صيّاد رحمهم الله جميعاً وهي حكمة أوصى بها موضوعة على منوال المتون الموزونة:

خصوص القبْيَلة في السير ... خصوص المملكة بالعقل
ومجزاع المضم اللام ... لسير الدولة العليا
جرت حكمة يمانية ... وطابقها المسار اللام
سناماً في عُلى الحكمة ... وذروه للعنا مهباب
فموصوف العشاريات ... مناقب عشر لا تنقص
تتابع في العنا الباين ... عنا باين في المنهاج
تكاثر في مركب ضمط ... بحاصل غير متجانس
بموصوف اتزان السير ... في الوجهين متقايس
وميزان الشمول اللام ... لموعى لام تتلاقف
عجالة ليست استعجال ... اليها قلّة الكلفة
وطين الذاكرة من حال ... ومهباب استدامتها
وموفات الصفات القدر ... مناقب عشر معدودة
وصايف سير دوامة ... للاطناب الرباعية
تقوم العشر بالمربوع ... وفاردها متممها
عرى الاطناب بالمعشور ... وتم الجملة الفارد
واحد واربعين الكل ... تقوّم بعضها بعضاً
مناعات اربعينية ... تقوم كل فاردها

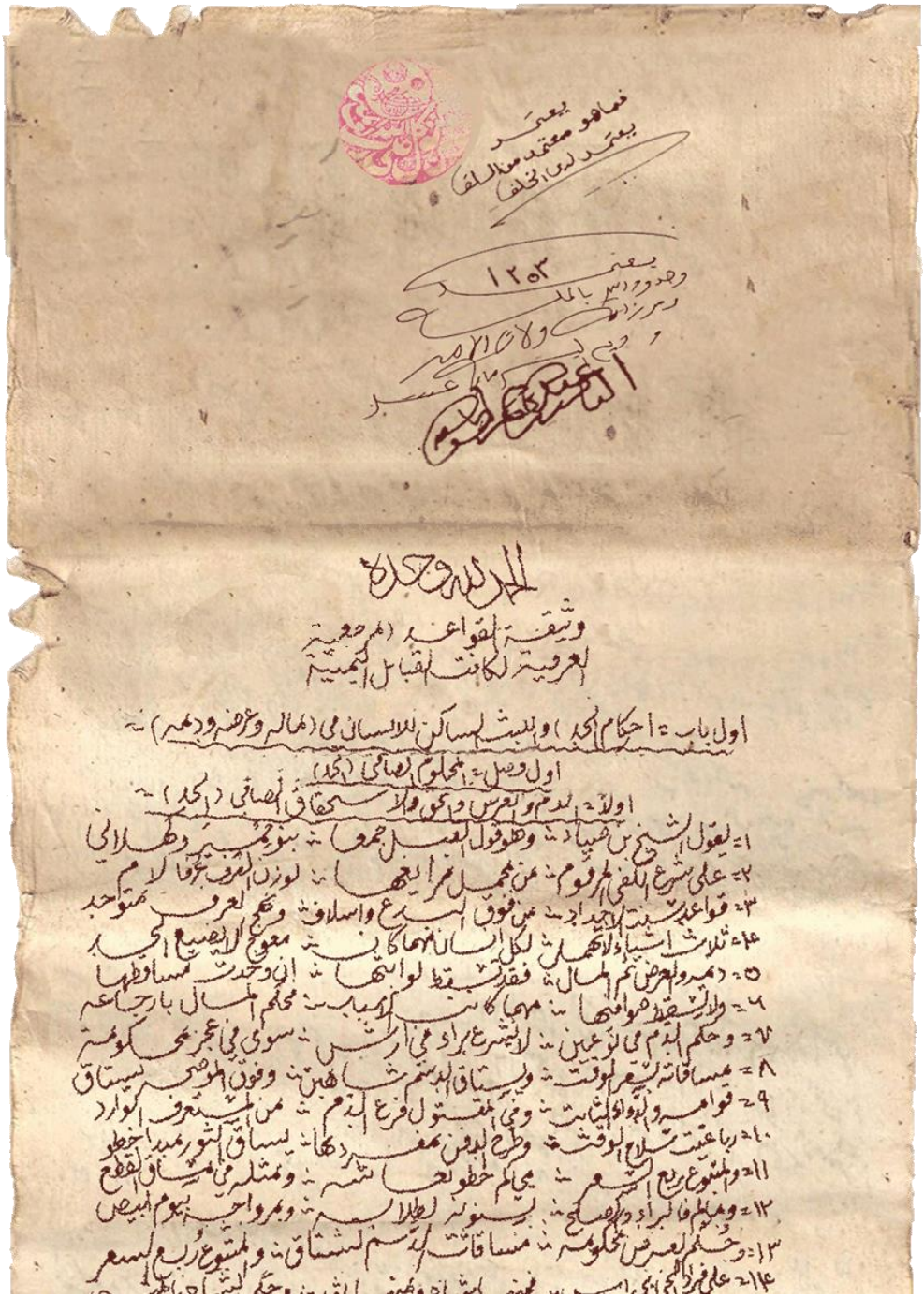
وفحـــــوى الفـــــارد التكميـــــل ... ســـــنن تســـــنونها غصّـــــاب
مـــــرابط غـــــرة النـــــزوات ... تســـــد اثغـــــار مـــــا ينســـــاق
عنهـــــا مـــــن عبـــــر وعظـــــات ... مناعـــــة بعضـــــها بعضـــــا
معـــــالم مـــــن نبـــــأ لقمـــــان ... وأول تـــــابع الـــــرياش
ومـــــن حينـــــة قـــــد اتواصـــــل ... مســـــار التبّـــــع التـــــابع
ومـــــن راغ اردف المنـــــوال ... نحـــــو القبْيَلـــــة ينتـــــال
زمـــــام الميـــــرغة مـــــرجع ... رديـــــف التبّـــــع التـــــابع
علـــــى الســـــنّة وفحواهـــــا ... ومـــــن يقـــــبض بهـــــا أضـــــواها
خيـــــار الســـــنّة اقصـــــاها ... عـــــرى الأخـــــرى ومثواهـــــا
مســـــار الفكـــــر قدّامـــــه ... أو يبقـــــا علـــــى حالـــــه
وإن عشّـــــارته غابـــــت ... فيتـــــراجع وراء للخلـــــف
جهـــــة مســـــلك بداياتـــــه ... مقـــــاس الفكـــــر بالإبـــــرة
ومثقالـــــه ذهـــــب صـــــافي ... خســـــارة أو تكـــــون أربـــــاح
علـــــى الثُّقـــــل المـــــركّب زِيـــــن ... في أوّل حـــــول وزن إبـــــره
مـــــع مـــــا طلعـــــت مـــــن وزن ... خـــــذ المـــــوزون للوزنـــــه
في الكفّـــــة يُحـــــط الكـــــل ... وكـــــررها علـــــى الأحـــــوال
ومجملـــــها رزاء ميطـــــان ... مقامـــــات الفـــــلاح الكـــــل
فـــــإن غـــــاب المشـــــاف أحـــــوال ... فعيـــــد الشـــــوف واســـــتثني
وعـــــوّض بالخســـــارة ربـــــح ... فمنهـــــاج المســـــار الـــــلام
هـــــو الســـــابق مـــــع اللاحـــــق ... فـــــلا تبـــــدع كمـــــا البـــــادع
فمـــــن حيـــــث انتهـــــوا بـــــدعك ... هـــــو المـــــوكس لقـــــدّامك
فبـــــيّن مامضـــــى تفلـــــح ... بضـــــم اللاحقـــــه فوقـــــه
مقامـــــات الفـــــلاح الـــــلام ... مقامـــــات أربعـــــة دائـــــم
خُطاهـــــا صـــــف متقـــــابض ... ومـــــربوطة بموكاتـــــه
فموكاتـــــه ســـــياق الفكـــــر ... بعشّـــــارة لناموســـــه
مقامـــــات الفـــــلاح أربـــــع ... أولهـــــا المســـــار الـــــلام
أمـــــم مضـــــمامها واحـــــد ... وأمـــــا الجانـــــب الثـــــاني
تدابيـــــر المضـــــم الـــــلام ... وهـــــو ســـــلطان مولـــــى الأمـــــر

وأمـــــا الجانـــــب الثالـــــث	جوانـــــب عـــــروة الأحـــــوال
مســـــائل عســـــرهم واليســـــر	ورابعهـــــا إلـــــى ذلـــــك
ســـــياق المـــــنهج الغالـــــب	مـــــن المـــــوروث والمكســـــب
ومســـــلك نهـــــج ربـــــاني	وموكـــــات الفـــــلاح الفكـــــر
ســـــنام الحكمـــــة التشـــــريع	مناقـــــب للمســـــار الـــــلام
ســـــناماً ذروتـــــه ساســـــه	أولهـــــا الحمـــــى المشـــــروط
ونهـــــج المغـــــرم الغصّـــــاب	وســـــنّة موجبـــــات العيـــــب
وتحـــــريك اللبـــــث رفعـــــاً	وتخفيضـــــاً وإســـــقاطاً

يا ولدي احمل الأمانة من محالها وأوصلها من ميصالها وأوصي بذلك وريثك ويوصي وريثه بذلك، وإيصال حمل الأمانة إلى مستحقيها بواسطة مشابيب القوم من أهل التقوى ليتحضنَّها المسار اللام على منوال العشّارة وفحواها تباعاً للمنهاج الغالب بشتى سواقيه الغالبة والمقبولة ولا تبرأ الذمة ما لم يعرض الشخص فلاحه على كل مضم وكمّام للمسار اللام فلا يرد الميل إلا مرادمه، هذه وصيتي لمن يرومها من ذريتي ورجواي من الله العفو والغفران، كتبت شوفي بكفي وأنا العبد العاصي حتى أنال رضاه الراجي عفو الله ومغفرته أحمد بن راشد صيّاد سنة تسعمائة وتسع للهجرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

ملحق (٦):

مستند وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) المؤرخة ١٢٥٣هـ بقلم المشرع المراغة المرجعية الشيخ/ هادي بن صالح هادي محمد صياد، المنعقدة بين كافة القبائل اليمنية ممثلةً بمرايغها ومشايخها والمعمدة من علماء وحكام اليمن:



الحمد لله وحده

وثيقة القواعد المرجعية العرفية لكافة القبائل اليمنية

أول باب = أحكام الحد) والبث لمساكن للانسان مي (مالـه وعرضه ودمه) =

أول وصل = المحلوم الصافي (الحد) =

أولاً = الدم والعرس والحرم والاستحقاق الصافي (الحد) =

١= يقول الشيخ بن شيباد = وقول الفصل حمعا = بنو حميد وهلالي

٢= على شرع الكفي المرقوم = من مجمل مرابعها = لوزن العرف عرفا لام

٣= قواعد سيدة الحيد اد = من فوق البدع واسلاف = ونحكم العرف متواجد

٤= ثلاث اشياء لا تهمل = لكل انسان مهما كان = معوج الا يضيع الحد

٥= (دمه وعرضه ثم المال) = فقد ثبت قطع لوابها = إن وجدت مساقطها

٦= والاستقط صوافيها = مهما كانت الاسباب = محلهم المال بارجاعه

٧= وحكم الدم في نوعين = لا يشرع براد في الرئس = سوى في عجز محكومة

٨= مساقات الدم لوقت = ويساق الدم شاهين = وفوق الموضحة يساق

٩= قوامه والهوا الثابت = ومن المقتول فرع الدم = من المعروف الوارد

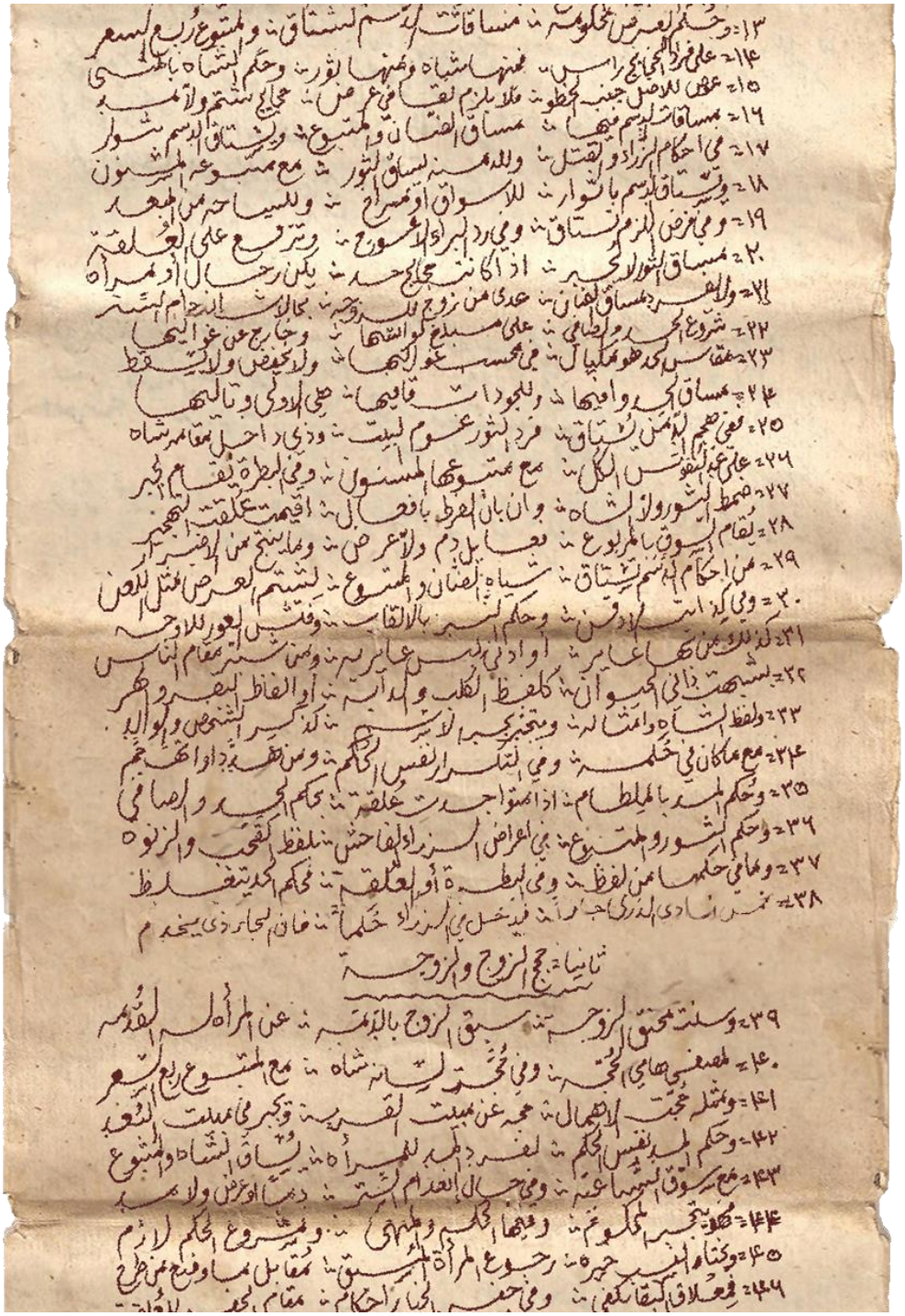
١٠= رباعيت سلام الوقت = وطرح الدفن معفردها = يساق الثور مبدا خطو

١١= والمتوع ربع السعر = بحالهم خطو لعاشه = ومثله في مساق القطع

١٢= ومبلغ فالبراد وصلح = بسنوبر لطلابه = ومرواحه يوم ابيض

١٣= وحلم العرس محكومة = مساقات الدم لشتاق = والمتوع ربع السعر

١٤= على فرد الحي



ثانياً: حكم الزوج والزوجة

٣٩= وسلة تحقق الزوجة ... سبق الزوج بالذمة ... عن المرأة له القدمة
٤٠= فصفي هامي الحجة ... وفي محجة لسانه شاه ... مع المتبوع ربع السعر
٤١= وشلة محجة الاهمال ... محه عن ميت القريبة وكبر مي ميت البعد
٤٢= وحكم المد نفس الحكم ... لفد المد للمرأة ... لساق الشاه والمتبوع
٤٣= مع سوق السباعية ... وفي حال العدام الشرة ... دمها اوعرض والامد
٤٤= مهو بحجب المكوم ... وفيها الكليم وعليها ... ومشروع الحكم لازم
٤٥= وكتاه الميت حيره ... رجوع المرأة للسوق ... مقابل ما وضح من جرح
٤٦= فعلاق كبقا تكفي ... وفي حفيد الجار احكام ... مقام الجد ذي يخدم

٤٤= ... جسر كلوم = وفيها قسم وفيها = ومشروع الحكم لازم
٤٥= وبناء البيت حجرة = رجوع المرأة البيت = بمقابل ما وضع من مرح
٤٦= فعلاف البقا يكفي = وفي جنس الجبار احكام = مقام الجسر للعلقة

ثاني وصل = احكام الفعل طهامي =

اولاً = من تبين مقتله بوجود جثته في الساحة

٤٧= وفي من قاتله هامي = وقتله بان بالجثة = حولت بمغرم الساحة
٤٨= سنتها كل من بمغنى = على حرمه ومقدماره = فاما يحملون الجيد
٤٩= فسامه للدم الصافي = لو دفع الفريع والذمه = على العدد = وتتوفا
٥٠= الى اربع وارتعين ذمه = يمين القطع عن نفسه = ونطو العلم على غيره
٥١= وعند الحوب قالبرهان = عنده حوز لاثباته = لفرق العمد والزله
٥٢= وان لم تثبت الزله = فعلقتها علق ساحه = بعيب اصغر على الفاعل
٥٣= وان وجدت علق اخرى = فعليها ومقدرها = وهذا هو خيار اول
٥٤= وتابعها هو التعجيه = على التنجيم والمصفى = ومعسرين باعيانه
٥٥= على المغرم وسنونه = وعند العجز كان الوجه = ميتين تستقل الوح
٥٦= وان ابده البيتين = وتعجيه وتنجيمه = فياض الوجه = بالتعجيه
٥٧= وقع مجبور بالفاعل = على العلق وشرع العيب = وفيها الصرف والتخفيف
٥٨= على السنه اول الوجه = وشرع السوق للحي اليوم = لشرع اتلا تعجيها = ملزوم

ثانياً = من وجدت جثته بين حيين او الاسواق ومجهول قاتله

٥٩= ومن سقط وسط حدين = يحمل حملها الاقرب = وان بان البوسط كان
٦٠= حمل الكل بعد العمد = فسامه حسب سنتها = على المغرم وسنونه
٦١= وشر السوق لاصحابه = وذي متسوقه غرام = ان كان الجلل هامي
٦٢= فسامه لاثبت فيها = ومن هاب الفراضه عاد = عيب اجمر على شرعه
٦٣= وان وجدت علق علة = فبالعلي القام العيب = والتحريك له مجراه

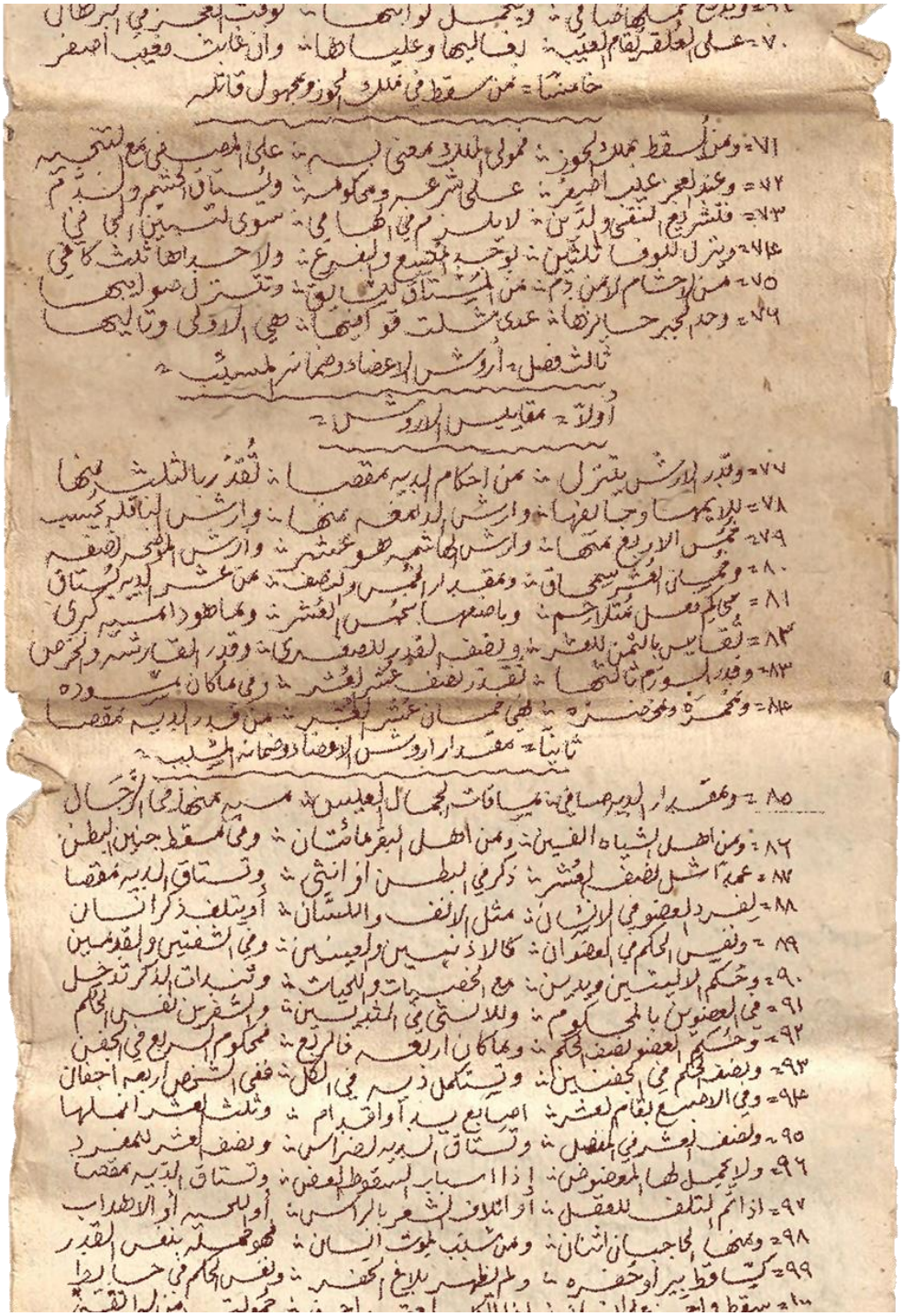
ثالثاً = من سقط بين مجموعه ومجهول قاتله

٦٤= وسياقط بين مجموعه = بلا تنجيم للفاعل = فسامه بالذمم مصفى
٦٥= لدحين العيب لامن ذمم = ومن هاب الفراضه عاب = وان تم المضا فيها
٦٦= فلستاق الدية في السدم = يمين الحاضر حسب العدد = فسامه لالبت فيها

رابعاً = قتيل الرله =

٦٧= وقاتل عمد في زله = فلا شرع الذمم مصفى = وان حل الزاضي حل
٦٨= لدعوى الزله البرهان = بلا ذمه على المنكر = على من يدعي يثبت
٦٩= ويدفع مالها صافي = ويحمل لو انبها = لوقت العجز في البرهان
٧٠= على العلق قيام العيب = لغالبها وعليا ها = وان غابت وعيب اصغر

خامساً = من سقط في فلك الجور ومجهول قاتله



٧٠= على العلقة يقام العقيبة = بفاليها وعليا ها = وان غابت وغيب اصفر

خامسا = من سقط في قلب الجوز ومجهول قاتله

٧١= ومن سقط بقلب الجوز = مولى القلب معنى به = على المصيبة مع التعجيبة
٧٢= وعند العجز عقب اصفرة = على شرعه ومحكومة = وليسان المشيم والبدم
٧٣= فتشريع التغوي والدين = لايلزم في اهامي = سوى تسعين الجاني
٧٤= ويزل للوف ثلثين = لوجه المتبع والفرع = ولاحداها ثلث كافي
٧٥= من ارحام لارحم دم = من المستاق كيف يق = وتنزل صولايها
٧٦= وحد الجبر حابرها = عدى مثلت قوائمها = هي الاولى وتاليها

ثالث فصل = أروش الاعضاء وضمائر المسيب =

أولا = مقاييس الاروش =

٧٧= وقدر الارش يتنزل = من احكام الدية مقصا = تقدر بالثلث منها
٧٨= للدية منها وجالفها = وارش الدامعة منها = وارش الباقلة كيسب
٧٩= خمس الاربع منها = وارش لها خمسة طوعشر = وارش الموضحة نصفه
٨٠= وخمسان العشر سحاق = ومقدار الخمس ونصفه = من عشر الدية لستاق
٨١= كحاكم فعل متلاحم = وباضعها خمس العشر = وما هو دامية كرى
٨٢= ثقايس بالثمن للعشر = ونصف لقدر للصعرى = وقدر القارشة والخرص
٨٣= وقدر السورم ثالثها = لقدر نصف عشر العشر = وفي ماكان بمسوده
٨٤= ومحمرة ومخضرة = هي خمسان عشر العشر = من قدر الدية مقصا

ثانيا = مقدار اروش الاعضاء وضمائر المسيب =

٨٥= ومقدار الدية صافي = ميافات الجمال العليس = مسيه منها في الرجال
٨٦= ومن اهل الشياه الفين = ومن اهل البقر مائتان = وفي المسقط جنين البطن
٨٧= عمد اشل نصف العشر = ذكر في البطن او انثى = وتساق الدية مقصا
٨٨= لفرد العضو في الانسان = مثل الانف واللسان = او يتلف ذكر انسان
٨٩= ونفس الحاكم في العضوان = كالاذنين والعينين = وفي الشفتين والقدمين
٩٠= وحكم الاليتين وبدين = مع الخصيات واللحيات = وثنيات الذكر تدخل
٩١= في العضوين بالمحكوم = وللاستي في المثديين = والشفرين نفس الحاكم
٩٢= وحكم العضو نصف الحاكم = وما كان اربعة فالربع = محكوم السريع في الجفن
٩٣= ونصف الحاكم في جفنين = وتستكمل ذيه في الكل = ففي الشفرين اربعة اجفان
٩٤= وفي الاصبع بقام العشر = اصابع يد او اقدام = وثلث العشر انملها
٩٥= ونصف العشر في المفصل = وتساق الدية لضرس = ونصف العشر للمفرد
٩٦= ولا يجمل لها المعوض = اذا اسباب السقوط العض = وتساق الدية مقصا
٩٧= ازالم لتلف للعقل = او اتلاف الشعر بالرأس = او للحيه او الاهداب
٩٨= ومنها الحاجبان اثنان = ومن شيب لموت انسان = فهو كمسلة بنفس القدر
٩٩= كياقوطير او حفره = ولم يظهر بلاغ الحفره = ونفس الحاكم في حايط

٩٨= ومنها الحاجبان اثنان ؛ ومن سبب نبوت اللسان ؛ هو مسلة بنفس القدر
٩٩= كيا قط بير او حفره ؛ ولم يظهر بلوغ الحفره ؛ ولفل الحاكم في حارط
١٠٠= سقط واجنى على انسان ؛ إذا الكلب العقور اجنى ؛ حمولتا من له القتي

رابع وفصل = العلق البيضاء الساكنه وما في حكمها =

اولا = محشم التجبور للعلق البيضاء الساكنه =

١٠١= وتشريح المحشم حاف ؛ شروع الضعف والتجبور ؛ علق تحريلها جامد
١٠٢= تعلقها ساكنه بيضاء ؛ لعالي مزيد لا تعالى ؛ فلا تخفض ولا ترفع
١٠٣= ولا تقبل دروع العيب ؛ ومنها علقت العاقل ؛ وللمزم ومن العار
١٠٤= لمنقا الوجه سنه مثل ؛ كفيل القوم والضامن ؛ وللغرام عمت ساق
١٠٥= عن عزامه الاعسه ؛ ومن بعض اللوايش مثل ؛ ماخون الاسا ماني
١٠٦= وعلقة في لود اعالي ؛ ومن اضرار ملك الغير ؛ ومن عصبيته لفتنه
١٠٧= ومن بدع الغير والقتيل ؛ يحشم مقتل اوظهم ؛ ومن فعل العوج لطره
١٠٨= حظ في العرض لونيره ؛ لعالي منفرد ساكن ؛ ولا تنقل لبيها عيب
١٠٩= ممن للعيب يلغي به ؛ دون اثبات مثل العيب ؛ بتشريح البدسم لاغير

ثانيا = محكوم فسخ الخطوبه =

١١٠= ومن جفر الخطوبه حكم ؛ قف الترحيب بالخاطب ؛ صحى الشاهين والمتبوع
١١١= وعدا استاق يتحبه ؛ ومحكوم البدسم لستاق ؛ اذا الخاطب يمولي الجفر
١١٢= ويسقط كلما ينا قه ؛ مقام الجبر واحكا عه ؛ بقل الشوق او يكثر

ثاني باب = احكام العيوب والعقوب

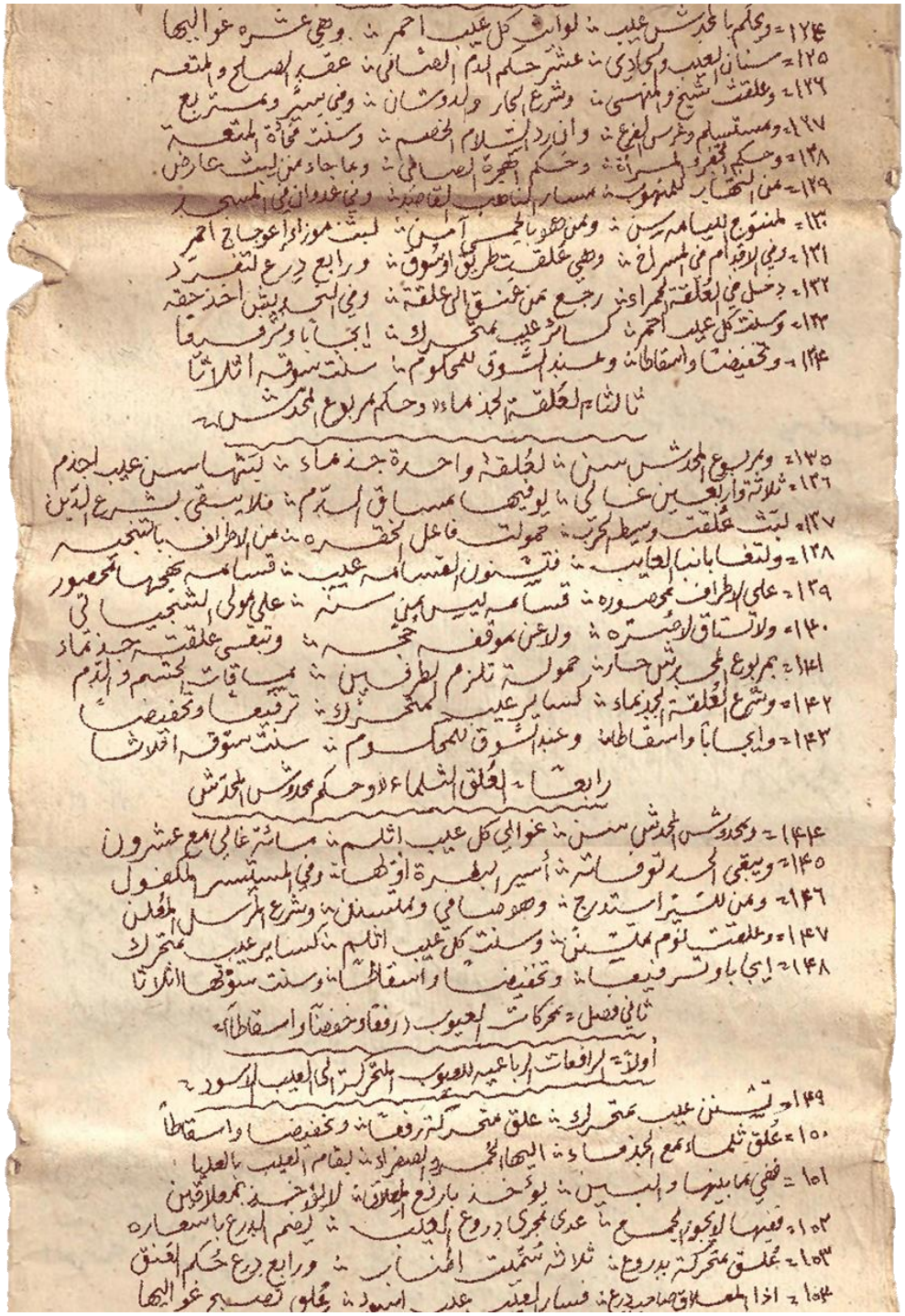
اول الفصل = موجبات العيب وغوايلها المتحركه

١١٣= وتشريع المرح مرسن ؛ لوانت كل عيب اصفره ؛ والعلقه غوايلها
١١٤= تبلا ثر قوائمه فيها ؛ وحكم البدم مومي الحكم ؛ طروح العجب والصبره
١١٥= وتحليم الخصيم التخصم ؛ مساوي للغرال والهضم ؛ او التبخيه والصفي
١١٦= وسنه مي دمك العزال ؛ ومعلاق السمي علقه ؛ معلاق السمي الصافي
١١٧= ومي حكمه قطير الصرم ؛ ومي عاطوه محجم مثل ؛ ملك يحوز او ساحه
١١٨= الي ذلك بيوت القوم ؛ ومي سلب الفوايت الحار ؛ وهو للغار عي علقه
١١٩= ومي الاقبه ام للمسوك ؛ ومن باغت محجم جاتر ؛ وحكمه المرسع نبي

١٢٠= ثلاثه من دروع العيب ؛ اذا اغلب الدفاع المجمع ؛ من الاطناب بدون العلق
١٢١= يقوم بالطب علقه ؛ في التشميس او التسويه ؛ وعلقه في شقد نفرد
١٢٢= اذا غاب العلاغ مي ؛ فحكم بالسواد اصفره ؛ وسنه كل عيب اصفر
١٢٣= كل اثر عيب متحرك ؛ ايجابا وترفيعا ؛ وتخفيضا واسقاطا

ثانيا = العلق الحمراء وحكم المحدش =

١٢٤= وحكم المحدش عيب ؛ لوانت كل عيب احمر ؛ وهي عشره غوايلها
١٢٥= سنان العيب والحادي ؛ عشر حكم الدم الصافي ؛ عقب الصالح والملتقم
١٢٦= وعلقت الشيوخ والمهسي ؛ وشرع الحار والمدوشان ؛ وفي سعة ومسة



١٢٤= ويحلم بالمحدش عيب = لوانف كل عيب احمر = وهي عشره عوالبها
١٢٥= سنان العيب والحادي = عشر حكم الدم الضاني = عقب الصلح والمتعه
١٢٦= وعلقت شيخ والمهسي = وشرع الجار والدوشان = ومي سير ومستربع
١٢٧= ومستسلم وغرس الفرع = وان رد السلام الخصم = وسنة محاة المتعة
١٢٨= وحكم القهر والمراة = وحكم الهجرة الصالي = وما جاد من ليث عارض
١٢٩= من النهار للمنهوب = مسار الناعب القاصد = ومي عدوان ومي المسجر
١٣٠= ممنوع للسياسه يسن = ومن عفو بالحمى آمين = لبث موزار اعوجاج احمر
١٣١= ومي الاقدام مي المسراخ = وهي علقت طريق اوسوق = ورابع درع للتفرد
١٣٢= دخل مي العلقه الحمراء = رجع من عنسق الى علقه = ومي البحر ويش اخذ حقه
١٣٣= وسنة كل عيب احمر = كسائر عيب متحرك = ايجابا وترفيعا
١٣٤= وتخفيضا واسقاطا = وعند السوق للمحكوم = سنت سوقه اثلاثا

ثالثا = العلقه الجذماء = وحكم مربوع المحدش =

١٣٥= ومربوع المحدش سنن = العلقه واحدة جذماء = ليتها سنن عيب الجذم
١٣٦= ثلاثة واربعين عالي = لوفيها مساق الدم = فلا يبقى بشرع الدين
١٣٧= لبث علقت وسيط الحرب = حمولت فاحل الحقره = من الاطراف بالشجه
١٣٨= ولتغابانا العايب = فتسعون القسامه عيب = قسامه بحجها محصور
١٣٩= على الاطراف محصوره = قسامه ليس بمن سنه = على مولى الشجعاني
١٤٠= ولالتساق اعشره = ولاعن موقف حجه = وتبقى علقه جذماء
١٤١= بمربوع المحدش حار = حمولة تلزم الطرفين = بما فات الجسم والدم
١٤٢= وشرع العلقه الجذماء = كسائر عيب متحرك = ترفيعا وتخفيضا
١٤٣= وايجابا واسقاطا = وعند السوق للمحكوم = سنت سوقه اثلاثا

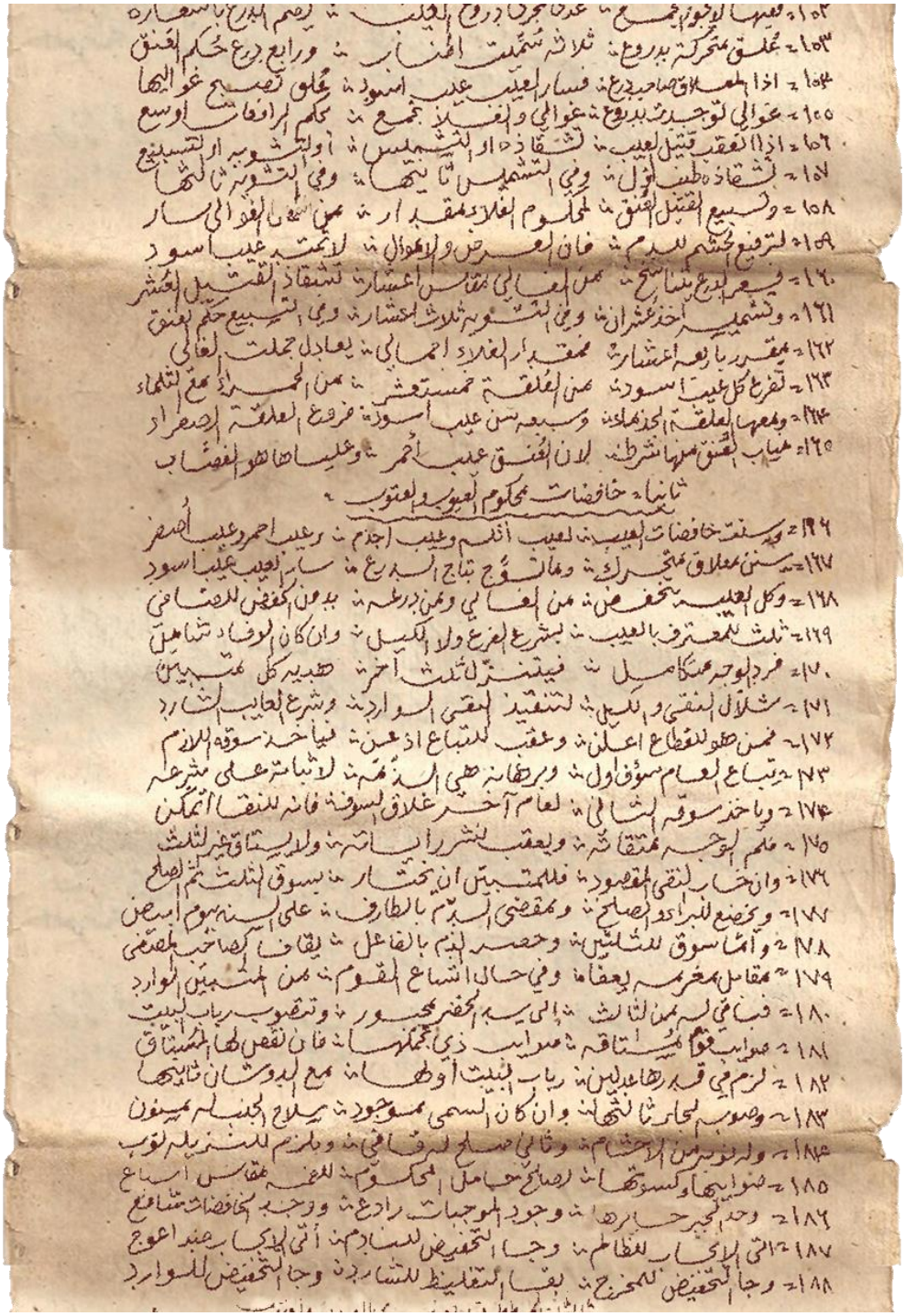
رابعا = العلق الشلاء = وحكم محدوش المحدش

١٤٤= ومحدوش المحدش سنن = عوالي كل عيب اثلم = مائة غالي مع عشرون
١٤٥= ويبقى الحد لتوفائه = اسير البطره اوظهاء = ومي المستيسر للمقول
١٤٦= ومن للسير استدرج = وهو صافي والمتسنن = وشرع الرسل الاولين
١٤٧= وملقت لوم مليشن = وسنت كل عيب اثلم = كسائر عيب متحرك
١٤٨= ايجابا وترفيعا = وتخفيضا واسقاطا = وسنت سوقها اثلاثا

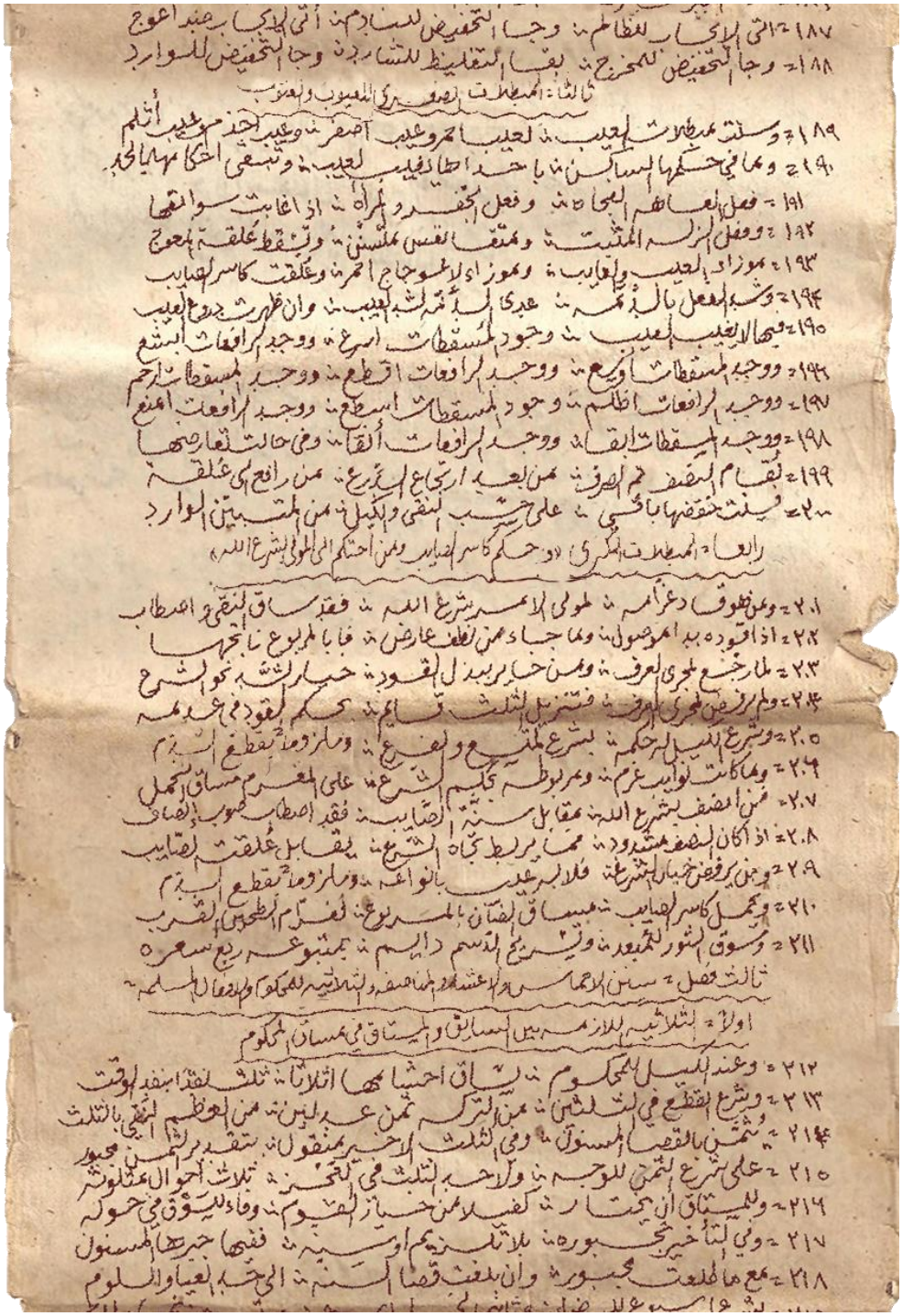
ثاني فصل = محركات العيوب (رفعا وخفضا واسقاطا) =

اولا = الرافعات الباعثه للعيوب المتحركة الى العيب الاسود =

١٤٩= ليسن عيب متحرك = علق متحركة ترفيعا = وتخفيضا واسقاطا
١٥٠= علق ثلما مع الجذماء = اليها الحمد والصفراء = لقام العيب بالعليا
١٥١= ففي ما بينها والبيس = يؤخذ بارفع الاطراف = لا ليؤخذ بما دونهن
١٥٢= ففيها لا يجوز الجمع = ما عدى مجرى دروع العيب = يضم الدرع باسعاره
١٥٣= علق متحركة بدروع = ثلاثة سميت المناسب = ورابع درع حكم العنق
١٥٤= اذا العلاق صاحب درع = فسار العيب عبد اسود = يعلو تصير عوالبها



ثانيا: خافضات محكوم بعيوبها وعقوبتها



١٨٧ = التي الإيجاب للظالم ، وجا التحفيض للسادم ، أتى الإيجاب عند الوجع
١٨٨ = وجا التحفيض للمخرج ، بقا التقليط للشارد ، وجا التحفيض للوارد

ثالثا : المطلقات الصوري للعيوب والعقوب

١٨٩ = وستة ممطلات للعيب ، العيب المرو والعيب الصفر ، والعيب الجد والعيب أثلم
١٩٠ = ومما في حكمها للسابلين ، باجد اطا في العيب ، وتبعي احكامها الجد

١٩١ = فعل العاهم المجاه ، وفعل الخفد والمراه ، اذا اغابت سوالفها
١٩٢ = وفعل الرأس المثبت ، وممتقا نفس مملتش ، وتسقط علقة المعوج
١٩٣ = موزاة العيب والعايب ، وموزاة الاعوجاج احمر ، وعلقت كاسر العايب
١٩٤ = وشبه الفعل بالذمه ، عدى الذمه العيب ، وان ظهرت جروح العيب
١٩٥ = فيها الايجاب العيب ، وجود المسقطات اسرع ، ووجد الرافعات البشع
١٩٦ = ووجد المسقطات اوسع ، ووجد الرافعات اقطع ، ووجد المسقطات ارحم
١٩٧ = ووجد الرافعات اظلم ، وجود المسقطات اسطع ، ووجد الرافعات امنع
١٩٨ = ووجد المسقطات البقا ، ووجد الرافعات الفنا ، وفي حالة تعارضها
١٩٩ = تقام النصف ثم الصرف ، ممن بعد ارتجاع السرع ، ممن رافع على علقة
٢٠٠ = فيلت خفضها باقسى ، على حسب النقى والكيل ، من المتبين الوارد

رابعا : المطلقات الكبرى « وحكم كاسر الصايب ومن احتكم الى الموالي لشرع الله »

٢٠١ = ومن فوق دعزائمه ، لمولى الامر شرع الله ، فقد ساق النقى واصطاب
٢٠٢ = اذا قوده بد الموصول ، وما جاد من نقف عارض ، فابا المربوع ناجها
٢٠٣ = ملا رجع لمجرى العرف ، ومن حار يبدل القود ، حار الشد نحو الشرع
٢٠٤ = ولا رفض لمجرى العرف ، فتنزيل الثلث قايم ، بحكم القود في عدمه
٢٠٥ = وشرع السيل الرحكم ، بشرع الملتقى والفرع ، ولازما تقطع البزم
٢٠٦ = وما كانت نوايب عزم ، ومربوطه قليم الشرع ، على المغرم مساق النمل
٢٠٧ = من النصف بشرع الله ، بمقابل سنة الصايب ، فقد اصطاب صوب الصاف
٢٠٨ = اذا كان النصف مشدود ، مما يربط بتاه الشرع ، بمقابل علقت الصايب
٢٠٩ = ومن يرفض حكم الشرعلة ، فلا سر عليب بالنوائب ، ولازما تقطع البزم
٢١٠ = ونمل كاسر الصايب ، بمساق الضان بالمربوع ، لمقام المطوس بالقرب
٢١١ = وسوق الشور للمبعد ، وتسريح الدسم داليم ، بمتبوعه ربع سعره

ثالث فصل : سنن الاحكام عند اختلاف الصفة والمقادير الثلاثية للحكام والاموال المسلمة

اولا : الثلاثية اللازمة بين المسابق والمساق في مسان المحكوم

٢١٢ = وعند السيل المحكوم ، بساق احشاها اثلاثا ، ثلث لقد ابعد الوقت
٢١٣ = وشرع القطع في الثلثين ، من البركه ثمن عدلين ، من العوظم الملتقى بالثلث
٢١٤ = وثمن بالقضا المسنوق ، وفي الثلث الاخير بمنقول ، بتقدير الثمن محدود
٢١٥ = على شرع الثمن للوجه ، والواجب الثلث في التحزه ، بثلاث احوال عدلوه
٢١٦ = وللسباق ان يختار ، كفيلا من خيار القوم ، وفاء السوق في حوله
٢١٧ = وفي التأخير مجبوره ، بلا تقديم اوسيه ، ففيها خيرها المسنون
٢١٨ = مع ما لحقت مجبوره ، وان بلغت قضا السنه ، الى حبه العيا واللوم

٢١٧ = وفي التأخير مجبورة ، بلا تلزيم أو سنة ، ففيها خيرها المسئول
٢١٨ = مع ما طلعت مجبورة ، وإن بلغت قضا السنة ، الى حد العياو السلوم
٢١٩ = يشرع اسبوع للبيضا ، وتاليها الجار اسبوع ، ويتبع جذها والوم
٢٢٠ = وتاليها على حمراء ، سيان المعيب للاعيب ، شروع الكامل الهارب

ثانيا = سنت احماس الحشم والعشار الدم

٢٢١ = ومن الصدر لحاكم الدم ، او الصدر لحاكم احشام ، له احماس الحشم صافي
٢٢٢ = ولحاكم الدم اعشاره ، فان الشيخ فارق حق ، محايد من الطرف الآخر
٢٢٣ = احيد شرعه بدون اجره ، واما اجره ومن شرعه ، الى السيد الحضير كافي
٢٢٤ = وبايها المتحمل ، فله شرع المعسوباتي ، وان الشيخ شيخ القوم
٢٢٥ = وممتاكم بكانهم ، فلفيس الشرع من حقه ، يتبا في بر لما دا الوجم
٢٢٦ = ممتاقي عن جميع القوم ، ولا يا خذ سوى من نوص ، الى سبه الحضير سيون
٢٢٧ = وهو من حال غرامه ، وبدله منهم غرام ، وفي حال المساره جور
٢٢٨ = فلا له غير ما جيره ، وهو من حالهم غرام ، بما استاقوه او ساقوه
٢٢٩ = وان واحد أو القرد ، ولي الدم عن قومه ، بلا دخنه من الغرام
٢٣٠ = فتسقط سنت الاحماس ، والاعشار تتبعها ، وجود المطلات أقوى

ثالثا = سنت المناصفه بين الولي والغرام في مساق المحكوم

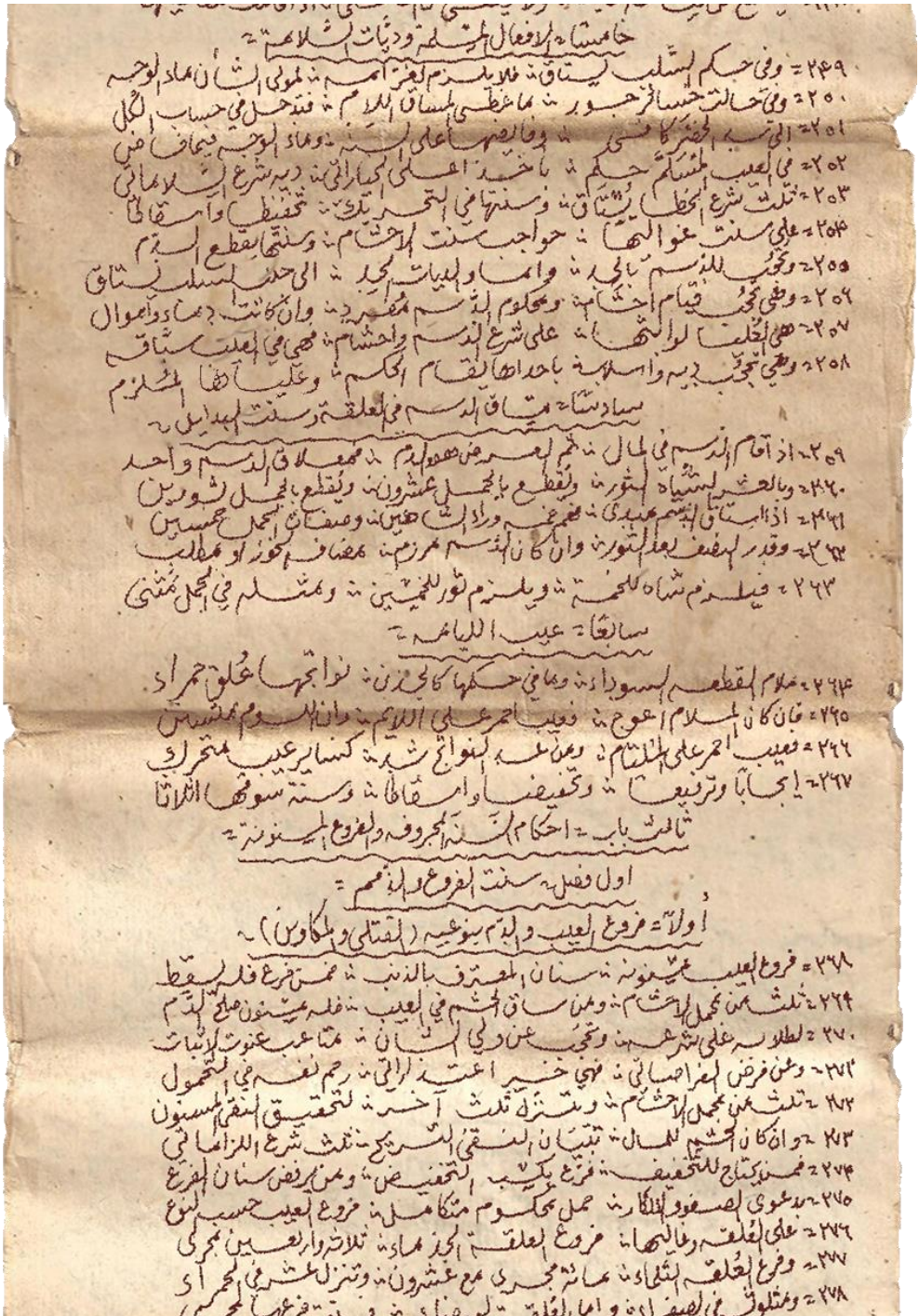
٢٣١ = ميا ق الدم والاحشام ، وما في حكمها المحكوم ، رسم ميتاق او صنوع
٢٣٢ = عساقات الدم لافرق ، امام ال صافي حده ، يكن من عظم او منقول
٢٣٣ = هو لا اهله وفاد كامل ، وتقيم الحشم والدم ، بشرع النصف غرامه
٢٣٤ = وهو لي الشان حقه النصف ، عدى في دم بعده طرده ، من الغرام والموسى
٢٣٥ = ففيها النصف يشرح ، ومشرحها ولي الدم ، لحتى دينهم يفسوى
٢٣٦ = ممن ذلك خسارهم ، وما النصفي لمولي الدم ، ويتراعب النصفا والثمن
٢٣٧ = ممن له دم في الموقف ، قطع في دم نحو لخصم ، فهو يدخل مع المولى
٢٣٨ = شريك النصف قسمه تعدل ، وهم جمعا مسوا لي دم ، لهم في النا صفه حيره
٢٣٩ = ان كان المتلوي خيره ، وان واجه ولي الشان ، موقف خاص في موقف
٢٤٠ = تخلوا عنه اصحابه ، او الشهر للتقريد ، وان واحد او القرد
٢٤١ = اذ الغيب وداه الدخن ، فاثبات لتقرف شرط ، ولا محكوم للغرام
٢٤٢ = في كل الحشم والدم ، وفي قطع الخيارة شرط ، يلزمهم بمراعاته
٢٤٣ = اذا الحي سرفس ع من شان ، ذا يرد والحدث نفسه ، وان كان الجبرة عارض
٢٤٤ = ملتشون الخيارة غرم ، لا تقطع من المحكوم ، سوى المتعلق بالشان

رابعا = المناصفه بين السابين والميتاق

٢٤٥ = عساقات الدم نصفين ، اذا احمل الرمي بالسهم ، للميتاق وللمستاق
٢٤٦ = وميتاق الدم واحشام ، بمقداره على النصفين ، لمتولي ومولي الحق
٢٤٧ = او القايم على حده ، او الشاهد وحور الملك ، ومولي بيت والسوق
٢٤٨ = ولقنع من قيامه غياب ، ولا ينفي من النصفي ، اذا قامت مقاصيهما

خامسا = الافعال المسلمة ودبات السلامة

٢٤٩ = وفي حكم المسلم



خامساً: الأفعال المسلم ودياتها =

٢٤٩ = وفي حكم المستلب لساقه = فلا يلزم الغرامة = لمولى الساق أن يعاد الوجه
٢٥٠ = وفي حالة حسا فرجوره = ما عطى لساق اللازم = فتدخل في حساب الكل
٢٥١ = الى نسبة الخضر كما سبق = وفالجها على السنة = وعاد الوجه فيعاف فيه
٢٥٢ = في العيب المستلم حكمه = يأخذ على الكبار الى نسبة شرع الالزامات
٢٥٣ = ثلث شرع الخطأ يستاق = وسنتها في التحريك = تحفيظ واسقاطا
٢٥٤ = على سنة عوالها = حواجب سنة الاحشام = وسنتها يقطع الذم
٢٥٥ = ويجب للذم بالجد = واما والديات الجد = الى حد المستلب يستاق
٢٥٦ = وفي يجب قيام احشاه = ومعلوم الذم مقدره = وان كانت دماء واموال
٢٥٧ = هي الجلف لوالتها = على شرع الذم والاحشام = هي في العيب سياق
٢٥٨ = وهي يجب ذبه واسلابه = باحداها القام الحكم = وعليها الملزم

سياق سنتا = سياق الذم في العلقة وسنة الهدايل =

٢٥٩ = اذ اقام الذم في المال = ثم لعسر من هو الذم = فمعلاق الذم واحد
٢٦٠ = وبالعشر لشياه البقور = ويقطع بالجمل عشرون = ويقطع الجمل ثورين
٢٦١ = اذا الساق الذم عبدي = فمن غنم وراك هين = وصفان الجمل خمسين
٢٦٢ = وقدر الصنف بعد البقور = وان كان الذم مرزم = مضاف الخوز او مطلب
٢٦٣ = فيلزم شاه للحمة = ويلزم ثور للخمسين = ومثلم في الجمل مئتي

سابعاً = عيب اللايمة =

٢٦٤ = ملام القطعة السوداء = وما في حكمها كالجدرن = نواتجها علق حمراء
٢٦٥ = فان كان الملام اعوج = فعيب احمر على اللايم = وان الذوم ممشش
٢٦٦ = فعيب احمر على الملام = ومعالجه النواتج شده = كسار عيب متحرك
٢٦٧ = ايجابا وترتيبا = وتحفيضا واسقاطا = وسنة سوقها الثلاثا

ثالث باب = احكام السنة المجروفة والفروع المسنونة =

اول فصل = سنة الفروع والذمم =

أولاً = فروع العيب والذم بنوعيه (القتلي والمكاوين) =

٢٦٨ = فروع العيب غير مسنونة = سنان المعترف بالذنب = فمن فرع فلا يسقط
٢٦٩ = ثلث من جمل الاحشام = ومن ساق الحشم في العيب = فله مسنون ملح الذم
٢٧٠ = لطلاسه على شرعه = وتجب عن ولي الشان = متاعب عنوت الاثبات
٢٧١ = وعن فرض الفرائض = فهي خير اعتبار الراتي = رحم نفعه في المحمول
٢٧٢ = ثلث من جمل الاحشام = وتترك ثلث آخره = لتحقيق النقم المسنون
٢٧٣ = وان كان الحشم للمال = تبيان النقي الشريك = ثلث شرع الالزامات
٢٧٤ = فمن يكتاج للتخفيف = فرع يكتب التخفيض = ومن يرفض سنان الفرع
٢٧٥ = بدعوى الصفو الثلاثة = جمل بمحكوم متكامل = فروع العيب حسب النوع
٢٧٦ = على العلقة وفالجها = فروع العلقة الجد ماءه = ثلاثة وارتعين بمجرى
٢٧٧ = وفرع العلقة الثماء = ثمانية مجرى مع عشرون = وتنزل عشر في المجرى
٢٧٨ = ومثلوثة في الصفراء = واما العلقة البيضاء = فيثبت فرعها المجرى

٢٧٧ = وفرع العلقة الثلثاوان عمانية مجرى مع عشرون = وتنزل العشرين في الحمراء
٢٧٨ = ومثلوثة في الصفراء = وأما العلقة البيضاء = فبنت فرعها الحمر كمي
٢٧٩ = وفرع السدم هو من غير = تنزل في القتيل أربع = وفي المقبول نصف القتل
٢٨٠ = وفرع السدع باقش ره = وبين العيب هو والدم = فسوارق في نزول الفرع
٢٨١ = ففرع السدم حسب العين وعلقة واحدة للعيب = فهما زادت الأرش بإذ
٢٨٢ = إن كان الطرف واحدة = ومن هو معترف بالعيب = وباذل فرعا لكن كسر
٢٨٣ = ومجهول العيا في النوع = وقابل ما فرض عارف = لفرض التسمية والعدد
٢٨٤ = بلا برطان أو ذمه = فهو ما خاب قد اصطاب = وتمضي لثلث قائم
٢٨٥ = وبذله الشرع برد الوجه = بتحقيق السقي المسنون = بشرع الى ار أو التسويف

ثانيا = فراضات الذمم وتسنيفها =

٢٨٦ = فراضات الذمم سنه = لفرق الحق والمقنع = بديله عن وجود الشد
٢٨٧ = فراضة خمس مشروطة = لنفي العيوب والالزام = وفي تثنيت سنتها
٢٨٨ = وشرع النفي والاثبات = لشان السلاف محصوره = فراضات الشفاء المفو
٢٨٩ = وفرض العشر في الاموال = لوايث أو لوايشرها = لنفي الفعل أو بشد
٢٩٠ = وفرض اثنان وعشرون = حلاف على المنكر = وشرع الرد بالخبره
٢٩١ = في الفعل السليم سن = دما والكوان بالواضحه = وفي فرض اربعين واربع
٢٩٢ = ذمم تثنيث ولا نفي = لوايث قتل بالواضحه = وفي حمل القسامة
٢٩٣ = بمقتل نفس معصومه = ولي قط عيب محكومه = بشرع الى حكم واحد اره
٢٩٤ = ولا تعلل لوايث عيب = في ربط الفراض لي = ففي كل الفراضات
٢٩٥ = فراضة خمس وعشر = أو الاثنان والعشرون = وفي فرض اربعين واربع
٢٩٦ = ان كان الطرف شده = أو المقصود منه أمي = لوايشدا أو شويا

٢٩٧ = لوايث فصلها عاض = وما يعتد اويشد = فهي فارد فراضاته
٢٩٨ = وهي تطلب بجر ليد = بشرع المدعي يثبت = وتشرع لمنكر الذمه

ثاني وفصل = تشاريف النفي وخيارات القدمه وتشريف البرطان =

اولا = خيار قدمت الجنب او تشريف البرطان الجلي =

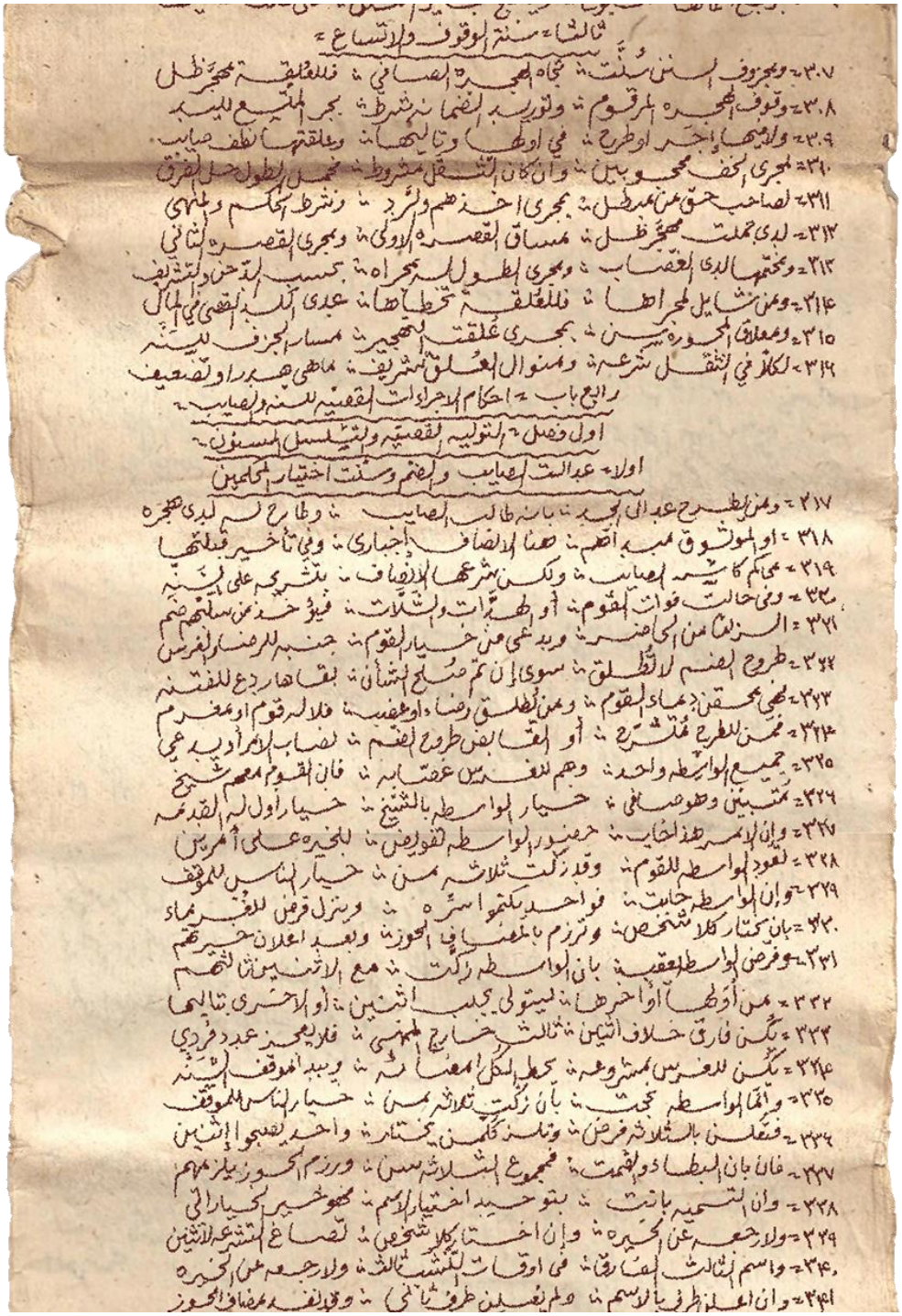
٢٩٩ = ومن خايبر بلا معلاق = خيار الطرح للتنفيذ = بيت قدمت الجنبي
٣٠٠ = او التشريف للبرهان = براطين الكلا الواضح = على التثنيت قد اصطاب
٣٠١ = فلا يعمل شروع للكره = للبينه وللضايب = ومن صمم لا نصافه
٣٠٢ = بمقصا سنت الصايب = فللمصنف خيار التعمل = لصاحب حق من المبطل

ثانيا = معلاق الدم واللحم =

٣٠٣ = ومعلاق الدما واللحم = لصافي حق ولا عرض = سنها راس بجد الضرب
٣٠٤ = تشاريف النفي مقنع = ذمم في كل ما عيبه = أو لكله المقصى في شرط
٣٠٥ = تبادل محب علقتهم = وفي جفر العلى محكوم = وسم شاهين متبوعه
٣٠٦ = برتبع اثمانها متبوع = وليضبع جايز المنع = على سنت مقاصيها

ثالثا = سنة الوقوف والاتساع =

٣٠٧ = ومجروف السن سنت = نجاه المجره الصافي = فللعلقة محجر ظل
٣٠٨ = وقوف المجره = بلا قوم = ولو ريد الفضا نه شرط = بحر المنع للبيد



ثالثا = سنة الوقوف والإتساع =

٣٠٧ = وبجروف السنن سُنّت ؛ تجاه الجمرة الصافي ؛ فللعلقة محجر ظل
٣٠٨ = وقوف الجمرة الرقوم ؛ ولتوريد الضمانة شرط ؛ بجر المتبع للبيد
٣٠٩ = والأيها واجر او طرح ؛ في اولها وتاليها ؛ وعلقتها لطف صايب
٣١٠ = لمجرى الخف محجوب بين ؛ وان كان التنقل مشروط ؛ محمل الطول حل الفرق
٣١١ = لصاحب حق من محمد ظل ؛ بمجرى اخذهم والرد ؛ وشرط الحكم والمهى
٣١٢ = لدى حملت محجر ظل ؛ مساق القصرة الاولى ؛ وبمجرى القصرة الثاني
٣١٣ = وتحتها لدى العقاب ؛ وبمجرى الطول البيحراه ؛ بحسب الدعن والتشريف
٣١٤ = ومن شايل لمجراها ؛ فللعلقة تحطاها ؛ عدى البيد القصى في المال
٣١٥ = ومعلق المجورة بين ؛ بمجرى علقت التعبير ؛ مسار الجزف للبيت
٣١٦ = لكلا في التنقل شرعه ؛ والسنوال العلق تشريف ؛ ماطى جبدر او تضعيف

رابع باب = احكام الاجراءات القضية والتسلسل المسنون =

اول فصل = التولية القضية والتسلسل المسنون =

اولا = عدالة الصايب والغنم وسنت اختيار المحكمين

٣١٧ = ومن الطرح عدالة البيد ؛ باسه طالب الصايب ؛ وطارح له لدى محجره
٣١٨ = او الموثوق منه اعلم ؛ هنا الانصاف اجباري ؛ وفي تاخير قبلها
٣١٩ = محاكم كاسمه الصايب ؛ ولكن يشرعها الانصاف ؛ بتشريح على البينة
٣٢٠ = وفي حالت فوات القوم ؛ او الهدات والشلات ؛ فيؤخذ من سلفهم ضم
٣٢١ = السزلفا من الى حضره ؛ ويدعى من حيار القوم ؛ جنبه للرضا الفرس
٣٢٢ = طروح الغنم لا تطلق ؛ سوى ان تم صلح الشان ؛ بقاها رد ع للفتنه
٣٢٣ = نهي محقق اعماد القوم ؛ ومن تطلق رضا او عفيه ؛ فلا له قوم او مغرم
٣٢٤ = ممن للطرح تشريح ؛ او القابض طروح الغنم ؛ لصاب الامر اوبد عي
٣٢٥ = جميع الواسطه واحد ؛ وهم للغرمين عقابه ؛ فان القوم معهم شيخ
٣٢٦ = معتبرين وهو صافي ؛ حيار الواسطه بالشيخ ؛ حيار اول له القدمه
٣٢٧ = وان الامر هذا الصاب ؛ حضور الواسطه تفويض ؛ للجيه على امرين
٣٢٨ = لعود الواسطه للقوم ؛ وقد ركبت ثلاثه ممن ؛ حيار الناس للموقف
٣٢٩ = وان الواسطه حابت ؛ فواحد يكمو اسره ؛ وينزل قرض للغرماء
٣٣٠ = بان يختار كلا شخص ؛ وترزم بالمضاف الحوز ؛ وبعد اعلان خبرهم
٣٣١ = وفرض الواسطه العقبه ؛ بان الواسطه ركبت ؛ مع الاثنين ان لهم
٣٣٢ = ممن اولها او اخرها ؛ ليتولى بجلب اثنين ؛ او الاخرى تاليها
٣٣٣ = يكن فارق خلاف اثنين ؛ ثالث خارج لهمني ؛ فلا يجيز عبد فردي
٣٣٤ = يكن للغرمين بمشروعه ؛ يحمل لكل المضانه ؛ ويبد الموقف البينه
٣٣٥ = واما الواسطه تجبت ؛ بان ركبت ثلاثه ممن ؛ حيار الناس للموقف
٣٣٦ = فتقلن بالثلاثه فرض ؛ وتلزم كلهن يختار ؛ واحد يصبحوا اثنين
٣٣٧ = فان بان البطا دو لهمت ؛ فمجموع الثلاثه ممن ؛ ورزم الحوز يلزمهم
٣٣٨ = وان التسميه بانت ؛ بتوحيد اختيار الاسم ؛ هو خير كيارا لي
٣٣٩ = ولا رجعه عن الخيره ؛ وان اختار كلا شخص ؛ لصاع المشرعه الاثنين
٣٤٠ = واسم الثالث الفارق ؛ في اوقات التشتت الثلاثه ؛ ولا رجعه على الخيره
٣٤١ = وان العلز طرفيا الاسم ؛ ولم يقبلن طرف ثاني ؛ وقد لفد مضاف الحوز

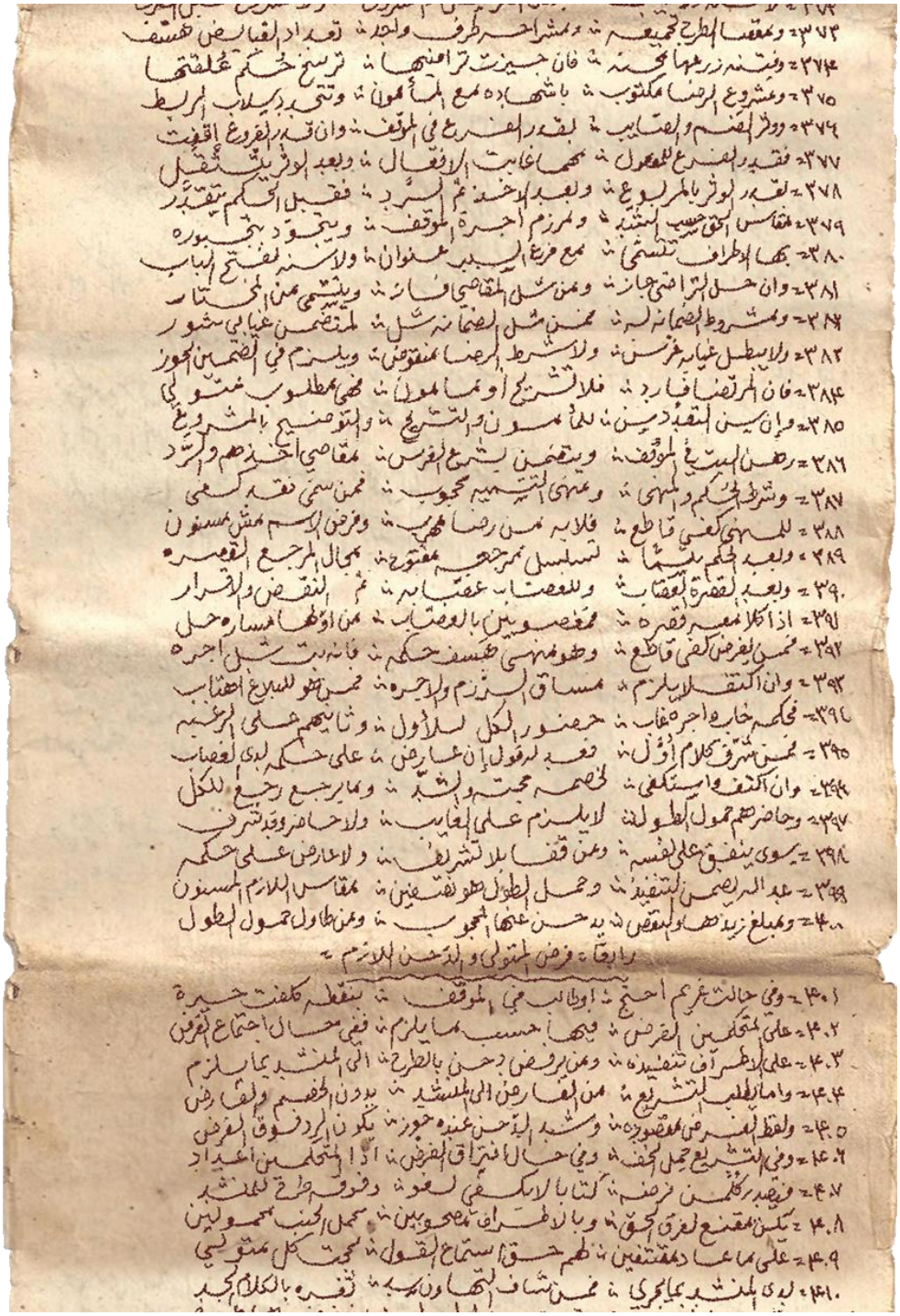
٣٢٨= وان التسمية بانت ؛ بتوحيد اختيار الاسم ؛ فهو خير لكبار الى
٣٢٩= ولا رجعه عن الخيره ؛ وان اختار كل شخص ؛ تصاع المشرعة لاثنين
٣٣٠= واسم الثالث لفارق ؛ في اوقات التشت الثلث ؛ ولا رجعه على الخيره
٣٣١= وان اعلن طرف باسم ؛ ولم يعلن طرف ثاني ؛ وقد لفد عرضا في الحوز
٣٣٢= فيعلن شخص وتعينه ؛ من بين الثلاثة فرض ؛ ولكن بعد حمل الحوز
٣٣٣= تسمية الخيره استبعاد ؛ لفرض الوسيط والحوز ؛ بأن الخيره استبعاد
٣٣٤= للاثنين ذي بانت ؛ عدى لا رجب ؛ يأتي ؛ على الثار من خصمه
٣٣٥= ومشروع لرضا تكتب ؛ تكون الوسيط تمت ؛ لوازمها على المذهب
٣٣٦= ولا يختار خصم لخصمه ؛ ولا من له صلة قربى ؛ وقبل الرشد والمشرك
٣٣٧= ولا سفيه ولا ذمي ؛ ولا طماع أو دائني ؛ ولا مجنون أو شالي
٣٣٨= ولا من لا يسر عنده ؛ عبد ال ثاني ومتعدد ؛ فعجز لفصل عيد اقوى
٣٣٩= حد عشر شرط طي تدخن ؛ لمتولي عدى المفروض ؛ فان تم الرضا لا دخن

ثانيا= المقاصي المفضا به لأطراف النزاع =

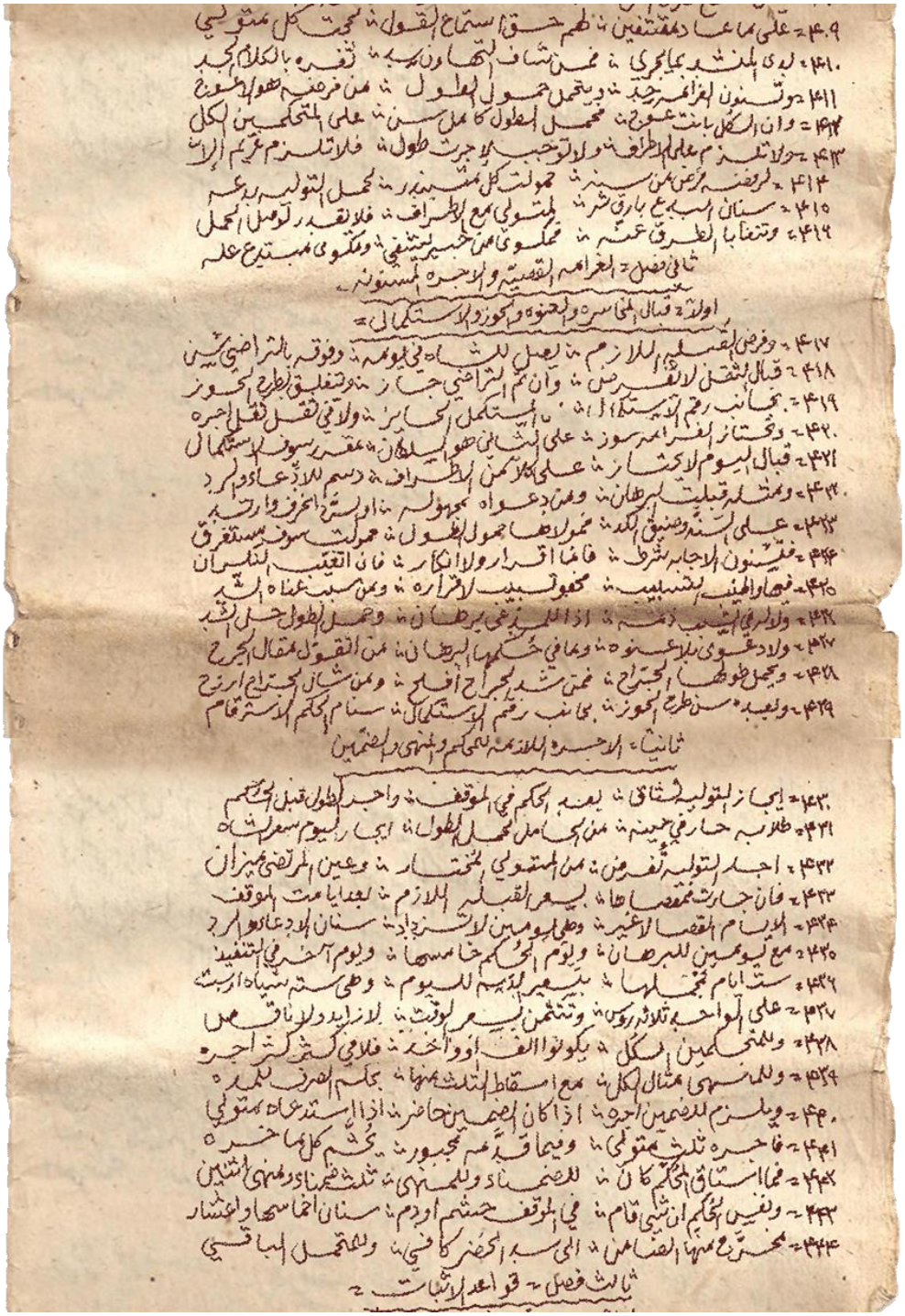
٣٤٠= تنبيه ان العلل هو الضعف ؛ من حال الدواء للداء ؛ وحتى لا دواء علة
٣٤١= فهو الوصف هو فتنه ؛ وبه لا دواء فيها ؛ وجشم الحكم او حشفه
٣٤٢= من اسباب العلل للقوم ؛ وطاعوت الكفى عليه ؛ لروح القوم والملة
٣٤٣= يكن للشيخ او منهي ؛ مثال الرابط للعينين ؛ لفارس في جبل شاهق
٣٤٤= ومن في الشرعة سمى ؛ من المرجع فقد كفى ؛ كفى قاطع لمنهي الحكم
٣٤٥= فشرط الحكم والمنهي ؛ بدون التسمية سنه ؛ وبهيباب الهوى للنفس
٣٤٦= من الحيله أو المسئلة ؛ حمول الحق كو الفله ؛ فوثاق القوافل شرط
٣٤٧= كحو القريب مثل البعد ؛ تبداع الكفى طوعي ؛ لمنهي الحكم والحاكم
٣٤٨= وفرضه ليس عن سنه ؛ وتشريع العدال الحق ؛ لذي حمولق او حجره
٣٤٩= وحجره كا تبلسينه ؛ اذا امين التعدد بسن ؛ وان غاب التعدد كان
٣٥٠= للمتولي لعنوه ؛ فشرط الحكم والمنهي ؛ من المشروع حل الرئيس
٣٥١= وشرط الاسم والتحديد ؛ ما هو شرط بمن سنه ؛ فللمنهي شروع منهي
٣٥٢= على سنه تسلسلها ؛ فان البوع بالقصره ؛ يكن مفتوح بالعصاب
٣٥٣= وللعصاب عصابه ؛ ثم النقض والاشاره ؛ ومشروط القصاب سته
٣٥٤= ولا طي جميل نمتقضي ؛ وللمنهي المكفى سبل ؛ برهن الطول بالتعليم
٣٥٥= فان شي النقض او تبديل ؛ يقاوف كلمن جمله ؛ وان اصبح وطوله مسنون
٣٥٦= فحمل الطول يلزم حده ؛ على من شل تلزيمه ؛ بفتكت يوم ضبع الخصم
٣٥٧= لسعر الوقت والبوع ؛ بلا تثقيل او تغليط ؛ وتشريع اجره العقاب
٣٥٨= حمولت شرعها المسنون ؛ مرابيع قدرها واحد ؛ فلا يحمل روافعها
٣٥٩= غلاها حمل قابلها ؛ فلا يبها خيار الحمل ؛ فيثنت هو دها والقود
٣٦٠= وشرع الجر نا بعها ؛ عوارضها بالحكم ؛ حمولت كل ممتعت
٣٦١= واحد انهم حمول الطول ؛ لصاحب حق من مبطال ؛ ولو لما به رضا مريق

ثالثا= تشريعات الرضا للمحكمين وشروطها =

٣٦٢= لا سنه ولا صاب ؛ بدون الفريس والمشروع ؛ ولا مشروع قبل الطرح
٣٦٣= ومعقد الطرح تجميعه ؛ ومشاجره طرف واحد ؛ تعداد القبائل هشف
٣٦٤= وتبتنه زرعها بحنه ؛ فان جيبت تراضيها ؛ ترسخ حكم عللتها



٥١٢



٤٠٩ = على مراعاة المختلفين ؛ لهم حق استماع القول ؛ تحت كل متولي
٤١٠ = لدى المنشد بما يجري ؛ فمن شاف التهاون يرده ؛ تقره بالكلام الجيد
٤١١ = وتسنون الغرامة جيد ؛ ويتحمل حمول الطول ؛ من فرضه هو الموضوع
٤١٢ = وان الكل بانت عوج ؛ محمل الطول كامل سن ؛ على المتحكمين الكل
٤١٣ = ولا تلزم على الطرف ؛ ولا توجب لا جيرت طول ؛ فلا تلزم غريم الا
٤١٤ = لو فضه فرض من سنه ؛ حملت كل مقدار ؛ لمحمل التوليه بدعم
٤١٥ = سنان السبع بارق شر ؛ المتولي مع الطراف ؛ فلا تقدر تومل المحمل
٤١٦ = وتنفا بالطرق عنه ؛ محلوي من خبر ليشفي ؛ ومكتوي مستدرع علم

ثاني فصل = الغرامة القضية والاجرة المستونه =

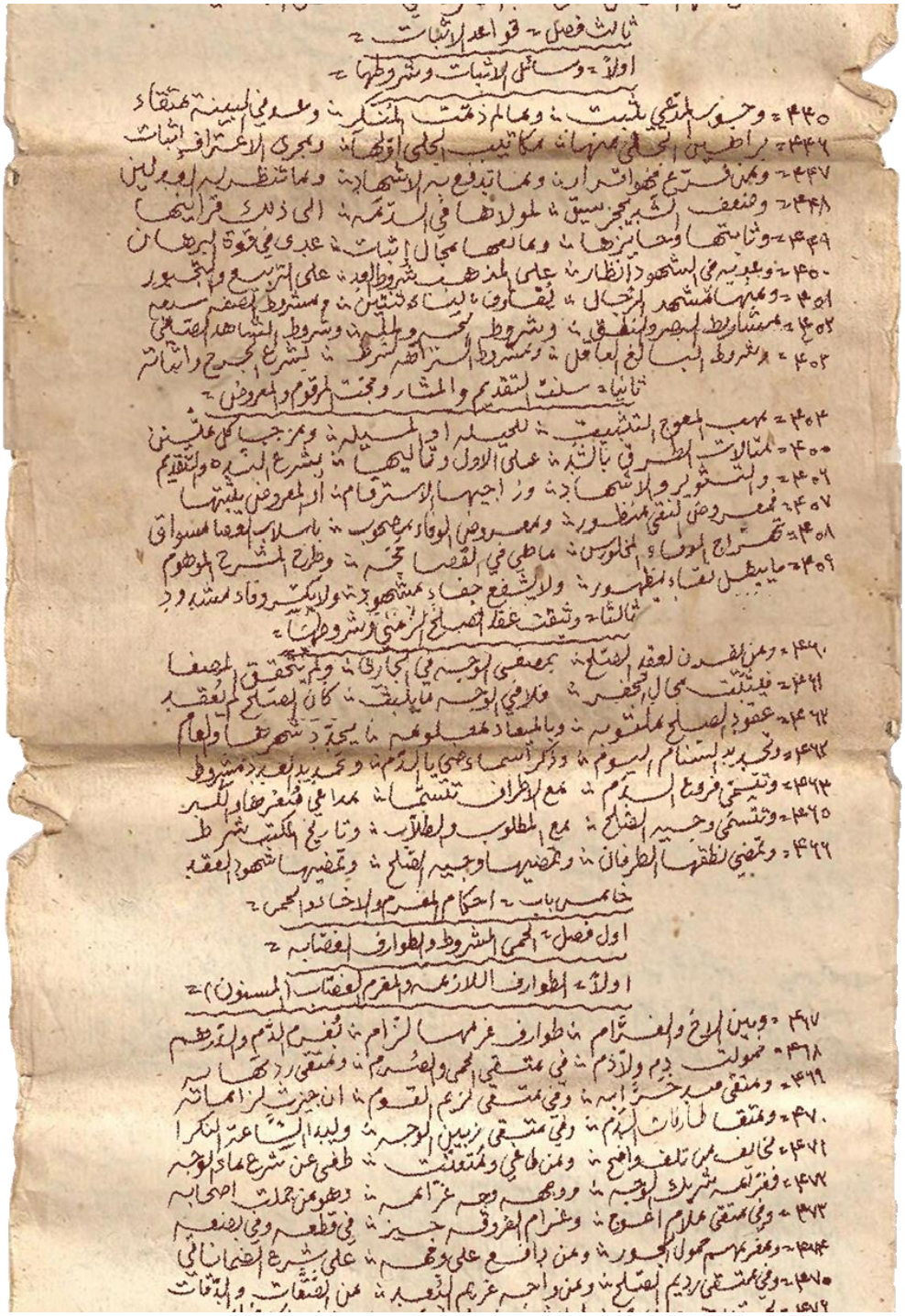
اولا = قبال المناسره والعنوه والجوز والاستكمال =

٤١٧ = وفرض القسط اللازم ؛ يصل للشاه في يومه ؛ وفوقه بالتراضي شين
٤١٨ = قبال الثقل لا القرض ؛ وان تم التراضي جاز ؛ وتعليق الطرح الجوز
٤١٩ = بجانب رقم الاستكمال ؛ ان استكمل الجايز ؛ ولا في ثقل ثقل اجره
٤٢٠ = وتختار الغرامة سوز ؛ على الشاي هو السلطان ؛ مقدر سوف الاستكمال
٤٢١ = قبال اليوم الاختار ؛ على الكل من الطراف ؛ رسم للاذعان والرد
٤٢٢ = ومثله قبايل برطان ؛ ومن دعواه مجهوله ؛ اوسته اخرف وارثه
٤٢٣ = على السنه وضيق الكد ؛ محمولها حمول الطول ؛ محملت سوف مستغرق
٤٢٤ = فيسنون الاجابه شرط ؛ فاما اقرار ولا انكار ؛ فان التغيب للنسيان
٤٢٥ = فيها والغيب بتسبيب ؛ محفوظ تسبيب لاقراره ؛ ومن سبب غناه الشد
٤٢٦ = ولا في الشيب ذمه ؛ اذا اللزم على برطان ؛ وحمل الطول حمل الشد
٤٢٧ = ولا دعوى بلا عنوه ؛ وما في حكمها البرطان ؛ من القول مقال الجرح
٤٢٨ = ويحمل طولها الجراح ؛ فمن شد الجراح افلح ؛ ومن شال الجراح ارتاح
٤٢٩ = ولبعده من طرح الجوز ؛ بجانب رقم الاستكمال ؛ سنام الحكم الاستقام

ثانيا = الاجره الملازمه للحكم والمنهي والمحتمين

٤٣٠ = ايجاز التوليه لشاق ؛ يلزمه الحكم في الموقف ؛ واجر الطول قبل الحكم
٤٣١ = طلاب حاضر في جيمه ؛ من ايجاز المحمل الطول ؛ ايجاز اليوم سعرات
٤٣٢ = اجر التوليه تفرض ؛ من المتولي المختار ؛ وعين المرتضى ميزان
٤٣٣ = فان جارت تمضاها ؛ بسعر القبايل اللازم ؛ لبعد ايامت الموقف
٤٣٤ = الايام القصار الاغير ؛ وطي يومين لاخر ايام ؛ سنان الاذعان الرد
٤٣٥ = مع يومين للبرطان ؛ ويوم الحكم خامسها ؛ ويوم آخر في التنفيذ
٤٣٦ = ستة ايام تحملها ؛ بسعر اليوم اليوم ؛ وطي ستة سبعاه اربعة
٤٣٧ = على الواجبه ثلاثة روس ؛ وتتثمن بسعر الوقت ؛ لا زايد ولا ناقص من
٤٣٨ = وللمحتكمين لكل ؛ يكونوا الف او واحد ؛ فلا في كثر كثر اجره
٤٣٩ = وللمنهي مثال الكل ؛ مع اسقاط التلث منها ؛ بحكم العرف للمده
٤٤٠ = ويلزم للمحتمين اجره ؛ اذا كان الخصمين حاضر ؛ اذا استدعاه متولي
٤٤١ = فاجره تلث متولي ؛ وفيما قدم مجبور ؛ يقسم كل بما خره
٤٤٢ = فما استاق الحكم كان ؛ للمحتمد والمنهي ؛ تلث تحمد والمنهي اثنين
٤٤٣ = ونفيس الحكم ان شي قام ؛ في الموقف حشم اوديم ؛ سنان اثمانها واعشار
٤٤٤ = يحسب مع منها الضامن ؛ الى سد الحضر كما في ؛ وللمحتمل الباقي

ثالث فصل = قواعد الاثبات =



ثالث فصل = قواعد الإثبات =

اولاً = وسائل الإثبات وشروطها =

٤٤٥ = وحيث المدعي يثبت = وعالم ذمت المنكر = وعلى البينة تعتقاد
٤٤٦ = براطين الحاكم مهمات = مكاتيب الحاكم أولها = ويجوز الاعتراف بإثبات
٤٤٧ = ومن فروع الاقرار = ومما يدفع به الشهادة = ومما تظر به الوصول
٤٤٨ = وضعف الشهود يجوز سيق = طول دها في المدة = الى ذلك قرائنها
٤٤٩ = وثابتها وحايزها = ومما لها مجال إثبات = عدى في قوة البرهان
٤٥٠ = ويجب في الشهود انظار = على المذهب شروط اعد = على التربع والتجرد
٤٥١ = ومنها مشهد الرجال = يقاوف ليناء تثنين = ومشروط الصفة سمع
٤٥٢ = مشاروط البصر والنطق = وشروط النحو والبلد = وشروط الشاهد العقلي
٤٥٣ = وشروط البالغ العاقل = ومشروط الستر اظهر الشرط = لشرع الجرح والتعديل

ثانياً = سلف التقديم والمشاورة والمعروض =

٤٥٤ = يهب المعوج التشبيث = للحيله او المسيله = ومرجب كل عليش
٤٥٥ = المثالات الطرق بالشد = على الاول وتاليها = بشرع البنده والتقديم
٤٥٦ = والتشوير والاشهاد = وز اجيها الاستقام = او المعروض يثبتها
٤٥٧ = فمعروض لنقي المنظور = ومعروض الوفاء معجوب = باسلاب اصفا مسواق
٤٥٨ = تشراح الوصاء المحلوس = ماطي في القضا تخم = وطرح المشرح الموهوم
٤٥٩ = مايبطل لقاء المظهور = ولا يشفع جفاء ممشهود = ولا يكبر وفاء مشدود

ثالثاً = وشقت عقد الصلح الرضي وشروطها =

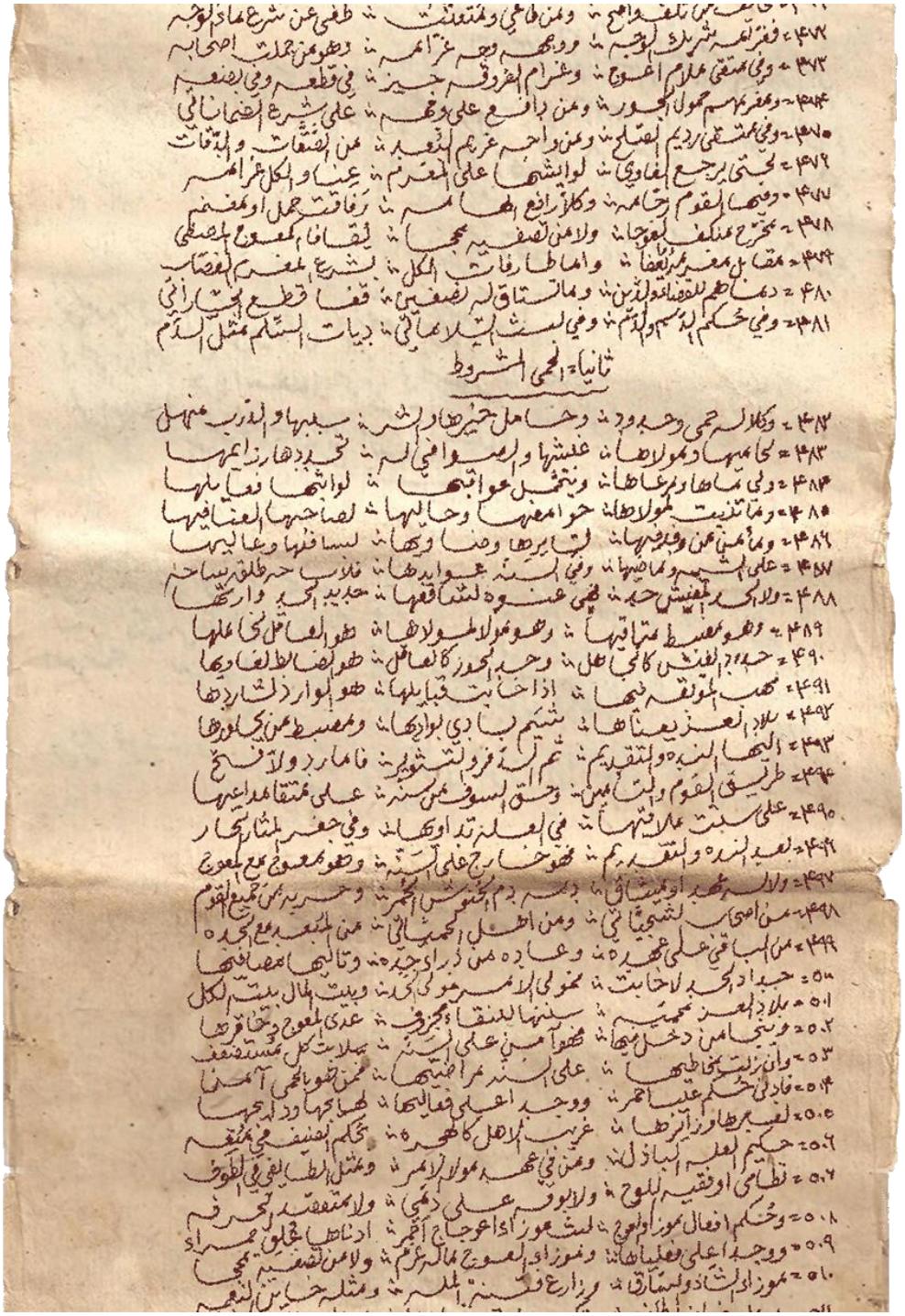
٤٦٠ = ومن الفسدن لعقد الصلح = بمصفى الوجه في الجارق = ولم يحقق الصفا
٤٦١ = فيثبت بحال التحفر = فلا في الوجه ما يثبت = كان الصلح لم العقد
٤٦٢ = عقود الصلح مملتوبه = وبالمعاد مطلوبهم = ما يجدد شهرها والعام
٤٦٣ = وتجديد الاستلام اليوم = وذكر اسماء حي يا الدم = وتجديد لعقد مشروط
٤٦٤ = وتنتهي فروع الدم = مع الاطراف تتسما = مما في مقرها والكبر
٤٦٥ = وتتسمى وجيه الصلح = مع المطلوب والطالب = وتاريخ المكتب شرط
٤٦٦ = وتمضي نظفها الطرفان = وتمضيها وجيه الصلح = وتمضيها شهود العقد

خامس باب = احكام المحرم والاخذ والحمى =

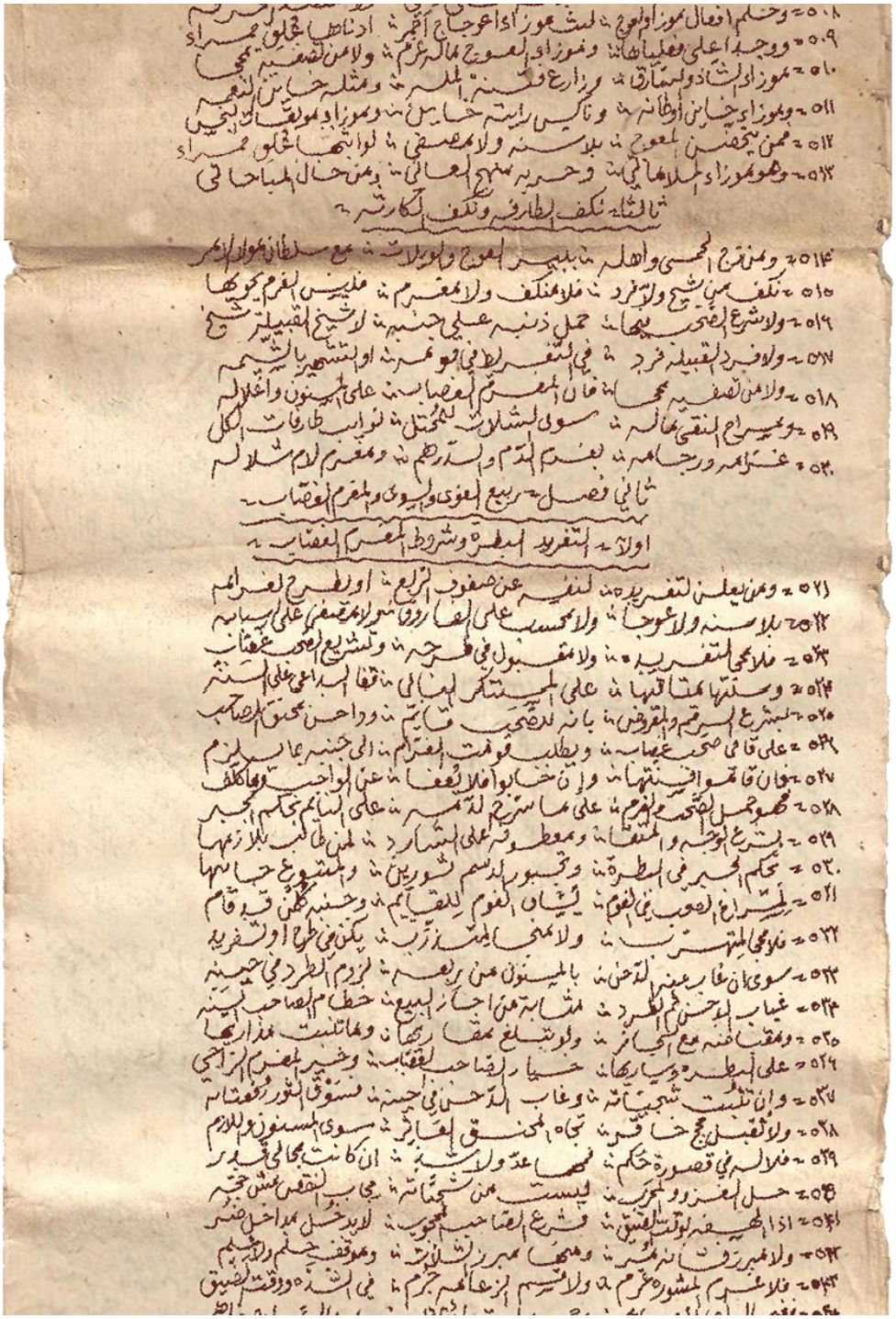
اول فصل = الحمى الشروط والطوارف العضابه =

اولاً = الطوارف اللازمة والمغرم (العضاب المسنون) =

٤٦٧ = وبين الروح والغرام = طوارف غرمها لزام = تقسم الدم والدرهم
٤٦٨ = صولت دم ولا دم = في متقي الحمى والمحرم = ومتقي ردها سير
٤٦٩ = ومتقي صد جزء ابه = وفي متقي لزم القوم = ان جيزت لزاماته
٤٧٠ = ومتقي طارات الدم = وفي متقي زبين الوجه = وليد الشاعة البكرا
٤٧١ = تحالف من تلف واصح = ومن طاعي ومتعنت = طغى عن شرع عاد الوجه
٤٧٢ = فقر لعمه شريك الوجه = وهو هم وجه غرامه = وهو من جملت اصحابه
٤٧٣ = وفي متقي علام العموج = وشرام الفروقه حيز = في قطعه وفي الصفيه
٤٧٤ = وعقر بهم حول الجور = ومن دافع على وجهه = على شرع الضمان الي
٤٧٥ = وفي متقي رديم الصلح = ومن واجه عزيم التعبد = من الضقات والبدقات



ثانيا: الحمى المشروط



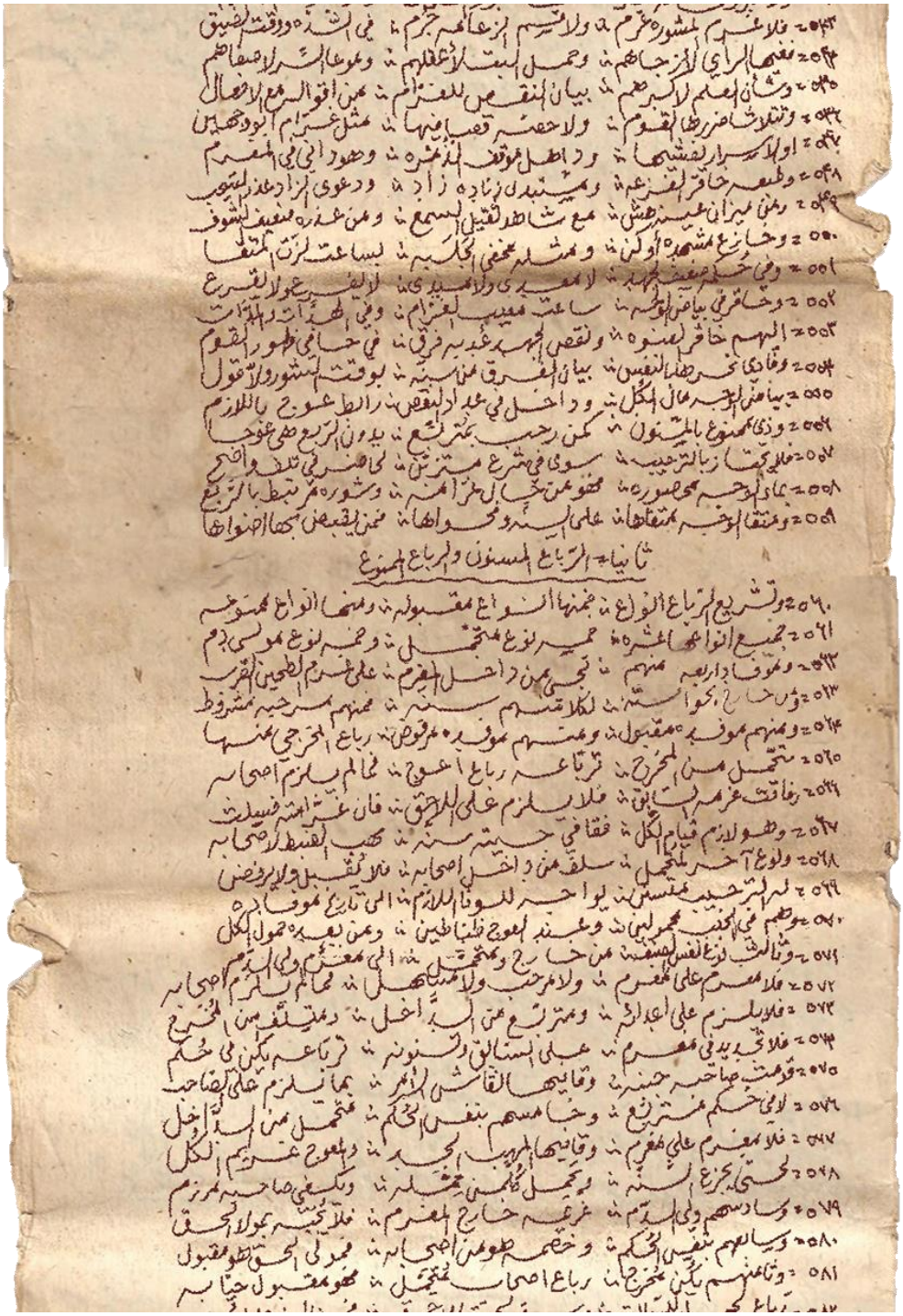
ثالثاً: تكفف بطارفه وتكف بكارثه.

٥١٤ = ومن فرح المحسي واهله ببشير العوج والويلات = مع سلطان مولاه الامر
٥١٥ = تكف من شيخ ولا فرد = فلا مكلف ولا مغرم = فليس الغرم يحوجها
٥١٦ = ولا شرع الصحب بها = حمل ذنبه على جنبه = لا شيخ القبيلة شيخ
٥١٧ = ولا فرد القبيلة فرد = في التفسير لا في قوة ولا تعمر = او التشهير بالشيم
٥١٨ = ولا من تصفيه محالة = فان المغرم الصحابة = على المسنون واغلاله
٥١٩ = وميسر الزاع المنقي محالة = سوى لشلاث المحتمل = نوائب طارقات الكل
٥٢٠ = غرامه ورجامه = بقسم الدم والدرهم = ومغرم لام شلاثه

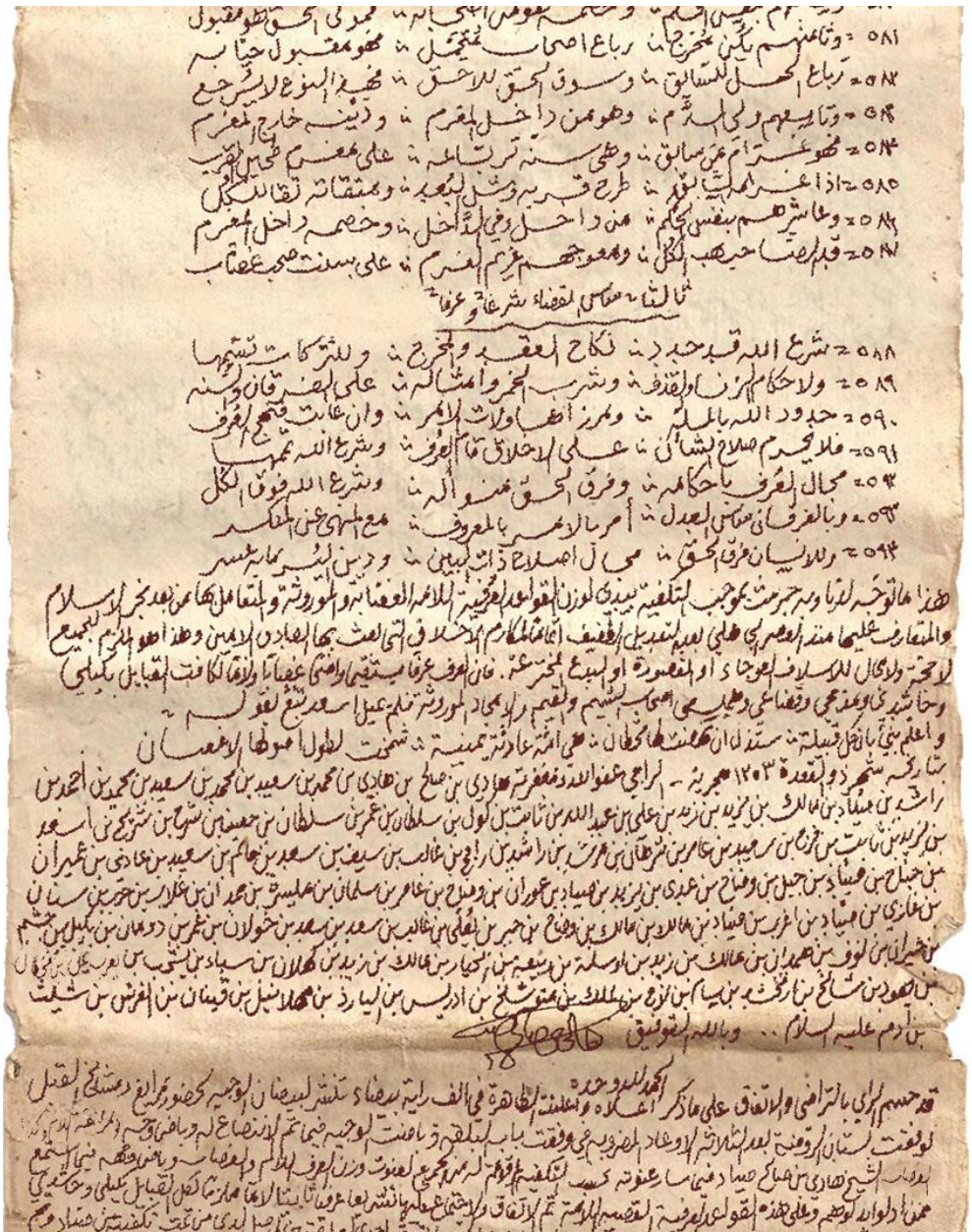
ثانياً: فصل = ربيع العفوي والبروي والمغرم العقاب =

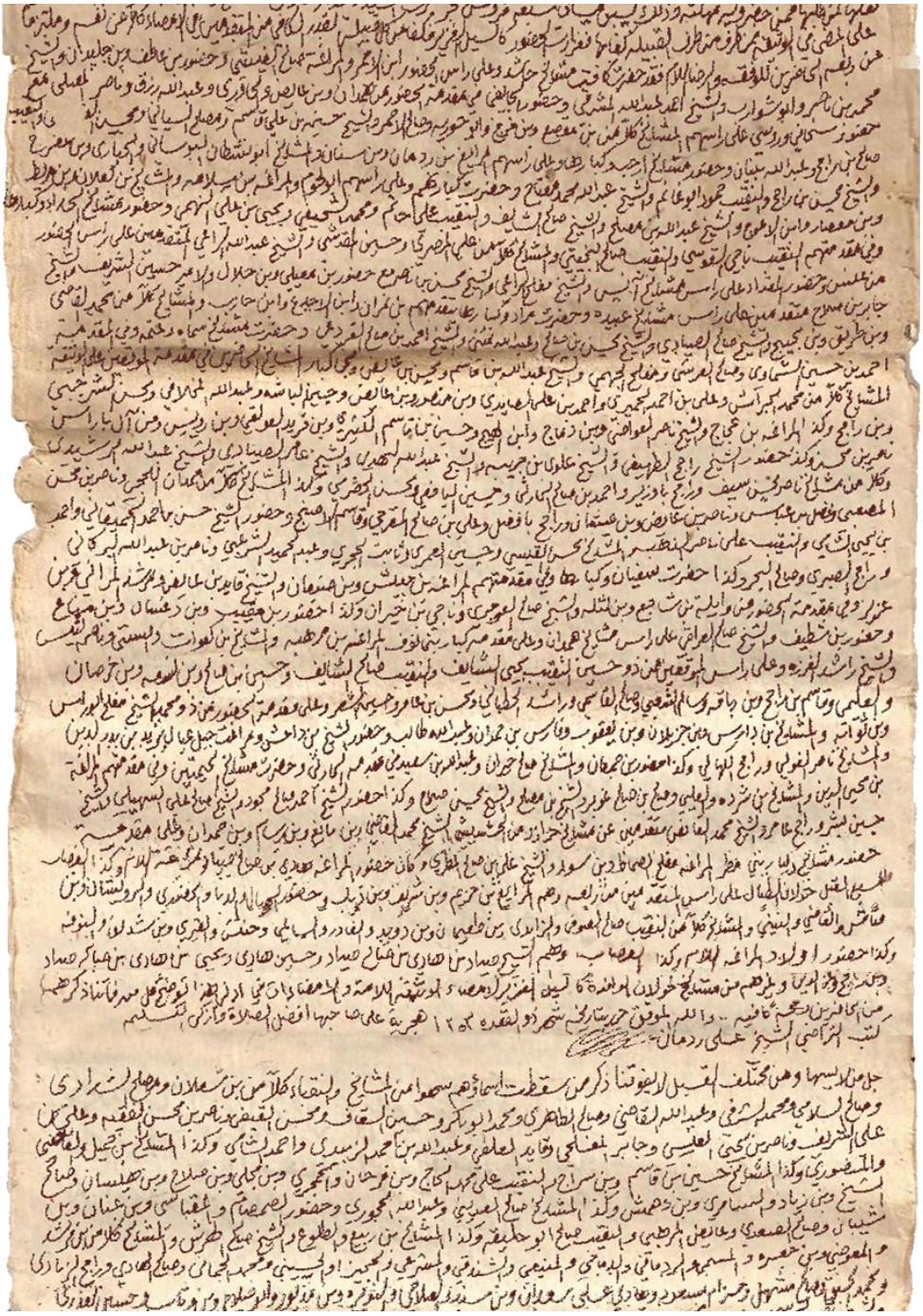
اولاً = التفريد البطرة وشروط المغرم العقاب =

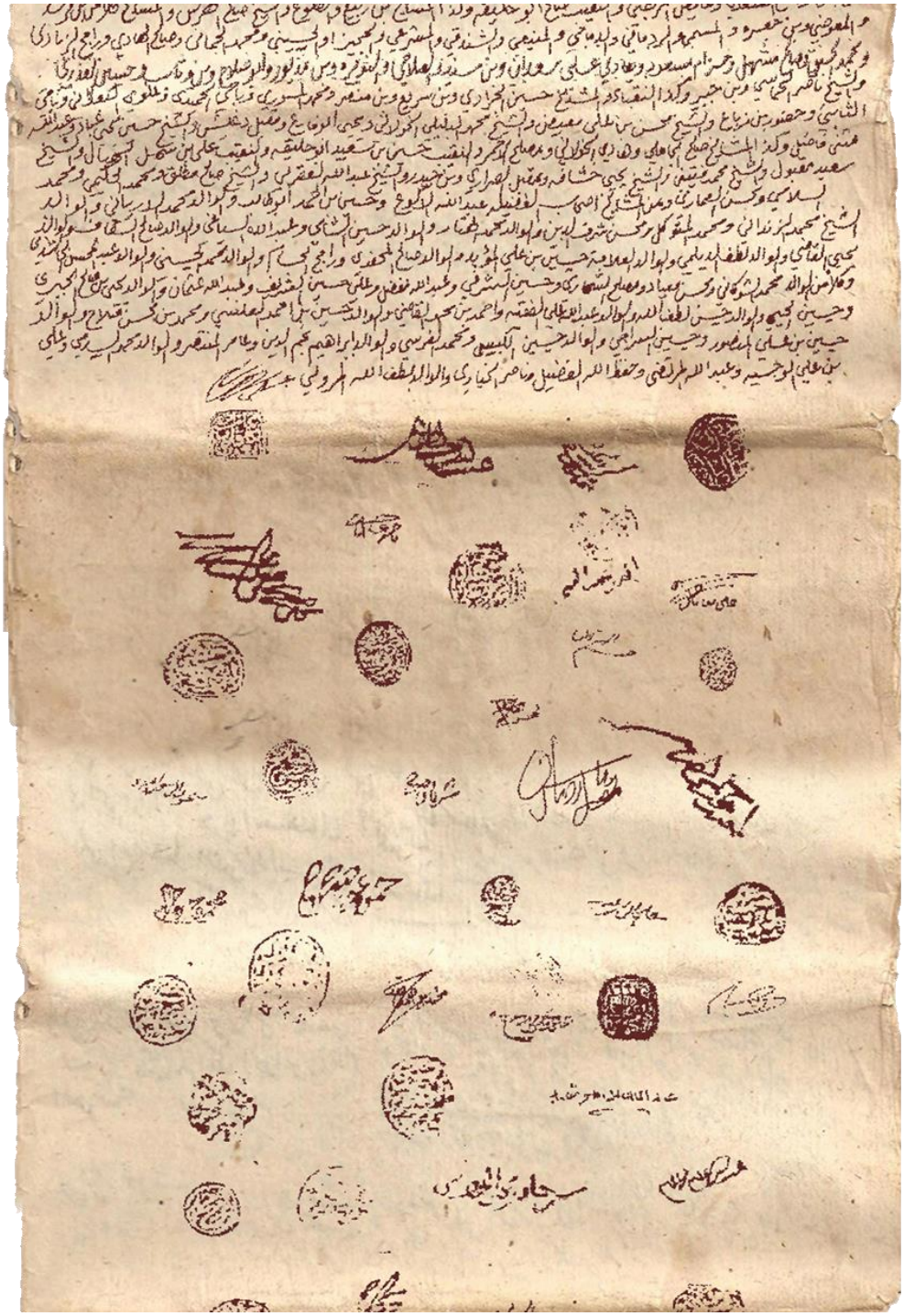
٥٢١ = ومن يعلن التفريده = لتفريه عن صفوف الزاع = او يطرح لغرائم
٥٢٢ = بلا سنه ولا عوجاء = ولا محسب على الصاروخ = ولا مغرم على اسبابه
٥٢٣ = فلا يحي التفريده = ولا مقبول في فرجه = ولتشريع الصحب عقاب
٥٢٤ = وسنتها لمقالتها = على المستكم لها = فقد اسبد اعمى على السنه
٥٢٥ = لشرع البر قم والقروض = بانه للصحب قايم = وواجب محق الصاحب
٥٢٦ = على قامي صحب عصابه = ويطلب قومت المغرم = الى جنبه عاسبه يزم
٥٢٧ = فان قاموا فيتنهما = وان خابوا فلا يقعا = عن الواجب والكلف
٥٢٨ = فهو جمل الصحب يزم = على ما سترح له تمر = على السايم بحكم الجبر
٥٢٩ = لشرع الوجه والمقاه = ومعطوفه على الشارد = لمن طالب بلازمها
٥٣٠ = تحكم الجبر في البطرة = وتجبور الدسم لشورين = والمشروع حبالها
٥٣١ = لمشراع الصعب في القوم = ليشان القوم للقايم = وجنبه كلمن قد قام
٥٣٢ = فلا يحي المتهشر نبه = ولا يحي المنزرب = يكن في طرح او تفريد
٥٣٣ = سوى ان غاب عينه الدحن = بالمسنون من ريعه = لزوم الطرد في حينه
٥٣٤ = غياب الدحن قم الطرد = مشابه من اجار البيع = حظ م الصاحب لينه
٥٣٥ = ومقاضه مع الجار = ولو تبلغ مقاريها = وما تلبث مذاريها
٥٣٦ = على البطره وبياريها = حيار الصاحب القباب = وخير المضم الزاحي
٥٣٧ = وان تلبث شجياته = وغاب الدحن في حينه = فسوق البور وحقاته
٥٣٨ = ولا تقبل بحج خاسره = تجاه المخنق الغاير = سوى المسنون واللازم
٥٣٩ = فلا لسه في قصورة حكم = فهما عده ولا سنه = ان كانت بحالي قدر
٥٤٠ = حل الغمز والمرمز = ليست من شجياته = مجانب النقص عيش حجته
٥٤١ = اذا الهيفه لوقت الضيق = فرشع الصاحب المحبوب = لا بد حل بداخل ضرر
٥٤٢ = ولا مبرز فانه مبره = وهي مبرز لشلاثه = وموقف حلم والرشيم
٥٤٣ = فلا مغرم المشوره عرم = ولا مغرم الزعامه جرم = في الشده ووقت الضيق

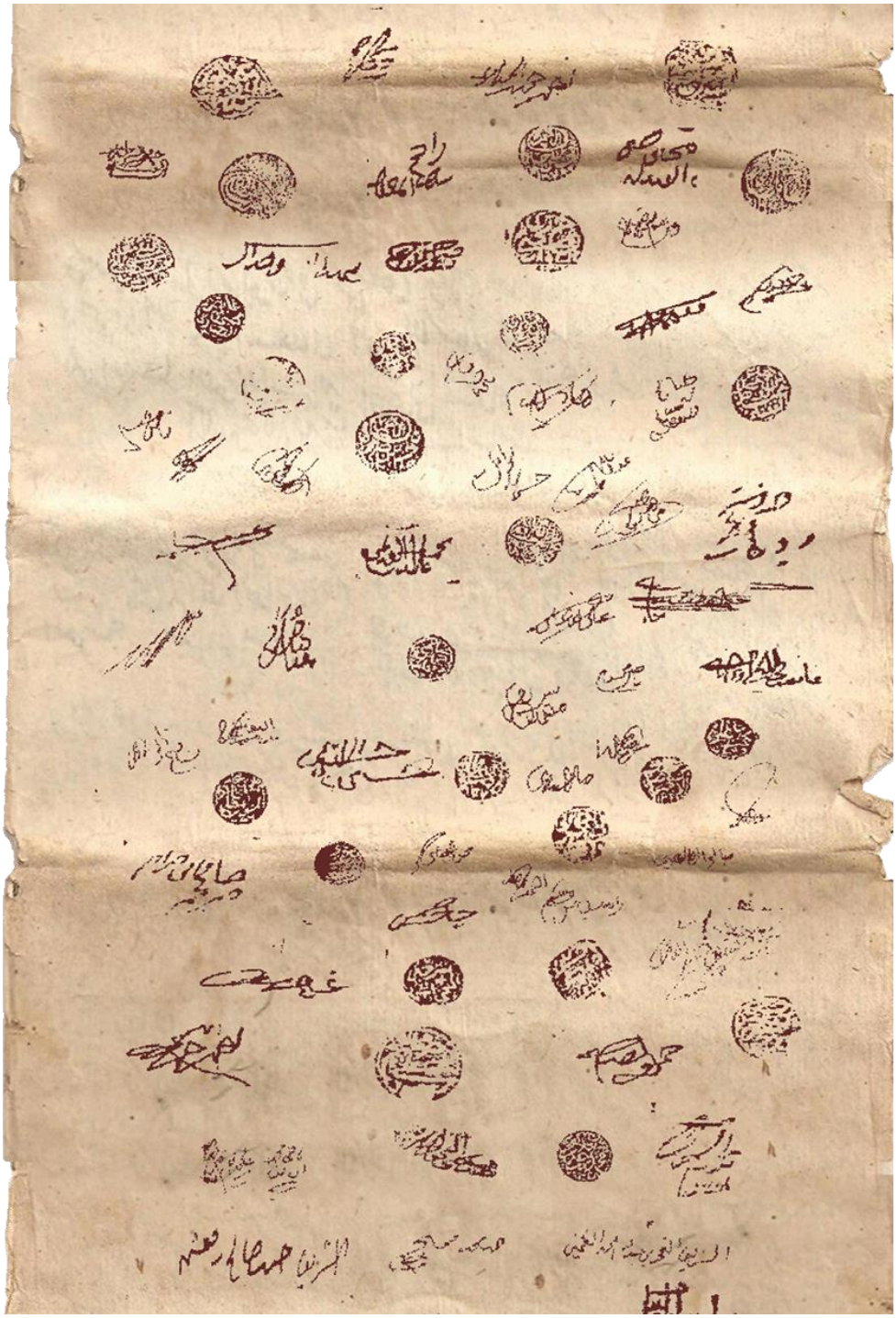


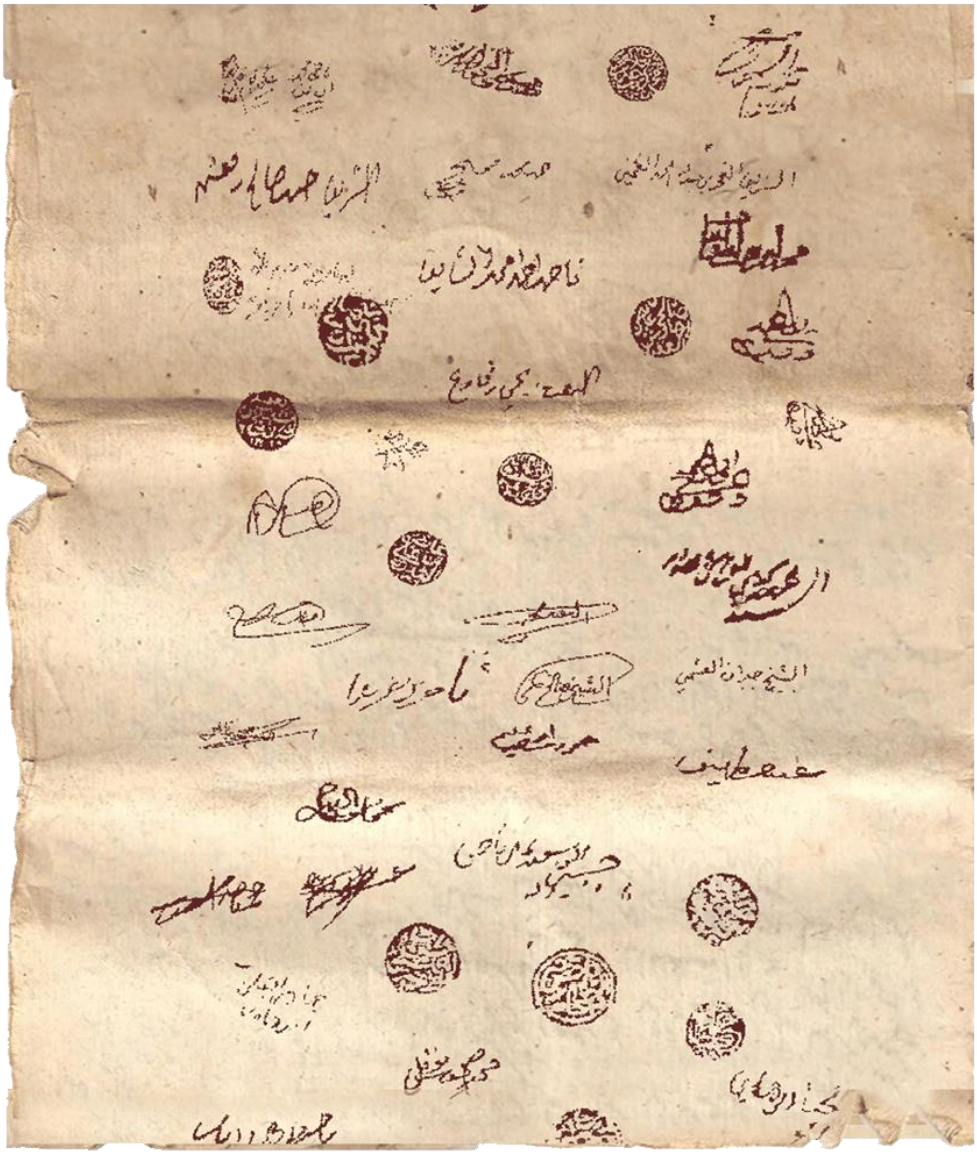
ثانيا= الرباع المسنون والرباع الممنوع











من الإصدارات التي تحت الطبع:

كتاب (مصدر الحكمة ا ليمانية وطبيعتها الأبدية) (ج١، ج٢) وطبيعته على النحو التالي:-

ج١ حقيقة التاريخ اليمني.

ج٢ طبيعة الدولة اليمنية الحقيقية.

((النموذج الفيصل الموعود تطبيقه بكل شعوب العالم))

وتكوين ج٢ من جزئين هما : -

- **الجزء الأول تحت عنوان:**

(وثيقة الثوابت المستدامة الفوق دستورية لمنظومة الدولة اليمنية)

مشروع (العقد الإجتماعي الأبدي)

- **الجزء الثاني تحت عنوان:**

(مرتكزات الطبيعة التفصيلية لوثيقة الثوابت المستدامة الفوق دستورية وفق النظرية اليمانية)

أهداف مجلس العرف القبلي

يمارس المجلس أعماله ونشاطه سعياً لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية: -

١- يسعى المجلس لنشر وتفسير وتجسيد مبادئ وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة لكافة القبائل اليمنية تفعيلاً لتركيبة المعادلة القبلية اليمنية الحقيقية المبنية على نمط مملكة العقل والذي يتمثل وجه الشبه بين المشبه والمشبه به في الخواص العشارية الواردة في نظرية المعادلة اليمانية الموروثة.

٢- يسعى المجلس لتوطيد وتجسيد دعائم المسار التكاملي (أصالةً وحداثة) وجعل القواعد المرجعية العرفية المستدامة وسيلة أوتوماتيكية وديناميكية طردية غير مكلفة وسريعة لا متسرعة وأسطورة مثلى لمساهمة شعبية تعزيزاً لجهود المؤسسات الرسمية في سبيل الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

٣- العمل على تحقيق التعارف والتواصل والتكامل بين مرايغ العرف القبلي ومن يحذو بحذوهم من المشائخ الساري مشيخهم في إطار القواعد المرجعية العرفية المسنونة، والمطالبة بحقوقهم وتحسين وضعهم.

٤- يسعى المجلس لفتح أواصر التواصل والتلاحم والتعاون والتكامل بين شيوخ القبائل اليمنية مع سائر شيوخ القبائل العربية لتحقيق كلما منه إحياءً وتجسيداً وحفظاً للقيم والشيم اليعربية والروابط والقواسم المشتركة، و عمل كلما يجعل المجتمع القبلي ذو طاقة عملية كمساهمة شعبية فاعلة ونشطة في عملية الضبط الاجتماعي تعزيزاً لسلطة القوانين الرسمية والقضاء الرسمي، ومعالجة قضايا الثأر والعمل باستمرار لإصلاح ذات البين لتثبيت دعائم الأمن والاستقرار بما لا يتعارض أو يتناقض مع الانظمة والقوانين السارية.

٥- يسعى المجلس لجعل القواعد العرفية المسنونة عاملاً مساعداً لانشطة منظمات المجتمع المدني في ما يجب تكثيفه نحو تنمية شاملة ومستدامة.

٦- يعمل المجلس لرفد فطاحلة الفكر المعاصر بمضمون وحقائق النظرية اليمانية الموروثة المتعلقة بالخواص العشارية لمعادلة الدولة ا لحقيقية لتسخير نفع النظرية خدمة للوطن وما يكون منه نفعاً للبشرية بشكل عام، وذلك من خلال فرز حقائق ((مصدر الحكمة اليمانية وطبيعتها الأبدية))، وحقيقة التاريخ اليمني.

٧- يمارس المجلس نشاطه في جميع مجالات الخير والإحسان والتكافل الاجتماعي والثقافي والوطني بحسب الإمكانيات المتاحة، وفي إطار السياسة العامة للدولة، وبما لا يتعارض مع القوانين السارية.

٨- يعمل المجلس على استخدام كافة السبل والوسائل السليمة لتحقيق أهدافه الاجتماعية والثقافية والوطنية والخيرية وذلك عبر الجهات الرسمية والشعبية والأفراد والصناديق والمنظمات الخيرية (الوطنية والعربية والدولية).

***



بطاقة تعريفية

لرئيس مجلس العرف القبلي

- الاسم: الشيخ/ محمد بن علي محمد صيّاد هادي صالح هادي محمد صيّاد
- الكنية: أبو رعد
- محل الميلاد: جبل بني جبر خولان الطيال ،عزلة عيال مالك بن مالك بن وضاح بن جبر.
- المهنة : المراغة الغصّاب والمرجعيّة العام (محل النقض والإقرار)
- جوال: {٧٧٧٦١١٣٨٦ - ٧٧٧٠٩٩٨٤٩}

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الخاتم سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد:

فإننا نصدر عظيم الشكر والامتنان والتقدير والعرفان للمراغة المرجعية الشيخ/ محمد بن علي صياد، على قراره الشجاع ومجهوده الوطني في نشر وثيقة القواعد العرفية المرجعية لكافة القبائل اليمنية (بكيلي وحاشدي ومذحجي وقضاعي وهميسعي) المنعقدة بين كافة القبائل اليمنية المعمدة من العلماء والحكام.

وعلى ما قام به من فرز وتفسير وتحليل للمرتكزات الهامة لتوضيح المفاهيم للمجتمع وتسهيل طريق أدوار أرباب الأقلام في سبيل فرز وتفسير وتحليل الطبيعة التفصيلية لهذا الكنز التاريخي والثروة العامة، وإن هذا المستند القاطع للمحكمين والمتنازعين والمصدر الحاسم للمفكرين والباحثين والدارسين والمؤرخين والمؤلفين ليكون نتاج أقلامهم وانشطتهم نتاجاً تنويرياً وتبصيرياً لخلق مساهمة شعبية تلقائية في عملية الضبط الاجتماعي تعزيزاً لسلطة القونين الرسمية والقضاء الرسمي، وبما يسهل طريق ناشطي الخير والإحسان، وجعل هذه الوسيلة المثلى في متناول المؤسسات والمنظمات التي يحتاج الوطن لأنشطتها في مختلف جوانب التنمية والمتعلقة بحل النزاعات ... الخ

والله ولي الهداية والتوفيق،،،

عبد الرحمن لطف الحزمي
مدير عام دار ومكتبة خالد بن الوليد
ودار الكتب اليمنية